أنظمة الدولة الأموية

في الفكر العربي الإسلامي

د. ريم محمود فاخوري

مؤسسة عبدالعزيز سعود البابطين الثقافية
Abdulaziz Said Albabtain Cultural Foundation
Founded in 1989

ردمك: 2 - 08 - 704 - 9921 - 978
رقم الإيداع: 2019 - 0284
حقوق الطبع محفوظة
مؤسسة عبدالعزيز سعود البابطين الثقافية
هـاتـف: 22415172 965 +
فاكـس: 22455039 965 +
بريد إلكتروني: **info@albabtaincf. org**

تصميم الغلاف: محمد العلي

الطبعة الأولى
صدرت بمناسبة إقامة الموسم الثاني عشر
لمهرجان ربيع الشعر العربي - مارس 2019

الكويت

2019

التصدير

إن كل حضارة شهدتها الإنسانية قامت على أنقاض ما سبقها من حضارات، فتكون الحضارة الجديدة محصلة عدة تجارب حضارية سابقة أضيف إليها التطور والابتكار. ولأن الإنسان لا يكون فاعلاً مع الجماعة إلا إذا خضع لقوانين بعيدة عن العشوائية والفردية، فإن وضع هذه القوانين مرتبط بدرجة الوعي لدى ولاة الأمور، فإذا استطاعوا تنظيم حياة السلطة والمجتمع معًا أنتجوا دولة قوية وأسسوا حضارة خالدة، وإذا فقدت هذه القوانين سيطرت الفردية وخرب المجتمع وانهارت الحضارة.

وإن المطلع على الحضارة الإسلامية يلاحظ حجم التطور التنظيمي في البيئة العربية منذ ظهور الإسلام حتى استقرار الدولة الأموية واتساعها، ويدرك دون ريبٍ أن التجربة النبوية وتجربة الخلافة الراشدة وصلت بالحضارة الإسلامية إلى التطور الحاصل في عصر بني أمية، حيث اتبعوا الإسلام وبنوّا على الموروث السابق منهجًا لوضع الأنظمة الخاصة بالشؤون الفرعية في المجالات كافة، سواء التي تتعلق بالحكم والسلطة والولاة، أو التي تتعلق بالمجتمع وجوانبه المتعددة.

وقد تتبعت الباحثة أنظمة الدولة الأموية من خلال هذا الكتاب القيّم (أنظمة الدولة الأموية في الفكر العربي الإسلامي) فتناولت فيه نظام الحكم السياسي الديني في الدولة الأموية، كالخلافة والبيعة وولاية العهد وشروط التنصيب أو الخلع.

ثم تناولت النظام الإداري للولاة والولايات التابعة للدولة الأموية، ثم النظام التشريعي والإداري للقضاء، ثم النظام المالي والاقتصادي، ثم النظام الأمني والعسكري وكل ما يتعلق بتنظيم الجيش الإسلامي، ثم النظام الاجتماعي مثل تخطيط المدن وبنائها والضوابط الأمنية الداخلية، والتنظيم الإداري للتجارة والزراعة.

ولا يسعني إلا أن أشكر الباحثة الدكتورة ريم محمود فاخوري على جهدها الكبير ودقتها الواضحة في تتبع المعلومات الصحيحة من مصادرها ومراجعها. كما يسرني أن أهنئ المكتبة العربية بهذا الإنتاج الجديد الذي يؤكد مكانة الحضارة الإسلامية ويقف على شيء من أسباب قيام كثير من الدول اللاحقة بالاستناد إلى أنظمة الحكم نفسها.

وإنني آمل أن تجدوا الفائدة العلمية والبحثية في هذا الكتاب، وأن يكون سببًا في إعمال الفكر في مؤلفات جديدة.

والله ولي التوفيق،،،

عبدالعزيز سعود البابطين

الكويت في 16 جمادى الآخرة 1440هـ

الموافق 21 فبراير 2019م

الإهـــداء

إلى روح والدي

وأستاذي العلامة محمود فاخوري

طيّب الله ثــراه

****

مقدمة

لا مشاحة في أن الإسلام كان من أهم الأحداث الإنسانية، فقد أحدث ثورة هائلة في حياة العرب الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبعث روحها من جديد، ونجح فكره في تكوين أمة واحدة تخضع لحكومة واحدة بعد أن كانت القبيلة هي الوحدة الأساسية التي قام عليها المجتمع قبل الإسلام، فبنى العرب حضارة عريقة كان لها الدور الأساس في وصل الحضارات البشرية بين القديم والحديث.

نشأت الدولة الإسلامية في عهد النبي ﷺ وكان هو القائد الديني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والقضائي، فكان ﷺ يبني مؤسسات الدولة وفق قواعد ونظريات الدين الحنيف. وفي عهد الخلفاء الراشدين بدأت مؤسسات الدولة وتنظيماتها تترسخ وتصبح أكثر تنظيمًا ووضوحًا، ولا سيما في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد شهد عهده تطور الدولة ومؤسساتها، وكان الخلفاء الراشدون يتوخون الحكم وفق أحكام الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن والسنة النبوية، ثم قامت الدولة الأموية التي نشأت على يد معاوية بن أبي سفيان في عام (40 هـ) فورثت تلك الدولة تنظيمات الدولة الإسلامية وطوّرتها.

والقارىء المتمعن في كتب التراث العربي الإسلامي يلاحظ بوضوح أن تلك المؤسسات قد بلغت أشدها في عهد بني أمية، فقد جدّ كثير من المشكلات وتعقدت الحياة ونظمها الحضارية، وكثرت المصالح والعلاقات بين الناس، واختلفت الآراء والمذاهب من سياسية ودينية وغيرها، واتسعت الفتوحات وازدادت الحاجة إلى

تنظيمات إدارية لأمور الدولة من سياسية واقتصادية وأمنية وغير ذلك، بالقياس إلى ماكان عليه الأمر من قبل في صدر الإسلام، ولاسيما أن عصر بني أمية هو عصر نشوء دولة كانت تسعى إلى المسير في موكب الحضارة والتطور. وكان وقع اختياري على مسائل بعينها تمثل منظومةً متجانسةً مترابطةً تؤدي إحداها إلى الأخرى، وقد لخصها تلخيصًا جيدًا بإيجاز شديد قول الخليفة عمر بن عبدالعزيز: «إن للسلطان أركانًا لا يثبت إلا بها. الوالي ركن، والقاضي ركن، وصاحب بيت المال ركن، والركن الرابع أنا» .

فكان هذا الكتاب يهدف إلى توضيح الصورة الحضارية للعصر الأموي من خلال الأخبار والنصوص لأن هذه النصوص والأخبار تعدّ في كثير من الأحيان وثائق قيمة، وهي رديف آخر للتاريخ. هذه الوثائق صاحبت مختلف مراحل هذا العصر وما اعتراه من تنظيمات سياسية وإدارية واقتصادية، وغيرها من تنظيمات الدولة الأخرى، كما أنها رسمت صورة لتطورات النظام الحضاري في الدولة والمجتمع بجوانبه المختلفة، وكانت معبرةً عن حركة المجتمع الدائمة وعن شتى مناحي الحياة، وأحوال الدولة من تأسيسها إلى انحدارها فتلاشيها عام (132 هـ). يضم هذا الكتاب ستة فصول وخاتمة وملحقًا بتراجم البلدان والأعلام.

وبعد، فإنني لم أدّخر جهدًا ولا وقتًا في إعداد هذا الكتاب، جمعًا ودراسة وتحليلًا، ولا أدعي – مع ذلك – بلوغ الكمال الذي ليس وراءه مطمح أو غاية، فتلك أمنية بعيدة المنال. ذلك مبلغ الجهد المبذول، مؤملةً أن يكون ما قمت به دانيًا من التوفيق والسداد، وبالله التوفيق.

د. ريم محمود فاخوري

حلب 1440هـ/ الموافق 2019 م

****

الفصل الأول

نظام الحكم السياسي الديني

نظام الحكم السياسي الديني

أولًا- الخلافة:

أ- مفهوم الخلافة:

جاء في متن اللغة[1]: خلَفَه يخلُفه خلْفًا: جاء بعده. وخلفه صار خليفة له.

وفي المعجم الوسيط[2]: خَلَف فلانًا خَلَفًا وخلافةً: جاء بعده فصار مكانه. وخَلَفَه: كان خليفته. ويقال: خلفه في قومه.

والخلافة اصطلاحًا: نيابةٌ عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا[3]. فالخلافة في الأصل موضوعة لكون الشخص خلفًا لآخر، ثم سمي من يخلف النبي ﷺ في إجراء الأحكام الشرعية خليفة، وكان أبوبكر الصديق رضي الله عنه أول خليفة بعد رسول الله ﷺ، لذلك لقّب بخليفة رسول الله.

ولما ولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخلافة بعد أبي بكر الصديق، رأى أن يدعوه الناس بأمير المؤمنين، إذ إنه عندما ولي قيل له: يا خليفة خليفة رسول الله، فقال: هذا أمر يطول، بل أنتم المؤمنون وأنا أميركم. فسمي أمير المؤمنين[4].

وهذا اللقب دعي به سائر الخلفاء الراشدين، وكذلك الأمويون من بعدهم، وهذا ثابت في النصوص النثرية في ذلك العصر وفي مخاطبات الخلفاء الأمويين، وظل هذا اللقب مستخدمًا في عهود خلفاء بني أمية.

(1) رضا، أحمد/1958-1960م/ متن اللغة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، مادة خلف.

(2) مجمع اللغة العربية /1972م/ المعجم الوسيط، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، مادة خلف.

(3) ابن خلدون، عبدالرحمن /د،تا/ مقدمة ابن خلدون، دار الشعب، القاهرة، ص171، وانظر: الماوردي، علي ابن محمد /1393هـ1973-م/ الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، ص 5.

(4) ابن كثير، الحافظ /د،تا/البداية والنهاية، تحقيق: مجموعة، الجزء السابع، دار الكتب العلمية، بيروت، ص141.

والخليفة هو رئيس للدولة وقائد للرعية يمتلك زمامها وهو موكل بأمور دينها ودنياها، لأنه القائم على حراسة شرع الله وتطبيق حدوده في الناس. يقول ابن خلدون في مقدمته: «والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشرع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا»[1].

يقول الخليفة عمر بن عبدالعزيز في خطبة توليته: «أما بعد، فإنه ليس بعد نبيكم نبيّ ولا بعد الكتاب الذي أنزل عليه كتاب، ألا إن ما أحل الله حلال إلى يوم القيامة وما حرم الله حرام إلى يوم القيامة، ألا إني لست بقاضٍ ولكني منفّذ، ألا إني لست بمبتدع ولكني متبع، ألا إنه ليس لأحد أن يطاع في معصية الله، ألا إني لست بخيركم ولكني رجل منكم غير أن الله جعلني أثقلكم حملًا»[2].

والخلافة – في سياسة الدولة – علاقة توازن بين الخليفة والرعية، له منهم السمع والطاعة ولهم منه العدل فيهم وتطبيق شريعة الله وما تقتضي مصالحهم. يقول زياد بن أبيه موضحًا هذا المعنى في خطبته في أهل البصرة لما قدم عليها واليًا من قِبَل الخليفة معاوية سنة 45هـ: «أيها الناس إنا أصبحنا لكم ساسة، وعنكم ذادة، نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا، ونذود عنكم بفيء الله الذي خوّلنا، فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا ولكم علينا العدل فيما ولينا، فاستوجبوا عدلنا وفيئنا بمناصحتكم ... فادعوا الله بالصلاح لأئمتكم، فإنهم ساستكم المؤدبون لكم، وكهفكم الذي إليه تأوون، ومتى تصلحوا يصلحوا..»[3].

---

(1) ابن خلدون، المقدمة ص 171.

(2) ابن سعد، محمد/1957م/الطبقات الكبرى، تقديم: إحسان عباس، الجزء الخامس، دار صادر، دار بيروت، ص 340.

(3) الطبري، محمد بن جرير/1969م/ تاريخ الطبري، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، الجزء الخامس، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ص 220. والقرطبي، ابن عبدالبر/1967م/ بهجة المَجالس وأنس

فالنص السابق من خطبة زياد يحتوي تعريفًا دقيقًا لأصول السياسة وطبيعة قيادة الأمة ودور الخليفة أو الإمام أو الوالي في سياسته للبلاد والرعية، ودور الرعية بالطاعة والمناصحة والصلاح.

وبرغم استخدام الخلفاء الأمويين للقب الخليفة أو أمير المؤمنين، فإن الخلافة في مضمونها تحولت من خلافة تستند إلى الشرع وقيادة الناس في الدين والدنيا إلى ملك دنيوي وسلطان مطلق أكسبهم الله إياه، على حد قولهم.

وأجاز الخلفاء للناس مخاطبتهم بلقب خليفة الله[1] اقتباسًا من الخلافة العامة التي جعلها الله للإنسان في قوله تعالى: (إني جاعل في الأرض خليفة)[2]، فقد جاء في كلام لأبي بكرة مع الخليفة معاوية بن أبي سفيان حين قدم عليه قائلًا لمعاوية: «أعهد إليك أن تنظر لنفسك ورعيتك، وتعمل صالحًا، فإنك قد تقلدت عظيمًا: خلافة الله في خلقه...»[3]. ويندرج في معنى هذه الصفة للخليفة ما روي من أن الخليفة الوليد بن عبدالملك سأل الفقيه ابن شهاب الزهري، فقال له: «ما حديث يحدثنا به أهل الشام؟ قال: وما هو يا أمير المؤمنين؟ قال: يحدثوننا أن الله إذا استرعى عبدًا رعيةً كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات. قال: باطل يا أمير المؤمنين، أنبيٌّ خليفةٌ أكرم على الله، أم خليفةٌ غير نبي؟ قال: نبيٌّ خليفة. قال: فإن الله تعالى يقول لنبيه داود عليه السلام: (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله. إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب) فهذا يا أمير

المُجالس، تحقيق: محمد مرسي الخولي وعبدالقادر القط، الجزء الأول ص 338-337.

(1) هذا الرأي أجازه بعضهم للآية الواردة في المتن، وللآية ﷺوجعلكم خلائف في الأرضﷺ الأنعام 165. ومنعه الجمهور لأن معنى الآية ليس عليه، ولأن الاستخلاف إنما هو في حق الغائب، أما الحاضر فلا. وقد ورد نهي الخليفة أبي بكر الصديق عن مناداته بلقب خليفة الله لما دعي به، بقوله: « لست خليفة الله، ولكني خليفة رسول الله». انظر ابن خلدون، المقدمة، ص 171.

(2) سورة البقرة، الآية 30.

(3) الطبري، تاريخ الطبري، 5/169.

المؤمنين وعيده لنبي خليفة، فما ظنك بخليفة غير نبي! قال: إن الناس ليُعَرّوننا من ديننا[1].

وفي أواخر عصر الدولة الأموية أصبح الكلام على الخلافة يجري على أنها حق إلهي أكسبه الله لخليفته عندما وقع الاختيار عليه دون غيره ليكون خليفة على الناس، وعلى العاصي يقع وبال خروجه عن الطاعة. كتب مروان بن محمد عندما كان واليًا على أرمينية إلى الوليد بن يزيد مبايعًا له بالخلافة من رسالة طويلة: «... وكان أمير المؤمنين بمكان من الله حاطه فيه حتى أزّره بأكرم مناطق الخلافة، فقام بما رآه الله له أهلًا،.. وخصّه الله بها عن خلقه وهو يرى حالاتهم، ... أعلمتُ مَن قِبَلي ما امتنّ الله به عليهم من ولاية أمير المؤمنين ... فأثْبتهم يا أمير المؤمنين بطاعتهم من مال الله الذي آتاك، ..وزدهم زيادة يفضل بها مَنْ كان قبلك..»[2].

وبرغم طول هذه الرسالة فإنها لم تنطو على ما احتوته خطبة الخليفة عمر ابن عبدالعزيز السابقة من حرص على تطبيق لشرع الله، وأن لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ففي تلك الرسالة اقتصرت العلاقة بين الخليفة والرعية على الطاعة العمياء، تحت وطأة التلويح بالسيف والترغيب بزيادة العطاء لتثبيت هذه الطاعة. وهنا تبدو علاقة الخليفة والرعية ثنائية نفعية دنيوية، وهذا يعني أن الخلافة التي وجدت أصلًا لرعاية أمور المسلمين الدنيوية والأخروية قد اختُصرت في رعاية أمورهم الدنيوية النفعية المباشرة، وتفقد الخلافة بهذا خصوصيتها، وتتحول إلى ملك يصدق عليه مفهوم ابن خلدون في قوله: «وأنّ الملك الطبيعي هو حَملُ الكافّةِ على مقتضى الغَرَض والشهوة، والسياسي هو حَمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار»[3] ويذم ابن خلدون

(1) النويري، /1964م/ نهاية الأرب في فنون الأدب، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الجزء السادس، ص11-10. والأندلسي، ابن عبدربه/1962م/ العقد الفريد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، الجزء الأول، ص 60، وانظر الطرطوشي، أبوبكر/1289هـ/ سراج الملوك، نشر: أنطون غندور ص 64-63.

(2) الطبري، تاريخ الطبري، 7/216-217. وانظر أيضًا نص بيعة الخليفة الوليد بن يزيد لولديه بولاية العهد في المصدر نفسه 7/220.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص 170.

هذا النمط من الملك القائم على القهر والتغلّب «فما كان منه بمقتضى القهر والتغلب.. مذموم عنده كما هو مقتضى الحكمة السياسية»[1].

على أن وجود الخليفة أمر ضروري، لأنه إمام المسلمين، تشبيهًا له بإمام الصلاة فلا صلاة جماعة من دون إمام، ووجوده واجب بالإجماع خشية الاضطراب والفتن وحرصًا على استقرار أمور الرعية، كما يوضح ابن خلدون: «إن نصب الإمام واجب قد عُرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين، لأن أصحاب رسول اللهعند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتسليم النظر إليه في أمورهم، وكذا في كل عصر من بعد ذلك، ولم تُترك الناس فوضى في عصر من الأعصار، واستقر ذلك إجماعًا دالاً على وجوب نصب الإمام»[2].

فعندما مات الخليفة يزيد بن معاوية اختلف أهل الشام واضطربت أمورهم، فخطب واليه عبيدالله بن زياد في أهل البصرة طالبًا منهم تحديد إمام يختارونه ويرتضونه، قائلًا لهم: «... فاختاروا لأنفسكم رجلًا ترضونه لدينكم وجماعتكم، فأنا أول راضٍ مَنْ رضيتموه»[3] وقد استغل معظم بني أمية هذا الأمر بتولية العهد لأولادهم أو إخوتهم، فعندما مرض الخليفة يزيد بن الوليد بن عبدالملك قيل له: «إنه لا يحلّ لك أن تهمل أمر الأمة فبايعْ لأخيك»، فبايع لأخيه إبراهيم بن الوليد ولعبدالعزيز بن الحجاج بن عبدالملك بعده[4].

وقد اقتدى الخلفاء الأمويون في ذلك بأول خلفائهم معاوية بن أبي سفيان الذي قال لعبدالله بن عمر مسوّغًا استخلافه لابنه يزيد: «إني خفت أن أذر الرعية من بعدي كالغنم المطيرة[5] ليس لها راع»[6].

---

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص170.
(2) ابن خلدون، المقدمة، ص 171.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/504.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 7/126.
(5) البداية والنهاية، ابن كثير8/380.
(6) ابن كثير، البداية والنهاية 8/83.

فهذا النص يظهر أن الأمويين حوّلوا أمر الخلافة إلى ملك يورث ولا يخضع للشورى بين المسلمين كما كان عليه الحال في عهد الخلافة الراشدة، بحجة الحرص على وحدة المسلمين وصلاح أمورهم.

وكان معاوية قد أظهر تشبهه بالملوك منذ ولايته على دمشق في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وشجعه على ذلك قربه من بلاد الروم فاستخدم المواكب الفخمة وحجب الناس، وكانت حجته في ذلك قربه من بلاد العدو ورغبته في إظهار صورة قوية ومهيبة لحكام المسلمين أمام العدو، وعندما خرج عمر بن الخطاب إلى الشام ورأى معاوية في موكب يتلقّاه، وراح إليه في موكب، قال عمر: «يا معاوية! تروح في موكب وتغدو في مثله، وبلغني أنك تصبح في منزلك وذوو الحاجات ببابك» قال: «يا أمير المؤمنين، إن العدو بها قريب منا، ولهم عيون وجواسيس فأردت يا أمير المؤمنين أن يروا للإسلام عزًا» فقال عمر: «إن هذا لكيد رجل لبيب أو خدعة رجل أريب»[1]. وكان عمر إذا رأى معاوية يقول: «هذا كسرى العرب»[2]. ويقول معاوية عن نفسه بعد أن تولى الخلافة: «أنا أول الملوك وآخر خليفة»[3].

ب – أنواع الخلافة:

صنفت الخلافة صنفين:

– الخلافة الاختيارية: تكون نتيجة انتخاب من الأمة وبيعتها برضاها[4].

– الخلافة القهرية: وهي التي نالها صاحبها بالغلب والقوة. ويرى الفقهاء انعقادها ولزوم الطاعة لصاحبها[5].

والملاحظ من خلال النصوص النثرية في العهد الأموي أن اختيار الخليفة لم يكن ينتمي إلى أحد هذين الصنفين من الخلافة انتماءً مطلقًا، فلا يكون ذلك اختيارًا صرفًا ولا قهريًا محضًا، ويختلف هذا الأمر بحسب ولاء البلد المبايع

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/331، وانظر: ابن خلدون، المقدمة ص 182.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 8/128.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية 8/137.
(4) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 6.
(5) ابن خلدون، المقدمة، ص 171– 175.

للخليفة، وارتباط مصالح أهله بالخلافة، فأهل الشام الذين عرفوا بولائهم الشديد للأمويين منذ تولي معاوية ولاية الشام في عهد الخليفة الراشد عمر اختاروا معاوية وبايعوه بيعة اختيارية لما رأوا فيه من حسن السياسة والمعاملة الحسنة، ولاسيما أنه كان يطالب بدم الخليفة المقتول عثمان بن عفان رضي الله عنه وقد خطب معاوية يومًا في أهل الشام، وهو على خلاف مع الخليفة الراشد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فقال: «الحمد لله الذي جعل للإسلام أركانًا، والشرائع للإيمان برهانًا ... فأحلّها أهلَ الشام ورضيهم لها ورضيها لهم، ...، الذابين عن دينه وحرماته، ثم جعلهم لهذه الأمة نظامًا ... يردع الله بهم الناكثين، ويجمع بهم الألفة بين المؤمنين ...، قد علمتم أني خليفة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وأني خليفة أمير المؤمنين عثمان عليكم...، وإني ولي عثمان وابن عمه... ،وقد علمتم أنه قتل مظلومًا، وأنا أحبكم أن تعلموني ذات أنفسكم في قتل عثمان» . فقال أهل الشام بأجمعهم: بل نطلب بدمه، فأجابوه إلى ذلك وبايعوه[1].

أما أهل المدينة فقد بايعوا معاوية بالخلافة بيعة قهر وليس باختيارهم، وهذا ما يوضحه قوله عندما قدم المدينة في عام الجماعة فالتقى أهلها وخطبهم قائلًا: «... فإني والله ما وليت أمركم حين وليته وأنا أعلم أنكم لا تسرّون بولايتي ولا تحبونها، وإني لعالم بما في نفوسكم ولكني خالستكم [2] بسيفي هذا مخالسة ...» [3].

وموقف أهل الكوفة من خلافة معاوية مثل موقف أهل المدينة، إذ كانت خلافة معاوية عليهم خلافة قهر، فقد خطب معاوية في أهل الكوفة حين خرج قوم من الخوارج بعد دخوله الكوفة وصلحه مع الحسين بن علي رضي الله عنه «إني والله ما قاتلتكم لتصلّوا، ولا لتصوموا، ولا لتحجّوا، ولا لتزكّوا، إنكم لتفعلون ذلك. وإنما قاتلتكم لأتأمر عليكم، وقد أعطاني الله ذلك وأنتم كارهون» [4].

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 8/130-131.

(2) خالس فلانًا: انتهز منه فرصة فأعجله بسيفه.

(3) ابن كثير، البداية والنهاية 8/135.

(4) الأصبهاني، أبوالفرج/د،تا/ مقاتل الطالبيين، تح: السيد أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت، طبعة مصورة، ص70.

أما مروان بن الحكم فهو خليفة اختيار عند بعض أهل الشام والأردن، وخليفة قهر في نظر بقية البلدان ومنها بعض مناطق الشام التي كانت قد بايعت بالخلافة لعبدالله بن الزبير الذي اتسع سلطانه ليشمل معظم البلدان الإسلامية، مما اضطر مروان بن الحكم إلى خوض معركة مرج راهط ضد الضحاك بن قيس الفهري الذي كان قد بايع لابن الزبير بعد وفاة معاوية بن يزيد، فيقول مروان في ذلك: «أبعدَ ما كبرتُ وضعفتُ صرت إلى أن أقتل بالسيوف على الملْك ؟»[1].

وكذلك عبدالملك بن مروان هو مثل أبيه خليفة اختيار بالنسبة إلى أهل الشام ومصر، فقد خطب في أهل الشام وقال لهم[2]: «يا أهل الشام، إنما أنا لكم كالظليم الرائح على فراخه، ينفي عنهم القذر، ويباعد عنهم الحجر، ويكنّهم من المطر، ويحميهم من الضباب، ويحرسهم من الذئاب. يا أهل الشام، أنتم الجُنّة والرداء، وأنتم العُدّة والفداء» . في حين أنه غادر الشام إلى العراق ليقاتل مصعب بن الزبير والي أخيه عبدالله بن الزبير على العراق، وجرت بينهما معركة انتهت بقتل مصعب ابن الزبير[3]، وبذلك تكون خلافة عبدالملك بالنسبة إلى أهل العراق خلافة قهر.

ويمكننا القول إن عمر بن عبدالعزيز هو خليفة اختيار على الإطلاق لأنه عندما أوصى له سلفه سليمان بن عبدالملك بالخلافة، أراد عمر نفسه أن تكون البيعة له عامة اختيارية، فخلع نفسه وعاد فخيّر الناس، حتى أتته البيعة عامة من أنحاء البلاد. وحين استخلف وبايعه بنوأمية وأهل دمشق قام فخطب الناس قائلًا: «أيها الناسّ إني لست بمبتدع ولكني متبع، وإن من هو لكم من الأمصار والمدن إن أطاعوا كما أطعتم فأنا واليكم، وإن هم أبوا فلست لكم بوالٍ» [4]. فبايعه الناس وعندئذ كتب إلى المدن والأمصار لأخذ البيعة له.

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 8/246.
(2) الطرطوشي، سراج الملوك، ص 200.
(3) انظر ابن كثير، البداية والنهاية 8/318.
(4) ابن كثير، البداية والنهاية، 9/191 .

ج- شروط الخلافة:

إن لتولي الخلافة شروطًا لها أهميتها البالغة أقرّها الفقهاء وهذه الشروط تظهرها النصوص النثرية نفسها في العصر الأموي، وهي أربعة: العلم والعدالة والكفاية وسلامة الحواس والأعضاء. واختُلف في شرط خامس هو النسب القرشي[1].

أما شرط العلم فيقول عنه ابن خلدون: «فأما اشتراط العلم فظاهر، لأنه أي الخليفة إنما يكون منفذًا لأحكام الله تعالى إذا كان عالمًا بها وما لَمْ يعلمها لا يصحّ تقديمه لها أي للخلافة ولا يكفي من العلم إلا أن يكون مجتهدًا، لأن التقليد نقص»[2].

ولقد تحققت صفة العلم في أغلب الخلفاء الأمويين من أمثال معاوية بن أبي سفيان ومروان ابن الحكم وعبدالملك وعمر بن عبدالعزيز. أما معاوية فيقول عن علمه: «اعقلوا قولي فلن تجدوا أعلم بأمور الدنيا والآخرة مني»[3]. ويصف معاوية مروان بن الحكم بأنه «القارئ لكتاب الله، الفقيه في دين الله، الشديد في حدود الله»[4].

ويقول الشعبي واصفًا علم عبدالملك بن مروان: «ما جالست أحدًا إلا وجدت لي الفضل عليه إلا عبدالملك بن مروان فإني ما ذاكرته حديثًا إلا زادني منه ولا شعرًا إلا زادني فيه»[5].

أما عمر بن عبدالعزيز فقد كان فقيهًا عالمًا عاملًا، فقد آثر الذهاب في شبابه إلى المدينة لتلقي العلم على يد فقهائها على الذهاب مع أبيه عبدالعزيز إلى مصر حين عيّن واليًا عليها، إذ قال عمر لأبيه حين رغب في اصطحابه معه: «يا أبه

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية ص6، وابن خلدون، المقدمة ص 172، وانظر كحالة، عمر رضا/1394هـ-1974م/ مباحث اجتماعية في عالمي العرب والإسلام، مطبعة الحجاز، دمشق ص 57، وحسن، حسن إبراهيم/1964م/ تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، ص 430.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص172.

(3) ابن كثير، البداية والنهاية 8/137.

(4) ابن كثير، البداية والنهاية 8/260.

(5) ابن كثير، البداية والنهاية 9/67، وانظر: ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية، دار صادر، بيروت، ص 124. والنويري، نهاية الأرب، 21/279.

أوَ غير ذلك لعله يكون أنفع لي ولك؟ قال: وما هو؟ قال: تُرحلني إلى المدينة فأقعد إلى فقهائها وأتأدب بآدابهم»[1]. فأرسله أبوه إليها.

ويقول أحد عمال عمر بن عبدالعزيز واصفًا علمه: «ما التمسنا علم شيء إلا وجدنا عمر ابن عبدالعزيز أعلم الناس بأصله وفرعه، وما كان العلماء عند عمر ابن عبدالعزيز إلا تلامذة»[2].

وحرصًا من الخلفاء على تعليم أولادهم وتثقيفهم ولا سيما ولاة العهد منهم فقد كان من عادتهم أن يتخذوا المؤدبين لهم، ويُنتخب هؤلاء المؤدبون من العلماء الفقهاء، آية ذلك أن عبدالملك أوصى مؤدب أولاده وصية يحضه فيها على تعليمهم القرآن والأخلاق وترغيبهم في مجالسة أهل العلم، يقول فيها: «علمهم الصدق كما تعلمهم القرآن، واحملهم على الأخلاق الجميلة.. وجالس بهم أشراف الناس وأهل العلم منهم، فإنهم أحسن الناس أدبًا وهَدْيًا»[3].

أما الشرط الثاني- العدالة - فذلك أن يكون الخليفة مستقيمًا مرضيَّ الحكم عادلًا في سرّه وعلانيته، لأنه مؤتمن على رعاياه من المسلمين وغيرهم، ومن مهامه تولية الأكفياء من الناس المناصب الإدارية المناسبة، وهذه التولية ينبغي أن تكون غير خاضعة للأهواء والميول الخاصة. يقول ابن خلدون: «وأما العدالة فلأنه منصب ديني يُنْظَر في سائر المناصب التي شرط فيها»[4].

وعندما ولي عمر بن عبدالعزيز الخلافة ولّى المناصب من هم أهلها وقال للناس في ذلك: «استعملت عليكم... لا أقول هم خياركم ولكنهم خير ممن هو شر منهم»[5].

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/202.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 9/203.
(3) ابن عبدالبر، بهجة المجالس 2/253.
(4) ابن خلدون، المقدمة، ص 172.
(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/343-344.

وكان عمر بن عبدالعزيز نفسه في ولايته للمدينة شديد الانتقاد لظلم الخلفاء وولاتهم في الأمصار، فهو يقول: «الحجاج بالعراق، والوليد بالشام، وقُرَّة بن شريك بمصر، وعثمان بالمدينة، وخالد بمكة، اللهم قد امتلأت ظلمًا وجورًا فأرح الناس»[1].

وعندما تولى يزيد بن الوليد الخلافة ولّى العراق منصور بن جمهور، فدخل على يزيد رجل من تقاة أهل دمشق وفاضليها، فقال: «يا أمير المؤمنين! أولّيت منصورًا العراق؟ قال: نعم، لبلائه وحسن معونته. قال: يا أمير المؤمنين، إنه ليس هناك، في أعرابيته وجفائه في الدين. قال: فإذا لم أولّ منصورًا في حسن معاونته فمن أولّ ؟ قال: تولي رجلًا من أهل الدين والصلاح والوقوف على الشبهات والعلم بالأحكام والحدود.» [2].

والشرط الثالث من الشروط الواجبة التحقق في الخليفة هو الكفاية، والمراد بالكفاية هنا مقدرة الخليفة على تسلم زمام الأمور والدفاع عن رعيته ومحاربة أعدائهم، فهو القائد الأعلى للقوات العسكرية، لذا ينبغي أن يكون بصيرًا بالحرب وفنونها لأنه ولي أمر المسلمين ومن مهامه الحفاظ على أرضهم ومصالحهم، وأن يمتلك المقدرة الكافية على تعبئة الجيوش في الحروب والسير بهم إلى ساحات الحرب، يقول ابن خلدون: «وأما الكفاية فهي أن يكون جريئًا على إقامة الحدود، واقتحام الحروب، بصيرًا بها، كفيلًا بحمل الناس عليها، عارفًا بالعصبية وأحوال الدهاء وجهاد العدو وإقامة الأحكام وتدبير المصالح»[3].

ومن مسؤوليات الخليفة أيضًا أن يباشر أمر الحرب بنفسه عند الضرورة ويقود قواته بنفسه حتى يرفع معنويات جنده، آية ذلك أن عبيدالله بن زياد قال لمروان بن الحكم عندما طلب الخلافة بعد وفاة معاوية بن يزيد: «إن من يطلب ما تطلب لا ينزل المدن والحصون وإنما ينزل الصحراء ويدعو إليه بالجنود»[4].

---

(1) النويري، نهاية الأرب، ص 332. وابن الأثير، عز الدين/1385هـ1965-م/ الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، الجزء الرابع، ص 584، والمبرد، أبوالعباس /1937م/الكامل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الجزء الثاني، القاهرة، ص452.

(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/271.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص 173.

(4) ابن كثير، البداية والنهاية 9/246.

وبعد تغلب عبدالملك على جيش مصعب بن الزبير والي العراق لأخيه عبدالله ودخوله الكوفة ومبايعة أهل العراق له، خطب عبدالملك معيّرًا عبدالله بن الزبير بأنه ليس أهـلًا لأن يكون خليفة للمسلمين لانتفاء صفة الكفاية فيه. فقال في خطبته تلك: «إن عبدالله بن الزبير لو كان خليفة كما يزعم لخرج فآسى بنفسه ولم يغرز ذنبه في الحرم»[1]. على أننا نتحفظ إزاء رأي عبدالملك في عبدالله بن الزبير لأنه رأي خليفة في نظيره ولا يمثل جمهرة رأي الأمة.

ولما سار يزيد بن الوليد إلى دمشق يريد خلع ابن عمه الخليفة الوليد بن يزيد، وعلم الوليد بذلك نصحه أحد المقربين إليه قائلًا: «يا أمير المؤمنين، سرّ حتى تنزل حمص فإنها حصينة، ووجّه الجنود إلى يزيد فيقتل أو يؤسر، فقال عبدالله بن عنبسة بن سعيد بن العاص: ما ينبغي للخليفة أن يدع عسكره ونساءه قبل أن يقاتل ويُعذَر، والله مؤيّد أمير المؤمنين وناصره»[2].

إن الخبرة الواسعة للخليفة في الأمور العسكرية والحربية تجعله يعرف مقامات الرجال فيختار القائد المناسب وصاحب الرأي والإقدام ويضع كلًا منهما في مكانه المناسب. كتب عبدالملك بن مروان إلى خالد بن عبدالله القسري حين ولى أخاه عبدالعزيز بن عبدالله القسري حرب الخوارج وولى المهلب بن أبي صفرة أمر الخراج، كتب عبدالملك إلى خالد القسري يقول: «... تبعث أخاك أعرابيًا من أهل مكة على القتال، وتدع المهلب إلى جنبك يجبي الخراج، وهو الميمون النقيبة[3] الحسنُ السياسة، البصير بالحرب، المقاسي لها، ابنها وابن أبنائها»[4].

وكان الخلفاء يحرصون على مشاركة أبنائهم في الحروب لاكتساب الخبرة وكسب سمعة طيبة لدى الرعية، فكان معاوية يغزي ابنه يزيد أرض الروم وكان آخر ما أوصاه: «شُدَّ خناق الروم»[5].

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 8/320.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/243.
(3) الميمون: ذو اليُمن والبركة. والنقيبة: المشورة، أو نفاذ الرأي.
(4) الطبري، تاريخ الطبري، 6/171.
(5) ابن كثير، البداية والنهاية، الجزء الثامن.

أما الشرط الرابع من شروط تولي الخلافة فهو سلامة الحواس والأعضاء، وأن يكون الخليفة سليمًا من العيوب الخلقية مما يعطله عن أداء مهامه في إدارة البلاد وإحكام أمر السلطة وقيادة المسلمين في شؤون دينهم ودنياهم. يقول ابن خلدون: «وأما سلامة الحواس والأعضاء من النقص والعُطلة كالجنون والعمى والصمم والخرس، وما يؤثر فقده من الأعضاء في العمل، كفقد اليدين والرجلين، فتشترط السلامة منها كلها لتأثير ذلك في تمام عمله، وقيامه بما جُعِل إليه، وإن كان إنما يشين في المنظر فقط كفقد إحدى هذه الأعضاء فشرط السلامة منه شرط كمال»[1].

وفي كلام لعبدالله بن عمر يظهر لنا أن هذا الشرط الرابع كان مأخوذًا بالحسبان عند تولي الخليفة، وذلك حين أبدى عبدالله بن عمر لمعاوية موافقته على بيعة ابنه يزيد إذا ما أجمع عليه الناس حتى لو لم يكن سليم الأعضاء والأطراف، فقال لمعاوية: «إذا بايعه الناس كلهم بايعته ولو كان عبدًا مُجدَّع الأطراف»[2].

ويروى أنه كان لمعاوية ابن آخر غير يزيد اسمه عبدالله، وكان ضعيف العقل لا يتمتع بسلامة الحواس لذلك لم يستخلفه معاوية وإنما استخلف يزيد[3].

وأما الشرط الخامس للخليفة فهو أن يكون من نسب قرشي. يقول ابن خلدون: «وأما النسب القرشي فلإجماع الصحابة يوم السقيفة عل ذلك، واحتجت قريش على الأنصار لما هموا ببيعة سعد بن عُبادة، وقالوا: منا أمير ومنكم أمير بقوله ﷺ: الأئمة من قريش، وبأن النبي ﷺ أوصانا بأن نحسن إلى محسنكم ونتجاوز عن مسيئكم، ولو كانت الإمارة فيكم لم تكن الوصية بكم، فحجّوا الأنصار ورجعوا عن قولهم منّا أمير ومنكم أمير، وعدلوا عمّا كانوا همّوا به من بيعة سعد لذلك» [4].

لهذا سكت الأنصار عن المطالبة بالخلافة حتى أقنعهم القرشيون بأن الخليفة ينبغي أن يكون من قريش، وعلى هذا فقد حرص الأمويون على أن يحصروا

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص 173.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 8/83.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية 8/147.
(4) ابن خلدون، المقدمة، ص 173.

الخلافة في البيت الأموي خاصةً، لاعتقادهم أنهم سادة قريش وزعماؤها منذ الجاهلية، وأقدرهم على سياسة أمور الدولة. يقول معاوية: «أما والله لقد علمت العرب أني كنت أعزها في الجاهلية، وإن الإسلام لم يزدني إلا عزًا» [1].

ولما مرض معاوية مرض الموت دعا ابنه يزيد فقال له: «يا بنيّ، إني قد كفيتك الرحلة والترحال... وأخضعت لك أعناق العرب،... وإني لا أتخوف أن ينازعك هذا الأمر الذي استتب لك إلا أربعة نفر من قريش الحسين بن علي، وعبدالله بن عمر وعبدالله بن الزبير وعبدالرحمن بن أبي بكر»[2].

وعندما هلك يزيد بن معاوية وابنه معاوية بن يزيد، وقام مروان بن الحكم محاربًا كان لنسبه القرشي الدور المهم في لمّ شمل الأمويين وغيرهم من العرب وأهل الشام لإعادة إحياء الدولة الأموية بعد أن كادت تتلاشى. إذ قال له عمرو ابن سعيد الأشدق: «أنت سيد قريش وفروعها، وأنت أحق الناس بالقيام بهذا الأمر يعني الخلافة»[3] وكان ذلك سنة 64 هـ.

وكان للأمويين شرط أضافوه إلى أنفسهم وهو أن يكون خلفاؤهم من بني أمية وأن تكون أمهاتهم من عشائر العرب ولا يجوز للخليفة أن يتولى الحكم إذا كانت أمه غير عربية، وهذا ما يسوّغ عدم تولية مسلمة بن عبدالملك الخلافة إذ كانت أمّه أمة برغم ما تمتع به من ميزات خُلقية وسمعة طيبة وفروسية ومقدرة على خوض الحروب فضلًا عن تقاه وورعه وحب الناس له [4]. كما يروى أن هشام بن عبدالملك قال لزيد بن علي: «بلغني أنك تربصُ نفسك الخلافة وتطمع فيها وأنت ابن أمة» .

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/215.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 323-5/322.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5 /541. وانظر: المسعودي، علي بن الحسين/1938م/ مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الأندلس، بيروت، الجزء الثالث، ص 85.
(4) ابن كثير، البداية والنهاية 9/73. وانظر الطرطوشي، سراج الملوك ص235. والتنوخي، القاضي المحسن ابن علي 1992م/ المستجاد من فعلات الأجواد، تحقيق: محمد كرد علي، دار صادر، بيروت، ص 251، وبدران، عبدالقادر/1979م/تهذيب تاريخ دمشق، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثانية، 6/23.

قال له زيد: «مهلًا يا هشام، فلو أن الله علم في أن للسراري تقصيرًا عن بلوغ غاية ما أعطى إسماعيل ما أعطاه»[1].

يذكر ابن كثير أن بني أمية كانوا يرون أن الخلافة تذهب منهم إذا وليها من أُمُّهُ أَمَة، فلما وليها مروان بن محمد آخر خلفائهم وكانت «أمه أمةً كردية تدعى لبابة»[2] سقطت دولة الأمويين. وبخلافته انتهت هذه الدولة.

ثانيًا- البيعة:

هي عقد تراضٍ بين المسلمين وخليفتهم، يبايعونه بموجبه على كتاب الله وسنة نبيّه ﷺ على أن يرعى مصالحهم في أمور الدين والدنيا بما يتفق وشريعة الله، وبذلك تكون له عليهم الطاعة مادام ملتزمًا بشريعة الله. يقول ابن خلدون في تعريف البيعة: «اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه من الأمر على المَنْشَط والمكره» [3].

وقد كان للبيعة في عهد الأمويين أصولها ورسومها التي اختلفت عنها في العهد الراشدي الذي كانت المبايعة فيه للأكفياء، ولمن يجمع عليه أهل الحل والعقد، أما في عهد بني أمية فقد أصبحت توريثًا يعهد به الخليفة خلال حياته لمن يراه هو أهلًا لها من أفراد أسرته، رغبة منه في توطيد الحكم لولي العهد فتكون البيعة له حكمًا بعد وفاة من أوصى له بالخلافة. وكانت فاتحة هذا الأمر على يد معاوية الذي أخذ البيعة لنفسه، وكانت هذه البيعة نقلة جديدة لتسلم الخلافة وبداية لتوطيد دعائم الدولة الأموية، ونعرض لها بالتفصيل فيما يلي:

---

(1) الدينوري، ابن قتيبة/1383هـ1963-م/عيون الأخبار، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، المجلد الأول، ص 213. وانظر: المسعودي، مروج الذهب، 3/206. وانظر الحنبلي، ابن عماد/د، تا/ شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، الجزء الأول، المكتب التجاري، بيروت، الطبعة الأولى ص164.

(2) ابن كثير، البداية والنهاية 8/ 48.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص 186.

أ-بيعة معاوية:

لقد توصل معاوية إلى أخذ البيعة تدريجيًا ثم تسلّم الخلافة بما امتلك من دهاء وسياسة وبأساليب مختلفة، فتارة كان يلوح بالسيف وتارة يستخدم المال، وحينًا يصطنع المكيدة والمخادعة، وإن طول المدة التي أمضاها واليًا على الشام مكّنته من توطيد أموره في هذه البلاد، وساعده على ذلك الأموال الكثيرة التي كانت تتدفق من خراج الشام الوفير نتيجة الفتوح والغزوات التي كان يغزوها في بلاد الروم، واستطاع بذلك بناء قاعدة اقتصادية متينة فضلًا عن امتلاكه جيشًا قويًا شديد الطاعة له، وبذلك امتلك معاوية الأرض الخصبة لإرساء دعائم دولة وإدارتها. والتف أهل الشام حول أميرهم معاوية منذ أن كان واليًا عليهم. فقد خاطب معاوية أهل الشام مشيدًا بطاعتهم منذ أن كان على خلاف مع الخليفة الراشد علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الحمد لله الذي جعل الدعائم للإسلام أركانًا،... فأحلّها أهلَ الشام ورضيهم لها ورضيها لهم، لما سبق في مكنون علمه من طاعتهم ومناصحتهم أولياءه فيها،... ثم جعلهم لهذه الأمة نظامًا، وفي أعلام الخير عظامًا، يردع الله بهم الناكثين، ويجمع بهم الألفة بين المؤمنين» [1].

وجاءت مكيدة رفع الصحائف على الرماح في موقعة صفّين مع علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم أعقبتها خدعة التحكيم بين المحكمَين: أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص. يضاف إلى ذلك أن معاوية استغل قضية مقتل عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفضل استغلال في التمهيد لإقامة دولته والحصول على الاعتراف بها، فعندما دخل إلى معاوية وفد كان يسعى بين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومعاوية في الصلح، قالوا: «أنت تنازع عليًا أم أنت مثله؟» فقال معاوية: «والله إني لأعلم أنه خير مني وأفضل، وأحقّ بالأمر مني، ولكن ألستم تعلمون أن عثمان قُتل مظلومًا، وأنا ابن عمه، وأنا أطلب بدمه وأمره إليّ» [2].

وكذلك عمل معاوية بنصيحة عمرو بن العاص عندما قال له: «حرّكْ لها حُوارَها تَحِنّ»[3].

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 8/130.

(2) ابن كثير، البداية والنهاية 7/132.

(3) الحوار: ولد الناقة. والمعنى: ذكّره بعض أشجانه يهج له. أي أرهم دم عثمان على قميصه. الثعالبي، أبومنصور/1381هـ1961-م/ التمثيل والمحاضرة، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ص 40. والنويري، نهاية الأرب 3/24.

ويمكن أن نعد أن أول إعلان للاستقلال الإداري لدولة الأمويين في بلاد الشام هو كتاب معاوية إلى علي بن أبي طالب، ومضمونه قوله: «أما إذا شئت فلك العراق ولي الشام، وتكفّ السيف عن هذه الأمة، ولا تهريق دماء المسلمين»[1]. فأقر عليّ ذلك وعندئذ أقام معاوية في الشام بجنوده يجبيها وما حولها، وعلي بالعراق يجبيها ويقسمها بين جنوده [2]. ويظهر نص الكتاب السابق حرص معاوية على انتزاع شرعية الخلافة من علي كرم الله وجهه حين لم يبدأ الرسالة بمخاطبته بلقب أمير المؤمنين الذي كان يكتب عادة في بداية الرسائل الموجهة إلى الخليفة ضمن إدارات الدولة الواحدة.

أما المرحلة الثانية من توسيع إدارة الدولة التي بدأ معاوية بإقامتها فهي طموحه إلى انتزاع مصر من خلافة الإمام علي، وضمها إليه، لما تمتلكه مصر من خيرات تدعم تثبيت أركان دولته وإداراتها، فقد دعا من كان حوله من رجال قريش ومنهم عمرو بن العاص وقال لهم: «أتدرون لم دعوتكم. إني قد دعوتكم لأمر مهم أحب أن يكون الله قد أعان عليه... فقال عمرو بن العاص: أرى والله أمرَ هذه البلاد الكثير خراجُها، والكثير عددها، وعدد أهلها يعني مصر.. فاعزم وأقدم، ونعم الرأي رأيت، ففي افتتاحها عزّك وعز أصحابك، وكبتُ عدوّك وذلّ أهل الخلاف عليك.» [3].

وعندما قُتل علي سنة 40 هـ دعي معاوية في الشام أمير المؤمنين [4]، وكان قبل ذلك يدعى بالأمير. لكن أهل العراق بايعوا الحسن بن علي، فلما رأى الحسن تخاذل الناس عنه كتب إلى معاوية بالصلح واشترط عليه شروطًا، فاصطلحا على ذلك، وبايع الحسن معاوية وكتب بذلك إلى أصحابه وكان عليهم قيس بن سعد ابن عبادة، فقام قيس في الناس فقال: «يا أيها الناس! اختاروا الدخول في طاعة

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/140. وفي رواية ابن كثير 7/335 أن معاوية كتب إلى علي يقول: « أما بعد فإن الأمة قد قتل بعضها بعضًا فلك العراق ولي الشام. فأقر بذلك علي» .
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/140.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/98.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 5/161.

إمام ضلالة أو القتال مع غير إمام. قالوا: لا، بل نختار أن ندخل في طاعة إمام ضلالة»[1]. فبايع الناس لمعاوية بالخلافة، وسمي هذا العام عام الجماعة، لإجماع الناس على بيعة خليفة للمسلمين بعد الاختلاف. وبذلك أصبح معاوية كما قال عن نفسه آخر الخلفاء وأول الملوك[2].

وبعد أن بويع معاوية بالخلافة ولّى إدارات دولته رجالًا دهاة وأخذ باصطناع الرجال حوله واستمالتهم إليه من أمثال دهاة العرب الذين قال عنهم الشعبي: «الدهاة أربعة: معاوية وعمرو والمغيرة وزياد»[3]. فولى المغيرة بن شعبة الكوفة ولم يزل أميرها حتى مات، وولى عمرو بن العاص مصر حين سيّره إليها. [4] أما زياد ابن أبيه الذي كان واليًا لعلي بن أبي طالب على فارس فقد حاول استمالته إليه بواسطة المغيرة بن شعبة بالتهديد تارة وبالترغيب أخرى خوفًا من أن يدعو لنفسه، ثم أراد أن يأخذ البيعة منه بطريقة تختلف عن سابقاتها، إذ طلب منه الشخوص إليه مع ما جباه من أموال فارس ليحاسبه عليها وليكون بذلك اعتراف حقيقي من زياد لمعاوية بولاية أمور المسلمين وخلافتهم، فكتب معاوية إلى زياد: «علام تهلك نفسك؟ إليّ، فأعلمني علمَ ما صار إليك مما اجتبيت من الأموال، وما خرج من يديك، وما بقي عندك، وأنت آمن، فإن أحببت المقام عندنا أقمت، وإن أحببت أن ترجع إلى مأمنك رجعت»[5]. فأتاه زياد وكلمه عن الأموال وأوجه إنفاقها فصدقه معاوية ولم يكذّبه. ثم استلحقه بنسبه استمالة له وتألفًا [6] وباستكمال بيعة زياد لمعاوية بن أبي سفيان يكون هذا قد استحوذ على دهاة العرب ورجالاتهم، وجعلهم

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/160.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 8/137.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية 8/50
(4) ابن كثير، البداية والنهاية 8/50
(5) الطبري، تاريخ الطبري 5/178. وانظر أخبار معاوية مع زياد لاصطناعه في: الدينوري، الأخبار الطوال ص 219، والنويري، نهاية الأرب 297–20/294.
(6) يقال في تعليل هذا الموقف لدى معاوية إن استلحاقه لزياد بنسبه هو أعظم عطاء أعطاه معاوية لزياد، لكن معاوية قال في ذلك: « أما والله لقد علمت العرب أني كنت أعزها في الجاهلية وإن الإسلام لم يزدني إلا عزًا، وإني لم أتكثر بزياد من قلة، ولم أتعزز به من ذلة، ولكن عرفت حقًا له فوضعته موضعه». انظر الطبري 5/215.

رؤوس إدارة دولته، ويكون بطريقة أخذه البيعة بهذه المراحل قد دخل طور الحكم المستبد والانفراد في الملك كما يصف ابن خلدون صاحب الدولة في هذا الطور طور تشكيل الدول: «طور الاستبداد على قومه والانفراد دونهم في الملك ... ويكون صاحب الدولة في هذا الطور معنيًا باصطناع الرجال» [1].

ب- أنواع البيعة:

أصبح للبيعة في العهد الأموي تراتيبها وقواعدها الإدارية المستقرة والمتعارف عليها آنذاك، ويمكن استخلاص تلك القواعد من النصوص النثرية التي تعود إلى ذلك العصر. ومن دراسة تلك النصوص يمكن تصنيف البيعة بحسب الموقع الإداري لصاحبها إلى نوعين: البيعة لولاة العهد، ثم تجديد البيعة لهم عندما يُنصبون.

1 - بيعة ولي العهد:

تجري بيعة ولاة العهد وفق مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ - التمهيد للبيعة:

عمد أغلب الخلفاء الأمويين إلى التمهيد لبيعة من يرغبون باستخلافه بعدهم - من أبنائهم غالبًا - بإقحامهم في مواقع إدارية مختلفة تكسبهم سمعة طيبة وتقربهم من تحقق شرط الكفاية المطلوب في الخليفة يرسلونهم على رأس البعوث الحربية، كما فعل معاوية بن أبي سفيان الذي كان يغزي ابنه يزيد في ثغور الروم وكان آخر ما أوصاه في هذا الشأن قوله «شد خناق الروم»[2]. كما أن الخليفة سليمان بن عبدالملك كان يغزي ابنه داود في نواحي القسطنطينية رغبة منه في إعداده للخلافة من بعده، وذلك ما يظهر في حواره مع رجاء بن حيوة الذي روى ذلك الحوار حين استشاره سليمان في تولية ابنه داود العهد: «فقال: ما ترى في داود بن سليمان ؟ فقلت: هو غائب عنك بقسطنطينية وأنت لا تدري أحي هو أم ميت»[3].

---

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص 157.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية، الجزء الثامن.
(3) الطبري، تاريخ الطبري6/550، وابن سعد، الطبقات الكبرى، ص335.

وقد يعمد الخليفة إلى تسليم ابنه - الذي يرشحه لولاية العهد - ولاية الحج خاصة، لما تقدم من السعي إلى إكساب ولاة العهد السمعة الحسنة وتمتعهم بالخُلق القويم وحيازتهم الشروط المطلوبة للخلافة، فعندما همّ الخليفة هشام بن عبدالملك بخلع ابن أخيه الوليد بن يزيد لفسقه، وتولية ابنه مسلمة بن هشام العهد، قال لابنه مسلمة «يعيّرني بك الوليد، وأنا أرشحك للخلافة، فالزم الأدب واحضر الجماعة». ثم ولاه الحج، فأظهر مسلمة النسك والوقار والدين وقسم بمكة والمدينة أموالا[1]. وربما أجلس الخليفة من يرغب في توليته العهد من أبنائه في مجلسه، وأشركه في اتخاذ القرارات الإدارية، بقصد إكسابه المهابة والخبرة، فعندما وفد سعيد بن عثمان بن عفان إلى معاوية وسأله أن يوليه. قال: يزيد وكان حاضرًا -: «يا أمير المؤمنين، ابن عمك وأنت أحق من نظر في أمره، وقد عتب عليك فيّ فأعتبه» . فولاّه معاوية خراسان [2].

ب- الموقف الاستشاري:

بعد تهيئة المرشح لولاية العهد يعمد الخليفة إلى استشارة أهل الحل والعقد من رجالات الأمة وممن عرف بالفضيلة والتقى أو من أمراء الجند وكبار الولاة، أو رؤساء العشائر ذوي الأقوال النافذة. ويقصد بهذه الاستشارة التمهيد لأخذ البيعة من هؤلاء الرجال الأعلام فعندما همّ معاوية باستخلاف ابنه يزيد أرسل إلى زياد ابن أبيه وكان واليه على العراق يستنصحه في ذلك، فبعث زياد إلى عبيدبن كعب النميري أحد المقربين من معاوية بكتاب ينصحه بعدم تولية يزيد وضمّنه قوله: « ... إن أمير المؤمنين كتب إلي يزعم أنه قد عزم على بيعة يزيد، وهو يتخوف نفرة الناس ويرجو مطابقتهم، ويستشيرني، وعلاقةُ أمر الإسلام وضمانُه عظيم، ويزيد صاحبُ رسْلَة وتهاون، مع ما قد أولع به من الصيد، فالقَ أمير المؤمنين مؤدبًا عني، فأخبره عن فعلات يزيد»[3]. وقد كان ذلك سنة 56 للهجرة وبقي معاوية ينتظر حتى مات زياد فأعاد إحياء البيعة ليزيد، فأخذ له البيعة في سنة 60 للهجرة عام وفاته[4].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/210. والنويري، نهاية الأرب 21/464.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 8/82.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/302.
(4) ابن كثير، البداية والنهاية 8/118.

وكذلك عندما أراد الخليفة سليمان بن عبدالملك استخلاف عمر بن عبدالعزيز استشار رجاء بن حيوة الذي تحدث عن ذلك قائلًا: «فقال لي سليمان: فمن ترى؟ قلت: رأيك يا أمير المؤمنين، وأنا أريد أن أنظر من يذكر. قال: كيف ترى في عمر بن عبدالعزيز؟ فقلت: أعلَمُه والله خيرًا فاضلًا مسلمًا. فقال: هو والله على ذلك»[1].

وعندما أراد الخليفة هشام بن عبدالملك تولية ابنه مسلمة العهد، أجابه قوم من خاصته إلا أن خالد بن عبدالله القسري لم يشاركه الرأي، وقال: «أنا بريء من خليفة يكنى أبا شاكر»[2]. (وكان مسلمة يكنى أبا شاكر).

وحين أراد عبدالملك استخلاف ولديه الوليد وسليمان بعد موت أخيه عبدالعزيز بن مروان والي مصر استشار كاتبه وثقته محمد بن يزيد الأنصاري، وفي ذلك يروي محمد هذا ما جرى بينه وبين عبدالملك من كلام قائلًا: «قال عبدالملك: إن عبدالعزيز رحمه الله قد مضى لسبيله ولا بدّ للناس من حَكَم وقائم بالأمر من بعدي، فمن ترى؟ قلت: يا أمير المؤمنين سيد الناس وأرضاهم وأفضلهم الوليد بن عبدالملك. قال: صدقت، وفقك الله، فمن ترى أن يكون من بعده؟ قلت يا أمير المؤمنين، أين تعدلها عن سليمان فتى العرب. قال: وفقت»[3].

ج - تراتيب أخذ البيعة لولي العهد:

إن المرحلة الاستشارية هي في حقيقتها بيعة تمهيدية، وآنئذ تصبح الأوضاع مناسبة لعقد البيعة الرسمية لولي العهد كتابةً، ودعوة الناس إليها، فيكتب الخليفة عهدًا بالخلافة من بعده لولي عهده في كتاب موثق، ثم يرسله إلى الأقاليم والمدن والأمصار لأخذ البيعة من أهلها، ثم تؤخذ البيعة لولي العهد في المسجد الجامع بحضور الأعيان والوجهاء وأهل الحل والعقد إذ يُقرأ الكتاب وتقرّ البيعة كما فعل معاوية عند أخذ البيعة ليزيد، ولعل الكتاب الذي بعث به يوسف بن عمر والي العراق إلى نصر بن سيار في خراسان - وهي تابعة للعراق - ليأخذ البيعة من

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/550.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/210.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/415.

الناس للحكم وعثمان وليي العهد للخليفة الوليد بن يزيد لعل هذا الكتاب يوضح بشكل جلي مراسم أخذ البيعة، حيث يتم جمع الناس في المسجد الجامع، ويلقي الوالي خطبة يقرأ فيها نص كتاب العهد بالبيعة الوارد من الخليفة، ثم يسمح لمن أراد الكلام في هذا الشأن، ثم تطلب البيعة من الناس، ويؤخذ عليهم العهد والميثاق عليها.

يقول يوسف بن عمر في كتابه ذاك: «بسم الله الرحمن الرحيم. من يوسف بن عمر إلى نصر بن سيار، أما بعد، فإني بعثت إليك نسخة كتاب أمير المؤمنين الذي كتب به إلى منْ قِبَلي في الذي ولّى الحكمَ ابن أمير المؤمنين وعثمان ابن أمير المؤمنين من العهد بعده، مع عَقال بن شبّة التميمي وعبدالملك القيني، وأمرتهما بالكلام في ذلك، فإذا قدما عليك فاجمع لقراءة كتاب أمير المؤمنين الناس، ومُرّهم فليحشدوا له وقم فيهم بالذي كتب أمير المؤمنين، فإذا فرغت فقم بقراءة الكتاب، وائذن لمن أراد أن يقوم بخطبة، ثم بايع الناس لهما على اسم الله وبركته وخذ عليهم العهد والميثاق على الذي نسخت لك في آخر كتابي هذا الذي نسخ أمير المؤمنين في كتابه، وبايع عليه. نسأل الله أن يبارك لأمير المؤمنين ورعيته في الذي قضى لهم على لسان أمير المؤمنين، وأن يصلح الحكم وعثمان ويبارك لنا فيهما، والسلام عليك»[1].

والملاحظ أن يوسف بن عمر قد أرسل الكتاب مع رسولين اثنين وأمرهما بالكلام في البيعة، وربما كان الهدف من ذلك توثيق نص الكتاب بشاهدين.

ولما عقد معاوية البيعة ليزيد ابنه قال لعمرو بن سعيد الأشدق: قم يا أبا أمية. فقام.. ثم قال: «.. فإن يزيد بن معاوية أمل تأملونه، وأجل تأمنونه، إن استضفتم إلى حلمه وسعكم، وإن احتجتم إلى رأيه أرشدكم، وإن افتقرتم إلى ذات يده أغناكم، جَذَعٌ قارحٌ[2]، سُوبِق فسَبَق، وموجِدَ فَمَجَدَ، وقُورِعَ ففاز سهمه، فهو خلَفُ أمير المؤمنين ولا خلف منه». فقال معاوية: أوسعتَ يا أبا أمية، فاجلس[3].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/218.

(2) الجذع من الرجال: الشاب الحَدَث. يقال فلان في هذا الأمر جذع: أي أخذ في هذا الأمر حديثًا. القارح من ذي الحافر: ما استتم الخامسة وسقطت سنه التي تلي الرباعية ونبت مكانها نابه، أي بلغ سن القوة.

(3) االقالي، أبوعلي /1953م/الأمالي،، بإشراف: محمد عبدالجواد الأصمعي، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، ص69. وابن قتيبة، عيون الأخبار1/95.

أما البيعة التي أوصى بها الخليفة سليمان بن عبدالملك لابن عمه عمر بن عبدالعزيز بعده فقد تمت بطريقة خاصة بعد أن استشار كاتبه وثقته رجاء بن حيوة إذ كتب كتابًا فيه نص البيعة: «بسم الله الرحمن الرحيم. هذا كتاب من عبدالله سليمان بن عبدالملك لعمر بن العزيز. إني قد وليته الخلافة من بعدي ومن بعده يزيد بن عبدالملك، فاسمعوا له وأطيعوا، واتقوا الله ولا تختلفوا فيُطمع فيكم» . وختم الكتاب[1]. وكان سليمان يومئذ مريضًا فدعا صاحب شرطته وقال له: «اجمع أهل بيتي فمرهم فليبايعوا على ما في هذا الكتاب مختومًا، فمن أبى منهم اضرب عنقه [2]». فاجتمعوا ودخل رجال منهم فسلّموا على أمير المؤمنين، فقال لهم: «هذا الكتاب عهدي إليكم، فاسمعوا له وأطيعوا وبايعوا من وليت فيه» . فبايعوا لذلك رجلًا رجلا[3].

وقد كتم سليمان من بايع في كتابه عن أهل بيته خشية رفضهم للبيعة أو حدوث قلاقل داخل البيت الأموي، إذ إن البيعة لعمر خرجت عن نطاق توريث ولاية العهد للأبناء أو الإخوة – كما دأب عليه الأمويون – ولذلك لجأ سليمان إلى جعل ولاية العهد ليزيد أخيه من بعد عمر حتى يسكت عنه بنوعبدالملك. آية ذلك قول سليمان لرجاء بن حيوة: «والله لئن وليتُه ولم أولّ أحدًا سواه لتكونّ فتنة ولا يتركونه أبدًا يلي عليهم إلا أن يجعل أحدهم بعده،... فيزيد بن عبدالملك أجعله بعده، فإن ذلك مما يسكنهم ويرضون به»[4].

ويجدر بالذكر هنا معارضة بعض الفقهاء والصحابة ووجوه القبائل ورجالات الدولة لطريقة البيعة لولي العهد بحسب ما مرّ شرحه، لأسباب أبرزها أن مبدأ التوريث والبيعة لأولاد الخليفة لم يكن مألوفًا في الإسلام، كما كان هناك أطراف من قريش نفسها تنازع في هذا الأمر أيضًا.

---

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/336، وانظر الطبري، تاريخ الطبري 6/551، وابن كثير، البداية والنهاية 9/190. والنويري، نهاية الأرب 21/356–357.

(2) قوله: «اضرب عنقه» : كذا جاء والأصل اقترانه بالفاء الرابطة لجواب الشرط.

(3) ابن كثير، البداية والنهاية 9/190. ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/336.

(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/550.

فعندما بايع معاوية لابنه يزيد بايع الناس كلهم إلا خمسة من أكثر رجالات الإسلام فقهًا وعلمًا، فضلًا عن كونهم من الصحابة، وهم: الحسين بن علي، وعبدالله ابن الزبير، وعبدالرحمن بن أبي بكر وعبدالله بن عباس[1]. فتهددهم معاوية وتوعدهم، ثم خطب في بيعة يزيد «في مسجد المدينة وهؤلاء حضور تحت منبره... ولم يوافقوا ولم يظهروا خلافًا، لما تهددهم وتوعدهم»[2].

إن رفض هؤلاء النفر من قريش مبايعة يزيد بن معاوية بولاية العهد ناتج عن اقتناعهم بأن الخلافة شورى تقوم على اختيار الأكفياء وهي سنة الخلفاء الراشدين، وأن التوريث هو سمة الملك، كما أن ما عرف عن يزيد بن معاوية من اشتغاله باللهو والصيد والتهاون أخلّ بشرط العدالة أحد شروط تولي الخلافة، كما كان لدى عبدالله بن الزبير طموح إلى تشكيل دولة الزبيريين وهذا ما حصل فيما بعد. فلما أراد معاوية أخذ البيعة ليزيد أرسل كتابه إلى مروان بن الحكم عامله على المدينة فقرأ مروان كتاب معاوية على الناس: «إن أمير المؤمنين قد كبر سنّه [3] ورقّ عظمه، وقد خاف أن يأتيه أمر الله تعالى فيدع الناس كالغنم لا راعي لها، وقد أحبّ أن يُعلِم علَمًا ويقيم إمامًا» فقالوا: وفق الله أمير المؤمنين وسدّده ليفعل. فكتب ذلك إلى معاوية، فكتب إليه: أن سمّ يزيد. فقرأ الكتاب عليهم وسمى يزيد، فقام عبدالرحمن ابن أبي بكر الصديق فقال: «كذبتَ والله يا مروان وكذب معاوية معك! لا يكون ذلك لا تحدثوا علينا سنّة الروم، كلما مات هرقل قام مكانه هرقل» [4].

وعندما كتب الخليفة عبدالملك إلى واليه على المدينة هشام بن إسماعيل المخزومي أن يدعو الناس لبيعة ابنيه الوليد وسليمان، امتنع سعيد بن المسيب فقيه المدينة عن البيعة وأبى قائلًا: «لا أبايع وعبدالملك حيّ» فضربه هشام ضربًا مبرحًا

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/303، وابن كثير، البداية والنهاية 8/83.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 8/83.
(3) قوله: «كبر سنه» : كذا، والسن مؤنثة، فالوجه: كبرت سنه.
(4) القالي، أبوعلي/1373هـ/ النوادر، القاهرة، الطبعة الثالثة، ص 175.

وألبسه المُسوح[1]. ولما بلغ عبدَ الملك ذلك قال: «قبّح الله هشامًا! إنما كان ينبغي أن يدعوه إلى البيعة فإن أبى يضرب عنقه أو يكفّ عنه»[2].

إن موقف سعيد بن المسيب من بيعة الوليد وسليمان ابني عبدالملك مشابه لموقف الفقهاء الخمسة السابقين، الذي يستند إلى فكرة رفض تحويل الخلافة الإسلامية إلى ملك، وعدم مبايعة خليفة والخليفة الشرعي قائم.

وأبى خالد بن عبدالله القسري المبايعة بولاية العهد للحكم وعثمان ابني الخليفة الوليد بن يزيد، وسبب ذلك أنهما كانا غلامين صغيرين لم يكلفا بعد بالأمور الشرعية، وذلك أحرى ألا يُعهد إليهما بالخلافة يقول خالد حين سئل عن سبب عدم موافقته على البيعة: «كيف أبايع منْ لا أصلي خلفه ولا أقبل شهادته» [3].

وكان معاوية يميز بين المؤيدين لخلافة يزيد والرافضين لها، وكانت سياسته ترمي إلى تألفهم واسترضائهم ليقلعوا عن طلب الخلافة أو الطموح إليها، ولذلك نصح ابنه يزيد بما ينبغي فعله، وكيف يعامل أولئك المعارضين، فقال له حين حضرته الوفاة: «وإني لست أخاف من قريش إلا ثلاثة: حسين بن علي، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن الزبير، فأما ابن عمر فرجل قد وقَذَه الدين[4]، فليس متلمسًا شيئًا قبلك، وأما الحسين بن علي فإنه رجل خفيف... وأرجو أن يكفيكه الله بمن قتل أباه، وخذل أخاه، وإن له رحمًا ماسة، وحقًا عظيمًا، وقرابة من محمد ﷺ، ولا أظن أهل العراق تاركيه حتى يخرجوه، فإن قدرت عليه فاصفح عنه، فإني لو أني صاحبه عفوت عنه، وأما ابن الزبير فإنه خَبٌّ ضب، فإذا شخص لك فالبدّ له، إلا أن يلتمس منك صلحًا، فإن فعل فاقبل، واحقن دماء قومك ما استطعت»[5].

(1) المسوح: ثياب خشنة.

(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/415-416. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/514-515. وانظر أيضًا لوم الخليفة ابن الزبير لواليه جابر بن الأسود لضربه سعيدًا: في ابن تغري بردي/1929م/النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، مصر، الجزء الأول ص181.

(3) الطبري، تاريخ الطبري 7/233.

(4) وَقَذَه الدين: أي تمكّن منه وغلب عليه

(5) الطبري، تاريخ الطبري 5/323، وانظر: ابن كثير، البداية والنهاية 8/118، والدينوري، أبوحنيفة/1981م/الأخبار الطوال، تحقيق: عبدالمنعم عامر، طبعة مصورة، بيروت، ص 226، والنويري، نهاية الأرب، 20/365-366. والسجستاني، سهل بن محمد/1961م/ الوصايا، تحقيق: عبدالمنعم عامر، مصر، ص 156-155.

وقد كشفت الأيام التالية صحة نظرية معاوية فيما بعد، من دعوة أهل العراق للحسين ثم استشهاده، وقيام عبدالله بن الزبير بتأسيس دولة الزبيريين التي كان لها امتدادها الطاغي على الدولة الأموية بعد موت يزيد وابنه معاوية وكاد أن يزيل تلك الدولة عن آخرها.

يحرص الخليفة بعد التمهيد لبيعة ولي عهده أن يوجه بعض النصائح إليه في كيفية إدارة الدولة حين يتولى الخلافة، وكيف يجمع حوله الرجال والمؤيدين ويستفيد من خبراتهم وإمكاناتهم الإدارية، فالخليفة عبدالملك أوصى ابنه الوليد وصية حدد له فيها الرجال الذين يجب أن يعتمد عليهم في إدارة دولته فقال عبدالملك: «يا وليد اتق الله فيما استخلفتك فيه، واحفظ وصيتي، وانظر إلى أخي معاوية فَصِلْ رحمه واحفظني فيه، وانظر إلى أخي محمد فأَقِرَّهُ على الجزيرة ولا تعزله عنها، وانظر إلى ابن عمنا علي بن عباس فإنه قد انقطع إلينا بمودته ونصحه وله نسب وحق فصلْ رحمه واعرف حقه، وانظر إلى الحجاج بن يوسف فأكرمه فإنه هو الذي مهد لك البلاد وقهر الأعداء وخلص لكم الملك وشتت الخوارج، وأنهاك وإخوتك عن الفرقة، وكونوا أولاد أم واحدة، وكونوا أحرارًا، وللمعروف منارًا... وإن أنا مت فادع الناس إلى بيعتك فمن أبى فالسيف.» [1].

توضح وصية عبدالملك فهمه قيام دولة بني أمية على العصبية، ولذلك أكد في كلامه تماسك بني عبدالملك وصدورهم عن رأي واحد، لدور هذا التماسك في انتظام عمل إدارات الدولة، وقد أثبت هذا التماسك أهميته في استقرار الدولة مدة ولاية بني عبدالملك، وهذا ما بيناه في فقرة القوانين الناظمة لولاية العهد.

د- القوانين الإدارية الناظمة لولاية العهد:

بدأت الدولة الأموية – كما هو معلوم – بخلافة معاوية بن أبي سفيان الذي أسسها وأنشأ إداراتها حتى استقرت له بحسن إدارته وسياسته، ولكي يحافظ

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/72. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/517 – 518. والنويري، نهاية الأرب 21/278. والمبرد، محمد بن يزيد/1396هـ1976-م/التعازي والمراثي، تحقيق: محمد الديباجي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص 124-123.

معاوية على تلك الدولة التي أسسها اختار أن يولي خلافتها من بعده ابنه يزيد لما توسم فيه من الكفاية والمقدرة على إدارة الحكم فضلًا عن محبته له وإعجابه به، وهو يقول في ذلك: «اللهم إن كنت تعلم أني ولّيته لأنه فيما أراه أهل لذلك فأتمم له ما ولّيته، وإن كنت ولّيته لأني أحبه فلا تتمم له ما ولّيته» [1]. وعندما قدم سعيد بن عثمان بن عفان على معاوية عاتبه في تولية العهد ليزيد وهو يرى في نفسه كفاية تفوق كفاية يزيد، قال سعيد لمعاوية: «أما لقد اصطنعك أبي ورقّاك... وقدّمت عليّ هذا – يعني يزيد بن معاوية – وبايعتَ له، والله لأنا خير منه أبًا وأمًا ونفسًا» . فقال له معاوية: «... فأبوك والله خير مني وأقرب برسول الله ﷺ، وأما فضل أمك على أمه فلا ينكر، وامرأة من قريش خير من امرأة من كلب، وأما فضلك عليه فوالله ما أحسب أن الغوطة دَحَست [2] ليزيد رجالًا مثلك» [3].

ويرى ابن خلدون أن استخلاف معاوية لابنه يزيد كان في مصلحة المسلمين، إذ إن الأمويين في تلك المرحلة كانوا يجمعون عليه، وهم أهل الحل والعقد آنئذ في قريش، فآثره معاوية حفاظًا على استقرار الدولة بالرغم من وجود من هو أفقه منه وأعلم بالدين، فعدَلَ معاوية عن الفاضل إلى المفضول حرصًا على اتفاق الأمة ووحدة الدولة وعدم زلزلة أركانها.

يقول ابن خلدون في قضية تقليد معاوية ولاية العهد لابنه يزيد: «والذي دعا معاوية لإيثار يزيد بالعهد دون من سواه، إنما هو مراعاة المصلحة في اجتماع الناس، واتفاق أهوائهم باتفاق أهل الحل والعقد عليه حينئذ من بني أمية، إذ بنو أمية يومئذ لا يرضون سواهم، وهم عصابة قريش وأهل الملّة أجمع، وأهل الغلَب منهم، فآثره بذلك دون غيره، ممن يظن أنه أولى بها، وعَدَل عن الفاضل إلى المفضول حرصًا على الاتفاق واجتماع الأهواء الذي شأنه أهم عند الشارع، وإن كان لا يُظنّ بمعاوية غير هذا فعدالته وصحبته مانعة من سوى ذلك»[4].

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 8//83.

(2) دحست: ملأت. يعني أن الغوطة على اتساعها لو ملئت رجالًا مثل سعيد لما كانوا يزيد شيئًا بالقياس إلى يزيد، ولكان يزيد خيرًا وأحب إلي منهم.

(3) ابن كثير، البداية والنهاية 8/82. وانظر: بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 6/157، 159.

(4) ابن خلدون، المقدمة ص 188. وانظر: البياتي، منير حميد/1415هـ1994-م/ النظم الإسلامية، دار البشير، عمّان، الأردن، الطبعة الأولى، ص226.

ومما يؤكد رأي ابن خلدون في اجتماع آراء أهل الحل والعقد على تولية يزيد، ولو إرضاءً لمعاوية، ما قاله رجل حضر مجلس بيعة يزيد إذ اخترط من سيفه مقدار شبر، ثم قال: «أمير المؤمنين هذا – وأشار إلى معاوية – فإن يهلك فهذا – وأشار إلى يزيد – فمن أبى فهذا – وأشار إلى سيفه – فقال معاوية: أنت سيد الخطباء»[1].

وبعد موت معاوية تسلم ابنه يزيد الخلافة ولم تدم خلافته طويلًا (نحو 4 سنوات) وقد استخلف على المسلمين قبل موته ابنه معاوية الثاني، وكان معاوية ورعًا تقيًا ولكنه كان مريضًا وصغير السن لا خبرة له في أمور الإدارة والسياسة، فخلع نفسه من الخلافة لأنه لم يجد في نفسه الكفاية لتولي أمور المسلمين، وخطب في الناس قائلًا: «إني قد وَليت أمركم وأنا ضعيف عنه، فإن أحببتم تركتها لرجل قوي كما تركها الصدّيق لعمر، وإن شئتم تركتها شورى في ستة منكم كما تركها عمر بن الخطاب، وليس فيكم من هو صالح لذلك، وقد تركت لكم أمركم فولّوا عليكم من يصلح لكم»[2]. ومات معاوية الثاني ولم تدم خلافته أكثر من أربعين يومًا.

إن المدة القصيرة التي قضاها يزيد بن معاوية في الحكم بالقياس إلى أبيه، لم تمكّنه من اصطناع ابنه معاوية الصغير أو غيره من أبنائه وإعدادهم إعدادًا كافيًا للخلافة، ثم إن اختياره لابنه وليًا للعهد لم يكن اختيارًا سديدًا لضعفه عن تقلّد الخلافة وأمور الحكم، هذا مع وجود العديد من قادة الأمويين ورجالاتهم آنذاك، لكن يزيد مع ذلك آثر توريث الحكم لابنه غير المهيأ للخلافة ولا توفرت فيه شروطها، فتنازل عنها ولم يستخلف أحدًا، فأدى ذلك إلى إحداث فراغ في ذروة الإدارة في الدولة الأموية، ولم تتفق كلمة الأمويين على خلافة أحد مما أدى إلى زعزعة أركان الدولة وفرقة الأمويين، فبايع معظم الأمصار (الكوفة والبصرة ومصر وأهل الجزيرة وأكثر أهل الشام) [3] لعبدالله بن الزبير الذي كان قد أنشأ دولته في الحجاز بعد موت معاوية بن أبي سفيان ولم يبايع ليزيد.

(1) ابن قتيبة، عيون الأخبار، 2/210. وانظر القالي، الأمالي 1/159.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 8/241 والطبري، تاريخ الطبري 5/530-531.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/530.

وهذا الانهيار في إدارات الدولة الأموية بعد موت معاوية الثاني فكّك عرى التلاحم بين عشائر الشام، فدعت قيس إلى ابن الزبير فيما كانت كلب تدعو للأمويين، وهذا التفكك السريع لمؤسسات الدولة أحبط الأمويين حتى إن مروان بن الحكم كاد يبايع لابن الزبير حتى التقاه عبيدالله بن زياد الذي أعاد بثّ الحياة في بذور الدولة الأموية وعمل على انبعاثها من جديد مستندًا إلى فكرة العصبية وإلى تاريخ الأمويين وسيادتهم في قريش، فقال عبيدالله من كلام له لمروان: «أنت كبير قريش ورئيسها يلي عليك الضحّاك بن قيس فذلك حين كان ما كان» [1]. وقام أهل الأردن الذين لم يبايعوا لابن الزبير وبعض أهل الشام، فبايعوا مروان بن الحكم، والتفوا حوله، فسار مروان على رأس جيش إلى الضحاك بن قيس وجرت معركة مرج راهط التي انتصر فيها الأمويون وكانت المعركة الفاصلة بين قرب اضمحلال الدولة الأموية وانبعاثها من جديد.

وهكذا بدأ الأمويون يعانون عواقب الاختيار الخاطئ لولي العهد وعدم استخلاف معاوية الثاني وليًا للعهد بعده، واستمر ذلك حتى تسلّم عبدالملك بن مروان الخلافة وظل ينازع عبدالله ابن الزبير الخلافة تسع سنين، كان ابن الزبير خلالها خليفة شرعيًا على معظم البلدان الإسلامية [2]. ولم يستقرّ الأمر لعبدالملك بالخلافة على سائر البلاد والأقاليم الأبعد حتى مقتل ابن الزبير سنة 73 هـ [3].

هذا، وقد أسفرت معركة مرج راهط عن ابتداع بني أمية لنظام جديد مختلف عن سابقه لإصلاح الخلل الذي حدث في إدارة الدولة، إذ جعلوا ولاية العهد لاثنين درءًا لتكرار ما حدث بعد موت يزيد من تشتت في إدارة الدولة، وأجمع رأي أهل الحل والعقد من بني أمية على البيعة لمروان بن الحكم على أن تكون ولاية العهد لخالد بن يزيد بن معاوية (إرضاء لأخواله من بني كلب) ومن بعده لعمرو الأشدق ابن سعيد بن العاص، وتكون إمارة دمشق لعمرو بن سعيد، وإمارة حمص لخالد بن

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/534.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 9/73.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية 9/66.

يزيد[1]. ولما بايعوا لمروان قالوا له: «أنت شيخ كبير، وابن يزيد غلام، وابن الزبير كهل، وإنما يقرع الحديد بعضه ببعض فلا تُبارِه بهذا الغلام وارم بنحرك في نحره، ونحن نبايعك ...»[2].

ولعل القارئ للنص والخبر السابقين يلاحظ ثلاث قواعد أساسية أدخلها النظام الجديد المقترح ولم تكن معتمدة في أيام الخليفة معاوية وابنه يزيد، أولاها تولية وليين اثنين للعهد، وثانيتها: أن وليي العهد ليسا من أبناء الخليفة (مروان ابن الحكم) وهذا يعني أن الإصلاح الذي أُدخل أبقى الحكم في يد الأمويين إلا أنه ألغى نظام التوريث للأبناء. وثالثة هذه القواعد لحظت صغر سن ولي العهد الأول (خالد بن يزيد) وقلة خبرته في إدارة الدولة، لذلك ولّي حمص حتى يكتسب الخبرة الكافية التي تؤهله للخلافة.

كان الالتزام بهذا النظام الإداري في ولاية العهد متفاوتًا على تعاقب خلفاء الدولة منذ عهد مروان بن الحكم، فإن تلك القواعد الثلاث لم تصمد طويلًا، وأول من خالفها مروان بن الحكم نفسه بإعادته نظام التوريث في ولاية العهد للأبناء لكنه التزم بعقد البيعة لوليين اثنين للعهد، ولجأ إلى الحيلة لسلب ولاية العهد من خالد بن يزيد وحصرها في بنيه وأسرته، وذلك حين أشار عليه عمرو بن سعيد الأشدق – وهو الولي الثاني للعهد بالزواج من أم خالد – وكان خالد غلامًا – فقال له: «أنت سيد قريش وفروعها، وأنت أحق الناس بالقيام بهذا الأمر، إنما ينظر الناس إلى هذا الغلام، فتزوجْ أمه فيكون في حجرك» [3]. فتزوج مروان أم خالد ابن يزيد ووضعه في كنفه وتحت وصايته وأخذ ينتقصه في مجالسه ليقصّر به عن الوصول إلى الخلافة. ولا يخفى ما للاثنين (مروان وعمرو) من مصلحة في إضعاف موقف خالد، وصرفه عن ولاية العهد وعن التطلع إلى الخلافة مع أنه الوريث للخلافة بحسب ما سار عليه البيت السفياني بدءًا من معاوية وابنه يزيد.

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/537
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/534.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/541.

ثم استعان مـروان بن الحكم على الولي الثاني للعهد – خالد بن يزيد – بأخواله من بني كلب بعد أن بلغه أن عمرًا يقول: «إن هذا الأمر لي من بعد مروان» ويدعي أنه قد كان وعده بذلك وعدًا. فدعا مروان حسان بن مالك بن بحدل ابن خال خالد بن يزيد فأخبره أنه يريد أن يبايع لابنيه عبدالملك وعبدالعزيز من بعده، وأخبره بما بلغه عن عمرو بن سعيد. فقال حسان: أنا أكفيك عمرًا. فلما اجتمع الناس بمروان قام ابن بحدل فقال: «إنه قد بلغنا أن رجالًا يتمنون أماني، قوموا فبايعوا لعبدالملك ولعبدالعزيز من بعده» . فقام الناس فبايعوا [1].

يظهر النص أن أخوال خالد قد تخلوا عنه لأنهم ضمنوا مصالحهم من زواج أختهم أم خالد من مروان، ولم يحاولوا مساندة ابنها كما ينبغي بوصفه وليًا للعهد قال حسان بن مالك لخالد: «أبُنَيَّ أختي، إن الناس قد أبَوك لحداثة سنك، وإني والله ما أريد هذا الأمر إلا لك ولأهل بيتك، وما أبايع مروان إلا نظرًا لكم. فقال له خالد: بل عُجِّزْتَ عنا»[2].

وبهذا توطد الحكم لمروان وأسرته فنُصّب بعده ابنه عبدالملك خليفة للمسلمين فعمل على التخلص من عمرو بن سعيد الذي جعل له مروان ولاية العهد بعد ابنه عبدالملك فغدر به عبدالملك وقتله بعد أن قال له: «ما اجتمع رجلان في بلد قط على ما نحن عليه إلا أخرج أحدهما صاحبه» [3].

ثم دأب عبدالملك من جديد على جعل الخلافة وراثة في أبنائه، فكتب إلى أخيه عبدالعزيز – و كان واليًا على مصر– أن ينزل عن ولاية العهد للوليد بن عبدالملك، فرد عليه عبدالعزيز: «إني أرى في أبي بكر بن عبدالعزيز ما ترى في الوليد» . فغضب عبدالملك و أمر أخاه عبدالعزيز بحمل خراج مصر إليه، فكتب إليه عبدالعزيز يلاطفه: «إني و إياك يا أمير المؤمنين قد بلغنا سنًا لا يبلغها أحد

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/610.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/537.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية 8/312.

من أهل بيتك إلا كان بقاؤه قليلًا، و إني لا أدري ولا تدري أينا يأتيه الموت أولًا، فإن رأيت ألا تغتّت[1] علي بقية عمري فافعل». فكف عنه عبدالملك[2].

ومات عبدالعزيز بن مروان في حياة أخيه عبدالملك فأزيحت العقبة من طريق عبدالملك لتوريث الخلافة لأبنائه فاستحلف ابنيه الوليد و سليمان، بعد أن استشار كاتبه محمد بن يزيد الأنصاري وقال له من كلام بينهما: «أما إنّا لو تركنا الوليدَ وإياها لجعلها لبنيه. اكتب عهدًا للوليد وسليمان من بعده » . يقول محمد ابن يزيد: «فكتبتُ بيعة الوليد ثم سليمان من بعده. فغضب عليّ الوليد فلم يولّني شيئًا حين أشرتُ بسليمان من بعده» [3] وهذا ما أوصى به عبدالملك أولاده، فعندما أراد سليمان أن يستخلف قال: «كيف أصنع بعهد أمير المؤمنين عبدالملك إلى الوليد وإليّ في أولاد عاتكة أيهما بقي؟» [4] (يعني يزيد وأخاه مروان).

يوضح النص استئثار عبدالملك بالملك ورغبته في توريثه لأولاده، وذلك في محاولته إكراه أخيه عبدالعزيز على التنازل عن ولاية العهد، في حين أنه قيد ابنه الوليد بإبقاء تولية العهد لسليمان من بعده حتى لا يستأثر الوليد بالملك لأبنائه ويحرم إخوته، كما أوصى سليمانَ بأخويه ليوليهما العهد من بعده.

وإذا ما توقفنا عند التزام عبدالملك بالنظام الإداري الذي وُضع بعد مرج راهط فإننا نرى تمسك عبدالملك باعتماد قاعدة تولية العهد لاثنين، وهذا ما يؤكد أنها أصبحت قانونًا إداريًا ينظم ولاية العهد، في حين أنه - كأبيه مروان - جعل ولاية العهد لأبنائه وبذلك خالف قاعدة عدم تولية العهد لأبناء الخليفة.

وتظهر النصوص السابقة بروز قاعدة رابعة في إدارة ولاية العهد، هي أن ولي العهد حين تسلمه مقاليد الخلافة لا يستطيع عزل ولي العهد الثاني من بعده أو

(1) غتّت الطعام وغيره: أفسده

(2) ابن كثير، البداية والنهاية 9/62-63، وانظر: الطبري، تاريخ الطبري 6/414. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/513-514. وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة 1/173-174.

(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/415.

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/339، ويعني بأولاد عاتكة إخوته من أمه عاتكة زوجة عبدالملك بن مروان.

تغييره وهذا يتضح من محاولة عبدالملك إقناع أخيه عبدالعزيز بالتنازل عن ولاية العهد، وتقييد الوليد بإبقاء ولاية العهد لسليمان من بعده.

وبعد أن استُخلف سليمان عقد ولاية العهد لعمر بن عبدالعزيز ومن بعده ليزيد بن عبدالملك وذلك بمشورة رجاء بن حيوة، كما مر سابقًا [1].

ومن هنا يتضح أن هذه البيعة كانت متفقةً وما تحدثنا عنه سابقًا من القواعد الثلاث لنظام ولاية العهد التي اتُّفق عليها بعد مرج راهط، فعمر بن عبدالعزيز لم يتولّ وراثةً عن أبيه، ولم يكن حديث السن، فضلًا عن أن عمر تحققت فيه شروط الخلافة الخمس باقتدار فكان أصلح خلفاء بني أمية. ومن ثم كانت توليته العهد بدافع مصلحة المسلمين.

وعندما ولي عمر بن عبدالعزيز الخلافة أراد أن يعيد الخلافة وولاية العهد شورى، وكان يتهدد بني مروان بذلك، حين جاؤوا إليه فقالوا: إنك قصرت بنا عما كان يصنعه بنا مَنْ قبْلك، وعاتبوه. فقال: «لئن عدتم لمثل هذا المجلس لأشدّنّ ركابي ثم لأقدمنّ المدينة ولأجعلنها أو أصيرها شورى، أما إني أعرف صاحبها الأعيمش»[2].

ولعل ما أبطأ بعمر بن عبدالعزيز عن تنفيذ ذلك إدراكُه أن حكم بني أمية قائم على العصبية، ثم إن مدة خلافته القصيرة لم تسمح له بتغيير هذا النمط من الحكم فتباطأ في ذلك خوفًا من انفراط عقد دولة المسلمين، إذ إن الخلافة بعد الراشدين تحولت من خلافة إسلامية إلى مملكةٍ ضعف فيها الوازع الديني وانحازت إلى وازع العصبية والسلطة، ولو جعل عمر وليّ عهد له من غير بني أمية لدبّت الفتنة والتصدع في الدولة وفي الأسرة الحاكمة، كما يرى ابن خلدون: «وأما مَنْ بَعدهم مِنْ لدُنْ معاوية، فكانت العصبية قد أشرفت على غايتها من المُلْك، والوازع الديني قد ضعف، واحتيج إلى الوازع السلطاني والعُصباني، فلو عُهد

(1) انظر ص 20 من البحث. الطبري، تاريخ الطبري 6/550. وانظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/335.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/344، ويعني بالأعيمش القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

إلى غير مَنْ ترتضيه العصبية لرَدّت ذلك العهد، وانتقض أمره سريعًا، وصارت الجماعة إلى الفرقة والاختلاف»[1].

وبعد وفاة عمر بن عبدالعزيز ولي يزيد بن عبدالملك الخلافة فاستخلف على ولاية العهد أخاه هشامًا ثم ابنه الوليد بن يزيد وذلك بمشورة من مسلمة بن عبدالملك الذي نصحه بالبيعة لهشام قبل الوليد بسبب صغر سن ابنه الوليد وعمره يومئذ إحدى عشرة سنة، وعاش يزيد بن عبدالملك إلى أن بلغ ابنه الوليد الخامسة عشرة من عمره، فكان يزيد دائم الندم على ذلك وكان يقول لابنه الوليد: «الله بيني وبين من جعل هشامًا بيني وبينك» [2].

فيزيد لم يخترق قاعدة عدم تولية حديث السن وإن أظهر ندمه على ذلك. ويظهر من النص والخبر هنا أن السن القانونية لولاية العهد هي سن التكليف الشرعي أي خمسة عشر عامًا.

ويمكننا القول إن يزيد نفذ – إلى حد ما مضطرًا – قاعدة عدم توريث الأبناء، فهو لم يورث الحكم لابنه الوليد إلا بعد أخيه هشام، كما يظهر من قول يزيد إنه لو كان ابنه الوليد بلغ التكليف الشرعي لاستخلفه على ولاية العهد ولما التزم بقاعدة عدم تولية حديث السن. وعندما ولي الوليد بن يزيد الخلافة عقد ولاية العهد لولديه الحكم وعثمان وكانا صغيري السن إذ لم يبلغا سن التكليف الشرعي. ويبدو أن الوليد رأى ألا يقع فيما وقع فيه أبوه من الندامة، فاستشار أحد المقربين منه في توليتهما، فقال له: «لا تفعل، فإنهما غلامان، لم يحتلما، ولكن بايع لعتيق بن عبدالعزيز بن الوليد بن عبدالملك» فغضب عليه وحبسه حتى مات في الحبس[3].

وذكرنا قبلُ أن الوليد لما أراد خالدَ بنَ عبدالله القسري على البيعة لولديه الحكم وعثمان أبى وقال: «كيف أبايع من لا أصلي خلفه ولا أقبل شهادته»[4]. وكان هذا سبب قتل خالد في بعض الروايات.

---

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص 189–188.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/209. والنويري، نهاية الأرب 21/393.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 7/232.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 7/232.

ونذكر فيما يلي نص البيعة للحكم وعثمان: «بسم الله الرحمن الرحيم. نبايع لعبدالله الوليد أمير المؤمنين والحكم ابن أمير المؤمنين إن كان من بعده، وعثمان ابن أمير المؤمنين، وإن كان بعد الحكَم، على السمع والطاعة، وإن حدث بواحد منهما حدث فأمير المؤمنين أَمْلَكُ في ولده ورعيته يقدّم مَنْ أحبّ، ويؤخّر من أحبّ، عليك بذلك عهد الله وميثاقه»[1].

يتبين من هذا النص أن الخليفة وحده له الحق في تغيير ولي العهد إن حدث طارئ لأنه خليفة الله، وقد ملكه المسلمون أمرهم حين بايعوه. وإذا أضفنا ذلك إلى ما فعله مروان بن الحكم في استبدال وليي عهده خالد بن يزيد وعمرو بن سعيد الأشدق، أمكننا القول: إن الخليفة وحده هو الذي يحق له خلع ولاة عهده الذين اختارهم هو أو استبدالهم، وليس لغيره الحق في ذلك.

ونلاحظ أن الوليد بن يزيد اخترق قاعدتي عدم حداثة السن، وعدم توريث ولاية العهد للأبناء، وكان لهذا الاختراق أثر كبير في انتهاء حكمه، فأولاد الخلفاء من أبناء عبدالملك فيهم من هو أهل لتسلّم الخلافة مثل عتيق بن عبدالعزيز بن الوليد بن عبدالملك وغيره من أبناء الخلفاء السابقين، وهذا أرسى الحقد والضغينة على الوليد من أفراد البيت الأموي فضلًا عما كان عليه الوليد من المجون والتهتك – كما يُروى – وهنا يبدو واضحًا انحدار الخلافة الأموية وعجز إدارتها عن إيجاد قوانين إدارية تنظم ولاية العهد لأن الجميع يطمحون إلى ولاية العهد من دون ضوابط إدارية أو قواعد متبعة. وفي غياب هذه النظم الإدارية خلع يزيد بن الوليد ابن عبدالملك ابن عمه الخليفة الوليد، وتسلّم الخلافة، وهنا تهلهل النظام الإداري للخلافة وولاية العهد وبدأت الدولة تتجه نحو الزوال والامّحاء، وعلى الرغم من أن يزيد بن الوليد التزم بعد ذلك بنظام تولية العهد المتعارف عليه، إلا أنه ابتدع طريقة لم يجرؤ عليها أيٌّ ممن سبقه من الخلفاء وهي الثورة على الخليفة القائم أو ما يمكن أن يسمى اليوم (الانقلاب العسكري)، مما أدى إلى سقوط هيبة الخلافة وتفتيت أوصال البيت الأموي، وفقد الضوابط الإدارية لمنظومة الخلافة وولاية

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/219.

العهد، آية ذلك أن مروان بن محمد الأموي والي أرمينية خرج سنة 126 هـ يطالب بدم الخليفة المقتول الوليد بن يزيد وكان يزيد بن الوليد استخلف أخاه إبراهيم بن الوليد وكان هذا ضعيفًا، فخلعه مروان بن محمد ودعا الناس إلى البيعة له فبايعوه. ثم قصد الشام واستولى على عرش بني مروان سنة 127هـ.

وبمكن القول مما سبق إن القواعد الإدارية التي استخدمت في اختيار ولاة العهد في العهد المرواني هي:

1 - **جعل ولاية العهد لاثنين على التوالي.**

2 - **عدم التقيد بما اتفق عليه بعد مرج راهط من عدم توريث أولاد الخليفة ولاية العهد.**

3 - **عدم اختيار ولاة العهد من حديثي السن والتجربة.**

4 - **لا يحق لولي العهد الأول عندما يصبح خليفة خلع الولي الثاني الذي أصبح الولي الأول للعهد إلا بموافقته أو في حال وفاته.**

5 - **لا يحق لولي العهد الأول عندما يصبح خليفة تولية ولي عهد ثان بعد ولي عهده إلا بموافقة ولي عهده الذي ولّي معه.**

6 - **ولي العهد الثاني هو الذي يختار ولاة عهده الجدد عندما يصبح خليفة.**

7 - **يحق للخليفة وحده خلع أو استبدال وليّي عهده إذا ارتأى ذلك.**

وعلى الرغم من أن تطبيق القوانين والقواعد السابقة كان يتموّج بين الالتزام التام والإهمال الواضح، إلا أن تلك القوانين قد حققت توازنًا واستقرارًا كبيرًا في إدارة السلطة في الدولة الأموية منذ خلافة مروان بن الحكم حتى نهاية حكم أبناء عبدالملك، إلا أنه عندما آل المُلك إلى أحفاد عبدالملك، لم تعد القواعد السابقة كافية لتنظيم ولاية العهد وإدارتها. وهذا الإخفاق في مؤسسات الإدارة عند الأمويين، وتحويل هذه الإدارة من مؤسسة تزخر بالشخصيات السياسية التي تتميز بالدهاء والحنكة والتي ابتدعت والذين ابتدعوا قواعد تضبط ولاية العهد وتؤمن استقرار الحكم، إلى مؤسسة خاوية من أمثال أولئك الرجال الأكفياء الذين يستطيعون لمّ شمل هذه الأسرة الحاكمة، كل ذلك أدى إلى سقوط تلك الدولة لفقدها أهم الدعائم الأساسية للدولة في السياسة والإدارة.

ولا يعيب ابن خلدون على الأمويين – ولا سيما معاوية بن عبدالملك – تحويلهم الخلافة من شورى كما في عهد الخلفاء الراشدين إلى وراثة لأبنائهم وإخوتهم، لأنه يعتبر أن الخلافة الراشدة لم تدخل طبيعة الملك، وكان وازعها دينيًا محضًا، أما بعد معاوية ومن تلاه فقد تحولت الخلافة إلى ملك، وضعف الوازع الديني وبقي وازع السلطة والحكم، ولو رجع الخلفاء الأمويون إلى شورى الراشدين لفرط عقد الدولة الأموية وانهارت، لأن حمايتها قائمة على اجتماع كلمة الأمويين أنفسهم ولاشك أن توريث الحكم للأبناء بقصد حفظ التراث ليس من المقاصد الشرعية والدينية لأنه سيؤدي إلى وضع خلفاء على رأس الدولة ليسوا مهيئين للعمل بشريعة الله ويترتب على ذلك أنهم سيولون أمور الناس ولاة وقضاة وغيرهم لا يعملون بشريعة الله وعندئذ يحدث الظلم وتضعف الدولة، يقول ابن خلدون: «وأما أن يكون القصد بالعهد حفظ التراث على الأبناء، فليس من المقاصد الدينية، إذ هو أمر من الله يخصّ به من يشاء من عباده، ينبغي أن تحسن به النيّة ما أمكن، خوفًا من العبث بالمناصب الدينية، والملك لله يؤتيه من يشاء» [1].

2 – تنصيب الخليفة وتجديد البيعة:

عند وفاة الخليفة يصلى عليه ويوارى التراب، ويتولى الصلاة عليه عادة ولي عهده لأنه الإمام الذي استخلف بعده، وعند غياب ولي العهد يصلي عليه أحد مَن حضر من أفاضل الناس أو رجالات الدولة المقرّبين من الخليفة المتوفّى [2]. فقد صلّى على معاوية عند وفاته صاحب شرطته الضحاك بن قيس الفهري، ويكون أداء الصلاة والقيام بمراسم الدفن في مثل تلك الأحوال مهمة إدارية فضلًا عن القيام فيها بشرائع الله، ومما يتصل بذلك أن يتبع تلك الصلاة خطبة لولي العهد أو من ينوب عنه ينعى فيها الخليفة للناس ويعدد مزاياه وفضائله. فبُعَيد موت معاوية صعد الضحاك المنبر وعلى يديه أكفان معاوية وخطب الناس قائلًا: «إن معاوية عود العرب، وحدّ العرب، قطع الله عز وجل به الفتنة، وملّكه على العباد

(1) ابن خلدون، المقدمة ص 189.
(2) انظر ابن كثير، البداية والنهاية 8/146 و9/172.

وفتح البلاد، ألا إنه قد مات، فهذه أكفانه، فنحن مدرجوه فيها، ومدخلوه قبره، ومخلّون بينه وبين عمله، ثم هو البرزخ إلى يوم القيامة، فمن كان منكم يريد أن يشهده فليحضر عند الأولى» [1].

وصلى على الوليد بن عبدالملك ابن عمه عمر بن عبدالعزيز لأن أخاه سليمان ولي العهد كان غائبًا في القدس، ولما دفن الوليد بن عبدالملك قال عمر بن عبدالعزيز: «... قد خلفتَ الأسلاب، وفارقتَ الأحباب، وسكنت التراب، وواجهت الحساب، فقيرًا إلى ما قدّمت، غنيًا عما أخّرت» [2].

وفي حال غياب ولي العهد عند وفاة الخليفة فإن البيعة تجدد له بخروج وجوه الناس إليه لاستقباله ومبايعته [3]. أما إذا حضر ولي العهد مراسم الوفاة فإنه يصلي على الخليفة المتوفى ويشرف على إجراء مراسم الدفن ثم يجتمع الناس في المسجد، فيقوم ولي العهد خطيبًا فيهم فيذكر - كما تتقدّم - حسنات الخليفة الراحل ويشيد بطاعته لله ثم يطلب منهم إعطاء البيعة. فعندما توفي عبدالملك بن مروان صلى عليه ابنه الوليد ولي عهده، ثم اجتمع الناس في المسجد، فقام الوليد فخاطبهم قائلًا: «إنا لله وإنا إليه راجعون! والله المستعان على مصيبتنا بموت أمير المؤمنين، والحمد لله على ما أنعم به علينا من الخلافة. قوموا فبايعوا» [4].

وفي رواية أخرى أنه خطب في الناس قائلًا: «أيها الناس، لا مقدّم لما أخّر الله، ولا مؤخّر لما قدّم الله، وقد كان من قضاء الله وسابق علمه، وما كتب على أنبيائه وحملة عرشه الموت، وقد صار إلى منازل الأبرار وليّ هذه الأمة بالذي يحق لله عليه في الشدة على المذنب، واللين لأهل الحق والفضل، وإقامة ما أقام الله من منار الإسلام وأعلامه، فلم يكن عاجزًا ولا مفرطًا، أيها الناس، عليكم بالطاعة

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/328.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 9/172.
(3) انظر مبايعة يزيد بن معاوية في: ابن كثير، البداية والنهاية 8/146، ومبايعة يزيد ومبايعة سليمان بن عبدالملك في المصدر نفسه 9/186.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/422، والنويري، نهاية الأرب 21/281، وابن كثير، البداية والنهاية 8/75.

ولـزوم الجماعة، فإن الشيطان مع الفرد. أيها الناس، من أبدى لنا ذات نفسه ضربنا الذي فيه عيناه، ومن سكت مات بدائه»[1].

وتمثل طريقة أخذ البيعة للخليفة عمر بن عبدالعزيز نمطًا خاصًا من المبايعة نظرًا إلى أن سليمان عهد إليه بالخلافة مع وجود إخوته من أبناء عبدالملك: يزيد وهشام، فقد أخذت البيعة لعمر ثم جددت قبل دفن الخليفة المتوفى وقام على ذلك رجاء بن حيوة – أحد رجالات سليمان. وكان سليمان قد عهد سرًا بولاية العهد لعمر في كتاب ولم يُطّلع على ذلك أحدًا، وبقي هذا الكتاب في عهدة رجاء الذي طلب من الناس الموافقة على بيعة مَنْ ولاّه أمير المؤمنين في الكتاب من بعده. ولما مات سليمان أخفى رجاء وفاته حتى جدد البيعة لمن ورد اسمه في كتاب الخليفة. والغرض من ذلك إحكام الأمر لبيعة عمر، خوفًا من حدوث نزاعات بين أبناء عبدالملك ومن إليهم من آل مـروان. يروي رجاء بن حيوة كيف جدّد البيعة لعمر، فيقول: «ودخلتُ على سليمان عند موته فغمّضتُه وسجيته، وأغلقت الباب، وأرسلتُ إلى كعب بن جابر صاحب شرطة سليمان، فجمع أهل بيت سليمان في مسجد دابق، فقلت: بايعوا! فقالوا: قد بايعنا مرة. قلت: وأخرى. هذا عهد من أمير المؤمنين، فبايعوا الثانية. قال رجاء: فلما بايعوا بعد موته رأيت أني قد أحكمتُ الأمر، فقلتُ: قوموا إلى صاحبكم فقد مات. فاستَرْجَعوا، وقـرأتُ الكتاب، فلما انتهيتُ إلى ذكر عمر بن عبدالعزيز قال هشام بن عبدالملك: لا نبايعه والله أبدًا. قلت: أضرب والله عنقك، قم وبايع. فقام يجر رجليه»[2].

خطبة تولية الخلافة:

بعد أن تجري مبايعة الخليفة الجديد من قِبل أهل الحل والعقد ومن أمراء الناس ووجوههم يقوم هذا الخليفة المبايع بإلقاء خطبة في هذه المناسبة، وتكون هذه الخطبة في الغالب تبيانًا لخطة عمله التي يزمع السير عليها خلال مدة حكمه،

(1) النويري، نهاية الأرب 21/281-282، انظر الطبري، تاريخ الطبري 6/423، وابن كثير، البداية والنهاية 8/75. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/523.
(2) النويري، نهاية الأرب 21/357. الطبري، تاريخ الطبري 6/552.

كما يُظهر في خطبته المبادئ الأساسية التي ستستند إليها إدارته لشؤون الدولة، فعندما خطب الخليفة سليمان بن عبدالملك خطبة التولية قال فيها – موضحًا – ما سيعتمد عليه في سياسة حكمه وموجهًا النصح والإرشاد إلى الناس قائلًا: «يا عباد الله اتخذوا كتاب الله إمامًا، وارضوا به حكمًا، واجعلوه لكم قائدًا، فإنه ناسخ لما قبله، ولن ينسخه كتاب بعده، اعلموا عباد الله أن هذا القرآن يجلو كيد الشيطان وضغائنه، كما يجلو ضوءُ الصبح إذا تنفس أدبارَ الليل إذا عسعس»[1].

وقد يطرح الخليفة المنصّب سياسةً تتباين وسياسة سلفه إذا كانت الحاجة وقتئذ تدعو إلى ذلك، أو كانت للخليفة الجديد نية في السير على خطة مخالفة لسلفه. فعندما خطب يزيد بن معاوية خطبة التولية قال فيها: «... ولست آسى عن طلب[2]، ولا أعتذر من تفريط، وإذا أراد الله شيئًا كان،... وإن معاوية كان يشتّيكم بأرض الروم ولست مشتّيًا أحدًا بأرض الروم، وإن معاوية كان يخرج لكم العطاء أثلاثًا وأنا أجمعه لكم كله»[3].

ومن خطب التولية المتميزة في هذا المجال خطبة عمر بن عبدالعزيز الذي خلع نفسه وأقال الناس من بيعتهم الأولى له وترك لهم حرية الاختيار في مبايعته بالخلافة أو التخلي عنها. ومن قوله في خطبة توليته: «أيها الناس، إني قد ابتليتُ بهذا الأمر عن غير رأي كان مني فيه، ولا طلبةٍ له، ولا مشورةٍ من المسلمين، وإني قد خلعتُ ما في أعناقكم من بيعتي، فاختاروا لأنفسكم ولأمركم مَنْ تريدون»، فاختاره الناس وجددوا له البيعة عن رضًا وقالوا: «قد اخترناك لأنفسنا وأمرنا ورضينا كلنا بك»[4]، فعندئذ بيّن لهم عمر منهج إدارته لشؤون المسلمين مستندًا إلى كتاب الله وسنّة نبيّه ﷺ وإحقاق العدل بين الناس.

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/187. وانظر:ابن قتيبة، عيون الأخبار2/247.
(2) المراد: لا أتأخر عن تلبية حاجاتكم.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية 8/146.
(4) ابن كثير، البداية والنهاية 8/221.

ولعل من أهم خطب التولية للخلفاء الأمويين ما قاله الخليفة يزيد بن الوليد ابن عبدالملك وبرغم أن خطبته ضمّت بيانًا على درجة عالية من الوضوح ونضج الإدارة السياسية إلا أنها حملت في طياتها طلائع انحدار الدولة الأموية واتجاهها نحو السقوط، فقد لجأ يزيد بن الوليد فيها إلى انتقاص سلفه الوليد بن يزيد، وإطلاق مبدأ فيه خرق لأسس استقرار الإدارة في الدولة وتسويغ لمبدأ الانقلاب الذي قام به لإنهاء حكم الخليفة الشرعي القائم وما يتبعه من إدارات، فضلًا عن قتله الخليفة.

يقول الخليفة يزيد بن الوليد بن عبدالملك في خطبة توليته مسوغًا خروجه وخلعه لابن عمه الخليفة الوليد بن يزيد بن عبدالملك[1]: «إني والله ما خرجتُ أشرًا ولا بطرًا ولا حرصًا على الدنيا، ولا رغبة في الملك،... ولكني خرجت غضبًا لله ورسوله ودينه، داعيًا إلى الله وكتابه وسنة نبيه ﷺ، لما هدمت معالم الهدى،.. وظهر الجبار العنيد، المستحل لكل حرمه، والراكب لكل بدعة، مع أنه والله ما كان يصدّق بالكتاب، ولا يؤمن بيوم الحساب، وإنه لَابنُ عمي في الحسب، وكفيّ في النسب، فلما رأيت ذلك استخرت الله في أمره،... وسعيت فيه حتى أراح الله منه العباد والبلاد بحول الله وقوته...، ولا أغلق بابي دونكم، فيأكل قويكم ضعيفكم،... فإن وفيت لكم بما قلت، فعليكم السمع والطاعة وحسن المؤازرة، وإن أنا لم أفِ فلكم أن تخلعوني، إلا أن تستتيبوني، فإن أنا تبت قبلتم مني، فإن علمتم أحدًا ممن يُعرف بالصلاح يعطيكم من نفسه مثل ما أعطيتكم فأردتم أن تبايعوه، فأنا أول من يبايعه ويدخل في طاعته... لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولا وفاء له بنقض عهد،... فإذا عصى الله ودعا إلى المعصية، فهو أهل أن يُعصى ويُقتل»[2].

---

(1) يذكر المسعودي أن الخليفة الوليد بن يزيد تتابعت منه فِعال أنكرها الناس عليه. فقام ابن عمه يزيد بن الوليد ابن عبدالملك يدعو إلى خلعه، فأجابته القبائل اليمنية بأسرها إلى ذلك وعاضدوه وبايعوه. ثم قتلوا الوليد بن يزيد وكان خارج دمشق في حصن بين حمص ودمشق وذلك في جمادى الآخرة سنة 126 هـ، كما قتل بعد ذلك بدمشق وليا عهده وهما ابناه الحكم وعثمان مع يوسف بن عمر الثقفي. (المسعودي، علي بن الحسين/1357هـ1938-م/التنبيه والإشراف تصحيح: عبدالله إسماعيل الصاوي، القاهرة، ص 281-280).

(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/269، وانظر ابن كثير، البداية والنهاية 9/15. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/292. وانظر: ابن قتيبة، عيون الأخبار 2/5/248.

وهـذه الخطبة الجامعة تلخص خطة الخليفة يزيد بن الوليد في سياسة الناس وإدارة البلاد، في شيء من التفصيل.

وبعد أن تجدد البيعة للخليفة المنصب في دمشق يرسل هذا الخليفة كتبًا إلى ولاة الأمصار يطلب فيها تجديد البيعة له، وقد يضمنها شيئًا من نهجه في الحكم. فقد كتب يزيد بن معاوية إلى واليه على المدينة الوليد بن عتبة بن أبي سفيان: «أما بعد، فخذ حسينًا وعبدالله بن عمر وعبدالله بن الزبير بالبيعة أخذًا شديدًا ليس فيه رخصة حتى يبايعوا»[1].

ويقول رجاء بن حيوة، واصفًا ما فعله عمر بن عبدالعزيز حين أراد إرسال الكتب إلى الولاة لدى تسلمه الخلافة: «فلما كان مُسْيُ ذلك اليوم، قال: يا رجاء ادْع لي كاتبًا، فدعوته...، فقلت: ما يصنع الآن في الكتاب؟ أيضع نسخًا أم ماذا؟ فلما جلس الكاتب أملى عليه كتابًا واحدًا مِنْ فِيهِ إلى يد الكاتب...، فأملى أحسن إملاء وأبلغه وأوجزه، ثم أمر بذلك الكتاب فنسخ إلى كل بلد»[2].

وفي هذا السياق يجدر بنا أن نذكر كتاب عمر بن عبدالعزيز إلى يزيد بن المهلب والي خراسان يعلمه فيه وفاة سليمان وتولي عمر الخلافة، ويُظهر الكتاب خطة عمر بن عبدالعزيز الواضحة في المحاسبة والتدقيق في أموال الناس التي اؤتمن عليها، وعظم هذه الأمانة التي أوكلت إليه، وفهم يزيد بن المهلب ما يرمي إليه عمر بن عبدالعزيز من حَيْدِه عن نهج أسلافه، فقال يزيد بعد أن قرأ الكتاب: «ليس هذا كلامَ من مضى من أهل بيته، وليس يريد أن يسلك مسلكهم» [3]. أما نص كتاب عمر فهو قوله: «أما بعد. فإن سليمان كان عبدًا من عبيدالله، أنعم الله عليه ثم قبضه واستخلفني، ويزيد بن عبدالملك بعدي إن كان، وإن الذي ولاّني الله

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/338، وابن كثير، البداية والنهاية 8/149، ونهاية الأرب 20/376.
(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/338. وانظر الطبري، تاريخ الطبري 6/553.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/567.

من ذلك وقدّر لي ليس عليّ بهيّن، ولو كانت رغبتي في اتخاذ أزواج واعتقاد أموال، كان في الذي أعطاني من ذلك ما قد بلغ بي أفضلَ ما بلغ بأحد من خلقه، وأنا أخاف فيما ابتليت به حسابًا شديدًا ومسألة غليظة، إلاّ ما عافى الله ورحِمَ. وقد بايع مَنْ قِبَلنا فبايعَ مَنْ قِبَلك» [1].

واستنادًا إلى كتاب الخليفة، فإن ولاة الأمصار يدعون أهلها إلى بيعة الخليفة الجديد وبعد ذلك يجيب كل والٍ الخليفة في كتاب يعلمه فيه بأخذ البيعة ويبارك له فيما ولاّه الله من أمور المسلمين، ومثال ذلك كتاب والي أرمينية مروان بن محمد إلى الخليفة الوليد بن يزيد يعلمه فيه مبايعة الناس له والمباركة بالخلافة، وفيه قوله: «بارك الله لأمير المؤمنين فيما أصاره إليه من ولاية عباده، ووراثة بلاده،... فالحمد لله الذي اختار أمير المؤمنين لخلافته... نهضتُ إلى منبري، عليّ سيفان مستعدًا بهما لأهل الغش، حتى أعلمتُ مَنْ قِبلي ما امتنّ الله به عليهم من ولاية أمير المؤمنين، فاستبشروا بذلك، وقالوا: لم تأتنا ولاية خليفة كانت آمالنا فيها أعظم، ولا هي لنا أسرّ من ولاية أمير المؤمنين، وقد بسطت يدي لبيعتك فجدّدتها ووكدُّتها بوثائق العهود وترداد المواثيق وتغليظ الأيمان، وكلهم حسنت إجابتهم وطاعتهم»[2].

يظهر النص أن البيعة للخليفة تتم بقسَم يُقسمه الناس على البيعة أمام الوالي ويوثَّق ذلك بعهود ومواثيق منهم على السمع والطاعة للخليفة المنصَّب.

ومن مراسم البيعة أن تَرِد وفود من أهل الأمصار على الخليفة مبارِكةً له بالخلافة ومعزّية له على موت الخليفة السابق، وتؤكد الوفود خلال خطبها التي يلقيها رجالها أمام الخليفة ولاءها له، وتؤيده في نهجه. فعندما ولي يزيد بن معاوية الخلافة وردت إليه الوفود مهنئة من جهة ومعزية له بوفاة أبيه معاوية بن

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/567. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/60. والنويري، نهاية الأرب 21/369.

(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/216-217.

أبي سفيان من جهة أخرى فقال أحد المتكلمين باسم الوفد وهو عبدالله بن همام: «آجرك الله يا أمير المؤمنين على الرزيّة، وصبّرك على المصيبة، وبارك لك في العطية، ومنحك محبة الرعية. مضى معاوية لسبيله، غفر الله له، وأورده السرور، ووفقك بعده لصالح الأمور فقد رزئت جليلًا وأعطيت جزيلًا، جئت بعده للرياسة ووليت السياسة أُصبت بأعظم المصائب، ومُنحت أفضل الرغائب، فاحتسبْ عند الله أعظم الرزيّة، واشكره على أفضل العطية، وأحدثْ لخالقك حمدًا، والله يمتعنا بك، ويحفظك، ويحفظ بك وعليك.» [1].

وبعد[2] أن تنتهي مراسم تجديد البيعة يبدأ الخليفة الجديد بمباشرة عمله وإجراء التغييرات الإدارية التي يرتئيها في مناصب الدولة كتولية الولاة وتعيين الموظفين وعزل من يريد إبعادهم أو تثبيتهم في مناصبهم بحسب ما يرى فيه مصلحة الأمة.

ثالثًا- العلاقات بين الخليفة وولي العهد:

إن طبيعة العلاقات بين الخليفة وولي العهد تعكس غالبًا انسجام الإدارات في الدولة الأموية أو عدمه، على أن هذه العلاقات كانت تترجّح بين التناغم التام بين الخليفة وولي عهده، وبين النفور والتباعد الذي وصل أحيانًا إلى مراحل الانتقام دون الالتفات إلى هيبة الدولة، وأدت إلى انهيار بنيتها الإدارية فيما بعد حتى انتهى ذلك بزوالها.

وقد كانت هذه العلاقة بين معاوية بن أبي سفيان وولي عهده ابنه يزيد في أول نشأة الدولة الأموية على درجة عالية من الانسجام والتفاهم، وكان معاوية يشرك ابنه هذا في مجالسه وفي اتخاذ القرارات الهامة، وهو يهدف من ذلك إلى إكساب يزيد الهيبة والاحترام في أهل بيت الأمويين ورجال الإدارة في الدولة،

(1) المسعودي، مروج الذهب 3/66. وانظر: المبرد، التعازي والمراثي ص 140. والمبرد، محمد بن يزيد /1937م/الكامل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، الجزء الثالث ص 1269.
(2) أعتبه: أرضاه.

فضلًا عما يكتسبه من خبرة ومران في أمور الإدارة مما يؤهله لتسلم الخلافة بعد أبيه. يروى أن سعيد بن عثمان بن عفان قدم إلى معاوية يطلب منه توليته خراسان وعاتبًا عليه إهمال حقوقه مع أنه ابن الخليفة الراشد عثمان بن عفان الذي طالما استغل معاوية قضية قتله لتثبيت دعائم حكمه. وبعد جدال بين معاوية وسعيد تدخّل يزيد بن معاوية وقال لأبيه: «يا أمير المؤمنين، ابن عمك، وأنت أحق من نظر في أمره، وقد عتب عليك فأعتبه» [1]، فولاه خراسان [2].

فلما كانت خلافة الوليد بن عبدالملك كان وليُّ عهده - أخوه سليمان - مستشارًا له، كما أن سليمان نفسه اتخذ من عمر بن عبدالعزيز مستشارًا أيضًا يشاوره في كثير من أمور الدولة وكان عمر دائم التذكير لسليمان بمسؤولياته تجاه الناس، آية ذلك أن سليمان لمّا حجّ كان معه عمر بن عبدالعزيز فقال سليمان لعمر: «ألا ترى هذا الخلق الذي لا يحصي عددهم إلا الله ؟ فقال: يا أمير المؤمنين، هؤلاء رعيتك اليوم، وهم غدًا خصماؤك عند الله. فبكى سليمان بكاء شديدًا ثم قال: بالله أستعين» [3].

وقد يلوذ المذنبون الملاحقون من الخليفة أو الوالي، بولي العهد مستغلين طيب العلاقة بينهما ليحصلوا على الأمان وعلى عفو أمير المؤمنين، فمن ذلك أن الحجاج لما لاحق آل المهلب أيام الوليد بن عبدالملك لاذوا بوليّ عهده سليمان فأجارهم وكتب إلى أخيه الوليد: «إن آل المهلب قد أمّنتُهم،» فكتب إليه الوليد: «لا والله لا أومنه [4] حتى تبعث به إليَّ»، فكتب إليه سليمان: ولا والله لا أبعثه حتى أجيء معه، فأنشدك الله يا أمير المؤمنين أن تفضحني أو تخفرني في جواري» [5].. ثم بعث سليمان يزيد ابن المهلب ومعه ابنه أيوب بن سليمان وحمّل أيوب رسالة أعطاها لعمه الوليد كان

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 8/82.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 9/186-187،
(3) هكذا ورد النص بصيغة المفرد مرة وبصيغة الجمع مرة أخرى.
(4) ابن كثير، البداية والنهاية 9/84.
(5) احتراد القطيعة: قصدُها وتعمّدُها.

فيها: «أما بعد يا أمير المؤمنين فوالله إن كنت لأظن لو استجار بي عدو قد نابذك وجاهدك فأنزلته وأجرته أنك لا تذل جواري ولا تخفره، بل لم أجر إلا سامعًا مطيعًا، حسن البلاء والأثر في الإسلام هو وأبوه وأهل بيته يعني يزيد بن المهلب وأباه المهلب وقد بعثته إليك فإن كنت إنما تعدّ قطيعتي وإخفار ذمتي والإبلاغ في مساءتي فقد قدرتَ إن أنت فعلتَ، وأنا أعيذك بالله من احتراد قطيعتي [1] وانتهاك حرمتي وترك بِرّي وإجابتي إلى ما سألتك، ووصلتني، فوالله يا أمير المؤمنين ما تدري ما بقائي وبقاؤك، ولا متى يفرق الموت بيني وبينك، فإن استطاع أمير المؤمنين أدام الله سروره ألا يأتي أجل الوفاة علينا إلا وهو لي واصلٌ، ولحقّي مؤدّ، وعن مساءتي نازع، فليفعل، ووالله يا أمير المؤمنين ما أصبحت بشيء من أمر الدنيا بعد تقوى الله بأسر مني برضاك وسرورك، وإن رضاك وسرورك أحب إليّ من رضائي وسروري، ومما ألتمس به رضوان الله عز وجل لصلتي ما بيني وبينك. وإن كنت يا أمير المؤمنين يومًا من الدهر تريد صلتي وكرامتي وإعظام حقي فتجاوز لي عن يزيد، وكل ما طلبته به فهو علي» . فلما قرأ الوليد كتاب سليمان قال: لقد شققنا على سليمان، ثم دعا ابن أخيه فأدناه منه... وعفا عن يزيد بن المهلب [2].

يوضح النص السابق ظاهرتين أساسيتين في إدارة الدولة الأموية في عهد استقرارها أولاهما أن الخليفة هو صاحب الأمر والنهي في البلاد، وخاصة في مثل محاسبة الولاة السابقين، وليس لولي العهد أن يتخذ أي قرار من دون الرجوع إلى الخليفة.

وأما الظاهرة الثانية فتبدو في الاحترام والولاء المطلق للخليفة من قبل ولي عهده، فقد لجأ سليمان لاستعطاف أخيه الخليفة الوليد بترقق ومحبة وولاء ظاهر، فولاء ولي العهد للخليفة بعد ولائه لله عز وجل، وسليمان عندما أجار يزيد بن

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/84. والنويري، نهاية الأرب 319-21/317. والمسعودي، مروج الذهب 3/164-165.

(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/140.

المهلب وأهله إنما أجار أناسًا من أهل السمع والطاعة والبلاء الحسن، وإنما تجرأ سليمان على الوليد طالبًا منه أن يتجاوز عن يزيد بن المهلب وأهله بحرمة الأخوة والدم وليس بصفته وليًا للعهد.

إن هذه العلاقة الحميمة بين الخليفة وولي عهده تظهر مدى انسجام إدارات الدولة واستقرارها في هذا العهد، وهذه العلاقة تستند إلى التفرّد باتخاذ القرار الذي هو بيد الخليفة وحده وليس لولي العهد إلا أداء النصيحة والاستشارة التي لا تصل إلى رتبة اتخاذ القرار.

إن مركزية اتخاذ القرارات الحساسة لها دورها الأساسي في استقرار النظام الإداري لدولة مثل الدولة الأموية التي بنيت أساسًا على مبدأ العصبية والعشيرة، وأكثر ما يعبر عن هذه الفكرة ما كان بين الخليفة عبدالملك وولي العهد عمرو ابن سعيد الأشدق إذ لما كانت معركة مرج راهط بايع الناس لمروان بن الحكم على أن يكون وليّا عهدِه من بعده خالدَ بن يزيد بن معاوية، وعمرو بن سعيد الأشدق فلما استقر الحكم لمروان واستتب له الأمر- وكأنه استخدم ولاية العهد لعبة سياسية ووسيلة لاستئثاره بالسلطة والملك - خلع وليّي عهده خالدًا وعَمرًا، فلما آلت الخلافة إلى عبدالملك وخرج يقصد مصعب بن الزبير قال له عمرو بن سعيد الأشدق: «إنك تخرج إلى العراق، وقد كان أبوك وعدني هذا الأمر بعده، وعلى ذلك جاهدت معه، وقد كان من بلائي معه ما لم يخف عليك، فاجعل لي هذا الأمر من بعدك»[1]، فلما خرج عبدالملك إلى العراق، دخل عمرو بن سعيد الأشدق دمشق فاستحوذ على خزائنها، وصعد المنبر وخطب الناس قائلًا: «إنه لم يقم أحد من قريش قبلي على هذا المنبر إلا زعم أن له جنة وناراً، يدخل الجنة من أطاعه والنار من عصاه، وإني أخبركم أن الجنة والنار بيد الله، وأنه ليس إليّ من ذلك شيء غير أن لكم علي حسن المواساة والعطية»[2]، فبايعه أهل دمشق، ولما علم عبدالملك بذلك عاد إلى دمشق، فتحصن فيها عمرو بن سعيد، وبعد مفاوضات بين الطرفين

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/141.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 8/300،311.

اصطلحا على أن يكون عمرو الأشدق ولي عهد عبدالملك. وبعد ذلك كتب عبدالملك إلى عمرو يطالبه بأموال الخزينة التي استولى عليها: «رد على الناس أعطياتهم التي أخذتها من بيت المال» فبعث إليه الأشدق: «إن هذا ليس إليك، وليس هذا البلد لك فاخرج منه»[1]. وهنا يبدو التنافس واضحًا بين الخليفة وولي العهد مما سيؤدي إلى انقسامات واضحة في البناء الإداري للدولة، وسوف تفضي هذه الانقسامات إلى صراعات فيما بعد تنتج عن تعدد رؤوس السلطة ومراكز القوى مما يؤدي إحداث خلخلة كبيرة نتيجة الصراع القائم فيما بينها. وهذا ما تنبه إليه عبدالملك، الذي استدعى عمرو بن سعيد الأشدق وقال له: «والله لو أعلم أنك إذا بقيتَ تفي لي وتَصلُحُ قريش لأطلقتك، ولكن ما اجتمع رجلان في بلد قط على ما نحن عليه إلا أخرج أحدهما صاحبه»[2]، وكان أن قتل عبدالملك عمرًا، فقيل إن أول من غدر في الإسلام هو عبدالملك. والمثال السابق يعدّ نموذجًا سيئًا جدًا للعلاقة بين الخليفة وولي عهده، وقد أدى التنافس بينهما إلى إهلاك أحدهما للآخر، وكان هذا الإهلاك لمصلحة الخليفة لما يتمتع به من سلطة قوية ومن بيعة له في أعناق الناس. وقد استمد عبدالملك قوته من شرعية البيعة له بصفته وليًا للعهد أيام أبيه مروانَ بن الحكم وخليفةً عند تولّيهِ مقاليد الحكم، في حين أن موقف عمرو ابن سعيد كان أضعف لأنه كان بمثابة ولي عهد مرحلي (مؤقت) استخدمه مروان لتثبيت حكمه واستخدمه عبدالملك للسبب نفسه، ولمّا تمكّنا منه عزله أولهما ثم قتله الثاني.

وقد تجاوز عمرو بن سعيد الأشدق صلاحياته كولي للعهد حين نافس الخليفة في اتخاذ القرار فألقى بيده إلى التهلكة.

وللبطانة السيئة وأهل النميمة دورهم في إفساد العلاقة بين الخليفة وولي عهده، إذ ينقلون إليه أخبارًا كاذبة عن ولي عهده بغية الإيقاع به وإضعاف تلك العلاقة بينهما، من ذلك أن الوليد ابن عبدالملك لما بلغه أن أخاه سليمان يتمنى موته

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 8/312.
(2) المسعودي، مروج الذهب 3/164-165.

لما له من العهد بعده، كتب الوليد إلى سليمان يعاتبه على ذلك، فأجابه سليمان: «فهمت ما قال أمير المؤمنين، ووالله لئن كنت تمنيت ذلك لما يخطر بالبال إني لأول لاحق به ومنعيٌّ إلى أهله، فعلام أتمنى زوال مدة لا يلبث متمنيها بقدر ما يحل السَّفْرُ بمنزل ثم يظعنون عنه؟ وقد بلغ أميرَ المؤمنين ما لم يظهر من لفظي، ولا يرى من لحظي، ومتى سمع أمير المؤمنين من أهل النميمة ومن ليست له روية أوشك أن يسرع في فساد النيات، ويقطع بين ذوي الأرحام والقرابات» [1]. ولما بلغ الكتاب الوليد رقّ لأخيه سليمان وكتب له ردًا جميلًا يقول فيه: «ما أحسن ما اعتذرت به، وحذوت عليه، وأنت الصادق في المقال، والكامل في الفعال، وما شيء أشبه بك من اعتذارك، ولا أبعد مما قيل فيك» [2].

هذان النصان يظهران – كما أسلفنا– متانة العلاقة بين الوليد بن عبدالملك، وولي عهده أخيه سليمان، فعلى الرغم مما نقل إلى الوليد من تمني سليمان الموت له، لم يضطغن عليه بل كان بصيرًا بالعلاقة بين الأخ وأخيه، فأرسل يصارح سليمان، ولعل المكاشفة في مثل تلك المواقف تسهل حل المشكلات القائمة وتقلل من ترسبات الخلافات وتجعلها صغيرة بل مضمحلة، وفي هذا كله دلالة على وعي الخليفة وولي عهده وسعة إدراكهما.

وقد يفرض الخليفة في حق ولي عهده عقوبات اقتصادية، إذا بدا منه مجون وفسق وتهتك، أو يطلب منه نفي أحد حاشيته، فعندما افتضح أمر الوليد بن يزيد وفسقه قال له عمه الخليفة هشام بن عبدالملك: «ويحك، والله ما أدري أعلى الإسلام أنت أو لا، فإنك لم تدع شيئًا من المنكرات إلا أتيته غير متحاش ولا مستتر»[3]. وطلب منه هشام أيضًا أن يخرج مغنيه ونديمه عبدالصمد بن عبدالأعلى وبعث إليه: «بلغني عنك أنك اتخذت عبدالصمد خدْنًا ومحدثًا ونديمًا، وقد حقق ذلك عندي ما بلغني عنك، ولم أبرّئك من سوء، فأخرج عبدالصمد

(1) المسعودي ،مروج الذهب 3/165.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 10/ 3. والنويري، نهاية الأرب 21/463.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 7/211.

مذمومًا مدحورًا»، فأخرجه[1]. ولعل حرص هشام على سمعة أفراد البيت الأموي عامةً وسمعة ولي عهده خاصة اضطره لإلزام ولي عهده بإخراج رفاق السوء وإبعادهم عنه، إلا أن الوليد بن يزيد كان دائم الشكوى من الخليفة هشام لما أوقع به من العقوبات وما ألزمه به من مفارقة أصحاب السوء. يقول الوليد بن يزيد: «منْ يثق بالناس، ومن يصطنع المعروف؟ هذا الأحول المشؤوم (يعني عمه هشام) قدّمه أبي على أهل بيته فصيّره ولي عهده، ثم يصنع بي ما ترون، لا يعلم أن لي في أحد هوىً إلا عبث به، كتب إلي أن أخرج عبدالصمد فأخرجته إليه وكتب إليه أن يأذن لابن سهيل فضربه وسيّره، وقد علم رأيي فيه، وقد علم انقطاع عياض بن مسلم إلي (كاتب الوليد بن يزيد) وتحرّمه بي ومكانه مني وأنه كاتبي، فضربه وحبسه، يضارّني بذلك، اللهم أجرني منه» [2].

وهذا النص يظهر أيضًا – فضلًا عما سبق – أن الخليفة هو رأس السلطة ومنفذها، وأنه ليس لولي العهد أي دور في إدارة السلطة إذا أراد الخليفة حجب الثقة عنه.

ولعل دقة هشام في الحسابات التي قد تصل إلى وصف بعضهم له بالبخل كانت نقطة خلاف هامة بينه وبين ابن أخيه ولي العهد، فيما كان الوليد بن يزيد شديد البذخ والإنفاق على ملذاته ومجالس مجونه، فكانت تلك نقطة خلاف هامة دعت هشامًا إلى قطع ما كان يجري من الأموال على ولي عهده الوليد بن يزيد، فكتب هذا رسالة إلى هشام يشتكي فيها ما قطع عنه من الأموال، ويذكره أنه ولي العهد وأن الحكم سيؤول إليه لا محالة، وقال في تلك الرسالة: «لقد بلغني الذي أحدث أميرُ المؤمنين من قطع ما قطع عني.. فإن يكن ذلك لشيء في نفس أمير المؤمنين عليّ، فقد سبب الله لي من العهد، وكتب لي من العمر، وقسم لي

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/212. وانظر نهاية الأرب21/465.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/213.

من الرزق ما لا يقدر أحد دون الله على قطع شيء منه دون مدته،.. فقدَرُ اللهِ يجري بمقاديره فيما أحب الناس أو كرهوا .. فالناس بين ذلك يقترفون الآثام على نفوسهم من الله ولا يستوجبون العقوبة عليه، وأمير المؤمنين أحق أمته بالبصر بذلك والحفظ له»[1].

فرد عليه هشام مصرًّا على قطع الأموال عنه، ومصرّحًا أنه لا يشعر بالحرج تجاه ذلك، وإنما عمل وفق ما خوّله الله في الخلافة، وقال هشام في ردّه ذاك: «قد فهم أمير المؤمنين ما كتبت به من قطع ما قطع عنك وعن غيرك، وأمير المؤمنين يستغفر الله من إجرائه ما كان يجري عليك، ولا يتخوف على نفسه اقتراف المآثم في الذي أحدث من قطع ما قطع... لأمرين: أما أحدهما فإيثار أمير المؤمنين إياك بما كان يجري عليك، وهو يعلم وضعك له وإنفاقك في غير سبيله، وأما الآخر فإثبات صحابتك، وإدرار أرزاقهم عليهم، لا ينالهم ما ينال المسلمين في كل عام من مكروه عند قطع البعوث وهم معك تجول بهم في سفهك،... مع أن الله قد نصر أمير المؤمنين في قطع ما قطع عنك من ذلك ما يرجو به تكفير ما يتخوف مما سلف فيه منه ...»[2]. فهنا يسوّغ هشام قطْعَ ما قطعه عن الوليد بن يزيد وعن أصحابه من الأعطيات والأرزاق، لأنهم كانوا يأخذون سهمًا كبيرًا من الأموال أكثر مما يأخذه المجاهدون في سبيل الله وأهل البعوث، ومن هذا النص تظهر لنا دقة حسابات هشام الإدارية والمالية وهذا يتعارض وطبيعة الوليد بن يزيد الطائش المتهور، فمن ثمّ كان الخلاف بينهما.

لقد كانت خلافات هشام بن عبدالملك مع ولي عهده الوليد بن يزيد نقطة تحول كبيرة في عهد الدولة الأموية وأدت إلى انهيار تلك الدولة بعد قرابة سبع سنين، فلما ولي الوليد بن يزيد الخلافة سنة 125 هـ خرّب كل ما أنجزه عمه من

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/214.
(2) البلاذري، أحمد بن يحيى/د،تا/ فتوح البلدان، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الجزء الثاني، ص 566.

ضبط لنفقات الدولة ودقة دواوينها، وراح يبعثر أموال الدولة (بحسب ما تروي بعض الروايات) وأمعن في فسقه وطيشه، وكذلك انتقم من أعوان عمه هشام وأولاده شر انتقام، مما وسع الصدع بين أفراد البيت الأموي، فتمزقت عصبية الدولة بين أقطاب الأمويين وضعفت هيبة الناس لهم، حتى أثر ذلك في تماسك الإدارات وعمل على اضمحلالها، فكان خلع الوليد بن يزيد من قِبَل ابن عمه يزيد ابن الوليد بن عبدالملك بداية لانهيار الدولة في مدة زمنية قليلة لا تتعدى سبع سنوات، ومن هنا يظهر أن الخلاف بين الخليفة وولي عهده وعدم التماسك الإداري لذوي النفوذ في السلطة كان له الأثر السيئ في نظام الدولة وبنيتها بل أدى إلى اضمحلالها.

ولو أن هشامًا كان لديه الجرأة الكافية مثل أبيه عبدالملك لخلع ولي عهده الوليد بن يزيد وتولية من هو أصلح منه، لحافظ على تماسك البنية الإدارية للدولة، وربما كان أحد عوامل إطالة عمرها.

رابعًا- شارات الخلافة:

لقد كان منبر رسول الله ﷺ وعصاه وخاتمه وبردته من أهم رموز إدارة الدولة الإسلامية، فمن على منبره نظّم المؤسسات الإدارية للدولة، وأرسل الجيوش لنشر الدين الحنيف، كما مُهرت بخاتمه ﷺ كل الكتب الرسمية التي وجّهها إلى الملوك يدعوهم فيها إلى الإسلام، وكذلك كُتب المعاهدات بين المسلمين ومَنْ جاورهم من الأقوام. يقول البلاذري راويًا قول أنس بن مالك رضي الله عنه عن خاتم النبي ﷺ: «لما أراد رسول الله ﷺ أن يكتب إلى ملك الروم قيل له: إنهم لا يقرؤون الكتاب إلا أن يكون مختومًا. قال أنس: فاتخذ ﷺ خاتمًا من فضة. فكأني أنظر إلى بياضه في يده، ونقش عليه: محمد رسول الله» [1].

(1) بئر أريس: بئر بالمدينة وقد نُزحت بعد سقوط الخاتم فيها فلم يعثر عليه. مراصد الاطلاع 1/140.

وقد تابع الخلفاء الراشدون تنظيم إدارات الدولة وتوجيه الناس من على منبر النبي ﷺ وختموا الكتب والمعاهدات الرسمية بخاتمه ﷺ ثم سقط من يد الخليفة عثمان بن عفان في بئر أَرِيس[1] فصنع آخر على مثاله[2].

ونظرًا إلى أهمية هذه الرموز الثلاثة في إدارة الدولة الإسلامية [3]، فقد حرص الخلفاء الأمويون على استخدام تلك الرموز كأسلافهم من الخلفاء الراشدين. وقد حاول بعض الخلفاء الأمويين نقل منبر النبي ﷺ من المسجد النبوي في المدينة المنورة إلى دمشق عاصمة خلافتهم، إلا أن الصحابة والتابعين كانوا يمنعونهم من ذلك حفاظًا على بقاء هذه الرموز في عاصمة الدولة الإسلامية الأولى.

فعندما قدم معاوية بن أبي سفيان إلى المدينة أوشك أن ينقل منبر النبي ﷺ وعصاه من المدينة إلى دمشق وقال: «إني رأيت أن منبر رسول الله ﷺ وعصاه لا يُتركان بالمدينة، وهم قتلةُ أمير المؤمنين عثمان وأعداؤه»[4]. فجاءه أبوهريرة وجابر ابن عبدالله رضي الله عنهما فقالا: يا أمير المؤمنين نذكرك اللهَ عز وجل أن تفعل هذا، هذا لا يصلح، تخرج منبر رسول الله ﷺ من موضع وضعه وتخرج عصاه إلى الشام، فانقل المسجد»[5]. فعاد معاوية عن قراره، إلا أنه زاد في المنبر ست درجات واعتذر للناس وقال: «لم أُرِدْ حَمله إنما خفتُ أن يكون قد أَرِضَ[6]، فنظرتُ إليه»[7]. ولعل هذا التعديل الذي قام به معاوية كان إشارة إلى أنه خليفة رسول الله ﷺ وأنه إذا لم تكن المدينة المنورة عاصمته ومركز إدارته، فإنه القائم بأمر المسلمين عامةً وخلافته على المسلمين هي استمرار لخلافة الراشدين.

(1) ابن خلدون، المقدمة ص 235.
(2) انظر تفصيل الكلام على شارات الخلافة في عصورها المختلفة في: تيمور، أحمد/1375هـ-1955م/الآثار النبوية، دار الكتاب العربي، مصر، الطبعة الثانية، ص 11 – 26.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/238.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 5/239.
(5) أرِض: أكلته الأرضة.
(6) الطبري، تاريخ الطبري 5/238.
(7) الطبري، تاريخ الطبري 5/239.

وعندما ولي عبدالملك بن مروان الخلافة أراد هو أيضًا نقل المنبر فحذّره كاتبه قبيصة بن ذؤيب قائلًا: «أذكرك الله عز وجل أن تفعل هذا وأن تحوّله، إن أمير المؤمنين معاوية حرّكه فكسفت الشمس» [1].

ثم ولي الوليد بن عبدالملك فهمّ بذلك أيضًا، فأرسل سعيد بن المسيب إلى عمر بن عبدالعزيز لينصح الوليد بعدم نقل المنبر، فقال سعيد: «كلّم صاحبك يتّق الله عز وجل ولا يتعرّض لله سبحانه ولسخطه» فكلّمه عمر فأقصر عن ذلك [2].

لقد كان حرص الخلفاء الأمويين على نقل منبر النبي ﷺ من مسجده في المدينة المنورة إلى دمشق نابعًا من رغبتهم في إضفاء الطابع الديني على ملكهم وفهم ذلك الخليفة سليمان بن عبدالملك، فقال معبرًا عن امتناعه عن هذا الأمر: «... ومالَنا ولهذا! أخذنا الدنيا فهي في أيدينا، ونريد أن نعمد إلى علم من أعلام الإسلام يوفَد إليه فنحمله إلى ما قِبَلنا، هذا لا يصلح» [3].

ولما لم يستطع خلفاء بني أمية نقل المنبر النبوي وغيره من الآثار النبوية إلى دمشق اتخذوا لأنفسهم شارات مماثلة يستخدمونها في المناسبات الخاصة لتكون شعارًا لدولتهم وجزءًا من مراسم الخلافة، وهي العصا والخاتم، وكانوا يتناقلونهما بينهم على التوالي، وفي حال وفاة الخليفة وتغيّب ولي عهده كانت العصا والخاتم تنقل إليه بالبريد [4] إشارة إلى تسلمه مقاليد الخلافة.

وكان اتخاذ الخاتم جزءًا من العمل الإداري الذي يقوم به الخليفة بوصفه أداة توثيق لما يصدر عنه من قرارات وكتب إلى الولاة والأقطار وملوك الدول الأخرى.

ويجدر أن نذكر هنا أن معاوية قد أسس ما سمي بديوان الخاتم لتوثيق الإدارة المالية وأحدث خزم [5] الكتب ولم تكن تخزم. وديوان الخاتم يضم الكتّاب القائمين

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/239.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/239-240.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية 9/243.
(4) خزم الكتاب: ثقبه.
(5) ابن خلدون، المقدمة، ص 236.

على إنفاذ كتب الخليفة والختم عليها إما بالعلامة أو الخزم، يُخزم الكتاب الصادر عن الخليفة لإثبات مصدره وحتى لا يُحدَث فيه تزوير أو تحريف في مضمونه أو كشف لأمره، وهو يكون إمّا بدسّ الورق كما في عُرف كتّاب المغرب، وإما بلصق رأس الصحيفة على ما تنطوي عليه من الكتاب كما عُرف عند أهل المشرق، وبعد أن يدس الكتاب أو يلصق يختم عليه بالخاتم [1].

أما ما كان ينقش على خاتم الخلفاء فلم يكن واحدًا بل كان لكل خليفة نقش خاص به، وغالبًا ما يكون النقش عبارة موجزة تتخذ طابعًا دينيًا وقد تكون مقترنة باسم الخليفة كالعبارات الآتية، فكان نقش خاتم يزيد بن معاوية: «آمنت بالله العظيم» [2]، ونقش مروان بن الحكم: «آمنت بالعزيز الرحيم»[3] وقيل كان نقشه «العزة لله»، وكان نقش الوليد بن عبدالملك: «أومن بالله مخلصًا»[4] وقيل إن نقش الوليد بن عبدالملك كان: «اتق الله يا وليد»[5]، ونقش هشام: «الحكم للحكم الحكيم»[6] ونقش يزيد بن الوليد «العظمة لله»[7].

وأما بردة النبي ﷺ فكانت في حيازة الشاعر كعب بن زهير الذي مدح الرسول ﷺ بقصيدته اللامية التي مطلعها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول

متيم إثرها لم يُفدَ مكبول

فخلع عليه الرسول بردته إعجابًا بقصيدته.

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 8/239.

(2) ابن كثير، البداية والنهاية 8/262.

(3) ابن كثير، البداية والنهاية 8/262، 9/168.

(4) ابن كثير، البداية والنهاية 9/168.

(5) ابن كثير، البداية والنهاية 8/368. ونهاية الأرب 21/461.

(6) ابن كثير، البداية والنهاية 9/18.

(7) انظر: السيوطي، جلال الدين/1371هـ- 1952م/ تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة مصر، الطبعة الأولى، ص 19، و غربال، محمد شفيق1965، الموسوعة العربية الميسرة، دار القلم ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، و عكام، محمود/1995م الموسوعة الإسلامية الميسرة، دار صحارى، حلب. .

فلما كان زمن معاوية كتب إلى كعب: «بعّنا بردة رسول الله ﷺ بعشرة آلاف درهم» فأبى عليه، فلما مات كعب بعث معاوية إلى أولاده بعشرين ألف درهم وأخذ منهم البردة، وتوارثها خلفاء بني أمية من بعده فكانوا يلبسونها في الأعياد ثم فقدت عند زوال دولة بني أمية وقيل بقيت لدى الخلفاء العباسيين الذين كانوا يتوارثونها أيضًا[1].

خامسًا - خلع الخلفاء وأثره في إدارة الدولة:

لقد عاشت الدولة الأموية في مختلف مراحلها وعهود خلفائها اضطرابات وقلاقل كانت تحدث في أرجائها الواسعة، ومردّ هذه القلاقل في الدرجة الأولى إلى اختلاف فهم معنى الخلافة وصلاح الخليفة أو فساده لدى فئات المسلمين، إذ كان للأحزاب المختلفة في ذلك العصر وجهات نظر متعددة في الخلافة وشروطها، وكانت خطورة هذه الفتن تكمن في أنها تدعو إلى خلع الخليفة بحجة أنه غير مؤهل للخلافة أو أنه نالها بطريق غير شرعي.

ويمكننا تمييز صورتين رئيسيتين في خلع الخليفة وذلك بحسب التأثير في انهيار المؤسسات الإدارية للدولة، الصورة الأولى هي الخلع الجزئي للخليفة، حين تزول المؤسسات الإدارية في إحدى المناطق التابعة لإدارة الخلافة المركزية في دمشق، ممثلة بوالي تلك المنطقة، أما الصورة الثانية فهي الخلع الكلي للخليفة، وفيه يحدث سقوط لإدارة الخليفة ينتهي بإزالته عن حكمه أو قتله وانهيار مؤسسات الدولة الإدارية انهيارًا تامًا، وتُستبدل بها مؤسسات الخليفة الجديد، ويمكننا الوقوف عند الصورتين وفق ما يلي:

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/559.

أ- الخلع الجزئي:

لقد ظلت أحقية الخلافة والشروط الواجبة لتحقيق صاحبها مدار جدال في كامل مراحل الدولة الأموية، وهذا ناتج عن التفسير والفهم المختلفين لدى فئات المسلمين، تبعًا للحركات الدينية والتيارات السياسية التي ينتمون إليها.

فالشيعة رأوا أن الخلافة يجب أن تكون محصورة في آل بيت النبي ﷺ من أحفاده وذريته، يقول عبدالله بن عبدالله المري أحد أقطاب الشيعة من جماعة سليمان بن صُرَد: «فإن الله اصطفى محمدًا ﷺ على خلقه بنبوّته، وخصه بالفضل كله، وأعزكم باتباعه وأكرمكم بالإيمان به،... فهل خلق ربكم في الأولين والآخرين أعظم حقًا على هذه الأمة من نبيها، وهل ذرية أحد من النبيين والمرسلين أو غيرهم أعظم حقًا على هذه الأمة من ذرية رسولها» [1]. ويرى عبدالله هذا أن صفات إمام المسلمين وخليفتهم تجتمع في الحسين بن علي رضي الله عنهما فيقول: «ولله حسين بن علي، ماذا غادروا به ذا صدقٍ وصبرٍ، وذا أمانة ونجدة وحزم، ابن أول المسلمين إسلامًا، وابن بنت رسول رب العالمين» [2].

ولما ولّى الشيعة سليمان بن صُرد إمامًا عليهم للأخذ بثأر الحسين رضي الله عنه، كان اختيارهم له لأنه ذو كفاية وتقى وحزم وعلم ومن صحابة رسول الله ﷺ، يقول أحد رجال الشيعة آنذاك (رفاعة بن شدّاد) في أخلاق سليمان بن صرد وفضله وأحقيتهم هم في الإمامة: «... ولينا هذا الأمر شيخ الشيعة صاحب رسول الله ﷺ، وذا السابقة والقدم سليمان بن صُرَد المحمود في بأسه والموثوق بحزمه» [3]، لذلك دعا الشيعة إلى خلع الأمويين وقتالهم لعودة الخلافة إلى أهل بيت رسول الله ﷺ، يقول عبدالله بن عبدالله المري في ذلك: «إنا ندعوكم إلى كتاب الله وسنة

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/559.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/553.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/560.

نبيه، والطلب بدماء أهل بيته، وإلى جهاد المخلّين والمارقين فإن قتلنا فما عند الله خير للأبرار، وإن ظهرنا رددنا هذا الأمر إلى أهل بيت نبينا» [1].

أما الخوارج فيرون أن أجدر المسلمين بتولي أمورهم أبصرهم بالحرب، وأقدرهم على حمل مسؤولية المسلمين، وأشدهم علمًا وفقهًا في الدين، ولا علاقة للنسب في ذلك، يقول أحد الخوارج حين اجتمعوا إلى المستورد بن عُلّفة ليبايعوه: «وإنما ينبغي أن يلي على المسلمين إذا كانوا سواءً في الفضل، أبصرهم بالحرب، وأفقههم في الدين، وأشدهم اضطلاعًا بما حُمّل» [2]. ولما بويع المستورد بن عُلَّفة أميرًا للمؤمنين من قبل أصحابه كان يوصف بكل الصفات السابقة، فضلًا عن أنه أسنّ منهم، يقول أحد أصحابه عند البيعة له: «... ولا ألي عليك وأنت أسن مني، ابسط يدك أبايعك» فبسط يده فبايعه،... ثم بايعه القوم جميعًا» [3].

ويرى هؤلاء الخوارج أن خلافة رسول الله ﷺ لم تصح إلا في أبي بكر وعمر ثم جاء عثمان بن عفان فلم يكن أهلًا لها، فلما اجتمع الخوارج إلى عبدالله بن الزبير قال أحدهم: «.. فإن الله بعث محمدًا ﷺ يدعو إلى عبادة الله، وإخلاص الدين فدعا إلى ذلك فأجابه المسلمون، فحكم فيهم بكتاب الله وأمره، قبضه الله إليه ﷺ، واستخلف الناس أبا بكر، واستخلف أبوبكر عمر، فكلاهما عمل بالكتاب وسنة رسول الله،... ثم إن الناس استخلفوا عثمان بن عفان، فحمى الأحماء، وآثر القربى، ورفع الدرة، ووضع السوط، ومزّق الكتاب، وحقر المسلم، وضرب منكري الجور، وضرب السابقين بالفضل،...، ثم أخذ فيء الله الذي أفاء عليهم فقسمه بين فساق قريش ومجان العرب.» [4].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/175.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/175.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/564.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/556.

وقد ظل الخوارج في ذلك العصر يعدّون الخلفاء الأمويين خلفاء غير شرعيين وليسوا أهلًا لولاية أمر المسلمين، فعندما ناظر عمر بن عبدالعزيز اثنين من الخوارج – من أصحاب شوذب الخارجي – قالا له: «أخبرنا عن يزيد (بن عبدالملك) لِمَ تقرَه خليفة بعدك؟ قال: صيَّره غيري، فقالا: أفرأيت لو وليت مالًا لغيرك ثم وكّلته إلى غير مأمون عليه، أتراك كنت أدّيت الأمانة إلى من ائتمنك»[1].

إن أفكار الخوارج واعتقاداتهم ظلت تدعوهم إلى خلع الخلفاء الأمويين لما كانوا يرون من ظلمهم وجور حكمهم واستئثارهم بفيء المسلمين وكنزهم المال على حساب فقراء المسلمين الذين ولوهم أمورهم، يقول أبوحمزة الخارجي مخاطبًا أهل المدينة: «يا أهل المدينة مررت بكم في زمن الأحول هشام بن عبدالملك، وقد أصابتكم عاهة في ثماركم وكتبتم إليه تسألونه أن يضع أخراصكم [2] عنكم، فكتب إليكم يضعها عنكم، فزاد الغني غنىً، وزاد الفقير فقرًا» [3]. ثم يقول أبوحمزة أيضًا في خطبة أخرى عارضًا سيرة بني مروان بن الحكم: «تعلمون يا أهل المدينة أنا لم نخرج من ديارنا وأموالنا أشرًا ولا بطرًا ولا عبثًا،... ولكن لما رأينا مصابيح الحق قد عطلت، وعنّف القائل بالحق، وقتل القائم بالقسط،... ثم لقينا رجالكم.. فدعوناهم إلى طاعة الرحمن وحكم القرآن، ودعونا إلى طاعة الشيطان وحكم آل مروان، فشتان لعمرُ الله ما بين الرشد والغيّ،... وأنتم يا أهل المدينة إن تنصروا آل مروان يسحتكم الله عز وجل بعذاب من عنده أو بأيدينا .. يا أهل المدينة، أخبروني عن ثمانية أسهم فرضها الله عز وجل في كتابه على القوي والضعيف، فجاء تاسع ليس له فيها ولا سهم واحد فأخذها جميعها لنفسه مكابرًا محاربًا لربه»[4].

---

(1) وضع الأخراص: إعفاء أصحابها من دفع الخراج، والأخراص: جمع خرص بمعنى تقدير الخراج المترتب على أصحاب النخل والكرم.

(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/395. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/389.

(3) الطبري، تاريخ الطبري 7/396.

(4) الطبري، تاريخ الطبري 7/399. انظر ابن كثير، البداية والنهاية 1/37.

ولما جهز الخليفة مروان بن محمد جيشًا لقتال أبي حمزة وأصحابه في المدينة، وذلك في سنة 130هـ، قال أبوحمزة لأهل المدينة: «يا أهل المدينة إنا خارجون، فإن نظفر نعدلْ في أحكامكم، ونحملكم على سنة نبيكم محمد، ونقسم فيئكم بينكم» [1].

ولعل عدم استجابة أهل المدينة المنورة لدعوة أبي حمزة الخارجي لخلع الأمويين عائد إلى عدة أسباب منها أن أبا حمزة أتى المدينة وافدًا من حضرموت فتبوأ موقع التعالم على أهلها وهي موئل أهل العلوم الشرعية وعاصمة الفقهاء والعلماء ومنها يصدر الفقه والعلم إلى أرجاء الدولة الإسلامية كافة، فضلًا عن أن أبا حمزة كان خشنًا في دعوته وقاسيًا في تعامله مع أهل المدينة، والسبب الآخر هو أن أهل المدينة ما يزالون يذكرون عهد يزيد بن معاوية حين خلعوه لفسقه ولما فعله بهم، إذ استباح جيشه المدينة وهدم منازلها، وكان سبب خلع أهل المدينة ليزيد هو قدوم وفد منهم عليه بدمشق واستنكارهم ما رأوه من يزيد من مجون وانحراف عن الدين، فلما عادوا إلى المدينة قالوا لقومهم: «إنا قدمنا من عند رجل ليس له دين، يشرب الخمر، ويعزف بالطنابير، ويضرب عنده القيان، ويلعب بالكلاب، ويسامر الخُرَّاب [2] والفتيان، وإنا نُشهدكم أنا قد خلعناه» [3]. ويقول المنذر بن الزبير وهو من ضمن ذلك الوفد واصفًا فسق يزيد ابن معاوية: «إن يزيد والله قد أجازني بمائة ألف درهم، وإنه لا يمنعني ما صنع إليّ أن أخبركم خبره، وأصدقكم عنه، والله إنه ليشرب الخمر، وإنه ليسكر حتى يدع الصلاة» [4]. فتابعهم الناس على خلع يزيد وأخرجوا عامله مما اضطر يزيد إلى إرسال جيش إليهم وعليه مسلم بن

(1) الخرّاب: اللصوص.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/480. وانظر: النويري، نهاية الأرب20/486.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/481. وانظر: النويري، نهاية الأرب 20/486.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 5/484.

عقبة المري، وقال له: «ادع القوم ثلاثًا، فإن هم أجابوك وإلا فقاتلهم، فإذا أظهرت عليهم فأبحْها ثلاثًا، فما فيها من مال أو رِقٍّ، أو سلاح أو طعام فهو للجند، فإذا مضت الثلاث فاكفف عن الناس» [1].

ولعل هذا التنكيل الذي مارسه جيش يزيد بن معاوية على أهل المدينة جعلهم يحجمون عن الإقدام على خلع الخليفة، وبمقارنة خلع أهل المدينة ليزيد مع دعوة أبي حمزة الخارجي لهم لخلع الأمويين، نجد -كما أسلفنا- أن من دعا أهل المدينة إلى خلع يزيد كانوا من أبنائها وليسوا من خارجها، وهم إنما قاموا بخلعه لاختلال شرط العدالة فيه، «ولا خلاف في انتفاء العدالة فيه بفسق الجوارح من ارتكاب المحظورات وأمثالها»[2].

ومن صور الخلع الجزئي ما كان يقوم به بعض الولاة، نتيجة لأسباب مختلفة، بخلع الخليفة وتأسيس دولة لهم ضمن إقليمهم، وهذا ما فعله يزيد بن المهلب بسبب خلاف سبق بينه وبين الخليفة يزيد بن عبدالملك فغلب يزيد بن المهلب على البصرة وأخذ عاملها ليزيد بن عبدالملك عدي بن أرطاة الفزاري، فحبسه وخلع يزيد بن عبدالملك[3] فبايع الناس يزيد بن المهلب على يمين البيعة «تبايعون على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وعلى ألا تطأ الجنود بلادنا ولا بيضتنا، ولا يعاد علينا سيرة الفاسق الحجاج، فمن بايعنا على ذلك قبلنا منه، ومن أبى جاهدناه، وجعلنا الله بيننا وبينه»[4]. وقد استغل يزيد بن المهلب ما فعله الحجاج في الناس من قبل من الظلم والاضطهاد فدعاهم لبيعته وخلع الأمويين، وكان يزيد بن المهلب يقول للناس: «ويحكم! أتصدقون بني أمية ؟ أنهم يعملون بالكتاب والسنة، وقد

(1) ابن خلدون، المقدمة ص 173-172.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/578.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/592.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/593.

ضيعوا ذلك منذ كانوا؟... لكنهم أرادوا أن يكفّوكم عنهم، حتى يعملوا في المكر، فلا يسبقوكم إلى تلك، ابدؤوهم بها»[1].

وعلى ذلك أقام يزيد بن المهلب دولته وبعث عماله على المناطق وجبى خراجها ثم أرسل إليه يزيد بن عبدالملك أخاه مسلمة بن عبدالملك فحاربه وقضى عليه وأنهى دولته.

ولعل الخلع الجزئي لم يؤد إلى انهيار المؤسسات الإدارية للدولة على المدى القصير إلا أنه كان يسبب لمؤسساتها المالية والعسكرية استنزافًا متواصلًا وهدرًا للأموال والأرواح للقضاء على هذه القلاقل الجزئية، إلا أن هذا الخلع الجزئي كان له على المدى البعيد الدور في إعطاب مؤسسات الدولة وضعفها، ومن ثم تفكيك أوصالها في أواخر عهدها وانهيارها.

ب- الخلع الكلي:

نقصد بالخلع الكلي للخليفة تنازله هو عن الخلافة طائعًا مختارًا أو تنحيته مضطرًا، وقد ينتج عن ذلك سقوط مؤسسات دولته نتيجة إزاحته عن السلطة إزاحة كاملة، ومن الأول ما فعله معاوية بن يزيد بن معاوية الذي تنازل عن الخلافة لأنه لا يرى في نفسه الكفاية ليتولى أمر المسلمين، ولم يستخلف أحدًا، ولما طلب منه أن يستخلف بعده قبل وفاته قال: «لا أتزود مرارتها إلى آخرتي وأترك حلاوتها لبني أمية» [2].

وقد رأينا ما جرى من أحداث نتيجة تنازل معاوية بن يزيد عن الخلافة، من امتداد لدولة الزبيريين حتى طالوا عاصمة الأمويين دمشق، وكيف أن التراجع

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 8/241. وانظر: النويري، نهاية الأرب 20/500.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 9/8.

أصاب إدارات الدولة الأموية بكاملها، حتى إن مؤسسها الثاني مروان بن الحكم كاد أن يبايع ابن الزبير، ولو أنه بايع لكان للتاريخ حديث آخر.

أما الطريقة الأخرى للخلع الكلي فهي أشبه ما تكون بالانقلاب العسكري الذي يودي بحياة الخليفة وينهي إدارة دولته إنهاء كاملًا، وهذا ما حدث عندما خلع يزيدُ بن الوليد الوليدَ بن يزيد، ومرة أخرى يُكون الفسق سببًا لخلع الخلفاء، وفي ذلك انتفاء لشرط هام من شروط الخلافة وهو العدالة، وقد سبق لنا ذكر ذلك، فقد جاهر الوليد بن يزيد بالمعاصي وتعاطى المنكرات وشرب الخمر، ولم يستتر في معاصيه، ونتيجة لذلك ضاق الناس به ذرعًا حتى إن أخاه سليمان قال فيه: «أشهد أنه كان شروبًا للخمر ماجنًا فاسقًا»[1].

لقد كان ما ظهر من فسق الوليد بن يزيد وطيشه في الخلافة وتهوره عوامل أساسية وحاسمةً ساعدت ابن عمه يزيد بن الوليد على خلعه، ولعل يزيد بن الوليد حين قام بثورته لخلع الوليد بن يزيد، إنما قام ليرفض قوانين الخلافة الأموية التي تحصر الخلافة فيمن كانت أمه عربية حرة فقط، ولعله كان يرى أنه أهل للخلافة أكثر من ابن عمه الوليد بن يزيد لأن نسبه لأمه وأبيه ينتهي إلى نسب الملوك، فأبوه الوليد بن عبدالملك وأمه هي: «شاهغرند بنت فيروز ابن يزدجرد بن كسرى» [2] أحد ملوك الإمبراطورية الفارسية، وعلى الرغم مما كان يتمتع به من أخلاق وما وصف به من دين، فهو أبعد ما يكون عن الخلافة من جهة البيعة الصحيحة التي تحمله الرعية بها إلى سدة الحكم، فقد استغل يزيد بن الوليد أفضل استغلال ما كان يروى بين أهل دمشق عن الوليد بن يزيد وفسقه وضلالاته، وابتعاده عن أمور الخلافة إلى حيث ملذاته الشخصية وخلاعته وتهاونه بالصلاة واستخفافه بأمور الإسلام والدين الحنيف، فكان يزيد بن الوليد يظهر التقى وينتقد دائمًا ابن

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/17-18.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/240.

عمه الخليفة، فاجتمع إليه الناس وبايعه أهل دمشق وقال له أحدهم: «قم يا أمير المؤمنين وأبشر بنصر الله وعونه، فقام وقال: اللهم إن كان هذا لك رضىً فأعنّي عليه وسدّدني له، وإن كان غير ذلك فاصرفه عني بالموت» [1]، واستغل غياب الوليد ابن يزيد عن دمشق لنزول الوباء بها فدخلها هو ورجاله سرًا، وندب يزيد بن الوليد الناس إلى الوليد ونادى مناديه: من سار معه فله ألفان، فانتدب ألفا رجل، وأعطى الأعطيات الكثيرة لمقاتليه، والتقى الجيشان ثم أحاط أنصار يزيد بن الوليد بقصر الوليد بن يزيد، فنادى الوليد أن يكلمه أحد رجال يزيد، وقال له: «ألم أزد في أعطياتكم، ألم أرفع المؤن عنكم، ألم أعط فقراءكم، ألم أخدم زَمْناكم؟»، فرد عليه صاحب يزيد، فقال: «إنا ما ننقم عليك في أنفسنا، ولكن ننقم عليك في انتهاك ما حرم الله وشرب الخمر ونكاح أمهات أولاد أبيك، واستخفافك بأمر الله» [2]، ثم قتل الوليد بن يزيد وبايع الناس يزيد بن الوليد.

وقد كان لطريقة الخلع هذه نتائجها السلبية الشديدة التأثير في تخلخل مؤسسات الدولة الأموية ودخول العطب إلى مؤسساتها الإدارية، وأهم هذه النتائج نقل الاضطرابات التي كانت تنتج عن خلع الخلفاء في مناطق بعيدة عن مركز الدولة وخاصة في مناطق العراق والحجاز إلى مركز الدولة العاصمة دمشق، فقد انتقلت إلى أهل الشام الذين طالما كانوا هم أهل الطاعة للأمويين وعماد قوتهم، والذين طالما أرسلهم الأمويون لإخماد الثورات في البلدان الأخرى، وآية ذلك أنه لما قاتل مسلم بن عقيل المري أهل المدينة المنورة أيام الخليفة يزيد بن معاوية، خاطب جيشه من أهل الشام: «يا أهل الشام إنكم لستم بأفضل العرب في أحسابها ولا أنسابها ولا أكثرها عددًا، ولا أوسعها بلدًا، ولم يخصكم الله بالذي خصكم به من النصر على عدوكم، وحسن المنزلة عند أئمتكم، إلا بطاعتكم واستقامتكم» [3].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/246.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/489.
(3) عيبتك: يقال فلان عيبة فلان أي هو موضع سره والثقة به.

وعندما أوصى معاوية بن أبي سفيان ابنه يزيد قال: «... وانظر إلى أهل الشام فليكونوا بطانتك وعَيْبتك [1]، فإن نابك شيء من عدوك فانتصر بهم» [2].

إن لقتل الخليفة المبايع مهما بلغ من سوء السمعة أثره السيئ في الناس، فهم الذين بايعوه ونصبوه عليهم، وهو رمز لاجتماع الناس ووحدة كلمتهم، لذلك فإن خلعه بهذه الطريقة يحدث فراغًا في السلطة لم يعتده الناس، بعد أن اعتادوا توريث الخلافة، واستقروا على هذا القانون، لذلك فقد أعلن أهل حمص العصيان على الخليفة الجديد يزيد بن الوليد وخلعوه وكتبوا بينهم كتابًا: «ألا يدخلوا في طاعة يزيد، وإن كان وليا عهد الوليد حيّين (أي ابنه الحكم وعثمان) قاموا ببيعة لهما وإلا جعلوها لخير من يعلمون» [3].

كما أن أهل فلسطين وأهل الأردن استنكروا هذه الطريقة غير الشرعية وثاروا على الخليفة يزيد بن الوليد حتى أرضاهم [4].

لقد فتح يزيد بن الوليد بابًا جديدًا لخلافة تعتمد الصراع العسكري، وهذا ما تنبأ به مروان ابن محمد حين أرسل إلى سعيد بن عبدالملك بن مروان يدعوه لردع يزيد بن الوليد عما سيقوم به، يقول مروان في رسالته لسعيد بن عبدالملك: «وقد بلغني أن قومًا من سفهاء أهل بيتك قد استنّوا أمرًا – إن تمت لهم رَوِيَّتُهم فيه على ما أجمعوا عليه من نقض بيعتهم – استفتحوا بابًا لن يغلقه الله عنهم حتى تسفك دماء كثيرة منهم، وأنا مشتغل بأعظم ثغور المسلمين فُرَجًا، ولو جمعْتَني وإياهم لرممت فساد أمرهم بيدي ولساني» [5].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/323.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/262.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 7/267.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 7/238.
(5) الولاية: الإمارة والسلطان، والمعنى: ذوو ولاية، أي أمراء بني أمية.

ويتضح من نص الرسالة أن مروان بن محمد يبيت أمرًا لردع هؤلاء الذين استنوا سنة جديدة في رسوم الخلافة الأموية وقوانينها، وأخذوها استلابًا من أصحابها الشرعيين، فبدأ مروان يطالب بدم الخليفة المقتول، وكتب إلى الغمر بن يزيد أخي الوليد يأمره بالأخذ بدم أخيه، ويقول له: «فإن هذه الخلافة من الله على مناهج نبوة رسله، وإقامة شرائع دينه،... وكان أهل الشام أحسن خلقه فيه طاعة، وأذبَّه عن حُرَمه وأوفاه بعهده،...، وقد نكثوا أمر الله، وحاولوا نكث العهود، وقام بذلك من أشعل ضرامها (يعني يزيد بن الوليد)، وإن كانت القلوب عنه نافرة، والمطلوبون بدم الخليفة ولايةٌ من بني أمية [1]، فإن دمه غير ضائع، وإن سكنت بهم الفتنة، والتأمت الأمور، فأمرٌ أراده الله لا مرد له.» [2].

ويظهر النص أن مروان بن محمد يريد أن يعيد قصة عثمان بن عفان وقتله، وأن يقوم بالثأر لدم الخليفة الثاني المقتول الوليد بن يزيد، وأنه سيلجأ إلى الحسم العسكري في هذه القضية لإعادة الأمور إلى نصابها، فأظهر الخلاف على يزيد بن الوليد ثم مات يزيد واستخلف أخاه إبراهيم بن الوليد، فقدم مروان إلى دمشق – على رأس جيشه وخلع إبراهيم بن الوليد، وذلك سنة 127 هـ خلعًا كاملًا واستولى على الخلافة بقوة السلاح، وكان آخر الخلفاء الأمويين.

إن الطريقة العسكرية للخلع الكلي للخلفاء جعلت مؤسسات الدولة الأموية وإداراتها تهتز هيبتها في نظر الناس، ولم يعد الخليفة الممثل الشرعي للأمة، وصارت الخلافة تتحقق للأقوى.

وبهذا تكون كلمة الأمويين قد اختلفت ودخل مناصروهم في الشام دوامة الولاء والمعارضة والخلع، فاهتزت عاصمتهم دمشق تحت وطأة تلك الاضطرابات

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/281.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/244.

وكانت نهاية دولتهم. وقد تنبأ بذلك العباس بن الوليد بن عبدالملك حين طُلبت منه البيعة لأخيه يزيد، وكان العباس ذا سمعة حسنة بين الناس، إذ قال العباس بن الوليد: «إنا لله، خُدعةٌ من خدع الشيطان، هلك بنو مروان» [1]. كما رسم الخليفة المقتول الوليد بن يزيد صورة حتمية لسقوط الدولة الأموية بعد فتنة قتله، لما سيعانيه بنوأمية من تشتت وفرقة، في قوله حينذاك: «أما والله إن قتلتموني لا تُرْتَقَنَّ [2] فتنتكم ولا يلم شعثكم ولا تجتمع كلمتكم» [3].

وهنا تكمن أهمية شرعية وجود الخليفة على رأس إدارة الدولة، تلك الشرعية التي استمدها من سابقيه من الخلفاء الأمويين، الذين استندوا إلى قاعدة توريث الملك وبيعة الخليفة وولاة العهد، وهي الطريقة الوحيدة التي اعتمدت في الدولة الأموية إلى أن جاء يزيد بن الوليد وتحلل من ذلك كله واستهان بحرمة الشريعة وضوابطها، وأسقط أهم القواعد الإدارية للخلافة، إن هذه الفرقة التي دبت في بني أمية أوهنت عرى العصبية في دولتهم، وانعكست في البنية الاجتماعية لأهل الشام أيضًا، فعندما بلغ أمر أبي مسلم الخراساني وأتباعِه الخليفةَ مروانَ بن محمد نزل إلى أرض الجزيرة على رأس جيش كبير تعداده: مئة وخمسون ألفًا، ويقال مئة وعشرون ألفًا، وكان جيش العباسيين عشرين ألفًا [4] فلما اشتد القتال بين الجيشين، أرسل مروان إلى قضاعة يأمرهم بالنزول، فقالوا: «قل لبني سليم فلينزلوا»، وأرسل إلى السكاسك أن: «احملوا»، فقالوا: «قل لبني عامر أن يحملوا»، فأرسل إلى السكون أن: «احملوا» فقالوا: «قل لغطفان فليحملوا»، فقال لصاحب شرطته: «انزل»، فقال: «لا والله لا أجعل نفسي غرضًا»، فقال له مروان: «أما والله

(1) رتق الثوب: أصلحه.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 9/12. وفي النويري، نهاية الأرب 21/483: «والله لا يرتق فتقكم ،." أي لا تصلح ذات بينكم.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية 10/45.
(4) ابن كثير، البداية والنهاية 10/45.

لأسوءنك»، قال: «وددت واللهِ لو قدرتَ على ذلك» [1] فانكسر جيش الأمويين وهرب الخليفة مروان إلى مصر حيث قتله العباسيون هناك»[2]، ودخل العباسيون دمشق عاصمة الأمويين وأباحوها، وأعملوا السيوف في أهلها حتى قيل إنه قُتل بها نحو من خمسين ألفًا[3].

✶✶✶✶

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 10/ 48.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 10/ 47.
(3) ابن خلدون، المقدمة ص 195.

الفصل الثاني

النظام الإداري للولاة والولايات

النظام الإداري للولاة والولايات

إن منصب الوالي من أرفع مناصب الإدارة في الدولة الأموية، فهو أشبه ما يكون بنائب الخليفة في الإقليم أو المصر الذي يليه، وهو رأس هرم إدارة السلطة في المنصب الذي يتولاه، يستمد سلطته وشرعيته من الخليفة ذاته، بما أوكله إليه من مهام وفوّضه من أمور تلك الأقاليم والأمصار، كما أنه من الدعائم المهمة للخليفة بها يسوس الناس ويرعاهم فيعاقب العصاة ويشد عليهم، ويكافئ المحسنين ويزيد في إحسانهم لولائهم، بما يتماشى وسياسة استقرار سلطة الخليفة، وثبات أركان دولته، ورسوخ مؤسساتها، ويمكننا من خلال دراستنا للنصوص النثرية التي تحدثت عن الولاية والولاة في العصر الأموي أن نقسم الولاية إلى صنفين اثنين، أولهما الولاية الخاصة، والثاني الولاية العامة، وقد تتداخل صلاحيات إحداهما بالأخرى كما سنرى.

أولًا- أنواع الولايات:

أ- الولاية الخاصة:

يكلف الخليفة في هذه الولاية من يرتئيه من الرجال الأكفياء لينوب عنه في أحد الأقاليم أو الأمصار ويمثله في مهمة لا تتداخل ومهمات الولايات الأخرى، كولاية الصلاة أو الخراج أو الحرب، ويكون للوالي استقلاله ضمن ما ولي وهو ومسؤول مسؤولية مباشرة أمام الخليفة نفسه.

1 - ولاية الصلاة:

إن أرفع مناصب الولاية الخاصة هي ولاية الصلاة، لأن صاحبها يقوم مقام الخليفة في إمامة الناس في الصلاة، التي هي عند المسلمين من أهم المواقع الدينية، آية ذلك أن النبي ﷺ كلف قبيل وفاته أبا بكر الصديق أن يصلي بالمسلمين فعندما اختاروه خليفة قالوا: «ارتضاه رسول الله ﷺ لديننا، أفلا نرضاه لدنيانا»[1].

وولاية الصلاة رمز لسلطة الخليفة في المصر وبيعة أهله له، فعندما مات معاوية الثاني ولم يستخلف أحدًا وامتدت دولة عبدالله بن الزبير لتشمل معظم أقاليم الدولة الأموية وأمصارها، بايع أهل البصرة عبدالله هذا وأرسلوا الكتب بذلك، فكتب إلى أنس بن مالك يأمره أن يصلي فيهم [2]. فإذا أراد الخليفة تثبيت إمامته وبيعته ،أمر والي الصلاة في أحد الأمصار أن يصطحب معه إلى الصلاة وجوه أهل المصر، لأن في هذا إقرارًا منهم بإمامة الخليفة وبيعته وموالاته، فعندما ولي المغيرة بن شعبة الصلاة في الكوفة كتب إليه الخليفة معاوية بن أبي سفيان: «خذ زيادًا[3] وسليمان بن صُرَد، وحُجر بن عدي، وشَبث بن رِبْعي، وابن الكوّاء، وعمرو بن الحَمِق بالصلاة في الجماعة»[4]، وهؤلاء الرجال هم خير أهل الكوفة آنذاك ومن أشد أنصار الإمام علي بن أبي طالب، ذلك أن صلاة الجماعة هي رمز لإجماع المسلمين واجتماعهم، ويعتبر التخلف الدائم عنها أو رفض الائتمام بإمامها مظهرًا من مظاهر المعارضة وتعبيرًا عن مفارقة الجماعة. ولا تخلو هذه الفكرة التي حققها معاوية من الدعاية للخليفة والترويج لخلافته، فاختيار هؤلاء الرجال نابع من أنهم يمثلون رجالات من أهل الكوفة، تجتمع أفئدة الناس إليهم، حتى إن صلاتهم خلف إمامه تعد اعترافًا منهم بشرعية خلافته، وعليها يتبعهم الناس.

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 8/242.
(2) أي زياد بن أبيه.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/179.
(4) لا تتحمّ: لا تقصّر ولا تمتنع.

وتكمن أهمية والي الصلاة في أنه أداة الوصل المباشرة بين الخليفة والمسلمين في المصر، فهو يلقاهم في صلوات اليوم خمس مرات فضلًا عن صلاة الجمعة والعيدين والاستسقاء وغيرها، لذلك يعد هو الناطق باسم الخليفة وأداته الدعائية والإعلامية، فيناط به أمر الدعوة للخليفة وإصلاح الرعية بما يماشي تثبيت سلطان الخليفة، وتقريب الموالين وإبعاد المعارضين، فعندما ولّى معاويةُ بن أبي سفيان المغيرةَ بن شعبة صلاةَ الكوفة قال له: «.. وقد أردت إيصاءك بأشياء كثيرة، فأنا تاركها اعتمادًا على بصرك بما يرضيني ويُسْعِدُ سلطاني، ويصلح به رعيتي، ولست تاركًا إيصاءك بخصلة: لا تتحمَّ [1] عن شتم علي وذَمِّهِ، والترحُّم على عثمان والاستغفار له، والعيب على أصحاب علي والإقصاء لهم، وترك الاستماع منهم، وبإطراء شيعة عثمان رضوان الله عليه والإدناء لهم، والاستماع منهم» [2]. ونظرًا إلى ما للصلاة وأوقاتها من أثر في نفوس المسلمين فقد سخّرها معاوية – من خلال كتابه إلى المغيرة في الدعاوة لمواقفه السياسية والأخلاقية وتثبيت دعائم حكمه وإدارة دولته، ولاسيما محاولته أن يظهر نفسه بأنه ساع لإظهار حقيقة مقتل الخليفة عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن ثم فقد عدّ تلك القضية الحد الفيصل بين الولاء والمعارضة، فمن امتدح عثمان بن عفان وترحم عليه ازداد قربًا من مجالسة والي معاوية وحَسُن الاستماع له، ومن بقي مواليًا لعليّ كرم الله وجهه ازداد إقصاءً وبعدًا، وبهذا صُنّف الناس في عهده إلى أكثرية موالية للخليفة، وأقلية متشبثة بولائها للإمام علي بعد أن قتل، وبمرور الزمن واستمرار سياسة التقريب والإقصاء هذه، تضمحل المعارضة، وتغلب الموالاة فيستقر الحكم.

هذا وإن أداء صلاة الجمعة من أهم صلوات الجماعة عند المسلمين، ويجتمع المسلمون في المسجد ظهر يوم الجمعة لأدائها، ومن ثم كانت الوقت الملائم لعرض الأمور الأساسية والجوهرية في حياة المسلمين، ولاتخاذ قراراتهم الحاسمة

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/253.

(2) ابن كثير، البداية والنهاية 8/243-244. انظر خبر معركة مرج راهط ومبايعة الضحاك لابن الزبير في: بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 7/9،12.

والمصيرية، كالبيعة للخلافة مثلًا، فعندما توفي معاوية بن يزيد بن أبي سفيان وأراد أهل الأردن البيعة لأخيه خالد بن يزيد، أرسل خالُ خالد بن يزيد – وهو حسانُ بن مالك بن بحدل – إلى الضحاك بن قيس الفهري والي الصلاة في دمشق كتابًا وأمره أن يَقرَأه على المنبر يوم الجمعة، فيدعو الناس إلى بيعة خالد ابن يزيد، إلا أن الضحاك رفض ذلك ودعا لعبدالله بن الزبير فاختلف أهل الشام: فالقيسيون بزعامة الضحاك يدعون لابن الزبير، وبنو كلب يدعون لخالد بن يزيد ابن معاوية، ولما أراد الضحاك الرجعة عن بيعته لابن الزبير قال له بنوقيس: «إنك دعوتنا إلى بيعة ابن الزبير فأجبناك، وأنت الآن ذاهب إلى هذا الأعرابي حسان ابن مالك بن بحدل ليستخلف ابن أخته خالد بن يزيد بن معاوية»، فقال الضحاك: ما الرأي؟ فقيل له: «الرأي أن تظهر ما كنا نسره، وأن تدعو إلى طاعة ابن الزبير ونقاتل عنها من أباها» [1] فكتب الضحاك بذلك إلى أمراء الأجناد وبايع لابن الزبير فأقرّه ابن الزبير بالولاية على دمشق، وهذا النص والخبر يظهران أهمية والي الصلاة في العاصمة، فإن الضحاك ببيعته لابن الزبير قسم أهل الشام قسمين كل منهما يدعو إلى خليفة.

أما والي الصلاة في العاصمة فله أهميته الخاصة عند الخليفة وكان يصلي نيابة عنه إذا شُغل أو غاب، ويقوم بتسيير الأمور، وهكذا كان أمر الضحاك بن قيس الفهري أيام معاوية بن أبي سفيان من قبل،» فلما مات معاوية قام الضحاك بأعباء البيعة لابنه يزيد» [2]، ولعل ما أدّاه الضحاك من دور مهم في ولاية الصلاة نيابة عن الخليفة في العاصمة دمشق أكسبه الأهمية عند بيعة عبدالله بن الزبير فيما بعد، وبذلك أسهم في خلخلة ولاء الناس في أهم معاقل الدولة الأموية وعاصمتهم، دمشق، في تلك المرحلة التي مثّلت ذروتي امتداد الدولة الزبيرية وانحسار الدولة الأموية على كامل مساحة الدولة الإسلامية.

(1) ابن كثير، البداية والنهاية8/245.

(2) الماوردي، محمد بن حبيب/1393هـ1973–م/ الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، ص 32 وما بعدها.

ووالي الصلاة هو رأس السلطة السياسية والأمنية في ولايته، يقول الماوردي في الأحكام السلطانية عن الولاية الخاصة – والمقصود بها ولاية الصلاة –: « يكون الأمير مقصور الإمارة على تدبير الجيش وسياسة الرعية وحماية البيضة والذب عن الحريم» [1].

فوالي الصلاة إذن مسؤول مسؤولية مباشرة عن سياسة الناس وتدبير أمرهم، وحماية أمنهم اعتمادًا على ما أوكل إليه من سلطان. فعندما بلغ المغيرةَ بن شعبة– والي الصلاة على الكوفة – خروجُ المستورد بن علّفة وأصحابه في الكوفة، اجتمع المغيرة بأهل الكوفة وقال يصف سياسته فيهم ويتوعّدهم: « .. فقد علمتم أيها الناس أني لم أزل أحب لجماعتكم العافية، وأكف عنكم الأذى، وإني والله لقد خشيت أن يكون ذلك أدب سوء لسفهائكم، فأما الحلماء الأتقياء فلا، وإني والله لقد خشيت ألا أجد بدًا من أن يُعصب الحليم التقي بذنب السفيه الجاهل» [2].

يوضح النص حسن سياسة المغيرة في تدارك الأمر والتوجه إلى أهل ولايته، وقد قام وفق صلاحيات والي الصلاة باتخاذ التدابير الأمنية التي رآها مناسبة لتلافي هذا الخطر، ومن بين تلك التدابير اجتماعه برؤساء العشائر في المصر، وتكليفهم المهامَّ الأمنيةَ المناسبة، فقد دعا المغيرة بعدئذ رؤساء الناس في الكوفة فقال لهم: «إنه قد كان من الأمر ما علمتم،...، فليكفني كل امرئ من الرؤساء قومه، وإلا فوالذي لا إله غيره لأتحولن عما كنتم تعرفون، إلى ما تنكرون، وعما تحبون لما تكرهون، فلا يَلُم لائمٌ إلا نفسه، وقد أعذر من أنذر» [3].

وإذا رأى الوالي أن التدابير الأمنية التي اتخذها غير كافية للحفاظ على أمن مصره، فعليه عندئذ تجهيز الجيوش للقضاء على الفتنة، والذب عن حماه وعن سلطان ما أوكل إليه، وهكذا عندما لم تنفع الإجراءات الأمنية التي استخدمها

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/184.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/185. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 3/427.
(3) ناجزهم: نازِلُهم وقاتلُهم.

المغيرة في ثني المستورد عن الخروج قام المغيرة بتجهيز الجيش اللازم للقضاء على فتنة المستورد وأصحابه وكلف القائد العسكري الجدير بذلك – وهو معقل بن قيس – وقال له حين جهزه لمحاربة الخوارج: «يا معقل بن قيس، إني قد بعثت معك فرسان أهل المصر، أمرت بهم فانتخبوا انتخابًا، فسر إلى هذه العصابة المارقة الذين فارقوا جماعتنا، وشهدوا عليها بالكفر، فادعهم إلى التوبة، وإلى الدخول في الجماعة، فإن فعلوا فاقبل منهم واكفف عنهم، وإن هم لم يفعلوا فناجزهم [1]، واستعن بالله عليهم»[2].

ومن مهام والي الصلاة أيضًا إقامة الحدود الشرعية، وهذا ما كان يقوم به الضحاك بن قيس الفهري والي دمشق أيام معاوية وابنه يزيد عند غيابهما فإنه كان «يقيم الحدود ويسد الأمور»[3].

2 – ولاية الخراج:

هذا نوع آخر من الولايات الخاصة، إذ يعين الخليفة والي الخراج في المصر للإشراف على جباية الخراج من الناس، وصرف الأموال المجبيّة في أوجهها المستحقة مستعينًا بعمال يقومون بذلك.

تعدّ ولاية الخراج مستقلة عن ولاية الصلاة، آية ذلك ما قاله عمرو بن العاص للخليفة معاوية بن أبي سفيان حين ولّى المغيرة على خراج صلاة الكوفة: «استعملتَ المغيرة على الخراج فيغتال المال، ولا تستطيع أن تأخذه منه، استعمل على الخراج رجلًا يخافك ويتقيك. فعزله عن الخراج وأقره على الصلاة» [4].

ولعل تحريض عمرو بن العاص لمعاوية على عزل المغيرة عن خراج الكوفة إنما يعود إلى أهمية ولاية الخراج في الدولة والمجتمع، وهي أهمية اجتماعية وإدارية

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/189.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 8/ 245.
(3) النويري، نهاية الأرب 20/290. وانظر ابن كثير، البداية والنهاية 8/23، وابن الأثير، الكامل في التاريخ 3/413.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/524.

ودينية وتقوم على تسلّم الأمور المالية والتحكّم بمواردها ومصارفها، فضلًا عن تمتع والي الخراج بما لأعطاه إياه الخليفة من استقلال في قراراته المالية الاستقلال في قراراته المالية، الذي أعطاه إياه الخليفة، مما يجعل من صلاحياته تدقيق نفقات غيره من أصحاب الولايات الخاصة. فعندما ولّى سليمان بن عبدالملك يزيدَ بن المهلب العراق جعل معه صالح بن عبدالرحمن واليًا للخراج، فأخذ يزيد ينفق الأموال ويشتري الأمتعة ويكتب الصكوك لباعتها، فلما أتوا صالحًا رفض أن ينفّذها لهم، ثم أتى يزيدَ وقال له: «ما هذه الصكاك؟ الخراج لا يقوم لها، وقد أنفذت لك منذ أيام صكًا بمائة ألف وعجلت لك أرزاقك، وسألتَ مالًا للجند فأعطيتك فهذا لا يقوم له شيء، ولا يرضي أمير المؤمنين به، وتؤخذ به، فقال له يزيد: أجز هذه الصكاك هذه المرة، وضاحكه، قال: فإني أجيزها فلا تكثر علي، قال: لا»[1].

يدل هذا النص على ضرورة التثبت من حسابات الخراج، وهذا يحتاج إلى وال يلمّ بالمبادئ الأساسية في إعداد الميزانية، ومراقبة الواردات والصادرات وتدوينها في سجلات خاصة. وعليه أن يعرف ما يدخل من الخراج، وما يصدر عنه من أعطيات ولاة مصره وجندهم وأرزاقهم، وإن أيّ مصارف أو أعطية زائدة ستؤدي إلى خلل في الميزانية، يضاف إلى ذلك أنه ينبغي لوالي المصر أن يسمي نفقاته لوالي الخراج إذا طلب منه أموالًا إضافية، كما نلاحظ التعامل بالصكوك لصرف الأموال، وهذا يشبه نظام «الشيكات» في عصرنا الحديث، وهو - إضافةً لما سيرد تفصيله في القضايا المالية - يدل على أن دواوين الخراج كانت على درجة عالية من التنظيم والدقة، وهذه الدقة في حسابات الخراج إنما أتت من اهتمام الخليفة اهتمامًا مباشرًا في هذه القضية نظرًا إلى أن ما يزيد من خراج المصر سيصب في الميزانية المركزية للدولة ممثلة بالخليفة، وهذا ما كان يدفع بعض الخلفاء إلى تحري الدقة والمبالغة في جمع الأموال ولاسيما في الولايات التي عرفت بكثرة خيراتها، فقد كتب سليمان بن عبدالملك إلى أسامة بن زيد التنوخي واليه على خراج مصر: «احلب الدرّ حتى ينقطع واحلب الدم حتى ينصرم»[2].

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ص 231. ينصرم: ينقطع.
(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ص 232.

ولكي يحظى والي الخراج بثقة الخليفة وتأييده لا بد من أن يكون مخلصًا له حريصًا على أموال الدولة، وعندئذ يزداد قربًا من الخليفة ويكون جديرًا بثنائه ورضاه عنه، ويحظى بتثبيته على ولايته. يقول الخليفة سليمان بن عبدالملك لعمر ابن عبدالعزيز مزهوًا بما فعله والي مصر أسامة بن زيد التنوخي» هذا أسامة لا يرتشي دينارًا ولا درهمًا، فقال له عمر بن عبدالعزيز: أنا أدلك على من هو شر من أسامة ولا يرتشي دينارًا ولا درهمًا، فقال سليمان: ومن هو؟ قال عمر: عدو الله إبليس» فهذا النص يدل على أن بعض ولاة الخراج كانوا يرهقون الناس بفروض الخراج والجزية، بغية ارتقاء منزلتهم عند الخليفة وحصولهم على رضاه.

3 - ولاية الحرب:

وهي صنف ثالث من الولايات الخاصة، يعهدُ بها الخليفة إلى من يراه أهلًا للقيام بها، وتؤدي هذه الولاية دورها الأكبر في ظروف الاضطرابات والإعداد للحروب.

وولاية الحرب ولاية مستقلة عن الولايات الخاصة الأخرى كولاية الخراج مثلًا، ويبدو أن أمر الفصل بين ولايتي الحرب والخراج كان معروفًا لدى عامة الناس، فعندما ولّى عبدالله بن الزبير عبدَ الله بن يزيد الأنصاري ولاية حرب على الكوفة ولّى معه إبراهيم بن محمد بن طلحة ابن عبدالله الأعرج خراجها، فلما علم أهل الكوفة بخروج الشيعة للمطالبة بدم الحسين اختلف الواليان في أمر الشيعة، فقام رجل من الناس مذكّرًا إبراهيم بحدود صلاحياته المحصورة في ولاية الخراج فحسب، وأنه لا صلاحية له في ولاية الحرب وأمورها، فقال الرجل لإبراهيم: «ما اعتراضك يا أخا بني تيم بن مرة فيما بيننا وبين أميرنا؟ فوالله ما أنت علينا بأمير، ولا لك علينا سلطان، إنما أنت أمير الجزية، فأقبل على خراجك» [1].

إن استقلال والي الحرب في إقليمه ناتج عن تولية الخليفة له أمور الحرب في المصر، وهو مسؤول عنها أمام الخليفة، ويكون والي الحرب عادة من الرجال الأشداء الشجعان وذا بصيرة نافذة في أمور الحرب وفنونها، يقول أحد المشاركين

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/563.

في فتوح عبيدالله بن زياد حين ولاه معاوية ابن أبي سفيان حرب خراسان: «ما رأيت أحدًا أشد بأسًا من عبيدالله بن زياد، لقينا زحفٌ من الترك بخراسان، فرأيته يقاتل فيحمل عليهم فيطعن فيهم ويغيب عنا ثم يرفع رايته تقطر دمًا» [1].

ونظرًا إلى أهمية والي الحرب عند الخليفة، وخاصة إذا ولي حرب مناطق الفتوح المتاخمة لحدود الدولة الأموية التي كانت تزداد اتساعًا بجهود ولاة الحرب هؤلاء، فقد كان الخليفة يهتم اهتمامًا بالغًا بأمور هؤلاء الولاة ويزوّدهم بنصائحه في رسائله إليهم أو عند التقائه إياهم، فيرسم لكل منهم قواعد لقتال أهل البلاد التي يرسل لفتحها. يقول معاوية بن أبي سفيان لعبيدالله بن زياد حين ودعه لمباشرة عمله واليًا لحرب خراسان: «اتق الله ولا تؤثرن على تقوى الله شيئًا، فإن تقواه عوض، وقِ عِرضك من أن تدنّسه، وإذا أعطيت عهدًا فَفِ به، ولا تبيعنّ كثيرًا بقليل،.. وإذا لقيت عدوك فكن أكثر من معك، وقاسمهم على كتاب الله، ولا تطمعن أحدًا في غير حقه، ولا تؤيسَن أحدًا من حق له» [2].

يظهر هذا النص أن ولاية الحرب كانت مهمة جدًا لما كان يرافقها من اتساع الدولة الأموية من جهة، ولما تدخله على الدولة من الأموال الطائلة التي كانت سندًا كبيرًا لميزانية الدولة، من جهة أخرى، فعندما ولي محمد بن القاسم الثقفي حرب بلاد السند وفتحها، قوَّم الحجاج بن يوسف الثقفي نتائج هذه الحرب المعنوية والمادية الكبيرة بقوله: «شفينا غيظنا، وأدركنا ثأرنا وازدَدْنا ستين ألف ألف درهم»[3].

وكان ولاة الحرب، وخاصة في بداية الدولة، يُختارون من خيرة الرجال شجاعة وبأسًا وأخلاقًا، فهمْ فرسان الإسلام وحملة رسالته، وكانوا غالبًا ما يحصلون على إطراء أهل البلاد المفتوحة لما يلقاه هؤلاء منهم من حسن المعاملة وطيب الخلق، فعندما ولي الخلافة يزيد بن عبدالملك امتنع رُتبيل ملك سجستان عن إعطاء

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/298.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/296-297. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 3/ 499.
(3) البلاذري، فتوح البلدان ص 538.

عمال يزيد ما اتُّفِق عليه حين صالحه المسلمون، وأخذ يسأل عن رجالات المسلمين الفاتحين في أول الدولة الإسلامية: «ما فعل قومٌ كانوا يأتوننا خماصَ البطون سودَ الوجوه من الصلاة، نعالهم خوص [1] ؟ قالوا: انقرضوا، قال: أولئك أوفى منكم عهدًا وأشد بأسًا، وإن كنتم أحسن منهم وجوهًا» [2].

ولعل هذا النص يرمز إلى تحول جذري في توجهات ولاة الحرب والفتوح في أول الدولة الأموية من جهة، وقبيل نهايتها من جهة أخرى، فقد كان ولاة الحرب في بدء العصر الإسلامي عامةً يخوضون حروب الفتوح لنشر تعاليم الدين الحنيف، فهم خماص البطون وقد لوَّحت وجوهَهم الأرض من كثرة الصلاة والعبادة، وكانوا يجاهدون في سبيل الله، أما من ولوا الحرب في أواخر الدولة الأموية فإنما كان كثير منهم يسعى للمكاسب المادية أولًا، وهذا ما يعلل قيام عمر بن عبدالعزيز بإيقاف الفتوح ودعوة جيوش المسلمين إلى ترك محاصرة القسطنطينية [3] لما تكبدته من خسائر جسيمة، وآثر الالتفات إلى الإصلاحات الداخلية ضمن الدولة التي كانت تنوء بأعباء يتحمل السالفون تبعتها. فكتب إلى عبدالرحمن بن نعيم يأمره بوقف الفتوح في ما وراء النهر: «اللهم إني قد قضيت الذي علي، فلا تغز بالمسلمين، فحسبهم الذي قد فتح الله عليهم» [4].

ب- الولاية العامة:

يولي الخليفة ولاية عامة من يراه أهلًا لها، فيمنحه صلاحيات واسعة جدًا، فهو والٍ للصلاة والحرب والخراج وغير ذلك من أمور ولايته أو إقليمه بما لا يتعارض وسلطان الخليفة وقراراته، ويمكن تشبيهه بأنه خليفة الخليفة في الإقليم، ينوب عنه في غالب أمور الإقليم الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

(1) أي مصنوعة من سعف النخيل.
(2) البلاذري، فتوح البلدان ص 493.
(3) انظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/43.
(4) الطبري، تاريخ الطبري، 6/468.

والدينية، فله الصلاحية في تعيين من يريد من الولاة بمختلف مهامهم وذلك في المناطق الإدارية التابعة له، من ولاة صلاة وحرب وخراج وقادة جيوش وعمال وكتّاب وقضاة وغير ذلك. وهذه الصلاحيات الواسعة لم يتمتع بها طوال مدة حكم بني أمية سوى نفر قليل من الولاة من أمثال زياد بن أبيه والحجاج بن يوسف الثقفي.

1 - الضرورة الإدارية للولاية العامة:

يمكننا القول إن هناك عدة أسباب تدعو إلى اعتماد نظام الولاية العامة لإدارة الأقاليم، فهناك أولًا الحروب الناجمة عن الاضطرابات الداخلية من جهة، والفتوح من جهة أخرى، هذه الحروب تحتاج إلى مركزية القرار وسرعته، فاتساع أرجاء الدولة الأموية قد خلق صعوبات كبيرة في التواصل بين العاصمة دمشق والأقاليم التابعة لها، لذلك كان لا بد من نظام إداري يضمن سرعة إنجاز القرارات الإدارية في كل إقليم وقوة نفاذها، وهذا الأمر يتطلب وحدة القرارات الإدارية والسياسية والمالية والحربية وخروجها من مصدر واحد هو الوالي ولاية عامة، ثم إن تعدد مراكز القرار بين الولايات الفرعية التابعة للولاية العامة وتضارب الاجتهادات فيها قد يخلق جملة من العقبات والصعوبات تؤدي إلى ضياع الوقت وهدر الجهود المبذولة، لذلك لا بد من تجميع السلطات تحت إمرة والٍ واحد يتمتع بسلطة واسعة وبشخصية قوية مجرِّبة ومجرَّبة في أمور الحكم وسياسته، فعندما ولّى معاويةُ المغيرةَ بن شعبة الكوفة ولاية عامة قبل أن يعزله عن الخراج بمشورة عمرو بن العاص، قال المغيرة لمعاوية عندما استدعاه للولاية: «قد جَرَّبتُ وجُرِّبتُ، وعملت قبلك لغيرك، فلم يُذمِمْ بي دفْع ولا رفع ولا وضع، فستبلو فتحْمَدْ أو تَذُمّ»[1].

2 - صفات الوالي:

إن المهمة الثقيلة التي توكل إلى الوالي ولاية عامة تتطلب منه أن يتمتع بسجايا شخصية ونفسية معينة تمكنه من إدارة شؤون هذا المنصب الكبير، فعليه أن يكون

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/254.

متأنيًا لا متهورًا وألا يسرع باتخاذ قراراته بلا تروّ لأن العجلة تفتح باب الشر، فقد أوصى معاوية بن أبي سفيان عمرو بن العاص عند ذهابه إلى مصر واليًا: «أوصيك يا عمرو بتقوى الله والرفق فإنه يُمن، وبالمهل والتؤدة، فإن العجلة من الشيطان» [1].

وعلى الوالي أيضًا أن يكون حليمًا عاقلًا، لأن غضب الوالي وتهوره يؤديان إلى تصرفات هوجاء قد تجر على الرعية الويلات، يقول الأحنف بن قيس عن الوالي: «... لا ينبغي له أن يغضب، لأن الغضب لقاح السيف والندامة» [2].

وينبغي للوالي كذلك أن يتقي الله في رعيته فهو موكل بها، وألا يحاسب أحدًا في سورة غضبه، لأن الغضب يبعده عن الإنصاف في أحكامه، فعندما انصرف الخليفة مروان بن الحكم من مصر استعمل ابنه عبدالعزيز عليها، وقال له حين ودعه: «.. وإياك إن كان بك غضبٌ على أحد من رعيتك أن تؤاخذه به عند سورة الغضب، واحبس عنه عقوبتك حتى يسكن غضبك، ثم يكون منك ما يكون، وأنت ساكن الغضب منطفئ الجمرة، فإن أول من جعل السجن كان حليمًا ذا أناة.» [3].

وقد يكون السجن أقرب الحلول التي يلجأ إليها الوالي، فيودعها المذنبين ريثما تنطفئ جذوة غضبه ويصدر حكمه عليهم فإما أن يستحقوا العقوبة فيعاقبهم وإما أن يعفو عنهم، ولعل هذا الحبس الاحترازي يقصد منه في الدرجة الأولى عودة الهدوء إلى نفس الوالي، وانتصار حكمة العقل على أتون الغضب: «وكان زياد بن أبيه إذا أغضبه رجل حبسه ثلاثة أيام ثم دعا به، فإن رأى عقوبة عاقبه، وقال: إنما منعني من عقوبته أوّلَ يوم مخافة أن أكون عاقبته للغضب، فإن لم ير عقوبته خلى سبيله»[4].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/100-101

(2) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 7/ 25.

(3) ابن حمدون، محمد بن الحسن/1966م/ التذكرة الحمدونية، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس، الجزء الثالث، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ص333-332. والنويري، نهاية الأرب 6/42، وانظر: البلاذري، أحمد ابن يحيى/1959م/ أنساب الأشراف، الجزء الخامس،مكتبة المثنى، بغداد، ص 127.

(4) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية 1/329.

وقد حذا الخليفة عمر بن عبدالعزيز حذو زياد بن أبيه في ذلك حين كتب إلى أحد عماله: «لا تعاقب عند غضبك، وإذا غضبت على رجل فاحبسه، فإذا سكن غضبك فأخرجه فعاقبه على قدر ذنبه، ولا تجاوز به خمسة عشر سوطًا»[1].

ومن أهم صفات الوالي الصدق في أقواله وأفعاله وتجنب الكذب، لأن السلطة الموكلة إليه تخوله التصرف بحرية واتخاذ القرارات التي يراها مناسبة، يقول الأحنف بن قيس: «ولا ينبغي له أن يكذب لأنه لا يقدر أحد على استكراهه على غير ما يريده»[2].

إن الصدق في الوعد والوعيد يكسب الوالي ثقة الرعية، فالرعية تأنس بالصادق وتحبه وتلتف حوله، يقول زياد حين خطب بأهل البصرة: «.. إن كذبة المنبر بلقاء مشهورة، فإذا تعلقتم عليّ بكذبة فقد حلّت لكم معصيتي»[3]، ولا شك أن كذب الوالي يفتح باب المداهنة والنفاق له فتأوي إليه البطانة الفاسدة فيزيدون فساده فسادًا، وهذا أسوأ ما يصيب الوالي، يقول الأحنف: «حلية الولاة وزينتهم وزراؤهم، فمن فسدت بطانته كان كمن غصّ بالماء ولم يصلح شأنه»[4].

ثم إن صدق الوالي في وعيده أيضًا يكسبه مهابة الناس واحترامهم فعندما طلب زياد بن أبيه الفرزدق في البصرة،لأمور أخذها عليه، هرب الفرزدق مع دليل له يريد الحجاز، فقال له دليله ابن مقاعس: «إني أخاف السباع»، فقال الفرزدق: «السباع أهون من زياد»[5].

---

(1) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية 1/329.

(2) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 7/ 25.

(3) الجاحظ، عمرو بن بحر/1367هـ1948-م/ البيان والتبيين، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ص 63، والطبري، تاريخ الطبري 219/5 وفيه: «تبقى مشهورة» وفي النوادر، للقالي ص 186: «ألا وإنها ليست كذبة أكثر عليها شاهدا من الله ومن المسلمين من كذبة إمام على منبر، فإذا سمعتموها مني فاختبروها فيّ، واعلموا أن لها عندي أخوات». وانظر أيضا :ابن قتيبة، عيون الأخبار 241/5/2.

(4) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 7/ 25.

(5) الطبري، تاريخ الطبري 246/5. وانظر ابن المثنى، أبوعبيد مَعْمَر أبوعبيدة، مَعْمَر بن المثنى/1908-1909م/ النقائض «نقائض جرير والفرزدق»، دار الكتاب العربي، بيروت (طبعة مصورة عن طبعة مدينة ليدن بمطبعة بريل) الجزء الثاني، ص 616-621.

ولعل الخوف من زياد وهيبته القوية، وما عرف عنه من صدق في إيقاع العقوبة، كل ذلك جعل الفرزدق يستهين بلقاء السباع أمام سطوة زياد وعقوبته.

والصفة المهمة الأخرى للوالي هي أن يكون حازمًا، فالحزم صفة الأقوياء، والقوي الخليفة معاوية لعبيدالله بن زياد حين ولاه خراسان: «ولا تخرجن منك أمرًا حتى تبرمه، فإذا خرج فلا يُرَدّن عليك»[1].

وهنا يبدو الحزم نوعًا من الدهاء والحيلة يقي الرعية المهالك فلا يحتاج الوالي معه إلى القتال، يقول الأحنف بن قيس: «أحزم الولاة من لا يكابد مكابدة عدوه بالقتال ما وجد إلى غير القتال سبيلًا»[2].

ومن أهم صفات الوالي العدالة في كل شيء، فعدالته تشعر الناس أن الوالي منهم وإليهم جميعًا، من دون تمييز، يقول خالد بن صفوان حين دخل على أحد الولاة: «قدمتَ فأعطيت كلًا بقسطه من نظرك ومجلسك وصلاتك وعدلك حتى كأنك من كل أحد، وكأنك لست من أحد» [3].

ولا شك أن الوالي الذي توافرت فيه شروط الولاية العامة كافةً تقوم سياسته على المبدأ الذي يقول: «لينٌ في غير ضعف، وشدة في غير عنف» [4]، فيكون حسن تدبير الوالي في ولايته فوزًا عظيمًا له وهو منقبة كبيرة يُحسَد عليها «والولاة تحسد على حسن التدبير» [5].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/296-297.
(2) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 7/ 25.
(3) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 5/61. والحصري/1953م/ زهر الآداب وثمر الألباب، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الجزء الثاني، ص847.
(4) الجاحظ، البيان والتبيين 2/63، وفي: بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 5/61. والقول من خطبة زياد في أهل البصرة.
(5) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 7/ 25.

3 - المهام الإدارية للوالي العام وصلاحياته:

إن مهام صاحب الولاية العامة وصلاحياته هي مزيج من مهام قد يقوم بها القائم بالولاية الخاصة أحيانًا كولاية الصلاة والخراج والحرب وغير ذلك، وعند دراستنا للنصوص النثرية التي عالجت هذه القضايا وجدنا أنها يمكن أن تصنف وفق ما يلي:

أ- إمامة الناس في الصلاة:

لقد سبق الكلام على ولاية الصلاة عند الحديث عن صور الولاية الخاصة، ويقوم بها القائم بالولاية العامة أيضًا، وسوف نقتصر هنا على ما يتصل بصاحب الولاية العامة من ذلك فعندما كان زياد بن أبيه في الكوفة أيام ولاية المغيرة عليها للخليفة معاوية بن أبي سفيان، إذ حضرت الصلاة فقال المغيرة لزياد: «تقدم فصلّ، فقال (زياد): لا أفعل، أنت أحق مني بالصلاة في سلطانك» [1].

والوالي يؤم الناس في صلوات الجُمَع والجماعة ويحق له استخلاف من يراه مناسبًا لذلك عند غيابه [2].

وقد استخدم الولاة في ولايتهم العامة تلك المهمة أفضل استخدام في سياسة الناس وقيادتهم، وغاليًا ما كان الولاة يبدؤون ولايتهم بالخطبة في صلاة الجماعة من على منبر المسجد الجامع في المصر الذي يتولونه، ويمكن تسميتها بخطبة التولية، حيث يستعرض الوالي الأسباب التي دعت الخليفة لتوليته هذا المنصب والمهمة الأساسية الموكلة إليه في هذه الولاية. يُروى أن الوليدَ ابن عبدالملك لما بلغه ظهورُ بعض المخالفين له من أهل العراق ولجوءهم إلى المدينة المنورة ولّى عليها عثمان بن حيان المري سنة 94 هجرية، فلما وصل إليها عثمان صعد المنبر وخطب بالناس مبينًا أسباب ولايته على المدينة فقال: «إنا وجدناكم أهل غش لأمير المؤمنين في قديم الدهر وحديثه، وقد ضوى[3] إليكم من يزيدكم خبالًا [4]، أهل العراق هم

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/179-180.
(2) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 32 وما يليها، وانظر حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام 1/457.
(3) ضوى: انضم ومال.
(4) خبالًا: نقصانًا.

أهل الشقاق والنفاق،.. فإني والله لا أُوتَى بأحد آوى أحدًا منهم، أو أكراه منزلًا، إلا هدمت منزله، وأنزلت به ما هو أهله،...، أيها الناس إنا والله ما رأينا شعارًا قط مِثْلَ الأمن، ولا رأينا حِلسًا [1] قط شرًا من الخوف، فالزموا الطاعة،... فإني بعثت في مجالسكم من يسمع فيبلّغني عنكم، وإنكم في فضول كلام غيرُه ألْزَمُ لكم، فَدَعُوا عيبَ الولاة، فإن الأمر إنما يُنقص شيئًا فشيئًا حتى تكون الفتنة، وإن الفتنة من البلاء، والفتن تذهب بالدين والمال والولد» [2].

ويظهر النص أن مهمة عثمان بن حيان في المدينة المنورة التي أوكل الخليفة أمرها إليه إنما هي مهمة أمنية صعبة، وعليه العمل على استئصال شأفة الشر قبل وقوعه وملاحقة الخارجين على الخليفة والقبض عليهم، قبل أن يستفحل أمرهم، وحتى لا تكون الفتنة، فالفتنة شرّ مستطير قد يؤدي إلى خلع الخليفة الشرعي، وإلى هدر الأموال لما يترتب على ذلك كله من نفقات باهظة لقمعها والقضاء على رؤوسها وفي ذلك إضعاف لكيان الدولة وتماسكها.

ب- الحفاظ على أمن البلاد والعباد وحمايتهم:

من النص الذي سبق تتّضح لنا مهمة الوالي ولاية عامة» في حماية الدين والذَبّ عن الحريم ومراعاة الدين من تغيير أو تبديل» [3].

إن السلم والأمن الاجتماعيين ضروريان لراحة الناس، فلا ازدهار من دونهما ولا تطور في الدولة والمجتمع، لذلك كان من أهم أولويات الوالي في ولايته الحفاظ على أمن الناس وسلامتهم، وحمايتهم من عبث العابثين. وهذا ما فعله زيادُ بن أبيه حين ولّى البصرةَ لمعاوية بن أبي سفيان (سنة 45 هـ) وكانت تعج بالفسق والفواحش، وتعيث بها فسادًا عصاباتُ السطو والسلب والنهب، حتى فقد الأمن فيها، وضاقت على الناس سُبُلُ معيشتهم، وكل ذلك صوّره زياد حين وقف خطيبًا في أهل البصرة

(1) الحلس:كل ما وليَ ظهر الدابة تحت السرج ونحوِه. ويقال: هو حِلْس بيته: أي إنه لا يبرحه.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/486.
(3) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 32 وما يليها.

أول مرة، قائلًا في خطبته المعروفة بالبتراء: «أتكونون كمن طَرَفت عينَه الدنيا، وسدَّت مسامعَه الشهوات، واختار الفانية على الباقية، ولا تذكرون أنكم أحدثتم في الإسلام الحدث الذي لم تُسبقوا به، مِنْ تَرْكِكم الضعيف يُقهر ويُؤخذ مالُه، وهذه المواخير المنصوبة، والضعيفة المسلوبة، في النهار المبصر، والعدد غير قليل» [1].

فقد حمّل زياد مسؤولية ذلك التخلخل الأمني والاجتماعي وجوه أهل البصرة وعاد ليقول في خطبته مقرّعًا أهل تلك المدينة: «ألم تكن منكم نهاةٌ تمنع الغواة عن دَلَجِ الليل[2] وغارة النهار، قربتم القرابة، وباعدتم الدين، تعتذرون بغير العذر، وتُغضون على المختلس، أليس كل امرئ منكم يَذُبُّ عن سفيهه، صُنعَ من لا يخاف عاقبةً، ولا يرجو معادًا»[3].

فالوالي زياد بن أبيه يعزو استشراء هذا الفساد في البصرة إلى تراجع الوازع الديني عند أهلها واستفحال أمر العصبية بينهم، فاستتر أهل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من حلماء البلد وعقلائهم خلف حواجز القرابة والـولاءات المختلفة، فتخلخل السلم والأمن الاجتماعيان، وكثرت في مواطن الفساد. ولكي تستقيم الأمور للوالي في ولايته ويصلح أمر الناس لا بد من سياسة حازمة وأخذ الناس بالشدة والصرامة، ونظرًا إلى تفشي ظواهر السرقة والفساد التي غالبًا ما تحدث في الليل، فقد حظر زياد على الناس التجول في الليل واستن عقوبة القتل للمخالفين. «إياي ودَلَج الليل فإني لا أُوتى بمدلج إلا سفكت دمه»[4].

---

(1) الجاخظ، البيان والتبيين 2/62، والطبري، تاريخ الطبري 5/218 وفيه: «من تركككم هذه المواخير المنصوبة".

(2) دَلَجُ الليل: السير فيه، يعني بغية السرقة وما إليها.

(3) الجاحظ، البيان والتبيين 2/ 62، وانظر: الطبري، تاريخ الطبري 219-5/218، وانظر: بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 5/417.

(4) الطبري، تاريخ الطبري 5/219.

وحرصًا من زياد على تماسك المجتمع وإلغاء دعاوى الجاهلية كالقرابة والعشيرة وما إلى ذلك من أمور أدّت إلى التستّر على المجرمين، فقد استن زياد عقوبة قطع اللسان لمن دعا بدعوى الجاهلية وعصبيتها: «وإياي ودعوى الجاهلية فإني لا أجد أحدًا ادعى بها إلا قطعت لسانه»[1].

ولأن أهل البصرة استحدثوا ما سبق ذكره من موبقات وفساد وانحراف، فقد استحدث زياد عقوبات مكافئة للذنوب، وذلك لردع المجرمين عن جرائمهم: «وقد أحدثنا لكل ذنب عقوبة، فمن غَرَّقَ قومًا غرّقناه، ومن أحرق قومًا أحرقناه، ومن نقب بيتًا، نقبنا عن قلبه، ومن نبش قبرًا دفنّاه فيه حيًا ،.. ،لا تظهر على أحد منكم ريبة بخلاف ما عليه عامّتكم إلا ضربت عنقه» [2].

تظهر النصوص السابقة مدى سطوة زياد وحزمه الشديد ودرايته الواسعة في قمع الفساد والجرائم وإشاعة الأمن الذي هو مطلب من المطالب الأساسية لاستقرار المجتمع، على كامل أراضي ولايته كما صرّح قائلًا: «... أي عقال أصيب من مقامي هذا إلى خراسان، فأنا ضامن له» [3].

ج- تجهيز الجيوش وإعدادها للقتال أو الجهاد:

عندما يدهم الخطر الولاية، يكون من مهام الوالي في هذه الحالة تجهيز الجيوش لدرء مخاطر العدو وكف أذاه عن المسلمين، وهو يتخذ مختلف التدابير التي تحذر الناس من التهاون وإغضاب الأمير في قتال العصاة والمرتدين، ويحفز هممهم للقتال والدفاع عن حمى الإقليم. يقول أحد قادة الجيوش الأموية التي جهزها الحجاج لحرب الخوارج، من أمثال شبيب وأصحابه، مخاطبًا أهل الكوفة:

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/220.
(2) الجاحظ، البيان والتبيين 64-2/63، وانظر: الطبري، تاريخ الطبري 5/220.
(3) العسكري، أبوهلال/1975م/ الأوائل، تحقيق: /1975م/ الأوائل، تحقيق: محمد المصري ووليد قصاب، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، الجزء الأول، ص 39-38، وانظر: بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 5/ 416.

«يا أهل الكوفة، إنكم قد عجزتم ووهنتم، وأغضبتم عليكم أميركم، أنتم في طلب هذه الأعاريب العُجْف منذ شهرين وهم قد خربوا بلادكم وكسروا خراجكم»[1].

وإزاء خطر مثل هؤلاء الأعداء كان لابد للوالي من أن يطلع على أمور حربهم اطلاعًا مباشرًا وأن يستمر في حثّ قواد الجيش على ملاحقة هؤلاء الأعداء، فعندما استعصى أمر شبيب الخارجي وأصحابه كتب الحجاج إلى عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث قائد جيشه موجهًا: «فاطلب شبيبًا، واسلك في أثره أين سلك حتى تدركه فتقتله، فإنما السلطان سلطان أمير المؤمنين والجند جنده» [2].

ثم إن تجهيز الجيوش وإعدادها للقتال لا يقتصر على التصدي للعصاة والمتمردين بل يتعداهم إلى حماية الثغور في أطراف الدولة وحدودها المشتركة مع الأعداء لأن للثغور أهميتها الكبرى في الدفاع عن حدود الدولة الإسلامية وفرض هيبتها، لذلك كان من مهام صاحب الولاية العامة في الأقاليم التي فيها ثغور تجهيز الجيوش [3] وتسمية قادتها وإرسالهم إلى تلك الثغور بغية الدفاع عنها وحماية أراضي البلاد من عدوان الأقوام المجاورة لهذه الأقاليم، فقد ولّى الحجاجُ عبدَ الرحمن بن الأشعث ثغر سجستان، وكلفه الدفاع عن هذا الثغر والتصدي للعدو الذي استباح البلاد، يقول ابن الأشعث لأهل سجستان: «إن الحجاج قد ولاني ثغركم وأمرني بجهاد عدوكم الذي استباح بلادكم»[4].

د- الإشراف على الميزانية المالية للولاية:

لكي تسهل مهمة الوالي -ولاية عامة- في تجهيز الجيوش، وفرض الأرزاق والأعطيات للجند وللناس، كان لا بد أن تكون الميزانية المالية وتنظيمات الخراج ضمن صلاحياته وسلطته الإدارية، فهو يشرف على «جباية الخراج وقبض الصدقات وتقليد العمال فيهما وتفريق ما استحق منها»[5].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/234.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/250.
(3) الماوردي، الأحكام السلطانية ص21.
(4) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/ 455.
(5) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 21 وما يليها، وانظر: حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام 1/457.

فعندما كان خالد بن عبدالله القسري واليًا على العراق لهشام بن عبدالملك خاطب الناس موضحًا لهم ما اجتمع إلى ميزانية إقليمهم من الفيء فقال: « ... فقد اجتمع من فيئكم يا أهل العراق ألف ألف لم يُظلم فيها مسلم ولا معاهد»[1].

وصاحب الولاية العامة مسؤول أيضًا عن تنظيم الأرزاق والأعطيات وصرفها في مواقيتها من دون إبطاء ولا تأخير، لأنها حقوق الناس، ولا يجوز له حجبها، ما داموا أهل طاعة ووفاق، يقول زياد بن أبيه مخاطبًا أهل البصرة: «فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا، ولكم علينا العدل والإنصاف فيما وُلّينا، فاستوجبوا عدلنا وفيئنا بمناصحتكم، واعلموا أني.. لست محتجبًا عن طالب حاجة منكم... ولا حابسًا رزقًا ولا عطاء عن إبانه» [2].

وكان أصحاب الولاية العامة يعرضون الحسابات المالية للميزانية والخراج على الخليفة كلما ارتأى ذلك، فقد بعث عبدالملك بن مروان إلى أخيه عبدالعزيز – وكان واليه على مصر– أن يحضر خراج مصر إليه[3].

وقد يطلب الخليفة من الوالي حمل الأموال من الإقليم إلى العاصمة لاحتياج ميزانية العاصمة إلى تلك الأموال، فقد كتب الخليفة الوليد بن يزيد إلى واليه على العراق يوسف بن عمر: « ... فاشخص إلى أمير المؤمنين فصدّقْ ظنه بك بما تحمل إليه لعمارتك البلاد، وليعرف أمير المؤمنين فضلك على غيرك، لما جعل اللهُ بينك وبين أمير المؤمنين من القرابة.. ولما قد علمت مما أمر به أمير المؤمنين لأهل الشام وغيرهم من الزيادة في أعطياتهم»[4].

---

(1) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 5/ 71.
(2) الجاحظ، البيان والتبيين 64/2، والطبري، تاريخ الطبري 220/5. إبانه: وقته وموعده.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية 9/62.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 7/233.

ومن صلاحيات الوالي ولاية عامة محاسبة ولاة المناطق الإدارية التابعة له وتغريمهم بما كُسِر من خراجها، ففي خلافة عبدالملك بن مروان ولّى خالدٌ القسري- الذي كان والي البصرة- ولّى المهلبَ خراج الأهواز، فلما جاء الحجاج بعد خالد واليًا لعبدالملك على العراق، أخذ المهلّبَ بخراج الأهواز وحاسبه وأغرمه، فقال المهلب لابنه المغيرة: «إن خالدًا ولاّني الأهواز، وولاك اصطَخر، وقد أخذني الحجاج بألف ألف، فنصف عليَّ ونصف عليك»، ولم يكن عند المهلب مال، كان إذا عُزل استقرض[1].

هـ- تقليد الولاة والقضاة والعمال في المناطق الإدارية التابعة للولاية:

إن من مهام وصلاحيات والي الولاية العامة «تقليد القضاة والحكام»[2] والولاة والعمال في إقليمه والمناطق الإدارية التابعة له وكذلك عزلهم، وغالبًا ما كان الولاة يستعملون أقرباءهم في ذلك، فعندما قدم الحجاج بن يوسف الثقفي واليًا على العراق لعبدالملك بن مروان، اجتمع إلى أبناء المغيرة بن شعبة الثقفي، وعلم أنهم رجال من قومه، فاستعمل ثلاثة منهم: عروة بن المغيرة على الكوفة، ومطرّف على المدائن، وحمزة على همذان[3].

وعندما يقدم والي المدينة إلى مدينته يخطب بالناس مبينًا لهم سبب ولايته على مدينتهم وخطته في ولايته ومن ولاه إياها وما هو مكلف به، فعندما قدم مطرّف بن المغيرة واليًا على المدائن للحجاج صعد المنبر وخاطب الناس فقال: « ... إن الأمير الحجاج أصلحه الله قد ولاني عليكم، وأمرني بالحكم بالحق، والعدل في السيرة، فإذا عملت بما أمرني به فأنا أسعد الناس، وإن لم أفعل فنفسي أوبقتُ، وحظَّ نفسي ضيعتُ» [4].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/320.
(2) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 32 وما يليها. وانظر: حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام 1/457.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/284.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/284.

وقد استعمل زياد بن أبيه العديد من أصحاب النبي ﷺ، فجعلهم ولاة في بعض المناطق وقضاة في بعضها الآخر، منهم عمران بن حُصين الخُزاعي ولاّه زياد قضاء البصرة، والحَكَم بن عمرو الغفاري ولاه قضاء خراسان، وسَمُرة بن جُندب وأنَس بن مالك.. واستقضى عبدالله بن فَضالة الليثي ثم أخاه عاصم بن فَضالة [1]، وعندما ولّى زيادٌ الحَكَم بن عمرو الغِفاري خراسان، قال لحاجبه: «ائتني بالحكَم، وهو يريد الحكم بن أبي العاصي الثقفي،... فأتاه بالحكم بن عمرو، فلما رآه تبرك به وقال: رجل صالح من أصحاب رسول الله ﷺ، فولاه خراسان»[2].

وقد يوجه والي الولاية العامة إلى الرجل الذي اختاره لولاية المناطق الإدارية التابعة له بعض الوصايا، يلخص له فيها مهمته في ولايته ويوضح له القواعد العامة للعلاقة بين الرعية والوالي، وهي تستند إلى احترام الرعية والإحسان إليهم والعدل فيهم، وتقوى الله في معاملتهم، والتريث في عقوبتهم، وعليه إذا ما عرضت له مسألة أو مشكلة لم يتمكن من حلّها أن يكاتب والي الولاية العامة بها، لأخذ التوجيهات المناسبة منه في تلك المسألة، لأنه مسؤول مسؤولية مباشرة أمام الوالي العام. يقول خالد بن عبدالله القسري والي العراق أيام هشام بن عبدالملك موصيًا أحد ولاة المناطق الإدارية التابعة له: «.. فأحسن إلى رعيتك بالرفق بهم وإلى نفسك بالإحسان إليها، ولا تكونن إلى صلاحهم أسرع منك إليه ولا عن فسادهم أدفع منك عنه، ولا يحملك فضل القدرة على شدة السطوة بمن قل ذنبه، ورجوت مراجعته، ولا تطلب منهم إلا مثل الذي تبذل لهم، واتق الله في العدل عليهم والإحسان إليهم، فإن الله مع الذين اتقوا.. اصرُم [3] فيما علمت واكتب إلينا فيما جهلت يأتِك أمرنا في ذلك» [4].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 225-5/224.
(2) البلاذري، فتوح البلدان ص 506.
(3) صَرُم الرجل: كان صارمًا، أي ماضيًا في أموره.
(4) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 5/ 82.

وحرصًا على تولية الأكفياء يلجأ الوالي إلى الاستشارة والاستفسار عمن يصلح لتلك الأعمال قبل أن يكلفه، فعندما ولي يزيد بن المهلب خراسان في أيام الخليفة سليمان بن عبدالملك قال: «دلوني على رجل كامل في خصال الخير» فدُلّ على أبي بُردة، فلما جاءه رآه رجلًا فائقًا، فلما كلمه رأى مَخبرتَه أفضل من مَرآته[1] فقال له: «إني ولّيتك كذا وكذا من عملي، فاستعفاه فأبى أن يعفيه، فقال (ليزيد):... أنا أشهد أيها الأمير أني لست بأهل لما دعوتني إليه، فقال يزيد: ما زدت على أن حرّضتني على نفسك ورغّبتني فيك، فاخرج إلى عهدك، فإني غير معفيك»[2].

وقد يلجأ إلى طريقة أخرى في كشف مَخبَر الرجل، فقد روي أن بلال بن أبي بردة وفد على عمر بن عبدالعزيز بخُناصرة، فلزم سارية [3] من سواري المسجد، فجعل يصلي إليها ويديم الصلاة، فقال عمر بن عبدالعزيز للعلاء بن البُندار: «إن يكن سر هذا كعلانيته، فهو رجل أهل العراق غيرَ مدافَع» . فقال العلاء: «أنا آتيك بخبره» . فأتاه وهو يصلي بين المغرب والعشاء، فقال: «اشفع صلاتك [4]، فإن لي إليك حاجة» . ففعل، فقال له العلاء: «قد عرفت حالي من أمير المؤمنين، فإن أنا أشرت بك على ولاية العراق فما تجعل لي؟ قال لك عمالتي سنةً- وكان مبلغها ديوان عشرين ألف ألف درهم- قال: فاكتب لي بذلك. فارتدَّ بلال إلى منزله فأتى بدواة وصحيفة، فكتب له بذلك، فأتى العلاء عمر بالكتاب، فلما رآه كتب إلى عبدالحميد بن عبدالرحمن بن زيد ابن الخطاب – وكان والي الكوفة –: «أما بعد، فإن بلالًا غرّنا بالله، فكدنا نغترّ، فسبكناه فوجدناه خبَثًا كله، والسلام» . ويروى أنه كتب إلى عبدالحميد: «إذا ورد عليك كتابي هذا، فلا تستعن على عملك بأحد من آل أبي موسى» [5].

(1) المَرآة، بفتح الميم: المنظر. والمَخْبَر: العلم بالشيء أو إدراكه بالاختبار لا بالنظر، وهو خلاف المَنظَر.
(2) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 7/ 178.
(3) السارية: الأسطوانة من حجارة أو آجر.
(4) أي اجعلها شفعًا: يعني ركعتين لا أربعًا، والمراد: خفف صلاتك وعجل.
(5) المبرد، الكامل 396-1/395.

ومن طرائق الولاة في الاختبار أن يُخضع الوالي عماله لمراقبة دقيقة ويبث حولهم العيون ليوافوه بأخبار هؤلاء العمال وسيرتهم، ولاسيما ما يتعلق بولائهم السياسي للدولة، فلما استعمل الحجاج مطرّف بن المغيرة على المدائن، حاول مطرّف محاورة بعض الخوارج في خروجهم، فقال له أحد أصحابه يحذره من سطوة الحجاج، وأن العيون ستنقل إلى الحجاج ما دار بينه وبين الخوارج، قال له: «والله لا يخفى مما كان بينك وبينهم على الحجاج كلمة واحدة، ولَيُزادنّ على كل كلمة عشرة أمثالها، والله أن لو كنتَ في السحاب هاربًا من الحجاج ليلتمسنّ أن يصل إليك حتى يهلكك أنت ومن معك، فالنجاءَ النجاءَ من مكانك هذا، فإن أهل المدائن من هذا الجانب ومن ذاك الجانب.. ولا تُمِّس من يومك هذا حتى يبلغ الخبر الحجاج، فاطلب دارًا غير المدائن» [1].

ويجوز للوالي إعفاء من يشاء من عماله وولاته من مناصبهم إذا أرادوا ذلك، فعندما ولّى يزيد بن المهلب والي خراسان في عهد سليمان بن عبدالملك، أبا بردة عامر بن عبدالله الأشعري بعض أعماله في خراسان،» خرج أبوبردة إلى عمله وأقام ما شاء الله أن يقيم ثم استأذنه بالقدوم عليه،وقال: « .. أسألك بوجه الله إلا ما أعفيتني أيها الأمير من عملك، فأعفاه» [2].

وتحجب صلاحية التولية والعزل عن والي الولاية العامة عند تدخل الخليفة لأسباب يرتئيها لتولية أو عزل من يشاء من الولاة والعمال والقضاة في مناطق إدارة الإقليم، وعندئذ لا يكون من حق الوالي عزل من ولاه أمير المؤمنين أو تولية أحد مكانه، وهذا ما قد يقلّل من شأن الوالي، ويثير حفيظته في بعض الأحيان.

فعندما استفحل أمر الأزارقة في العراق، كتب عبدالملك بن مروان إلى واليه على العراق بشر بن مروان، يخيّره فيمن يرتئيه لتولّي حرب الأزارقة في منطقة الكوفة، في حين أنه يلزمه بتولية المهلب بن أبي صفرة ولاية حرب الأزارقة في

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/289.
(2) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 7/ 178.

منطقة البصرة، فشق ذلك على بشر لأن إمرة المهلب إنما أتت من أمير المؤمنين، فلا يستطيع عزله أو تولية غيره، فأوغر ذلك صدر بشر على المهلب، ودعا عبدالرحمن ابن مِخْنَف ليبعثه على رأس أهل الكوفة في المهمة نفسها وقال له: «إنك قد عرفت منزلتك مني،... فكن عند حسن ظني بك، انظر هذا الكذا كذا - يقع في المهلب - فاستبِدَّ عليه بالأمر، ولا تقبلنّ له مشورةً ولا رأيًا، وتنقّصْهُ وقصِّر به»[1].

و - إقامة الحدود الشرعية:

لكي تستقيم أمور الناس في الولاية وتنتظم حقوقهم، لا بد من عقوبات رادعة وفق شرع الله ترد المذنبين عن ذنوبهم وتكفّ المجرمين عن جرائمهم، ليكونوا نكالًا وعبرة لغيرهم، وقد أوكلت مهمة إقامة الحدود وتنفيذ تلك العقوبات إلى الوالي ولايةً عامة، فمن صلاحياته وواجباته «إقامة الحدود في حق الله وحقوق الآدميين»[2].

هذا وإن أمور الفصل في القضايا والحكم في الحدود الشرعية هي من مهام القضاة، إلا أن أخذ الناس بالحدود وتطبيقها هما من مهمة الوالي نفسه، الذي كان يجلس لعرض تلك القضايا المرفوعة إليه، فعندما» جلس خالد بن عبدالله القسري والي العراق لهشام بن عبدالملك ذات يوم للعرض» أُتيَ بشاب قد أُخذَ في دار قوم وادّعي عليه بالسرقة فسأله عما حكي عنه فأقرّ به، فأمر خالد بقطع يده» [3].

ونلاحظ من الخبر أن الوالي يقوم باستجواب المتهم الماثل أمامه فإذا ما اعترف هذا المتهم بذنبه نفّذت فيه عقوبة الحد، فقد أُتي الحجاج بسارق اعترف بجرمه، فقال الحجاج: «يجب عليك في مثلها القطع... لقد كنت غنيًا عن أن يأتيك الحكم فيبطل عليك عضوًا من أعضائك» . فقال: «إذا قل ذات اليد سخت النفس بالتالِف» قال: «صدقت والله لو كان حُسْنُ اعتذار يبطل حدًا كنت له موضعًا. يا غلام سيف صارم ورجل قاطع، فقطع يده» [4].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/196.
(2) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 32 وما يليها. وانظر حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام 1/457.
(3) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 5/77.
(4) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق4/70.

ومن الحدود الشرعية التي ترتبط بالوالي قتل الخارجين عن الدين بما يُعدّ كفرًا صريحًا كأن يدّعوا النبوةَ مثلًا، «فعندما أُتي خالد بن عبدالله القسري، والي العراق، برجل ادعى النبوة من أهل الكوفة قيل له ما علامة نبوتك، فقال: قد أنزل علي القرآن.. فأمر بصلبه»[1].

ومثل ذلك أيضًا من أنكر ما ورد في كتاب الله من الحقائق، فقد أقام خالد بن عبدالله القسري الحد على الجعد بن درهم لإنكاره ما ورد في القرآن الكريم من أن الله قد اتخذ من إبراهيم عليه السلام خليلًا ومن موسى عليه السلام كليمًا، فقتله، يقول خالد مخاطبًا أهل الكوفة يوم عيد الأضحى: «أيها الناس ضحوا يقبل الله ضحاياكم، فإني مُضَحٍّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، تعالى الله عما يقول الجعد علوًّا كبيرًا» [2].

ز- القيام على أمر الناس وقضاء حوائجهم:

إن في أصل ولاية الوالي القيام على الأمور الدنيوية لرعيته وتدبير شؤونهم، واستقبال أولي الحاجات منهم، والاستماع إليهم وقضاء حاجاتهم، يقول الأحنف ابن قيس: «رأس سياسة الوالي خصال ثلاث: اللين للناس، والاستماع منهم، والنظر في أمورهم»[3].

وقد لا يجد بعض الناس إلا الوالي يلجؤون إليه إذا اشتدت أمورهم، وتصعّبت مشكلاتهم، لما يملك من سلطة وصلاحيات، وهنا ينبغي للوالي ألا يحتجب البتّة عن الناس، يقول زياد بن أبيه من خطبة له في أهل البصرة: «لست محتجبًا عن طالب حاجة منكم ولو أتاني طارقًا بليل»[4].

---

(1) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق5/73.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 9/364-365. وبدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 5/71.
(3) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق7/25.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 5/220. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 3/449.

ولعل استقبال الوالي للناس واستماعه لشكاواهم يزيد في تثبيت دعائم إدارته ونجاحها، فهم ينقلون إليه الحالة العامة لولايته ويطلعونه على ثغرات وعيوب قد لا يستطيع الاطلاع عليها بنفسه إذا احتجب عنهم، فعندئذ تكون تلك القضايا المعروضة مادة ثرّة لاجتهاداته الإدارية من أجل تلافي الأخطاء وسد الثغرات والعيوب. يقول الأحنف بن قيس: «رأس مروءة الوالي خصال ثلاث: حب العلم والعلماء، ورحمة الضعفاء، والاجتهاد في مصلحة العامة» [1].

ح- الاطلاع على البريد:

يمثل الوالي نقطة اتصال بين الخليفة وباقي العمال في ولايته، فإليه يَرِد بريد الخليفة وبريد العمال بمختلف مراتبهم في الولاية، وهذه المهمة شاقة قد ترهق الوالي وتشغله عن متابعة أمور ولايته الأخرى، يقول عبيدالله بين زياد والي العراق أيام يزيد بن معاوية: «نعم الشيء الإمارة لولا قعقعة البريد والتشرّف للخطب» [2].

وطالما تذمر الولاة من البريد واستثقلوه، لأنه نغص عليهم متعة ولايتهم، فهو كما يراه المغيرة بن شعبة يماثل ذل العزل وشماتة الأعداء، وثلاثتها جعلته يكره الإمارةَ والبريدُ أحدُها، فيقول: «أُحِبُّ الإمرة لثلاث: لرفع الأولياء ووضع الأعداء واسترخاص الأشياء، وأكرهها لثلاث: لروعة البريد وذل العزل وشماتة الأعداء»[3].

ولعل اطلاع الوالي على البريد الذي يرد إليه من أصحاب الشكاوى، يجعله دائم الانشغال بأمورهم، فيضعه ذلك في موقع الرأس من الجسد، لأنهم يحتاجون إليه كما يحتاج هو إليهم، يقول خالد بن عبدالله القسري في نصيحة لأحد ولاته

(1) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 7/25.

(2) ابن قتيبة، عيون الأخبار 258/2. التشرف للخطب: أي الاستعداد لإلقاء الخطب لأنها تعرض صاحبها للمزالق وكان عبدالملك يقول: «شيبني ارتقاء المنابر وتوقع اللحن». انظر: الشريشي، أحمد ابن عبدالمؤمن/1372هـ1952-م/ شرح مقامات الحريري البصري، نشر وتصحيح: محمد عبدالمنعم خفاجي، الطبعة الأولى، مصر89/4.

(3) الشريشي، شرح مقامات الحريري 2/176.

واصفًا موقع الوالي من رعيته: «... فإن الرعية من الحاجة إلى ولاتها مثل الذي بالولاة من الحاجة إلى رعيتها، وإنما هم من الوالي بمنزلة جسده من رأسه، وهو منهم بمنزله رأسه إلى جسده» [1].

لذلك لم يحسد بعض عقلاء العرب الولاة على ولاياتهم لما يتحملونه من صعوبة العمل في تحمل المسؤولية، يقول الأحنف بن قيس: «لا ينبغي للوالي أن يحسد لأن خطره عظيم قد عظم عن المجازاة» [2].

ط- استخلافه من ينوب عنه عند غيابه:

إن غياب رأس الإدارة في أي مؤسسة أو سلطة قد يخلق فراغًا إداريًا كبيرًا يؤدي إلى خلخلتها واضطراب أمورها، لذلك كان من المهام والصلاحيات الموكلة إليه استخلاف من ينوب عنه في ولايته عند غيابه المؤقت كالسفر، أو الدائم كالعزل أو الوفاة، ولا سيما أن تولية غيره من قبل الخليفة نفسه يحتاج إلى زمن طويل لصعوبة الاتصالات وابتعاد الأقاليم عن العاصمة دمشق، وخاصة في ظروف الحرب، وقد حدث ذلك عند وفاة بشر بن مروان والي البصرة والكوفة، إذ تفرقت الجيوش التي كان قد أرسلها قبل وفاته إلى حرب الأزارقة، وانفض الناس عائدين إلى بلادهم، وقد وصف أحدهم تفرق الناس عند وفاة بشر فقال: «فإن الناس لما بلغهم وفاة الأمير رحمة الله عليه تفرقوا فلم يبق معنا أحد، فأقبلنا إلى الأمير والي مصرنا، وأحببنا ألا ندخل الكوفة إلا بإذن الأمير وعلمه» [3].

ولما كان بشر بن مروان مريضًا وكان يعلم ما قد تحدثه وفاته من اضطراب في صفوف الناس، فقد استخلف قبل وفاته واليين، أحدهما عمرو بن حريث

(1) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 5/82.
(2) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 7 /25.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/198. قوله:"ارجعوا إلى مكتبكم"ورد في بعض النسخ كما قال المحقق:"ارجعوا إلى أمكنتكم".

على الكوفة، والآخر خالد بن عبدالله القسري على البصرة، فأرسل خالد إلى الناس يضرب وجوههم ويردهم، ويخوفهم وبال معصيتهم للخليفة عبدالملك بن مروان واجترائهم على مخالفة الأوامر، فقد كتب خالد هذا إلى أهل البصرة: «من خالد بن عبدالله إلى من بلغه كتابي... اعلموا على من اجترأتم ومن عصيتم؟ إنه عبدالملك بن مروان أمير المؤمنين، الذي ليست فيه غَميزة ولا لأهل المعصية عنده رخصة،... ارجعوا إلى مكتبكم وطاعة خليفتكم، ولا ترجعوا عاصين مخالفين فيأتيكم ما تكرهون.» [1].

ومن المألوف أن يستخلف الوالي عند سفره إلى بعض الجهات أحد أقربائه الأَدْنَين، كإخوته أو أبنائه، فعندما سافر الحجاج من البصرة يريد مكة استخلف ابنه في أهل البصرة، وخاطب الحجاج الناس قائلًا: «يا أهل البصرة إني أريد الخروج إلى مكة، وقد استخلفت عليكم محمدًا ابني.. : أوصيته فيكم ألا يقبل من محسنكم ولا يتجاوز عن مسيئكم ألا إنكم قائلون بعدي كلمة ليس يمنعكم من إظهارها إلا الخوف ألا وإنكم قائلون لا أحسن الله له الصحابة وإني معجل لكم الجواب لا أحسن الله عليكم الخلافة» [2].

وقد يشعر الوالي بخطئه في استخلاف أحد أفراد أسرته لسببٍ يقدّره هو، ولا سيما إذا كان مسافرًا في مهمة حربية خطرة قد تودي بحياته، فعندئذ يكلف رجلا آخر يحلّ محلّ من كلّفه من قبل تسيير الأمور في الولاية. فبعد أن غادر أمية ابن عبدالله (بن أسيد) القسري مرو عاصمة خراسان وكان واليًا عليها لعبدالملك استدرك خطأه في تولية ابنه الصغير مكانه، وقال لأحد قادته بُكير بن وِشاح: «قد خفت ألا يضبط ابني عملَه وهو غلام حدَث، فارجع إلى مرو فاكفِنيها فقد ولّيتكها»[3].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/198.
(2) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 4/76.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/312.

ي- تنفيذ أوامر الخليفة:

على الرغم من الصلاحيات الواسعة للوالي، فإن هذه الصلاحيات تقف محدودة أمام سلطة الخليفة، لذلك كان على الوالي أن ينفذ كل الأوامر والتوجيهات التي تأتيه من عند الخليفة في المجالات كافة، السياسية والعسكرية والاجتماعية والدينية، ومن ذلك أوامر الخليفة بشنّ الحروب وملاحقة الخارجين على سلطان الخليفة وفتح البلدان المجاورة، وكذلك تنفيذ أوامر الخليفة بتولية من يرتئي الخليفة توليته أو عزل من يرتئي عزله حتى عزل الخليفة للوالي نفسه وتولية والٍ آخر مكانه، وعلى الوالي أيضًا تنفيذ أوامر الخليفة المختلفة من اقتصادية ومالية وما إليها كجباية الخراج والجزية وغيرها وحملها إلى الخليفة إذا أراد ذلك، ومثل ذلك أيضًا تنفيذ تعليمات الخليفة في بناء المنشآت الخدمية والاجتماعية وحفر الأنهار وبناء المدن، وتسيير الحجيج والقيام عليهم، وما إلى ذلك.

وقد سبق القول إن الوالي هو نائب للخليفة فيما ولاه من الولاية، وعليه السمع والطاعة والولاء والمناصحة للخليفة، وقد وردت نصوص نثرية كثيرة في مختلف فصول هذا البحث تتحدث عن الأوامر الواردة من الخليفة إلى الوالي في مختلف المجالات لا داعي لتكرارها لأن هذا البحث تناولها من مختلف جوانبها تقريبًا.

ويمكننا القول إن للوالي ولاية عامة حرية التصرف والعمل والاجتهاد فيما ولي، ضمن إطار عام يحدده له الخليفة، فهو مطلق الصلاحية في إدارته المحلية ولكنه مقيد الصلاحية في الإدارة العامة لولايته، وحكمه للولاية أشبه ما يكون بالحكم الذاتي ضمن إطار متكامل للسياسة العامة للدولة.

ثانيًا- خبرة الولاة عامةً وتدرجهم في مناصب الإدارة:

إن الإدارة فنّ وسياسة وخبرة، لذلك لا بد لمن يتولاها أن يكون مؤهلًا لها، خبيرًا بفنونها ومتطلباتها.

ولكي يكتسب الوالي الخبرة الكافية في الإدارة لا بد من امتحان مقدرته أولًا بولاية منطقة صغيرة، فإن ثبت نجاحه ومقدرته رقي إلى ولاية أكبر، وهكذا حتى يترقى إلى أرفع المناصب الإدارية ويولَّى ولاية عامة على أحد الأقاليم، وقد ورث معاوية عن الخلافة الراشدة ولاة من الصحابة والتابعين على درجة عالية من الكفاية والخبرة وتدبير الأمور، فواليه على مصر عمرو ابن العاص كان من دهاة العرب، وفتح مصر ووليها على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أما المغيرة ابن شعبة، وهو من دهاة العرب أيضًا، فقد «بعثه الصدّيق إلى البحرين.. وولاه عمر ابن الخطاب ولاية البصرة.. وولاية الكوفة»[1].

أما الداهية الثالث فهو زياد بن أبيه الذي قال فيه أهل فارس: «ما رأينا سيرةً أشبه بسيرة كسرى أنوشِروان من سيرة هذا العربي في اللين والمداراة والعلم بما يأتي»[2].

فقد ولاه علي (كرم الله وجهه) فارس وكرمان مستعينًا بسياسته وقدرته الإدارية على ترويض أهل المنطقتين عندما امتنعوا عن دفع الخراج، «وقبل أن يولّيه عليّ استشار بعض الناس فيمن يولي أهل فارس وكرمان لما امتنعوا عن أداء الخراج، فقيل له: (قال له جارية بن قدامة): ألا أدلك يا أمير المؤمنين على رجل صليب الرأي عالم بالسياسة، كاف لما ولي ؟ قال: من هو؟ قال زياد، قال: هو لها»[3].

ويقول زياد بن أبيه حين ولي البصرة لمعاوية بن أبي سفيان موضحًا خبرته الواسعة في سياسة الناس وحكمهم «إنا قد سُسْنا وساسَنا السائسون وجُرِّبنا وجَرَّبْنا المجرّبون ووليْنا وولي علينا الوالون»[4].

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 8/50.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/137.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/137.
(4) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 5/415.

كان معاوية بسياسته ودهائه في إدارة الحكم يوقن أن هؤلاء الرجال الكبار الذين كانوا حوله لا بدّ ذاهبون، وأن الدولة تحتاج إلى اصطناع رجال من جيل الشباب متمرسين بالإدارة وفنونها، فعمد إلى تدريب هؤلاء الرجال في مجال الإدارة وتدريجهم فيها لإكسابهم الخبرة ولاسيما أقربائه بني حرب – الأمويين – فكان يولّي أحدهم أولًا ولاية الطائف فإن نجح في هذا الامتحان ضم إلى ولايته مكّة معها، فإن نجح وبرّز جمع إليهما ولاية المدينة، فكان إذا ولى الطائف رجلًا قيل: «هو في أبي جاد» أي في أول الأمر، فإذا ولاه مكة قيل: «هو في القرآن»، فإذا ولاه المدينة قيل: «هو قد حَذَق» [1].

والجدير بالذكر أن أغلب الخلفاء الأمويين اعتمدوا قاعدة التدرج تلك في توليتهم الولاة على الأقاليم. فلما ولّى عبدالملك بنُ مروان الحجاجَ العراق كان قد اختبره ودرّجه في عدة مناصب، منها ولايته على تَبالة في اليمن وعودته منها غير راضٍ، ومنها إمرة ولاية الشرطة في دمشق، وذلك حين شكا الخليفة عبدالملك لِرَوْح بن زِنباع عدم انضباط جيشه في دمشق، فهم لا ينزلون لنزوله ولا يرحلون لرحيله، فقال روح: عندي رجل توليه ذلك، وهو الحجاج فولى عبدالملك الحجاجَ أمرَ الجيش، فكان لا يتأخر أحدٌ في النزول والرحيل، حتى اجتاز إلى فُسطاطِ رَوْحِ بنِ زِنباع وهم يأكلون فلم يأبهوا لأمره فضرَبهم وطوف بهم وأحرق الفسطاط، فشكا روح ذلك لعبدالملك، فقال للحجاج: لم صنعتَ هذا؟ فقال: لم أفعلْه إنما فعله أنتَ، فإن يدي يدُك، وسوطي سوطك، وما ضَرَّك إذا أعطيت روحًا فُسطاطَيْن بدل فسطاطه؟»[2].

يظهر هذا النص شدة ولاء الحجاج لعبدالملك وتقيّده بتنفيذ الأوامر، ثم كان أن اختاره عبدالملك على ولاية الحجاز بعد أن قضى على عبدالله بن الزبير [3]، ثم

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/296. وقوله"أبي جاد"يعني (أبجد) وهي أولى الكلمات التي تجمع الحروف الأبجدية (أبجد هوز حطي..).
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 9/124.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية 9//123.

رفعه إلى ولاية عامة على العراق والمشرق وما تبعها وهي من أكبر ولايات الدولة وأهمها وأكثرها – في الوقت نفسه – اضطرابًا وقلاقل.

وعندما قدم عدي بن أرطاة والي عمر بن عبدالعزيز على العراق أراد عدي أن يولي مسلم بن سعيد بن أسلم بن زُرعة خراسان، فشاور كاتبه فقال له: «وَلِّهِ ولاية خفيفة ثم ترفعه»، فولاه إحدى الولايات، فقام بها وضبطها وأحسن [1].

ثالثًا- تولية الولاة وعزلهم:

إن منصب الوالي هو من أهم الأركان الإدارية في الدولة الأموية، فالوالي رأس السلطة في الولاية ونائب الخليفة فيما يتولاه، لذلك كان لا بد من دوافع وأسباب يرتكز إليها الخليفة في اختياره لأشخاص دون غيرهم لهذا المنصب، ولعل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر مراحل الدولة الأموية كانت تفرض على الخليفة اختيار هؤلاء الولاة، ومن خلال دراستنا للنصوص النثرية في هذا العصر يمكننا القول إن من أهم دوافع وأسباب اختيار الولاة ما يلي:

1 - أسباب التولية:

أ- الولاء السياسي:

لقد كان الولاء السياسي في تولية الولاة من أهم القواعد المعتمدة في اختيار الولاة، وتبدو هذه القاعدة ظاهرة في فكر المؤسس الأول للدولة الأموية معاوية بن أبي سفيان حين ولى أكبر حلفائه السياسيين عمرو بن العاص مصر وسيَّره إليها، وأوصاه قائلًا: «وادع الناس إلى الصلح والجماعة فإذا أنت ظهرت فليكن أنصارك آثَرَ الناس عندك» [2].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/35.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 101-5/100.

ثم إن معاوية ولّي مصر حليفًا آخر من أهم حلفائه السياسيين في حرب صفّين، وهو معاوية ابن حُديج الذي دعّم سلطة معاوية داخل مصر، بالقضاء على أتباع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هناك، وفي مقدمتهم محمد بن أبي بكر الصدّيق والي مصر لعلي ابن أبي طالب وأصحابه، وأخذ بيعة أهل مصر لمعاوية، فكانت مكافأته ولاية مصر قبل عمرو بن العاص، وهذا يظهر في قول عبدالرحمن بن أبي بكر لمعاوية بن حُديج حين التقاه، فقال له عبدالرحمن: «يا معاوية، قد لعمري أخذت من معاوية جزاءك، قتلت محمد بن أبي بكر لأن تلي مصر، فقد وليتها.» [1].

كما ولّى عبدالملك بن مروان البصرة أحد أهم حلفائه السياسيين وهو خالد ابن عبدالله بن أسد بن أبي العاص على حرب مصعب بن الزبير لما أبداه خالد من تعاون مع عبدالملك في تاليبه أهل البصرة على مصعب بن الزبير ومحاربته أصحاب مصعب في داخل البصرة، إذ قال خالد لعبدالملك: «وجهني إلى البصرة وأمددني برجال حتى آخذها لك من مصعب» [2].

وقد يكون أمر الولاء السياسي ومساندة الولاة للخلفاء في حروبهم ضد أعدائهم شفيعًا يجعل الخلفاء يغضون أبصارهم عن نواقص هؤلاء الولاة وظلمهم وإسرافهم، فيتركونهم في ولاياتهم من دون حساب، مكافأةً لهم على صنيعهم في تثبيت دعائم الدولة، يقول عمر بن عبدالعزيز لأحد أصحابه منتقدًا تولية الخليفة سليمان بن عبدالملك ليزيد بن المهلب خراسان: «العجب لأمير المؤمنين، استعمل رجلًا على أفضل ثغر للمسلمين، فقد بلغني عمن تقدم من التجار من ذلك الوجه أنه يعطي الجارية من جواريه مثل سهم ألف رجل، أما والله ما الله أراد بولايته، فيقول صاحب عمر بن عبدالعزيز فعرفتُ أنه يعني يزيد والجهينة، فقلت: يشكُرُ أي سليمان بلاءَهم أيام الأزارقة» [3].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/229.
(2) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 5/66-67.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/528.

وبعد أن قَتل يزيدُ بن الوليد ابنَ عمه الخليفةَ الوليدَ بن يزيد، ولّى العراقَ منصورَ بن جمهور، وهو أحد المشاركين معه في خلعه للخليفة الوليد، ولما سئل يزيد ابن الوليد عن سبب توليته العراق لمنصور بن جمهور على الرغم مما عرف عنه من الجفاء للدين قال: «فإذا لم أول منصورًا في حسن معاونته فمن أولّي؟»[1].

وكثيرًا ما كان الخليفة يمنّي أهل الحل والعقد وذوي النفوذ بالولاية إن هم منحوه ولاءهم السياسي، فقد كتب معاوية بن أبي سفيان إلى مَسْلَمة بن مَخْلَد الأنصاري ومعاوية بن حُديج وكانا من ذوي النفوذ في مصر عندما كانت تحت سلطة علي كرم الله وجهه، يمنّيهما بالعز والسلطان إن هما ناصراه: «فإن الله قد ابتعثكما لأمر عظيم أعظم به أجركما،...، وزيّنكما به في المسلمين،... فأبشروا برضوان الله وعاجل نصر أولياء الله، والمواساة لكما في الدنيا وسلطانها حتى ينتهي في ذلك ما يُرضيكما، ونؤدي به حكمًا إلى ما يصير أمركما إليه»[2].

وقد تنافس مصعب بن الزبير وعبدالملك بن مروان على اجتذاب إبراهيم بن الأشتر أحد أهم قادة المختار بن عبيدالله الثقفي، وذلك بعد قتل مصعب للمختار، فكتب إليه مصعب يمنيه بولاية الشام إن هو دخل في طاعة الزبيريين وولائهم السياسي: «إن أنت أجبتني ودخلت في طاعتي فلك الشام وأعنّة الخيل، وما غلبتَ عليه من أرض المغرب ما دام لآل الزبير سلطان»[3].

وكتب عبدالملك إلى إبراهيم بن الأشتر أيضًا يعِدُه بولاية العراق إن هو لم يُعطِ الطاعة للزبيريين ودخل في سلطان عبدالملك وولائه السياسي: «... فإن آل الزبير انتزوا[4] على أئمة الهدى، ونازعوا الأمر أهله وألحدوا في بيت الله الحرام، والله

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/271.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/99.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/111.
(4) انتزوا: وثبوا وثاروا.

ممكن منهم، وجاعل دائرة السوء عليهم، وإني أدعوك إلى الله وإلى سنة نبيّه، فإن قبلت وأجبت فلك سلطان العراق ما بقيتَ وبقيتُ، عليَّ بالوفاء بذلك عهد الله وميثاقه»[1].

ب- القرابة من الخليفة:

لقد أسست الدولة الأموية على أساس العصبية وصلة القرابة، فكان الكثير من الولاة هم من أقرباء الخليفة، ولاسيما الأدْنَين، ولعل أول من استعمل إخوته في الولاية هو الخليفة معاوية بن أبي سفيان، الذي استلحق زياد بن أبيه ونسبه إلى أبيه أبي سفيان وصار يسمى زياد بن أبي سفيان، ولعل خبرة زياد في سياسة الحكم ومقدرته الإدارية العالية هما من أهم أسباب استلحاق معاوية له، وكان معاوية يدافع عن حق زياد في أخوّته[2].

لقد ولّى معاوية زيادًا البصرة أولًا، ثم ضم إليها الكوفة ثم ولاّه العراق كله، أما عبدالملك بن مروان فقد ولّى أخاه بشرَ بن مروان الكوفة، وحين دخلها عبدالملك بعد مصرع مصعب بن الزبير وبيعة أهل الكوفة له خطبهم فقال: «... إني قد استعملت عليكم بشر بن مروان، وأمرته بالإحسان إلى أهل الطاعة، والشدة على أهل المعصية، فاسمعوا له وأطيعوا» [3]. وبعد ذلك جمع عبدالملك لأخيه بشر البصرة مع الكوفة، وما لبث أن ولاه العراق كله، كما أن أخاه عبدالعزيز ابن مروان كان والي مصر، وأخاه محمد بن مروان كان والي الجزيرة وقد أوصى عبدالملك ابنَه الوليد ولي عهده أن يُبقي محمدًا واليًا على الجزيرة في قوله له: «وانظر إلى أخي محمد فأمِّره على الجزيرة ولا تعزله عنها» [4].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/111.
(2) ورد النص الذي يشير إلى ذلك في موضع سابق من هذا الكتاب. الطبري، تاريخ الطبري 5/215.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/165. وانظر: بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق، 254-3/253.
(4) ابن كثير، البداية والنهاية 9 /72-71.

وولّى الخليفة يزيد بن عبدالملك أخاه مسلمة بن عبدالملك ولاية الكوفة والبصرة وخراسان [1].

وربما وُلّي أقرباء الخليفة الولايات من دون النظر إلى كفاياتهم ومقدرتهم في إدارة الولاية، فعندما وُلّي مسلمةُ بن عبدالملك الكوفةَ والبصرة وخراسان ولّى زوجَ ابنته سعيد بن عبدالعزيز.. بن أبي العاص خراسان وهو لا علم له بأهلها، فاستشار سعيد قومًا من الدهاقين فيمن يولّي الكُوَر حول خراسان، فأشاروا عليه بقوم من العرب غير أكفياء فقال يومًا: «إني قدمت البلد، وليس لي علم بأهله، فاستشرت فأشاروا عليّ بقوم، فسألت عنهم فحُمدوا، فولّيتهم، فأحرِّج عليكم لَما أخبرتموني عن عمّالي،... فقال عبدالرحمن بن عبدالله القسري: لو لم تُحَرّج علينا لكففتُ، فأما إذ حرّجْتَ علينا فإنك شاورتَ المشركين فأشاروا عليك بمن لا يخالفهم وبأشباههم، فهذا علمنا فيهم» [2].

ويظهر كلام عبدالرحمن عبدالله القسري استياءه من استشارة سعيد لهؤلاء القوم من الدهاقين الذين أشاروا عليه بما يحقق مصالحهم، وهنا يظهر ضعف سعيد وقلة خبرته بالولاية، وعدم قدرته على اختيار من يستشير ومن يولي، إلا أن مصاهرته لمسلمة بن عبدالملك كانت كافية لتوليته.

ج- النسب القرشي:

اعتُبر النسب القرشي عامةً أحد شروط الخلافة في الدولة الأموية لما لقريش من دور في تحمل أعباء الرسالة الإسلامية، فهم أهل الحل والعقد عند المسلمين، ولا ينافسهم أحد من القبائل الأخرى على الإمارة، فعندما اختلف عرب خراسان كتبوا إلى الخليفة عبدالملك بن مروان يطلبون واليًا لهم: «إن خراسان لا تصلح بعد الفتنة إلا على رجل من قريش لا يحسدونه ولا يتعصبون عليه» [3].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/604.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/607.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/200.

فقال عبدالملك واصفًا أهمية خراسان للمسلمين وموضحًا دور النسب القرشي في إجماع القبائل على إمارته: «خراسان ثغر المشرق، وقد كان به من الشر ما كان، وعليه هذا التميمي يعني بُكير بن وِشاح، وقد تعصب الناس وخافوا أن يصيروا إلى ما كانوا عليه، فيهلك الثغر ومن فيه، وقد سألوني أن أولي أمرهم رجلًا من قريش فيسمعوا له ويطيعوا»[1]. فولى عبدالملك خراسانَ أميةَ بن عبدالله بن خالد بن أسيد القسري.

وقد يكون النسب القرشي سببًا لتولية الولاة غير الأكفياء، فلربما وُلّي بعض الولاة من قريش فلم يكونوا أهلًا لولاياتهم، فقد ولى الخليفةُ هشامُ بن عبدالملك إبراهيمَ بن هشام المخزومي القرشي مكة والمدينة والطائف، وكان مسؤولًا عن الحج ومناسكه، فلما حج إبراهيم في الناس خاطبهم قائلًا: «سلوني فأنا ابن الوحيد، لا تسألوا أحدًا أعلم مني» فقام رجل من أهل العراق فسأله عن الأضحية أواجبة هي، فما درى أي شيء يقول [2].

د- العلاقات الشخصية بين الخليفة والولاة:

إن العلاقات الشخصية بين الخليفة والوالي من أهم أسباب توليته، فقد ولى الخليفة سليمان ابن عبدالملك يزيدَ بن المهلب خراسان، لما كان بينهما من المودة والعلاقة الوطيدة، فكان سليمان - حين كان وليًا للعهد - لا تأتيه هدية إلا بعث منها إلى يزيد بن المهلب، فكتب إليه أخوه الوليد وكان خليفة آنذاك: «إن أمير المؤمنين قد بلغه أنه لا تأتيك هدية ولا فائدة إلا بعثت إلى يزيد بنصفها»[3].

ولما أرسل الخليفة الوليد بن عبدالملك ببعض الهدايا إلى أخيه سليمان، قال سليمان: « ... خذوا نصف هذه الأعدال[4] وهذه الأسفاط[5] وابعثوا بها إلى يزيد»[6].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/200.
(2) عبدالقادر بدران، تهذيب تاريخ دمشق 2/ 308، انظر الطبري، تاريخ الطبري 7/ 53.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/453.
(4) الأعدال: جمع عِدْل: نصف الحمل يكون على جنب البعير.
(5) الأسفاط: مفرده سَفَط: وهو عاء من قضبان الشجر، ونحوها توضع فيه الأشياء كالفاكهة، وغيرها. ويطلق أيضًا على وعاء الطيب ونحوه من أدوات النساء.
(6) الطبري، تاريخ الطبري 6/454.

وكان عبدالملك يحب أمية بن عبدالله بن أسيد القسري حبًا شديدًا، ويصف عبدالملك حبه الشديد لأمية فيقول عنه: «نتيجتي»، أي لِدَتي[1]. وقد ولى عبدالملك أمية على خراسان على الرغم من إخفاقه في محاربة الأزارقة من الخوارج، باعتراف عبدالملك نفسه، وذلك أن عبدالملك لما أراد تولية والٍ على خراسان وكان عنده أمية، قال أمية: «يا أمير المؤمنين، تداركهم برجل منك، قال عبدالملك: «لولا انحيازك عن أبي فَدَكٍ[2] كنتَ ذلك الرجل»، فقال أمية مسوغًا إخفاقه في تلك الحرب: يا أمير المؤمنين، والله ما انحزت حتى لم أجد مقاتلًا، وخذلني الناس، فرأيت أن انحيازي إلى فئة أفضل من تعريضي عصبةً بقيت من المسلمين للهلكة»[3]، وكان الناس يقولون: «ما رأينا أحدًا عُوّض من هزيمة ما عُوّض أمية، فرّ من أبي فدك فاستعمل على خراسان»[4].

هـ- قمع الحركات المعارضة وتثبيت دعائم الدولة:

رافق انتشارُ الحركات المعارضة مدّةَ حكم الدولة الأموية، فكانت هناك حركات الشيعة والخوارج ودولة الزبيريين. وهذه الحركات أدت إلى اضطرابات كثيرة في أرجاء الدولة مما اضطر الخلفاء للاستعانة بولاة حازمين ذوي بأس وجبروت لقمع هذه الحركات المعارضة التي كانت تقض مضاجع الخلفاء، فكان لهذا السبب أهميته الخاصة في تولية الولاة نظرًا إلى دورهم الكبير في تثبيت دعائم الدولة، ولعل أشهر الولاة الذين أسهموا في استقرار الحكم لبني أمية زياد ابن أبيه في خلافة معاوية بن أبي سفيان، وكذلك الحجاج بن يوسف الثقفي، الذي ولاه عبدالملك ابن مروان في أول الأمر حرب عبدالله بن الزبير إذ أرسله على رأس

(1) اللّدة: من وُلد معك في وقت واحد، والنتيجة: ثمرة الشيء.
(2) أبوفَدَك هو أحد قادة الخوارج من الأزارقة.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/200.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/200.

جيش إلى ابن الزبير في مكة، فحاصر الحجاجُ عبدَ الله بن الزبير الذي اعتصم بالكعبة، ورماها بالمنجنيق وقتل عبدالله ابن الزبير، فأثار بذلك سخط أهل مكة ولاسيما أن ابن الزبير -وهو في نظر أهل مكة آنذاك خليفة شرعي للمسلمين- كما قرن الحجاجُ ذلك بإثم آخر حين هدم الكعبة المشرفة، وقد خاطب الحجاج أهل مكة قائلًا: «يا أهل مكة بلغني إكباركم واستفظاعكم قتل ابن الزبير، ألا وإن ابن الزبير كان من أخيار هذه الأمة حتى رغب في الخلافة ونازع فيها أهلها فخلع طاعة الله واعتصم بحرم الله، ولو كان شيء مانعٌ العصاةَ لمنعَتْ آدمَ حرمةُ الجنة، لأن الله خلقه بيده ونفخ فيه من روحه وأسجد له ملائكته وأباحه كرامته وأسكنه جنته، فلما أخطأ أخرجه من الجنة بخطيئته، وآدم أكرم على الله من ابن الزبير، والجنة أعظم حرمة من الكعبة» [1].

يوضح النص السابق قناعة الحجاج المطلقة بما فعل، ورضاه عما ارتكب من إثم، وهو إنما فعل ذلك إرضاء لسلطان عبدالملك الذي نازعه فيه عبدالله بن الزبير فحق عليه القتل لخلعه طاعة أهل الخلافة من الأمويين واجترائه عليهم، وكانت نهاية عبدالله بن الزبير بداية إعلان امتداد رقعة الخلافة الأموية على كامل مساحة الدولة الإسلامية، لذلك كان دور الحجاج جليًا وواضحًا في تثبيت دعائم هذه الدولة، وقد كافأه عبدالملك على ذلك بأن ولاّه مكة والمدينة والطائف واليمن[2].

ولما استفحل أمر الخوارج في العراق ولّى عبدالملك الحجاجَ العراق وكامل المشرق، ليضبط له الأمور هناك ويقضي على الخوارج، وقد تمكن الحجاج من قمع الخوارج وإعادة الاستقرار السياسي والإداري إلى تلك الأقاليم، وكان عبدالملك مدركًا أهمية بقاء الحجاج عمادًا للدولة الأموية فأوصى وليّ عهده ابنَه الوليد حين حضرته الوفاة بأن يُبقي الحجاج واليًا على العراق ولا يعزله، يقول عبدالملك في

(1) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 4/ 53. وانظر ابن كثير، البداية والنهاية 9/126.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 9/125.

وصيته للوليد: «وانظر إلى الحجاج بن يوسف فأكرمه فإنه هو الذي مهّد لك البلاد وقهر الأعداء وخلص لكم الملك وشتت الخوارج» [1].

وقد استمر الحجاج واليًا على العراق عشرين عامًا [2] حتى مات من دون أن يُعزل، وهذه ميزة خاصة لم يتمتع بها إلا القليل من الولاة في الدولة الأموية، كزياد بن أبيه، وبشر بن مروان، وعبدالعزيز بن مروان. ممن عُرف عنهم إخلاصهم الشديد لبني أمية وكانوا عونًا لهم على إرساء الحكم.

و- صلاح الولاة وتقواهم:

تميز صدر العصر الأموي بوجود عدد من الصحابة المعروفين بالتقى والورع، ولذا آثر بعض الخلفاء والولاة الاستعانة بهم لفضلهم ورشدهم، ومن هؤلاء الصحابة النعمان بن بشير، وهو صحابي جليل ولاّه معاوية الكوفة، وكان تقيًا ورعًا، يقول عنه معاوية: «بالكوفة النعمان رشيد، وهو رجل من أصحاب النبي ﷺ»[3].

ولما دخل مسلم بن عقيل الكوفة وبايعه قسم من أهلها، قال رجل من أصحاب الخليفة يزيد ابن معاوية للنعمان: «إنك ضعيف أو متضعَّف، قد فَسَد البلاد، فقال له النعمان: أن أكون ضعيفًا وأنا في طاعة الله أحب إليّ من أن أكون قويًا في معصية الله، وما كنت لأهتك سترًا ستره الله»[4].

وكانت صفة التقى والصلاح أيضًا ميزة معظم ولاة الخلفاء التابعين ومَن بعدهم، كولاة الخليفة عمر بن عبدالعزيز، فقد ولى عمر على خراسان الجراح بن عبدالله ثم عزله. فلما عُزل الجراح خطب أهل خراسان قائلًا: «يا أهل خراسان جئتكم في ثيابي هذه التي عليّ وعلى فرسي، لم أصب من مالكم إلا حلية سيفي»[5]، ولم يكن عنده إلا فرس قد شاب وجهه، وبغلة قد شاب وجهها.

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/72.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 9/125.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/315.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 5/348. وانظر: النويري، نهاية الأرب 20/388.
(5) الطبري، تاريخ الطبري 6/560. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/51.

يبين الجراح أمانته في أموال المسلمين وحذره من أخذها في غير حق، فقد خرج من خراسان كما دخل إليها، ولما أراد أن يولي عمر بن عبدالعزيز على خراسان واليًا آخر عوضًا عن الجراح قال: «ابغوني رجلًا صدوقًا أسأله عن خراسان»، فلما قدم إليه الرجل قال له عمر ابن عبدالعزيز: أخبرني عن عبدالرحمن بن عبدالله، قال: «يكافئ الأكفاء، ويعادي الأعداء، وهو أمير يفعل ما يشاء، ويُقدم إن وجد من يساعده». قال عمر: «عبدالرحمن بن نعيم؟» قال: «ضعيف ليّن يحب العافية، وتأتي له»[1]. فقال عمر: «الذي يحب العافية وتأتي له أحبُّ إليّ» فولى عمر بن عبدالعزيز عبدالرحمن بن نعيم القشيري الصلاة والحرب في خراسان[2].

ز- توريث الولاية:

إن قانون توريث الحكم الذي أرسى قواعده مؤسس الدولة الأموية لم يقتصر على توريث الخلافة فقط بل تعداها إلى توريث الولاية أيضًا، ولعل توريث الولاية عائد إلى سببين أساسيين، الأول هو ملازمة أولاد الولاة لآبائهم واطلاعهم على أمور الولاية واكتسابهم الخبرة، والسبب الثاني هو إرضاء أهل الحل والعقد من ذوي النفوذ في الدولة، حرصًا على استقرار الأمور، ولعل أول من ورث الولاية عن أبيه هو عبيدالله بن زياد بن أبيه، على الرغم من أن أباه زيادًا كان لا يرضى عن هذه الطريقة في الحكم، آية ذلك أنه لم يوافق معاويةَ على توريث يزيد الخلافة وأنه لم يورّث ابنه عبيدالله الولاية، وهذا واضح من كلام معاوية لعبيدالله عندما قدم إليه طالبًا التولية: «لو استعملك أبوك استعملتك» . فقال عبيدالله: أنشدك الله ألا يقولها لي أحد بعدك: لو ولاّك أبوك وعمّك – أي معاوية نفسه – لولّيتك»[3]، فولاه معاوية خراسان.

---

(1) أي تتيسر له وتتحقق.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/561. وانظر: ابن الأثير،، الكامل في التاريخ 52-5/51.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/296، وانظر ابن الأثير،الكامل في التاريخ 3/ 499.

ويتضح من النص أن معاوية يؤثر التمسك بمفهوم التوريث، على أن يكون في أهل الكفاية.

ويبدو أن أبناء الولاة كانوا يطالبون الخليفة بحقوقهم في وراثة آبائهم، فحين قدم عبدالرحمن بن زياد بن أبيه إلى معاوية قال: «يا أمير المؤمنين، أما لنا حق؟ قال: بلى، قال: فماذا توليني؟ قال: بالكوفة النعمان رشيد، وهو رجل من أصحاب النبي ﷺ، وعبيدالله بن زياد بالبصرة وخراسان، وعبّاد بن زياد على سَجِسْتان، ولست أرى عملًا يشبهك إلا أن أشركك في عمل أخيك عبيدالله، قال: أشركني فإن عمله واسع يحتمل الشركة» [1]، فولاه خراسان.

ويظهر النص أيضًا أن معاوية قد ولى ثلاثة من أبناء زياد بن أبيه، وهم عبدالرحمن وعبّاد وعبيدالله.

وقد طالب بعض الولاة بتوريث أبنائهم ولاياتهم من بعدهم، لما كان لأولئك الولاة من سبق في تثبيت دعائم الدولة، كعمرو بن العاص صاحب الفضل في إقرار معاوية في الخلافة، فقد قال عمرو بن العاص لمعاوية: «يا أمير المؤمنين ألستُ أنصحَ الناسِ لك ؟ قال: بذلك نلتَ ما نلت» [2]، ومن ثم طالبه عمرو بتوريث ابنه عبدالله ولاية مصر، فولاه معاويةُ مصر مدّة قليلة وعزله بعد ذلك، ويبدو أنه أضمر ذلك مقدّمًا فقد قال بعدما طلب منه عمرو ذلك: «أشهدكم إني إن بقيت بعده فقد خلعت عهده» [3].

ح- إقرار الخليفة للولاة المستخلفين:

عند غياب الوالي عن ولايته، عليه أن يستخلف من ينوب عنه أو يحل مكانه في الولاية لملء الفراغ الإداري، وعدم تعطيل الأمور في إدارة شؤون الولاية وعند

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/315.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/335.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/335.

عزل الوالي القديم، أو وفاته، ووجود والٍ آخر بعده فإن هذا الوالي يحتاج إلى تثبيت ولايته وإقراره عليها من قبل الخليفة، حتى تصبح ولايته تلك شرعية، فإما أن يعزله الخليفة ويولي آخر مكانه أو يثبت ذلك الوالي المستخلَف بعهد رسمي يرسله إليه، فعندما مات الحجاج والي العراق وكان واليَه على خراسان قتيبةُ بن مسلم الباهلي، أثبت الوليدُ بن عبدالملك ولايةَ قتيبة على خراسان بعهد أرسله إليه يقول فيه: « قد عرف أمير المؤمنين بلاءك وجِدَّك في جهاد أعداء المسلمين، وأمير المؤمنين رافعُك وصانعٌ بك كالذي يجب لك، فالْمُمْ مغازيك، وانتظر ثواب ربك، ولا تُغِبَّ [1] عن أمير المؤمنين كتبك، حتى كأني أنظر إلى بلادك والثغر الذي أنت به»[2].

ويلاحظ من هذا الكتاب أن الخليفة قد رفّعَ مرتبة قتيبة من التابعية الإدارية لولاية العراق إلى التابعية الإدارية للخليفة نفسه، وبذلك يصبح قتيبة واليًا مستقلًا على خراسان يتبع الخليفة مباشرة بعد أن كانت ولاية خراسان تابعة لوالي العراق.

2 - أسباب العزل:

إن تولّي الولاة لم يكن مطلق المدة، كما هو في الخلافة التي تستمر حتى موت الخليفة، ويعود سبب ذلك الفارق إلى أن الخليفة إنما ولي الخلافة نيابة عن المسلمين، في حين أن الوالي ولي الولاية نيابة عن الخليفة، والوالي هو عامل الخليفة وبيده توليته وعزله، وتظهر النصوص النثرية في العصر الأموي أنه كما كانت هناك أسباب تدعو الخليفة لاختيار من يشاء للولاية، فهناك أسباب إدارية واجتماعية وأخلاقية وما إليها تدعو الخليفة أيضًا إلى عزل الوالي عن ولايته واستبدال غيره به، ويمكننا أن نقول إن هناك أسبابًا لعزل الولاة يمكن الوقوف عندها:

---

(1) لا تُغبّ: لا تتأخر، وماضيه: أغبَّ.

(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/493. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/583.

أ- ضعف إدارة الوالي:

إن من أهم صفات رجل الإدارة الناجح أن يكون مؤهلًا لذلك، بأن يكون قوي الشخصية يقظًا وحازمًا في إدارته، حتى تكون أوامره نافذة لا تحمل الناس على الاستهانة بها، ولاشك أن الوالي -بما تبوأ من أعمال في منصبه الإداري الهام- لابد له من التحلي بتلك الصفات، لأن ضعف الوالي وعجزه الإداري يؤديان إلى اهتزاز في هيبة السلطة واحترام الناس للقوانين، مما يدفع السيئين منهم إلى استغلال هذا الخلل، فينتشر الفساد والجريمة ويتخلخل الأمن الاجتماعي، فقد ولّى معاوية بن أبي سفيان عبدَ الله بن عامر البصرة (43-44 هـ)، وكان عبدالله ضعيفًا ولا يقوى على إقامة الحدود الشرعية ومعاقبة الجُناة، ولما سئل عن ذلك قال: «أنا أتألّف الناس فكيف أنظر إلى رجل قد قطعت أباه أو أخاه» [1].

إن ضعف أمثال الوالي عبدالله بن عامر قد أدى إلى أوضاع اجتماعية متردية نتج عنها تفشي الجرائم والسرقة وما إلى ذلك ففسدت البصرة، أيام ابن عامر وضاق أهلها ذرعًا بواليهم هذا حتى إن معاوية عندما سأل الوافدين إليه عن أحوال أهل البصرة قيل له: «أما أهل البصرة فقد غلب سفهاؤها، وعاملها ضعيف»[2]. فعزل معاوية عبدالله بن عامر.

ونظرًا إلى أهمية الفتوح الإسلامية والغزوات في مناطق الثغور، كان من الواجب أن يليها ولاة أقوياء أشداء يُديمون الغزوات والفتوح فيما جاورها من البلدان عند الاقتضاء، وعندما يضعف ولاتها ويتقاعسون عن الحروب ويركنون إلى الدّعة والعافية لا بد من عزلهم وأن يُستبدل بهم ولاة أقوى منهم وأكثر قدرة وجرأة على الحرب، فقد ولي عبدالرحمن بن زياد بن أبيه خراسان فوُصِف بأنه «رجل سخيٌّ حريصٌ ضعيف لم يغز غزوة واحدة، وقد أقام بخراسان سنتين»[3] فاستدعاه الخليفة يزيد بن معاوية وعزله.

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/212.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/212.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/316.

ب- الأسباب الأمنية:

قد يعجز الوالي عن معالجة الأمور الأمنية الطارئة في ولايته، ولا يتقن ملاحقة أعداء الدولة واستئصالهم، وعندئذ يعزله الخليفة ويستبدل به واليًا أكثر قدرة على ملاحقة المعارضين وقمع حركاتهم عند استفحال أمرها.

فحينما دخل مسلم بن عقيل الكوفة سنة 60 هـ داعيًا للحسين بن علي وكان الكثير من أهلها قد بايعوا الحسين، واستفحل أمر الشيعة، كان والي الكوفة هو النعمان بن بشير الأنصاري وهو أحد أصحاب رسول الله ﷺ، فخاطب النعمانُ أهلَ الكوفة قائلًا: «إني لا أقاتل من لم يقاتلني، ولا أثب على من لا يثب علي، ولا أشاتمكم، ولا أتحَّرش بكم، ولا آخذ بالقذْف ولا الظَّنة ولا التهمة»[1]. هذا النص يظهر أن النعمان يريد أن يتجنب المشكلات، ولا يحب إراقة دماء المسلمين وملاحقتهم، وقد فسّر أنصار بني أمية موقفه هذا على أنه ضعف وتقصير في ملاحقة أعداء الدولة، فكتبوا إلى الخليفة يزيد بن معاوية: «أما بعد، فإن مسلم بن عقيل قد قدم الكوفة فبايَعتْه الشيعةُ للحسين بن علي، فإن كان لك بالكوفة حاجة فابعث إليها رجلًا قويًا ينفّذ أمرك، ويعمل مثل عملك في عدوك، فإن النعمان بن بشير رجل ضعيف، أو هو يُتضعّف»[2]، فعزله يزيد بن معاوية عن الكوفة وولى مكانه عبيدالله بن زياد.

ولما لجأ بعض أهل العراق إلى مكة والمدينة هاربين من ظلم واليها الحجاج وبطشه، كتب عمر بن عبدالعزيز والي المدينة في ذلك الوقت إلى الخليفة الوليد بن عبدالملك يذكر ظلم الحجاج لهم، فبلغ ذلك الحجاجَ فكتب إلى الوليد يذكر تهاون

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/356. وفي النويري، نهاية الأرب 20 /387: «ولا أنبه نائمكم» بدل «ولا أشاتمكم».

(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/356. يُتضعّف بالبناء للمجهول أي يُعدّ ضعيفًا. أو ينظر إليه على أنه ضعيف.

والي المدينة عمر بن عبدالعزيز في ملاحقة أهل العراق ويشكو له إيواءه لهم، وفي ذلك خطر على الدولة: «إن مَنْ قِبَلي من مُرَّاق أهل العراق وأهل الشقاق، قد جَلَوا عن العراق، ولجؤوا إلى المدينة ومكة، وإن ذلك وهْنٌ»[1].

ولعل تُقى عمر بن عبدالعزيز وصلاحه وخوفه من ظلم المسلمين أو سفك دمائهم، لعل ذلك كله دعاه إلى عدم التعرض لهؤلاء الهاربين من ظلم الحجاج وجبروته، ولذلك خشي الوليد ابن عبدالملك استفحالَ أمرهم واجتماع الناس حولهم في مكة والمدينة، فعزل عمرَ بن عبدالعزيز وولّى على المدينة عثمان بن حيان المري وعلى مكة خالد بن عبدالله القسري. ولما استُخْلف عمر بن عبدالعزيز خرَجت الحروريةُ في العراق، فكتب عمر بن عبدالعزيز إلى واليه على العراق عبدالحميد بن عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب أن يدعوهم إلى كتاب الله وسنّة رسوله فإن لم يقبلوا فليحاربهم، فلما أخفق عبدالحميد في حوارهم وانهزم جيشه أمامهم في المعركة، عزل عمر بن عبدالعزيز واليه هذا وكتب إليه: «قد بلغني ما فعل جيشُك جيشُ السوء، وقد بعثتُ مَسْلَمة بن عبدالملك، فخلِّ بينه وبينهم»[2].

ج- فسوق الوالي:

يمثل الوالي الخليفةَ في الإقليم، فهو في ولايته ليس امتدادًا سياسيًا وإداريًا للخليفة فحسب، وإنما هو امتداده الأخلاقي أيضًا، لذلك ينبغي للوالي أن يتمتع بسمعة حسنة في السلوك وألا يخرج عن طريق الحق والصلاح، ولا عن حدود الشرع، لأن ذلك يسيء إلى الخليفة نفسه، وعلى هذا فقد عمد الخلفاء إلى عزل الولاة إذا ما ثبت فسقهم وساءت سيرتهم في الرعية، وقد لا تشفع قرابة الوالي من الخليفة عند عزله في هذه الحال، ويصف معاوية بن حُديج السَّكوني، في مخاطبته لأم الحكم أخت معاوية ووالدة عبدالرحمن بن أم الحكم، رفض أهل مصر لولاية

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/481-482. والنويري، نهاية الأرب 21/321.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/555.

ابنها الفاسق عليهم، لما وردهم عنه من سوء السيرة وطرد أهل الكوفة له لفسقه وضلاله، يقول معاوية ابن حُديج لأم الحكم في حضرة أخيها الخليفة معاوية: «أما والله لقد تزوجْتِ فما أُكرِمْتِ، وولدْتِ فما أنجبْتِ، أردتِ أن يليَ ابنُك الفاسقُ علينا فيسير فينا كما سار في إخواننا من أهل الكوفة، ما كان الله ليريه ذلك، ولو فعل ذلك لضربناه ضربًا يطأطئ منه، وإن كره ذلك الجالس (يعني معاوية)[1].

وقد حرص الخلفاء على توصية ولاتهم بالاستقامة والنزاهة والتقوى، وتجنب الجور وأن يحرصوا على سمعتهم الحسنة الطيبة، فعندما ولّى الخليفةُ يزيدُ بن الوليد منصورَ بنَ جمهور العراقَ وسيّره إليها أوصاه قائلًا: «قد وليتك العراق فسرْ إليها، واتق الله، واعلم أني إنما قتلتُ الوليد لفسقه ولما أظهر من الجور، فلا ينبغي لك أن تركب مثل ما قتلناه عليه» [2].

ولكن لم تدم ولاية منصور على العراق طويلًا إذ ما لبث يزيد بن الوليد أن عزله لسيرته السيئة بين الناس، وولّى بعده عبدالله بن عمر بن عبدالعزيز لسمعته الطيبة عند أهل العراق [3].

وقد يستغل الوالي صلاحياته الواسعة الممنوحة له في الولاية فيجازف بالإقدام على أعمال طائشة متهورة، تسيء إلى سمعة الدولة والخليفة، فيستشيط الخليفة غضبًا من تمادي واليه واجترائه فيعزله وقد ينكّل به، ومن أمثلة ذلك ما فعله عبدالرحمن بن الضحاك بن قيس الفهري –والي المدينة ليزيد بن عبدالملك– من تهديد لفاطمة بنت الحسين بن علي لرفضها الزواج منه إذ قالت: «لقد قعدت على بَنيّ هؤلاء»[4]، فجعل يضايقها ويتهددها بإقامة حدّ شرب الخمر على أكبر

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/312. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 3/516.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 271-7/270.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 7/284.
(4) قعدت على بنيّ هؤلاء: أي إنني أربي أولادي وأتابع رعايتهم والتفرّغ لهم.

أبنائها، فبلغ يزيدَ بن عبدالملك عملُ عبدالرحمن فقال: ... لقد اجترأ ابن الضحاك! هل من رجل يسمعني صوته في العذاب... ثم كتب إلى واليه على الطائف: «... أما بعد فقد وليتك المدينة فإذا جاءك كتابي هذا فاهبط واعزل عنها ابن الضحاك، وأغرمه أربعين ألف دينار وعذّبْه حتى أسمع صوته وأنا على فراشي» [1].

د- التهاون في إقامة الحدود الشرعية:

لقد رأينا أن من مهام الوالي الأساسية إقامة الحدود الشرعية في رعيته، وعدم الانحراف عنها، ولا يجوز للوالي إقامة الحد من دون ثبوت التهمة على المتهم، ولا يتمّ ذلك بمجرّد الشبهة بل يخضع للضوابط الشرعية، فعندما كان عمرو ابن غيلان واليًا على البصرة لمعاوية بن أبي سفيان، حصبه رجل من بني ضبة، فأمر به فقطعت يده، فأتى بنوضبة عمرو بن غيلان وقالوا له: إن صاحبنا جنى على نفسه، وقد بالغ الأمير في عقوبته،.. فإن رأى الأمير أن يكتب لنا كتابًا يخرج به أحدنا إلى أمير المؤمنين يخبره أنه قطعه على شبهة وأمر لم يَضِحْ ،.. فكتب لهم كتابًا بذلك إلى معاوية، فلما وافى الضبيون معاوية أقرَؤوه الكتابَ وقالوا له: «إنه قطع صاحبنا ظلمًا، وهذا كتابه إليك»[2]. فعزل معاوية عبدالله بن غيلان وولى مكانه عبيدالله بن زياد.

وقد يعزل الخليفة الوالي عندما يخالف تعاليم الشريعة الإسلامية ويتجاوزها، فقد عزل عمر ابن عبدالعزيز واليه على خراسان الجراح بن عبدالله الحكمي لأخذه الجزية ممن أسلم من أهلها، إذ إن الجراح قال لهم: «أنتم إنما تسلمون فرارًا منها (أي الجزية)، فكتب إليه عمر: «إن الله إنما بعث محمدًا ﷺ داعيًا، ولم يبعثه جابيًا»، ثم عزله عن ولايته [3].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/12-13. والنويري، نهاية الأرب 21/395-396. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/113.

(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/300. وانظر ابن الأثير،الكامل في التاريخ 3/501.

(3) ابن كثير، البداية والنهاية 9/197.

وقد تدفع تصرفات الوالي غير الموافقة للشريعة الإسلامية إلى قيام أهل البلاد بعزله وقتله أحيانًا واستبدال وال آخر به يرضون عنه من دون خلعهم للخليفة، فعندما ولي يزيد بن أبي مسلم أفريقيا بعد سلفه محمد بن يزيد وذلك في أيام الخليفة يزيد بن عبدالملك أساء السيرة في أهلها ولم ينفّذ فيهم أحكام الشريعة الإسلامية فأخذ الجزية ممن أسلم منهم فوثب الناس عليه وقتلوه وكتبوا إلى يزيد بن عبدالملك: «إنا لم نخلع أيدينا من الطاعة ولكن يزيد بن أبي مسلم سامَنا ما لا يرضاه الله والمسلمون فقتلناه وأعدِّنا عاملك [1]»، فكتب إليهم يزيد بن عبدالملك: «إني لم أرض ما صنع يزيد بن أبي مسلم» . وأقر محمدَ بن يزيد على عمله»[2].

هـ- عزل الوالي بغية إرضاء أهل الولاية:

إن أكبر ما يشغل الخليفة هو استقرار دولته وبسط سلطانه عليها، وقد يعمد إلى عزل الولاة لإرضاء رعيته ما دام ذلك لا يهدد سلطته، ويحقق لها الاستقرار والثبات، عندئذ يفضل الخليفة رضا أهل الولاية على رضا الوالي درءًا للقلاقل والفتن، وقد أوصى معاويةُ ابنه يزيد بأهل العراق قائلًا: «وانظر أهل العراق، فإن سألوك أن تعزل عنهم كل يوم عاملًا فافعل، فإنّ عزل عامل أحب إليَّ من أن تشهر عليك مائة ألف سيف» [3].

وقد يكون عناد الوالي وجهله بسياسة ولايته سببًا لتذمر أهلها منه، فيكتب أعيانهم إلى الخليفة يطلبون منه عزله واستبدال وال آخر به أكثر مرونةً وحنكة في إدارة الولاية والتعامل مع الرعية، فقد كتب عبدالله بن الزبير إلى الخليفة يزيد بن معاوية كتابًا يصف فيه واليَه الوليدَ بن عتبة بالغلظة وسوء المعاملة، فيقول عبدالله:

---

(1) أي محمد بن يزيد.

(2) ابن الأثير،الكامل في التاريخ 5/101، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة 1/245. والنويري، نهاية الأرب 21/393-394.

(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/323.

«إنك بعثت إلينا رجلًا أخرق، ولا يتّجه لأمر رشَد، ولا يرعوي لعظة الحكم، ولو بعثت إلينا رجلًا سهل الخلق، لين الكتف، رجوت أن يَسْهُل من الأمور ما استوعر منها، وأن يجتمع ما تفرق، فانظر في ذلك، فإن فيه صلاح خواصنا وعوامنا» . فعزل يزيدُ الوليدَ بن عتبة عن المدينة وولاها عثمان بن محمد بن أبي سفيان [1].

و- مخالفة أوامر الخليفة وتعليماته:

أوردْنا أن من مهام الوالي تنفيذ التعليمات القادمة إليه من الخليفة، وأن في تجاوز الوالي لها أو تباطئه في تنفيذها اجتراءً على سلطان الخليفة، وحيادًا عن طاعته وعن السياق العام لسياسة الخليفة، وعندئذ يعزله الخليفة ويولي واليًا جديدًا ينفذ تلك التوجيهات بحذافيرها.

فعندما كتب معاوية بن أبي سفيان إلى سعيد بن العاص واليه على المدينة أن يهدم دار مروان بن الحكم ويقبض أمواله، رفض ذلك فعزله معاوية وولى مروان نفسه عليها وكتب إليه أن يفعل بدار سعيد وأمواله الأمر نفسه، فسار مروان إلى دار سعيد ليهدمها فقال له سعيد: «يا أبا عبدالملك أتهدم داري ؟ قال: نعم، كتب إلي أمير المؤمنين، ولو كتب إليك في هدم داري لفعلت، فقال: ما كنت لأفعل.. فجاءه سعيد بالكتابين، فلما رآهما مروان قال: كتب إليك فلم تفعل ولم تعلمني؟ فقال سعيد: ما كنت لآمن عليك، وإنما أراد معاوية أن يحرض بيننا، فقال مروان: أنت والله خير مني»[2].

يوضح هذا النص أن معاوية أراد أن يوقع بين سعيد بن العاص ومروان بن الحكم فكتب إلى سعيد بهدم دار مروان فرفض سعيد ذلك فعزله معاوية عن ولاية المدينة عقابًا له على امتناعه عن تنفيذ أمره.

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/479. والنويري، نهاية الأرب 20/486.
(2) ابن الأثير،الكامل في التاريخ 3/497-498.

ز- أسباب مالية:

كانت القضايا المالية من أهم أسباب عزل الولاة، وسبق القول أن من مهام الوالي تسديد خراج الولاية للخليفة عندما يطلب الخليفة ذلك، وقد كان تبذير بعض الولاة أو سوء تصرفهم، وإسرافهم في إنفاق تلك الأموال من أسباب تخلخل ميزانية ولاياتهم وواردتها المالية وهذا يؤدي بأولئك الولاة إلى محنةٍ قاسية عند عرض الحسابات على الخليفة، وغالبًا ما كان استدعاء الخليفة للوالي ومطالبته إياه بحمل خراج ولايته والقدوم إليه إشارة إلى محاسبة الوالي ومن ثم عزله، وقد تقترن عقوبة العزل بفرض غرامة مالية أو إلى إيداع الوالي في السجن، لذلك كان بعض الولاة يفضلون العزل على المحاسبة إذا خيّروا بينهما، فعندما استدعى يزيد ابن معاوية واليه على خراسان عبدالرحمن بن زياد قال له: «كم قدمت به معك من المال من خراسان؟ قال: عشرون ألف ألف درهم، قال: إن شئت حاسبناك وقبضناها منك، ورددناك على عملك، وإن شئت سوغناك وعزلناك، قال: بل تسوغني ما قلت، ويُستعمل عليها غيري» [1].

وقد يكون إبطاء الوالي بإحضار الخراج سببًا لعزله وعقوبته، فحينما استبطأ عبدالله بن عامر- والي العراق لمعاوية بن أبي سفيان - قدوم عامله على خراج خراسان قيس بن الهيثم عليه، غضب منه، فاستغل ذلك عبدالله بن خازم وقال لعبدالله بن عامر: «ولّني خراسان فأكفيكها وأكفيك قيس بن الهيثم» فولاه، ولمّا قدم قيس على عبدالله بن عامر استشاط هذا غضبًا وقال لقيس: «ضيَّعتَ الثغر». فضربه وحبسه [2].

وقد يوغر بعض أعداء الوالي في الولاية صدر الخليفة عليه بغية عزله وذلك بنقل صورة الأوضاع المالية مشوّهة إلى الخليفة، وكثرة ما ينفقه الوالي أو يدخل

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/316. وانظر: ابن الأثير،الكامل في التاريخ 3/521.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/209. وانظر ابن الأثير،الكامل في التاريخ 3/ 417.

إليه من الأموال في مشاريعه المختلفة، فقد وقع خلاف بين حسان النبطي وخالد ابن عبدالله القسري والي العراق أيام الخليفة هشام بن عبدالملك فوفد حسان على هشام فسأله هشام: «كم غلة خالد؟ قال: ثلاثة عشر ألف ألف. فقال: فكيف لم تخبرني بهذا ؟ قال: وهل سألتني؟» فوقرت في نفس هشام [1]، وكان ذلك فيما بعد من أهم أسباب عزل هشام لخالد عن ولاية العراق وسجنه وتغريمه المال.

وقد يكون تقصير الوالي في إيصال الخراج إلى الخليفة سببًا في عزل الوالي عن ولايته، وهذا ما جرى للوالي مسلمة بن عبدالملك حين عزله أخوه الخليفة يزيد عن ولاية العراق وخراسان [2].

رابعًا- التنظيمات الإدارية في الولايات والمدن:

امتدت الدولة الأموية من حدود الصين شرقًا إلى الأندلس وتخوم أوربا غربًا، ومن أطراف عاصمة الإمبراطورية الرومانية القسطنطينية شمالًا إلى أفريقيا جنوبًا، وهذه المساحة الهائلة الاتساع بأقاليمها وأصقاعها ومدنها، وسكانها من العرب والمسلمين والأقوام الأخرى، هذه المساحة اقتضت وجود وسائل وطرائق لربط هذه الأصقاع المتباعدة من الدولة بعضها ببعض من جهة، وربطها جميعًا بعاصمة الخلافة الأموية دمشق من جهة ثانية. وهذه الطرائق والوسائل قامت على تقسيمات أقاليم الدولة إداريًا إلى ولايات يتبع بعضُها بعضًا، ومن ثم ترتبط جميع إداراتها بالخليفة وجهازه الإداري في عاصمة الخلافة، وقد روعيت عدة عوامل في تلك التقسيمات الإدارية، منها العوامل السياسية والاقتصادية وطبيعة الفتوح العسكرية المنتشرة في تلك الأصقاع، ولكي نفيَ هذا الموضوع لا بد أولًا من إلقاء الضوء على أهمية العاصمة الإدارية والسياسية والمدن عامةً في الدولة.

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/143.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/615. والنويري، نهاية الأرب 21/392.

أ- الأهمية الإدارية لعاصمة الدولة ومراكز الولايات:

كانت دمشق عاصمةً للدولة الأموية، فهي مركز الخليفة ونقطة ارتكاز الخلافة الأموية كلها، فمنها تصدر القرارات المختلفة جميعًا إلى مختلف الولايات لتنفيذها والعمل بها، وفي العاصمة يقيم معظم أهل الحل والعقد من الأمويين وكذلك ذوو النفوذ في الدولة. والعاصمة عادةً هي رمز سياسي وإداري لبقاء الدولة أو زوالها، حتى إن تغيير عاصمة الدولة أو سقوطها قد يكون سببًا مباشرًا أو رئيسيًا في زوال تلك الدولة واضمحلال أمرها. فعندما غادر أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (كرم الله وجهه) المدينةَ المنورة عاصمة الخلافة الراشدة يريد البصرةَ والكوفة قال له أحد الصحابة: «يا أمير المؤمنين لا تخرج منها، فو الله إن خرجت منها لا يعود إليها سلطان المسلمين أبدًا» [1].

وهذه النصيحة السياسية تستند إلى أحد المبادئ الأساسية في ثبات الدولة ونعني بذلك بقاء الخليفة في العاصمة التي هي مركز اتخاذ القرارات ولا سيما في حالات الحروب والاضطرابات، وبمغادرة الإمام علي كرم الله وجهه عاصمةَ الخلافة الراشدة تخلى عن إحدى الركائز السياسية المهمة لسلطة الخلافة الراشدة، وكان ما كان مِنْ استشهاد الإمام علي، وزوال الخلافة الراشدة وانتقال عاصمة الدولة الإسلامية من المدينة المنورة إلى دمشق التي صارت عاصمة الدولة الأموية. وكذلك عبدالملك بن مروان لما غادر عاصمته دمشق إلى العراق لقتال مصعب بن الزبير نصحه أهل الشام بالبقاء في العاصمة والاكتفاء بإرسال من يقود الجيش عوضًا عنه إذ قالوا: لو أقمت مكانك وبعثت على هؤلاء الجيوش رجلًا من أهل بيتك ثم سرّحته إلى مصعب» [2]. فلم يستمع عبدالملك إلى قولهم وسار بنفسه على رأس الجيش واستخلف عمرو ابن سعيد بن الأشدق على الشام فخلعه عمرو، وبايعه أهلُ الشام بالخلافة ولولا حنكة عبدالملك فيما بعد ودهاؤه السياسي

(1) ابن الأثير،الكامل في التاريخ 3/222.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 157-6/156.

وتمنيته لعمرو بولاية العهد لذهبت الخلافة من عبدالملك، ولو قُدّر لعبدالملك أيضًا أن يُقتل في حربه مع مصعب لاضطربت أمور الدولة، وربما أدى ذلك إلى سقوطها.

ولما خرج الخليفة الوليد بن يزيد من دمشق لانتشار الوباء فيها استغل ذلك ابن عمه يزيد ابن الوليد وأنصاره ودخلوها ليلًا وبايعه أهلها سرًا، ثم خرجوا إلى الوليد وحاصروه في قصره وانتهى ذلك بقتل الوليد فبايع الناس ليزيد بن الوليد.

وقد تمسك عبدالله بن الزبير بعاصمة دولته: مكة، لعلمه بأهمية ذلك في ثبات الدولة، ولم يغادرها إلى الشام حين دعاه أهلها بعد وفاة الخليفة يزيد بن معاوية إذ قال له الحُصين بن نُمير قائد جيش الأمويين: «أنت أحقّ الناس بهذا الأمر، هلمّ فلنبايعك ثم اخرج معنا إلى الشام ،... فوالله لا يختلف عليك اثنان.» .. فقال عبدالله: «والله لا أفعل» [1].

ولعل خروج مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين من عاصمته دمشق إلى مناطق الجزيرة لملاقاة العباسيين - الذين بويعوا في الكوفة - كان سببًا مباشرًا للإسراع في اضمحلال شأن الخلافة الأموية ثم سقوط دولتها، وذلك حين خسر المعركة التي جرت عند نهر الزاب قرب الموصل من أرض الجزيرة، وانهزم جيشه، فولّى مروان هاربًا، وفتحت الطرق أمام العباسيين للوصول إلى عاصمة الدولة الأموية دمشق، وبذلك سقطت الخلافة الأموية [2].

وكما أن لعاصمة الدولة الدور الأكبر بوصفها رمزًا لسلطة الدولة واستقرار إدارتها، فإن لعواصم الولايات الكبرى الأهمية نفسها بما تمثله من قوة تابعة للدولة، وغالبًا ما كانت عواصم الولايات مستقرًا وملاذًا للمعارضين الخارجين على الدولة بغية إسقاطها وذلك لأهمية تلك العواصم إداريًا وسياسيًا، فعندما اشتعلت

(1) ابن الأثير،الكامل في التاريخ 4/129.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 10/44-45.

نار الحرب بين شبيب الخارجي وجيش الأمويين في أيام ولاية الحجاج على العراق، أيقن شبيب أن تغلّبه على الكوفة بوصفها عاصمة للولاية هو إيذان بسيطرته على الولاية نفسها، فقال لأصحابه حين أراد الدخول إلى الكوفة عقب انتصاراته على أحد جيوش الأمويين: «هذه الهزيمة قد أرعبت هؤلاء الأمراء والجنود الذين في طلبكم، فاقصدوا بنا نحوهم، فوالله لئن قاتلناهم فما دون الحجاج مانع، ونأخذ الكوفة إن شاء الله تعالى» [1].

وكان سقوط الكوفة نفسها -فيما بعد- في أيدي العباسيين إيذانًا بإنهاء سلطة الأمويين السياسية والإدارية وزوال دولتهم نظرًا إلى أهمية الكوفة بوصفها المركز الإداري والسياسي لأهم ولايات الدولة الأموية، يقول أبوالعباس السفاح حين دخل الكوفة وبايعه أهلها معلنًا سقوط دولة الأمويين وقيام الدولة العباسية: «يا أهل الكوفة أنتم محل محبتنا ومنزل مودتنا، أنتم الذين لم تتغيروا عن ذلك، ولم يثنكم عن تحامل أهل الجور عليكم حتى أدركتم زماننا وأتاكم الله بدولتنا فاستعدوا»[2].

ب- التنظيمات الإدارية للولايات:

لقد استند توسع الدولة الإسلامية منذ العهد الراشدي ثم في العهد الأموي إلى أربع مناطق جغرافية رئيسية في الدولة الإسلامية وهي أشبه بالأقاليم ومن هذه المناطق الأربع انطلقت الفتوح واتسعت أرجاء الدولة في كل الاتجاهات من العالم، فالدعوة الإسلامية خرجت من المنطقة الأولى التي تضم المدينة المنورة ومكة والطائف وما جاورها من الحجاز واليمن، أما المنطقة الثانية فتضم بلاد الشام باتجاه الشمال نحو الجزيرة وأرمينية وتخوم الدولة البيزنطية قرب حدود عاصمتها القسطنطينية، وأما المنطقة الثالثة فتضم مصر وما يليها من أفريقيا

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/409.
(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/413. وانظر ابن كثير، البداية والنهاية 10/43.

وصولًا إلى الأندلس، وأما المنطقة الرابعة فتضم العراق وما تلاه من بلاد المشرق المترامية الأطراف شماليّ العراق وشرقيّه كبلاد فارس وخراسان وطبرستان وبلاد السند والهند وبلاد ما وراء النهر وغيرها.

إن هذا الاتساع الهائل لمساحة الدولة الإسلامية والتعداد الكبير للأقاليم والمدن التي دانت لها، اقتضت تقسيم تلك الأقاليم إلى ولايات كثيرة جدًا متدرجة في الاتساع.

وهذه التقسيمات الإدارية خضعت لعدة عوامل اقتضتها الظروف السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، ولا تبيّن النصوص النثرية التي تعود إلى العصر الأموي مخططات تنظيمية إدارية ثابتة لتلك الولايات وحدودها وتوابعها الإدارية، نظرًا إلى خضوعها لعوامل المد والجزر الناتجة عن الظروف السابقة الذكر، فقد كانت حدود تلك الولايات وكذلك حدود الدولة الأموية دائمة التغير والحركة، تمتد بتأثير الفتوح تارة وتنحسر وتتراجع نتيجة نقض بعض الدول المعاهدة لمعاهدات صلحها، وخروج بعضها على طاعة الخليفة والدولة تارة أخرى، فضلًا عن فقدان وسائل الاتصال السريع بين تلك الأصقاع جميعًا.

إلا أنه من الواضح أن هناك بعض القواعد العامة في التنظيمات الإدارية لولايات تلك الدولة وتوابعها الإدارية وهذا ما يقتضي بسط القول فيها:

1 - **الفتوح العسكرية:**

تعدّ الفتوح العسكرية التي تقوم بها جيوش الولاية من أهم قواعد اعتماد التابعية الإدارية لتلك الولاية، وكل ما غَلَبَ عليه جيش تلك الولاية من الأراضي المفتوحة فهو تابع له إداريًا، ويوزع على أفراده ما يجبى من فيء تلك البلاد عملًا بالنصوص الشرعية الناظمة لذلك.

وقد اعتُمدت تلك القاعدة الشرعية منذ بداية الدولة الإسلامية، فعندما اختلف أهل الكوفة وأهل البصرة في إلحاق البلدان المفتوحة بكل منهما، قال أهل الكوفة لعمار بن ياسر وكان على الكوفة أميرًا لها: «اكتب إلى عمر أن رامَهُرْمُز وإيذَج لنا دونهم لم يعينونا عليهما ولم يلحقونا حتى افتتحناهما، فلم يفعل عمار،... فاختلف أهل الكوفة وأهل البصرة، فقال لهم أهل الكوفة: أتيتمونا مددًا وقد افتتحنا البلاد فأنشبناكم [1] في المغانم، والذمة ذمتنا والأرض أرضنا، فقال عمر: صدقوا،.. فقال أهل البصرة: فلتعطونا نصيبنا مما نحن شركاؤكم فيه من سوادهم وحواشيهم، فأعطاهم عمر مائة دينار برضا أهل الكوفة» [2].

يظهر هذا النص أن للجيوش الفاتحة أحقية إلحاق الأرض وما عليها بإدارة ولايتهم، وقد تُعدّل الحدود الإدارية للولايات بتبادل بعض المناطق فيما بينها، وهذا ما حدث بين الكوفة والبصرة أيام الخليفة معاوية: «إذ كانت نهاوند من فتوح أهل الكوفة، والدينَوَر من فتوح أهل البصرة، فلما كثر المسلمون بالكوفة احتاجوا إلى أن يزدادوا في النواحي التي كان خراجها مقسومًا فيهم، فصيّرت لهم الدينور وعوّض أهل البصرة نهاوند لأنها من أصبهان فصار فضل ما بين خراج الدينور ونهاوند لأهل الكوفة، فسميت نهاوند ماه البصرة، والدينور ماه الكوفة» [3].

وهذه القاعدة ظلت متبعة في تحديد التوابع الإدارية في عهد الخلفاء الأمويين، فما تفتحه جيوش ولاية خراسان يتبع إداريًا لها وهذا ما كان في فتوح قتيبة بن مسلم في بلاد ما وراء النهر وكان واليًا على خراسان للوليد بن عبدالملك، وكذلك ما كان من موسى بن نصير حين كان واليًا على أفريقيا للوليد بن عبدالملك، إذ بعث الوليد أحد قواده – وهو طارق بن زياد – لفتح الأندلس، واستخلف عليها

(1) أنشبناكم: أشركناكم.
(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 3/31..
(3) البلاذري، فتوح البلدان 375.

موسى ابنه عبدالعزيز بن موسى [1]، وهذا يعني أن الأندلس تبعت إداريًا لولايته لأن الجنود الذين افتتحوها هم من جنوده.

2 - **الوحدات الإدارية:**

تظهر النصوص النثرية والأخبار العائدة إلى العصر الأموي أن الولاية الكبرى كانت مقسمة إلى ولايات أصغر منها، وهذا التقسيم الإداري متدرج في الصغر، وهو أشبه ما يكون بنظام الوحدات الإدارية. وكان لكل وحدة إدارية موظفوها من والٍ وعمال يقومون على أمور إدارتها، وكانت التابعية الإدارية لهذه الوحدات تخضع لتسلسل هرمي، فالوحدة الإدارية الصغيرة تتبع وحدة أكبر منها وهكذا، وكل ذلك يرتبط بالولاية، والولاية ترتبط بعاصمة الخلافة ومركزها دمشق.

فعندما ولي عبدالرحمن بن الأشعث سجستان من قبل الحجاج والي العراق، تصدى لحرب رُتبيل ملك الترك هناك، ودخل بلاده: «وأخذ رُتبيل يضم إليه جنده، ويدع به الأرض رُستاقًا رستاقًا، وحصنًا حصنًا، وطفق ابن الأشعث كلما حوى بلدًا بعث إليه عاملًا،وبعث معه أعوانه» [2].

مما سبق يمكننا استنتاج البنية الهرمية للوحدات الإدارية، فلكل بلد عامل وأعوان له في الإدارة، وكلهم مرتبط بوالي سجستان الذي هو تابع إداري لوالي الولاية الكبرى وهو الحجاج والي العراق، والحجاج مرتبط بعبدالملك أمير المؤمنين في دمشق.

ويظهر النص أيضًا أن من جملة الوحدات الإدارية في ذلك العصر ما سمي بالرستاق، والرستاق كما ورد في المعجم الوسيط: «موضع فيه مزدرع، وقرى، أو بيوت مجتمعة»، فالبنية الإدارية للرستاق ترتكز على اجتماع عدة وحدات صغيرة

(1) ابن الأثير،الكامل في التاريخ 4/566.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/328.

من القرى والمزارع أو التجمعات السكانية الريفية لتشكله، فهو إذن بلدة ريفية صغيرة، وهذا يشبه الناحية في تقسيماتنا الإدارية الحالية.

وفي معجم البلدان أن الرستاق: «كل موضع فيه مزارع وقرى، ولا يقال ذلك للمدن، كالبصرة.. وهو أخص من الكورة.» [1] وتبدو هنا الكورة وحدة إدارية أخرى أكبر من الرستاق.

ولما حارب المهلب بن أبي صفرة الخوارج وصارت بلاد فارس كلها له، بعث الحجاج على كُوَرها عماله وأخذ تلك البلاد من المهلب فبلغ ذلك عبدالملك بن مروان فكتب إلى الحجاج: «فدع بيد المهلب خراج جبال فارس،...، ودع له كورة فَسَا ودَرابَجِرْد، وكورة إصْطَخْر»[2]، فتركها الحجاج للمهلب وأرسل عليها المهلب عماله لأخذ خراجها.

يوضح هذا النص أن المنطقة التي أصبحت تحت سلطة المهلب مكونة من ثلاث كور، فإذا أضفنا إلى ذلك أن هذا الخراج استخدم لتجهيز جيش المهلب علمنا أهمية هذه الكور ومساحتها الكبيرة، فالكورة إذن مدينة كبيرة تتميز باتساع مساحة ريفها، وتتبعها قرى كثيرة وهي غالبًا ما تقع على نهر يمر بها، فكورة: «درابجرد مدينة بفارس لها عمل واسع ويسمى هذا العمل[3] بجملته كورة درابجرد، وهو نهر الملك: فإنه نهر عظيم مخرجه من الفرات ويصب في دجلة، عليه نحو ثلاثمائة قرية، ويقال لذلك جميعه: كورة نهر الملك»[4].

ونلاحظ أن عدة كور شكلت ولاية صغيرة كان عليها المهلب في بلاد فارس، وكذلك الأمر حين أراد الحجاج تولية المهلب سِجِستان وخراسان، فقد كره المهلب

(1) الحموي، ياقوت/1957م/معجم البلدان، دار صادر، دار بيروت 1/37-38.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/301.
(3) العمل: جمعه: أعمال، وأعمال المركز ونحوه (في التقسيم الإداري): ما يكون تحت حكمه ويضاف إليه، يقال: قرية فلان من أعمال مركز كذا. انظر المعجم الوسيط، مادة عمل.
(4) الحموي، ياقوت، معجم البلدان 1/37.

ولاية سجستان وقال للحجاج: «ألا أدلك على رجل أعلم بسجستان مني، وقد ولي كابُل وزابُل وجباهم وقاتلهم وصالحهم؟ قال: بلى، فمن هو؟ قال: عبيدالله بن أبي بكرة»[1]. ويتضح من النص أيضًا أن ولاية عبيدالله بن أبي بكرة لمدينتي كابل وزابل في سجستان قد زودته بمعرفة كافية بسجستان تؤهله لتولي أمورها.

ومن الوحدات الإدارية أيضًا ما يسمى بالجُنْد[2]، وهو في الأصل كورة في فارس[3]، ولكن «سمى المسلمون فلسطين جندًا لأنه جمع كور، وكذلك دمشق، وكذلك الأردن. وكذلك حمص مع قنسرين»[4]، وتسمية «الجُند» إنما أتت من المنطقة السكنية العسكرية التي كان يقطنها الجنود ومنها يأخذون أعطياتهم و«ذكروا أن الجزيرة كانت إلى قنسرين فجنّدها[5] عبدالملك بن مروان أي أفردها، فصار جندها يأخذون أطماعهم بها من خراجها، وأن واليها محمد ابن مروان كان سأل عبدالملك تجنيدها ففعل»[6].

وقد تُفصل الأجناد بعضها عن بعض لأسباب تعود إلى تقدير الخليفة، كزيادة مساحة المنطقة الجغرافية واتساعها أو كثرة قاطنيها من الجنود وتعدد مهماتهم، فيقسم «الجُند» إلى عدة أجناد، فقد «جنّد» معاويةُ قنسرين ممن أتاه من أهل العراق وكانت رُستاقًا من رساتيق حمص[7] وبقيت قنسرين وكورها تابعة لحمص حتى استخلف يزيد بن معاوية ففصلها وجعل قنسرين وأنطاكية ومنبج وذواتها جندًا[8].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/319-320.

(2) الجند في الأصل: المدينة. وأطلق هذا المصطلح آنذاك على مدن الشام الخمس، وهي: دمشق وحمص وقنسرين والأردن وفلسطين، لاحتشاد الجنود فيها، ولكل جند أمير، وجمعها: أجناد. متن اللغة، مادة جند.

(3) الحموي، ياقوت، معجم البلدان 1/38.

(4) البلاذري، فتوح البلدان ص 156.

(5) جنّدها: أفردها: أي فصلها وجعلها وحدها جندًا.

(6) البلاذري، فتوح البلدان ص 156.

(7) ابن الأثير،الكامل في التاريخ 3/31.

(8) البلاذري، فتوح البلدان ص 156.

أما المصر فهو وحدة إدارية لمدينة كبيرة تسمى: الكورة الكبيرة [1] بناها المسلمون ومصّروها على ما اعتادوه من أنماط المدن الإسلامية، ففيها المسجد الجامع والسوق والحمامات والمدارس وغيرها من المرافق العامة، وتنظم أحياؤها بحسب الانتماءات العشائرية فلكلٍّ عشيرةٍ حيٌّ يختص بهم - كما سنرى فيما بعد - ويكون مركز إقامة الوالي وأعوانه في المصر فهي عاصمة الولاية ومركز قراراتها المختلفة التي تنفذُ في جميع أنحاء الولاية، ومن أشهر الأمصار البصرة والكوفة اللتان كانتا مصري العراق ومركزي قراراته ونقطتي انطلاق الفتوح وقمع الفتن في المشرق حتى أطلق عليهما «العراقان» . يقول المستورد بن عُلَّفة الخارجي حين لاحقه جيش مِصرَي البصرة والكوفة مفضلًا قتال جيش أهل مصره منفردًا عن قتال أهل المصرين معًا: «فإن أهل البصرة لا يتبعونا إلى أرض الكوفة، ولا يتبعنا حينئذ إلا أهل مصرنا...، قتال أهل مصرٍ واحد أهون علينا من قتال أهل المصرين»[2].

ويوضح هذا النص أن هناك حدودًا إدارية تفصل بين مصري البصرة والكوفة، وأهل كل مصر متكفلون بالذود عن أرض مصرهم وحمايتها، وليس لأهل البصرة الدخول في أرض أهل الكوفة للدفاع عنها، لأن أهل الكوفة هم المسؤولون عن حماية حدودهم وحفظها، لذلك فضل المستورد بن علفة الدخول في أرض الكوفة مستفيدًا من التقسيمات الإدارية بين المصرين ليحارب جيشًا واحدًا بدلًا من جيشين، وبذلك تسهل مهمة الحرب على قواته.

ج- ارتباط الولايات بعضها ببعض:

الولاية منطقة كبرى، تضم عددًا كبيرًا من الولايات الصغيرة والمدن والبلدات، لها عاصمة يقيم فيها الوالي وعماله، وهي صلة الوصل مع مركز الخلافة في

(1) المعجم الوسيط، مادة: كور.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/199.

دمشق، لتتلقى الأوامر منها ولتنفذ في أنحاء الولاية، وقد تتسع الولاية حتى تضم إقليمًا كاملًا من الأقاليم الرئيسية في الدولة كولاية مصر وأفريقيا، وولاية الحجاز واليمن، وولاية الشام وما حولها، وولاية الجزيرة وأرمينية، وولاية العراق وسائر المشرق، أو تكون الولاية مقسمة إلى ولايات أصغر كولاية العراق والمشرق التي كانت تقسم في بعض الأحيان إلى ثلاث ولايات رئيسية هي ولاية البصرة وولاية الكوفة وولاية خراسان.

لقد كان معيار تبعية الولاية إداريًا لولاية أخرى، أو استقلالها وتبعيتها المباشرة للخليفة، هو شخصية واليها وكفايته ومدى قربه من الخليفة، وغالبًا ما كانت الظروف العسكرية والسياسية الناتجة عن الاضطرابات الأمنية والفتوح من جهة، واتساع الولاية وبعدها عن مركز الخلافة من جهة أخرى هي الأسباب المباشرة لضم تلك الولايات تحت إمرة والٍ واحد قويّ مقرّب من الخليفة، ولتوضيح ذلك نعرض لولاية زياد بن أبيه في أيام معاوية بن أبي سفيان، فقد ولي زياد البصرة وخراسان وسجستان ثم جُمعت له الهند والبحرين وعُمان [1]، وقد قسم زياد ولاية خراسان وحدها إلى أربعة أجزاء إدارية، بغية تخفيف المركزية في الإدارة وتسهيل عمل إدارات الولاية، فجعل خراسان أربع ولايات لكل منها والٍ، وهذه الولايات هي ولاية مَرْو، وولاية أبرَ شهر، وولاية مَرْوَ الرُّوذ والفارِياب والطالَقان، وولاية هَراة وباذغيس وقادس وبوشنْج [2].

ولما توفي المغيرة بن شعبة -وكان واليًا على الكوفة- فقد معاوية رجلًا ذا كفاية عالية وحنكة ودراية سياسية فائقة، فاستعاض عنه بزياد بن أبيه وضم إلى زياد -فضلًا عن ولاياته السابقة- ولايةَ الكوفة، نظرًا إلى ثقة معاوية الشديدة

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 8/30.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/224.

بزياد وخبرته الإدارية السياسية العالية، وقد أتى أمر جمع الكوفة إلى زياد وهو في البصرة، فلما قدم الكوفة، صعد المنبر وخطب فيهم مبينًا لهم ضم ولايتهم إليه ونقل بيته وأهله إلى ولايتهم: «إن هذا الأمر أتاني وأنا بالبصرة، فأردت أن أشخص إليكم...، فأتيتكم في أهل بيتي، فالحمد لله الذي رفع مني ما وضع الناس وحفظ مني ما ضيعوا» [1]، ويتضح هنا أن زيادًا يفاخر بتلك المهمة الكبيرة التي أوكلت إليه من دون غيره من الولاة، فقد أصبح زياد واليًا على البصرة والكوفة والمشرق وسجستان وفارس والهند [2]، وهو أول من جمعت له ولايتا البصرة والكوفة [3]، وبخبرته امتلك زمام الإدارة وضبط الولايات الواقعة تحت سلطانه فكان يقيم ستة أشهر في الكوفة وستة أشهر في البصرة. وحتى لا تُعطّل الشؤون الإدارية للولاية، كان زياد يستخلف أحد أعوانه سَمُرَة بن جُندب على البصرة عندما يغادرها إلى الكوفة [4].

ولما رأى زياد أن ولاية العراق والمشرق قد دانت له، كتب إلى معاوية يستزيده في الولايات، ويطلب إليه مد سلطان ولايته نحو الحجاز قائلًا: «إني قد ضبطتُ لك العراق بشمالي، ويميني فارغة فارِّغَ لي ذلك» [5]. إلا أن وفاة زياد بن أبيه حالت دون تحقيق أمنيّته.

وكذلك الأمر في أيام عبدالملك إذ كان أخوه بشر بن مروان واليًا على الكوفة ثم جمعت له البصرة وأصبح والي العراق والمشرق، فلما استتبّ له الأمر في تلك الولاية كتب إلى أخيه عبدالملك يطلب منه ضم ولايات أخرى تحت سلطته: «أما بعد يا أمير المؤمنين، فإنك أشغلت إحدى يدي وهي اليسرى وبقيت اليمنى فارغة

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/234.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/241.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/234.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 5/234.
(5) ابن كثير، البداية والنهاية 8/64. انظر، النويري، نهاية الأرب 21/333. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/584، والحنبلي، شذرات الذهب 1/85.

لا شيء فيها» [1]. فلما بلغت الرسالة عبدالملك بعث إلى أخيه بشر الأمر بولايته على الحجاز واليمن وكتب إليه: «إن أمير المؤمنين قد أشغل يمينك بمكة والمدينة والحجاز واليمن» [2].

ولعل بشر بن مروان أراد أن يفعل ما فعله زياد بن أبيه من توسيع رقعة ولايته، إلا أن ذلك لم يتم له،فقد حدث له ما حدث لزياد، إذ أصابت القرحة يمينه... فجزع لذلك، وما أمسى حتى بلغت القرحة كتفه فخاف ووجل ثم كتب إلى عبدالملك: «كتبت إليك وأيامي أول يوم من الآخرة، وآخر يوم من أيام الدنيا» [3]. ثم مات بشر، وتلاشت فكرة محاولة ضم الحجاز واليمن مرة أخرى إلى ولاية العراق والمشرق.

ويعدّ هذان الواليان زياد وبشر من أشهر الولاة الذين جمعت لهم ولاية العراق والمشرق، يضاف إليهما في هذا المجال عبيدالله بن زياد أيام يزيد بن معاوية، والحجاج بن يوسف الثقفي أيام عبدالملك، وخالد بن عبدالله القسري أيام هشام ابن عبدالملك.

وعند فقد ولاة في منزلة أولئك لتولي أمر العراق والمشرق، كانت تلك الولاية تنحلّ وتعاد إلى ولاياتها الأصلية الثلاث، البصرة والكوفة وخراسان، فعندما توفي الحجاج – على سبيل المثال– أحدث فراغًا إداريًا كبيرًا اضطر الوليدَ إلى تقسيم تلك الولاية إلى عدة ولايات، فولى حرب الكوفة والبصرة وصلاتهما واليًا آخر هو يزيد بن أبي كبشة، كما ولى خراجهما واليًا ثانيًا هو يزيد بن أبي مُسلم. ثم كتب إلى قتيبة بن مُسلم والي خراسان التابعة للعراق بنقل تبعيّتها إلى الخليفة مباشرة، وهذا يعني استقلال ولايته في خراسان عن ولاية العراق. ولعل من أسباب ذلك أن قتيبة قد زاد في رقعة خراسان حين فتح بلاد ما وراء النهر وهي ذات مساحة

(1) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 3/255.
(2) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 3/255-256.
(3) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 3/256.

شاسعة أضيفت إلى خراسان فاستحقت خراسان الاستقلال كولاية منفردة تتبع العاصمة مباشرة، يقول الوليد بن عبدالملك في رسالته لقتيبة: «قد عرف أمير المؤمنين بلاءك، وجدّك في جهاد أعداء المسلمين، وأمير المؤمنين رافعك وصانع بك كالذي يجب لك،...، ولا تُغِبَّ عن أمير المؤمنين كتب...» [1].

إلا أن بعد المسافات -كما سبق- بين تلك الولايات التي تفصلها عن العاصمة دمشق وصعوبة الاتصالات بين ولاتها والخليفة، كل ذلك كان يحدث تباطؤًا كبيرًا في وصول البريد إلى الولايات، كما كان أحد الأسباب المهمة في ضم تلك الولايات بعضها إلى بعض وتوحيدها.

فعندما كان عاصم بن عبدالله واليًا على خراسان لهشام بن عبدالملك بعث إليه عاصم كتابًا يصف له فيه بُعد خراسان عن مركز الخلافة دمشق والزمن الطويل الذي يستغرقه وصول الإمدادات وتوجيهات الخليفة إليها، يقول عاصم: «... يا أمير المؤمنين، فإن الرائد لا يكذب أهله، وقد كان من أمر أمير المؤمنين إليَّ ما يحق به عليَّ نصيحته، وإن خراسان لا تصلح إلا أن تُضَمَّ إلى صاحب العراق، فتكون موادها ومنافعها ومعونتها في الأحداث والنوائب من قريب، لتباعُدِ أمير المؤمنين عنها وتباطؤ غياثه عنها» [2]، فضم هشام خراسان إلى العراق تحت إمرة خالد بن عبدالله القسري.

ويمكننا القول إن ما حدث من ضم وفصل لولايات العراق كان يحدث في الأقاليم الأخرى أيضًا، فكانت الحجاز واليمن تجمع تارة تحت إمرة ولاية المدينة ثم يعود إليها استقلالها وتعدّدها تارة أخرى، وهي: المدينة ومكة والطائف واليمن، أما مصر وأفريقيا فكانتا أيام معاوية ولايتين، فكان على مصر معاوية بن حُديج

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/493.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/99.

وعلى أفريقيا عقبة بن نافع، ثم جمع معاوية لمسلَمة بن مخلّد المغرب كله ومعه مصر وبرقة وأفريقيا وطرابلس، فولى مسلمةُ بنُ مخلّد أحدَ مواليه أمر أفريقيا، وظل الأمر كذلك حتى وفاة معاوية [1] سنة 50هـ.

ثم فُصلت أفريقيا عن مصر واستقلت في أيام عبدالملك بن مروان حين ولى عليها زهير ابن قيس، ولمّا أقام فيها ورأى من خيراتها ما رأى، قفل راجعًا منها وقال: «إنما قدمت للجهاد فأخاف أن أميل إلى الدنيا فأهلك»[2].

وهنا تظهر فكرة فصل ولاية أفريقيا وحدها والسبب الأساسي لهذا هو منح واليها حرية في اتخاذ القرارات المرتبطة باستكمال الفتوح باتجاه أوربا، فلما ولي موسى بن نصير أفريقيا أيام الوليد بن عبدالملك كلّف موسى طارقَ بن زياد فتْحَ الأندلس فافتتحها حتى وصل إلى تخوم فرنسا، وهذا اقتضى اتساع ولاية أفريقيا تقسيمها إلى عدة ولايات، فلما غادر موسى بن نصير الأندلس استخلف عليها ابنه عبدالعزيز، واستخلف على سبتة وطنجة وما والاهما ابنه عبدالملك، وكذلك استخلف على كامل أفريقيا وولاياتها ابنه عبدالله[3] سنة 92هـ.

ولا بد هنا أن نشير إلى أن هناك ولاية وحيدة تقريبًا حافظت على استقلالها الإداري لفترة طويلة، وهي ولاية الجزيرة وأرمينية، التي كانت في بداية الأمر تابعة لبلاد الشام أيام معاوية، ثم وليها محمد بن مروان أخو عبدالملك بن مروان وظل واليًا عليها حتى توفي وكان عبدالملك قد أوصى ولي عهده ابنه الوليد بقوله: «وانظر إلى أخي محمد فأمّره على الجزيرة ولا تعزله عنها»[4] ثم بعد وفاة محمد ابن مروان ورثها ابنه مروان بن محمد وظل واليًا عليها حتى أصبح خليفة، وهو آخر خلفاء بني أمية.

****

(1) الطبري، تاريخ الطبري، 5/240.
(2) ابن الأثير،الكامل في التاريخ، 4/109.
(3) المصدر نفسه، 4/566.
(4) ابن كثير، البداية والنهاية، 9/71.

الفصل الثالث

النظام التشريعي والإداري للقضاء

النظام التشريعي والإداري للقضاء

أولًا- أهمية القضاء منصبًا إداريًّا:

القضاء من أهم أركان المجتمع والدولة، فإذا كانت ضرورة نشأة المجتمع تقتضي ترتيب العلاقات بين أفراده وفق نظم وقواعد ترسم حدود تلك العلاقات، فإن القضاء هو الحارس لتلك النظم والقواعد والقائم على تحقيقها، وتنظيم القضاء في الدولة وترسيخه هو دلالة مهمة على ازدهار المجتمع، لأن القضاء في موقع القلب من جسد الأمة، يشد أزرها ويرتقي بها نحو التطور والحضارة.

والمجتمع الإسلامي بوصفه نموذجًا لتلك المجتمعات الراقية جعل القضاء في أرفع مناصب السلطة، إذ كان النبي ﷺ يتولى القضاء بنفسه بين أصحابه في المدينة المنورة، ولما استخلف أبوبكر باشر القضاء بنفسه أيضًا، إلا أن انشغاله في الفتوحات وحروب الردة، جعله يوكل تلك المهمة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال له: «اقضِ بين الناس، فإني في شغل» [1].

وظل الولاة الإداريون في الأمصار على عهد أبي بكر وجزء من عهد الفاروق عمر رضي الله عنه يتولون القضاء، إلى أن بدت مظاهر الاستقلال الإداري للقضاء في عهد الخليفة الراشد عمر رضي الله عنه، حين قام بفصل أعمال القضاء عن أعمال الولاة،

(1) النباهي، أبوالحسن بن عبدالله/1948م/تاريخ قضاة الأندلس، نشر: إ. ليفي بروفنسال، القاهرة، دار الكاتب المصري، الطبعة الأولى، ص 22.

وجعلهم تابعين مباشرة له، وبه تحقق فصل السلطة القضائية عن بقية سلطات الدولة [1]. فقد استقضى الفاروق أبا الدرداء في المدينة المنورة، وولى شريحًا قضاء البصرة، وولى أبا موسى الأشعري قضاء الكوفة، وتروى في ذلك أسماء قضاة آخرين في خلافة الفاروق عمر [2].

على أنه يمكن أن يعدّ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أول من أرسى القواعد الأساسية لأصول القضاء والمحاكمات في الدولة الإسلامية، وقد كان وما زال الكتاب الذي أرسله إلى أبي موسى الأشعري أساس المرافعات القضائية والمحاكمات حتى عصرنا الحالي، ويظهر هذا الكتاب عمق فهم الفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لطبيعة القضاء ومهمة القائمين عليه [3].

وقد ظل القضاء بعد عمر» من الوظائف الداخلة تحت الخلافة» [4]، فهو أحد الأنظمة الإدارية التي تتكامل بها شرعية الدولة.

أما الخلفاء الأمويون فقد ساروا على خطا الخليفة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في فصل القضاء عن إدارات الدولة الأخرى، وجعلوه إدارة مستقلة ترتبط بهم مباشرة في الأغلب، فقد كان معاوية ابن أبي سفيان يولي الولاة في الأمصار ويولي معهم القضاة، فمثلًا ولّى معاوية على الكوفة المغيرة بن شعبة وولّى على قضائها شُريحًا وكان ذلك عام 42 هـ [5]. أما في العاصمة دمشق فكان قاضيه فضالة بن عبيدالأنصاري [6].

---

(1) الزحيلي، وهبة/1404هـ1984-م/ الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء السادس، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ص 743.
(2) ابن خلدون، المقدمة ص 197، والمسعودي، التنبيه والإشراف ص 251.
(3) انظر كتاب عمر بن الخطاب في: ابن خلدون، المقدمة ص 197. وابن قتيبة، عيون الأخبار ص 66، والماوردي، الأحكام السلطانية ص 71.
(4) ابن خلدون، المقدمة ص 196.
(5) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 3/420.
(6) المسعودي، التنبيه والإشراف، ص 262.

وقد شهد عهد معاوية أول تسجيل للأحكام القضائية في ديوان خاص، وذلك لتثبيت حقوق المتخاصمين، وعدم نكران الحكم القضائي بعد انتهاء التقاضي، وكان ذلك على يد سُليم بن عنز الذي ولي القضاء لمعاوية على مصر سنة 40 هـ حين «اختُصم إليه في ميراثٍ، فقضى بين الورثة، ولكنهم تناكروا ورجعوا إليه، فقضى بينهم وكتب كتابًا بقضائه وأشهد فيه شيوخ الجند»[1].

وهكذا كان اهتمام الخلفاء الأمويين بالقضاء كبيرًا، واستمروا على ذلك طوال حكمهم لما فيه من إحقاق للحق وإزهاق للباطل، وردع للظالمين عن ظلمهم وإنصاف أصحاب الحقوق من غاصبيها، وبذلك جعلوا منصب القضاء من أرفع مناصب دولتهم، فهو في رتبة الولاية من حيث الأهمية، وإن كان يليها في الترتيب الإداري عصرئذ.

فعندما وفد أهل الكوفة على عمر بن عبدالعزيز سألهم عن أحوال بلدهم ووالييهم وعن قاضيهم أيضًا، وهذا ما رواه أحد من كانوا في ذلك الوفد، فقال: «قدمت على عمر بن عبدالعزيز في وفد أهل الكوفة، فسألنا عن بلدنا وأميرنا وقاضينا»[2].

ثانيًا- مصادر التشريع القضائي:

ذكرنا أن أهمية القضاء في إدارة الدولة الأموية التي تمثل الخلافة الإسلامية مستمدة من أنه الحارس لمصادر التشريع الإسلامي، والقائم على تنفيذ هذا التشريع، ويحدد عمر بن عبدالعزيز في أحد النصوص المأثورة عنه مصادرَ التشريع القضائي فيقول: «... فإن رأس القضاء اتباع ما في كتاب الله، ثم القضاء بسنة رسول الله ثم حكم الأئمة الهداة، ثم استشارة ذوي الرأي والعلم،...، وأن تحكم بين

(1) الكندي، محمد بن يوسف/1908م/ كتّاب الولاة والقضاة، تصحيح: رفن كست، مكتبة المثنى، بغداد، ص 309-310.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/369.

الناس وأنت تعلم ما تحكم به، ولا تقسّ فإن القايس في الحكم بغير العلم كالأعمى الذي يعشو في الطريق، ولا يبصر، فإن أصاب الطريق أصاب بغير علم وإن أخطأه نزل بمنزلة ذاك حين أتى بما لا علم له فهلك، وأهلك من معه، فما أتاك من أمر تحكم فيه بين الناس لا علم لك به فسل عنه من يعلم، فإن السائل عما لا يعلم من يعلم أحد العالمين» [1].

يوضح النص السابق مصادر التشريع القضائي، وأولها القرآن الكريم، ثم السنة النبوية الشريفة من أقوال النبي ﷺ وأفعاله، ثم الأحكام التي قضى بها الأئمة الهداة الخلفاء الراشدون، ثم استشارة أهل العلم والرأي من الفقهاء والعلماء، ولعل عمر بن عبدالعزيز لم يعتمد القياس مصدرًا في إطلاق الأحكام القضائية، لأن بعض الأحكام في زمن أسلافه من الخلفاء الأمويين حادت عن الطريق القويم ومن ثم لا يجوز القياس عليها، وهو الذي طالما انتقد ظلم بعض أولئك الخلفاء وجور ولاتهم.

ويظهر في كلام عمر بن عبدالعزيز مصدر هام من مصادر التشريعات القضائية، وهو استشارة أهل العلم والفقهاء الكبار، وهم أهل الفتيا، وأهل الفتيا هؤلاء يمكن أن نعدهم بمثابة مجلس استشاري فقهي قضائي أعلى، حازوا مواقعهم بسعة علمهم وورعهم وكفايتهم، وغالبًا ما يحظى هؤلاء برعاية الخلفاء فيستشيرونهم في القضايا الفقهية الشائكة، «وللخليفة تصفّح أهل العلم والتدريس، وردِّ الفتيا إلى من هو أهل لها وإعانته على ذلك»[2].

وقد زخر العصر الأموي بهؤلاء الفقهاء الأجلاء من الصحابة والتابعين أمثال عبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وابن شهاب الزُّهري، والحسن البصري...

(1) وكيع، محمد بن خلف/1366هـ1947-م/أخبار القضاة، تحقيق: عبدالعزيز مصطفى المراغي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 77.
(2) ابن خلدون، المقدمة ص 196.

وغيرهم كثير ممّن كانوا يُستَفْتَون في أمور القضاء وغيرها، فيجدون لها الحلول الشرعية المناسبة، وهم يستندون في ذلك إلى مصادر التشريع الأصلية من كتاب الله وسنة نبيه وأحكام الخلفاء الراشدين، يقول الصحابي الجليل جابر بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... للفقيه أبي الشعثاء جابر بن زيد الذي كان من الذين أوتوا العلم وكان يفتي في البصرة. يقول جابر: «يا ابن زيد إنك من فقهاء البصرة وإنك ستفتي، فلا تفتين إلا بقرآن ناطق أو سنة ماضية، فإنك إن فعلت غير ذلك قد هلكت وأهلكت» [1].

ولعل الفتوى التي أفتى بها الزهري لعبدالملك بن مروان في ميراث أمهات الأولاد تظهر دور أهل الفتيا عند الخلفاء وأهميتهم، فقد كتب والي المدينة هشام ابن إسماعيل لعبدالملك يذكر له أن ابنًا لمصعب بن الزبير من أم ولد قد مات، فأرادت أمه أن تأخذ ميراثها منه فمنعها عروة ابن الزبير عن ميراثها لأنها أم ولد لا يحق لها الميراث... فضاقت السُّبل أمام عبدالملك في إيجاد الفتوى الشرعية لتلك القضية، فاستشار الزهري في ذلك، فذكر له الزهري ما حفظه عن سعيد ابن المسيب عن عمر بن الخطاب أنه قال: « ... أيما امرئ كان عنده أم ولد فملكها بيمينه ما عاش، فإذا مات فهي حرة لا سبيل له عليها» [2]. أي أن أم الولد لا يجوز لسيدها أن يبيعها في حياته، ثم تصبح حرة عند مماته ولها الحق في وراثة ابنها كالمسلمة الحرة.

وبتلك الفتوى الشرعية التي استندت إلى المصدر الثالث من مصادر الشريعة الإسلامية وهم الأئمة الهداة، ومنهم الخليفة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حلَّ الزهري معضلة فقهية أرّقت عبدالملك بالرغم مما عرف عنه من سعة علمه، فاستحق الزهري رعاية عبدالملك وصلته، ففرض له في العطاء على الرغم من أن أهل المدينة المنورة لم يكن يفرض لهم في العطاء آنذاك بسبب بيعتهم لعبدالله بن الزبير

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/99.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 9/360.

التي كلفت عبدالملك حربًا طويلة على ابن الزبير، وبعد أن بيّن الزهري فتواه قال لعبدالملك: «يا أمير المؤمنين افرض لي فإني منقطع من الديوان، فقال: إن بلدك ما فرضنا فيه لأحد منذ كان الأمر يعني حرب عبدالله بن الزبير... ثم أومأ إلى كاتبه قبيصة بن ذؤيب، فقال قبيصة: «قد فرض إليك أمير المؤمنين»، فقال الزهري: «إني والله ما خرجت من عند أهلي إلا وهم في شدة وحاجة ما يعلمها إلا الله، وقد عمّت الحاجةُ أهلَ البلد» قال قبيصة: «قد وصلك أمير المؤمنين» قال: قلت: «يا أمير المؤمنين وخادم يخدمنا، فإن أهلي ليس لهم خادم إلا أختي، فإنها الآن تعجن وتخبز وتطحن» قال: قد أخْدَمَك أمير المؤمنين» [1].

و قد يولّى أهل العلم والفتوى القضاء ثم يستعفون بعد مدة، فقد ولي الحسن البصري في أول الأمر القضاء أيام عمر بن عبدالعزيز ثم استعفاه [2]، ولعل ما شجع الحسن البصري على قبول ولاية القضاء في عهد عمر بن عبدالعزيز ما يعرفه من عدالة عمر الذي حثّه على ذلك فكتب إليه: «كيف حبك الدينار والدرهم؟ قال: لا أحبها، فكتب إليه: تولّ فإنك تعدل» [3].

لقد عُدّ الفقهاء والعلماء من أهل الفتيا خاصةً منبعًا ثرًا للأحكام في الاجتهادات الشرعية والقضائية، وقد تتقدم أحيانًا أحكامُهم التي يفتون بها على أحكام خيرة أهل القضاء في عصرهم، فقد كتب عدي بن أرطاة والي عمر بن عبدالعزيز على البصرة إلى عمر كتابًا يشرح فيه كلًا من حكم قاضي البصرة إياس بن معاوية وفتوى الحسن البصري، أحد فقهاء البصرة، في شهادة المرأة في الطلاق، فيقول عدي: «يقول الحسن: لا تجوز شهادة النساء في الطلاق، وبقضاء

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/260-261.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 9/350.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية 9/285.

إياس: أجاز شهادة رجل وامرأتين في طلاق»، فكتب عمر لعدي: «أصاب الحسن وأخطأ إياس» [1].

وقد يعرض أحد الولاة على أهل الفتيا بعض الأوامر القادمة إليه من الخليفة والتي يكون فيها مسائل يظن أنها تخالف الشريعة الإسلامية، فيسألون آراءهم فيها، من ذلك أن عمر بن هبيرة بعث إلى الحسن البصري وابن سيرين والشعبي، فقدموا عليه وهو بواسط، وكان رجلًا يحب حسن السيرة ويسمع من الفقهاء، فقال لهم: «إن يزيد بن عبدالملك عبدمن عبيدالله أخذ عهودهم وأعطاهم عهده كي يسمعوا له ويطيعوا، وإنه يأتيني منه كتب أعرف في تنفيذها الهلكة، فإن أطعتُه عصيت الله، فماذا تأمرون؟» ...، فقال الحسن البصري: «أما إذ سألتني فإنه يحق عليّ أن أجيبك: إن الله جل وعز مانعك من يزيد ولن يمنعك يزيد من الله، وإنه يوشك أن ينزل بك ملكٌ من السماء فيستنزلك من سريرك وسعة قصورك إلى باحة دارك ثم يخرجك من باحة دارك إلى ضيق قبرك ثم لا يوسع عليك إلا عملك... يا عمر إني أخوفك مقامًا خوفك الله جل وعز من نفسه فقال: ذلك لمن خاف مقامي وخاف وعيدِ[2]. يا عمر إن تكن مع الله على يزيد يكفك الله بائقته، وإن تكن مع يزيد على الله يكلك إليه. فبكى ابن هبيرة وقام في عبرته وانصرف [3].

ثالثًا- صفات القاضي:

إن خطورة منصب القضاء في الدولة والمجتمع متأتية من أن القاضي ينفّذ أحكام الشريعة الإسلامية بين الناس المتخاصمين أو المتقاضين بشكل مباشر في مجتمع يدين بالإسلام، وهنا تبدو أهمية القضاء في الحفاظ على استقامة

(1) وكيع، أخبار القضاة ص 329.
(2) سورة إبراهيم، الآية 14.
(3) البيهقي، إبراهيم بن محمد/1960م/المحاسن والمساوئ، دار صادر، دار بيروت، بيروت، ص 343- 344. وانظر: ابن قتيبة، عيون الأخبار 2/343 والمسعودي، مروج الذهب 3/201، وابن عبدربه، العقد الفريد 1/58-59.

العلاقات بين أفراد المجتمع، أو بينهم وبين الدولة، لذا كان لا بد من قاض في كل مدينة كبيرة يقوم على ضبط تلك العلاقات، فيضرب على يد الظالم لردعه، وينصف المظلوم.

ولصعوبة المهمة الموكلة إلى القاضي لا بد له أن يتمتع بصفات تميزه من غيره من الرجال حتى يكون كفيًا لولاية هذا المنصب، وأهلًا للقيام بأعبائه، وقد أوردت النصوص النثرية الأموية صفات كثيرة لشخصية القاضي وما ينبغي له أن يتحلى به، فيرى عمر بن عبدالعزيز أن للقاضي خمس خصال إذا توافرت فيه كمُل: «علم بما كان قبله، ونزاهة عن الطمع، وحلم على الخصم، واقتداء بالأئمة، ومشاورة أهل العلم والرأي» [1].

وقوله هذا يُجمل تلك الخصال، ولا يستقصيها، لأن النصوص الأموية تزيد عليها خصالًا وصفات أخرى كثيرة.

فأول الشروط والصفات التي يجب أن تتوافر في القاضي هو علمه بما كان قبله من مصادر التشريع الإسلامي وأحكامه، وأن يسير على هديها، كالقرآن الكريم، وسنة النبي ﷺ الثابتة من أقواله وأفعاله وتقريراته.

وعلى القاضي أيضًا أن يهتدي بأحكام السلف الصالح من الأئمة والقضاة الثقات في القضايا التي عُرضت عليهم، ويضاف إليها أيضًا اطلاعه على أحوال أهل البلاد التي افتتحها العرب والمسلمون، إذ لم يعد المجتمع الإسلامي مقصورًا على العرب فقط بل خالطته شعوب وأمم أخرى من البلاد المفتوحة وغيرها. يروي إياس بن معاوية المزني أن يزيد بن عمر بن هبيرة والي العراق أيام يزيد بن عبدالملك استحضره ليستقضيه فيقول: «استحضرني عمر بن هبيرة فحضرت فسألني... قال: أتقرأ القرآن؟ قلت: نعم. قال: هل تفرض الفرائض؟ قلت: نعم.

(1) ابن عبدربه، العقد الفريد 1/84.

قال: فهل تعرف من أيام العرب شيئًا؟ قلت: أنا بها أعلم. قال: فهل تعرف من أيام العجم شيئًا، قلت أنا أعلم بها، قال: إني أريد أن أستعين بك» [1]، والأهم من ذلك أن يمتلك القاضي العقل القادر على استجماع تلك العلوم عند جلوسه للقضاء، يقول يحيى بن سعيد حين ولي قضاء الكوفة: «ولّيت قضاء الكوفة، وأنا أرى أن ليس على الأرض شيء من العلم إلا وقد سمعته، فأوّلُ مجلسٍ جلستُ للقضاء اختصم إليَّ رجلان ما سمعتُ فيه شيئًا» [2].

وعلى القاضي أن يكون حاضر الذهن سريع البديهة، يقول القاضي إياس ابن معاوية المزني: «إني لأكلم الناس بنصف عقلي، فإذا اختصم إليّ اثنان جمعت لهما عقلي كله» [3]. فصفاء الذهن وسرعة البديهة لهما دور كبير في الفصل بين خصومات الناس المعقدة والمتشابكة أحيانًا، لأن مشكلات القضاء أشبه ما تكون بمحاكمة تحتاج إلى ذهن يمتلك التحليل والتركيب لحل تلك القضايا، ومن أشهر قضاة العصر الأموي الذين تميزوا بحدة الذكاء ومرونة العقل إياس بن معاوية المزني الذي كان يلقب بإياس الذكي [4]، لحضور بديهته، وأجوبته المسكتة وسرعة إجابته عن القضايا المعروضة عليه وإيجاد الحلول المناسبة لها. يروى أنه سئل ذات مرة: «يا أبا واثلة حتى متى يبقى الناس ؟ وحتى متى يتوالد الناس ويموتون؟ فقال لجلسائه: أجيبوه. فلم يكن عندهم جواب، فقال إياس: حتى تتكامل العدتان، عدة أهل الجنة وعدة أهل النار» [5].

---

(1) الطرطوشي، سراج الملوك ص 238. وانظر: الأندلسي، ابن عبدربه/1962م/ العقد الفريد، الجزء الأول، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ص 21.

(2) النباهي، تاريخ قضاة الأندلس ص 10

(3) ابن كثير، البداية والنهاية 9/351.

(4) انظر: الثعالبي، أبومنصور/1384 هـ1965-م/ ثمار القلوب، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، القاهرة، الميداني، أحمد بن محمد /1959م/ مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الجزء الأول، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الثانية،، ص 325، المثل رقم 1754» أزكن من إياس».

(5) ابن كثير، البداية والنهاية 9/349.

وسأل رجل إياسًا عندما كان قاضي البصرة في عهد عمر بن عبدالعزيز عن النبيذ فقال: هو حرام، فأجابه الرجل: فأخبرني عن الماء، فقال حلال، قال فالكسور، قال: حلال، قال: فالتمر، قال: حلال، فقال: فما باله إذا اجتمع حرام؟ فقال إياس: أرأيت لو رميتك بهذه الحفنة من التراب أتوجعك؟ قال: لا، فقال: فهذه الحفنة من التبن قال: لا توجعني، قال: فهذه الغرفة من الماء؟ قال: لا توجعني شيئًا، قال: أرأيت إن خلطتُ هذا بهذا وهذا بهذا حتى صار طينًا ثم تركتُه حتى استحجر ثم رميتُك أيوجعك؟ قال: إي والله يقتلني، قال: فكذلك تلك الأشياء إذا اجتمعت» [1].

ثم إن الموقع الذي يشغله القاضي يتطلب منه أن يتحلى بهدوء النفس والصبر فيكون حليمًا عند استماعه للمتخاصمين، فيمنحهم الوقت الكافي للدفاع عن أنفسهم وعرض قضاياهم، ويكون همّهُ استخلاص الحكم الصحيح، وإيصال الحقوق إلى أصحابها. يروي ربيعة الرأي أن القاضي عمر بن خَلْدة نصحه قائلًا له: «يا ربيعة إني أراك تفتي الناس وتقضي بينهم، فإذا جلس إليك الرجلان فليكن همُّك أن تتخلص منهما، فإنه أحرى أن تُخلِّص ما بينهما» [2].

فالحلم والأناة يؤديان بالقاضي إلى الثقة بنفسه والتثبت من أحكامه التي ارتآها من دون وجل ولا خوف، لأنه إنما استند في إصدارها إلى قواعد شرعية واضحة، بعيدًا عن الأغراض الشخصية والمطامع الدنيوية، ومن دون محاباة لأحد، ولا تأثّر بسخط الناس أو رضاهم. يقول عمر بن عبدالعزيز: «لا يصلح القاضي إلا أن تكون فيه خمس خصال، يكون صليبًا نزيهًا، عفيفًا، حليمًا، عليمًا بما كان قبله من القضاء والسنن» [3].

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/350.
(2) وكيع، أخبار القضاة ص 132.
(3) وكيع، أخبار القضاة ص 77.

ولا شك أن القاضي إذا امتاز بتلك الصفات، اكتسب احترام الناس وهيبتهم وثقتهم.

ويروى أن عمر بن خَلْدة قاضي المدينة كان مهيبًا صارمًا عفيفًا [1]. هذه الصفات جعلت الناس يثقون بأحكامه التي يصدرها، فكانوا يحترمونها وينفذونها عن طيب نفس. يروي أحد أهل المدينة قائلًا: «حضرتُ عمر بن خَلْدة، وكان على القضاء بالمدينة، يقول لرجل رُفع إليه: اذهب يا خبيث، فاسجن نفسك، فذهب الرجل وليس معه حرس، وتبعناه، ونحن صبيان حتى أتى السجان، فسجن نفسه»[2].

وهذا ما أوضحه الخليفة عمر بن عبدالعزيز أيضًا في قوله: «لا يصلح للقضاء إلا القوي على أمر الناس، المستخف بسخطهم وملامتهم في حق الله، العالم بأنه مهما اقترب من سخط الناس وملامتهم في الحق والعدل والقصد، استفاد بذلك ثمنًا ربيحًا من رضوان الله» [3].

ولا شك أن استخفاف القاضي بسخط الناس في حق الله، وإصراره على تطبيق حدود الله وشريعته، قد يضعه في موقف حرج وعزلة اجتماعية تبعد عنه والأصدقاء والأقارب، فعندما عُزل عمر بن خَلْدة قيل له: «يا أبا حفص كيف رأيتَ ما كنتَ فيه، قال: كان لنا إخوانٌ فقطعناهم» [4].

وإن أكثر ما يسيء إلى القاضي ومنزلته السامية خوفه من ملامة الناس وسعيه إلى إرضائهم وذلك حين يزيغ في أحكامه مؤثرًا منافع الدنيا وأهواء العشيرة فيغضب الله ورسوله. وقد ذُكر ذلك لعبيدالله بن أبي بكرة وكان قاضيًا يميل في

(1) وكيع، أخبار القضاة ص 133.
(2) وكيع، أخبار القضاة ص 123-122.
(3) النباهي، تاريخ قضاة الأندلس ص 3.
(4) وكيع، أخبار القضاة ص 133.

الحكم إلى إخوانه فقال: «وما خير رجل لا يقطع من دينه لإخوانه» [1]. ويقال إن أول من أظهر الجور من القضاة في الحكم: بلال ابن أبي بردة، وكان أمير البصرة وقاضيها. وكان بلال يقول: «إن الرجلين ليتقدمان إلي، فأجد أحدهما على قلبي أخف من الآخر فأقضي له» [2].

إن ميل القاضي في أحكامه لمصلحة أحد الخصوم، يفقده شرطًا مهمًا من شروط تولّي القضاء وهو العدالة والنزاهة، وعندئذ تسقط عنه أهلية القضاء، وجدارته بهذا المنصب الجليل. يقول الزهري في ذلك النوع من القضاة: «ثلاثة إذا كنّ في القاضي فليس بقاضٍ: إذا كره المَلاوم وأحب المَحامد، وكره العزل» [3].

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن للقاضي صفات جسدية يجب أن يتمتع بها لاستكماله الشروط اللازمة لولايته القضاء، كسلامة الحواس عامةً ليكون في إمكانه إثبات الحقوق والنظر في المسائل، واستيعاب القضايا المختلفة، ومنها سلامة النطق، وطلاقة اللسان، وتفصيل الكلام في القضايا المعروضة وهي صفة مهمة جدًا للقاضي وهيبته، لأن عليه محاورة الخصوم لاستجلاء الحقيقة في القضايا المعروضة عليه، ولكي لا يكون في ذلك مجال للالتباس وسوء الفهم. قيل لإياس بن معاوية قاضي البصرة: «ليس فيك عيب سوى كثرة كلامك، فقال: بحق أتكلم أم بباطل؟ فقيل له: بل بحق، فقال: كلما كثر الحق فهو خير» [4].

أما الصفات المعنوية في شخصية القاضي فهي كثيرة، منها صدقه في كلامه، فصدق القاضي يكسبه السمعة الحسنة ويحقق له شرط العدالة: ويكون صادق

---

(1) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/70.
(2) الشبلي، محمد بن عبدالله/1412هـ1992-م/محاسن الوسائل في معرفة الأوائل، تحقيق: محمد ألتونجي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ص 292.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية 9/357. وانظر وكيع، أخبار القضاة ص 80.
(4) ابن كثير، البداية والنهاية 9/350.

اللهجة ظاهر الأمانة [1]. والصدق يبعد القاضي عن الشبهات والوقوع في المحرمات والمحظورات الشرعية التي تُسقط عنه الأحقية في القضاء، يروي القاضي إياس ابن معاوية عن نشأته وكرهه للكذب الذي لم يألفه منذ نعومة أظفاره: «ما يسرني أن أكذب كذبة يطّلع عليها أبي معاوية» [2].

فإذا كان الكذب صفة مذمومة في أي إنسان، فهو أشد عيبًا في أصحاب القضاء لأن الكذب مفسدة لنفوسهم وأحكامهم، لذلك كان الصدق في الكلام أشرف خصال الإنسان عامة والقاضي خاصة، يقول إياس بن معاوية: «إن أشرف خصال الرجل صدق اللسان، ومَنْ عَدِمَ فضيلة الصدق فقد فُجع بأكرم أخلاقه»[3].

نلاحظ من النصوص السابقة أن النثر الأموي قد عالج جوانب كثيرة من الصفات التي ينبغي تحققها في ذلك الرجل الذي سيتولى الفصل في حقوق الناس وردّها إلى أصحابها، سواء أكانت تلك الصفات جسدية أم معنوية، ذلك أن تولي القضاء مهمة جسيمة تناط بها أمور كثيرة ترتبط بحقوق الناس على مختلف طبقاتهم الاجتماعية، كما ترتبط بتحقيق العدل في الأرض وردع الظالمين وإيصال الحقوق إلى أصحابها، وهذا يدل على أهمية القضاء في ذلك العصر، بل في كل عصر.

رابعًا- التنظيمات الإدارية للقضاء:

يمكننا القول إن إدارة القضاء في الدولة الأموية كانت تنقسم إلى إدارتين مستقلتين تمثلان الدعامتين الأساسيتين لمؤسسة القضاء في تلك الدولة، الإدارة الأولى تعنى بفض النزاعات والخصومات بين عامة الناس، وهي ولاية القضاء، والإدارة الثانية تسمى ولاية المظالم، وتختص بمحاكمة الطبقة العليا الحاكمة

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 66.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية 9/348-349.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية 9/350.

ومحاسبتها، من كبار إداريي الدولة كالولاة وغيرهم، وأهل الحل والعقد من ذوي النفوذ من أفراد البيت الأموي.

ويمكننا تفصيل الكلام على هاتين الإدارتين فيما يأتي:

أ- ولاية القضاء:

القضاء من أرفع إدارات الدولة، وولاية القاضي كما رأينا تأتي في الدرجة الثانية في إدارات الدولة بعد ولاية الوالي، ولمّا كان المسلمون قد بايعوا الخليفة وأوكلوا إليه رعاية أمورهم الدينية والدنيوية، فقد كانت من أولى مهامه اختيار الشخص المناسب لينوب عنه في تطبيق شريعة الله وفض الخصومات بين أفراد المجتمع الإسلامي استنادًا إلى القواعد التي نصت عليها مصادر التشريع القضائي التي سبق ذكرها. يقول ابن خلدون عن منصب القضاء: «وأما القضاء فهو من الوظائف الداخلة تحت الخلافة لأنه منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسمًا للتداعي وقطعًا للتنازع، إلا أنه بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة، فكان لذلك من وظائف الخلافة، ومندرجًا في عمومها» [1].

1 - تعيين القضاة وعزلهم:

إن اختيار القاضي لولاية القضاء يسير وفق عدة مراحل هي:

أ- الاستشارة:

لم يكن اختيار القضاة في بدء الدولة الأموية أمرًا صعبًا، لوجود عدد كبير من صحابة النبي ﷺ الذين أخذوا عنه أصول التشريع الفقهي والقضائي، فكانوا خير من يتولى هذا المنصب، فقد استقضى زياد بن أبيه والي العراق لمعاوية بن

(1) ابن خلدون، المقدمة ص 196.

أبي سفيان العديد من الصحابة، منهم عمران بن الحصين الخزاعي ولاه قضاء البصرة، وكذلك عبدالله بن فَضالة الليثي، ثم أخوه عاصم بن فَضالة، ثم زُرارة بن أوفى الحَرَشيّ [1].

أما بعد ذلك فقد أصبح اختيار الأشخاص المناسبين للقضاء أكثر صعوبة، لأن الصفات التي سبق ذكرها والتي يجب أن تتوافر في القاضي قلَّ أن تجتمع في شخص واحد من غير الصحابة، صحيح أن القضاة كانوا يُختارون من أهل العلم والفقه والتقوى والسمعة الصالحة، إلا أن ذلك لم يعد يكفي، إذ لا بد من استشارة أهل الرأي والمعرفة بالرجال عند اختيار هؤلاء القضاة، وخير من يُستشار في ذلك هم القضاة الآخرون أنفسهم، وهذا ما فعله الحجاج عندما قَدِم إليه شُريح بن الحارث الكندي يستعفيه من قضاء الكوفة، فأسند الحجاجُ إلى شريح مهمة اختيار خليفة له في القضاء وربط موافقته على استعفاء شريح باختيار البديل المناسب، إذ يروي عامر الشعبي الحوار الذي دار بين الحجاج وشريح حين طلب شريح من الحجاج أن يعفيه من القضاء، فقال الحجاج: «والله لا أعفيك حتى تعطيني رجلًا»، قال شريح: «عليك بالعفيف الشريف أبي بردة بن أبي موسى»، فأعفى الحجاج شريحًا وعمل برأيه في استقضاء أبي بردة[2].

ويستشار الفقهاء والأتقياء أيضًا في تولية القضاة، وقد تحمل استشاراتهم نوعًا من الطرافة والمفاجأة، فعندما أراد زياد بن عُبيد الله الحارثي والي المدينة تولية قاض فيها، استشار عبدالله ابن عمر في أن يولي أخاه أبا بكر بن عمر القضاء، فأشار به، فبعث عبيدالله إلى أبي بكر بن عمر فامتنع، فقال أبوبكر لأخيه عبدالله: «أنشدك الله أترى لي القضاء ؟»، قال عبدالله: «اللهم لا»، قال زياد:

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/224. وانظر وكيع، أخبار القضاة ص 292.
(2) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/62.

«سبحان الله استشرتُك فأشرتَ عليّ به ثم أسمعك تنهاه!»، فقال عبدالله: «أيها الأمير استشرتني فاجتهدت لك الرأي ونصحتك ونصحت للمسلمين، واستشارني فاجتهدت له رأيي ونصحته»[1].

أما المفاجأة فقد تكون في موقف القاضي نفسه، كما روي عن ابن شُبْرُمة أنه مرّ به موكب «طارق» صاحب شرطة خالد القسري فقال:

فـإن كـانـت الـدنـيـا تُحَـبّ فـإنـهـا

سـحـابـة صـيـف عـن قـلـيـلٍ تَـقَـشَّـعُ

اللهم لي ديني ولهم دنياهم. فاستُعمل ابن شبرمة بعد ذلك على القضاء فقال ابنه: أتذكر قولك يوم مرّ طارق في موكبه؟ فقال: يا بني إنهم يجدون مثل أبيك، ولا يجد أبوك مثلهم، يا بني إن أباك أكل من حلوائهم وحلّ في أهوائهم[2].

ب- امتحان القضاة:

بعد اجتياز المرشح للقضاء مرحلة الاستشارة في أمره، يتعرض هذا المرشح لامتحان في مسائل قضائية تظهر مدى إحاطته بأصول القضاء، وغالبًا ما يكون الامتحان مسألة قضائية صعبة، ومن ذلك أن ابن شُبْرُمة لما اعتزل القضاء في اليمن قال له واليها: «اختر لنا رجلًا نولّيه القضاء، فقال له ابن شبرُمة: ما أعرفه، فذُكر له رجل من أهل صنعاء فأرسل إليه فجاء، فقال له ابن شبرمة: هل تدري لم دُعيت؟ قال: لا، قال: إنك دُعيت إلى أمر عظيم، للقضاء، قال: ما أيسر القضاء؟ فقال له ابن شُبرمة فنسألك عن شيء يسير منه، قال: سل، قال ابن شبرمة: ما تقول في رجل ضرب بطن شاة حامل فألقت ما في بطنها؟ فسكت الرجل، فقال له

(1) الطرطوشي، سراج الملوك ص 153. وانظر ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/29.
(2) الجاحظ، عمرو بن بحر/1367هـ1948-م/البيان والتبيين، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، ص 146.

ابن شبرمة: إنّا بلوناك فما وجدنا عندك شيئًا، فقيل له: ما القضاء فيها؟ قال ابن شبرمة: تُقَوَّم حاملًا وتُقوَّم حائلًا ويَغْرَم قدرَ ما بينهما» [1].

وقد يستقضى أحد الفقهاء الذين يعطون حلولًا لقضايا فقهية صعبة الحل أو يجدون مخرجًا منها، وعندئذ يكون ذلك بمنزلة امتحان لهم يثبتون به جدارتهم وكفايتهم لذلك المنصب، فعندما كتب عبدالملك بن مروان إلى أخيه عبدالعزيز واليه على مصر يعلمه أن أهل الشام اختلفوا في نفقة المبتوتة [2]: «فاكتب إليّ بما عندَ أهلِ مصر فيه»، جمع عبدالعزيز فقهاء مصر وكان بينهم يونس بن عطية، فتكلم يونس فأعجب به عبدالعزيز فولاّه قضاء مصر[3].

وعندما استُخلف عمر بن عبدالعزيز أراد اختيار قاضٍ للبصرة فكتب إلى واليه عليها عديّ ابن أرطاة أن يُحضر: إياس بن معاوية، والقاسم بن ربيعة الجوشني، ولينظر أيهما أنفذ في الحكم والقضاء فليقلّده، فلما استدعى عديٌّ بن أرطاة الرجلين قال له إياس: اسأل عني وعنه فقيهي المصر الحسن البصري وابن سيرين، وكان القاسم صديقًا لهما، ففطن لما قصد إليه إياس، فقال: أيها الأمير لا تسأل عني وعنه أحدًا، واسمع مني ومنه، قال: قل، قال والله الذي لا إله إلا هو (وحلف يمينًا مستوفاة جامعة لمعاني الحلف)، إن إياس بن معاوية لأصلح للحكم مني وأنفذه فيه، فإن كنتُ عندك صادقًا فقلّده بيميني أي بقسمي، وإن كنتُ عندك كاذبًا فما يحلّ لك أن تقلّد الحكم بين المسلمين من يبارز الله بمثل هذه اليمين كاذبًا. فقال إياس: لا تسمع منه أيها الأمير فإنك جئت به إلى شفير جهنم، فافتدى نفسه أن يقع فيها بيمين حلفها كاذبًا يكفّر عنها ويستغفر الله منها وينجو، فقال له الأمير: أوليس قد فطنت أنت لها يا إياس؟» وقلّدَه الحكم بين الناس[4].

---

(1) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/64.

(2) المبتوتة: المرأة المطلقة طلاقًا باتًا أي قاطعًا.

(3) الكندي، كتاب الولاة والقضاة ص 322.

(4) التنوخي، المستجاد من فعلات الأجواد ص183. وانظر ابن عبدربه، العقد الفريد 1/19-20، وابن كثير، البداية والنهاية 9/35. وشرح مقامات الحريري 1/141. وابن خلكان، أحمد بن محمد /1971م/ وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الجزء الأول، ص 249.

ولهذا كله كان الفقهاء الأتقياء شديدي الحيطة والحذر من تولّي القضاء، وغالبًا ما يهربون منه لعلمهم بخطورة منصب القضاء، وقد رأينا في خبر تولية إياس وصاحبه القضاء أن كلًا منهما يحاول التخلص من تسلّم هذا المنصب، لما فيه من تبعات أمام الله، ولحديث بُرَيدة عن الرسول ﷺ قال: «القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به، ورجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار» [1].

ولعل هذا الحديث الشريف قد أقض مضجع إياس بن معاوية عند وقوع الاختيار عليه للقضاء، فدخل عليه الحسن البصري فوجده» يبكي، فقال له: ما يبكيك؟ فذكر إياس الحديث» القضاة ثلاثة: اثنان في النار وواحد في الجنة» فقال الحسن: «إن مما نصّ الله عليه من نبأ سليمان وداود ما يردُّ قول هؤلاء الناس» ثم قرأ: وداودَ وسليمان إذ يحكمان في الحرْث إذ نَفَشَتْ فيه غنم القَوم وكنا لحكمهم شاهدين، ففهَّمْناها سليمان وكلًا آتينا حكمًا وعلمًا[2] ولم يذم داود»[3].

ويروى أن الحسن البصري كان يقول: «لولا ما ذكر الله تعالى من أمر هذين الرجلين سليمان وداود، لرأيت أن القضاة قد هلكوا، فإنه أثنى على هذا بعلمه وعذر هذا باجتهاده» [4].

وقد يفضّل أحدهم العقوبة بالضرب والسجن على تولية القضاء، فقد تعرض الإمام أبوحنيفة النعمان الفقيه المعروف لعقوبة السجن والضرب بالسياط حين رفض دعوة عمر بن هبيرة -والي العراق في أواخر الدولة الأموية- لتولية

---

(1) الشوكاني، محمد بن علي/د،تا/ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ،الجزء الثامن، نشر مكتبة التراث، القاهرة، ص263.

(2) سورة الأنبياء، الآية 79-78.

(3) النباهي، تاريخ قضاة الأندلس ص 22.

(4) النباهي،تاريخ قضاة الأندلس ص 22.

القضاء فحبسه ابن هبيرة أيامًا وضربه كل يوم «عشرة أسواط»[1]. ولما أراد عدي ابن أرطاة والي البصرة أن يولي بكر بن عبدالله المزني قضاءها قال له بكر: «والله ما أُحسِن القضاء، فإن كنتُ كاذبًا أو صادقًا فلا يحل لك أن توليني»[2].

وكان ذكر النار في سياق الكلام على القضاء يزيد من خوف الفقهاء من تولي القضاء لعلمهم بمهالكه وخطورته، يروي ابن سيرين ما دار بين صاحبين له كانا جالسين وبجانبهما كانون فيه نار، فقال الأول للثاني: «ضع لي إصبعك في هذه النار»، فقال الثاني: «سبحان الله! تأمرني أن أضع لك إصبعي في هذه النار!»، فقال الأول: « أتبخل عليّ بإصبع من أصابعك في نار الدنيا وتسألني أن أضع لك جسدي كله في نار جهنم؟» قال ابن سيرين: فظننا أنه دعاه إلى القضاء»[3].

ج- تولية القاضي:

بعد أن يتجاوز المرشح لشغل منصب القاضي مرحلتي الاستشارة والامتحان يكون مستحقًا لتولي القضاء، وكان الخلفاء الأمويون يباشرون أمر تولية القضاة بأنفسهم، فيكتبون الكتب الرسمية الموثقة بولاية من يرون كفايته لهذا المنصب الجليل، وينص الكتاب عادةً على صيغة واضحة لتولية القاضي، مثل ولّيتك أو قلّدتك.. ويحدد فيها اسم القاضي والمنطقة التي سيعمل فيها، وترسل تلك الكتب إلى الولاة، وغالبًا ما كان القضاة يحملون كتب توليتهم معهم وخاصة إذا كانت الولايات التي ولّوا قضاءها بعيدة عن مركز الخلافة في الشام. فعندما ولّى عمر ابن عبدالعزيز قضاء شمال أفريقيا لعبدالله بن المغيرة بن أبي بُردة القرشي، أوفده إلى واليها إسماعيل بن عبيدالله الأنصاري (سنة 99هـ) وحمّله كتاب توليته

(1) النباهي، تاريخ قضاة الأندلس ص 11.
(2) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/64.
(3) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/65.

القضاء هناك ونصّه: «قد قلّدتُ القضاءَ فيكم عبدالله بن المغيرة لما صحّ عندنا من دينه وزهده ونفاذه في علمه ومعرفته وثقته بنفسه وشدة ورعه»[1].

وقد يرتئي الخليفة إنابة الوالي ولاية عامة عنه باختيار الشخص المناسب لهذا المنصب الإداري فيخيّره بين عدة أشخاص، كما فعل عمر بن عبدالعزيز حين أوكل إلى واليه على البصرة عدي بن أرطاة أمر اختيار أحد رجلين لقضائها بعد استشارة أهل الرأي والمعرفة من رجال أهل البصرة، يقول عمر في رسالته إلى عدي: «اجمع ناسًا ممن قِبَلَك وشاورهم في إياس ابن معاوية والقاسم بن ربيعة، واستقض أحدهما» . فولى عدي إياسًا[2].

وفي هذه الحالة تكون ولاية القاضي هي ولاية من الخليفة وليس من الوالي ولاية عامة، لأن الخليفة حدد له الاختيار بين اسمي أحد الرجلين، فأيهما ولى القضاء كانت ولايته من أمير المؤمنين نفسه.

كما يمكن للوالي ولاية عامة بما أوكل إليه من الخليفة من صلاحيات في النيابة عنه في ولايته، أن يقلّد من يراه مناسبًا لشغل منصب القضاء في منطقته الإدارية، وتولية القضاة كما مرّ بنا من صلاحيات الوالي ولاية عامة.

فعندما أراد قتيبة بن مسلم الباهلي والي خراسان تعيين قاضٍ لمرو بخراسان، استشار أهل مرو في ذلك فأشاروا عليه بعبدالله بن بريدة، فدعاه وقال له: «إني قد جعلتك على القضاء بخراسان»[3]. فولي قضاء مرو أربعًا وعشرين سنة.

د- عزل القضاة:

إن ثقل المهمة الموكلة إلى القاضي جعل بعض القضاة - كما سبق - يستعفون أولياء الأمور من تلك المهمة لما عانوه من إرهاقات القضاء ووعورة مسالكه، فعندما

(1) الأحمد، علي/1414هـ1993-م/ القضاء في المغرب والأندلس خلال العصور الوسطى، دار حسان، دمشق، الطبعة الأولى، ص 24. نقلًا عن المالكي/1983م/ رياض النفوس، تحقيق بشير البكوش، الجزء الأول، طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت.

(2) المبرد، الكامل 2/568. وقد مرّ تفصيل الخبر سابقًا في هذا الكتاب.

(3) بدران، عبدالقادر، مختصر تاريخ دمشق 7/309.

ولّى الخليفة عمر ابن عبدالعزيز إياس بن معاوية المزني قضاء البصرة، ظل على قضائها عامًا كاملًا ثم غادرها ولحق بعمر بن عبدالعزيز بالشام، فاستعفاه فأعفاه عمر من قضائها [1]. ولمّا ولي عدي بن أرطاة البصرة عزم على أن يولّي الحسن البصري القضاء، فهرب الحسن واستتر، وكتب إليه: «أما بعد: أيها الأمير، فإن الكاره للأمر غير جدير بقضاء الواجب فيه، وإن العامل للعمل بغير نية حقيق ألا يعان عليه، ولك في المختارين للأمر الذي دعوتني إليه كفايةٌ وقناعة، وقصدك إياهم وتعويلك عليهم أولى بك وأصون لعملك، فإنه لا خير في الاستعانة بمن لا يرى أن العمل الذي يُدعى إليه واجب عليه، وفرض لازم له، فعافني أيها الأمير عافاك الله، وأحسِنْ إليّ بترك التعرض لي، فإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملًا» . فعافاه وأكرمه، وقال: «والله ما كنتُ لأبتليه بما يكرهه» [2].

وقد يتعرض القضاة إلى مواقف تحملهم على ترك منصبهم، ومن هذه المواقف اتهامهم بعدم الإنصاف في إصدار أحكامهم من قبل المتخاصمين، فيعتبرون ذلك مسًا بنزاهتهم وعدالتهم، فيؤثرون ترك منصب القضاء ويستعفون منه. فحين ولّى زيادُ بن أبيه والي العراق عمرانَ بن الحصين القضاء، قضى عمران على رجل في قضية فاستقبل الرجلُ عمرانَ وهو خارج من المقصورة في المسجد فقال له: «والله لقد قضيت عليّ بالجور، ولم تألُ عن الحق»، قال عمران: «الله» فرجع إلى زياد فاستعفاه وقال له: «ما أنا الذي أقضي بين اثنين بعد يومي هذا» [3].

على حين أن الآخرين يرون أن قبول القضاء فيه منفعة للناس، وذلك في الحالة التي يجد فيها القاضي نفسه قادرًا على إظهار الحق والحكم به، فيجد فيه تقربًا إلى الله تعالى. قال مسروق: «إن القضاء يومًا بالحقّ أحبّ إلي من أن أرابط

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/350.
(2) ابن الجوزي، د.تا، الحسن البصري، نشر المكتبة العلمية، حلب، ص80.
(3) وكيع، أخبار القضاة ص 291.

سنةً، لما في إظهار الحق من المنفعة للناس، ودفع الظلم عن المظلوم وإيصال الحق إلى المستحق ومنع الظالم عن الظلم» [1].

وقد يعتزل بعض القضاة القضاء سخطًا على تدخل أولي الأمر من الأمراء والولاة وغيرهم في أحكامهم الصادرة بحق المذنبين وإيقاف تنفيذها، فيتركون منصب القضاء ضيقًا بتلك المداخلات من أهل السلطة.

فيروى أن أحد القضاة شُهد عنده على كاتب عبدالله بن عبدالملك بن مروان أنه سكر فأراد القاضي إقامة الحدّ عليه فمَنَعَ منه عبدالله بن عبدالملك، فقال القاضي: «لا أقضي أو أقيم الحد» فلم يصل إلى ذلك فاعتزل القضاء [2].

وربما سبّبت البطانة الفاسدة، التي تحيط بالقاضي من الكتاب والأعوان، السمعة السيئة، فتتناوله ألسنة الناس ويسوء ذكره، ويصل ذلك إلى الخليفة، فيأمر بعزل ذلك القاضي واستبدال قاضٍ آخر نزيه به، وقد كان يحيى بن ميمون الحضرمي أول قاضٍ شُكي كتّابه إذ: «كانوا لا يكتبون قضية إلا برشوة فكُلّم يحيى في ذلك فلم ينكره ثم كُلّم مرة بعد مرة فلم يعزل منهم أحدًا» [3]. ويبدو أن يحيى ابن ميمون لم يكن قاضيًا نزيهًا ولا مستقيمًا، فضلًا عن أن الحاشية السيئة قد أثرت في أحكام القضاء التي أصدرها، فقد تقدم إليه يتيم يشكو عريف قبيلته، فلم يكترث يحيى بردّ حق اليتيم إليه، فبلغ ذلك الخليفة هشام بن عبدالملك فكتب إلى واليه على مصر يأمره بعزل يحيى بن ميمون لما ثبت من سوء سيرته وانحرافه عن الحق في أحكامه. يقول هشام في كتابه إلى والي مصر: «اصرف يحيى عما تولاه من القضاء مذمومًا مدحورًا، وتخيّر لقضاء جندك، رجلًا عفيفًا ورعًا تقيًا سليمًا من العيوب لا تأخذه في الله لومة لائم» [4].

---

(1) القضاء في الإسلام ص 25 عن المبسوط للسرخسي 16/72.
(2) الكندي، كتاب الولاة والقضاة ص 328.
(3) الكندي، كتاب الولاة والقضاة ص 341.
(4) الكندي، كتاب الولاة والقضاة ص 341. الجند: المدينة.

2 - المهام الإدارية للقاضي:

إن المهمة الأساسية التي كانت توكل إلى القضاة في العصر الأموي انحصرت في أغلب الأحيان في فض الخصومات والمنازعات بين الناس، وربما أنيطت بهم مهام إدارية أخرى كالولاية والشرطة وغيرها، بحسب ما يرتئيه الخليفة أو الوالي، ويمكننا من خلال عرض النصوص النثرية أن نورد هذه المهام وفق ما يلي:

أ- الفصل في الخصومات والمنازعات بين الناس:

يقوم القاضي في المهمة الإدارية الموكلة إليه أصلًا بالفصل بين عامة الناس في خصوماتهم ومنازعاتهم في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ويؤدي الأمر إلى صلح عن تراضٍ ويراعى فيه الجواز [1]. وجواز الصلح بين المدعي والمدعى عليه يقصد به هنا ألا يخالف الصلح أحكام الشريعة الإسلامية، لأن القضاء وجد في الإسلام لتعزيز تلك الأحكام التي تحرص على بناء مجتمع تسوده العدالة والفضيلة، وقد ورد في كتاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري: «والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحًا أحل حرامًا أو حرم حلالًا» [2].

وقد كان القضاة في العصر الأموي يعمدون إلى تلك الطريقة في فض الخصومات بين الناس إذا أمكن ذلك، فكان توبة بن عز قاضي مصر في خلافة هشام بن عبدالملك يرد المتخاصمين إليه من المضريين واليمانيين إلى عشائرهم يصلحون بينهم [3].

وقد يتراضى المتقاضون أنفسهم فيما بينهم لدواع مختلفة. من ذلك أن عبدالأعلى بن عبدالله بن عبدالله بن عامر من أهل البصرة ادّعى عند القاضي أن

(1) الأحكام السلطانية، الماوردي ص 70.
(2) ابن خلدون، المقدمة ص 197. وانظر ابن قتيبة، عيون الأخبار ص 66، والماوردي، الأحكام السلطانية ص 71.
(3) الكندي، كتاب الولاة والقضاة ص 346.

الأرض التي حفر فيها حرب بن سَلْم بن زياد نهرًا كانت لعبدالأعلى، فلما حضرا معًا إلى القاضي أبدى حرب ندمه على ما فعله في أرض عبدالأعلى، وعبدالأعلى هو سيد العشيرة وشيخها، فقال حربٌ لعبدالأعلى: «خاصمتُك في هذا النهر، وقد ندمت على ذلك، وأنت شيخ العشيرة وسيدها، فهو لك، فقال عبدالأعلى: بل هو لك»[1].

إن أداء القاضي لمهمته في فض الخصومات بين الناس على الوجه الصحيح يستلزم حنكة ودهاء في كشف ملابسات القضية المعروضة عليه، ولذا قد يلجأ إلى تعريض أطراف الخصومة إلى اختبارات يستخدم فيها دقة ملاحظته وذكاءه في كشف الحقيقة. فقد تخاصم رجلان إلى إياس بن معاوية المزني قاضي البصرة، فادعى أحدهما أنه أودع مالًا عند الآخر فأنكره عليه، فقال إياس للمودِع: «أين دفعت إليه المال؟ قال: عند شجرة في مكان كذا... فقال: هل تستطيع أن تذهب إليها فتأتي بورق منها؟ قال: نعم، قال: فانطلقْ، وجلس الآخر. فجعل إياس يحكم بين الناس ويلاحظه، ثم استدعاه، فقال له: أَوَصل صاحبُك بعدُ إلى المكان، فقال: لا، بعدُ، أصلحك الله. فقال له: قم يا عدو الله فأدّ إليه حقه، وإلا جعلتك نكالًا [2].

ويظهر هذا النص أن إياس بن معاوية قد استخدم ذكاءه بإقامة البينة على المدعى عليه، وذلك بطريقة ذكيّة عند فقدان الشهود، وهنا تبدو مهمة ثانية للقاضي وهي «استيفاء الحقوق ممن مطل بها وإيصالها إلى مستحقيها بعد ثبوت استحقاقها من أحد وجهين: إقرار أو بينة» [3].

وقد تكون الأراضي والأبنية والبيوت والحوانيت مما يتخاصم فيها الناس ويرفعون خلافاتهم بشأنها إلى القاضي، فيكون عندئذ من مهام القاضي معاينة

(1) البلاذري، فتوح البلدان 2/441. وللخبر بقية لا يهمنا إيرادها هنا.
(2) الميداني، مجمع الأمثال، ص 326 عند المثل «أزْكُن من إياس»، وانظر: ابن كثير، البداية والنهاية 9/351.
(3) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 70.

تلك الأراضي بنفسه قبل إصدار الحكم في أمرها، وهذا ما فعله إياس بن معاوية حين كان قاضيًا في البصرة إذ كلمه أحد ذوي النفوذ من أهل البصرة في درهم يحطّه عن رجل من كراء حانوته فقال إياس: «أنظر إليه، فإذا كان يمكنني أن أحطّ عنه حَطَطْتُ»، فنظر إلى الحانوت فرآه في باب البصرة – أي في موقع جيد من السوق – فقال: «هذا في ديباجة الحرم [1]، ليس إلى الحطّ منه سبيل» [2].

ولما كان الإسلام قد جاء لتصحيح مسار العلاقات الاجتماعية ولا سيما الأُسريّة وجعلها علاقات صحيحة قائمة على العدل والإنصاف، فقد كان من مهمة القاضي الفصل في الخصومات الاجتماعية بين الناس، ومنها الخصومة بين الأزواج مثلًا، يروي كاتب إياس بن معاوية قاضي البصرة(وهو سُكين، أبوقبيصة) أن إياسًا كان يقول في الرجل يطلّق المرأة وقد أحدثت في بيتها أشياء: «ما كان من متاع المرأة، فهو لها إلا أن يقيم الرجل البيّنةَ أنه له» [3].

وكذلك الأمر في قضايا النفقة المرفوعة إلى القاضي من المتخاصمين وإلزام المدعى عليه بالنفقة الواجبة للمدعي. فقد تقدم شيخ من أهل البصرة إلى إياس ابن معاوية مدعيًا على ابنه لإلزامه بنفقته، قائلًا: «أصلح الله القاضي، إن هذا ابني وليس ينفق علي»، فقال للابن: «ما صنعتك؟»، فقال: «حائك»، فحكم عليه بخمسة دراهم»[4].

وكانت الجواري ممن يُختصم فيهن إلى القضاء في العصر الأموي إذا عرض عارض يستدعي ذلك، وعلى القاضي النظر في تلك القضايا والحكم فيها. يروى

(1) ديباجة الحرم: أي وجهه ومقدمته.
(2) وكيع، أخبار القضاة ص 357.
(3) وكيع، أخبار القضاة ص 336.
(4) وكيع، أخبار القضاة ص 335.

أن رجلًا اشترى جارية من رجل آخر فرأى الجاريةَ حمقاء فردّها إلى صاحبها فاختصما إلى إياس بن معاوية، فسأل إياس المدعى عليه: «بم تردّها؟» قال: بالحمق، فقال لها إياس أي رجليك أطول: قالت: هذه، فقال: أتذكرين ليلة وُلدت، قالت: نعم، فقال إياس: رُدَّ رُدَّ» [1].

وإذا كانت الدعوى لا تستحق النظر ردّها القاضي ولم يحكم فيها بشيء، فقد روي أن رجلًا كسر طنبورًا لرجل فخاصمه إلى شريح فقال شريح: لا أقضي في الطنبور بشيء [2].

ب- النظر في أموال الأوقاف:

ومن مهمة القاضي أيضًا النظر في أموال الأوقاف بحفظ أصولها وتنمية فروعها ووضع يده عليها وإنفاقها في سبيلها الصحيح، يروي الكندي أن أول من وضع يده على الأحباس (الأوقاف) توبة بن عز قاضي مصر في عهد هشام بن عبدالملك، وقد كانت في أيدي أهلها وأيدي أوصيائهم فلما كان توبة قال: «ما أرى مرجع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين، فأرى أن أضع يدي عليها حفظًا لها من التعدي والتوارث» [3].

ج-المساواة بين الخصوم:

يهدف القضاء في أصل وجوده في إدارة الدولة إلى نشر العدل والمساواة بين أفراد الرعية، لذلك يجب على القاضي «التسوية في الحكم بين القوي والضعيف والعدل في القضاء بين المشروف والشريف» [4].

(1) ابن قتيبة، عيون الأخبار السلطان 1/ 74. وانظر ابن كثير، البداية والنهاية 9/351.
(2) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/74.
(3) الكندي، كتاب الولاة وكتاب القضاة، ص 346، وانظر: النواوي، عبدالخالق/1294هـ1974-م/العلاقات الدولية والنظم القضائية في الشريعة الإسلامية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ص 305.
(4) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 71.

فعدالة القاضي في التعامل مع الخصوم والمساواة بينهم تكسبه هيبتهم واحترامهم، وتُقرّ الطمأنينةَ في نفوسهم، فيأنسون إلى عدله ويثقون بحكمه، فلا يطمع فيه الشريف ولا ييئس من عدله الضعيف، و تكون تلك المساواة كما فصّلها عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتابه إلى أبي موسى الأشعري: «وآسِ بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييئس ضعيف من عدلك»[1].

ولكي تتحقق العدالة والمساواة بين الخصمين ينبغي للقاضي أن يجلسهما معًا بين يديه وألا يجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله، لأن في ذلك محاباة لأحدهما ظاهرة، وكانت تلك المحاكمات تعقد في المساجد غالبًا، وقد قاضى رجلٌ السريَّ بن وقاص وهو من أشراف الكوفة إلى القاضي شريح، فلما جاء الرجل إلى شريح وجد السري بن وقاص عنده، فقال الرجل: «اعدل لي على هذا الجالس إلى جنبك، فقال شريح للسري: قم فاجلس مع خصمك، قال: إني أسمعك من مكاني، فقال: لا، قم فاجلس مع خصمك، إن مجلسك برتبته وإني لا أدعُ النصرةَ وأنا عليها قادر»[2].

ومما يتصل بذلك أن على القاضي أن يسوي بين طرفي الخصومة في توجيه نظره إليهما أيضًا، وأن يكون صبورًا على ما يبدو منهما، فيمنحهما الزمن نفسه للاستماع إلى حديثهما في جملته، لأن في ذلك إظهارًا للحقيقة، فقد روي عن إياس بن معاوية أنه كان في شبابه يقيم في دمشق وأنه خاصم شيخًا إلى قاضي

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 71. وانظر ابن قتيبة، عيون الأخبار ص 66، وابن خلدون، المقدمة ص 197.

(2) أبوفارس، محمد عبدالقادر/1412هـ - 1991م/ القضاء في الإسلام، دار الفرقان، الأردن، الطبعة الثالثة، نقلًا عن الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل- تأليف أبي محمد موفق الدين عبدالله بن قدامة المقدسي (620-541) الطبعة الأولى (1382هـ1963-م) منشورات المكتب الإسلامي - دمشق 452-451/3.

عبدالملك بن مروان، فقال له القاضي: «إنه شيخ وأنت شاب فلا تساوه في الكلام، فقال إياس: إن كان كبيرًا فالحق أكبر منه، فقال له القاضي: اسكت، فقال: ومن يتكلم بحجتي إذا سكتّ؟ فقال له القاضي: ما أحسبك تنطق بحق في مجلسي هذا حتى تقوم، فقال إياس:أشهد ألا إله إلا الله. فقال القاضي: ما أظنك إلا ظالمًا له، فقال إياس: ما على ظن القاضي خرجتُ من منزلي.. فدخل القاضي على عبدالملك فأخبره خبره، فقال: اقضِ حاجته وأخرجه الساعةَ من دمشق لا يُفسِدْ علي الناس»[1].

د- اتخاذ الأعوان:

يحتاج القاضي في جلسات الفصل بين المتقاضين إلى أعوان يساعدونه في مهمته كالكتّاب والشرطة، فعليه اختيارهم والنظر في أمورهم، ووجود الكتّاب والأعوان ضرورة تقتضيها طبيعة عمل القاضي إذ إن الفصل في الخصومة يحتاج إلى كتابة مجرياتها وإلى تدوين الحكم الصادر فيها، واقتضى ذلك من الحجاج إلزام القاضي شريح بتعيين سعيد بن جبير كاتبًا يسجل الخصومات والأحكام [2]، كما أن مجلس القاضي يحتاج إلى فرض الهيبة والحزم لإرهاب المبطلين وتأديب المذنبين من المتخاصمين، فيتخذ القاضي الشرطة لمساعدته في بسط هيبته ومنع الفوضى في مجلسه وإلـزام أصحاب الشّغَب من المتخاصمين بـآداب المجلس القضائي. يضاف إلى ذلك أن الأحكام القضائية كانت تنفذ مباشرة، فوجود الشرطة في مجلس القاضي ضروري لتنفيذ الحكم من جلْدٍ، أو سوقٍ إلى السجون إذا لزم الأمر أو إبعاد الناس المتجمّعين. يروي ربيعة بن أبي عبدالرحمن المعروف بربيعة الرأي أنه رأى أبا بكر بن حزم وهو قاضٍ يقضي في المسجد، وعلى رأسه حرسيّون معهم سياط، فقلتُ.. : وما شأن السياط؟ قال: يذبّون الناس بها» [3].

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/348.
(2) انظر ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/62.
(3) وكيع، أخبار القضاة ص 145.

هـ- التأكد من عدالة الشهود:

ذلك أن للشهود دورًا فيصلًا في إصدار القاضي الحكم في القضايا المرفوعة إليه، لذلك ينبغي للقاضي أن يتثبّت من أنهم شهود عدول. ورد في كتاب عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى أبي موسى الأشعري قوله: «المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلودًا في حدّ أو مجرَّبًا عليه شهادة الزور أي متهمًا، أو ظنينًا في نسب أو ولاء»[1]، ويتثبّت أيضًا أنهم ليسوا ممّن تُردّ شهادتهم لأسباب مختلفة، كأن يكونوا معروفين بالكذب أو أنهم قد جُلدوا من قبل في حدّ من حدود الله، أو شهدوا الزور، أو جاؤوا بدافع القرابة أو الولاء. يروي أحد أهل البصرة فيقول: «قلت لإياس بن معاوية أُخْبِرتُ أنك لا تجيز شهادة الأشراف بالعراق، ولا التجار الذين يركبون البحر، فقال: أجل»[2].

وقد تكون صنعة الشعر سببًا في ردّ شهادة الشعراء عندما يستدعون إلى الشهادة، وذلك لما قد يكون في شعرهم من مجون، أو غزل بالنساء ورمي للمحصنات. روي أن الفرزدق شهد عند بعض القضاة فقال القاضي: «قد أجزنا شهادة أبي فراس، وزيدونا، فقيل للفرزدق حين انصرف: إنه والله ما أجاز شهادتك، قال: وما يمنعه من ذلك وقد قذفتُ ألف محصنة»[3].

وقد يردّ القاضي شهادة أحدهم ثم يعود عنها إذا أوتي الشاهد قوة الحجة وصدق البيان. يروى أن مؤدبًا للصبيان شهد عند القاضي سوّار فسأله القاضي: ما صنعتك فقال: أنا مؤدب، قال: فإني لا أجيز شهادتك، قال: ولم؟ قال: لأنك تأخذ على تعليم القرآن أجرًا. قال: وأنت تأخذ على القضاء بين المسلمين أجرًا.

---

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 71. وانظر: ابن خلدون، المقدمة ص 197، وابن قتيبة، عيون الأخبار، ص 66.

(2) وكيع، أخبار القضاة، ص 359.

(3) ابن قتيبة، عيون الأخبار، 1/69.

قال: إني أكرهت على القضاء، قال: يا هذا، القضاء أكرهت عليه فهل أكرهت على أخذ الرزق؟ قال: هلّم شهادتك، فأجازها [1].

وروي عن إياس أنه قال: «ما غلَبَني أحد قطّ سوى رجل واحد، وذلك أني كنت في مجلس القضاء بالبصرة، فدخل عليّ رجل شهد عندي أن البستان الفلاني - وذكر حدوده - هو ملك فلان. فقلت له: كم عدد شجره؟ فسكت. ثم قال: منذ كم يحكم سيدنا القاضي في هذا المجلس؟ فقلت: منذ كذا. فقال: كم عدد خشب سقفه؟ فقلت له: الحق معك. وأجزتُ شهادته»[2].

و- حضور حلف اليمين:

ومن مهام القاضي أيضًا أن يحضر حلف اليمين من قبل الشهود ومن قبل المدعى عليهم. فإذا ادعى رجل على رجل في خصومة، فعلى المدعي البينة، وعلى المدعى عليه اليمين إذا أنكر، كما ورد في كتاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري: «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر» [3].

يروي رجل من أهل المدينة فيقول: «شهدت عبدالله بن الحارث بن نوفل يقضي باليمين مع الشاهد» [4].

وتُطلب اليمين من المدعى عليه إذا أنكر، فإن حَلفَ، حكم القاضي له بالبراءة وإن امتنع عن حلف اليمين حكم القاضي للمدعي بثبوت الحق له عند البيّنة. يقول أحد قضاة عبدالله بن الزبير (أيوب بن أبي مليكة): «بعثني ابن الزبير على قضاء الطائف... فرُفع إليّ امرأتان كانتا في بيتٍ تحرزان حريزًا، فادعت إحداهما أنها

---

(1) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/69.
(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان 1/249. وانظر ابن كثير، البداية والنهاية 3/352.
(3) ابن خلدون، المقدمة ص 197. والماوردي، الأحكام السلطانية ص 71، وابن قتيبة، عيون الأخبار ص 66.
(4) وكيع، أخبار القضاة ص 113.

طعنتها في يدها... وقوم في بيت آخر سمعوا حيث نادت فوجدوهما جميعًا في بيت، فكتبتُ إلى ابن عباس أسألُه عن ذلك، فقال: إنه لا تقضى في مثل هذا إلا بالرويّة، ولكن ادع بالتي ادُّعي عليها فاقرأ عليها ﴿**إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلًا**﴾[1] ثم استحلفها، فقرأتُ عليها الآية، ثم ذهبت أستحلفها، فأبت أن تحلف، فَأَقَرَّت» [2].

وهنا يظهر في هذه القضية أن الشهود لم يتمكنوا من إحكام شهادتهم فلجأ القاضي إلى إلزام المدعى عليها بحلف اليمين ولما لم تحلف اليمين فقد أقرت بجريمتها وحكم عليها.

ز- ضم ولايات إضافية أخرى إلى عمل القاضي:

وقد يكلف الخليفة أو الوالي القاضي مهام إضافية أخرى كولاية الخراج مثلًا، فقد جمع الخليفة عمر بن عبدالعزيز لميمون بن مهران ولايتي القضاء والخراج على الجزيرة، وكان ميمون شيخًا كبيرًا فأتعبه الحمل الثقيل الموكل إليه فكتب إلى عمر بن عبدالعزيز يستعفيه قائلًا: «كلفتني ما لا أطيق، أقضي بين الناس وأنا شيخ كبير ضعيف رقيق» [3].

إلا أن عمر لم يجد خيرًا منه لهاتين الولايتين فأراده على البقاء وكتب إليه يواسيه ويخفف عنه: «اجْتَنِ الطيّب، واقض بما استبان لك من الحق، فإذا التبس عليك أمر فارفعه إليّ، فلو أنّ الناس إذا ثقل عليهم أمر تركوه ما قام دين ولا دنيا»[4].

وقد تجمع إلى القاضي ولاية الشرطة إذا رأى منه الوالي قدرة وكفايةً في عمله وجدارة في أخذ الناس بالحزم إذا اقتضى الأمر ذلك، «فقد استقضى مروانُ

(1) سورة آل عمران، الآية 77.
(2) وكيع، أخبار القضاة ص 261.
(3) ابن كثير، البداية والنهاية 9/329.
(4) أبويوسف، كتاب الخراج ص 124. وانظر: ابن كثير، البداية والنهاية9/329.

ابن الحكم والي المدينة المنورة مصعبَ بن عوف وضمّ إليه الشُّرَط مع القضاء، وكان شديدًا صليبًا في ولايته، وأخذ الناس بالشدة، وكانوا قبل ذلك يقتل بعضهم بعضًا»[1].

وقد يكلف الخليفة بالقضاء أحد عمال الولاية، إضافة إلى ولايته التي يتولاها، فيجمع له العملين معًا إذا آنس منه جدارة ومقدرة، فعندما ولّى سليمانُ ابن عبدالملك عياضًا، قاضيًا على الهُرْي[2]، وكان عياض عاملًا لأسامة بن زيد التنوخي والي الخراج في مصر، فقال له أسامة: «لا أعزلك عن الهري للقضاء، أنت عليهما جميعًا»[3].

ومما يضاف إلى عمل القضاة أنهم كانوا يستشارون في أمور هامة كتعيين العمال في الولايات، وغير ذلك لما تكسبهم إياه طبيعة عملهم من معرفة بطبائع الناس من خلال مخالطتهم. فعندما أراد عدي بن أرطاة والي البصرة لعمر بن عبدالعزيز تولية بعض العمال في أعمال ولايته، استشار القاضي إياس بن معاوية في ذلك قائلًا: «دلني على قوم من القراء أُوَلّهم، فقال له إياس: القراء ضربان، فضربٌ يعملون للآخرة ولا يعملون لك، وضربٌ يعملون للدنيا، فما ظنك بهم إذا أنت وليتهم فمكّنتَهم منها؟ قال: فما أصنع، قال: عليك بأهل البيوت الذين يستحيون لأحسابهم فولّهم»[4].

3 - رواتب القضاة:

يأخذ القضاة أرزاقًا ورواتب شهرية أو سنوية تصرف لهم من ميزانية الدولة، كالولاة وأصحاب الشُّرَط ومن إليهم، ويبدو أن هذه الرواتب لم تكن ثابتة بل تختلف من قاضٍ إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، بل من خليفة إلى آخر، فيروى أن عمر

(1) وكيع، أخبار القضاة ص 118.
(2) الهُرْي: جمعه أهراء، وهي صوامع كبيرة تجمع فيها الحبوب لحاجات الجند، وغيرها، ولعل كون عياض عاملًا لوالي الخراج يؤيد ذلك.
(3) الكندي، كتاب الولاة والقضاة ص 333.
(4) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/17.

ابن عبدالعزيز لما ولي المدينة المنورة عين رجلًا يقضي بين الناس وأجرى له في الشهر دينارين [1]، ويروي إياس بن معاوية أن عمر بن هبيرة والي العراق حين ولاه القضاء في البصرة أعطاه ألف درهم دفعة أولى من رزقهِ، إلا أن إياس بن معاوية لم يذكر إن كان هذا المبلغ راتب شهر أو أكثر من ذلك. يقول إياس: «فولاني أي عمر ابن هبيرة وأعطاني ألف درهم فهو أول مال تموّلته» [2].

وقد أعطى عبدالعزيز بن مروان والي مصر قاضيها عبدالرحمن بن حُجيرة مائتي دينار في السنة [3].

ويبدو أن هذه الرواتب كانت تدفع بواسطة صكوك نظامية موثقة يكتب فيها اسم القاضي وراتبه الشهري وعدد الأشهر التي استحق رواتبها، وتحمل كذلك اسم من أصدرها وخاتمه والجهة التي أوكل إليها إنفاذُها وصرفها، وكذلك تاريخ الإصدار وخاتم الجهة المصدرة.

يروى أنه وجد في دواوين بني أمية براءة مالية زمن الخليفة مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين كتب فيها ما نصه: «بسم الله الرحمن الرحيم من عيسى بن أبي العطاء إلى خُزَّان بيت المال، فأعطوا عبدالرحمن بن سالم القاضي رزقه لشهر ربيع الأول وربيع الآخر، سنة إحدى وثلاثين ومئة، عشرين دينارًا، واكتبوا بذلك البراءة (وكتب يوم الأربعاء لليلة خلت من ربيع الأول سنة إحدى وثلاثين ومئة)» [4].

ويبدو من النص أن راتب القاضي عبدالرحمن بن سالم كان عشرة دنانير في الشهر الواحد، وأن رواتب القضاة كانت تصرف في بداية الشهر وربما صُرفت أرزاق الأشهر القادمة أيضًا، ويطلب من القاضي إعطاء صاحب الخزينة براءة يقر

(1) وكيع، أخبار القضاة ص 134.
(2) الطرطوشي، سراج الملوك ص 238.
(3) الكندي، كتاب الولاة والقضاة، بيروت 1908 ص 317.
(4) الكندي، كتاب الولاة والقضاة ص 354.

فيها بأنه قبض الراتب المنصوص عليه في الصك. ثم إن هذا النص نفسه يوضح نظامًا راقيًا للمعاملات المالية في أواخر الدولة الأموية. ويمكننا القول إن الولاة والعمال الآخرين كانوا يأخذون رواتبهم بتلك الطريقة، إلا أن رواتب الولاة كانت أعلى من رواتب القضاة، ولكن المصادر لم تفصل لنا مقدار هذه الرواتب .

ويبدو أن معيشة القضاة في العصر الأموي لم تكن على ما يرام، نتيجة خوفهم من أن يشوب كسبهم الحرام وحرصهم الشديد على الكسب الحلال وإيجاد واردات أخرى لهم تقيهم غوائل الأيام. شاهد ذلك قول أبان بن الوليد حين عيَّر قاضيَ البصرة إياسَ بن معاوية قائلًا له: يا مفلس، فقال إياس:أنت أفلس مني، قال: وكيف وأنا أستغِلّ[1] كذا ؟ قال: «نعمْ نفقتُك أكثرُ من غلتك، وغلتي أكثر من نفقتي» [2].

وعرف عن بعض القضاة من التقوى والورع ما يجعلهم لا يأخذون أجرًا على جلوسهم للقضاء بين الناس، بل يقومون بذلك حسبةً عند الله، وابتغاءً للثواب. يروى أن عمر بن خَلْدة لم يكن يُرزق على القضاء، فقيل له: « ... كيف رأيت ما كنت فيه؟»، فقال: « .. كانت لنا أُريضة نعيش منها فبعناها وأنفقنا ثمنها» [3].

وقيل له أيضًا : «ما استفدت من القضاء؟ قال: دارًا لي، كنت أمون فيها عيالي، بعتها فوقيت بها عرضي» [4].

4 - الاستقلال الإداري للقضاء:

عند دراسة الاستقلال الإداري لنظام القضاء في الدولة الأموية، لا بد أولًا من ملاحظة ذلك من خلال عاملين أساسيين في إدارة القضاء، أولهما هو مدى

(1) أستغلّ: أي أجني غلّة.
(2) وكيع، أخبار القضاة ص 357..
(3) وكيع، أخبار القضاة ص 133. والأُرَيْضة: الأرض الصغيرة، مصغر أرض.
(4) وكيع، أخبار القضاة ص 132.

الاستقلال الإداري للقضاة القائمين على تلك الإدارة، وثانيهما هو مدى استقلال الأحكام القضائية التي يصدرها هؤلاء القضاة ونفاذها في الدولة والمجتمع، ويبدو لنا من خلال دراسة هذين العاملين أن القضاء عُدّ إدارة مستقلة من إدارات الدولة الأموية، وهذا يتضح فيما سيأتي:

أ- المراتب الإدارية للقضاة واستقلالهم الإداري:

إذا جعلنا تصنيف مراتب القضاة يستند إلى مدى قربهم أو بعدهم من الخليفة رأس الإدارة في الدولة الأموية، أمكننا تقسيم مراتب القضاة إلى ثلاث مراتب، فقاضي الخليفة في العاصمة يقع في رأس سلم الترتيب في إدارة القضاء في الدولة، ثم يليه القضاة المعينون من قبل الخليفة في الولايات الأخرى، أما القضاة المعينون من قبل الولاة ولاية عامة في الأمصار والمدن الأخرى فيأتون في آخر سلم الترتيب، وبناء على ذلك يمكننا القول إن أرفع مناصب القضاة في الدولة وأكثرها استقلالاً هو منصب قاضي الخليفة في العاصمة دمشق، لأنه يحظى بموقع خاص لدى الخليفة، ولقربه الشديد منه، وقد اتخذ كل الخلفاء الأمويين قضاة سمي منصبهم «قاضي الخليفة» يقيمون في العاصمة، وينوبون عن الخلفاء في الجلوس للقضاء بين الناس وفض خصوماتهم، فكان لمعاوية بن أبي سفيان قاضٍ اسمه فضالة بن عبيدالأنصاري، وقاضي ابنه يزيد وآخرين بعده أبوإدريس الخولاني، وقاضي الوليد بن عبدالملك أبوبكر محمد بن حزم... إلخ[1].

وقاضي الخليفة يتبعه مباشرة ويمكنه الدخول على الخليفة متى شاء، فهو من الخاصة لديه، نظرًا لأهمية المنصب الإداري الموكل إليه. يصف إياس بن معاوية العلاقة الحميمة والارتباط الشديد بين عبدالملك بن مروان وقاضيه، حين دخل القاضي على عبدالملك للحكم في خصومة بين إياس وشيخ كبير في الشام، فيقول:

(1) انظر: المسعودي، التنبيه والإشراف ص 262 وما بعدها.

«فقام القاضي فدخل على عبدالملك فأخبره خبره، فقال عبدالملك: اقض حاجته وأخرجه الساعة من دمشق ولا يفسد على الناس» [1].

وهذا النص يوضح أن مجلس قاضي الخليفة قريب من مجلس الخليفة نفسه ويمكنه العودة إليه لإطلاعه على القضايا التي لا يمكنه الفصل فيها، فيحكم فيها الخليفة، وتأخذ تلك الأحكام درجة قطعية نافذة لأنها تصدر من أعلى سلطة إدارية في الدولة.

أما القضاة المعيّنون من قبل الخليفة في الولايات الأخرى فيمتلكون الاستقلال الإداري في شؤونهم ولا يستطيع الوالي حتى لو كانت ولايته عامة أن يتدخل في الأمور الإدارية لهؤلاء القضاة، لأن تولية الوالي والقاضي تتم من قبل الخليفة نفسه، فلا يستطيع الولاة ولاية عامة عزل أندادهم القضاة أو استبدال غيرهم بهم، حتى إن هؤلاء القضاة لا يُعزلون بموت الخليفة أو خلعه لأن ولايتهم إنما أتت من الخليفة نيابة عن جماعة المسلمين، وولاية المسلمين تظل باقية بعد موت الإمام[2].

أما القضاة المعينون من قبل الولاة فإن ولايتهم أتت نيابة عن شخص الوالي وليس عن المسلمين، فيكونون في هذه الحالة أقل استقلالية ويرتبطون بالوالي ارتباطًا مباشرًا، ويمكنه عزلهم واستبدالهم كأي عامل من عماله، وعليهم أن يستأذنوا الوالي في حلهم وترحالهم وإلا عرّضوا أنفسهم للعقوبة. يروى أن «ولاة البلدان إليهم القضاءَ يُوَلُّون من أرادوا، وكان لا يركب القاضي مركبًا ولا يذهب في حاجة إلا استأذن من أمير البلد لأن يطيب له الرزق» [3]. ويروي إياس بن معاوية

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/348. وكان قاضي عبدالملك أبا إدريس الخولاني الذي كان قاضيًا لعدة خلفاء(المسعودي، التنبيه والإشراف 273).
(2) الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته 6/752.
(3) وكيع، أخبار القضاة ص 141.

أن عمر بن هبيرة والي العراق حين استدعاه لاستقضائه توعده بالعقوبة عند ثبوت سوء خلقه، قائلًا له: «وأما سوء الخلق فيقومك السوطُ»[1].

ب- استقلال الأحكام القضائية:

لقد حظيت الأحكام القضائية التي كان يصدرها القضاة بالتقدير وتمتعت بالاستقلالية، ومن أهم مظاهر احترام القضاء: احترام الأحكام التي أصدرها القضاة في عهود الخلفاء الأمويين على الخارجين على سلطان الدولة، ومنها ما أقرّه عبدالملك من الأحكام القضائية التي صدرت عن ألدّ أعدائه السياسيين وهو عبدالله بن الزبير، فقد كتب أبان بن عثمان والي عبدالملك بن مروان على المدينة المنورة بعد مقتل عبدالله بن الزبير: «إن عبدالله بن الزبير قضى بين الناس بأقضية، فما يرى أمير المؤمنين فيها؟ أُمضيها أم أردّها؟ فكتب عبدالملك إلى أبان ابن عثمان، والله ما عِبنا على ابن الزبير أقضيته ولكن عبنا عليه ما تناول من الأمر، فإذا أتاك كتابي هذا فأَنْفِذْ أقضيتَه»[2].

ولعل موقف عبدالملك هذا يظهر لنا استقلالية القضاء وعدم خضوعه للأهواء السياسية أو لذوي النفوذ وتقلبات أنظمتهم، وهناك العديد من القضاة الذين وُلّوا القضاء في عهود سياسية مختلفة، وخير مثال لهم شريح بن الحارث بن قيس، الذي ولي القضاء في عهد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وولي القضاء أيضًا في دولة المختار بن عبيدالله الثقفي[3]، ثم ولي القضاء مدة طويلة في الدولة الأموية حتى عهد عبدالملك إذ اعتزل القضاء في ولاية الحجاج على العراق[4]، وهذه الديمومة لسلطة القضاء وعدم خضوعها لتغيير النظام السياسي نابعة من أن القاضي

(1) الطرطوشي، سراج الملوك ص 238. وانظر الجاحظ، البيان والتبيين 1/99.
(2) وكيع، أخبار القضاة ص 130.
(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/227.
(4) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/62.

العدل الثقة هو منفذ للأحكام الشرعية المستمدة من مصادر الشريعة الإسلامية التي لم تتغير بتغير رؤوس السلطة التنفيذية للدولة الإسلامية، ونفهم من كلام عبدالملك أن خلافه مع ابن الزبير كان خلافًا على الحكم والسلطة السياسية لذلك لم ينقض الأحكام القضائية التي صدرت في عهده لأن القاعدة الفكرية للقضاء في كلتا الدولتين الزبيرية والأموية واحدة ومصادرها واحدة، ولم يخرج عنها من أوكل إليهم أمر القضاء وبهذا تكون السلطة القضائية قد نأت بنفسها عن الخلافات السياسية والصراعات على الحكم.

وما من شك في أن امتثال الخليفة لحكم القاضي والتزامه بتنفيذه هو مظهر من مظاهر استقلال القضاء واحترام أحكامه الصادرة عن القاضي، وهناك نصوص تروي جلوس بعض الخلفاء مع خصومهم أمام القاضي، فها هو عمر بن عبدالعزيز يقاضيه رجل مطالبًا إياه بأرض ورثها عمر عن أبيه عبدالعزيز، وادعى الرجل أن الخليفة عبدالملك أقطعها أخاه عبدالعزيز لما كان واليًا على مصر، وهي أرض خراج لا يحل له أن يقطعه إياها، ثم آلت الأرض إلى أولاد عبدالعزيز، ولم يملك عمر بن عبدالعزيز أن يحكم للرجل بحسب ادعائه لأن لعمر في الأرض شركاء ورثة من إخوة وأخوات قد لا يرضون أن يقضي فيها، فقال عمر للرجل أقوم معك إلى القاضي، فإن قضى لي فقد أنصفني، فقصدا جميعًا إلى القاضي، فعقد بين يديه، فتكلم عمر بحجته، وتكلم الرجل، فقضى القاضي للرجل، فقال عمر: «إن عبدالعزيز قد أنفق عليها ألف ألف درهم، فقال القاضي: أكلتم من غَلّتها بقدر ذلك، فقال عمر: وهل القضاء إلا هذا؟ لو قضيتَ لي ما ولّيت لي عملًا أبدًا، فخرج إلى الرجل من حقه»[1].

وكذلك جلس هشام بن عبدالملك وأحد خصومه أمام القاضي الذي حكم للخصم[2] ولم يُعرَف عن خليفة أنه تدخّل في حكم قضائي.

(1) البيهقي، إبراهيم بن محمد/1960م/المحاسن والمساوئ، دار صادر، بيروت، ص492.
(2) انظر: ابن عبدربه، العقد الفريد 30-1/29.

وكان القضاة الأكفياء العدول يحظون باحترام الناس والمجتمع ولو بعد عزلهم، لما لهم من فضل في حماية المجتمع من تجاوزات أفراده وفي تطبيق القوانين والأنظمة الشرعية فيه. فذات مرة تكلم رجل من بني أمية فردّ عليه إياس بن معاوية بن مرة – وكان قد عزل عن قضاء البصرة، فأغلظ له الأموي فقام إياس، فقيل للأموي: «هذا إياس بن معاوية المزني..»، فلما عاد من الغد اعتذر له الأموي وقال: «لم أعرفك، وقد جلست إلينا بثياب السوق وكلمتَنا بكلام الأشراف فلم نحتمل ذلك»[1].

ب- ولاية المظالم:

ولاية المظالم هي أعلى مراتب القضاء في الدولة الإسلامية، يرأسها الخليفة أو من يُنيب عنه من القضاة الأكفياء، وغالبًا ما يكون قاضي الخليفة نفسه، وهذه الولاية تقوم على النظر في القضايا التي عجز عنها القضاة الآخرون، أو في القضايا التي لم تقدم أصلًا إليهم نظرًا إلى سطوة أحد المتخاصمين أو نفوذه فيها فقد يكون من كبار رجالات إدارة الدولة كالأمراء والولاة حتى الخلفاء، وهي صورة عن القضاء في استناد أحكامها إلى مصادر التشريع القضائي، إلا أنها – كما تقدم – أهم منه شأنًا وأعمق منه أثرًا نظرًا إلى قوة القائمين بها وعلوّ أيديهم، يقول عنها ابن خلدون: «وهي وظيفةٌ ممتزِجةٌ من سطو السلطنة ونَصَفة القضاء، وتحتاج إلى عُلوّ يدٍ وعظيمِ رهبةٍ، تقمع الظالم من الخصمين، وتزْجُر المعتدي، وكأنه يُمضي ما عجِزَ عنه القضاة أو غيرهم عن إمضائه»[2].

وأول من نظر في المظالم أبوبكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين جلس لها بالقرب من دار الندوة[3].

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/348.
(2) ابن خلدون، المقدمة ص 198.
(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى 3/281.

أما في العهد الأموي، فكان الخليفة عبدالملك بن مروان أول من أفرد يومًا لتصفح قصص المتظلمين[1]...، فكان إذا وقف على مشكل أو احتاج فيه إلى حكم ردّه إلى قاضيه أبي إدريس الأزدي.. فكان أبوإدريس هو المباشر وعبدالملك هو الآمِر[2].

ولما استُخلف عمر بن عبدالعزيز نذر نفسه لرد المظالم إلى أصحابها، فامتدت ولاية المظالم على كامل إدارات الدولة الأموية، وأهل السلطة فيها، ووصلت إلى مواقع الظلم في كامل المناحي السياسية والإدارية والاجتماعية، فلم يستثن عمر أحدًا من الظالمين.

وأخذ رد المظالم في عهد عمر بن عبدالعزيز يجري على السابقين له حتى شمل كل إدارات الدولة الأموية التي تعاقبت على الحكم قبله، لما آنسه عمر من وقوع الظلم والجور على جمهرة الناس من هذه الإدارات السابقة، وفتح عمر بن عبدالعزيز الأبواب مشرعة في وجه المتظلمين من الناس على اختلاف فئاتهم، أيًا كانوا وإلى أي قبيلة أو دين انتموا، فالجميع سواء أمام عدالة الشريعة الإسلامية وأحكامها، يقول عمر: «إني قد استعملت عليكم رجالًا لا أقول هم خياركم، ولكن خير ممن هو شر منهم، فَمَنْ ظَلَمَه عاملُه بمظلمة فلا إذن له علي، والله لئن منعت هذا المال نفسي وأهلي ثم بخلت به عليكم إني إذن لضنين، والله لولا أن أنعش سنّة أو أسير بحق ما أحببت أن أعيش فُواقًا»[3].

---

(1) هذا لا يمنع أن بعض الخلفاء كانت تُعرض عليهم ظلامات في مجالسهم العامة للناس، والتي لم تكن مخصصة للظلامات. انظر: ابن طيفور، أحمد/1972م/ بلاغات النساء، دار النهضة الحديثة، بيروت، ص 91-90، والمسعودي، مروج الذهب 30-3/29.

(2) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 78.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى 344-5/343. وتروى في مصادر أخرى: ما أحببت أن أعيش يومًا واحدًا. والفُواق: مقدار ما بين الحلبتَيْن من الوقت. كناية عن قِصر الزمن.

لقد كان عمر بن عبدالعزيز صادقًا مع نفسه أولًا في رد المظالم جميعًا، بدءًا من أهل بيته، إذ جمع الأمويين وعرض لهم سيرة «فَدَك» أرض النبي ﷺ في المدينة المنورة، والتي صادرها الأمويون ثم آلت إلى الخليفة عبدالملك بن مروان فورثتها عنه ابنته فاطمة زوجة عمر بن عبدالعزيز، فرد عمر تلك الأرض لأصحابها، يقول عمر في ذلك: «إن فدك كانت للنبي ﷺ، فكان ينفق منها ويأكل ويعود على فقراء بني هاشم ويزوج أيّمهم، وإن فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ سألته أن يهبها لها فأبى، فلما قُبض، عمل أبوبكر فيها كعمل رسول الله ﷺ، ثم ولي عمر فعمل فيها بمثل ذلك، وإني أشهدكم أني قد رددتها إلى ما كانت عليه»[1].

وفي هذا البحث ثلاثة جوانب نقف عندها، وهي:

أنواع المظالم:

1 - **المظالم الناتجة عن إصدار الأحكام المجحفة والمخالفة للشريعة الإسلامية:**

وجدت القواعد الشرعية لإنصاف المسلمين وغيرهم من شعوب الأمم المنضوية تحت سلطان الدولة الإسلامية، وهدفت تلك التشريعات إلى إقامة العدل والمساواة بين الناس، وإذا ما قام ولاة الدولة وعمالها المتعسفون بإصدار تشريعات ظالمة تخالف الشريعة الإسلامية، فيجب عندئذ على والي المظالم، وهو الخليفة، أن يدافع عن مصالح رعيته التي أَوكَلَتْ إليه أمرها، وأن يحقق في أمر تلك القوانين من دون الحاجة إلى تظلم أحد من الرعية، ويردها إلى أصولها الشرعية العادلة، فعندما استُخلف عمر بن عبدالعزيز نظر في أمر السنن التي وضعها ولاة السوء من الإدارات السابقة في الدولة الأموية مثل الحجاج الذي ولي العراق لزمن طويل وأرسى الكثير من القوانين الظالمة، فكتب عمر إلى ولاته بإصلاح الخلل الناتج عن تطبيق تلك القوانين المجحفة بحق الناس وردها إلى أصولها الشرعية، كما

(1) البلاذري، فتوح البلدان 1/36.

كتب إلى واليه على الكوفة عبدالحميد بن عبدالرحمن يأمره بالكشف عن هذه الظُلامات واستئصالها: «من عبدالله أمير المؤمنين، إلى عبدالحميد، أما بعد، فإن أهل الكوفة قد أصابهم بلاء شديد وجور في أحكام الله وسنة خبيثة استنها عليهم عمال السوء، وإن قوام الدين العدل والإحسان،.. فإنه لا قليل من الإثم،... انظر إلى الخراب فخذ منه ما أطاق، وأصلحه حتى يعمر...»[1].

إن جور الولاة في جباية الأموال يوقع الناس في مهاوي الفقر والعوز، فيئن المجتمع تحت وطأة تلك الجبايات المتعسفة، وعندئذ تحلّ بأفراده الفاقة ويرهقهم شظف العيش. يشير عروة بن الزبير إلى الوضع المعيشي الصعب لأهل مصر نتيجة إرهاقهم بجباية الأموال فيقول: «أقمت بمصر سبع سنين، وتزوجت منها، فرأيت أهلها مجاهيد، قد حُمل عليهم فوق طاقتهم»[2].

وسيرد في الكلام على القضايا المالية نموذج لرد المظالم التي سُنّت من قبل ولاة السوء في العصر الأموي.

إن الإجحاف الناتج عن القوانين الظالمة التي يستنها ولاة السوء يؤدي إلى شعور الناس بالإحباط، فيتقاعسون عن أداء واجباتهم، ويقل اهتمامهم بأراضيهم وزراعتها نتيجة إحساسهم بالجور والتعسف وعدم العدل في جباية الخراج منهم، فينحدر إنتاج تلك الأراضي وتتراجع غلاتها، وهذا يعود بالضرر والأذى على المجتمع والدولة معًا، وقد أدرك عمر بن عبدالعزيز ذلك حين رأى تراجع غلات السواد في أرض العراق أيام الحجاج عنها في أيام عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال في ذلك: «كان خراج السواد على عهد عمر بن الخطاب مئة ألف ألف درهم، فلما كان الحجاج صار إلى أربعين ألف ألف درهم»[3].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/569.
(2) البلاذري، فتوح البلدان 1/255.
(3) البلاذري، فتوح البلدان 2/332.

وهنا تكمن أهمية والي المظالم في تعديل السنن السيئة التي استنها عمال السوء، والحرص على تحقيق العدالة في تلك القوانين، مما يمنح الناس الأمان والإحساس بالإنصاف فيدفعهم إلى بذل الجهد اللازم لتجويد نتاج أرضهم وزيادته، وإن هذا النتاج لن يذهب جله إلى خزينة الدولة بل لهم نصيب كبير منه في تأمين العيشة الكريمة والرفاهية الممكنة للرعية. كتب عمر بن عبدالعزيز إلى واليه على الجزيرة: أن «دع لأهل الخراج من أهل الفرات ما يتختمون به من الذهب ويلبسون الطيالسة ويركبون البراذين وخذ الفضل»[1].

وعلى والي المظالم (الخليفة) أن يُخْضِعَ تصرفات ولاته وعماله للمراقبة الدائمة، فيكون متفحصًا عن أحوالهم[2]، وأن يستطلع أخبار أعمالهم، ومن طرق التفحص والاستطلاع استجواب الوافدين إليه من أهل البلاد عن أحوال بلادهم، ليتعرّف سيرةَ عماله فيهم، فعندما وفد ناس من أهل خراسان على عمر ابن عبدالعزيز، سأل عمر أحدهم عن سيرة واليه الجراح بن عبدالله فيهم. فشكا الرجل إلى عمر سوء معاملة الجراح للناس، وتعصبه للعرب دون الأجناس الأخرى من المسلمين، وفرض الجزية على من أسلم من أهل خراسان، وحرمان المسلمين من غير العرب من الأرزاق والأعطيات. يقول ذلك الرجل: «يا أمير المؤمنين، عشرون ألفًا من الموالي يغزون بلا عطاء ولا رزق، ومثلهم قد أسلموا من أهل الذمة يؤخذون بالخراج، وأميرنا عصبي[3]، يقول والله لَرَجُلٌ من قومي أحب إليّ من مائة من غيرهم،.. وهو بعدُ سيفٌ من سيوف الحجاج، وقد عمل بالظلم والعدوان»[4].

(1) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/53. والفضل: الزائد عن الحاجة.
(2) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 80.
(3) العصبي: من يتعصب لقومه.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/559، وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/51.

فكتب عمر بن عبدالعزيز إلى الجراح بن عبدالله يُقوّم له اعوجاج سنته لأنها حادت عن أحكام الشريعة الإسلامية، بأن يضع الجزية عمن أسلم من أهل خراسان «انظر من صلى قبلك إلى القبلة، فضع عنه الجزية»[1].

إلا أن ذلك لم ينفع في ثني الجراح بن عبدالله عن سلوكه الخاطئ، فقيل له: «إن الناس قد سارعوا إلى الإسلام، وإنما ذلك نفورًا من الجزية فامتحنهم بالختان»[2]. فبعث الجراح بن عبدالله إلى عمر بذلك فأيقن عمر بن عبدالعزيز أن لا مجال لإصلاح الجراح، وأنه لا بد من استبعاد المصدر الأساسي لتلك التشريعات الظالمة، فقال عمر بن عبدالعزيز: «ابغوني رجلًا صدوقًا»[3]. وعزل الجراح بن عبدالله عن ولاية خراسان.

وقد يكون تعسف الولاة في جباية الأموال من رعاياهم واقعًا أحيانًا تحت طمع أنفسهم لاصطفاء ما يغنيهم من تلك الأموال، فيسرفون في الإنفاق ويكنزون الثروات الطائلة، وعندئذ لا بدّ لوالي المظالم - وهو الخليفة - أن يدقق في حسابات هؤلاء الفاسدين، ويأخذهم بتلك الأموال فيلزمهم بدفعها إلى بيت مال المسلمين أو يحيلهم إلى السجن حتى يسددوا تلك الأموال التي اختلسوها.

وهذا ما فعله عمر بن عبدالعزيز مع يزيد بن المهلب، إذ طلب عمر من يزيد ابن المهلب أداء الأموال التي وجبت عليه في الكتب التي أرسلها إلى سليمان بن عبدالملك حين كان واليًا لسليمان على خراسان، فقال يزيد: «كنت من سليمان بالمكان الذي قد رأيت، وإنما كتبتُ إلى سليمان لأسمع الناس به، وقد علمتُ أن سليمان لم يكن ليأخذني به»، فقال له عمر: «لا أجد في أمرك إلا حبسك، فاتق الله وأدِّ ما قِبَلك فإنها حقوق المسلمين ولا يسعني تركها»[4].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/559.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/559.
(3) الطبري، تاريخ الطبري6/559.
(4) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/49.

إن الكتب المرسلة من يزيد بن المهلب إلى سليمان بن عبدالملك وما احتوته من أرقام تلك الأموال، أقامت البيّنة واضحة على هدر يزيد بن المهلب لأموال المسلمين، وهنا كان على قاضي المظالم - وهو الخليفة عمر بن عبدالعزيز - إلزام يزيد بن المهلب بحكم بات يعتبر فيه الوجوب[1].

كما أن ثبوت البيِّنة على المدعى عليه يزيد بن المهلب جعل عمر بن عبدالعزيز بوصفه حافظًا لحقوق المسلمين لا يقبل بحلف اليمين من يزيد، إذ قال مخلد بن يزيد بن المهلب لعمر بن عبدالعزيز: «يا أمير المؤمنين إن كانت لك بينة فخذ بها وإلا فصَدِّق مقالة يزيد واستحلفه فإن لم يفعل فصالحه» فقال عمر: «ما آخذ إلا بجميع المال»[2].

إن أخذ الخليفة لعماله - بصفته واليًا للمظالم - ومحاسبتهم تبدو عملية مفيدة للحفاظ على أموال الدولة وحفظ الحق العام للمسلمين، إلا أنها تأخذ منحى خطيرًا جدًا على الدولة إذا سلكت غير مسارها الشرعي، وهذا ما حدث لخالد القسري الذي عزله هشام بن عبدالملك عن ولاية العراق واستبدل به يوسف ابن عمر، وظل يوسف واليًا للعراق حتى استُخلف الوليد بن يزيد، فأغرم الوليدُ بن يزيد خالدًا القسري بمبلغ كبير من المال، إذ كتب إلى خالد: «ما حال الخمسين ألف ألف التي تعلم، فَأَقْدِمْ على أمير المؤمنين»[3]. فقدم خالد القسري على الوليد بن يزيد، ولم يكن يملك ذلك المبلغ من المال، فقال له الوليد بن يزيد: «إن يوسف يعني يوسف بن عمر يشتريك بخمسين ألف ألف، فإذا كنتَ تضمنُها وإلا دفعتُك إليه، فقال خالد: ما عهدت العرب تباع، والله لو سألتني أن أضمن عودًا ما ضمنته»[4]. فدفع الوليدُ بن يزيد بخالد إلى يوسف بن عمر، الذي كان من ألد أعداء خالد،

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 70.
(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/49.
(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/278.
(4) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/279.

وطالما حرّض عليه الخليفتين هشام بن عبدالملك والوليد ابن يزيد، واتهمه بتخريب العراق وسرقة أمواله، فنكَّل يوسف بخالد وعذبه حتى مات، فكان ذلك التصرف الطائش للوليد بن يزيد أحد الأسباب التي مهّدت لزوال الدولة الأموية، إذ سبّب قتل خالد القسري بهذه الطريقة انشقاقات اجتماعية كبيرة في البنية الاجتماعية للدولة الأموية، واشتد غضب اليمانيين - وهم قوم خالد القسري - على الدولة الأموية بسبب سجن زعيمهم وقتله، مما دفعهم إلى التعاون مع دعاة الدولة العباسية، ولم تمض إلا سبع سنين (من 125- 132هـ) حتى خرج اليمانيون وأهل الكوفة تحت إمرة محمد بن خالد بن عبدالله القسري مُسَوِّدين ومعلنين تأييدهم للدعوة العباسية، قبل أن يدخل العباسيون الكوفة بعدة أشهر، ثم دخلها العباسيون فسقطت إحدى أهم دعامات الدولة الأموية في أيدي العباسيين[1].

2 - **الغصوب:**

الغصوب: هي الأملاك أو الأموال التي استولى عليها رجال السلطة من الخلفاء والولاة وغيرهم وأخذوها من أصحابها عَنوةً بالظلم والجور، «إما رغبة فيها، أو لتعدٍّ على أهلها»[2]، كأن يصطفي الخليفة أو الوالي أو أحد ذوي النفوذ أرض أحد الناس رغبة منه فيها، فعلى والي المظالم عندئذ النظر في هذه المظلمة إذا رفعت إليه، وعليه أيضًا الرجوع إلى ديوان الخلافة، وتفقد ما في دواوين الخلفاء السابقين فإن وجد ما يثبت أن الخليفة قد اصطفى تلك الأرض، فالبينة واضحة وعلى والي المظالم عندئذ أن يرد تلك الأرض إلى صاحبها، ولا يحتاج المدعي في هذه الحالة إلى إبراز وثائق ملكية الأرض، فعندما قدم رجل من أهل اليمن على عمر بن عبدالعزيز متظلمًا، قال له عمر: «ما ظلامتك؟» فقال: «غصبني الوليد ضيعتي» فقال عمر لمولاه: «يا مزاحم، ائتني بدفتر الصوافي»، فوجد فيه:

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/404 - 413.
(2) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 82. وانظر النويري، نهاية الأرب 6/272.

«أصفى الوليد بن عبدالملك ضيعة فلان»، فقال: «أخرجها من الدفتر، وليُكتب برد ضيعته إليه، ويُطلق له ضعف نفقته»[1].

أما إذا لم تثبت البينة على اغتصاب الخليفة للأرض، فعلى المدعي عندئذ أن يُحضر شاهدي عدل على ملكيته لتلك الأرض واغتصاب الخليفة لها، وعندئذ يحكم والي المظالم بردها إلى صاحبها، يروى أن عمر بن عبدالعزيز كان يسير على بغلته إذ جاء رجل وتعلق بلجامها فقال: «أتيتك بعيد الدار مظلومًا، قال: من أين أنت، قال: من حضرموت، أرضي وأرض آبائي، أخذها الوليد وسليمان فأكلاها، فنزل عمر عن بغلته يبكي حتى جلس على الأرض، ثم قال: من يعلم بذلك؟ قال: أهل البلدة قاطبة، قال: يكفيني من ذلك شاهدا عدل، اكتبوا له إلى بلاده إن أقام شاهدي عدلٍ أن الأرض له ولآبائه فادفعوها إليه، فلما ولّى الرجلُ قال عمر: انظروا هل هلكت له راحلة، أو نفد له زاد أو تخرق له حذاء، فحسبوا ذلك المبلغ ثلاثين دينارًا فأُتي بها فعُدَّت في يده»[2].

وقدم رجل إلى عمر بن عبدالعزيز بظلامة، فقال له عمر: «ما حاجتك؟ قال: عاملك على أذربيجان ظلمني وأخذ من مالي عشرة آلاف درهم، فكتب عمر برد ذلك وبعزل عامله وقال: انظروا هل اخلولق له من ثوب أو تقطع له من حذاء، فحسب ذلك فبلغ عشرين دينارًا، فأمر بدفعها إليه»[3].

وقد يوكل الخليفة إلى الوالي ولاية عامة في الأمصار أمر المظالم، فيكون من مهام هذا الوالي إرجاع المظالم إلى أصحابها، وعندما لا يقطع الوالي برد تلك الظلامة لأربابها، يرفع الأمر إلى الخليفة ليقضي فيه، فقد أتى رجل إلى عمر ابن عبدالعزيز فشكا إليه عديَّ بن أرطاة (والي البصرة) في أرض له، فقال عمر:

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 82. وانظر النويري، نهاية الأرب 6/272.
(2) البيهقي، المحاسن والمساوئ ص 493.
(3) البيهقي، المحاسن والمساوئ ص 493-492.

«قاتله الله أما والله ما غرّنا إلا بعمامته السوداء، أما إني قد كتبت إليه فضلًا عن وصيتي: إن مَنْ أتاك ببيّنة على حقّ له فسلمه إليه، ثم قد عنّاكَ إلي، فكتب إلى عدي برد أرضه إليه، وقال للرجل: كم أنفقت؟ قال: تسألني عن نفقتي وقد ردَدْتَ عليّ أرضًا هي خير من مائة ألف درهم، قال: إنما ردّها عليك حقك، أخبرني كم أنفقت؟ قال: احزروه، فإذا هو ستون درهمًا، فأمر له بها من بيت المال، فلما ولّى صاح به فرجع فقال: وهذه خمسة دراهم من مالي فكل بها لحمًا حتى تبلغ»[1].

تظهر النصوص السابقة أن عمر بن عبدالعزيز كان يعتمد في رد الظلامات على البينة القاطعة وعلى الشهود العدول إذا احتاج الأمر إلى ذلك مراعيًا الأحكام الشرعية الواضحة، إضافة إلى أن عمر كان يقدر للمتظلمين كلفة سفرهم وانتقالهم إلى عاصمة الخلافة، لأن الدولة هي الجهة الضامنة لتصرفات أهل الحكم الذين تعاقبوا على إدارتها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الجهة المدعى عليها وهم أركان الدولة إذا خسروا الدعاوى المقامة عليهم فحقٌّ على الدولة أن تدفع التكاليف التي أنفقها المدعي وهو صاحب الظلامة لإنصافه، ويمكننا القول إن عمر ابن عبدالعزيز كان يقدر تلك التكاليف بحرص شديد ودقة كبيرة، ولم يُخضِع ذلك لأهواء الكرم والبذخ التي كان يمارسها غيره من الخلفاء بغية المفاخرة واكتساب السمعة الطيبة، إنما كان يهدف إلى إحقاق الحق وإنصاف الرعية. يقول عمر: «ما وجدت من أمر ألذ عندي من حق وافق هوى»[2].

ويتضح أيضًا أن عمر بن عبدالعزيز انسجم تمامًا مع ما هيّأ نفسه له وهو رد الظلم عن الناس، فلم يحجب هؤلاء المظلومين عنه بل فتح في وجوههم الأبواب مشرعة فأينما وجدوه عرضوا عليه قصصهم دونما حرج ولا خوف.

(1) البيهقي، المحاسن والمساوئ ص 493.
(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/368.

ويبدو أن رفع الظلامات في عهد الخلفاء الأمويين - غير عمر بن عبدالعزيز - كان أمرًا صعبًا لما كان يحيطهم من البطانة من الحجّاب وغيرهم، فكانت ترفع ظلا مات الناس إلى الخلفاء في كثير من الأحيان عن طريق الدواوين فينظر فيها الخليفة، ويوقع عليها، بما يراه. كتب هشام بن عبدالملك في رقعة متظلم رفعت إليه: «أتاك الغوث إن كنتَ صادقًا وحلَّ بك النكال إن كنتَ كاذبًا، فتأخّر أو تقدم»[1].

ولا شك أن رفع الظلامات عن طريق الدواوين يوقع الرقاع بين أيدي عمال السوء من رجال تلك الدواوين فيؤوّلون تلك الظلامات بما يوافق أهواءهم، أو يفسرونها كما تقتضي مصالحهم، وقد حدث ان رفع صاحب ارض مغتصبة في العراق ظلامة إلى واليها خالد بن عبدالله القسري فوقع عليها خالد: «أن خلِّ بين الحميريّ، وبين المرغاب وأرضه»[2]. والحميري هو صاحب تلك الأرض المغتصبة، فلما وصل كتاب الظلامة إلى القائمين على تنفيذه وكانوا من أقرباء المغتصِب قالوا: «ليس هذا (خَلِّ) وإنما هو (حُلْ) بين حميري وبين المرغاب»[3].

وهكذا صحّف عمال السوء كلمة واحدة من توقيع والي المظالم فغيروا وجه الحقيقة من الحق الواضح إلى ظلمات الجور.

إن حجب الرعية عن والي المظالم يحول دون الوصول إليه، مما يضطر أصحاب الظلامات إلى الانتظار الطويل لاغتنام الفرصة المواتية للقاء الخليفة في العاصمة، وربما استغلوا أوقات الصلاة التي يحضرها الخليفة لعرض قصصهم عليه، وما وقع عليهم من ظلم وجور، ويخوّفونه حسابَ الله وعقابه، فقد روي أن سليمان كان في المسجد يخطب على المنبر فناداه أحد المصلين: «أيا سليمان أيا سليمان اذكر

(1) البيهقي، المحاسن والمساوئ ص 501.
(2) البلاذري، فتوح البلدان ص 448.
(3) البلاذري، فتوح البلدان ص 448.

يوم الأذان، فنزل سليمان عن المنبر ودعا بالرجل فقال: أنا سليمان فما يوم الأذان.. قال الرجل: فأذّن مؤذّنٌ بينهم أن لعنة الله على الظالمين[1]، قال: فما مظلمتك، قال: أرضي وأرض آبائي اغتصبها وكيلك بموضع كذا وكذا، فقال سليمان لكاتبه: اكتب إلى وكيلنا في موضع كذا وكذا برد ضيعته عليه وضيعتنا إلى ضيعته»[2].

نخلص مما سبق إلى أن عمر بن عبدالعزيز خير خليفة أموي أقام العدل بين الناس وخلّص المظالم لأهلها، وهكذا ظلّ عدل عمر في رعيته يتناقله الناس بينهم بالقياس إلى سائر خلفاء بني أمية. فعندما حج هشام بن عبدالملك التقاه أحد المتظلمين وهو يطوف بالبيت العتيق فقال: «أنشدك الله في ظلامتي، قال: وما ظلامتك، قال: دار لي مقبوضة، قال: فأين كنت عن أمير المؤمنين عبدالملك، قال: ظلمني والله، قال: فأين كنت عن الوليد، قال: ظلمني والله، قال: فأين كنت عن سليمان، قال: ظلمني والله، قال: فأين كنت عن عمر بن عبدالعزيز، قال: رحمه الله ردها علي فلما ولي يزيد قبضها مني وهي اليوم في يد وكلائك ظلمًا، قال: أما والله لو كان فيك ضرب لأوجعتك ...»[3].

هذا النص النثري يعرض سيرة أشهر الخلفاء الأمويين، ويؤكد الكلام الذي تقدم عن الخليفة عمر بن عبدالعزيز بأنه قد أجرى إصلاحات عظيمة في الدولة وعمل على إنصاف الرعية، وقام برفع المظالم عن الناس ولو كانوا من أهل الذمة لأن الظلم عنده فجور قبيح. يقول: «تُحْدَث للناس أقضيةٌ بقدر ما أحدثوا من فجور، ولا فجور أعظم من الظلم والتسلط على أموال الناس وأبشارهم[4] بغير الحق»[5].

---

(1) سورة الأعراف، الآية 44.

(2) اليزيدي، محمد بن العباس/1948م/ الأمالي، تصحيح: عبدالله بن أحمد العلوي الحسيني الحضرمي، حيدر آباد الدكن، ص 140. وانظر البيهقي، المحاسن والمساوئ ص 492.

(3) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 2/265، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة 1/260-261. وانظر الطبري، تاريخ الطبري 7/36.

(4) الأبشار: جمع، مفرده: بشَرة، وهي ظاهر الجلد. (النهاية لابن الأثير).

(5) النباهي، تاريخ قضاة الأندلس ص 107-108.

يروى أن ذميًّا من أهل حمص رفع ظلامته إلى عمر بن عبدالعزيز في أول أيام استخلافه، قائلًا: «يا أمير المؤمنين أسألك كتاب الله، قال: ما ذاك؟ قال: العباس ابن الوليد بن عبدالملك اغتصبني أرضي، والعباس حاضر، فقال عمر: يا عباس ما تقول؟ قال: نعم! أقطعنيها أمير المؤمنين الوليد وكتب لي بها سجلًا، فقال عمر: ما تقول يا ذمي؟ قال: يا أمير المؤمنين أسألك كتاب الله تعالى، فقال عمر: نعمْ كتاب الله أحق أن يتّبع من كتاب الوليد، قم فاردد عليه ضيعته، فردها عليه»[1].

وروى أحد الدهاقنة من أهل الذمة أن سعيد بن مالك غصبه ضيعة له، فقدم الدهقان على الخليفة عمر بن عبدالعزيز، ليعرض ظلامته. يقول: «خرجتُ حتى أتيت المدينة، فسألت عن عمر.. فدُللت عليه.. فلما أتيتُ منزله دخلت، فإذا عمر جالس على عباءة، فرفع إليّ وقال: كأنك لست من أهل الملة. فقلتُ: أنا رجل من أهل الذمة. قال: فما حاجتك؟ قلت: لسعيد بن مالك ضيعة إلى جانبي، وإني أتيتُه أستعديه على نفسه، فأمر بي فوُجئتُ في عنقي[2]، فقلت: لأرحلن إلى عمر. فقال عمر:.. ائتني بالدواة والمكتب. فأتاه بجراب، فأدخل يده وأخرج صحيفة كتب فيها، ثم أخرج سيرًا يشدّها به فلم يقدر عليه، فتناول خيطًا من العباءة.. تحته وقد تنشّرت جوانبها فشدّها به، فأردت ألا آخذها، ثم تناولتها متثاقلًا، فكأنه عرف ما في نفسي، فقال: ائته، فإن كفاك وإلا فأقم واكتب إليّ. فأتيتُ سعيدًا فناولته الكتاب، فلما قرأه أُرعدت فرائصه حتى سقط الكتاب من يده، وقال: ويلك ما صنعت؟ اذهب فالأرض لك. فقلت: لا أقبلها. قال: لا والله لا أخذتها أبدًا. قال: وكان نسخة الكتاب: بسم الله الرحمن الرحيم من عبدالله أمير المؤمنين إلى سعيد ابن مالك: سلام عليك. أما بعد، فإن مهرزاد دهقان السيلحين ذكر أن له ضيعة إلى جانبك وأنه أتاك يستعديك على نفسك فأمرتَ به فوجئت عنقه، فإذا أتاك كتابي هذا فأرضه من حقّه وإلا فأقبل إليّ راحلًا، والسلام»[3].

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/221-222.
(2) وجأه في عنقه: ضربه.
(3) البيهقي، المحاسن والمساوئ ص 494.

إن المطابقة بين القول والفعل التي تمتع بها عمر بن عبدالعزيز أبقت له ذكرًا حسنًا وسمعة طيبة وجعلت الخلفاء الأمويين الذين أتوا بعده يذكرونه دائمًا بالخير والصلاح والتقوى. يقول فيه يزيد بن عبدالملك الذي استخلف بعده: «يرحمك الله يا أخي، إن كنت لنقي السريرة، نقي العلانية»[1].

3 - التعدي على حقوق الله:

إن الإخلال بتطبيق القواعد الشرعية للفرائض والعبادات مثل صلوات الجمعة والأعياد ومناسك الحج والجهاد هو اعتداء على حقوق الله، وهي فروض أحق أن تؤدى على وجهها الصحيح[2]. لذلك كان على والي المظالم أن يراقب قيام المسلمين بما فرض عليهم من هذه العبادات وأن يردع المشوهين لها ممن يحرفونها عن وجهتها التي أرادها الله.

ولعل أهم مجالي العبادات عند المسلمين مدينة مكة لاحتوائها على المناطق التي تتم فيها مناسك الحج والعمرة، كالكعبة والبيت الحرام، يضاف إلى ذلك» المدينة المنورة» التي تضم قبر النبي ﷺ ومسجده وأماكن أخرى مقدسة، لذلك كان على والي المظالم أن يراقب تصرفات ولاته في تلك المناطق جميعًا وأن يحرص على قيامهم بالمناسك الصحيحة والعبادات المفروضة، وعند ثبوت إساءة التصرف لدى الولاة في تلك الأماكن فعلى والي المظالم عزل هؤلاء الولاة واستبدالهم. يروى أن الحجاج كان واليًا على الحجاز لعبدالملك بن مروان، ووفد إبراهيم بن محمد على الخليفة عبدالملك يشكو له إخلال الحجاج بالسنن والمناسك في ولايته للحرمين الشريفين في مكة والمدينة، ومما قاله إبراهيم لعبدالملك: «يا أمير المؤمنين إن أولى الأمور أن تُفتتح بها الحوائج ويرجى بها الزلفى ما كان لله عز وجل رضًا ولنبيه ﷺ أداءً ولك فيه ولجماعة المسلمين نصيحة، وإن عندي نصيحة لا أجد بدًا من ذكرها..»، فقال عبدالملك: «قل يا بن طلحة نصيحتك..»، قال: «إنك عمدت

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/223.
(2) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 83.

إلى الحجاج مع تغطرسه وتعترسه وتعجرفه لبعده عن الحق وركونه إلى الباطل فوليته الحرمين وفيهما ما فيهما وبهما ما بهما من المهاجرين والأنصار والموالي المنتسبة الأخيار أصحاب رسول الله ﷺ وأبناء الصحابة يسومهم الخسف ويقودهم بالعسف ويحكم فيهم بغير السنة.... ثم ظننت أن ذلك فيما بينك وبين الله ينجيك وفيما بينك وبين رسول الله يخلصك إذا جاثاك للخصومة في أمته، أما والله لا تنجو هناك..، فقال عبدالملك: قد أزلتُ الحجاج عن الحرمين لما كرهتَ من ولايته عليهما... ووليتُه العراقين»[1].

هذا، وإن فريضة الحج ،خاصةً من أركان الإسلام، لذلك كان على والي المظالم- الذي هو الخليفة- أن ينيب عنه من يراه مناسبًا للقيام على أمر الحجيج وتوجيههم ومساعدتهم في إتمام مناسك الحج على أفضل الوجوه الشرعية، لذلك كان لا بد لوالي المظالم أن يحدد لواليه على الحج زمن ولايته للقيام على تطبيق مناسك الحج، فقد كتب عمر بن عبدالعزيز إلى أبي بكر بن حزم حين استعمله على الحج: «إن أول عملك قبل التروية بيوم أن تصلي بالناس الظهر، وآخر عملك أن تَزيغ الشمسُ من آخر أيام منىً»[2].

ولعل الحجاج من أكثر الولاة تعسفًا وظلمًا وتقصيرًا في مظاهر العبادات والتعدي على حقوق الله فيها، وكان عمر بن عبدالعزيز يقول في الحجاج: «إذا كان يوم القيامة ووافت الروم بقياصرها والفرس بأكاسرتها، جئنا بالحجاج فكان عدلًا لهم» [3]. لذلك عندما استخلف عمر، كتب إلى واليه على العراق ينهاه عن السير في السنن التي ابتدعها الحجاج في فروض الصلاة والزكاة، فقد كان الحجاج: «يصلي الصلاة لغير وقتها، ويأخذ الزكاة بغير حقها»[4].

---

(1) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 262-2/261.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/364.

(3) الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحق /1282هـ1963-م/ أمالي الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 33.

(4) صفوت، أحمد زكي، جمهرة رسائل العرب 2/315 نقلًا عن «سيرة عمر بن عبدالعزيز» لابن الجوزي، ص 88.

على أن والي المظالم له مهمات أخرى، منها: الوقوف على حقوق الله، ومن حقوق الله التي يجب على والي المظالم القيام عليها وحراستها، حماية الرعية من كل سوء، ولا سيما جرائم القتل غيلة أو عدوانًا وفسادًا في الأرض، ويقاد القاتل حينئذ بالقتل، لقوله تعالى: ﴿من قتل نفسًا بغير نفسٍ أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعًا﴾[1].

إن القصاص من الذين يقترفون جرائم القتل عمدًا هو حماية للمجتمع الإسلامي من التدهور والانحراف ودرءٌ لمخاطر الجريمة، لذلك ظل القتل غيلة أو فسادًا في الأرض من حقوق الله لا يصحّ التنازل عنها ولا التساهل فيها، فكان على والي المظالم أن يحافظ على قدسية القود فيها. يقول عمر بن عبدالعزيز: «شيئان ليس لأهلهما فيهما جواز أمر ولا لوالٍ إنما هما لله يقوم بهما الوالي: من قُتل عدوانًا وفسادًا في الأرض ومن قُتل غيلةً»[2].

وربما رافقت جريمة القتل هذه ظاهرة غريبة في الشهادة على القاتل، وهي القَسَامة[3]، إذ يكتفى أحيانًا بالقَسَم على أن القاتل هو الذي اقترف الجريمة، ليكون ذلك سبيلًا إلى تنفيذ القود في القاتل، وإن لم يكن هناك شهود على ذلك بأنفسهم. يروى أن قتيلًا قتل في البصرة فكُتب إلى سليمان بن عبدالملك به فكتب سليمان أن: «استحلفوا خمسين رجلًا فإن حلفوا فأقيدوه». فلم يستحلفوا ولم يقتلوه حتى مات سليمان، فلما استخلف عمر بن عبدالعزيز كُتب له في ذلك فكتب إلى واليه: «إن شهد ذوا عدلٍ على قتله فأقرّه وإلا فلا تُقِدْهُ بالقَسَامة».

****

(1) المائدة، الآية 32.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/351.

(3) القسامة في عرف الشرع: حَلْفٌ معيّن عند التهمة بالقتل على الإثبات أو النفي. أبوجيب، سعدي / 1402هـ1982-م/ القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ص 303.

الفصل الرابع

النظام المالي والاقتصادي

النظام المالي والاقتصادي

أ- ضرورة التنظيم المالي:

لا شك أن التنظيم المالي أساس لبناء المجتمعات والدول، لأنه ركيزة وجودها وتطورها، والمجتمع العربي الإسلامي شأنه – في مراحل التاريخ – كشأن غيره من المجتمعات، كانت له أسسه وتنظيماته المالية الدقيقة في مختلف النواحي والمجالات منذ قيام الدولة الإسلامية في عهد النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده، تلك الدولة التي استندت استنادًا أساسيًّا إلى الشريعة الإسلامية متمثلة في القرآن الكريم وفي الأحاديث النبوية الشريفة.

وإن اتساع تلك الدولة العربية الإسلامية الناتج عن الفتوح الممتدة على مساحة واسعة في العالم خلال مدة زمنية قصيرة، وما نتج عن ذلك من تشابك حياة الطبقات الاجتماعية المختلفة، اقتضى وجود نظم مالية خاصة بالدولة الإسلامية الجديدة لحل القضايا الاقتصادية المستجدة، نظرًا إلى تدفّق الأموال التي وردت بكثرة إلى خزينة الدولة المتمثلة فيما عُرف آنذاك ببيت المال، وتعدّدِ جهات ورود هذه الأموال لأسباب كثيرة.

وقد سعى الخلفاء الراشدون ومِن بعدهم الأمويون إلى إنفاق هذه الأموال في وجوه تتناسب وأحكامَ الشريعة الإسلامية من جهة، وطبيعةَ المجتمع آنذاك من جهة أخرى، وهذا ما دعا إلى إيجاد أنظمة إدارية مالية تضبط دخل الدولة وخرجها وأمورها المالية المختلفة، وفي مقدمتها تسجيل أسماء الجند المشاركين في الفتوح وأعطياتهم، وكذلك ضبط مساحات البلدان المفتوحة وسبر تربتها ومياهها

وزروعها ليفرض عليها المقدار الناسب من الضريبة أو الخراج. وكل هذا احتاج إلى سجلات سميت بالدواوين [1]، وأول من استخدمها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب الذي أقام لكل شأن من شؤون الدولة الرئيسية جهازًا يضطلع به، مقتبسًا هذا النظام من الفرس، فكان في عهده ديوانان: أحدهما بالعربية لإحصاء الناس وأعطياتهم، والآخر لوجوه الأموال بالفارسية [2] .

وقد استخدم عمر الكتّاب من العرب والأعاجم للنهوض بشأن هذين الديوانين، كما استخدم العمال لتنفيذ ذلك. وهذه التنظيمات كلها ذات طابع مالي وتتوزع على موضوعين نتناولهما بالدراسة من خلال نصوص العصر الأموي وهي: تنظيمات الدواوين، والتنظيمات المالية.

ب- تنظيمات الدواوين:

مع اتساع رقعة الدولة في العصر الأموي وتشابك القضايا التي نتجت عن ذلك، أصبحت الحاجة إلى التنظيم الإداري المالي تتزايد باطراد، واحتاجت الدولة إلى تنظيمات جديدة، بعضها متفرع عن التنظيمات السابقة التي عمل بها الخليفة الفاروق، وبعضها الآخر جديد، وذلك تبعًا لحاجات الدولة والأفراد على مدى السنوات التي امتد خلالها حكم تلك الدولة. ومعظم تلك التنظيمات اتخذت أسماء «دواوين» يتعلق كل منها باختصاص معين، ويمكن إجمالها بالدواوين الآتية[3]:

(1) الديوان: كلمة فارسية معربة بمعنى الدفتر أو السجل، وكذلك: الكتاب الذي يُكتب فيه أهل الجيش وأهل العطية. ثم أطلق لفظ الديوان مجازًا على المكان الذي تحفظ فيه تلك الدفاتر أو السجلات، ثم تطور مفهوم الديوان في العصور التالية مما لا مجال للحديث عنه هنا. انظر: الفيروزابادي، مجد الدين /1954م/ القاموس المحيط، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الخامسة، (دون)، وعطية الله، أحمد، القاموس الإسلامي (ديوان).

(2) الجهشياري، محمد بن عبدوس/1357هـ1938-م/ الوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا ورفاقه،مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 38، وانظر: حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام 1/447، والنويري، نهاية الأرب 200-8/196.

(3) الصالح، صبحي/1396هـ1976-م/ النظم الإسلامية نشأتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ص 315-314. وقد اقتصر حسن إبراهيم حسن في كتابه تاريخ الإسلام على ذكر الدواوين الأربعة: الخراج – الرسائل – المستغلات أو الإيرادات المتنوعة- الخاتم. وعدّ غيرها

ديوان الخراج: وهو الذي يتولى تنظيم أمور الخراج والنظر في مشكلاتها، وقد نشأ هذا الديوان منذ عصر عمر بن الخطاب، وكان يكتب بالرومية والفارسية ويتولاه الأعاجم إلى أن عُرِّب في أيام الخليفة عبدالملك بن مروان وولديه الوليد وهشام في الولايات كلها [1] .

ديوان الجند: وقد نشأ هذا الديوان منذ أيام الفاروق عمر، ويراد به إحصاء أسماء الجنود وأفراد أسرهم ومعظمهم من أهل الحضر وتحديد عطاياهم ورواتبهم.

وقد ذكر المقريزي أنه «كان إنما يُحمل إلى معاوية في خلافته ستمئة ألف دينار عن فضل أعطيات الجند وما يُصرف إلى الناس، وكان معاوية قد جعل على كل قبيلة من قبائل العرب بمصر رجلًا يصبح كل يوم فيدور على المجالس، فيقول: هل ولد الليلة فيكم مولود، وهل نزل بكم نازل؟ فيقال: وُلد لفلان غلام، ولفلان جارية. فيكتب أسماءهم، ويقال: نزل بهم رجل من أهل كذا بعياله فيسميه وعياله، فإذا فرغ من القيل أتى الديوان حتى يثبت ذلك»[2].

ديوان الرسائل: مهمته الإشراف على مراسلات الخليفة مع ولاة الأمصار وتوجيهه لهم، والرسائل التي ترد منهم، أو مع الدول الأخرى والتي تفاوض في بعض الشؤون المالية والاقتصادية وغيرها.

ديوان الصدقات: اسمه مأخوذ مما ورد في قوله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم..)[3]. ومهمته توزيع موارد الزكاة والصدقات المختلفة على أصحاب الحقوق فيها على النحو الذي صرح به القرآن الكريم.

مصالح أقل أهمية، منها ما هو خاص بصرف نفقات الشرطة، وما هو خاص بنفقات الجند. انظر: حسن، تاريخ الإسلام449-1/447، وانظر: طلس، محمد أسعد/1958م/عصر الاتساق، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الأولى، ص 195.

(1) الجهشياري، الوزراء والكتاب ص 38،40.

(2) المقريزي، أحمد بن علي /د،تا/ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، الجزء الثاني، دار صادر، بيروت، الجزء الأول ص 94.

(3) سورة التوبة: آية 60.

ديوان الخاتم: وهو الذي أنشأه معاوية بن أبي سفيان لينسخ له كتّابه أوامره وبلاغاته وتُحفظ أوراق هذا الديوان في مكان أمين بعد حزمها بخيط وختمها بالشمع الأحمر بخاتم صاحب الديوان، وهو يشبه من بعض الوجوه ما نسميه اليوم «بالأرشيف» أو السجلات والأضابير. وقد بقي ديوان الخاتم من أيام معاوية حتى أواسط الدولة العباسية.

ج- التنظيمات المالية:

وهذه التنظيمات تتخذ أشكالاً شتى بحسب ما تهتم به، وذلك من خلال النقد وبيت المال، وما إلى ذلك من التنظيمات الأخرى.

1 - النقد:

إن النقد هو أهم دعامة للاقتصاد في الدولة، ويمكن أن نعد النقد وثيقة تاريخية مهمة، لما يحتوي عليه من نصوص أو نقوش تضم عبارات توثيقية تتصل بالعصر الذي ضُرب فيه ذلك النقد، كأسماء الحكام والبلد وتاريخ الضرب، وما إلى ذلك مما يدل على هوية الدولة ونظمها المختلفة. وقد مرّ ضرب النقود في العصر الإسلامي بمراحل عديدة إلى أن عرّبها عبدالملك ابن مروان كما عرّب الدواوين [1]. وهذا يحتاج إلى بعض التفصيل التاريخي للإحاطة بضرب النقود الإسلامية وما كُتب عليها من نصوص نثرية مختلفة.

فقد كانت النقود المتداولة في عهد النبي ﷺ هي الدرهم الفضي (الفارسي)، والدينار الذهبي (البيزنطي)، ومنذ عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ومَنْ بعده من الخلفاء كعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان بدأت النقود تأخذ ملامح عربية إسلامية، بعد أن مهّد لذلك عمر بن الخطاب الذي ضرب بعض النقود على نطاق ضيق حملت عبارات نثرية إسلامية[2].

(1) انظر السبب المباشر لتعريب عبدالملك النقود في النجوم الزاهرة لابن تغري بردي 1/176-177.
(2) انظر: فاخوري محمود وخوام صلاح الدين /2002/ موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، مادة دينار، ص 198. والخولي، محمد /1989م/ نفائس التحف الدمشقية، مجلة دمشق الشام، كتاب مصور عن مدينة دمشق، ص 67.

إلا أن المرحلة الحاسمة في تاريخ النقد العربي الإسلامي كانت في عهد الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان الذي عُرّب في أيامه الدرهم الفضي وكذلك الدينار الذهبي تعريبًا تامًا في عام 77 هـ فأصبح خلوًا من الصورة ومن الشارات والرموز البيزنطية [1].

وفي نموذج لدينار صدَر في عهد عبدالملك: احتوى في وجهه الأول في الوسط: جملة (لا إله إلا الله وحده لا شريك له)، وفي المحيط جملة: (محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله). وعلى الوجه الثاني كتب في الوسط من سورة الإخلاص: (الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد)، وفي المحيط: (بسم الله ضرب هذا الدينار في سنة سبع وسبعين)[2].

واستمر الخلفاء الأمويون بعد عبدالملك في ضرب النقود، وفي نموذج لدرهم أموي صدر في عهد الوليد بن عبدالملك يحتوي في أحد وجهيه في الوسط عبارة: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له)، وفي المحيط: (بسم الله ضرب هذا الدرهم بدمشق سنة أربع وتسعين)، وعلى الوجه الثاني في الوسط: (الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد)، وفي المحيط: (محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون)[3].

---

(1) ضرب عبدالملك خلال سنوات معدودات ثلاثة نماذج من الدنانير الذهبية: الأول نحو سنة 74 هـ على الطراز البيزنطي مع كتابة شعارات وعبارات إسلامية، والثاني ضربه أواخر سنة 76 هـ على الطراز البيزنطي أيضًا مع تعديل في بعض نقوشه، والثالث أواخر سنة 77 هـ وهو النموذج الإسلامي الصرف، وهذا النموذج هو الذي أثبت عليه عبارات دينية وآيات قرآنية. وبذلك استقر دينار عبدالملك على الشكل الإسلامي الأخير الذي انتشر في أرجاء البلاد الإسلامية، أما دراهم النقد الفضية فيرجح أن عبدالملك بدأ بضربها مع دينار الإسلامي الصرف. (موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية خوّام وفاخوري، مادة دينار). وتم تعريب الدراهم الفضية نهائيًا في عام 79 هـ. (الخولي، محمد: نفائس التحف الدمشقية، مجلة دمشق الشام، ص67.

(2) هذه الكتابات نقلناها من صورتين لدينار ودرهم بوجهيهما مثبتتين في مقال: الخولي، محمد: نفائس التحف الدمشقية، مجلة دمشق الشام، ص 69-68.

(3) الخولي محمد: نفائس التحف الدمشقية، مجلة دمشق الشام، ص 68 - 69.

وكانت الدراهم الأموية عامة تصدر في معظم الحواضر الإسلامية، ومهما اختلفت هذه الحواضر كانت نصوص المأثورات والآيات القرآنية ثابتة [1].

وكان عبدالله بن الزبير في الحجاز قام بمثل هذه المحاولة قبل عبدالملك، فضرب بمكة دراهم مدورة ونقش عليها في أحد الوجهين: (محمد رسول الله) وفي الآخر: (أمر الله بالوفاء والعدل). كما ضرب دنانير ذكر عليها عبارة (معدن أمير المؤمنين بالحجاز)[2]. أي الذهب.

والجدير بالذكر أن هناك نماذج من النقود أصدرها المعارضون للحكم الأموي كالخوارج وآل البيت والعباسيين، ودنانير صدرت باسم أفريقيا والأندلس وذكرت عليها أسماء هذه الأقاليم [3].

وكان لكل ولاية دار ضرب خاصة بها تضرب فيها النقود [4]. ولمّا كانت النقود صكوكًا تصدرها الدولة ويتداولها الناس، فقد اهتم الخلفاء والولاة اهتمامًا بالغًا بسلامة العملة وصحة معايرتها، وعاقبوا العمال المقصرين في ضربها عقابًا صارمًا، لا سيما أيام ابن هبيرة وخالد القسري ويوسف بن عمر الثقفي، فكانت الهبيرية والخالدية واليوسفية أجود نقود بني أمية. وأفرط يوسف بن عمر في الشدة، وامتحن يومًا العيار فوجد درهمًا ينقص حبة، فضرب كل صانع ألف سوط، وكانوا مئة صانع، فضرب في حبة مئة ألف سوط [5]. وذُكر لابن المسيب رجل يقطع الدراهم [6] فقال سعيد: «هذا من الفساد في الأرض» [7].

(1) الخولي محمد: نفائس التحف الدمشقية، مجلة دمشق الشام، ص 69.
(2) الخولي، محمد: نفائس التحف الدمشقية، مجلة دمشق الشام، ص 66، 68.
(3) الخولي، محمد: نفائس التحف الدمشقية، مجلة دمشق الشام، ص 66، 68.
(4) حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي 1/450.
(5) للبلاذري، فتوح البلدان 3/576، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة 1/177.
(6) قطع الدراهم: أي قصّها من أطرافها، فتكون غير سليمة.
(7) البلاذري، فتوح البلدان 3/578.

كما نال العقاب الشديد كل من حاول صك العملة بنفسه، فقد روي أن عبدالملك بن مروان أخذ رجلًا يضرب على غير سكة المسلمين فأراد قطع يده، ثم ترك ذلك وعاقبه[1]. وأتي عمر بن عبدالعزيز برجل يضرب على غير سكة السلطان فعاقبه وسجنه وأخذ حديده فطرحه في النار[2]. وربما يعتري التآكّل[3] أو النقص في الوزن النقود المتداولة بين أيدي الناس لأسباب كثيرة وعند اكتشاف ذلك تبادر الدولة إلى الاستعاضة عن النقود الناقصة أو المتآكّلة بنقود سليمة، وفي هذا حفاظ على حقوق الناس، آية ذلك ما ورد عن الخليفة عمر بن عبدالعزيز أنه كتب إلى صاحب دار الضرب بدمشق: «إن من أتاك من فقراء المسلمين بدينار ناقص فأبدلْه له بوازِن» [4] أي مكتمل الوزن.

ويبدو أنه بقي في أيدي الناس دراهم يتعاملون بها لا تتفق والوزن الشرعي، وهذا ما دعا الخليفة عمر بن عبدالعزيز إلى أن يكتب إلى ولاته باعتماد وزن الدرهم الشرعي: «وآمرك ألا تأخذ في الخراج إلا وزن سبعة ليس فيها تبر» [5] وذلك ليبقى الناس على الأصل الذي هو السنة والهدى [6] .

---

(1) البلاذري، فتوح البلدان 3/577.

(2) البلاذري، فتوح البلدان 3/577.

(3) تآكّل الشيء: أكل بعضه بعضًا.

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/375.

(5) أبويوسف، يعقوب بن إبراهيم/1396هـ/ الخراج، نشره: قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ص 93. تبر: المراد من كلمة تبر هنا: ما يخالط الدراهم الفضية من معادن أخرى أقل قيمة، كالنحاس والزجاج، وغيرهما.

(6)«وذلك أن الدراهم في عهد الخليفة الفاروق كانت مختلفة، فمنها ما كان وزن عشرة دراهم منه على وزن عشرة مثاقيل، ومنها ما وزن العشرة منه على وزن ستة مثاقيل، ومنها ما وزن العشرة منه على وزن خمسة مثاقيل ،.. فجمع عمر رضي الله عنه الأنواع الثلاثة وأخذ ثلثها فكان سبعة، فصار المعتبر من ذلك الوقت أن وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل في كل المقدرات الشرعية، حتى في الزكاة ونصاب السرقة والمهر وتقدير= =الديات، منعًا للخصومة في المعاملة» . (ابن عابدين/د،تا/ رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة مصورة، الجزء الثاني، ص 28، والبلاذري، فتوح البلدان ص 571).

لقد كان تعريب الدواوين والنقود الإسلامية أحد المعالم الأساسية لاكتمال شخصية الدولة العربية الإسلامية الممتدة من شواطئ الأطلسي غربًا إلى حدود الصين شرقًا، وكان ذلك في الوقت نفسه مرحلة هامة جدًا في ازدهار الاقتصاد في الدولة الأموية.

2 - **بيت المال:**

هو اصطلاح استعمل في النظام المالي الإسلامي، ويقصد به خزينة الدولة وما يتصل بها، ومهمته الإشراف على موارد الدولة ونفقاتها، أي الميزانية العامة من إيرادات ومصروفات. وقد نشأت نواة بيت المال في حياة النبي ﷺ، ولكن قيامه على شكل ديوان من دواوين الدولة يرجع إلى عهد الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب[1] «فأما فروع بيت المال فهي: ديوان الخزانة، وهي بيوت خاصة بحفظ صنوف الأموال والقماش، سجلت مفرداتها ومقاديرها في سجلات، ووكلت إلى حراس أمناء. وديوان الأهراء وفيه تخزن الغلال، والمسؤولون عنها هم من العدول الأعفّاء. وديوان خزائن السلاح، وتحفظ فيه الأسلحة والذخائر. وديوان الركائب، وفيه الخيل والإبل والماشية لتجهيز جيوش المسلمين بما تحتاجه منها، ويقوم على إدارتها جماعة خاصة بمحافظتها وتدريب خيولها» [2].

والإشراف على بيت المال يكون عادة للخليفة أو للأمير أو من يقوم مقامه[3]. ويعد صاحب بيت المال والمشرف عليه ركنًا أساسيًا من أركان السلطة والدولة، وهذا ما نجده فيما كتبه عمر بن عبدالعزيز إلى عقبة بن زرعة الطائي لما ولاّه خراج خراسان إذ قال: «إن للسلطان أركانًا لا يثبت إلا بها، فالوالي ركن، والقاضي ركن، وصاحب بيت المال ركن، والركن الرابع أنا» [4].

ومما يشير إلى أهمية بيت المال الرسالة التي كتبها عبدالحميد بن يحيى الكاتب عن الخليفة مروان بن محمد إلى ابنه عبدالله بن مروان حين وجّهه لمحاربة

(1) انظر: عطية الله، أحمد، القاموس الإسلامي 1/404.
(2) كحالة، عمر، مباحث اجتماعية في عالمي العرب والإسلام ص 285.
(3) عطية الله، أحمد، القاموس الإسلامي 1/404.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/568.

الضحاك بن قيس الشيباني الخارجي والتي يبين فيها الصفات التي ينبغي أن تتوافر فيمن يوكل به من نصح وأمانة وورع لئلا تنفق موارده في غير أوجهها الصحيحة: « .. وكّل بخزائنك ودواوينك رجلًا ناصحًا أمينًا ذا ورع حاجز، ودين فاضل، وطاعة خالصة، وأمانة صادقة» [1].

وكان هناك بيت مال مركزي (مصرف مركزي) في عاصمة الخلافة الأموية يمدّ بقية فروع بيت المال في الولايات إذا احتاج الأمر، كما أنه يستعين بها إذا احتاج هو أيضًا إلى بعض المال في عاصمة الخلافة. وهذا ما تفعله المصارف المركزية في العاصمة في عصرنا الحالي من دعم مالي لفروعها في المدن أو العكس. قال أبوالزناد: «كتب إلينا عمر بن عبدالعزيز بالعراق في رد المظالم إلى أهلها فرددناها حتى أنفدنا ما في بيت مال العراق، وحتى حمل إلينا عمر المال من الشام» [2]. ولما ولي الوليد بن يزيد بن عبدالملك الخلافة بعد عمه هشام بن عبدالملك، كتب إلى يوسف بن عمر الثقفي واليه على العراق يبين له حاجته إلى المال ويأمره بحمل الأموال إليه، نظرًا إلى ما أمر به من الزيادة في أعطيات أهل الشام وما وصل به أهلَ بيته لطول جفوة هشام إياهم: «فاشخص إلى أمير المؤمنين، فصدِّق ظنه بك فيما تحمل إليه لعمارتك البلاد، وليعرفَ أمير المؤمنين فضلك على غيرك، لما جعل الله بينك وبين أمير المؤمنين من القرابة [3]، فإنك خاله وأحق الناس بالتوفير عليه، ولما قد علمتَ مما أمر به أمير المؤمنين لأهل الشام وغيرهم من الزيادة في أعطياتهم، وما وصل به أهل بيته، لطول جفوة هشام إياهم حتى أضرّ ذلك ببيوت الأموال» . فخرج يوسف واستخلف ابن عمه يوسف بن محمد، وحمل من الأموال والأمتعة والآنية ما لم يُحمل من العراق مثله[4].

---

(1) كرد علي، رسائل البلغاء، ص 209–208.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/342.

(3) ذلك أن أم الوليد هي أم الحجاج بنت محمد بن يوسف، فهي بنت أخي الحجاج بن يوسف الثقفي، ويوسف بن عمر هو ابن ابن عم الحجاج.

(4) الطبري، تاريخ الطبري 7/233.

أ- موارد بيت المال:

وكان لبيت المال واردات مختلفة تجمع فيه لكي تصرف على مصالح المسلمين، وهذه الواردات كثرت في العصر الأموي لازدياد الفتوحات في ذلك العصر وورد ذكرها في كتب التاريخ والأدب والثقافة العامة، فضلًا عن النصوص النثرية التي تعود إلى ذلك العصر ولاسيما الرسائل المتبادلة بين الخليفة وولاته. وتقوم موارد بيت المال على ثلاث ركائز أساسية هي: الخمس والفيء والزكاة[1].

1 - الخمس:

هو خمس الغنائم التي غنمها المسلمون في الحرب والقتال من عساكر أعدائهم وهذا الخمس يوزع على مستحقين حددهم القرآن الكريم ممن لم يشارك في الحرب[2]، وقد حدد القرآن مصارف خمس الغنائم في قوله تعالى: ﴿إنّما غَنمتمْ مِنْ شيءٍ فإنَّ للهِ خُمْسَهُ وللرسولِ ولذي القُرْبَى، واليَتَامَى، والمسَاكينِ، وابنِ السَّبيلِ﴾[3].

وحين فتح يزيد بن المهلب جرجان وطبرستان كتب إلى الخليفة سليمان بن عبدالملك عما أصاب من غنائم، فقال: «وقد صار عندي من خمس ما أفاء الله على المسلمين بعد أن صار إلى كل ذي حق حقه من الفيء والغنيمة ستة آلاف ألف، وأنا حامل ذلك إلى أمير المؤمنين إن شاء الله»[4].

وكانت هذه الغنائم توزع بحسب ما حدده القرآن الكريم، لكن حاول بعض الولاة الانحراف عن هذا السَّنن واصطفاء بعض الغنائم هدية للخليفة تقربًا إليه أو برغبة من الخليفة نفسه، فقد كتب زياد بن أبيه، عامل العراق لمعاوية بن أبي سفيان، إلى الحكم بن عمرو الغفاري عامله على خراسان إثر بعض غزواته التي

(1) ابن سلام، أبوعبيدالقاسم/1347هـ/ الأموال، تصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي، مصر، ص 16-17.

(2) وأما الأخماس الأربعة الأخرى فتوزع على الذين شاركوا في القتال.

(3) سورة الأنفال آية 41. ابن السبيل: الضيف الفقير الذي ينزل بالمسلمين.

(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/544.

غنم منها غنيمة عظيمة: «إن أمير المؤمنين كتب إلي أن أصطفي له كل صفراء وبيضاء والروائع [1]، فلا تحركن شيئًا حتى تُخرج ذلك»، فكتب إليه الحكم بن عمرو: أما بعد، فإن كتابك ورد. تذكر أن أمير المؤمنين كتب إليّ أن أصطفي له كل صفراء وبيضاء والروائع، وإني وجدتُ كتاب الله عز وجل قبل كتاب أمير المؤمنين، وإنه والله لو كانت السموات والأرض رَتْقًا [2] على عبداتقى الله عز وجل جعل اللهُ سبحانه وتعالى له منها مخرجًا» . ثم قسم الغنائم في جنده من غير اصطفاء شيء، وعَزَل الخمس. فكتب إليه زياد: «والله لئن بقيتُ لك لأقطعنّ منك طابقًا سَحتًا[3]» فقال الحكم: «اللهم إن كان لي عندك خير فاقبضني» فمات بخراسان، بمرو، سنة 50 هـ في حياة زياد[4].

ويبدو من بعض النصوص النثرية أن بني أمية كانوا يتغاضون عن توزيع الخمس وفق وجوهه المذكورة في القرآن الكريم، ويستأثرون به، قد روي عن طلحة بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق أنه قال يومًا: «إن عمر ابن عبدالعزيز لم يزل رأيه والذي يشير به على من ولي هذا الأمر من أهل بيته توفير هذا الخمس على أهله، فكانوا لا يفعلون ذلك، فلما ولي الخلافة نظر فيه فوضعه في مواضعه الخمسة وآثر به أهل الحاجة من الأخماس حيث كانوا، فإن كانت الحاجة سواء وسّع في ذلك بقدر ما يبلغ الخمس»[5]، وربما ارتكب بعض الولاة أو الخلفاء أمورًا تخالف الإسلام في توزيع الغنائم تهاونًا وميلًا مع الأهواء، فقد أعطى الوليد بن عبدالملك جاريةً اسمها «عالية» نصيبًا من الخمس، كما ورد

(1) الصفراء: الذهب، والبيضاء: الفضة. الروائع: النفائس التي تروع الناظرين بجمالها وحسنها.
(2) الرتق: ضد الفتق، رتقت الفتق: سددته.
(3) السحت: الاستئصال.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 252-5/251 وابن عبدربه، العقد الفريد 1/19. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 3/470. والنويري، نهاية الأرب 329-20/328. وقوله: كتاب الله عز وجل قبل كتاب أمير المؤمنين: يشير إلى قوله تعالى: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول﴾.
(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى 350-5/349.

في رسالة للخليفة عمر ابن عبدالعزيز يردّ بها على عمر بن الوليد بن عبدالملك، عندما أخذ عليه إدخال أموال بني أمية إلى بيت المال واتهمه بالظلم والجور، فردّ عليه عمر بن العزيز: «وإنّ أَظلمَ منّي وأتْرَكَ لعهد الله من جعل لعالية البربرية[1] سهمًا في الخمس»[2].

2 - **الفيء:**

هو ما رجع إلى المسلمين من أموال الكفار عفوًا صفوًا من غير قتال ولا إيجاف[3]، ومن أمثلته ما يُصالح عليه من أموال الخراج، والجزيةُ، والعشورُ المأخوذةُ من تجار الكفار، ومثله أن يهرب المشركون ويتركوا أموالهم، و يموت أحد منهم في دار الإسلام ولا وارث له[4].

وقد وردت الإشارة إلى مضمون العبارة الأخيرة في كتاب أرسله عمر بن عبد العزيز إلى واليه عبدالحميد بن عبدالرحمن وفيه يقول: «وإن لم يكن له وارث فميراثه في بيت مال المسلمين»[5].

فالفيء إذن؛ كلمة عامة تشمل أنواعًا مختلفة من الأموال التي ترد إلى بيت المال، وهذا ما نجده في تعريف القرطبي وأبي عبيد «صاحب الأموال»[6]، وتقسيم الفيء موكول إلى نظر الحاكم واجتهاده، يأخذ منه حاجته ويعطي منه القرابة باجتهاد ويصرف الباقي في مصالح المسلمين.

---

(1) يبدو أن عالية هذه كانت إحدى الجواري عند الخليفة الوليد بن عبدالملك.
(2) صفوت، أحمد زكي، جمهرة رسائل العرب 2/371 نقلًا عن سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن الجوزي ص 112.
(3) الإيجاف: الإسراع في السير وهو وصف للفرس.
(4) القرطبي، محمد بن أحمد /1967م/ الجامع لأحكام القرآن، دار الكاتب العربي، مصر، الطبعة الثالثة (مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية). الجزء الثامن عشر، ص 14.
(5) أبويوسف، الخراج ص 142.
(6) أبوعبيد، الأموال ص 16.

وقد ورد ذكر الفيء عامة في بعض النصوص النثرية، ومنها ما هو على لسان الشخصيات المعارضة للحكم الأموي متهمة إياه – في جملة مظالمه – بالاستئثار بالفيء، ومثال ذلك ما ورد في مستهل كتاب المستورد بن علّفة رئيس الخوارج الذي وجّهه إلى سماك بن عبيدالعبسي عامل المغيرة بن شعبة على الكوفة: «من عبدالله المستورد أمير المؤمنين إلى سماك ابن عبيد: أما بعد، فقد نقمنا على قومنا الجور في الأحكام، وتعطيل الحدود، والاستئثار بالفيء»[1]. ومن تلك النصوص ما ورد فيها لفظة «الفيء» على لسان الخليفة عمر بن عبدالعزيز مؤكدًا استئثار بني أمية بالفيء وذلك في مخاطبته لعمر بن الوليد بن عبدالملك في رسالة بعد أن أرسل إليه الأخير رسالة ينقم فيها عليه أن ردّ أموال بني أمية إلى بيت المال، وهذا النص يوضح انشغال عمر بن عبدالعزيز برد مظالم خلفاء بني أمية السابقين، ومنها حق المسلمين في الفيء الذي تؤكد الرسالة أنه لم يكن يُوزَّع على مستحقيه من قبل، بل كان من نصيب البيت الحاكم، لذا فإن لكل فرد من مستحقي الفيء حقًا لدى أفراد هذا البيت كما يرى عمر بن عبدالعزيز في قوله لعمر بن الوليد: فرويدًا يا بن بنانة، فلو التقت حلْقتا البِطان [2] ورُدّ الفيء إلى أهله، لتفرغتُ لك ولأهل بيتك فوضعتكم على المحجة البيضاء، فطالما تركتم الحق وأخذتم في بنيات الطريق، ومن وراء هذا الفضل ما أرجو أن أكون رأيته: «بيعُ رقبتك وقسم ثمنك بين اليتامى والمساكين والأرامل، فإن لكلٍّ فيك حقًا والسلام علينا، ولا ينال سلامُ الله الظالمين»[3].

وتقدّم أن للفيء أنواعًا مختلفة، يأتي في مقدمتها: الخراج ويليه الجزية والعشور وما إليها، مما نفصل فيه القول فيما يأتي:

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/190–191.

(2) البطان: حزام رحل الدابة حيث يضطرب فلا يستطيع صاحبه أن ينزل فيصلحه. ويضرب هذا المثل للأمر يبلغ الغاية في الشدة والصعوبة.

(3) صفوت، أحمد زكي، جمهرة رسائل العرب 2/371 نقلًا عن سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن الجوزي، ص 112.

- **الخراج:**

هو مقدار معين من المال أو الحاصلات يفرض على الأرض الزراعية التي فتحها المسلمون عنوة أو صلحًا إذا بقيت هذه الأراضي في أيدي أصحابها أهل البلاد غير المسلمين. ويحق للخليفة أن يعدل عن أخذ الخراج المفروض على الأراضي المفتوحة عنوة فيقسمها على المحاربين إقطاعًا أو منحة. وتدفع من حصيلة تكاليف الإدارة والجيش، ويرسل الباقي إلى بيت المال. وكان الخراج المفروض على الأرض يقدر بحسب مساحة الأرض ومبلغ جودتها ونوع المحصول. وكانت وحدة المساحة التي يعتمد عليها في هذا المجال هي الجريب[1].

ويعد الخراج من أهم مصادر الدخل في الدولة الأموية، وكان إقراره وإحداثه من اجتهاد الخلفاء الراشدين إثر حركة الفتوح وكثرة الأراضي، كما يعد ضبط الخراج وجبايته دليل قوة الحكم وإحكام السيطرة على مجريات الأمور في الولاية، ومنذ أن ظهر طموح والي الشام معاوية بن أبي سفيان إلى تأسيس الدولة حرص على ضم مصر إلى سيطرته طمعًا في خراجها الوفير، شأنه في ذلك شأن عمرو ابن العاص الذي كان يطمع أن يوليه معاوية على مصر إذا قُدّر له أن يتسلم الخلافة بعد الإمام علي رضي الله عنه ونعرف ذلك من خلال حوار دار بينه وبين عمرو بن العاص حيث أراد معاوية أن يستعين بأخذ مصر على حرب علي رضي الله عنه، فاستشار معاوية خواصه وبينهم عمرو بن العاص فجمعهم «وقال: هل تدرون ما أدعوكم إليه؟ قالوا: لا يعلم الغيب إلا الله. فقال له عمرو بن العاص: نعم، أهمّك أمرُ مصر وخراجها الكثير وعدد أهلها، فتدعونا لنشير عليك فيها، فاعزم وانهض، في افتتاحها عزُّك وعز أصحابك وكبْتُ عدوك. فقال له يا بن العاص، إنما أهمك الذي كان بيننا – يعني أنه كان أعطاه مصر لما صالحه على قتال علي

(1) حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام 461/1، وعطية الله، أحمد، القاموس الإسلامي 221/1، وعكام، الموسوعة الإسلامية الميسرة 994/5. والجريب: من وحدات المساحة عند العرب والمسلمين، ويعادل نحو 1557 م2 (فاخوري وخوام، موسوعة المكاييل، ص 368).

– وقال معاوية للقوم: ما ترون ؟ قالوا: ما نرى إلا رأي عمرو» [1] فهذا النص يشير إلى ما كان يطمح إليه كل من الرجلين معاوية وعمرو في خراج مصر الكثير.

ومما يدل على أهمية الخراج وتمسك الولاة والخلفاء به أن أهل مصر امتنعوا عن دفع الخراج لأمير مصر عتبة بن أبي سفيان الذي أصبح واليًا على مصر بعد وفاة عمرو بن العاص، فخطب فيهم خطبة قوية رادعة ومقنعة، قال فيها: «يا أهل مصر، قد كنتم تعتذرون لبعض المنع منكم ببعض الجور عليكم، فقد وليكم من يقول ويفعل ويفعل ويقول، فإن رددتم ردَّكم بيده، وإن استصعبتم ردّكم بسيفه، ثم رجا في الآخِر ما أمّل في الأوّل. إن البيعة مشايعة[2]، فلنا عليكم السمع والطاعة، ولكم علينا العدل، فأينا غدر فلا ذمة له عند صاحبه، والله ما انطلقت بها ألسنتنا حتى عقدت عليها قلوبنا، ولا طلبناها منكم حتى بذلناها لكم ناجزًا بناجز، ومن حذّر كمن بشّر» . فنادوه «سمعًا وطاعة»، فناداهم «عدلًا عدلًا»[3].

ولما استخلص المهلب بن أبي صفرة بلاد فارس من الخوارج وصارت كلها في يديه – وذلك في خلافة عبدالملك بن مروان – أخذها الحجاج منه وبعث عماله عليها، فبلغ ذلك عبدَالملك، فكتب إلى الحجاج: «أما بعد، فدع بيد المهلب خراج جبال فارس، فإنه لابد للجيش من قوة، ولصاحب الجيش من معونة» فتركها للمهلب، فبعث المهلب عليه عماله، فكانت له قوة على عدوه وما يصلحه[4]. وهذه نظرة مالية واقعية لأن الجيش من غير مال يدعمه لا يقوى على التصدي للمهمات الموكلة إليه.

ومما يدل على أهمية الخراج أيضًا كتاب للحجاج أرسله إلى بعض عماله: «إياك والملاهي حتى تستنظف خراجك»[5]. وكذلك ما كان الخلفاء يوصون به

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة 1/107
(2) المشايعة: المتابعة. كذا في العقد، ولعل الصواب كما قال محققوه: «متابعة".
(3) ابن عبدربه، العقد الفريد 4/140.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/301.
(5) جمهرة الرسائل 2/590 عن خاص الخاص 68 – زهر الآداب 1/242 – العقد 2/185 – 190،3/5. استنظف الوالي ما عليه من الخراج: استوفاه. واستنظف الخراج: أخذه كله.

ولاتهم من العناية بإصلاح ما خرب من الأرض، وذلك لضمان جباية أموال الخراج، ومثله كتاب عمر لأحد ولاته: «خلّ بينهم[1] وبين عمارة الأرض فإن في ذلك صلاحًا لمعاش المسلمين وقوة على عدوهم»[2].

ونتيجة للأهمية الكبيرة لهذا المورد من موارد بيت المال، أصبحت رسائل الولاة إلى الخليفة تحمل تخوّفًا من تناقص مبالغ الخراج عامة بسبب ازدياد عدد المسلمين في البلاد المفتوحة، فكتب عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبدالعزيز: «أما بعد، فإن الناس قد كثروا في الإسلام، وخفت أن يقل الخراج»، فكتب إليه عمر: «فهمت كتابك، والله لوددت أن الناس كلهم أسلموا حتى نكون أنا وأنت حَرَّاثَين نأكل من كسب أيدينا»[3].

وكان عمر بن عبدالعزيز، الذي عرف بإصلاحاته الجبائية، يكتب إلى عماله يأمرهم أن يجبوا الخراج «في رفق وتسكين لأهل الأرض»[4]، ويأمرهم بمعاملة كل أرض بما تحتمله من الخراج ويبين لهم وزن الدراهم التي يأخذونها، إذ كان بعض العمال قبل ذلك يأخذون دراهم أثقل وزنًا من تلك الدراهم الشرعية التي أقرها عمر بن الخطاب مما كان يزيد في الضرائب التي كانت تدفعها الرعية[5]. ويظهر أن الخلفاء الأمويين وولاتهم منذ معاوية قد زادوا بعض الضرائب والموارد المالية غير العادلة ولا سيما على أهل الكوفة في أيام الحجاج، فأصابهم الجور والبلاء، فلما جاء عمر بن عبدالعزيز أمر بإعادة الحال إلى ما كانت عليه أيام الخلفاء الراشدين، فألغى الضرائب التي زادها الأمويون على هدايا النيروز والمهرجان[6]،

(1) يعني الذين فرضت عليهم الجزية أو الخراج.
(2) أبوعبيد، الأموال ص 46.
(3) جمهرة الرسائل 2/312، 313 نقلًا عن سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن الجوزي ص 99.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/569، وأبويوسف، الخراج 93.
(5) حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام 1/475.
(6) أول من فرض هذه الضريبة الخليفة معاوية بن أبي سفيان. انظر: الجهشياري، الوزراء والكتاب ص 24، وطلس، أسعد، عصر الاتساق ص 21. النيروز: اسم أول يوم في السنة، وهو عند الفرس عند نزول الشمس أول الحمل. والمهرجان: عيد للفرس عند نزول الشمس أول الميزان.

وأجرة سك العملة، وضريبة الصحف التي تكتب عليها المعاملات الرسمية، وغيرها، وأمر عماله أن يجبوا الخراج دون زيادة عليه اقتداء بعمل رسول الله ﷺ وصحابته الكرام، فقد كتب إلى واليه على الكوفة يقول: «انظر الأرض ولا تحمل خرابًا على عامر ولا عامرًا على خراب، وانظر الخراب فإن أطاق شيئًا فخذ منه ما أطاق، وأصلحه حتى يعمر، ولا تأخذ من عامر لا يعتمل شيئًا، وما أجدب من العامر من الخراج فخذه في رفق وتسكين لأهل الأرض وآمرك ألا تأخذ في الخراج إلا وزن سبعة ليس فيها تبرٌ، ولا أجور الضرّابين، ولا إذابةَ الفضة، ولا هديةَ النيروز والمهرجان، ولا ثمنَ الصحف، ولا أجور الفيوج»[1].

فهذا المال سيعاد دفعه إلى المسلمين في أرزاقهم وأعطياتهم، وعمر يريد هذا المال حلالًا طيبًا، وهذا الموقف ينسجم مع ما كان يؤكده عمر في رسائله إلى العمال في الأمصار: «اجتن الطيّب»[2]، «اجب ما جبيت من الحلال، ولا تجمع للمسلمين إلا الحلال الطيب»[3]، «استوعب الخراج وأحرزه في غير ظلم»[4].

ولما كانت حقيقة الأراضي المفتوحة غير محددة الحكم على وجه الدقة، إذ كان الأمر مختلطًا في الحكم عليها بالخراج المؤقت أو الدائم، لم تصل الدولة الأموية بشأنه إلى حل واضح وشامل ومُرْضٍ، بل كان هذا الأمر مجالًا لاختلاف رأي الخلفاء وتعدد اجتهاداتهم في التصرف بالزيادة فيه، فقد كتب معاوية إلى وردان مولى والي مصر عمرو بن العاص أن: «زد على القبط قيراطًا قيراطًا على كل إنسان» فكتب إليه وردان: «كيف أزيد عليهم وفي عهدهم ألا يزاد عليهم؟»[5].

(1) أبويوسف، الخراج ص 93، وانظر: الطرطوشي، سراج الملوك 233. الفيوج: جمع فيج بالفتح، وهو رسول السلطان الذي يسعى بالكتب. في الأموال 47-46: ليس فيها آس، وفي الطبري: آيين، وهو العادة والقانون.

(2) أبويوسف، الخراج ص 124.

(3) جمهرة 2/324 نقلًا عن سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن الجوزي ص 95.

(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/568.

(5) أبوعبيد، الأموال ص 144، والبلاذري، فتوح البلدان 1/255.

وبذلك احتكم وردان إلى العهد الذي أعطاه المسلمون لأهل القبط عند فتحها في عهد الراشدين.

ويرى صاحب كتاب الأموال أن فتح مصر كان عند معاوية عنوة، فلهذا استجاز الزيادة، وكانت عند وردان صلحًا، فكره الزيادة، فلهذا اختلفا[1].

وحفظ لنا النثر بعض الأخبار عن تجاوز ولاة سيئي السيرة في فرض خراج زائد، فإنه «لما ولّي محمد بن يوسف أخو الحجاج بن يوسف اليمن أساء السيرة وظلم الرعية وأخذ أراضي الناس بغير حقها. فكان مما اغتصبه: «الحَرَجَة» . وضرب على أهل اليمن خراجًا جعله وظيفة[2] عليهم. فما ولّي عمر بن عبدالعزيز كتب إلى عامله يأمره بإلغاء تلك الوظيفة، والاقتصار على العشر، وقال: والله لأن لا تأتيني من اليمن حفنةُ كَتَم[3] أحب إلي من إقرار هذه الوظيفة. فلما ولي يزيد ابن عبدالملك أمر بردّها»[4].

- **الجزية** [5]:

هي مبلغ معين من المال يفرض على بعض الأشخاص في الدولة الإسلامية ممن توافرت فيهم شروط خاصة سيأتي بيانها. وهي مقصورة على أهل الذمة من رعايا الدولة، وتسقط بالإسلام. والجزية موضوعة على الرؤوس، وثبتت بنص القرآن الكريم [6]. وتجب الجزية على من يطيقها من أهل الذمة مقابل حماية الدولة لهم واعتبارهم من رعاياها، ويؤديها الرجال العقلاء الأصحاء، وذلك وفق درجات ثلاث: أغنياء – متوسطي الحال – فقراء. قال عمر بن عبدالعزيز لأحد

(1) أبوعبيد، الأموال ص 144، وانظر: اختلاف الآراء في افتتاح مصر: في المصدر نفسه ص 142–140.
(2) الوظيفة: الضريبة.
(3) الكتم: نبات قريب من الآس، ثمرته تشبه الفلفل وبها بزرة واحدة، كان يستعمل قديمًا في الخضاب وصنع المداد.
(4) البلاذري، فتوح البلدان 1/88. وانظر: النجوم الزاهرة 1/239.
(5) أبي يوسف، الخراج ص 132–131. وحسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام 1/470.
(6) وذلك في قوله تعالى من سورة التوبة 29.

ولاته: «ضع الجزية على من أطاق حملها»[1]. وأكّد ذلك الخليفة يزيد بن الوليد ابن عبدالملك في خطبة توليته: «لا أحمل على أهل جزينكم ما يجليهم عن بلادهم ويقطع نسلهم»[2].

ولا تؤخذ الجزية من المترهبين في الأديرة وأهل الصوامع. وكذلك لا تؤخذ الجزية من ورثة الذمي بعد موته لأنها ليست بمنزلة الدَّين، ولا من أهله إذا هرب عنهم منها، لأنهم لم يكونوا ضامنين لذلك، ولذلك أمر عمر بأنه «ليس على من مات، ولا على من أبق جزية»[3]. وروي عن بعض ولاة بني أمية أنهم كانوا يأخذون الجزية ممن أسلم من أهل الذمة، ولا يسقطها عنهم إسلامهم، وهذا ما جعل القراء ينضمّون إلى ثورة ابن الأشعث أيام ولاية الحجاج على العراق[4] لأن أخذ الجزية منهم بعد إسلامهم يخالف ما كان مقررًا من قبل، آية ذلك ما روي عن فقيه أهل مصر يزيد بن أبي حبيب عندما قال: «أعظم ما أتت هذه الأمة بعد نبيها ﷺ – ثلاث خصال: قتلهم عثمان، وإحراقهم الكعبة، وأخذهم الجزية من المسلمين»[5].

وتدل النصوص النثرية الأموية على أن عمر بن عبدالعزيز كان له دور كبير في تنظيم الجزية ووجوه جبايتها، فقد أسقط الجزية التي وضعها مَن قبلَه على من دخل في الإسلام حديثًا، وكُتبه في ذلك إلى ولاته في الأمصار عديدة، وفي أحدها يقول: «من شهد شهادتنا واستقبل قبلتنا، واختتن، فلا تأخذوا منه الجزية»[6]. ولم يتهاون عمر في توجيه الأوامر الصارمة بإسقاط الجزية عمن أسلم من أهل الذمة تطبيقًا لنص القرآن الكريم، وأنكر على بعض عماله استئذانهم في أخذ الجزية من

(1) أبوعبيد، الأموال ص 46. ومن الجدير بالذكر أن الإسلام لم يستحدث الجزية وإنما كانت موجودة قبل الإسلام.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/269.
(3) أبوعبيد، الأموال ص 49.
(4) أبوعبيد، الأموال ص 48.
(5) أبوعبيد، الأموال ص 49.
(6) أبوعبيد، الأموال ص 48.

أهل الذمة بعد إسلامهم وأمرهم بالاكتفاء منهم بأخذ الزكاة، حتى لو ترتب على ذلك قلة ما يرد إلى بيت المال من أموال. وممن شعر بذلك حيان بن شريح عامل عمر على الكوفة الذي كتب إليه يشكو إضرار الإسلام بالجزية ويطلب المال الذي يعوض ذلك الإضرار.

«أما بعد: فإن الإسلام قد أضر بالجزية حتى تسلّفتُ من الحارث بن ثابتة عشرين ألف دينار أتممت بها عطاء أهل الديوان، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأمر بقضائها فعل» فردّ عليه عمر قائلًا: «أما بعد: فقد بلغني كتابك، وقد وليتك جند مصر وأنا عارف بضعفك، وقد أمرت رسولي بضربك على رأسك عشرين سوطًا، فضع الجزية عمن أسلم، قبّح الله رأيك، فإن الله إنما بعث محمدًا ﷺ هاديًا ولم يبعثه جابيًا»[1].

وكتب عمر أيضًا إلى واليه الجراح الحكمي: «انظر من صلّى قِبَلَك إلى القبلة فضع عنه الجزية»[2]. وكتب عمر إلى واليه الآخر عبدالحميد بن عبدالرحمن: «كتبتَ إلي تسألني عن أناس من أهل الحيرة يُسلمون من اليهود والنصارى والمجوس، وعليهم جزية عظيمة، وتستأذنني في أخذ الجزية منهم، وإن الله جل ثناؤه بعث محمدًا ﷺ داعيًا إلى الإسلام ولم يبعثه جابيًا، فمن أسلم من أهل تلك الملل فعليه في ماله الصدقة، ولا جزية عليه»[3].

ولما سارع أهل الذمة إلى الدخول في الإسلام اعتقد بعض الولاة أنهم فعلوا ذلك تهربًا من الجزية فاستأذن أن يمتحنهم بالختان، فلم يوافق عمر، وكتب إليه: «إن الله بعث محمدًا ﷺ داعيًا ولم يبعثه خاتنًا»[4]. وزاد بعضهم شروطًا أخرى للتثبت من إسلام أهل الذمة الذين يرى الولاة أنهم أسلموا هربًا من الجزية، ففي

(1) المقريزي، الخطط 1/78.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/559، وابن الأثير 5/51.
(3) أبويوسف، الخراج ص 142.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/559.

سنة 110 هـ وجّه أشرس بن عبدالله السُّلَميّ عاملُ خراسان أبا الصيداء صالح ابن طريف إلى مَنْ وراء النهر ليدعوهم إلى الإسلام، فشخص إلى سمرقند وعليها الحسن بن أبي العمرّطة الكندي، فدعا أبوالصيداء أهلَ سمرقند ومَن حولها إلى الإسلام على أن توضع عنهم الجزية، فسارع الناس إلى الإسلام، وانكسر الخراج، فكتب أشرس إلى ابن أبي العمرّطة: «إن في الخراج قوةً للمسلمين، وقد بلغني أن أهل السُّغد وأشباههم لم يسلموا رغبة، وإنما دخلوا في الإسلام تعوّذًا من الجزية، فانظر من اختتن، وأقام الفرائض، وحَسُن إسلامه، وقرأ سورة من القرآن، فارفع عنه خراجه»[1].

- العشور:

هي ضريبة تقوم على أساس جباية العشر أو أجزائه، وهو ما يدفعه التجار عن أرض الحرب أو أهل الذمة أو المسلمون بنسب متفاوتة تتعلق بأوضاع كل منهم عن متاجرهم وسفنهم التي تدخل بلاد المسلمين، ويرجع نظام العشور إلى عهد الخليفة عمر بن الخطاب. ويكون التعشير بمرور الحول مع تسليم وثيقة للتاجر بما أدّاه، وهذا ما يتبين في نص لرسالة كتبها الخليفة عمر بن عبدالعزيز إلى زريق بن حيان – وكان على مكس مصر – حدد له مقادير المكوس التي يستوفيها مما يمر به من تجارات المسلمين وأهل الذمة، ويأمره بأن يكتب لهم براءة بما يأخذ منهم إلى أن يحول الحول: «انظر من مر عليك من المسلمين، فخذ مما ظهر من أموالهم العينَ، ومما ظهر من التجارات، من كل أربعين دينارًا: دينارًا، وما نقص فبحساب ذلك حتى تبلغ عشرين دينارًا، فإن نقصت تلك الدنانير فدعْها ولا تأخذ منها شيئًا، وإذا مرّ عليك أهلُ الذمة فخذ مما يدبّرون من تجاراتهم من كل عشرين دينارًا: دينارًا، فما نقص فبحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير، ثم دعها فلا تأخذ منها شيئًا، واكتب لهم كتابًا بما تأخذ منهم إلى مثلهم من الحول»[2].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/55. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/147.
(2) أبويوسف، الخراج ص 147.

وانسجامًا مع الرسائل السابقة لعمر بن عبدالعزيز التي يأمر فيها ولاته بجباية الحلال الطيب فإنه يرسل إلى ولاته أيضًا يأمرهم بعدم أخذ العشر على تجارة الخمر بين أهل الذمة وحين طلب إلى عدي بن أرطاة أن يصنف له فضل الأموال التي وردت إلى بيت المال كان فيما كتبه عدي من عشور الخمر أربعة آلاف درهم. فجاء ردّ عمر: «إنك كتبت إليّ تذكر من عشور الخمر أربعة آلاف درهم، وإن الخمر لا يعشرها مسلم ولا يشربها ولا يبيعها، فإذا أتاك كتابي هذا فاطلب الرجل فارددها عليه فهو أولى بما كان فيها» فطلب الرجلَ، فرُدّت عليه الأربعة الآلاف، وقال: أستغفر الله، إني لم أعلم[1].

ومما ورد إلى بيت المال من أموال، ما تصرّف فيه عمر بن عبدالعزيز في رده مظالم بني أمية إلى بيت المال، فابتدأ نفسه وبأهل بيته فقال: «إنه لينبغي ألا أبدأ بأول من نفسي فنظر إلى ما في يديه من أرض أو متاع فخرج منه حتى نظر إلى فص خاتم، فقال: هذا مما كان الوليد بن عبدالملك أعطانيه مما جاءه من أرض المغرب» . فخرج منه[2].

وصعد – مرة – المنبر» فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد، فإن هؤلاء القوم قد كانوا أعطوا عطايا[3] والله ما كان لهم أن يُعْطَوناها، وما كان لنا أن نقبلها، وإن ذلك قد صار إليّ، ليس علي فيه دون الله محاسِب، ألا وإني قد رددتها، وبدأت بنفسي وأهل بيتي اقرأ يا مزاحم – وكان مولاه – وقد جيءَ قبل ذلك بسفط فيه تلك الكتب، فقرأ مزاحم كتابًا منها ثم ناوله عمر، وهو قاعد على المنبر وفي يده جَلَم[4] فجعل يقصه، واستأنف مزاحم كتابًا آخر فقرأه، ثم دفعه إلى عمر فقصّه، فما زال حتى نودي بصلاة الظهر»[5].

---

(1) أبوعبيد، الأموال ص 51. ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/378.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 342-5/341.

(3) يريد آباءه وما ورثوه إياه.

(4) الجلم: المقص.

(5) صفوت، أحمد زكي/1381هـ1962-م/ جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، ص 208-207 نقلًا عن سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن الجوزي، ص 198.

3 - **الزكاة:**

هي كل ما يؤخذ من أغنياء المسلمين ويوزع على فقرائهم. قال تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهمْ وَتُزَكِّيْهِمْ**﴾[1]. وربما استعملت الصدقة بمعنى الزكاة أحيانًا وقد ورد ذلك في بيان أوجه إنفاق الزكاة في سورة التوبة ﴿إِنَّما الصَّدَقاتُ للفُقَرَاءِ والمسَاكِيْنِ والعَامِلِينَ عَلَيْهَا والمؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وفِي الرِّقَابِ وَالغَارِمِينَ وفِي سَبيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَريضَةٌ مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيْمٌ حَكِيْمٌ﴾[2].

وتُؤدى الزكاة فريضةً عن النقدين (الذهب والفضة) بمقدار ربع العشر. وعن الحيوانات إذا كانت تأكل من الكلأ المباح أما إذا دخلت في التجارة فلها أحكام. وتؤدى عن المعدن والركاز[3]، وعن الزرع والثمار ويجب فيها العشر أو أجزاؤه، ولها أحكام أيضًا[4]. وكانت الزكاة توزع على الأشخاص الذين بينهم الله تعالى في القرآن الكريم في الآية الكريمة التي سبق ذكرها.

والدولة هي التي كانت تقوم بمهمة جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وتولّي على ذلك عمالاً تتوخى فيهم الأمانة يقومون بجمع الصدقات واستمر الأمر على ذلك في أيام بني أمية، فقد وقّع عمر بن عبدالعزيز إلى رجل ولاّه الصدقات، وكان دميمًا فعدَل وأحسن، قول الله تعالى: ﴿ولا أَقُولُ للذينَ تَزْدَرِي أَعْينكُمْ لَنْ يُؤتيهُمُ اللهُ خَيْرًا﴾[5].

وكان بعض العمال قبل عهد عمر بن عبدالعزيز يتتبعون الناس من أجل جمع الزكاة، ويأخذون عليهم الطرقات حتى الجسور والمعابر، حرصًا على استيفاء جميع أموال الزكاة المستحقة، إلا أن عمر أمر بأن يُكتفى بجمع الزكاة داخل المدينة

(1) سورة البقرة آية 261.
(2) سورة التوبة آية 60.
(3) الركاز: هو مال أو كنز وجد تحت الأرض. وفيه الخمس إن كان من ركاز أرض الحرب، وفيه الزكاة أي ربع العشر إن كان في أرض السلم. انظر: أبوعبيد، الأموال 336.
(4) حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام 1/468-469.
(5) سورة هود، الآية 31. الخبر والنص في: ابن عبدربه، العقد الفريد 4/208.

دون سُبُل الناس في الجسور والمعابر: كتب عمر: «إني ظننت إن جُعل العمال على الجسور والمعابر أن يأخذوا الصدقة على وجهها فتعدّى عمال السوء غير ما أُمروا به، وقد رأيتُ أن أجعل في كل مدينة رجلًا يأخذ الزكاة من أهلها، فخلوا سبل الناس في الجسور والمعابر»[1]. وروى يزيد بن الأصم قال: «كنتُ جالسًا عند سليمان بن عبدالملك، فجاء رجل يقال له أيوب، وكان على جسر منبج، يحمل مالًا مما يؤخذ على الجسر، فقال عمر: هذا رجل مترف يحمل مال سوء، فلما قدم عمر خلّى سبيل الناس من الجسور والمعابر»[2].

ويسمى الرجل الذي يأخذ الصدقة أو الزكاة المصدِّق[3]. وكان عليه أن يأتي الناسَ حيث هم ليصدّق مواشيهم، ولا ينبغي له أن يقيم بموضع ثم يرسل إلى أهل المياه ليجلبوا إليه مواشيهم فيصدّقهم، بل عليه أن يأتيهم على مياهها حتى يصدق مواشيهم هناك. وكان ذلك مقررًا منذ عصر النبوة. وقد أقرّ ذلك عمر بن عبدالعزيز في بعض كتبه: «صدّقوا الناس على مياههم وبأفنيتهم»[4].

ومن الجدير بالذكر أن عمر ألغى الزكاة التي كانت تؤدى عن الفرس والخادم والفدّان[5]، متحريًا في ذلك هدى الشرع وأوامره، وذلك فيما يروى عنه حين عجب من نقص مال الزكاة المجبيّ في أيامه عما هو عليه في عهد من قبله، فسأل عامله عن ذلك، فقال له عامله: إنك ألقيت صدقة الفرس والخادم والفدان. فقال عمر: «لا والله ما ألقيته ولكن الله ألقاه»[6]. ولعله تحرى في ذلك مصلحة الأمة وفائدتها لأن ما ألغى الزكاة عليه كان مما يحتاج إليه المسلمون حاجة شديدة في حياتهم ومعاشهم.

---

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/378.
(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/378.
(3) صدّق: أخذ الصدقة، الزكاة. والمصدّق: القابل للصدقة، وهو الذي يأخذ الحقوق من الإبل والغنم.
(4) أبوعبيد، الأموال ص 405.
(5) الفدّان أو الفدَان بتشديد الدال وتخفيفها: الثوران يقرن بينهما للحرث (ولا يقال للواحد فدان). وقيل هو الثور الذي يُحرث به، والجمع فدادين وأفدنة.
(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/376.

ولم يكن عمر بن عبدالعزيز يهتم لما يُخرج من الزكاة المفروضة فقط، بل كان يحدد لعماله وللمسلمين أيضًا مقادير ما يخرجون من أموالهم صدقة للفطر – متحريًا السنة النبوية – وينظم طرائق وصولها إلى بيت المال، فكتب بشأن ذلك في بعض السنوات فقال: «مروا من كان قبلكم فلا يبقى أحد من أحرارهم ولا مماليكهم صغيرًا ولا كبيرًا، ذكرًا ولا أنثى، إلا أخرج عنه صدقة فطر رمضان: مُدَّين من قمح أو صاعًا من تمر، أو قيمة ذلك نصف درهم، فأما أهل العطاء فيؤخذ ذلك من أعطياتهم عن أنفسهم وعيالاتهم، واستعمِلوا على ذلك رجلين من أهل الأمانة، يقبضان ما اجتمع من ذلك ثم يقسمانه»[1].

وقد يحدث أحيانًا خلل واضطراب في تحقيق أحكام الزكاة وجبايتها سواء أكان ذلك عن اجتهاد من الولاة أم إساءة تصرف، فمن ذلك ما ذُكر عن الحجاج من أنه كان يأخذ الزكاة بغير حقها ولا يصرفها في مواضعها، ولذلك كان عمر ابن عبدالعزيز بعده يكتب إلى عماله ينهاهم عن سيرة الحجاج في الرعية أو الاستنان بسننه لأن سيرته كانت سيئة فكتب إلى عدي بن أرطاة عامله على البصرة ينهاه عن ارتكاب ما فعله الحجاج: «.. فإن الحجاج كان بلاءً وافق خطيئةَ قوم بأعمالهم فبلغ اللهُ عز وجل في مدته ما أحبَّ من ذلك، ثم انقطع ذلك وأقبلت عافِية الله عز وجل، فلو لم يكن ذلك إلا يومًا واحدًا أو جمعة واحدة كان ذلك عطاء من الله عز وجل، ... ونهيتك عن فعله في الزكاة، فإنه كان يأخذها من غير حقها، ثم يسيء مواقعها، فاجتنب ذلك منه، واحذر العمل به فإن الله عز وجل قد أراح منه، وطهّر العباد من شره»[2].

ومن ذلك ما اتَّهم به أبوحمزة الخارجي بني أمية في أواخر دولتهم من أنهم احتجنوا لأنفسهم أموال الزكاة ولم يوزعوها على المستحقين، فقال في خطبته التي ألقاها حين بلغه أن أهل المدينة يعيبون أصحابه، والتي ذكر فيها بني أمية وأعمالهم

(1) ابن عبدربه، العقد الفريد 4/436.
(2) صفوت، أحمد زكي، جمهرة رسائل العرب 2/314-315 نقلًا عن سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن الجوزي 88.

وسيرهم: «يا أهل المدينة، أخبروني عن ثمانية أسهم فرضها الله عز وجل في كتابه على القوي والضعيف فجاء تاسع ليس له فيها سهم فأخذها لنفسه مكابرًا محاربًا ربّه»[1]. وهذا موافق لما قرره من قبله الخليفة عمر بن عبدالعزيز الذي صحح كثيرًا مما خالف فيه الناس أحكامَ الزكاة وفقهها جبايةً وإنفاقًا ومما أساء بنوأمية التصرف فيه وابتعدوا عن أحكام الإسلام.

وقد استدعى تنوع أحكام الزكاة وجود نصوص نثرية تتناول مسائل مفصّلة في زكاة أنواع المحاصيل الزراعية أو المواد التجارية كالحبوب والعسل، أو زكاة المواشي والخيل والإبل والسمك، أو الأحجار الثمينة والكنوز والمعادن التي تكتشف تحت الأرض، وجوانب أخرى متنوعة مما ورد خصوصًا في توجيهات الخليفة عمر ابن عبدالعزيز بتنفيذ أحكام الزكاة التي تجبى من المسلمين، أو مما ورد في كلام الفقهاء الذين كانوا يُستفتون فيما يعرض للناس من القضايا المشكِلة، مما لا مجال للوقوف عندها جميعًا. منها كتاب عمر بن عبدالعزيز إلى عامله على عمان ألا يأخذ من السمك شيئًا حتى يبلغ مئتي درهم «فإذا بلغ مئتي درهم فخذ منه الزكاة»[2]، وقول الشعبي: «ليس في الأوقاص صدقة»[3].

وكتب عمر بن عبدالعزيز: «تؤخذ الصدقة من الإبل التي تعمل في الريف»[4].

وروي عن الزهري قوله: «التوابل بمنزلة الحبوب تزكّى»[5].

وروي عن عمر بن عبدالعزيز: أنه كان في سجلّه «ويؤخذ من القَطانيّ[6] على نحوٍ مما يؤخذ من القمح والشعير والسُّلْت»[7].

---

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/390.
(2) أبوعبيد، الأموال ص 347.
(3) الأوقاص: جمع وقص: وهو ما بين الفريضتين في الصدقة نحو أن تبلغ الإبل خمسًا ففيها شاة ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ عشرًا، فما بين الخمس إلى العشر وقص. وبعض العلماء يجعل الوقص في البقر خاصة.
(4) أبوعبيد، الأموال ص 376-375.
(5) أبوعبيد، الأموال ص 471.
(6) القَطانيّ: صنوف الحبوب من العدس والحمص والأرز، وغيرها، واحدته: قِطْنيّة.
(7) أبوعبيد، الأموال 471. السُّلْت: ضرب من الشعير لا قشّ له.

وكانت هذه الواردات تأتي عن طريق الجباية التي يقوم بها العمال والولاة وأعوانهم، وقد جرى الخلفاء الأمويون على مراقبة الولاة والعمال في شأن إنفاق الأموال التي كانت تصير إليهم من مختلف الموارد، كالضرائب المفروضة أو الغنائم التي بقيت في حوزتهم من الفتوح أو تصرفوا بها دون وجه حق، و غير ذلك، كما كانوا يحاسبونهم إذا ضيّعوا أو فرّطوا. وفي عهد عبدالملك كان هناك نظام دقيق لمحاسبة هؤلاء، كما كان هناك جهاز خاص يعنى بذلك ومقرّه دار الاستخراج[1].

وعُرف عمر بن عبدالعزيز بتقصيه للأموال التي تدخل بيت المال، وكان يتتبع مصادرها ويتحرى ويقارن مع ما مضى من ذلك قبل توليه زيادة ونقصانًا، فقد دخل عليه عامل له فقال له عمر:

كم جمعت من الصدقة ؟ فقال: كذا وكذا، فقال: فكم جمع الذي كان قبلك ؟ قال: كذا وكذا فسمّى شيئًا أكثر من ذلك. قال عمر: من أين ذاك ؟ قال: يا أمير المؤمنين إنه كان يؤخذ من الفرس دينار ومن الخادم دينار ومن الفدان خمسة دراهم وإنك ألقيت ذلك كله[2].

وحاسب عمر بن عبدالعزيز واليَ خراسان يزيد بن المهلب على الأموال التي كان قد كتب بها إلى الخليفة السابق سليمان بن عبدالملك والتي حصل عليها عند فتحه جرجان وطبرستان وسجنه حتى يسلم الأموال[3].

وإذا تعرضت واردات بيت المال لسوء ائتمان أو إساءة في الطرق الصحيحة للإنفاق وسطا عليها أناس بغير حق فكان الوالي الجديد يطالب بها لتعود إلى بيت المال. وكانت هذه المحاسبة في بعض الأحيان تأخذ صفة الانتقام والتعنت أو الشطط، فإنه لما استولى الحجاج على الحجاز وقضى على فتنة ابن الزبير كتب

(1) كحالة، عمر، مباحث اجتماعية في عالمي العرب والإسلام ص 123.
(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/376.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/557.

إلى عبدالملك بن مروان يقول: «إن أموال عبدالله بن الزبير عند أخيه عروة فردّه إليّ لأستخرجها منه» . وكان عروة قد هرب – اتقاءً من الحجاج – إلى عبدالملك واستجار به فأجاره عبدالملك وأكرمه[1].

وحين هرب يزيد بن المهلب وإخوته من سجن الحجاج بعد أن كان الحجاج قد عزل يزيد عن خراسان وأغرمه ستة آلاف ألف درهم، لجأ يزيد إلى ولي العهد سليمان بن عبدالملك فكتب الحجاج إلى أخيه الخليفة الوليد بن عبدالملك – في خبر طويل – يقول: «إن آل المهلب خانوا مال الله وهربوا مني ولحقوا بسليمان»[2].

ومن هذا القبيل ما كان يلجأ إليه بعض الولاة من تعذيب أسلافهم لاستخراج ما احتجنوه من أموال. كتب إلى عمر بن عبدالعزيز عاملُه على البصرة عديُّ بن أرطاة يستأذنه أن يلجأ إلى التعذيب لاستخراج مال الخيانة: «فإن قِبلي أناسًا من العمال قد اقتطعوا من مال الله عز وجل مالًا عظيمًا لست أرجو استخراجه من أيديهم إلا أن أمسهم بشيء من العذاب، فإن رأى أمير المؤمنين – أصلحه الله – أن يأذن لي في ذلك أفعل»[3]. فنهاه عمر وأمره بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية الصحيحة في مقاضاتهم وهي الإقرار أو البينة أو اليمين: «أما بعد فالعجب كل العجب من استئذانك إياي في عذاب بشر، كأني لك جُنَّة من عذاب الله، وكأن رضاي عنك ينجيك من سخط الله عز وجل، فانظر من قامت عليه بيّنة عدول فخذه بما قامت عليه به البينة، ومن أقرّ لك بشيء فخذه بما أقر به، ومن أنكر فاستحلفه بالله العظيم وخلّ سبيله، وايم الله لأن يلقوا الله عز وجل بخياناتهم أحب إليّ من أن ألقى الله بدمائهم والسلام»[4] «وواضح أن هذا التنظير في مجال القضاء

(1) الدينوري، الأخبار الطوال ص 315.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/451. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/546.
(3) صفوت، أحمد زكي، جمهرة رسائل العرب 2/310، نقلًا عن سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن الجوزي، ص 83.
(4) صفوت، أحمد زكي، جمهرة رسائل العرب 2/311 نقلًا عن سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن الجوزي، ص 83.

الذي نسميه اليوم بـ (القضاء الإداري) أو (الاقتصادي) كان يرى استبعاد المتهمين عن العذاب استبعادًا مطلقًا، وذلك لأن شريعة الإسلام واضحة في هذا المجال كل الوضوح إذ إن (البينة على من ادعى واليمين على من أنكر) و(الاعتراف سيد الأدلة) وقد عاد عمر بن عبدالعزيز بهذا الكتاب إلى أصول القضاء في الإسلام»[1].

ب- مصارف بيت المال:

كان المال الذي يأتي من الموارد المتقدمة ينفق على مصالح الدولة والأفراد بحسب ما هو مقرر في الشرع أو بحسب ما يراه الإمام اجتهادًا منه، فتدفع من ذلك المال على سبيل المثال - أرزاق القضاة والولاة والعمال، ومن إليهم من الموظفين. وكانت تُدفع من ذلك المال أيضًا أعطيات الجند وغيرهم ممن سجلت أسماؤهم في الديوان، وكذلك ما ينفق على الفتوح والحروب والمعدات الحربية، وما ينفق على إعمار البلاد والمرافق العامة من منشآت عمرانية وبناء الجسور والقناطر وحفر الأنهار.

وكان الوالي في البلاد يبعث بما يفيض من عطاء أهل الديوان وغير ذلك من مصارف بيت المال إلى الخليفة في العاصمة حيث بيت المال المركزي، فقد ورد في خطط المقريزي أن مسلمة بن مخلد الأنصاري أمير مصر أعطى «أهل الديوان أعطياتهم وأعطيات عيالهم وأرزاقهم ونوائبهم[2] ونوائب البلاد من الجسور وأرزاق الكتبة وحملان[3] القمح إلى الحجاز، وبعث إلى معاوية ستمئة ألف دينار فضلًا»[4].

ومن الجدير بالذكر أن معاوية بن أبي سفيان - أول الخلفاء الأمويين - ومؤسس دولتهم - استخدم العطاء أداة لكسب الولاة في ذلك الوقت الحرج

(1) المقداد، محمود،، تاريخ الترسل النثري عند العرب في العصر الأموي ص 289.
(2) النوائب: الحاجات.
(3) الحُمْلان: ما يُحمل عليه من الدواب.
(4) المقريزي، الخطط 1/94.

والحاسم من إنشاء الدولة، وكان إغداقه المال والعطايا والإقطاعات عاملًا أساسيًا في بسط سيطرته وفوزه بالخلافة وولاء الجند له وحب الرعية له. ومن هذا القبيل زيادته لأعطيات جنده الذين بلغ عددهم ستين ألفًا، أنفق عليهم معاوية ستين مليون درهم في السنة، فلما توطدت دعائم الأمويين فيما بعد خفضوا ذلك المبلغ الضخم إلى أقل من النصف[1]. وكذلك استخدم معاوية العطاء لتهدئة النفوس بعد معركة صفين واستيلائه على الحكم وسيلة لمصانعة خصومه، وألدّهم عبدالله بن الزبير إذ كان لعبدالله أرض قريبة من أرض معاوية فيها عبيد له من الزنوج يعمرونها، فدخلوا في أرض عبدالله، فكتب إلى معاوية: «أما بعد، فإنه يا معاوية إن لم تمنع عبيدك من الدخول في أرضي، وإلا كان لي ولك شأن» . فلما وقف معاوية على الكتاب دفعه إلى ابنه يزيد، فلما قرأه قال له: ما ترى ؟ قال: أرى أن تُنفِذ إليه جيشًا أوله عنده وآخره عندك يأتونك برأسه. فقال: يا بني عندي خير من ذلك، عليّ بدواة وقرطاس، وكتب «وقفتُ على كتابك يا ابن حواريّ رسول الله ﷺ، وساءني والله ما ساءك، والدنيا هينة عندي في جنب رضاك، وقد كتبتُ على نفسي رَقْمًا[2] بالأرض والعبيد، وأشهدتُ عليّ فيه، ولتُضف الأرض إلى أرضك والعبيد إلى عبيدك، والسلام»، فلما وقف عبدالله على كتاب معاوية كتب إليه: «وقفتُ على كتاب أمير المؤمنين – أطال الله بقاءه – فلا عدم الرأي الذي أحلّه من قريش هذا المحل والسلام» . فلما وقف معاوية على كتاب عبدالله رماه إلى ابنه يزيد، فلما قرأه أسفر وجهه، فقال: «يا بني إذا رُميتَ بهذا الداء فداوِه بهذا الدواء»[3].

وظل الخلفاء الأمويون والولاة يولون العطاء اهتمامًا كبيرًا في تعاملهم مع الرعية، قال زياد بن أبيه في خطبته البتراء حين ولي البصرة: «واعلموا أني مهما

(1) حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام 1/475.

(2) الرقم: الكتابة والختم. وهو هنا فَعْل بمعنى مفعول، والمعنى: كتبت مرقومًا أي مكتوبًا. وربما كان الأصل (رقيمًا) والرقيم: الكتاب: وهو فعيل بمعنى مفعول أيضًا.

(3) التنوخي، المستجاد من فعلات الأجواد ص 35–34.

قصّرت عنه، فإني لا أقصر عن ثلاث: لست محتجبًا عن طالب حاجة منكم ولو أتاني طارقًا بليل، ولا حابسًا رزقًا ولا عطاءً عن إبّانه[1] ولا مُجَمِّرًا لكم بعثًا»[2]. وقال الخليفة عبدالملك في وصيته لقومه بني أمية: «يا بني أمية: ابذلوا نداكم، وكُفّوا أذاكم، واعفوا إذا قدرتم، ولا تبخلوا إذا سئلتم فإن خير المال ما أفاد حمدًا أو نفى ذمًا، ولا يقولن أحدكم: ابدأ بمن تعول، فإنما الناس عيال الله وقد تكفّل الله بأرزاقهم فمن وسّع أخلف الله، ومن ضيّق ضيق الله عليه»[3]. وقيل لعبدالملك: ما الحزم؟ قال: «اختداع الناس بالمال واستمالتهم به، فإنهم أتباعه أين كانوا، وكيف مال مالوا»[4].

أما عمر بن عبدالعزيز فكان مبدؤه في بذل العطاء وإنفاق مال المسلمين يقوم على قوله: إنما هو مالكم نرده عليكم»[5].

وحين ولي يزيدُ بن الوليد بن عبدالملك الخلافة بعد الوليد بن يزيد تعهد للناس بأن يحسّن أوضاع معيشتهم بعد عهد سابقه: «أيها الناس: إن لكم علي ألا أضع حجرًا على حجر ولا لبنة على لبنة، ولا أكري نهرًا، ولا أكثر مالًا ولا أعطيه زوجةً ولا ولدًا، ولا أنقل مالًا من بلدة إلى بلدة حتى أسد ثغر ذلك البلد وخصاصة أهله بما يعينهم فإن فضل فضلٌ نقلته إلى البلد الذي يليه ممن هو أحوج إليه.. وإن لكم أعطياتكم عندي في كل سنة وأرزاقكم في كل شهر حتى تستدر المعيشة بين المسلمين فيكون أقصاهم كأدناهم»[6].

من هنا نرى أن نظام فرض العطاء كان سائدًا في عهد الأمويين، لكن النصوص تدل على أنه أصبح في أيام عمر بن عبدالعزيز أكثر استقصاء وعدلًا

---

(1) إبانه: موعده.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/220. مجمرًا بعثًا: حابسًا له في الثغور مدة طويلة.
(3) القالي، الأمالي 2/32
(4) ابن طباطبا، الفخري، ص 59.
(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/346.
(6) الطبري، تاريخ الطبري 7/269.

وشمولاً لوجهات مختلفة وفئات متنوعة، آية ذلك رواية أحد الناس ممن شهد أيام عمر بقوله: «أخرج عمر ثلاثة أعطية لأهل المدينة في سنتين وخمسة أشهر إلا عشر ليال، يرحمه الله»[1]، وقول ذلك الرجل: «سمعت إبراهيم يقول: جرى على يدي لقومي في خلافة عمر بن عبدالعزيز ثلاثة أعطية وقسمان للناس عامان، فرحمه الله»[2].

وكتب عمر إلى يزيد بن حصين أن «مر للجند بالفريضة، وعليك بأهل الحاضرة، وإياك والأعراب فإنهم لا يحضرون محاضر المسلمين ولا يشهدون مشاهدهم»[3]. يقول أبوعبيدصاحب كتاب الأموال: «ليس وجه هذا عندنا أن يكونوا لم يروا لهم في الفيء حقًا، ولكنهم أرادوا أن لا فريضة لهم راتبة تجري عليهم من المال كأهل الحاضرة الذين يجامعون المسلمين على أمورهم ويعينونهم على عدوهم بأبدانهم أو بأموالهم أو بتكثير سوادهم بانفسهم، وهم مع هذا أهل المعرفة بكتاب الله وسنة رسوله، والمعونة على إقامة الحدود وحضور الأعياد والجمع وتعليم الخير. فكل هذه الخلال قد خصّ الله بها أهل الحضارة دون غيرهم. فلهذا نرى أنهم آثروهم بالأعطية الجارية دون من سواهم. ولأولئك مع هذا حقوق في المال لا تُدفع إذا نزلت»[4].

وقد نظمت في أيام عمر قوائم بأسماء المسلمين الذين يأخذون أرزاقهم من بيت المال، وكان الرزق رزقًا للعامة، وآخر للخاصة وهم العمال، فأمر ألا يكون للعمال شيء من أرزاق العامة حتى لا يأخذوا عطاءين من العامة والخاصة. كتب عمر: «فلا تخرجن لأحد من العمال رزقًا في العامة والخاصة، فإنه ليس لأحد أن يأخذ رزقًا من مكانين في الخاصة والعامة، ومن كان أخذ من ذلك شيئًا فاقبضه منه ثم أرجعه إلى مكانه الذي قبض منه»[5].

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/346
(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/346.
(3) أبوعبيد، الأموال ص 228.
(4) أبوعبيد، الأموال ص 228.
(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/376.

وأبدى عمر بن عبدالعزيز اهتمامه بتأمين العطاء لطبقات الشعب كافة على اختلاف مهنهم ومستويات معاشهم ومراعاة التفاوت في مواردهم فقد كتب إلى واليه ابن حزم أن «افرض للناس إلا التاجر» فلما ذكر هذا الكتاب لسليمان بن يسار، قال: «أصاب عمر، التاجر مشغول بتجارته عما يصلح المسلمين»[1].

وخصص عمر لمؤذني المساجد رواتب خاصة بهم من بيت المال، يروي كثير ابن زيد «قدمتُ خناصرة في خلافة عمر فرأيته يرزق المؤذنين من بيت المال» [2].

كما أعاد عمر الأعطيات لأولئك الذين حُرموها أيام بني أمية، فإنه لما استُخلف «أرسل إلى الحسن وابن سيرين يقول لهما: أرد عليكما ما حبس عنكما من أعطيتكما، فقال ابن سيرين: إن فعل ذلك بأهل البصرة فعلت وأما غير ذلك فلا. فكتب عمر: إن المال لا يسع»[3].

وكتب عمر «أن يعطى خارجة بن زيد ما قطع عنه من الديوان، فمشى خارجة إلى ابن حزم فقال: إني أكره أن يلزم أميرَ المؤمنين من هذا مقالةٌ، ولي نظراء فإن عمّهم أمير المؤمنين بهذا فعلت وإن هو خصني به فإني أكره ذلك له. فكتب عمر: لا يسع المال ذلك، ولو وسعه لفعلت»[4].

وفرض عمر لكل منفوس – أي مولود – منذ ولادته دينارًا كل سنة متّبعًا في ذلك سنّة جدّه لأمّه الفاروق عمر، فقد روى محمد بن عمر عن أبيه قال: «ذهبت بي حاضنتي إلى أبي بكر ابن حزم فوضع في يدي دينارًا وأنا منفوس، وولدت سنة المئة، ثم كان قابل فأعطينا دينارًا آخر فكانا دينارين»[5]. حدّث الهيثم بن واقد قال: «ولدت سنة سبع وتسعين فاستُخلف عمر وأنا ابن ثلاث سنين فأصبت من قسمة

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/345-346.
(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/359.
(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/348.
(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/348.
(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/346.

ثلاثة دنانير»[1]. ومع ذلك لم يكن هناك مقدار ثابت أو سن معينة لما يفرض للمولود من المال في هذا العصر كله، فمعاوية خصّ المولود بالعطاء منذ الفطام[2] وقال مروان بن شجاع الجزري: «أثبتني عمر وأنا فطيم في عشرة دنانير»[3].

وكان للجار[4] – وهو المستجير أو المجار الذي ينزل عند مَن أجاره – نصيب من بيت المال أيضًا، فيروى عن عمر بن عبدالعزيز أنه «سوّى بين الناس في طعام الجار، وكان أكثر ما يكون طعام الجار أربعة أرادب ونصف لكل إنسان»[5]. وقال إبراهيم بن يحيى: «كان لي في طعام الجار عشرون إردبًا فلما استخلف عمر أُقِرّت وسوّى بين مَنْ فرض له من أهل بيتي»[6].

وكان للمسنين الفقراء من أهل الذمة أيضًا نصيبهم من بيت المال، أسوة بغيرهم من الرعية. فقد قرئ على الناس كتاب عمر بن عبدالعزيز: «بسم الله الرحمن الرحيم.. فانظر أهل الذمة فارفق بهم، وإذا كبر الرجل منهم وليس له مال فأنفق عليه، فإن كان له حميم فمر حميمه ينفق عليه»[7]. وقال ابن أبي جعفر: شهدت كتاب عمر بن عبدالعزيز إلى عدي ابن أرطاة الفزاري – قرئ علينا بالبصرة –: « ... وانظر من قبلك من أهل الذمة ممّن[8] قد كبرت سنه وضعفت قوته وولت عنه المكاسب فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه»[9]. وكذلك

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/347.
(2) أبوعبيد، الأموال ص 240.
(3) أبوعبيد، الأموال ص 238.
(4) الجار: الحليف والناصر. المجير، المستجير.
(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/347، الإردب: الإردبّ: وحدة لكيل الحبوب، وكانت تعادل في ذلك العصر 53 كيلو غرامًا. ثم كان عرضة لتعديلات عديدة طرأت عليه مع الزمن. (فاخوري، محمود، وخوام صلاح الدين، موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية، مادة إردب، ص 231.
(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/347.
(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/380.
(8) كلمة (ممّن) ساقطة من النص أضفناها ليستقيم بها المعنى والتركيب.
(9) أبوعبيد، الأموال ص 46-45.

العبيدالمسنّون الذين لم يتح لهم أن يُعتقوا: «ولو كان لك عبدفكبرت سنه لم يكن لك بد من أن تنفق عليه حتى يموت أو يعتق»[1].

ومن مصارف بيت المال ما كان عمر بن عبدالعزيز يمنحه لأهالي أسرى المسلمين من أفضل العطاء ويرسل إلى الأسرى أنفسهم عطاءهم وهم في ديار أسرهم، فهو في كتابه إلى الأسارى بقسطنطينية يقول: «أما بعد، فإنكم تعدّون أنفسكم أسارى ولستم بأسارى، معاذ الله، أنتم الحبساء في سبيل الله، واعلموا أني لست أقسم شيئًا بين رعيتي إلا خصصت أهلكم بأوفر ذلك وأطيبه، وقد بعثت إليكم خمسة دنانير خمسة دنانير، ولولا أني خشيت إن زدتكم أن يحبسه عنكم طاغية الروم لزدتكم»[2]. وكان عمر يخصص أيضًا أموالًا لفداء الأسرى تنفق من بيت المال، يقول في الكتاب نفسه الذي وجهه إلى أسارى القسطنطينية: «وقد بعثت إليكم فلان بن فلان يفادي صغيركم وكبيركم، ذكركم وأنثاكم، حُرّكم ومملوككم بما يسأل، فأبشروا ثم أبشروا»[3].

وروي أن عمر أعطى رجلًا مالًا يخرج به لفداء الأسارى، فقال الرجل: «يا أمير المؤمنين: إنا سنجد ناسًا فرّوا إلى العدو طوعًا، أفنفديهم ؟ قال: نعم. قال: وعبيدًا فرّوا طوعًا وإماءً ؟ فقال: افدوهم. قال: ولم يُذكر له صنف من الناس من جند المسلمين يومئذ إلا أمر بفدائهم»[4].

قال ربيعة بن عطاء: «كتب عمر بن عبدالعزيز معي وبعث بمال إلى ساحل عدن أن أفتدي الرجل والمرأة والعبدوالذمي»[5]. وكذلك خصص عمر نفقات

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/380.
(2) صفوت، أحمد زكي، جمهرة رسائل العرب 2/ 362-363.
(3) صفوت، أحمد زكي، جمهرة رسائل العرب 2/363.
(4) أبوعبيد، الأموال ص 127.
(5) ابن سعد، لطبقات الكبرى 5/353.

للسجناء وأمر بأن يكون لهم ما يحتاجون إليه من الطعام، كتب عمر لأحد ولاته: «أما بعد، فاستوص بمن في سجونك وأرضك خيرًا حتى لا تصيبهم ضيّعة وأقم لهم ما يصلحهم من الطعام والإدام»[1]، وكتب أيضًا لآخر: «يعاهَد مريضهم ممن لا أحد له ولا مال»[2].

وأمر عمر للسجناء برزق الصيف والشتاء وكسوتهما، قال موسى «فرأيتهم يُرزقون عندنا شهرًا بشهر ويُكْسَوْن كسوة في الشتاء وكسوة في الصيف»[3].

وعند خروج السجناء من السجن كان عمر يعيد إليهم عطاءهم الذي كانوا يأخذونه قبل سجنهم. قال أبوبكر بن حزم: «كنا نخرّج ديوان أهل السجون فيخرجون إلى أعطيتهم بكتاب عمر بن عبدالعزيز»[4]. ومن الطبيعي أن يُحرم العصاة من عطائهم إلا التائبين منهم فكان عمر يعيد إلى هؤلاء ما كان لهم من أعطية. روى عبدالله بن العلاء بن زبر «قلت لعمر بن عبدالعزيز: يا أمير المؤمنين... إني كنت في العصاة وحُرمت عطائي. قال: فردّ عليّ عطائي وأمر أن يُخرج لي ما مضى من السنين»[5].

أما أموال الصدقات[6] الذي كان يرد إلى بيت المال فيصرف في مواضعه التي حددها القرآن الكريم وكان عمر بن عبدالعزيز حريصًا على تقصي السنَّة الرشيدة فيما أُثر عن الرسول ﷺ وصحابته الكرام في أمر الصدقات، فطلب نسخ كتاب

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/377.
(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/356.
(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/356.
(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/348.
(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/348.
(6) الصدقات: جمع صدقة، وهي ما يُعطى على وجه القربى لله تعالى ابتغاء الثواب، والصدقة تعمّ صدقة التطوع، وصدقة الفرض التي هي الزكاة. أبوجيب، سعدي/1982م/ القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى. و روّاس قلعه جي، محمد، وقنيبي، حامد صادق/1985م/ معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ص 272.

رسول الله ﷺ في الصدقات وكذلك كتاب عمر بن الخطاب، وروى ذلك محمد بن عبدالرحمن الأنصاري فقال: «لما استخلف عمر بن عبدالعزيز أرسل إلى المدينة يلتمس كتاب رسول الله ﷺ في الصدقات، وكتاب عمر بن الخطاب، فوجد عند آل عمر بن حزم كتاب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم في الصدقات، ووجد عند آل عمر كتاب عمر في الصدقات مثل كتاب رسول الله ﷺ. قال: فنسخا له»[1]. كما استعان عمر بن عبدالعزيز بالفقهاء، فأمر ابنَ شهاب الزهري أن يكتب له السنّة في مواضع الصدقة، فكتبها ابن شهاب في كتاب طويل تناولها فيه بالتفصيل[2].

ومن مواضع مال الصدقة التي أدّاها عمر من بيت المال: القضاء عن الغارمين – أي المَدِينين – فكتب مرة إلى أحد ولاته: «اقضوا عن الغارمين» فكتب إليه: «إنّا نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس والأثاث» . فكتب عمر: «إنه لا بد للمرء المسلم من مسكن يسكنه وخادم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه ومن أن يكون له الأثاث في بيته. نعم، فاقضوا عنه فإنه غارم» . يقول صاحب كتاب الأموال: «فاشترط ما يكون فيه الكفاف الذي لا غناء به فأرخص فيه ولم يجعل له وراء ذلك»[3]. وحدّث أبوعفير محمد بن سهل بن أبي حثمة: «قضى عني عمر بن عبدالعزيز وهو خليفة خمسين ومئتي دينار من صدقات بني كلاب وكتب بها»[4].

وفي بيت المال سهم من مال الصدقة ينفق على العاملين عليها، ولم يكن مقداره مسمّىً، وإنما قرر الفقهاء أنه ليس للعامل على الصدقة فريضة مسماة[5]، وورد عن ابن شهاب قوله في مستحقي هذا السهم: «من سعى على الصدقات

(1) أبوعبيد، الأموال 359–358.
(2) لم نثبته لطوله، ونصه الكامل في: الأموال ص 578 – 580
(3) أبوعبيد، الأموال ص 556.
(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/349.
(5) أبوعبيد، الأموال 578.

بأمانة وعفاف أعطي على قدر ما ولي وجمع من الصدقة، وأعطى عماله الذين سعوا معه على قدر ولايتهم»[1].

على أنه يمكن للإمام أن يضع الزكاة في المواضع الثمانية المذكورة جميعًا، أو في بعضها، أو في أحدها إذا رأى أنه الأصلح، وتقدر بحسب حاجة هذا الصنف أو ذاك، وبحسب العدد أيضًا، وهذا أمر قرره الفقهاء ومنهم سعيد بن جبير بقوله: «إذا وضعتَها في صنف واحد أجزأك»[2].

وحدد عمر بن عبدالعزيز مصارف صدقة كان أمر بها، فعن إسماعيل بن يسار قال: أتانا كتاب عمر بن عبدالعزيز ونحن بهراة في صدقة كان أمر بها، فكتب: «اجعلوها في العرب والموالي أولي العتاقة»[3]. وكتب إلى عماله في أحد كتبه: «ضعوا شطر الصدقة أي ضعوها في مواضعها وابعثوا إليّ بشطرها» . ثم كتب في العام المقبل: «ضعوها كلها»[4].

وكان عمر حريصًا في شأن الصدقات على تطبيق أحكام التشريع الإسلامي وسننه وكان له نظرة صائبة واجتهاد دقيق في قسم مصارف المال، وكان يأمر ولاته بإنفاق أموال العشور والصدقات في أهل البلد أنفسهم التي جُمعت منها، وذلك وفق الأوجه المحددة لها في القرآن الكريم، فقد كتب إلى عدي بن أرطاة الفزاري عامله على البصرة يأمره بأن يرد أموال الصدقة إلى البلد الذي أخذت منه: «أما بعد فإني كنتُ كتبت إلى عمرو بن عبدالله أن يقسّم ما وُجد بعُمان من عشور التمر والحب في فقراء أهلها، ومن سقط إليها من أهل البادية، ومن أضافته إليها الحاجة والمسكنة وانقطاع السبيل. فكتب إليّ أنه سأل عاملك قِبَله عن ذلك الطعام

(1) أبوعبيد، الأموال 605.
(2) أبوعبيد، الأموال 577 وانظر تفصيل الحكم في هذا الأمر في: الأموال 580-576.
(3) أبوعبيد، الأموال 236.
(4) أبوعبيد، الأموال 594.

والتمر فذكر أنه قد باعه وحمل إليك ثمنه، فاردد إلى عمرو ما كان حمل إليك عاملُك على عُمان من ثمن التمر والحب، ليضعه في المواضع التي أمرتُه ويصرفه فيها إن شاء الله»[1].

وهناك قضايا كانت تعرض في ميدان الزكاة منها أمر رد المظالم وما كان في أيدي بني أمية من أموال لم يزكّوا عنها، نظر فيها عمر وقضى بإخراج الزكاة من بيت المال عما فاتها من السنين ثم رأى أن هذا المال ضمار [2] فأمر بإخراج الزكاة لسنة واحدة، ثم عقب بكتاب يقول فيه: «إني نظرت فإذا هو ضمار لا يُزكّى إلا لسنة واحدة» [3].

وكان عمر بن عبدالعزيز يأمر بالاستعجال في صرف أموال زكاة الفطر – التي أخرجها الناس وسلموها للوالي– في مصارفها الشرعية فور جمعها وهو أمر مستحب في الإسلام، ففي سيرة عمر أنه لما ولي الخلافة كتب إليه بعض ولاته: «إن الناس لما سمعوا بولايتك تسارعوا إلى أداء الزكاة زكاة الفطر، فقد اجتمع من ذلك شيء كثير ولم أحب أن أحدث فيها شيئًا حتى تكتب إليّ برأيك» فكتب إليه عمر: «لعمري ما وجدوني وإياك على ما ظنوا، وما حبسك إياها إلى اليوم ؟ فأخرجها حين تنظر في كتابي» [4].

وكان عمر لا يقسم لأهل البادية في مال صدقة الفطر فقد كتب لأحد ولاته: «واستعملوا على ذلك رجلين من أهل الأمانة، يقبضان ما اجتمع من ذلك ثم يقسمانه في مساكين أهل الحاضرة ولا يقسم على أهل البادية» [5]. وسبب ذلك ما سبقت

(1) البلاذري، فتوح البلدان 1/93-94.
(2) الضمار من المال: الذي لا يرجى رجوعه.
(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/342.
(4) صفوت، أحمد زكي، جمهرة رسائل العرب 2/351-352 نقلًا عن سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن الجوزي ص 85.
(5) ابن عبدربه، العقد الفريد 4/436.

الإشارة إليه من أن أهل البادية لم يكونوا يشهدون مشاهد المسلمين في الحضر، وتوجيه أبي عبيدلكلام عمر في لأنه لا فريضة لهؤلاء تجري عليهم من المال.

وهناك أوجه للعطاء غير راتبة، تستدعيها ظروف وأحداث طارئة كسنوات المحل والجدب التي كانت تنزل بالبادية في بعض السنين، وتدفع بالقبائل إلى أن تبعث بوفودها إلى الخليفة تسأله العطاء وتشكو الجائحة التي حلّت بهم بكلمات بليغة تستدرّ بها عطاءه، أو يأتي الخليفةَ أفرادٌ متفرّقون فقراء أو نزلت بأحدهم نازلة، وغالبًا ما ينال هؤلاء عطاءهم بلطف سؤالهم.

من ذلك أن نفرًا من الأعراب قدموا على زياد بن أبيه، فقام خطيبهم، فقال: «أصلح الله الأمير! نحن وإن كانت نزعَتْ بنا أنفسُنا إليك وأَنْضَيْنا [1] ركائبَنا نحوك التماسًا لفضل عطائك، عالمون بأنه لا مانعَ لما أعطى اللهُ ولا معطيَ لما منع، وإنما أنت أيها الأمير خازنٌ ونحن رائدون، فإذا أُذن لك فأَعطيتَ حمدْنا الله وشكرناك، وإن لم يُؤذنْ لك فمنعتَ حمدْنا اللهَ وعذرناك» . فقال زياد لجلسائه: «تا الله ما رأيتُ كلامًا أبلغَ ولا أوجزَ ولا أنفعَ عاجلةً منه» ثم أمر لهم بما يصلحهم [2].

وقال عبدالملك بن مروان لرجل: مالي أراك واجمًا لا تنطق؟ فأجابه الرجل: «أشكو إليك ثقل الشرف» . فقال عبدالملك: أعينوه على حمله [3].

وكان الخليفة يعطي نفسه الحق في أن يجتهد في أولوية النفقات، ويختصر في بعضها الآخر، ويعطي أوامره بذلك إلى ولاته بحسب ما يراه موافقًا لمصلحة المسلمين وبحسب القضايا التي تعرض والمشكلات التي تتجدد، ويتجلى ضبط النفقات الحكومية ونفقات الخلافة من أجل المصلحة العامة في أيام عمر بن عبدالعزيز خاصة، فحين كتب الحَجَبة إلى عمر أن يأمر للكعبة بكسوة كما كان

(1) أنضينا: أهزلنا.
(2) ابن قتيبة، عيون الأخبار 3/125.
(3) ابن قتيبة، عيون الأخبار 3/128.

يفعل من كان قبله كتب إليهم: «إني رأيت أن أجعل ذلك في أكباد جائعة، فإنه أولى بذلك من البيت» [1].

والتفت عمر إلى إصلاح شأن المسلمين عامة وخفف النفقات التي كانت مخصصة للخليفة وبطانته ولأهل البيت الأموي، وما يتعلق بمظاهرها كهبات الشعراء والنفقات المتعلقة بمظاهر الخلافة المترفة والتنعم، كما أمر بتخفيف نفقات أخرى قد ألف الولاة طلبها في عهود الخلفاء السابقين لعمر، فقد رفض عمر طلب أبي بكر بن حزم عامله على المدينة بصرف مال للقراطيس والشموع التي توقد ليلًا عند خروج الوالي إلى المسجد وأمره بالإيجاز في كتبه وتدقيق خطه وأن يكتب حوائجه مجتمعة، لتوفير القراطيس لأن هذا مال المسلمين:

«أما بعد فقد قرأت كتابك الذي كتبتَ به إلى سليمان بن عبدالملك وكنتُ المبتلى بالنظر فيه دونه، كتبت تسأله أن يقطع لك من الشمع مثل الذي كان يقطع لمن قبْلك وتذكر أن الشمع الذي قبَلك قد نفد، ولعمري قد طالما رأيتك تخرج من منزلك إلى مسجد الرسول ﷺ في الليلة المظلمة الوحلة بغير ضياء، ولعمري لأنت يومئذ خير منك اليوم، والسلام عليك، وكتبت تسأله أن يقطع لك شيئًا من القراطيس مثل الذي كان يقطع لمن قبلك، فأَدِقَّ قلمك، وقارب بين سطورك، واجمع حوائجك، فإني أكره أن أُخرج من أموال المسلمين ما لا ينتفعون به، والسلام» [2].

وكتب إليه بعض عماله «أما بعد فإن مدينتنا قد خربت فإن ير أمير المؤمنين أن يقطع لنا مالًا نرمّها به فعل» . فكتب إليه عمر: «أما بعد فقد فهمت كتابك وما ذكرت من أن مدينتكم قد خربت فإذا قرأت كتابي هذا فحصّنْها بالعدل ونقّ طرقها من الظلم فإنه مرمّتها، والسلام» [3].

(1) صفوت، أحمد زكي، جمهرة رسائل العرب 2/362 نقلاً عن سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن الجوزي ص 76.
(2) صفوت، أحمد زكي، جمهرة رسائل العرب 2/329 نقلًا عن سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن الجوزي ص81.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/435.

ومن النفقات التي يقوم بها بيت المال: ما ينفق على إعمار البلاد والمرافق العامة والمنشآت العمرانية كالمساجد وإصلاح الجسور وغير ذلك، ففي سنة 88 هـ كتب الوليد بن عبدالملك إلى واليه على المدينة عمر بن عبدالعزيز يأمره بتوسيع المسجد النبوي الشريف بالمدينة، وذلك بضم حُجَر أزواج النبي ﷺ إلى المسجد وشراء ما حوله من الأراضي حتى يكون مئتي ذراع في مئتي ذراع ويقول له: «قدّم القبلة إن قدرت، وأنت تقدر لمكان أخوالك، فإنهم لا يخالفونك، فمن أبى منهم فمُر أهل المصر فليقوّموا له قيمة عدل، ثم اهدم عليهم وادفع إليهم الأثمان، فإن لك في ذلك سلف صدق، عمر وعثمان»[1].

وكتب الوليد في السنة نفسها إلى عماله في البلاد بتسهيل الثنايا[2] وحفر الآبار[3] وأمر عمر في خلافته بإحداث الخانات في طريق خراسان فكتب إلى سليمان بن أبي السري عامله على سمرقند أن «اعمل خانات في بلادك فمن مرّ بك من المسلمين فاقروهم يومًا وليلة، وتعهدوا دوابهم، فمن كانت به علة فاقْروه يومين وليلتين، فإن كان منقطعًا به فقوّوه بما يصل به إلى بلده»[4].

وكتب عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبدالعزيز لما حفر نهر البصرة الذي يقال له نهر عمر «إني حفرت لأهل البصرة نهرًا عذب لهم مشربه، وجادت عليه أموالهم، ولم أر لهم على ذلك شكرًا، فإن أذنت لي قسمت عليهم ما أنفقت عليه». فكتب إليه عمر بن عبدالعزيز: «إني لا أحسب أهل البصرة خلوًا من رجل قال: الحمد لله. حيث حفرت هذا النهر وإن الله قد رضيها شكرًا من جنته فارض بها شكرًا من نهرك، والسلام»[5].

(1) انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/532.
(2) الثنايا: جمع ثنيّة، وهي الطريق في الجبل.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/437.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/567. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/60.
(5) الطرطوشي، سراج الملوك 179.

3 - تنظيمات مالية أخرى:

أرسى الإسلام قواعد محكمة واضحة لتنظيم التعاملات المالية بين الناس، وكانت هذه القواعد هي الأسس التي استند إليها الحكم الإسلامي والمسلمون عامةً في معاملاتهم من بيع وشراء ودَين وأموال مستحقة فيما بينهم من جهة، وفي علاقاتهم مع مؤسسات الدولة الإسلامية من جهة أخرى. قال تعالى: ﴿**إذا تداينتم بدين...**﴾[1].

ونجد في مطاوي النصوص في العصر الأموي إشارات إلى بعض الإجراءات أو طرق التوثيق التي تتبع في الخلافات المالية أو التعاملات الرسمية، ومن أهم هذه الأسس كتابة العقود والصكوك لإثبات الحقوق، وإشهاد الشهود عليها. فالخليفة معاوية حين تخلى لعبدالله بن الزبير عن أرضه المجاورة لأرضه في مكة كتب لابن الزبير صكًا أشهد عليه الشهود بتخلّيه عن تلك الأرض وعن العبيدالعاملين فيها، وكتب إليه: «... وقد كتبت على نفسي رَقْمًا بالأرض و العبيد، وأشهدتُ عليّ فيه، ولتضف الأرض إلى أرضك والعبيدإلى عبيدك»[2].

وكانت هذه الصكوك تحفظ في الديوان، وكذلك كل ما يتعلق بالعقود والمعاملات المالية وغيرها الصادرة عن الخليفة أو الواردة إليه، ومن أجل هذا أنشأ معاوية ديوان الخاتم، وكان سبب إنشائه – كما روى الجهشياري[3] – أن معاوية كتب إلى زياد بن أبيه عامله على العراق بأن يعطي عمرو بن الزبير مئة ألف درهم، إلا أن عمرًا فضّ الكتاب وجعلها مئتي ألف درهم، فلما رفع زياد حسابه قال معاوية: ما كتبت له إلا بمئة ألف درهم، وكتب إلى زياد بذلك وأمره أن يأخذ المئة الألف منه فحبسه بها، فاتخذ معاوية ديوان الخاتم.

---

(1) سورة البقرة، الآية 282.
(2) التنوخي، المستجاد من فعلات الأجواد 35-34.
(3) الجهشياري، الوزراء والكتاب 25-24. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/11.

وللتبرئة المالية كانت تكتب وثيقة سميت في النصوص (براءة) تتضمن تبرئة طرف لآخر من حق كان لزمه، ككتابة العمال براءة للتجار على المكوس او العشور التي يدفعونها عند الانتقال من بلد إلى بلد، حيث تكتب لهم براءة بما يدفعونه من مال تبرئة لهم. وهذا الإجراء نقرؤه في رسالة لعمر بن عبدالعزيز يأمر فيها أن يُكتب للتجار براءة بما يُستوفى منهم من ضرائب «واكتب لهم كتابًا بما تأخذ منهم إلى مثلهم من الحول»[1].

وكان إهمال مثل هذه الوثيقة المهمة يُستغل في بعض الظروف للإساءة إلى الآخرين في غير وجه الحق، فمن ذلك أن» ابن هبيرة عامل العراق ليزيد بن عبدالملك كان يخشى على نفسه من منزلة صالح بن عبدالرحمن (مولى بني تميم) عند يزيد، فاستشار كاتبه عبدة العنبري في الطريقة التي يتخلص بها منه قائلًا: «هل إلى صالح من سبيل ؟» فقال له عبدة: «كان رفع إلى يزيد بن المهلب ستمئة ألف درهم ولم يأخذ بها براءة» . فكتب ابن هبيرة إلى يزيد في طلب صالح لحاجة به إليه، فلما قدم صالح عذبه حتى مات[2].

ومما يدخل في باب التنظيم والتوثيق تسجيل الإقطاعات في الديوان ليُعرف ملاّكها ويؤدوا ما عليهم فيها من حقوق بيت المال، ومن ذلك ثَبَتٌ دُوِّنَت فيه عدة أسماء أمام كل منها مقدار ما دفع. ولهذه الوثائق أهمية كبيرة لتعلقها بمسألة الخراج مباشرة. ومن أمثلة ذلك أيضًا ما ورد في نص للبلاذري يذكر فيه» مُهلّبان» التي يقول إنها كانت تُعرف في الديوان بقطيعة عمر بن هبيرة، أقطعه إياها يزيد ابن عبدالملك حين قبض مال آل المهلب[3].

(1) أبويوسف، الخراج 147، وأبوعبيد، الأموال 538.
(2) الجهشياري، الوزراء والكتاب ص 58.
(3) البلاذري، فتوح البلدان 2/451. وردت نماذج عن القطائع في الكلام على نشوء مجتمع المدينة وتطوره.

وربما لجأ الكتّاب القائمون على الديوان إلى التصرف على هواهم طمعًا فيما يُغرَون به من مال، ومن ذلك أن هشام بن عبدالملك «أُقطِع – قبل خلافته – أرضًا يقال لها (دُورين)، فلما أرسل في قبضها إذا هي خراب، فقال لذويد أحد كتاب الدواوين: ويحك كيف الحيلة؟ قال: ما تجعل لي؟ قال: أربعمئة دينار. فكتب: (دورين وقراها) ثم أمضاها في الدواوين، فأخذ شيئًا كثيرًا»[1].

وفي النصوص التي تتطرق إلى المعاملات الخاصة ببيت المال نجد تنظيمات مالية موجودة تشبه أنظمة المصارف في الوقت الحاضر معروفةً بتسميات محددة، لكن هذه التنظيمات لم ترد إلا في رسائل عمر بن عبدالعزيز، ويبدو أنه اختص بها أو كان على الأقل أكثر اهتمامًا من الخلفاء الآخرين. من هذه التنظيمات ما يسمى اليوم بالسلفة أو القرض، فقد كتب عمر بن عبدالعزيز لأحد ولاته: «انظر من كانت عليه جزية فضعُف عن أرضه ، فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه، فإنّا لا نريدهم لعام ولا لعامين»[2].

وكان عمر يعزل أموال الصدقة، كل قبيلة على حدة، فإذا أراد أن يعطي من مال تلك القبيلة أعطى صكوكًا خاصة بذلك، ففي الطبقات لابن سعد أنه وَفَدَ عاصم بن عمر بن قتادة وبشير بن محمد بن عبدالله بن زيد بن عبدربه على عمر ابن عبدالعزيز في خلافته فدخلا عليه بخُناصرة فذكرا دينًا عليهما، فقضى عن كل واحد منهما أربعمئة دينار، فخرج الصك: «يعطيان من صدقة كلب مما عُزل في بيت المال»[3] وهذا ما يسمى اليوم بالصك المحوّل وهو يؤخذ من مال القبيلة المخصص للصدقة في بيت المال. وقال محمد بن عمر: «وكان ذلك العزل حين قُدم

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/205.
(2) أبوعبيد، الأموال ص 251.
(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/349.

به لم يوجد أحد منهم يُقضى عنه دين فأُدخل فضلُه بيتَ المال عزلًا لأن يُقضى به عن الدُّيّان[1] فهذا وجهه»[2].

وأما من غاب عن العطاء، فبيّن عمر حكمه في حالتين: إذا كانت غيبته قصيرة يعطى أهله عطاءه، وإذا كانت غيبته عن العطاء طويلة عزل ماله حتى يرجع وهو ما يسمى اليوم بالأمانات، أو يؤتى بوثيقة واضحة تؤكد أنه حي وهذا ما يسمى بالوكالة ولا تزال معروفة إلى يومنا هذا. يروي ابن سعد في الطبقات عن أبي بكر بن حزم قوله: «كتب عمر إليّ من كان غائبًا فأعط أهل ديوانه، ومن كان منقطع الغيبة فاعزل عطاءه إلى أن يقدم أو يأتي نعيه أو يوكل عندك بوكالة بينة على حياته فادفعه إلى وكيله» [3].

****

(1) الديان: جمع دائن وهو المدين، ويطلق الدائن أيضًا في غير هذا الموضع على الذي يُقرض المال. فالكلمة من الأضداد.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/349.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/348.

الفصل الخامس

النظام الأمني والعسكري

النظام الأمني والعسكري

إن الجهاز العسكري من أهم ركائز الدول على مدى التاريخ، فهو الأداة التي يبسط بها الحاكم سلطانه على البلاد، ويدرأ بواسطتها المخاطر والأطماع الخارجية. كما أن هذا الجهاز أحد الضمانات الهامة لوحدة البلاد وأمنها، فبه تتم عمليات إخماد الفتن والحركات الانفصالية التي تهدد وحدة الدولة.

والجهاز العسكري في بداية بناء الدولة العربية الإسلامية وتوطيدها كان أداة الفتح، فالمعارك العسكرية، في التاريخ الإسلامي بدأت في السنة الثانية من هجرة النبي ﷺ من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة على شكل غزوات وسرايا.

وفي أيام الخلفاء الراشدين اتسعت الدولة الإسلامية فزاد الخليفة عمر بن الخطاب في تنظيمات الجيش وشؤونه، وحدد مدة غياب الجندي عن أهله في الثغور، وأقام الحصون والمعسكرات الدائمة لراحة الجند في أثناء الطريق، واهتم بالجند بوصفهم فئة خاصة ومهمة بين فئات المسلمين فأنشأ لهم ديوانًا خاصًا لتسجيل أسمائهم وتعيين أرزاقهم[1].

وفي عهد بني أمية أكمل الأمويون ما بدأه عمر في نظام الجندية وقد تطلّب ذلك استمرارُ الفتوح التي قامت بها جيوش المسلمين، وامتدت رقعة الدولة الإسلامية، واتخذ الحكم في تلك المرحلة شكلًا جديدًا ذا مظاهر ملكية وراثية، فاقتضى ذلك أن تسند إلى الجيش مهمات تتناسب والوضع الجديد للحكم في مرحلة تأسيس الدولة كوجود حرس الخليفة أو الوالي، ووجود قوات لقمع الفتن والثورات الداخلية.

(1) للتفصيل انظر: حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام 1/477-478.

وفي عهد بني أمية هذا، كانت هناك فئات غير راضية عن وصول الأمويين إلى الحكم لأسباب مختلفة سياسية ودينية واجتماعية، وهذا ما أثار فتنًا وثورات، وخلق في الوقت نفسه أحزابًا وتيارات معارضة للحكم ذات قوات عسكرية منظمة، فكان من مهمة القوات العسكرية للدولة الحاكمة ملاحقة الخارجين وخوض المعارك للقضاء على هذه الحركات المعارضة وتتبع مناصريها ليكون الولاء المطلق للدولة الحاكمة، كما هو الشأن في وقعة الحرة – في أيام الخليفة يزيد بن معاوية– والمعارك التي قامت مع الخوارج والزبيريين الذين أنشؤوا دولة مستقلة بسطت سيطرتها على معظم الأمصار الإسلامية مما اقتضى الحرص المستمر على تقوية الناحية العسكرية للدولة، وأدى ذلك من ناحية أخرى إلى تقاعس بعض الأفراد أو الجماعات عن الانخراط في الجيش، لأنه لم يعد لديهم مسوغ يدفعهم إلى القتال داخل البلاد طوعًا – ولا سيما أهل العراق – فعمد الخلفاء والولاة إلى التشدد في أمر الالتحاق بالجيش كما فعل الحجاج حين ولي العراق لعبدالملك بن مروان سنة 75 هـ إذ خطب في مسجد الكوفة خطبته المعروفة التي هدد فيها أهل العراق، وأمهلهم ثلاثة أيام ليلتحق جندهم بالمهلب في حرب الأزارقة، فخاطبهم قائلًا: «والله لتستقيمُنّ على سُبل الحق أو لأدعنّ لكل رجل منكم شغلًا في جسده، مَن وجدتُ بعد ثالثة من بعثِ المهلب سفكتُ دمه وأنهبتُ ماله»[1].

وقد يعلن الخليفة حاجته إلى تجنيد أعداد محددة من الجند إذا وجد حاجة إلى ذلك فقد ضرب الخليفة هشام بن عبدالملك على الناس بعث[2] أربعة آلاف، فسمّي عام الأربعة الآلاف[3].

وعملية التجنيد هذه تبدأ بإعلان النفير العام في خطبة على المنبر أو بإرسال مناد ينادي أن برئت الذمة ممن لم يلتحق بالمقاتلين، وبهذا أمر المغيرةُ بن شعبة مولاه فخرج إلى الناس في مسجد الجماعة بالكوفة فقال: «أيها الناس، إن معقل

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/204، وانظر: الكامل 335-1/333.
(2) ضرب على الناس البعث: أرسلهم إلى الأماكن المتاخمة للأعداء استعدادًا للقتال.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 7/29.

ابن قيس قد سار إلى هذه المارقة وقد بات الليلة بـ«سورا» فلا يتخلفن عنه أحد من أصحابه. ألا وإن الأمير يُخرج[1]على كل رجل من المسلمين منهم ويعزم عليهم أن يبيتوا بالكوفة ألا وأيما رجل من هذا البعث وجدناه بعد يومنا بالكوفة فقد أحلّ بنفسه»[2]. ويكلّف أصحاب الدواوين وعرفاء القبائل بإخراج الجنود من الأرباع[3].

وكان ولاة الأمر يعيدون الجنود إلى أهليهم بالتناوب فيما بينهم. وقد ألزم الخلفاء والولاة أنفسهم بإجراء هذا التناوب منذ أيام الفاروق عمر حرصًا منهم على رفع معنويات كل جندي واحتفاظه بقوته وبأسه، وجعلوا ذلك من أولويات مسؤولياتهم تجاه الرعية، فالوالي زياد بن أبيه يتعهد في خطبة توليته برغم تهديده ووعيده بأنه لن يقصر عن ثلاث، يجملها في قوله: «واعلموا أني مهما قصرت عنه فإني لا أقصر عن ثلاث: لست محتجبًا عن طالب حاجة منكم ولو أتاني طارقًا بليل، ولا حابسًا رزقًا ولا عطاء عن إبّانه ولا مجمرًا لكم بعثًا»[4].

وفي خطبة للخليفة الأموي يزيد بن الوليد بن عبدالملك حين تولى الخلافة: «إن لكم علي ألاّ.. ولا أجمّركم في ثغوركم فأفتنكم وأفتن أهليكم»[5].

وتجري عمليات إلحاق الجند بأهليهم بشكل منظم وهي تقوم على تحديد مدة غيابهم في أرض العدو بحيث لا تخلّ بتنفيذ مهمات الجيش وعملياته العسكرية. فقد أرسل الخليفة عبدالملك بن مروان إلى أخيه بشر بن مروان والي الكوفة توجيهاته بهذا الشأن إذ كتب إليه: «... فإني قد كتبت إلى خالد بن عبدالله القسري آمره بالنهوض إلى الخوارج، فسرِّحْ إليه خمسة آلاف رجل، وابعث عليهم رجلًا من قبلك

(1) يُخرج: مضارع أخرج الشيء: أبرزه.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/190.
(3) الأرباع: جمع ربع. والمراد تقسيم المصر إلى أربعة أقسام يسمى كل منها ربعًا. وسيأتي الكلام عليها.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 5/220. تجمير الجند: حبسهم في أرض العدو، ومنعهم من العودة إلى أهليهم. عيون الأخبار، العقد الفريد، البيان والتبيين، الفخري. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 3/449.
(5) الطبري، تاريخ الطبري7/269. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/292.

ترضاه، فإذا قضوا غزاتهم تلك صرفتهم إلى الري فقاتلوا عدوهم، وكانوا في مسالحهم وجبوا فيئهم حتى تأتي أيام عقبهم فتُعقبهم وتبعث آخرين مكانهم»[1].

ويستفاد من كتاب للخليفة عمر بن عبدالعزيز إلى عماله أن سن كل من يساق إلى الخدمة في الجيش ينبغي ألا تقل عن خمس عشرة سنة وذلك بتوجيه الأمر إليهم بألا يفرضوا لابن أربع عشرة سنة في القتال ويفرضوا لابن خمس عشرة سنة في المقاتلة[2].

أولًا - تنظيم الجيش:

لا شك أن تنظيم الجيش من أهم الدعائم في تقوية بناء الدولة، وفرض هيبتها وسلطانها، وإذا نُظم الجيش يستطيع عندئذ أن يقوم بأداء مهماته حقّ القيام ويتجاوب وأوامر قادته من دون إبطاء. وقد كانت القوات الإسلامية التي تخوض الحروب منظمة تنظيمًا دقيق منذ انطلاق المقاتل مرورًا بمشاركته في المعركة ثم عودته سالمًا أو سقوطه في المعركة.

وقد خضع تنظيم الجيش في العصر الأموي لبنية هرمية [3]، فالقائد العام للجيش هو الخليفة أمير المؤمنين، ومنه تصدر الأوامر الرئيسة في الحرب، إذ يُكلِّف قائدَ الجيش في الإقليم (الوالي) بالمهمة الحربية الأساسية ويفوضه باختيار القائد الميداني للجيش بحسب خبرته وبُعد نظره، وقد سبقت الإشارة بشأن ذلك في رسالة عبدالملك بن مروان إلى أخيه بشر والي العراق. وأحيانًا يختار الخليفةُ القائدَ الميداني مباشرة لرأي يراه هو: فقد كتب عبدالملك بن مروان إلى أخيه بشر واليه على الكوفة بعد هزيمة كل من أخوي خالد بن عبدالله القسري: أمية في

(1) الطبري، تاريخ الطبري6/171. فتعقبهم: في رواية أخرى فتعفيهم. المسالح: جمع مسلحة وهي مراكز عسكرية توضع على المسالك المؤدية إلى بلاد العدو. وسيأتي الحديث عنها.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/351.

(3) شيت خطاب، محمود /1983م/ العسكرية العربية الإسلامية، دار الشروق، بيروت، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 24.

البحرين، عبدالعزيز في فارس، كتب قائلًا: «أما بعد، فإنك أخو أمير المؤمنين يجمعك وإياه مروان بن الحكم، وإن خالدًا لا مجتمع له مع أمير المؤمنين دون أمية، فانظر المهلب بن أبي صفرة فولِّه حرب الأزارقة فإنه سيد بطل مجَرَّب، فأمدده من اهل الكوفة بثمانية آلاف رجل»[1].

والوالي أو قائد الجيش في الإقليم ليس بالضرورة أن يكون من أهل هذا الإقليم نفسه، وقد يكون من أقرباء الخليفة، ويجب أن يكون شديد الولاء له كما يوضح النص السابق، أما القائد الميداني للجيش فيطلق عليه اسم أمير الجيش يرسَل على رأس القوات المحاربة إلى المعركة ويؤمَّر على رؤساء الجيش الذين هم من رؤساء العشائر في المصر أو من شجعانها. ويتضح هذا في كتاب عبدالملك إلى أخيه بشر حين جمع له ولاية البصرة مع ولاية الكوفة: «أما بعد، فابعث المهلب في أهل مصره إلى الأزارقة، ولينتخب من أهل مصره وجوههم وفرسانهم وأولي الفضل والتجربة منهم، فإنه أعرف بهم، وخلِّه ورأيه في الحرب فإني أوثَق شيء بتجربته ونصيحته للمسلمين. وابعث من أهل الكوفة بعثًا كثيفًا، وابعث عليهم رجلًا معروفًا شريفًا حسيبًا صليبًا، يُعرف بالبأس والنجدة والتجربة للحرب، ثم أَنهِضْ إليهم أهلَ المصرين فليُتبِعوهم أيَّ وجهٍ ما تَوجّهوا حتى يبيدهم الله ويستأصلهم»[2].

وكان المصر يُقسم عادة إلى أربعة أقسام أو خمسة بحسب عشائر تلك الأقسام، ويختص كل قسم بعشيرة، ولكل من هذه الأقسام رئيس «فكانت البصرة مثلًا خمسة أقسام تسمى الأخماس، يقيم في كل خمس منها قبيلة من القبائل العربية...، وكان على كل خمس أمير من أمراء تلك القبائل»[3] يدبر أموره، والأمر نفسه في الكوفة التي كانت تقسم إلى أربعة أقسام، لكل ربع رئيس أو أمير مسؤول

(1) المبرد، الكامل 3/1115. خالد هو ابن عبدالله بن خالد بن أسيد بن أبي العاص بن أمية بن عبدشمس بن عبدمناف، وعبدالملك هو ابن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، الخ.

(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/196. والمهلب هو من أهل العراق، ولد في دبا بعُمان ونشأ بالبصرة.

(3) شيت خطاب، محمود، العسكرية العربية الإسلامية، ص 25. انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/71.

عنه يحمل إلى أفراده توجيهات القيادة العليا وتحذيراتها: فحين بلغ واليَ الكوفة المغيرةَ بن شعبة أن الخوارج خارجة عليه في أيامه قام فخطب في الناس ثم بعث إلى رؤساء القبائل فدعاهم، ثم قال لهم: «إنه كان من الأمر ما قد علمتم، وقد قلتُ ما قد سمعتم، فليكفني كلُّ امرئ من الرؤساء قومَه، وإلا فوالذي لا إله غيره لأتحولن عما كنتم تعرفون إلى ما تنكرون، وعما تحبون إلى ما تكرهون، فلا يلم لائم إلا نفسه، وقد أعذر من أنذر»[1] «فخرجت الرؤساء إلى عشائرهم فناشدوهم الله والإسلام إلا دلوهم على من يرون أنه يريد أن يهيج فتنة أو يفارق جماعة، فجاء صعصعة رأس عبدالقيس فقام في قومه فخطب فيهم» مناشدًا ومرغبًا ومهددًا، في قوله[2]: «... ولا قوم أعدى لله ولكم ولآهل بيت نبيكم ولجماعة المسلمين من هذه المارقة الخاطئة، الذين فارقوا إمامنا، واستحلّوا دماءنا، وشهدوا علينا بالكفر، فإياكم أن تؤووهم في دوركم، أو تكتموا عليهم، ... وقد واللهِ ذُكر لي أن بعضهم في جانب من الحيّ، وأنا باحث عن ذلك وسائل، فإن كان حُكي لي ذلك حقًا تقرّبتُ إلى الله تعالى بدمائهم، فإن دماءهم حلال» ثم قال: يا معشر عبدالقيس، إن ولاتنا هؤلاء هم أعرف شيء بكم وبرأيكم، فلا تجعلوا لهم عليكم سبيلًا، فإنهم أسرع شيء إليكم وإلى أمثالكم».

وغالبًا ما يكون رؤساء العشائر أو شجعانها أمراء للميمنة أو الميسرة من أقسام الجيش، وقد يقودون ما يمكن تسميته بكتيبة المهمات الخاصة، ويعملون تحت إمرة أمير الجيش مباشرة، يروي جندي من جند الكتيبة الخاصة التي بعث بها معقل بن قيس أمير الجيش المحارب للخوارج ومهمة هذه الكتيبة استطلاع العدو وكان على رأسها أبوالرواغ الشاكري، يروي الجندي قائلًا: «قال لنا أبوالرواغ: إن معقل بن قيس حين سرّحني أمامه امرني أن أتبع آثارهم، فإذا لحقتهم لم أعجل إلى قتالهم حتى يأتيني»[3].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/185، وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 3/427.
(2) الطبري، تاريخ الطبري5/186، وابن الأثير، الكامل في التاريخ 3/427-428.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/195.

أما العرفاء فهم أدنى مرتبة من رؤساء العشائر، وهم يتولون أمر المجموعات الصغرى، والعرفاء مسؤولون مسؤولية كاملة عن عناصر كل من مجموعاتهم. وتتضح مهام العرفاء بحسب ما يرويه الطبري في أن الحجاج بعد خطبته في أهل الكوفة وتهديدهم للالتحاق بجند المهلب لقتال الخوارج خلال ثلاثة أيام ضبط عملية الالتحاق تلك بأن دعا العرفاء فقال لهم: «ألحقوا الناس بالمهلب، وأتوني بالبراءات بموافاتهم ولا تغلقن أبواب الجسر ليلًا ولا نهارًا حتى تنقضي هذه المدة»[1].

يقول الطبري: «وخرج الناس فازدحموا على الجسر وخرجت العرفاء إلى المهلب وهو برامَهُرمُز فأخذوا كتبه بالموافاة» [2].

ولا يجوز للعريف أن يُؤوي لديه أحدًا ممن يلاحقه الخليفة وإلاّ تعرّض لأشدّ العقوبات. يقول عبيدالله بن زياد لأهل الكوفة: « .. فمَن كتبهم لي فقد برئ، ومن لم يكتب لنا أحدًا فليضمن لنا ما في عرافته لايخالفنا فيهم مخالف، ولايبغي علينا منهم باغٍ، فمن لم يفعل فبرئت منه الذمة، وحلال لنا مالُه ودمه، وأيما عريف وُجد في عِرافته أحد من بغية أمير المؤمنين لم يرفعه إلينا صُلب على باب داره، وألغيت تلك العِرافية من العطاء وسُيّر إلى موضع بعُمان»[3].

أما الرتبة الأدنى من العرفاء فهم المناكب[4] ويتولون أمر مجموعات أصغر من مجموعات العرفاء. والرتبة الدنى الأخيرة في الجيش هي المقاتلة، ففي تاريخ الطبري أنه بلغ يوسفَ بن عمر الثقفي أن زيد بن علي قد أزمع على الخروج، فبعث إلى الحكم بن الصلت – وكان على الكوفة – «فأمره أن يجمع أهل الكوفة في

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/205.
(2) الطبري، تاريخ الطبري6/207. 4وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ /379.
(3) النويري، نهاية الأرب 20/390.
(4) المناكب: قوم دون العرفاء واحدهم مَنْكِب. ابن الأثير، مجد الدين/1383هـ1963-م/ النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، مادة (نكب).

المسجد الأعظم يحصرهم فيه، فبعث الحكم إلى العرفاء والشرط والمناكب والمقاتلة فأدخلهم المسجد»[1].

وسبقت الإشارة إلى أن أمير الجيش ومَن دونه، كلُّهم من أهل المصر نفسه، والغرض من ذلك تسهيل التعامل والاتصال بين الجند، لما لذلك من تأثير نفسي ملموس في نفوس الجند وتغلب على صعوبة الاتصالات حينئذ و يتجلى ذلك في عبارة للحجاج في كتاب له إلى محمد بن القاسم الثقفي يأمره فيه بإرسال قوات إلى قتيبة بن مسلم الباهلي في «مرو»، إذ كتب إليه قائلًا: «وجّه مَن قِبَلك، من أهل العراق، إلى قتيبة، ووجّه إليهم جهم بن زَحْر بن قيس، فإنه في أهل العراق خير منه في أهل الشام»[2].

وكذلك فإن التقسيم السابق للأرباع والأخماس، وتدرّج أصحاب الرتب العسكرية يساعد على سهولة إحصاء الجند قبل المعركة وفي أثنائها وبعد انتهائها، ثم إحصاء الخسائر من القتلى والجرحى وغير ذلك. وهذه العملية الإحصائية عملية لا بد منها لاستكمال تنظيمات الجيش. كانت هذه مهمةَ الديوان إذ كانت تحصى فيه أسماءُ الجند بدقة وأفراد أسرهم وتحديد عطاياهم ورواتبهم. وقال أحدهم – وكان يوسف بن عمر ولاه ديوان جند العرب –: «نظرت في جماعة مقاتلة البصرة أيام زياد فوجدتهم ثمانين ألفًا، ووجدت عيالهم مئة ألف وعشرين ألف عيّل، ووجدت العرب مقاتلة الكوفة ستين ألفًا وعيالهم ثمانين ألفًا»[3].

كما يصف مصعب بن الزبير لما بلغه تهاون واليه بفارس في أمر الخوارج تنظيم أرزاق أفراد الجيش الذي جهزه ووضعه تحت إمرته بقوله: «.. جعلتُ معه جندًا أجري عليهم أرزاقهم في كل شهر، وأوفّيهم أعطياتهم في كل سنة، وآمر لهم من المَعاوِن في كل سنة بمثل الأعطيات، تقطع أرضَه الخوارج إليّ! وقد قطعتُ علّتَه

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/181. ،
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/484. جهم بن زحر بن قيس: من العراق
(3) البلاذري، فتوح البلدان 2/429.

فأمددته بالرجال وقوّيتهم»[1] نفهم من كلام مصعب أن القائد العام للجيش هو الذي يحدد أمور الأرزاق والأعطيات وغيرها لأفراد جيشه.

وتحتوي سجلات الديوان على» اسم الجندي واسم أبيه مع نسبه وسنِّه وغير ذلك من أوصاف هويته[2]. وقد نشأ هذا الديوان منذ أيام الفاروق عمر وأكمله من بعده الخلفاء الراشدون والأمويون، وكان أكبر مساعد على تحسين نظام الجندية وضبطه في الإسلام[3].

وذكر المقريزي أن معاوية كان «قد جعل على كل قبيلة من قبائل العرب بمصر رجلًا يصبح كل يوم فيدور على المجالس، فيقول: هل ولد الليلة فيكم مولود، وهل نزل بكم نازل؟ فيقال: ولد لفلان غلام، ولفلان جارية فيكتب أسماءهم، ويقال: نزل بهم رجل من أهل كذا بعياله فيسميه وعياله فإذا فرغ من القيل أتى الديوان حتى يثبت ذلك»[4].

ويشمل تنظيم ديوان الجند أيضًا عطاء الفئة التي تؤدي المهام الموكلة إليها مثل الرسل والوكلاء والعاملين في البريد العسكري، يوضح ذلك قول عمر بن عبدالعزيز: «الرسول والبريد والوكيل يُبعثون من العسكر يجرى لهم سهامهم مع المسلمين»[5].

وبحسب هذا الديوان يتقاضى الجند أعطياتهم ما داموا على قيد الحياة فإذا قُتلوا رُقِّن[6] قيدهم من الديوان، وهذا الديوان يعتمد الإحصاء الدقيق للجند وهم أحياء – وكذلك من يموت منهم –، فطالما سمعنا القائد منهم يقول: بلغ ديواني كذا ألفًا... ومن ذلك قول عبيدالله بن زياد من خطبة له في أهل البصرة بعد وفاة

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/200.
(2) فروخ 1/493.
(3) حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام، 1/480.
(4) المقريزي، أحمد بن علي/د،تا/ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، الجزء الأول، دار صادر، بيروت، ص 94. وانظر ابن كثير، البداية والنهاية، 8/137.
(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/353.
(6) رقن: رمز إليه بعلامة الترقين، وهي علامة اصطلح عليها أهل ديوان الخراج في الرقاع والتوقيعات إشارة إلى إهمال ما رسمت فوقه من كلمات أو جمل.

الخليفة يزيد بن معاوية: «يا أهل البصرة ... لقد وليتكم وما أحصى ديوان مقاتلتكم إلا سبعين ألف مقاتل، ولقد أحصى اليوم ديوان مقاتلتكم ثمانين ألفًا»[1].

وللتأكد من اكتمال عناصر الجيش وكمال استعداداتها الحربية يتم عرض الجند أمام قائدهم قبل التوجه إلى المعركة، فالحجاج كان إذا عرض الجند يسأل عن رجل رجل من هو، وما هي قبيلته، وعن حاله وسلاحه. وروي عن عمر بن عبدالعزيز أنه كان يعرض الخيل في خلافته[2]. وربما احتاج القائد إلى عرض الجند أيضًا قبل التوجه إلى القتال لإعادة ترتيبهم بحسب كفايتهم وشجاعتهم، ففي خبر فتح سمرقند أراد قتيبة بن مسلم انتخاب الجند، فدعا أحد رجاله فقال له:

«اعرض الناس وميز أهل البأس. فجمعهم، ثم جلس قتيبة يعرضهم بنفسه، ودعا العرفاء فجعل يدعو برجل رجل فيقول: ما عندك؟ فيقول العريف: شجاع ويقول: ما هذا ؟ فيقول: مختصر[3]، ويقول: ما هذا ؟ فيقول: جبان. فسمى قتيبة الجبناء: الأُنْتان، وأخذ خيلهم وجيّد سلاحهم فأعطاه الشجعان والمختصرين، وترك لهم رث السلاح، ثم زحف بهم فقاتلهم (أي العجم بهم فرسانًا ورجالًا)[4].

ونرى أن عبدالحميد الكاتب يؤكد أهمية عرض القائد الجندَ بنفسه في رسالة له على لسان الخليفة مروان بن محمد إلى ابنه وولي عهده عبدالله حين خرج لمحاربة الضحاك الخارجي، فيقول: «واحذر أن تَكل مباشرةَ عرضهم وانتخابهم إلى أحد من أعوانك أو كتّابك، فإنك إن وكلْته إليهم أضعت مواضع الحزم، وفرّطت حيث الرأيُ، ووقفتَ دون عزم الروية، ودخل عملك ضياعُ الوهن، وخلَص إليك عيبُ المحاباة، وناله فساد المداهنة، وغلب عليه من لا يصلح أن يكون طليعة للمسلمين، ولا عدّة ولا حصنًا يدرّئون به ويكتنفون بموضعه»[5].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/ 504، وابن الأثير 4/131، و نهاية الأرب 20/501.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/353.

(3) المختصرون: لعل المراد بها: الذين تدفعهم شجاعتهم إلى اختصار الطرق للنصر أو للوصول إلى العدو والنيل منه في الحرب.

(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/474.

(5) كرد علي، محمد / 1954م/ رسائل البلغاء، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة ص 197. وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/512.

ثانيًا- العقوبات والمكافآت:

ومن تتمة الكلام على الجند وحياتهم العسكرية وقيامهم بواجباتهم أن نشير إلى جانب لم يغفله المسلمون العرب، وبقي هذا شريعة القيادات العسكرية حتى اليوم وهو مكافأة الجنود الذين أبلوا في المعارك بلاء حسنًا أو قاموا بأعمال جليلة، وفي الوقت نفسه كانت هناك عقوبات تنفذ في أولئك الذين أهملوا واجباتهم أو قصروا في أداء مهماتهم العسكرية، ومن الطبيعي في هذا الصدد أنه – لكي تكون الأنظمة والقوانين العسكرية مرعية ومهيبة الجانب – لابد من تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، قال الخليفة معاوية بن أبي سفيان: «لا ينبغي للملك أن يظهر منه غضب أو رضا إلا ثواب أو عقاب»[1]. فمن لم يلتزم بتلك القوانين العسكرية أو تهاون في بتنفيذ أوامر قادته فلا بد من عقوبة تنزل به لمحاسبته، وردع الآخرين ممن تسول لهم أنفسهم الاجتراء على مخالفة الأوامر العسكرية أو الاستهانة بها وإلا اختلت الأمور واضطربت أحوال الدولة وبطل الجهاد: جاء في خطبة الحجاج في أهل الكوفة: «ألا إنه لو ساغ لأهل المعصية معصيتُهم ما جُبِيَ فيءٌ ولا قوتِل عدو، ولعُطِّلت الثغور، ولولا أنّهم يُغزَون كرهًا ما غَزَوا طَوعًا»[2].

وتهدف العقوبة إلى تقويم اعوجاج الجند وتأديبهم، لذا يجب أن تكون منصفة غير مفرطة كما بيّن عبدالحميد الكاتب في إحدى رسائله: «واعلم أن في استخفافهم أي الجند بقوادهم، وتضييعهم أمر رؤسائهم دخولًا للضياع على أعمالك، واستخفافًا بأمرك الذي يأتمرون به ورأيك الذي ترتئي، وأوعز إلى القواد أن لا يُقدم أحد منهم على عقوبة أحدٍ من أصحابه إلا عقوبة تأديب، وتقويم مَيْل، وتثقيف أوَد» [3]. ولهذه الغاية أصدر الخليفة عمر بن عبدالعزيز أمره إلى عماله أنْ: «إيّاكم والمثلة في العقوبة: جَزُّ الرأس واللحية»[4].

(1) الطرطوشي، سراج الملوك، ص 131.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/204. يُغْزَون: يُدفعون إلى الغزو. ماضيه أُغْزِي. والهمزة فيه للتعدية.
(3) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 200، وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/516. تثقيف الأود: تقويم الاعوجاج.
(4) ابن عبدالبر، بهجة المجالس وأنس المجالس، 2/172.

وقد يوكل أمر العقوبات البسيطة إلى أمراء الجند بغية ترويض جنودهم على طاعتهم. يقول عبدالحميد الكاتب: «فوّض إلى أمراء أجنادك وقواد خيلك أمور أصحابهم، والأخذ على قافية[1] أيديهم، رياضة منك لهم على السمع والطاعة لأمرائهم، والاتباع لأمرهم، والوقوف عند نهيهم»[2].

فإذا قصّر ذلك الأمير فيما طلبه منه قائده الأعلى أو أخلّ بواجبه هذا أدى ذلك إلى تضييع الجنود أمر قائدهم أو إلى خلل في تصرفاتهم كما وضحه عبدالحميد الكاتب نفسه في بقية كلامه إذ قال: «ومتى لم تذلّل الجند لقوادهم وتُضْرِعْهم لأمرائهم توجِبْ عليك لهم عليك الحجة بتضييعٍ – إن كان منهم – لأمرك، أو خلل – إن تهاونوا به – من عملك، أو عجز – إن فرط منهم – في شيء ما وكّلتَهم به أو أسندته إليهم»[3].

أما العقوبات الكبيرة في أوساط الجند كقطع يد السارق، أو الضرب المبرح أو أخذ المال، أو الجلد فيتولاها القائد الأعلى للجند (وهو الوالي أو الخليفة) وله أن يوكل ذلك إلى قائد شرطته. كتب عبدالحميد الكاتب موجها إرشاداته إلى قائد الجيش الأموي الذى حارب جيش الضحاك قائد الخوارج: «فأما عقوبةٌ تبلغ تَلَف المهجة، وإقامةُ الحدّ في قطع، أو إفراط في ضرب، أو أخذ مال، أو عقوبة في شَعَر[4]، فلا يَلِيَنّ ذلك من جندك أحدٌ غيرك، أو صاحب شرطتك، بأمرك، وعن رأيك وإذنك»[5].

ولعل من أهم المخالفات العسكرية التي تستوجب العقوبة، والتي وردت بشأنها أكثر النصوص هي التخلف عن الالتحاق بالجيش، ويعرف ذلك من قيود أسماء الجند في ديوان الدولة الذي يضم أسماءهم ويحصي أعدادهم، وإن تخلف أحد منهم وجبت بحقه العقوبة المناسبة وأعظمها القتل، بعد أن يكون الوالي أو

(1) قافية اليد: أي ظاهرها، وهو خلاف باطن الكف.
(2) صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/516. وانظر: كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص199، وفيه: «والأخذ على أيديهم".
(3) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 200، وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/517
(4) عقوبة في شعر: أي جَلْد على شعر الجسد.
(5) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 200، وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/516 – 517.

القائد قد حذر الجند من مخالفتهم للأوامر العسكرية. وخير مثال خطبة الحجاج المشهورة في أهل الكوفة ـــ وقد تقاعس بعضهم عن الالتحاق بجيش المهلب لقتال الخوارج – وفيها قوله: «وقد بلغني رفضكم للمهلب، وإقبالكم على مصركم عصاةً مخالفين، وإني أقسم لكم بالله لا أجد أحدًا بعد ثالثة إلا ضربتُ عنقه»[1].

وقد يقع بعض الظلم في تنفيذ عقوبة التخلف أخذًا بمبدأ الشدة والصرامة على الرغم من عذر المتخلف وظهور علته، فقد أتي الحجاج برجل تخلف عن اللحاق بجيش المهلب لقتال الخوارج، فقيل للحجاج: «هذا عاص، فقال الرجل: إن بي فتقًا وقد رآه بشر فعذرني، وهذا عطائي مردود في بيت المال» . فلم يقبل الحجاج منه وقتله [2]. وكان لذلك أثره الكبير في تذليل الناس وخروجهم للانضمام إلى جيش المهلب لمحاربة الخوارج [3]. فكان الحجاج أول من عاقب بالقتل على التخلف عن التجنيد، وها هنا نص عن الشعبي يبين ذلك إذ يقول: «كان الرجل إذا أخلّ بوجهه الذي يكتب إليه زمن عمر وعثمان وعلي نُزعت عمامته ويُقام للناس ويشهر أمره، فلما ولي مصعب قال: ما هذا بشيء، وأضاف إليه حلق الرؤوس واللحى، فلما ولي بشر بن مروان زاد فيه فصار يُرفع الرجل عن الأرض ويُسْمَر في يديه مسماران في حائط، فربما مات وربما خرق المسمار كفّه فَسَلِم ،... فلما كان الحجاج قال: هذا لعب، أضرب عنق من يخلّ مكانه من الثغر» [4].

وقد يكلف القائد فئة من الجنود مهمتها ضبط ساقة الجيش ورد من تفرق منهم أو ابتعد عن أصحابه ويفوض إليها معاقبتهم. يقول عبدالحميد الكاتب: «اجعل خلف ساقتك رجلًا من وجوه قوادك... في خمسين فارسًا من خيلك، يَحشر إليك جندَك ويُلحق بك من تخلف عنك، بعد الإبلاغ في عقوبتهم، والنّهك لهم[5] والتنكيل بهم»[6].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/204.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/207. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/381.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/207.
(4) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/379-380
(5) النهك لهم: المبالغة في عقوبتهم حتى يصيبهم الضنى.
(6) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 202. وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/516-517.

كما أن أشد العقوبة تنزل بمن غادر معسكره من دون إذن من القائد كالسجن والتقييد بالحديد لجعله عبرة لغيره من الجنود. يقول عبدالحميد: «وانهه مُغْلظًا، بالشدة على من مرّ به منصرفًا عن معسكرك من جندك بغير جوازك، شادًا لهم أسْرًا، ومُوقرَهم حديدًا، ومُعاقِبَهم موجعًا، وموجههم إليك فتَنْهكهم عقوبة، وتجعلهم لغيرهم من جندك عظة»[1].

يستثنى من عقوبة التخلف عن الالتحاق من كان مرضه شديدًا جدًا أو أصيب بآفة جائحة[2]، ويستثنى كذلك من أوكلت إليه أعمال أخرى في الدولة[3].

والعقوبة لا تقتصر على الجنود فحسب وإنما قد تُنَفذ في القواد أنفسهم وأعوانهم أيضًا إذا ثبت تقصيرهم في المهام الموكلة إليهم، فلما بلغ الحجاج أن قائده سورة بن الأبجر هزم أمام شبيب غضب لذلك وقال: «قبَّح الله سورة ! ضيّع العسكر والجند وخرج يبيّت[4] الخوارج، أما والله لأسوءنّه»[5]. فحبسه.

وقد يعاقب القائد الأعلى أعوانه عند مخالفة أمره بعقوبة التجريد والضرب، فحين خالف حُريث بن قُطْبة مولى خزاعة أمر قائده المهلب بن أبي صفرة بعدم تخلية الرهائن المفتدين حتى يقدم إليه في بلخ ولم يلتفت حريث إلى ذلك، جرّده المهلب وضربه ثلاثين سوطًا، فقال حريث: «وددت أنه ضربني ثلاثمئة سوط ولم يجردني» أنفًا واستحياء من التجريد[6].

ومن العقوبات المستحقة التي تنال كبار القادة الذين يخالفون الأوامر العسكرية العليا: عقوبة التوبيخ والعزل التي نالت والي البصرة خالد بن عبدالله القسري بعد مخالفته أمرالخليفة عبدالملك بن مروان، وذلك أن خالدًا كتب إلى

(1) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 202–201، وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/519.
(2) انظر قول عبدالحميد الكاتب في رسائل البلغاء، ص 201.
(3) انظر خطبة الحجاج في أهل الكوفة: الطبري، تاريخ الطبري 6/262.
(4) بَيَّتَ القومَ: أوقع بهم ليلًا بغتة.
(5) الطبري، تاريخ الطبري 6/230.
(6) الطبري، تاريخ الطبري 6/353. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/474.

عبدالملك يعلمه بهزيمة أخيه عبدالعزيز أمام الخوارج، وكان الناس قد طلبوا المهلب لقتال الخوارج فولى خالدٌ أخاه وقال: «يزعم أهل البصرة أن هذا الأمر لا يتم إلا بالمهلب فسيعلمون»، فكتب إليه عبدالملك «أما بعد، فإني كنت حددت لك حدًا في أمر المهلب فلما ملكتَ أمرك نبذتَ طاعتي واستبددت برأيك فوليتَ المهلب الجباية، ووليتَ أخاك حرب الأزارقة، فقبّح الله هذا رأيًا! أتبعث غلامًا غرًا لم يجرب الحروب وتترك سيدًا شجاعًا مدبرًا حازمًا قد مارس الحروب ففلج[1]، تشغله بالجباية ؟ أما لو كافأتك على قدر ذنبك لأتاك من نكيري ما لا بقية لك معه، ولكن تذكرت رحمك فلفتتني عنك، وقد جعلت عقوبتك عزلك»[2].

وكتب الحجاج أيضًا إلى عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث – ويبدو انه لمس منه تهاونًا في تنفيذ ما أمره به – يطلب منه التوغل في أرض الترك وإلا أرسل إليه من يحل محلّه فقال: «أما بعد، فامض لما أمرتك به من الوغول في أرضهم، وإلا فإن إسحق بن محمد أخاك أمير الناس، فخلّه وما وُلّيتَه»[3].

وهناك عقوبات جماعية تنال أهل البلاد التي أيدت حركات المعارضين، وهي التهديد بتهديم بيوتهم ونهب ممتلكاتهم وقطع أعطياتهم، ومثال ذلك ما خطب كثير بن شهاب في أهل الكوفة حين خرجوا مع الحسين بن علي في أيام الخليفة يزيد بن معاوية: «أيها الناس الحقوا بأهاليكم، ولا تعجّلوا الشر، ولا تعرّضوا أنفسكم للقتل، فإن هذه جنود أمير المؤمنين يزيد قد أقبلت، وقد أعطى اللهَ الأميرُ عهدًا: لئن أتممتم على حربه ولم تنصرفوا من عشيتكم أن يُحرم ذريتكم العطاء، ويفرق مقاتلتكم في مغازي أهل الشام على غير طمع، وأن يأخذ البريء بالسقيم، والشاهد بالغائب، حتى لا يبقى له فيكم بقية من أهل المعصية إلا أذاقها وبالَ ما جرّت أيديها»[4] فأخذ الناس يتفرقون وينصرفون.

(1) فلج: فاز وظفر.
(2) المبرد، الكامل 3/1115، وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/343.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/335، وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/461.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 5/370–371.

وكذلك حين ندب الحجاج الناس من أهل البصرة إلى اللحاق بالمهلب لقتال الخوارج ورأى منهم تقصيرًا في ذلك – وكان قد قضى على فتنة عبدالله بن الزبير في مكة وعادت العراق إلى الخلافة الأموية بعد قضاء عبدالملك على مصعب بن الزبير – قام في الناس فقال: «إن الزيادة التي زادكم ابن الزبير في أعطياتكم زيادة فاسق منافق ولست أجيزها»[1]. فقد خفض أعطياتهم لمساعدتهم ابن الزبير.

ومثل ذلك العقوبة التي نالت أهل الكوفة لتأييدهم زيد بن علي في ثورته ودعوته إلى قتال الأمويين، فبعد أن قُتل زيد في ولاية يوسف بن عمر الثقفي على العراق أيام خلافة هشام بن عبدالملك، صعد يوسف المنبر فقال: «... أبشروا يا أهل الكوفة بالصغار والهوان، لا عطاء لكم عندنا ولا رزق، ولقد هممت أن أخرب بلادكم ودوركم، وأحرمكم أموالكم. أما والله ما علوتُ منبري إلا أسمعتكم ما تُكرهون عليه، فإنكم أهل بغي وخلاف، ما منكم إلا من حارب الله ورسوله... ولقد سألت أميرَ المؤمنين أن يأذن لي فيكم، ولو أذن لقتلتُ مقاتلتكم وسبيت ذراريّكم»[2].

ولم نعثر على نصوص كافية تشير إلى أنواع العفو وصوره أمام العقوبات التي حُكم بها على الجنود وليس بين أيدينا من ذلك سوى نصين أولهما ما كتبه الحجاج إلى قائده المهلب يأمره أن يقتل من خاف عصيانهم، إلا أن المهلب رد عليه طالبًا العفو عنهم لما لهم من سابقة في الشجاعة والبطولة، فقد كتب إليه قائلًا: «إن الناس إذا خافوا العقوبة كبّروا الذنب، وإذا أمنوا العقوبة صغّروا الذنب، وإذا يئسوا من العفو أكفرهم ذلك، فهب لي هؤلاء الذين سميتهم عصاة، فإنما هم فرسان أبطال، أرجو أن يقتل الله بهم العدوّ»[3]. وكان لهذا الموقف الجميل من المهلب أثره في اجتماع الناس حوله واستعدادهم لقتال الأعداء إلى جانبه، فقال

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/211. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/381.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/191.
(3) المبرد، الكامل 3/1123.

بلهجة الواثق: «اليوم قوتل هذا العدو»[1]. ومن مواقف العفو النبيلة ما روي عن المهلب من أن أحد أفراد عسكره كان عينًا للخوارج عليه وأنه كان يتحين الفرصة لاغتياله فأمر بإحضاره وقال له: «قد تقرر عندنا كيدك لنا، ولم نُقدم من أمرك على ما عزمنا عليه إلا بعد ما لم يدع اليقين للشك معترضًا، فاختر أيَّ قِتلة تحب أن أقتلك ؟ فقال الرجل: سيفٌ مُجهِز أو عطفة كريم مُحتقِر لضِغن ذوي الضغائن، قال المهلب: فإنها عطفة كريم محتقر للذنوب. فخلى سبيله، فكان بعد ذلك من أوثق أصحابه عنده»[2]. وفي هذا الموقف من المهلب أيضًا أثر في تألّف الرجل وتوبته إزاء ما أظهره المهلب من نبل ومروءة في العفو عنه معجبًا ببلاغته وحسن بيانه.

فكما أن للعقوبة أثرًا مهمًا في انضباط أفراد الجيش، فإن للمكافأة كذلك أثرًا هامًا في إثابة المحسن على إحسانه ومعرفة قدره وحسن بلائه في الحرب لأن هذا يشجعه وأمثاله على الثبات لما نذروا له أنفسهم، فتكون المكافآت بمنزلة الحوافز للجنود على التفاني والإخلاص وحسن أداء الواجب. وبمكن أن نصنف المكافآت العسكرية صنفين: مكافآت معنوية، وأخرى مادية.

أما المكافآت المعنوية فمنها: المدح والثناء: ففي الكلام الجميل بلسم ودواء لما أبداه الجنود من تضحيات وأعمال جليلة فيأتي الثناء على أفعالهم تكريمًا لهم واعترافًا بفضلهم وترغيبًا لهم في المثابرة على ما هم عليه.

ففي معركة مع المستورد بن علفة الخارجي، كان أبوالرواغ الشاكري قد كُلف بمهمة من قائده معقل بن قيس فنفذها بنجاح فأثنى عليه معقل وقال: «أحسنت أبا الرواغ، هكذا الظن بك، الصبر والمحافظة»[3].

(1) المبرد، الكامل 3/1123.
(2) القالي، الأمالي 1/261.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/197.

وأبلى سفيان بن أبي العالية في قتال شبيب الخارجي وأصحابه بلاء حسنًا حتى حُمل جريحًا من بين القتلى، فكتب بذلك إلى الحجاج، فلما قرأ الحجاج الكتاب قال: «من صنع كما صنع هذا وأبلى كما أبلى فقد أحسن» ثم كَتَب إليه: «أما بعد، فقد أحسنت البلاء وقضيت الذي عليك، فإذا خف عنك الوجع فأقبل مأجورًا إلى أهلك. والسلام»[1].

وكتب الحجاج أيضًا إلى الجزل بن سعيد أحد قادته – وقد أصيب أيضًا – يواسيه ويثني عليه فيقول: «قد أصبت وأحسنت البلاء وأُجرتَ، وأنت عندي من أهل السمع والطاعة والنصيحة»[2].

ومن ذلك أنه لما ظهر المهلب على الأزارقة بعث بكتابه إلى الحارث بن عبدالله بن أبي ربيعة والي البصرة، وكتب الحارث إلى المهلب: «أما بعد، فقد بلغني كتابك، تذكر فيه نصر الله إياك، وظفرَ المسلمين، فهنيئًا لك يا أخا الأزد بشرف الدنيا وعزّها، وثواب الآخرة وفضلها، والسلام عليك ورحمة الله»[3].

وقد تكون المكافأة المعنوية ثمينة جدًا تنقل المقاتل من طبقة العبيدإلى طبقة الأحرار، وتحرره من ربق العبودية، فقد أمر الجنيد بن عبدالرحمن في حربه مع الترك حين احتدمت المعركة بينهما مناديًا فنادى: «أي عبدقاتل فهو حر»، «فقاتل العبيدقتالاً شديدًا عجب الناس منه، وجعل أحدهم يأخذ اللِّبد فيجوبه ويجعله في عنقه، يتوقى به، فسرّ الناس بما رأوا من صبرهم، فكرّ العدو، وصبر الناس حتى انهزم العدو»[4].

والمكافآت المادية لها أثرها البالغ أيضًا، ولعل هذا الأثر أقوى مما هو في المكافآت المعنوية لأن فيه فائدة مادية إلى جانب الفائدة المعنوية. فعندما كلف الخليفة يزيدُ بن معاوية القائدَ مسلمَ ابن عقبة المري الذهاب بالجيش إلى المدينة

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/228.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 76/238. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/404.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/620.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 7/78. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/304. من أتانا من العبيد.. فهو حر ويثبت في الديوان.

لنجدة الأمويين حين حاصرهم أهل المدينة خرج مناديه فنادى: «سيروا إلى الحجاز على أخذ أعطياتكم كَمَلًا ومعونة مئة دينار توضع في يد الرجل من ساعته»، فانتدب لذلك اثنا عشر ألف رجل[1].

ولما فرغ المهلب بن أبي صفرة من الأزارقة قَدِم على الحجاج فأجلسه معه، ودعا بأصحاب البلاء من أصحاب المهلب، فأخذ الحجاج لا يذكر له المهلب رجلًا من أصحابه ببلاء حسن إلا صدّقه الحجاج بذلك، فحملهم[2] الحجاج وأحسن عطاياهم، وزاد في أعطياتهم، ثم قال: «هؤلاء أصحاب الفِعال، وأحق بالأموال، هؤلاء حماة الثغور، وغيظ الأعداء»[3].

ثالثًا- القضاء العسكري:

يحتاج الجنود خارج بلادهم في أرض العدو أينما كان موقعهم إلى من يرعى حقوقهم، ومصالحهم. لذا كان للقضاء العسكري أهميته الخاصة في الجيش، لما يقوم به من إصدار الأحكام على المخالفات، وتطبيق الحدود على الجرائم المرتكبة والفصل في خصومات الجنود، ومحاسبة المسيء منهم، وغير ذلك مما يتعلق بتطبيق شريعة الله وسنة نبيه في الأحكام. وإذا كان القضاء نزيهًا ساد العدل بين الجنود، وهذا يحافظ على سلامة أدائهم وانصياعهم للأوامر، يعبر عن هذا المعنى عبدالحميد الكاتب في قوله: «ثم اعلم أن القضاء من الله بمكان ليس به شيء من الأحكام، ولا بمثل محله أحد من الولاة، لما يجري على يديه من مغاليظ الأحكام ومجاري الحدود.. وهو.. إن حسنت نيته، وصَدَقت رويته، وصحّت سريرته، وسلَّط حكم الله على رعيته، مطلقًا عنانه، منفذًا قضاءه في خلقه، عاملًا بسنته في شرائعه، آخذًا بحدوده وفرائضه، واعلم أنه من جندك ومعسكرك بحيث ولايتك، وفي الموضع الجارية أحكامه عليهم، النافذة أقضيَتُه فيهم، فاعرف من تولّيه ذلك، وتُسنده إليه»[4].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/483.
(2) حمل الرجلَ: أعطاه دابّة يركبها.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/319. وانظر ابن قتيبة، عيون الأخبار 2 /211.
(4) كردعلي، محمد، رسائل البلغاء ص 195. وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/ 509-508.

ويقوم الوالي أو الخليفة في بعض الأحيان بمهمة القاضي العسكري، وأظهرت النصوص تداخلًا في اختصاصات كل من هؤلاء في تنفيذ الأحكام وإصدارها. إذ ربما يفصل الخليفة في الحدود الكبيرة كالجلد وقطع اليد، فقد قال أحد الجنود: «شهدْتُ عمر بن عبدالعزيز أقام الحد ثمانين جلدة على رجل افترى على رجل في أرض الحرب حين خرجوا»[1].

وقال آخر: «رأيت عمر بن عبدالعزيز بخناصرة، وأتي برجل شُهد عليه أنه شرب خمرًا بأرض العدو، وجلده ثمانين»[2].

أما الصفات التي كان الخلفاء يشترطونها فيمن يولونهم القضاء العسكري، فنجدها مفصلة في رسالة عبدالحميد العسكرية: «فليكن من تولّيه القضاء في عساكرك من ذوي الخير في القناعة والعفاف والنزاهة والفهم والوقار والعصمة والـورع، والبصر بوجوه القضايا ومواقعها، قد حنّكته السن، وأيدته التجربة، وأحكمته الأمور، ممن لا يتصنع للولاية، ويستعد للنُّهزة[3]، ويجترئ على المحاباة في الحكم والمداهنة في القضاء، عدل الأمانة، عفيف الطُّعمة[4]، حسن الإنصات، فهم القلب، ورع الضمير، متخشع السَّمت[5]، بادي الوقار، محتسبًا للخير»[6].

وحتى يكون هذا القاضي مكفيًّا ذا حصانة في عمله، ينبغي أن يحصل على ما يكفيه من العطاء، يقول عبدالحميد: «ثم أجْر عليه ما يكفيه ويسعه ويصلحه، وفرّغه لما حمّلتَه وأعِنْه على ما ولّيته»[7].

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/354.
(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/354.
(3) النهزة: الفرصة، أي يتهيأ لاغتنام الفرصة في الوقت المناسب.
(4) عفيف الطعمة: أي أن كسبه حلال نقي لا شبهة فيه.
(5) السمت: الهيئة. أي إنه يتصف بالرزانة والهدوء.
(6) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 195، وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/508.
(7) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، 195، وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/508.

رابعًا- صنوف القوات العسكرية

يقسم الجيش النظامي إلى أقسام تستند إلى قوة الجنود ومهاراتهم، ولكل صنف من الجيش خاصيته وميزاته والمهمة الموكلة إليه. وبشكل عام يمكن تقسيم الجيش حسب ما تظهره النصوص في العصر الأموي إلى عدة فرق وكتائب. وقد استعنا على الأغلب بما كتبه عبدالحميد الكاتب على الأغلب في هذا المجال لأنه النص الوحيد الطويل والمفصل الذي بين أيدينا:

1 - **المشاة (الرجالة):**

أ - الدرّاجة: هي قوةُ مشاة شديدة التنظيم في الجيش يقودها قائد الدراجة، وهو ذو سنّ وتجربة، يعاونه شرطة من عدة رجال ثقات ممن يوقّرهم الجند لسنهم وخبرتهم، وتكون مهمة قائد الدراجة الإشراف على تنظيم قواته في صفوف، لكل صف قائده، ويشد الصفوف إلى بعضها رماحُ قادتِها المشرعة، ومن مهمة قائد الدراجة أيضًا تكليف بعض جنده بالحراسة والمحافظة على أطراف المسير خلال النهار يبين ذلك قول عبدالحميد مخاطبًا عبدالله بن مروان بن محمد: «ولّ درّاجةَ عسكرك وإخراج أهله إلى مصافهم[1] ومراكزهم رجلًا من أهل بيوتات الشرف...، واضمم إليه عدة من ثقات جندك وذوي أسنانهم يكونون شرطة معه، ثم تقدم إليه في إخراج المصاف وإقامة الأحراس، وإذكاء العيون[2] وحفظ الأطراف وشدة الحذر. ومُرّه فليضع القواد بأنفسهم مع أصحابهم في مصافهم، كل قائد بإزاء موضعه وحيث منزله، قد شُدّ ما بينه وبين صاحبه بالرماح شارعةً، والتراس موضونة[3] والرجال راصدةً، ذاكيةَ الأحراس، وجِلةَ الروع[4]، خائفةً طوارقَ العدو وبياتَه»[5].

(1) المصافّ: صفوف الجند.
(2) إذكاء العيون: إرسال الجواسيس.
(3) موضونة: أي جُعِل بعضها على بعض.
(4) وجلة الروع: بادية الخوف.
(5) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 199، وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/515.

أما في الليل فعلى قائد الدراجة أن ينظم «دوريات» ليلية بالتناوب بين قادته وعساكره مهمتها التجول حول المعسكر ومراقبة مجموعات الجند وأحوالهم: أمر الجنيدُ بن عبدالرحمن – في معركة مع خاقان الترك – حين أمسى، رجلًا من أهل بيته فقال له: «امش في الصفوف والدراجة، وتسمّع ما يقول الناس، وكيف حالهم»، ففعل ثم رجع إليه، فقال: «رأيتهم طيبةً أنفسهم، يتناشدون الأشعار ويقرؤون القرآن»[1]. فسَرَّه ذلك، وحمد الله.

وكتب عبدالحميد الكاتب أيضًا: «ثم مُرْه أن يُخْرج كل ليلة قائدًا من أصحابه أو عِدّة منهم إن كانوا كثيرًا، على غلوة[2] أو غلوتين من عسكرك، منتبذًا عنك، محيطًا بمنزلك، ذاكيةً أحراسُه، قَلِقةَ التردد، مفرطة الحذر، مُعدَّة للروع، متأهبة للقتال، آخذة على أطراف العسكر ونواحيه، متفرقين في اختلافهم كردوسًا كردوسًا، يستقبل بعضهم بعضًا في الاختلاف، ويَكْسَعُ[3] تالٍ متقدمًا في التردد، واجعل ذلك بين قوادك وأهل عسكرك نوبًا معروفةً، وحصصًا مفروضة، لا تُعْرِ مِنْها مزدلِفًا[4] بمودة منك، ولا تتحامل فيه على أحد بموجدة، إن شاء الله»[5].

ب- الساقة: الساقة نوع آخر من أنواع المشاة إلا أنهم أضعف قوة من الدراجة، وهي تسير في مؤخرة الجيش، وجنودها من ضعاف المقاتلين وكبار السن من الشيوخ، ففي معركة الجنيد مع خاقان سار الجنيد بجيشه مسرعًا لملاحقته فأخذ رجلٌ منهم بلجام الجنيد، وقال له: «انظر أضعفَ شيخ في عسكرك فسلّحه سلاحًا تامًّا، وقلّده سيفًا وجعبة[6] وترسًا، وأعطه رمحًا ثم سر بنا على قدر مشيه، فإنّا لا نقدر على السوْق والقتال وسرعة المسير ونحن رجّالة»[7]. ففعل ذلك الجنيد.

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/80-81. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/168.

(2) الغُلوة: مقدار رمية سهم، أبعَد ما يُقدر عليه، وقدرت بـ 236 مترًا (انظر موسوعة وحدات القياس 143).

(3) كَسَعَه: كمَنَعَه، ضرب دبره بيده أو بصدر قدمه. ويقال: كسع القومَ بالسيف: اتبع أدبارهم فضربهم به.

(4) لا تُعْرِ: لا تُخْل ولا تُعْفِ، والمزدلف: المتقرب.

(5) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 199. وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/516.

(6) الجَعبة: وعاء السهام والنبال.

(7) الطبري، تاريخ الطبري 7/82. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/169.

ويقود الساقة قائد صارم عادل تحبه العامة وتحترمه، ويعامل جنوده معاملة حسنة فيعطف على الضعاف والمرضى منهم: كتب عبدالحميد: «ومُرهُ بالعطف على ذوي الضعف من جندك، ومن أزْحَفَتْ[1] به دابته، وأصابته نكبة من مرضٍ أو رُجْلة[2] أو آفة، من غير أن تأذن لأحد منهم في التنحي عن عسكره، أو التخلف بعد ترحّله.. واعلم أنه إن لم يكن بذلك الموضع من تسكن إليه، واثقًا بنصيحته عارفًا ببصيرته، قد بلوت منه أمانةً تسكنك إليه، وصرامةً تؤمِنك مهانته، ونفاذًا في أمرك يُرخي عنك خناق الخوف في إضاعته لم يأمن أمير المؤمنين تسلّلَ الجند عنك لواذًا، ورفضَهم مراكزهم وإخلالهم بمواضعهم وتخلفهم عن أعمالهم، آمنين تغيير ذلك عليهم، والشدة من اجتَرمه[3] منهم، فأوشك ذلك في وَهْنك، وخذل من قوتك، وقلّل من كثرتك»[4].

ج – **الحرس:** هم جنود من المشاة يتميزون بالجلد والصبر، يوزعون على مواضع خاصة أو نقاط حراسة (محارس) تحيط بالمعسكر ومهمتهم حمايته ومراقبة الجنود ومنعهم من الفرار من المعسكر وكذلك حفظ المعسكر من العيون والجواسيس، يقول عبدالحميد: «واعلم أن مواضع الأحراس من موضعك ومكانها من جندك بحيث الغناء عنهم والرد عليهم والحفظ لهم، والكلاءة لمن بَغَتهم طارقًا و أرادهم مخاتلًا، ومراصدُها المنسل منها والآبق من أرقّائهم وأعْبُدِهم، وحِفظُها من العيون والجواسيس من عدوهم»[5].

يقسم الحرس إلى مجموعات منظمة يشرف عليهم قادة مختارون وتتناوب هذه المجموعات على الحراسة بانتظام، ولكل مجموعة قائد لها، وعند نزول

---

(1) أزحف: أعيا.
(2) رجلة: شدة المشي.
(3) اجترم الذنب: ارتكبه.
(4) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 202–201. وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/519.
(5) كردعلي، رسائل البلغاء ص 195–194. و انظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/507.

الجيش في أحد المواقع تنظم دوريات الحراسة من الدُّبّاب والدراجة، ويشرف على تناوبهم قائد التعبئة، ومهمة الحرس حفظ الأمن وتفقد أحوال الجيش: يقول عبدالحميد: «حتى يأخذ الناس منازلهم، وتوضع الأثقال مواضعها، ويأتيك خبر طلائعك، وتُخرِجُ دبابتك [1] من معسكرك دراجة ودُبّابًا محيطين بعسكرك وعدة لك إن احتجت إليهم. وليكن دُباب جندك أهل جلد وقوة قائدًا أو اثنين أو ثلاثة بأصحابهم في كل ليلة ويوم، نوبًا بينهم، فإذا غربت الشمس ووجب [2] نورها، أخرج إليهم صاحب تعبئتك أبدالهم عسسًا بالليل في أقرب من مواضع دبّابي النهار، يتعاور ذلك قوادُك جميعًا بلا محاباة لأحد منهم فيه ولا إدهان [3]، إن شاء الله»[4].

2 - قوات الطليعة:

هي قوة عسكرية تسير في بداية الجيش تنتخب من الفرسان الأقوياء الأشداء الذين جربوا الحرب وخبروها خبرة واسعة، وهم مستند الجيش ومرآة انضباطه، لذلك يجب الاهتمام بها. يقول عبدالحميد: «ثم تقدم في طلائعك، فإنها أول مكيدتك ورأس حربك ودعامة أمرك فانتخب لها من كل قادة وصحابة رجالًا ذوي نجدة وبأس وصرامة وخبرة حماة كفاة قد صلوا بالحرب وتذاوقوا سجالها[5] وشربوا من مرارة كؤوسها وتجرعوا غصص دِرّتَها[6] وزبنتهم بتكرارها وحملتهم على أصعب مراكبها وذللتهم بثقاف أودها. ثم انتقهم على عينك واعرض كراعهم بنفسك وتوخّ في انتقالهم ظهور الجلد وسجاحة الخلق وجمال الآلة»[7].

---

(1) الدبابة: الجماعة التي تدب حول الجيش لحراسته. والدراجة: يريد بها المشاة. والدُّبّاب: الذين يدبّون على الأرض، أي يمشون.

(2) وجب: غاب.

(3) الإدهان والمداهنة: الغش.

(4) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 204. وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/523.

(5) السجال: جمع سَجْل: وهو النصيب من الشيء، ومنه: الحرب بينهم سجال: أي أنّ نصرتها بينهم متداولة، سَجْل منها على هؤلاء، وآخر على هؤلاء.

(6) الدرة: اللبن الحليب ،أو كثرته.

(7) كردعلي، رسائل البلغاء ص 196. وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/509، وفيه:"توخ في انتقائهم ظهور الجلد وشهامة الخلق وكمال الآلة".

ونظرًا إلىأهمية هذه القوات فهي تجهز بأفضل الأسلحة وأجود العتاد وتكون خيولها من أجود الخيول.

3 - **سرايا المهام الخاصة:**

أ - سرايا البعوث: وهي قوة عسكرية منتخبة مسبقًا من خيرة الفرسان الأشداء ذوي البأس والجلد والحنكة يتقنون إتقانًا عاليًا الفروسية وفنونها وهم ليسوا من كبار السن ولا باليافعين الأغرار، خبروا فنون القتال على أجناسها. يقول عبدالحميد: «وليكن أول ما تتقدم به في التهيؤ لعدوك والاستعداد للقائه: انتخابك من فرسان عسكرك وحماة جندك:ذوي البأس والحنكة، والجلد والصرامة ممن قد اعتاد طِراد الكماة وكشر عن ناجذِهِ في الحرب، وقام على ساق في منازلة الأقران، ثقف الفروسية، مستجمع القوة، مستحصد المريرة صبورًا على أهوال الليل، عارفًا بمناهز الفرص، لم تمهنه الحنكة ضعفًا، ولا بلغت به السن كلالًا، ولا أسكرته غرة الحداثة جهلًا»[1].

وتنظم هذه السرايا بتقسيمها إلى مجموعات: أولى وثانية وثالثة... حتى العاشرة على كلٍّ منها قائدٌ من أشجعها، فإذا احتاج القائد إلى واحدة منها أو أكثر استدعاها بحسب رقمها وهذا ينقذ القائد من المآزق التي قد يتعرض لها ويختصر له زمنًا طويلًا في اختيار مثل هذه المجموعات في الظروف الطارئة وتكلف هذه المجموعات بمهام خاصة تتطلّب السرعة والحذق والدهاء كمداهمة العدو لبث الرعب فيه وإحباط روحه المعنوية، وتكون هذه القوة تحت الإمرة المباشرة لقائد الجيش وتعفى من جميع المهام الأخرى في المعسكر، يقول عبدالحميد: «ثم ولّ على كل مئة رجل منهم رجلًا من أهل خاصتك وثقاتك ونصحائك له صيت في الرياسة... معفيًا لهم من النوائب التي تلزم أهل العسكر وعامة جندك، واجعلهم عدة لأمرٍ إن حزبك أو طارق أتاك.. فليكونوا كرجل واحد في التشمير والترادف

(1) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 207. وصفوت، جمهرة رسائل العرب 2/527 - 528.

وسرعة الإجابة... فليكن هؤلاء القوم الذين تنتخب عدتك وقوتك بعوثًا قد وظفتها على القواد الذين وليتهم أمورهم، فسميت أولًا، وثانيًا وثالثًا ورابعًا وخامسًا إلى عشرة فإن اكتفيت فيما يَبْدَهك[1] ويطرقك ببعث واحد، كان معدًّا لم تحتج إلى انتخابهم في ساعتك تلك، فقطّع البعث عليهم عندما يرهقك وإن احتجت إلى اثنتين أو ثلاثة، وجهت منهم إرادتك أو ما ترى قوتك إن شاء الله»[2].

ب - **سرايا الملاحقة:** وهم من الفرسان الأشداء، ومهمتهم ملاحقة العدو الهارب بعد انتهاء المعركة ومعالجته والقضاء عليه. يقول عبدالحميد: «فإن انصرف عنك عدوك، ونكل عن الإصابة من جندك، وكانت بخيلك قوة على طلبه أو كانت لك من فرسانك خيل معدة وكتيبة منتخبة، وقدرت أن تركب بهم أكتافهم، وتحملهم على سَنَنهم، فأتبعهم جريدة[3] خيل عليها الثقات من فرسانك وأولو النجدة من حُماتك فإنك ترهق عدوك وقد أمن بياتك وشغِل بكلاله عن التحرز منك والأخذ بأبواب معسكره والضبط لمحارسه عليك، موهنةً حُماتهم، لغبَة[4] أبطالهم لما ألفَوْكم عليه من التشمير والجد قد عقر الله فيهم وأصاب منهم وجرح من مقاتلتهم وكسر من أماني ضلالتهم وردّ من مستعلى جماحِهم»[5].

وعند تكليف أفراد هذه الفئة بالمهمة، على القائد أن ينبههم أن يسيروا بلا ضجيج ولا ضوضاء وأن ينتهزوا الفرصة التي تمكنهم من عدوهم، وعليهم أن يسيروا مشرعين سيوفهم ليرهبوا أعداءهم، وعلى القائد ألا يكلف بملاحقة الأعداء في الليل إلا ذا البصيرة النافذة منهم، ومَن وهب روحه للقتال، يقول عبدالحميد» وتقدَّمْ إلى من توجهه في طلبهم... وهم في سكون الريح وقلة الرفث[6] وكثرة

(1) يبدهك: يفاجئك.
(2) صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/529-530. وانظر: كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص207-208.
(3) جريدة: خيل لا رجّالة فيها.
(4) لغبة: متعبة.
(5) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء ص 206. وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/529-530.
(6) الرفث: الكلام القبيح.

التسبيح والتهليل واستنصار الله عز وجل بقلوبهم وألسنتهم سرًا وجهرًا بلا لجب[1] ضجة ولا ارتفاع ضوضاء دون أن يردوا على مطلبهم وينتهزوا فرصتهم ثم ليشهروا السلاح وينتضوا السيوف فإن لها هيبة رائعة وبديهة مخوفة، لا يقوم لها في بهمة الليل وحِنْدِسه[2] إلا البطل المحارب وذو البصيرة المحامي، المستميت المقاتل وقليل ما هم عند تلك الحمية وفي ذلك الموضع»[3].

ج – **سرايا الاستطلاع**: مهمة هذه السرايا استطلاع المواقع التي سيتوجه إليها الجيش أو سينزل بها وقد يكلف بهذه المهمة قائد الطليعة، وعلى هذه السرايا أن تستطلع المكان وان تعرف طبيعة سكانه ومرافقه، وما فيه من ماء وأعلاف، والموضع الملائم لنزول الجيش. يقول عبدالحميد:

«إذا انتهيت إلى منهل أردت نزوله، أو هممت بالمعسكر به، فإياك ونزوله إلا بعد العلم بأهله، والمعرفة بمرافقه، ومر صاحب طليعتك أن يعرف لك أحواله، ويسبر علم دفينه، ويستبطن علم أموره، ثم ينهيها إليك على ما صارت إليه لتعلم: كيف احتماله لعسكرك وكيف ماؤه وأعلافه، وكيف موضع عسكرك منه وهل لك – إن أردت مقامًا به أو مطاولة عدوك ومكايدته فيه – قوة تحملك ومدد يأتيه ؟ فإنك إن لم تفعل ذلك لم تأمن أن تهجم على منزل يزعجك منه ضيق مكانه وقلة مياهه وانقطاع مواده،... فإن ارتحلت منه كنت غرضًا لعدوك ولم تجد إلى المحاربة والإخطار سبيلًا وإن أقمت به أقمت على مشقة وحصر، وفي أزْل[4] وضيق، فاعرف ذلك وتقدم فيه»[5].

وعلى الجنود المكلفين بهذه المهمة أن يكونوا ذوي خبرة بأهل الأرض المستطلعة وقدرة على تحليل الإشارات التي تظهر لهم خلال الاستطلاع، وفي هذه الحال

(1) اللجب: الصوت والجلبة.
(2) البُهمة والحِنْدِس: ظلام الليل.
(3) كرد علي،محمد، رسائل البلغاء، ص 206. وصفوت، جمهرة رسائل العرب 2/ 527.
(4) الأزل: الضيق والشدة.
(5) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 204–203. وصفوت، جمهرة رسائل العرب 2/522.

تقوم السرية بمحاولات لكشف الموقع وتكهن الحقيقة وذلك بحسب الموقف والمكان. ففي ذكر غزو المسلمين للترك كتب أسد بن عبدالله القسري إلى داود بن شعيب والأصبغ بن ذؤالة الكلبي . وقد كان وجّههما في وجه . أن ينضما إلى سرية الأثقال المتقدمة عن الجيش، فأرادا استطلاع الطريق المؤدية إليها، وقد أشيع أن المسلمين انهزموا وأن أسدًا قتل، فقال داود : «أفلا ننظر ما فعل أسد فنخرج على علم. فسارا حتى أصبحا على مقربة منها فإذا هما بالنيران. فقال داود: هذه نيران المسلمين أراها متقاربة ونيران الأتراك متفرقة، فقال الأصبَغ: هم في مضيق، ودنوا فسمعوا نهيق الحمير، فقال داود: أما علمت أن الترك ليس لهم حمير. فقال الأصبغ: أصابوها بالأمس، ولم يستطيعوا أكلها في يوم ولا اثنين. فقال داود : نسرح فارسين فيكبران فبعثا فارسين، فلما دنوا من العسكر كبرا،فأجابهما العسكر بالتكبير، فأقبلوا إلى العسكر الذي فيه الأثقال ...»[1]. فقد عرفا أن المعسكر للمسلمين وذلك من خلال النيران وصوت نهيق الحمير ثم عن طريق التكبير.

وسرّح الجنيد بن عبدالرحمن – في معركة مع الترك – أحد قواده ومعه عشرة من طلائع الجند وقال له: «كلما مضيتَ مرحلة فسرّحْ إليَ رجلًا يعلمني الخبر»[2].

وقد يُكلَّف بالاستطلاع الفردي أحد الفرسان الذين يتمتعون بقوة الملاحظة والفراسة، ففي معركة إبراهيم بن الأشتر مع عبيدالله بن زياد،سرّح إبراهيم رجلًا من جنده له فقال: «قرّبْ [3] على فرسك حتى تأتيني بخبر هؤلاء» فانطلق ثم عاد وقال: «قد خرج القوم على دَهَش وفَشَلْ» [4].

د – سرايا الانضباط: هي مجموعات أخرى من الفرسان عدد كل منها ليس كبيرًا وإنما يقارب الخمسين فارسًا، وتسير هذه السرية خلف الساقة، ومهمتها الأساسية تجميع الجنود المتفرقين وإلحاق المتخلفين عن المسير بالجيش، كما يذكر

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/114–115.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/82. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/169.
(3) قرّب الفرسُ: عدا عدوًا دون الإسراع.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/87.

عبدالحميد: «اجعل خلف ساقتك رجّلا من وجوه قوادك، جليدًا ماضيًا.. في خمسين فارسًا من خيلك، يحشر إليك جندك ويلحق بك من تخلف عنك»[1].

وقد تقوم بهذه المهمة سرية أخرى إذا تطلّب الموقف ذلك، إذ يروي جندي قد شهد مع جيش أهل الكوفة . وعليهم معقل بن قيس . إحدى المعارك مع المستورد الخارجي أنه: «لما انكشف جيش معقل، وفرّ الجيش هاربًا تلقّاه أبوالرواغ مع قواته وكان قادمًا إلى أرض المعركة – بعد أدائه المهمة التي كلفه بها معقل – فنادى أبوالرواغ وجوه أصحابه وقال: اضربوا وجوه الناس ورُدّوهم، قال: فأقبلنا نرد الناس حتى انتهينا إلى العسكر»[2].

هـ – سرايا الحفظ: مهمتها حفظ الخزانة والدواوين والأثقال وحمايتها وهي تسير بما معها وتنزل بعيدًا عن بقية الجند، ولا يسمح إلا لجنودها بالاقتراب منها خشية أن تحدث معركة مع الأعداء فيسرقها أصحاب النفوس الضعيفة من الجند. يقول عبدالحميد: «وكّل بخزائنك ودواوينك رجلًا ناصحًا أمينًا ذا ورع حاجز ودين فاضل طاعة خالصة وأمانة صادقة، واجعل معه جندًا يكون مسيرها ومنزلها وترحلها مع خزائنك وحولها وتقدم إليه في حفظها والتوقي عليها، واتهام كل من تُسند إليه شيئًا منها على إضاعته والتهاون به، والشدة على من دنا منها في مسير، أو ضامها في منزل، أو خالطها في منهل، وليكن عامة الجند – إلا من استخلصت للمسير معها – متنحين عنها، مجانبين لها في المسير والمنزل فإنه ربما حانت الجولة وحدثت الفزعة، فإن لم يكن للخزائن ممن يوكل بها أهل حفظ لها وذب عنها وحياطة دونها وقوة على من أراد انتهابها، أسرع الجند إليها وتداعوا نحوها حتى يكاد يترامى ذلك بهم إلى انتهاب العسكر واضطراب الفتنة فإن أهل الفتن وسوء السيرة كثير، وإنما همتهم الشر، فإياك وأن يكون لأحد خرائنك ودواوينك وبيوت أموالك مطمع، أو يجد سبيلًا إلى اغتيالها ومرزئتها، إن شاء الله»[3].

---

(1) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 202. وصفوت، جمهرة رسائل العرب 2/520.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/208.
(3) صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/530–531. وانظر كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، 208 – 209.

وقد يُضَم إلى هذه السرية جنود يحرسونها ويحمونها من هجمات معادية، ومن أجل ذلك كلف أسد بن عبدالله القسري في معركة غزو الترك إبراهيم ابن عاصم العقيلي أمر الأثقال وأخرج معه المشيخة... وكتب إلى داود بن شعيب والأصبغ بن ذؤالة الكلبي- وقد كان وجههما في وجه: «إن خاقان ملك الترك قد أقبل، فانضمّا إلى الأثقال، إلى إبراهيم بن عاصم»[1].

و- **الصائفة:** هي قوة خاصة كبيرة، قوامها من الفرسان والمقاتلين الأشداء الأقوياء وهي ليست جيشًا كاملًا بل فرقة من الجيش، تقوم بمهمة الإغارة على ثغور الروم في الصيف خاصةً، اتقاءً للبرد والثلج الكثير في بلاد الروم [2]، وهذه القوة على درجة كبيرة من الكفاية العسكرية والتعاون والتلاحم.

ونظرًا إلى صعوبة مهام هذه القوة، فإن عملية إمدادها غالبا ما تكون صعبة أيضًا، ولذلك ينبغي أن تكون القوة الملحقة بها قوة كافية من حيث العدد والعتاد، كتب عمر بن عبدالعزيز: «إذا دخلت الصائفة فلا تتركن أحدًا يدخل في أثرهم إلا في قوة وجماعة من الرجال والخيل والعُدد» [3].

4 -**العيون:**

لا يخفى أهمية ما يقدمه الجواسيس والعيون من أخبار عن القوات المعادية ودور هذه الأخبار في المعارك الحربية، وقد يرتكز كثير من المعارك على ما تنقله العيون للقائد عن وضع القوات المعادية وموقفها وأحوال هذه القوات وكيفية التعامل معها. يقول عبدالحميد: «أذك عيونك على عدوك، متطلعًا لعلم أحوالهم التي يتقلبون فيها، ومنازلهم التي هم بها، ومطامعهم التي قد مدّوا بها أعناقهم نحوها، وأي الأمور أدعى لهم إلى الصلح، وأقودها لرضاهم إلى العافية، وأسهلها

(1) صفوت، جمهرة رسائل العرب 70/114.
(2) هكذا ورد تعريفها في المعجم الوسيط: انظر مادة صيف.
(3) ابن سعد الطبقات الكبرى 5/353.

لاستنزال طاعتهم، ومن أي الوجوه مأتاهم: أمِنْ قِبَل الشدة والمنافرة والمكيدة والمباعدة والإرهاب والإيعاد، أو الترغيب والإطماع؟»[1].

ونظرًا إلى حساسية هذا الجانب وأهميته في الحرب، فإنه يكون عادةً منظمًا تنظيمًا دقيقًا، ومرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بالقائد، ويكون له مجلس استشاري من أصحاب الخبرة يطرح عليهم ما ورد إليه من أخبار العدو» مستشيرًا لذوي النصيحة، الذين حنكتهم السن، وخبطتهم التجربة[2]، ونجّذتْهم[3] الحروب»[4].

وعلى القائد أن يطّلع على الأخبار التي ترد إليه وأن يمحّصها تمحيصًا شديدًا ولا سيما إذا وجد فيمن كُلِّف بمهمةٍ ما مظنّةَ الاتهام، فالقائد الذي يتمتع بحنكة استخبارية جيدة يستطيع استخلاص الحقيقة من أخبار العيون» احفظ من عيونك وجواسيسك ما يأتونك به من أخبار عدوك، و إياك ومعاقبة أحد منهم على خبر إن أتاك به اتهمته فيه، و سُؤْتَ ظنًا عليه به، و أتاك غيره بخلافه ،أو أن تكذّبه فيه وتردَّه عليه، ولعله أن يكون قد محضك النصيحة و صدقك الخبر، وكذَبك الأول. أو خرج جاسوسك الأول متقدمًا قبل وصول هذا من عند عدوّك. و قد أبرموا [5] لك أمرًا، و حاولوا لك مكيدة، و أرادوا منك غِرَّة، فازدلفوا إليك في الأهبة، ثم انتقض بهم رأيهم، و اختلف عنه جماعتهم، فأوردوا رأيًا، وأحدثوا مكيدة، وأظهروا قوة، وضربوا موعدًا، وأموا مسلكًا لمددٍ أتاهم، أو قوة حدثت لهم، أو بصيرة في ضلالة شغلتهم، فالأحوال متنقلة بهم في الساعات»[6].

ويُحاط تنظيم هذا الجهاز بالسرية والكتمان، حتى الجواسيس أنفسهم لا يعرف بعضهم بعضًا. يقول عبدالحميد: «واحذر أن يعرف بعض عيونك بعضًا،

(1) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء ص191 وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/500.
(2) في رواية: حنّكتهم التجربة.
(3) نجذتهم الحروب: أحكمتهم، حنّكتهم.
(4) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء ص 191. وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/500.
(5) أبرم أمرًا: أحكمه.
(6) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء ص 192 وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب: 2/502-503.

فإنك لا تأمن تواطؤهم عليك وممالأتهم عدوك، واجتماعهم على غشك و تطابقهم على كذبك، وإصفاقهم على خيانتك، وأن يورط بعضهم بعضًا عند عدوك، فأحكم أمرهم فإنهم رأس مكيدتك، وقوام تدبيرك» [1].

وعلى القائد أن يحافظ على عيونه ويبقيهم مجهولين ولا يكشف عنهم مطلقًا خشية علم عدوه بأسمائهم وترصّدهم وملاحقتهم، وهذا ما ينعكس أثره على بقية العيون فيقعون في خوف عظيم خشية افتضاح أمرهم، يقول عبدالحميد: «فاحذر أن يُشْهَر رجل من جواسيسك في عسكرك، فيبلغ ذلك عدوك، ويعرف موضعه، فيُعدُّ له المراصد، ويحتال له بالمكايد، فإن ظفر به وأظهر عقوبته، كسر ذلك ثقاتِ عيونك، وخذلهم عن تطلب الأخبار من معادنها، واستقصائها من عيونها، واستعذاب اجتنائها من ينابيعها، حتى يصيروا إلى أخذها مما عرض من غير الثقة ولا المعاينة، لَقْطًا لها بالأخبار الكاذبة، والأحاديث المرجفة»[2].

وعلى القائد -كما أسلفنا- أن يحفظ كل المعلومات التي تصل إليه من عيونه ويدرسها مع أعضاء مجلس استشاري من خيرة قواده ثم يتخذ القرار المناسب، وعليه أن يوزع الجواسيس والعيون في كل الأماكن، والمواقع. وكان القائد قتيبة بن مسلم الباهلي «يذكي العيون في الأمصار كما يذكيها في الصحارى»[3].

وعلى الجاسوس أن يتنكر ولا يُظهر الأعداءً على حقيقته خوفًا من أن ينكشف أمره، فقد دسّ ثابتُ بن قُطبة الخزاعيُّ أحدَ ثقاته وقال له: «إياك أن تتكلم بالعربية، وإن سألوك من أين أنت فقل: من سَبْي الباميان»[4].

وقد يكتشف كذب العيون وخديعتهم وخيانتهم لقومهم ولقائدهم مقابل إغراءات مالية يدفعها لهم الأعداء، وعندئذ يكون الوبال عليهم ويكون الموت عقابًا لهم.

---

(1) كردعلي، محمد، رسائل البلغاء ص 193. وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/505.
(2) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء ص 193. وصفوت، جمهرة رسائل العرب 2/504.
(3) المبرد، الكامل: 1064.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6 /405. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/510.

فقد كان لقتيبة بن مسلم عين يقال له «تنذر» من العجم فأعطاه أهل بخارى الأعلى مالًا على أن يصرف عنهم قتيبة، فأتاه، فقال: «أخْلني، فنهض الناس واحتبس قتيبة ضرار بن حصين الضبي، فقال تنذر: هذا عامل يقدم عليك، وقد عُزل الحجاج، فلو انصرفت بالناس إلى مرو، فدعا قتيبة سياه مولاه فقال اضرب عنق تنذر، فقتله، ثم قال لضرار: لم يبق أحد يعلم هذا الخبر غيري وغيرك، وإني أعطي الله عهدًا إن ظهر هذا الحديث من أحد حتى تنقضي حربنا هذه لألحقنك له، فاملك لسانك، فإن انتشار هذا الحديث يفت في أعضاد الناس، قال: فدخلوا، فراعهم قتل تنذر، فوجموا وأطرقوا، فقال قتيبة: ما يروعكم من قتل عبدأحانه[1] الله، قالوا: إنا كنا نظنه ناصحًا للمسلمين، قال: بل كان غاشًا فأحانه الله بذنبه، فقد مضى لسبيله، فاغدوا على قتال عدوكم والقوهم بغير ما كنتم تلقونهم به»[2].

كما ينبغي للقائد أن يحتاط من عيون العدو في عسكره لأن العدو يكيد له كما يكيد هو للعدو: «واعلم أن لعدوك في عسكرك عيونًا راصدة وجواسيس كامنة وأن رأيه في مكيدتك مثل ما تكايده به، وسيحتال لك كاحتيالك له، ويعد لك كإعدادك له فيما تزاوله منه، ويحاولك كمحاولتك إياه فيما تقارعه عنه»[3].

وربما انقلب الجاسوس إلى نصير لمن كان عينًا عليه، إذا أحسن قائد ذلك العدو ائتلافه واستجلابه إليه فقد قيل للمهلب: «إن فلانًا عين للخوارج في عسكرك، وإنه يتكفن بالسلاح إذا دُعوا للحرب ليغتالك ويلحق بالخوارج، فبعث إليه، فأتي به فقال له: قد تقرر عندنا كيدك لنا، ولم نُقدم من أمرك على ما عزمنا عليه إلا بعد ما لم يدع اليقين للشك معترضًا، فاخترْ أي قتلة تحب أن أقتلك؟ فقال: سيف مجهز أو عطفة كريم لضغن ذوي الضغائن. قال: فإنها عطفة كريم محتقر للذنوب، فخلى سبيله، فكان بعد ذلك من أوثق أصحابه عنده»[4].

(1) أحانه: أهلكه.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/430. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/528.
(3) كردعلي، محمد، رسائل البلغاء ص 193. وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 504.
(4) القالي، الأمالي 1/261.

5 - **القصّاص:**

هم مجموعة من الأفراد وُجدوا في الجيش منذ أواخر عهد الخلفاء الراشدين، مهمتهم شحن نفوس الجند وتغذية عقولهم ورفع معنوياتهم، وتنمية الروح القتالية لديهم، بتذكيرهم بمنازل الشهداء وثوابهم، والجنة ومنازلها، وربما ورد في أثناء كلامهم وقصصهم أشعار حماسية مناسبة للمقام. يقول عبدالحميد الكاتب: «وليكن في عسكرك مكبرون بالليل والنهار، قبل المواقعة، وقوم موقوفون يحضونهم على القتال، ويحرضونهم على عدوهم، ويصفون لهم منازل الشهداء وثوابهم، ويذكرونهم الجنة ودرجاتها، ونعيم أهلها وسكانها، ويقولون: اذكروا الله يذكركم، واستنصروه ينصركم، والتجئوا إليه يمنعكم» [1].

وقد يقوم بهذه المهمة قادة الجيش أنفسهم قبل المعركة فيحرضون جنودهم ويذكرونهم بأنهم يجاهدون في سبيل الله و يقاتلون الكفرة والمارقين.

فعندما صفّ عتاب بن ورقاء جنوده استعدادًا لمعركته مع شبيب الخارجي، وقف فقصّ عليهم قصصًا كثيرًا. يقول أحد الجنود ذاكرًا ذلك الموقف: «وقف علينا فقصّ علينا قصصًا كثيرة كان مما حفظت منه ثلاث كلمات، قال: يا أهل الإسلام، إن أعظم الناس نصيبًا في الجنة الشهداء، وليس الله لأحد من خلقه بأحمدَ منه للصابرين، ألا ترون أنه يقول ﴿**واصبروا إن الله مع الصابرين**﴾[2] فمن حمد اللهُ فعلَه فما أعظم درجته، وليس اللهُ لأحد أمقتَ منه لأهل البغي، ألا ترون أن عدوكم هذا يستعرض المسلمين بسيفه، لا يرون إلا أن ذلك لهم قربة عند الله، فهم شرار أهل الأرض وكلاب أهل النار» [3].

ومما يبين أهمية القصاص أن غيابهم عن الجيش قد يؤدي إلى ضعف الجنود أو فرارهم من المعركة لانحدار معنوياتهم. فالجندي السابق يصف حاجة جيش عتاب بن ورقاء إلى القصاص وقد افتقدهم عتاب: بقوله: «فلم يُجبّه والله أحدٌ منا

(1) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء ص 210، وصفوت، جمهرة رسائل العرب 2/533.
(2) سورة الأنفال، الآية 46.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 264-6/263.

فلما رأى ذلك قال: أين مَن يروي شعر عنترة؟ قال: فلا والله ما ردّ عليه إنسان كلمةً. فقال: إنّا لله! كأني بكم قد فررتم عن عتاب بن ورقاء» [1].

وقد يلجأ قادة الجيش لرفع معنويات جندهم إلى الصلاة، فيؤمّونهم جميعًا ثم يجأرون بالدعاء إلى الله أن ينصرهم، وبذلك يقومون بجانب من مهام القصاص. ففي إحدى معارك أسد بن عبدالله مع خاقان الترك لجأ إلى رفع معنويات جنده فصلى بالناس ركعتين طوّلهما، ثم استقبل القبلة ونادى في الناس: ادعوا الله، وأطال في الدعاء، ودعا بالنصر، وأمّن الناس على دعائه، فقال: نُصرتم ورب الكعبة، ثم انفتل من دعائه فقال: «نصرتم ورب الكعبة إن شاء الله»، ثلاث مرات[2].

خامسًا- صفات القائد العسكري:

إن للقائد دورًا رئيسيًا في المعركة، فهو العقل المدبر لها والمفكر الذي يخطط لها، فكم من معركة انتصرت بحنكة قائدها، وكم من أخريات كان قائدها سببًا في إخفاقها وخسارتها. والقائد في المعركة هو القطب الذي يجتمع حوله الجنود، ووجوده إلى جانب جنوده في ساحة المعركة أمر ضروري، فإذا قُتل كان ذلك مُؤْذِنًا بخسارة المعركة واندحار الجنود، ففي معركة الجنيد بن عبدالرحمن مع جيش الترك الملقب بجيش الطواويس يروي جندي من جيش المسلمين ما حدث قائلًا: «وقد دنا المسلمون من الطواويس فاقتلوا، فاشتد الأمر بينهم، فحمل سَلْم بن أحوز على رجل من عظماء الترك فقتله، قال: فتطير الترك، وانصرفوا من الطواويس»[3].

وكادت تنتهي إحدى المعارك بين جيش أهل الكوفة بقيادة معقل بن قيس وبين الخوارج بهزيمة أهل الكوفة، إذ أشيع بين الجند في أثناء المعركة – أن قائدهم معقل بن قيس قد قتل، فأدى ذلك إلى اضطراب في معنويات الجند وتفرق في صفوفهم، فتلقّاهم أحد قواد معقل – وهو أبوالرواغ – سائلًا إياهم: «فما فعل

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/264. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/423.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/120.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 7/83.

الأمير ؟ فقائل يقول: نزل وهو يقاتل، وقائل يقول: ما نراه إلا قتل. فقال لهم: أيها الناس ! ارجعوا معي،فإن ندرك أميرنا حيًا نقاتل معه، وإن نجده قد هلك قاتلناهم، ... وايْمُ الله لا ينبغي لكم إن عاينتموه وقد قتلوا معقلًا أن تفارقوهم حتى تبيروهم أو تباروا.. قال راوي الخبر: «فأقبلنا نرد الناس حتى انتهينا إلى العسكر.. فنظر أبوالرواغ إلى معقل فإذا هو مستقدم يذمّر[1] أصحابه ويحرّضهم، فقال له: أحيّ أنت فداك عمي وخالي! قال: نعم. فشدَّ القوم، فنادى أبوالرواغ أصحابه: ألا ترون أميركم حيًا ! شدّوا على القوم، قال: فحمل وحملنا على القوم بأجمعنا»[2].

ويروي أحد الجنود واصفًا عاقبة مقتل قائد الخيل في مجموعة القراء في جيش ابن الأشعث – الثائر على الحجاج – وأثره في معنويات المقاتلين: «فمررنا بجبَلة صريعًا لا ندري كيف قُتل. قال: فهدّنا ذلك وجَبُّنا فوقفنا موقفنا الذي كنّا به، وإن قرّاءنا لمتوافرون، ونحن نتناعى جبلةَ بن زَحْرٍ بيننا، كأنما فَقد به كلُّ واحد منّا أباه أو أخاه، بل هو في ذلك الموطن كان أشدَّ علينا فَقْدًا. فقال لنا أبوالبَخْتَريّ الطائي: لا يستبينّ فيكم قتلُ جَبَلَةَ بن زَحْر، فإنما كان كرجل منكم أتتْه منيّته ليومها، فلم يكن ليتقدم يومُه ولا ليتأخر عنه، وكلكم ذائق ما ذاق، ومدعوّ فمجيب. قال: فنظرتُ إلى وجوه القراء فإذا الكآبةُ على وجوههم بيّنة، وإذا ألسنتهم منقطعة، وإذا الفشل فيهم قد ظهر، وإذا أهل الشام قد سُرّوا وجذلوا»[3].

ونظرًا إلى أهمية بقاء القائد حيًا في ساحة المعركة، فإن القادة كانوا – إذا أقدموا على خوض معركة، أوكانوا في موقف قتالي خطر أو توجهوا لأداء مهمة خطرة قد تودي بحياتهم – يستخلفون بعدهم قوادًا آخرين حتى لا يطيش الجند أو يتفرقوا بمقتل قائدهم، ففي أثناء المعركة التي سبق ذكرها آنفًا بين جيش معقل والخوارج خرج معقل لمبارزة المستورد بن عُلّفة قائد الخوارج، فأوصى جنده قبل ذلك

(1) ذمّر فلانًا على الأمر: حضّه وشجعه.

(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/208. قوله"عاينتموه": كذا في الطبري، ولعل الصواب (عاينتموهم) كما يقتضي السياق.

(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/358. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/479.

قائلًا: «إن هلكتُ فأميركم عمرو بن محرز بن شهاب السعدي، ثم المِنْقَرِيّ» . قال، فلما هلك معقل أخذ الراية عمرو بن محرز وقال عمرو: «إن قُتِلتُ فعليكم أبوالرواغ، فإن قتل أبوالرواغ فأميركم مسكين بن عامر بن أُنَيْف»[1]. وهذا أمر مألوف في قيادة جيوش المسلمين منذ أيام الرسول ﷺ، ففي غزوة مؤتة بين المسلمين والروم في السنة الثامنة للهجرة أمّر الرسول ﷺ عليهم زيد بن حارثة وقال لهم: «إن أصيب فالأمير جعفر بن أبي طالب، فإن أصيب فعبدالله بن رواحة»[2].

ولا تبرز أهمية القائد في ساحة المعركة فحسب، بل تبرز أيضًا في الإعداد لها، وإذا كان العنصر البشري هو خير ما يعد للمعركة، فعلى القائد أن يرفع من مستوى جنده القتالي بما يؤمنه لهم من رعاية وتدريب، ويمنحهم من الطمأنينة والثبات، فيرقى بهم من جنود عاديين إلى أبطال أشاوس، وقد عبّرعن هذه الرعاية جندي من جنود المهلب بن أبي صفرة اسمه الرقاد حين كان المهلب يعرض للحجاج – بعد نصره على الخوارج– الفرسان الذين أبلوا معه بلاءً حسنًا فقال الحجاج: «أين الرُّقَاد؟ فدخل رجل طويل أَجْنَأُ[3]، فقال المهلب: هذا فارس العرب. فقال الرُّقاد: أيها الأمير، إني كنت أقاتل مع غير المهلب فكنتُ كبعض الناس، فلما صرتُ مع مَنْ يُلزمني الصبرَ ويجعلني أسوة نفسه وولده ويجازيني على البلاء صرتُ أنا وأصحابي فرسانًا»[4].

إن أهمية القائد العسكري ومكانته في القتال تستدعي أن يتصف بمزايا خاصة، وخصائص تؤهله للقيادة ليكون جديرًا بها، ومن أهم صفات القائد الذي كان الخلفاء ينتخبونه أن يكون – كما قال الخليفة عبدالملك بن مروان –«رجلًا معروفًا، شريفًا حسيبًا، صليبًا، يُعرف بالبأس والنجدة»[5]. وهذه الصفات النبيلة

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/209. وانظر خبرا آخر مثله في ابن الاثير، الكامل في التاريخ 4/229.
(2) الخضري، محمد/1398 هـ – 1978م/ نور اليقين في سيرة سيد المرسلين، تحقيق: نايف العباس– محي الدين مستو، مؤسسة علوم القرآن، دمشق– بيروت، الطبعة الأولى، ص 220.
(3) الأجنأ: الذي في كاهله انحناء على صدره وليس بالأحدب.
(4) المبرد، الكامل 3/1169.
(5) صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/151.

تُمكّن حاملها من القواد من تحويل عصاة جنده إلى فرسان أبطال مناصرين. وقد كتب المهلب أيضًا إلى الحجاج – حين أمره بقتل العصاة من جنده وكانوا شجعانًا: «فهب لي هؤلاء الذين سميتهم عصاةً، فإنما هم فرسان وأبطال، أرجو أن يقتل الله بهم العدو»[1].

ومن صفات القائد المهمة أن يكون الناس محبين له راضين عن قيادته لهم وإلا كان عرضة للذم، فعندما أشيع مقتل القائد يزيد بن أنس الذي سيّره المختار الثقفي إلى الموصل اجتمع أشراف الناس وأخذوا يقولون: «والله لقد تأمّر علينا هذا الرجل بغير رضا منّا، ولقد أدنى موالينا فحملهم على الدواب، وأعطاهم وأطمعهم فيئنا، ولقد عصتنا عبيدنا، فحَرِب بذلك أيتامنا وأراملنا»[2]. ومن صفات القائد المطلوبة أن يكون متوسط العمر، كثير التجربة، فإن الخليفة هشام بن عبدالملك سأل شُبيل بن عبدالرحمن المازني عن نصر بن سيار قائد الثغور في خراسان. فقال شُبيل مادحًا: «ليس بالشيخ يُخشى خرفه، ولا الشاب يُخشى سَفَهُه، المجرِّب المجرَّب، قد ولي عامة ثغور خراسان وحروبها قبل ولايته» [3].

أما كبر السن فهو إحدى الصفات غير المرغوبة في القائد إذا لم يكن سليم الجسم والحواس، لأن ذلك يضعفه عن القيام بأعباء القيادة، ومن شواهد ذلك أن يوسف بن عمر الثقفي أطمعَ مغراءَ بن أحمر أن يعيب نصر بن سيار عند الخليفة هشام بن عبدالملك فقال له المغراء: «كيف أعيبه مع بلائه وآثاره الجميلة عندي وعند قومي! فلم يزل به، فقال: فبِمَ أعيبُه ؟ أعيب تجربته أم طاعته؟ أم يُمْنَ نقيبته أم سياسته؟ قال: عبّه بالكِبَر. فلما دخل على هشام تكلم مغراء، فذكر نصرًا بأحسن ما يكون، ثم قال في آخر كلامه: لولا...، فاستوى هشام جالسًا، فقال ما لولا! قال: لولا أن الدهر قد غلب عليه، قال: ما بلغ به ويحك الدهرُ! قال: ما يعرف الرجلَ إلا من قريب، ولا يعرفه إلا بصوته، وقد ضَعُف عن الغزو والركوب»[4].

(1) المبرد، الكامل 3/1123.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/43. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ الطبري 4/231.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 7/194.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 7/195. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 253-5/252.

ومما يجدر ذكره هنا – ونحن نتحدث عن كبر سن القائد – أن الحجاج بخبرته حرص على الاستعانة بكبار السن من القادة بجعلهم مستشارين لأمراء الجيش في المعارك إذا لم يكونوا ذوي قدرة على القتال، كما فعلت قريش يوم حنين في حربها مع المسلمين إذ جاؤوا معهم بدريد بن الصمة على محفة وهو ضرير ليفيدوا من مشورته في تلك المعركة [1].

فهذا زُهْرَة بن حَوِيّة يشير على الحجاج معددًا صفات القائد العسكري الذي يجب إرساله إلى حرب شبيب وجماعته من الخوارج، إذ يقول في كلام له مع الحجاج: «وابعث عليهم رجلًا ثبتًا شجاعًا مجربًا للحرب ممّن يرى الفرارَ هضمًا وعارًا، والصبرَ مجدًا وكرمًا. فقال الحجاج: فأنت ذاك فاخرج. فقال: أصلح الله الأمير! إنما يصلح للناس في هذا رجلٌ يحمل الرمح والدرع، ويهز السيف، ويثبت على متن الفرس، وأنا لا أطيق من هذا شيئًا، وقد ضعف بصري، وضعفتُ، ولكن أخرجني في الناس مع الأمير، فإني إنما أثبت على الراحلة فأكون مع الأمير في عسكره وأشير عليه برأيي. فقال له الحجاج: جزاك الله عن الإسلام وأهله في أول الإسلام خيرًا، وجزاك الله عن الإسلام في آخر الإسلام خيرًا ...» [2].

والصبر والحزم وصلابة القائد هي من أهم صفاته، آية ذلك أن الخليفة عمر بن عبدالعزيز وجّه كتابًا إلى واليه على العراق يطلب منه محاربة الخوارج إن أفسدوا في الأرض، ويصف له القائد الذي يجب أن يولّيه قيادة الجيش قائلًا: «... ألاّ تحركهم إلا أن يسفكوا دمًا، أو يفسدوا في الأرض، فإن فعلوا فحُلْ بينهم وبين ذلك، وانظر رجلًا صليبًا حازمًا فوجّهه إليهم، ووجّه معه جندًا، وأوصه بما أمرتك به»[3]. وصفتا الصلابة والحزم مطلوبتان من أجل المهمة المطلوبة من القائد المكلف

(1) الخضري، محمد، نور اليقين ص 236 .
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/258. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 420-4/419.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/555. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/45 ،والنويري، نهاية الأرب 21/359.

بمواجهة الخوارج لأن غرض الخليفة عمر بن عبدالعزيز هو توقي الحرب وتجنب إراقة الدماء إذا كفى ذلك لردع الخوارج وأغنى عن إزهاق الأرواح. كما أن ثبات القائد ورباطة جأشه من الصفات الضرورية له، فقد «قال رجل ليزيد بن المهلب في إحدى الحروب: مالسيفك يقطع وسيوفنا لا تقطع على أنّا نغالي بها، فأخذ يزيد يده فوضعها على قلبه، وقال: كيف ترى سكونه؟ قال: أراه ساكنًا، قال بهذا يقطع سيفي»[1].

غير أن شجاعة القائد يجب ألا تدفعه إلى الكبرياء والغرور، لأن غروره حينئذ يصرفه عن التقدير الصحيح لقوّة الأعداء واستعدادهم فقد» خرجت خارجة بخراسان على قتيبة بن مسلم فاهمّه ذلك فقيل له: ما يهمك منهم! وجّه إليهم وكيع بن أبي سود فإنه يكفيكهم. فقال: لا، إن وكيعًا رجل به كبر يحتقر أعداءه، ومن كان هكذا قلّت مبالاته بعدوه فلم يحترس منه فيجد عدوه منه غِرَّة»[2].

هذا وإن عبدالحميد الكاتب قد توسع في وصف القادة العسكريين توسعًا مسهبًا، وخص كل قائد بصفات معينة بحسب العمل الذي يتولاه أو الفئة التي يقودها، ولم يكتف بالصفات العامة للقائد.

سادسًا- الخطط العسكرية:

الخطة العسكرية هي «المنهج»، «الاستراتيجية» التي يتبعها القائد خلال الحرب، وعلى هذا القائدِ العسكري قبل وضع الخطة المناسبة لجيشه أن يدرسها دراسة جيدة ودقيقة، لأن الخطة المرتجلة أو غير المناسبة ستؤدي حتمًا إلى خسارات كبيرة في القوات من الناحية المادية والبشرية والمعنوية، وعليه قبل وضع الخطط أو تنفيذها: فهم الموقف العسكري لقواته وقوات العدو والقيام بتعبئة الجيش وإعداده للمعركة.

(1) التنوخي، المستجاد ص 244. قوله: خارجة: أي فئة خارجة، من قولهم: خرج على السلطان أي نبذ طاعته بعد بيعته.

(2) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/110.

ويتضمن فهم الموقف العسكري دراسة الموقع الجغرافي للمعركة ولقوات العدو، وأماكن وجود هذه القوات وعددها، ووضعها النفسي والمعنوي، ويستنبط القائد ذلك من المعطيات والمعلومات التي يحصل عليها من مستشاريه، أو عيونه، أو من الأدلاّء، أو من التقارير التي تصل إليه من قيادته العليا أو من قوات استطلاعه. وقد تعددت النصوص الموضحة لذلك، ففي إحدى المعارك بين الأمويين بقيادة سَورة بن الأبجر وبين الخوارج بقيادة شبيب الخارجي، التي جرت سنة 76 هـ، درس سورة الموقف العسكري لقواته وقوات شبيب قبل المعركة حين نزل بـ«قطراثا»، وجاءته عيونه فأخبرته بمنزل شبيب بالنهروان وعندئذ دعا سورة رؤوس أصحابه فقال سورة: «إنهم أي الخوارج قلما يُلقَون مُصحِرين أو على ظهْر إلا انتصفوا منكم، وظهروا عليكم، وقد حُدّثتُ أنهم لايزيدون على مئة رجل إلا قليلًا، وقد رأيتُ أن أنتخبكم فأسير في ثلاثمئة رجل منكم من أقويائكم وشجعانكم فآتيهم الآن إذ هم آمنون لبياتكم، فوالله إني لأرجو أن يصرعهم الله مصارع إخوانهم الذين صرعوا منهم بالنهروان من قبل»[1].

وفي وقعة الجنيد بن عبدالرحمن مع الترك لما جاءه كتاب سَورة بن الحر مستنجدًا، أمر الجنيد قواته بعبور نهر بلخ لنجدة سورة، فقام إليه عدد من رجاله يشرحون له الموقف العسكري لقواته وقوات الترك وهم لا يؤيدونه في عبور النهر فقالوا: «إن الترك ليسوا كغيرهم، لا يلقونك صفًا ولا زحفًا، وقد فرّقت جندك، فمسلم بن عبدالرحمن بالنّيروز، والبختريّ بهَراة، ولم يحضرك أهل الطالقان، وعمارة بن حريم غائب. وقال له آخر: إن صاحب خراسان لا يعبر النهر في أقل من خمسين ألفًا، فاكتب إلى عمارة فليأتك وأمهل ولا تعجل. قال الجنيد: فكيف بسورة ومن معه من المسلمين؟ لو لم أكن إلاّ في بني مُرّة، أو من طلع معي من أهل الشام، لعبرتُ» ثم عبر[2]. ويتبين من النص أن القواد فهموا الموقف فهمًا مناسبًا ولكن القائد أبى إلا نصرة سورة وأصحابه خوفًا عليهم من الهزيمة والهلاك.

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/229.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/72. ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/163

ولما أقبل مسلم بن عقبة المري إلى المدينة بعد أن كلفه الخليفة يزيد بن معاوية بنجدة الأمويين- عقب خلع أهل المدينة ليزيد بن معاوية – استقبل مسلم العائدين إلى المدينة بوادي القرى، وحاول أن يفهم منهم الموقف العسكري في المدينة فدخل عليه عبدالملك بن مروان- وكان حَدَثًا يقيم مع أبيه مروان بن الحكم قبل أن يتولى مروان الخلافة – فقال له مسلم: «هات ما عندك ! أخبرني خبر الناس، وكيف ترى؟» فردّ عليه عبدالملك بن مروان واصفًا له طبيعة الطريق التي يجب أن يسلكها، ومبينًا له كيف يمكنه اتقاء شمس النهار المؤثرة في جنوده، وذلك بقوله: «أرى أن تسير بمن معك فتتنكَّبَ[1] هذا الطريقَ إلى المدينة، حتى إذا انتهيتَ إلى أدنى نخل بها نزلتَ، فاستظل الناس في ظلّه، وأكلوا من صَقْره[2] حتى إذا كان الليلُ أذكيتَ الحرس الليل كله عقبًا بين أهل العسكر، حتى إذا أصبحتَ صلّيتَ بالناس الغداةَ، ثم مضيتَ بهم وتركتَ المدينة ذات اليسار، ثم أدرْتَ بالمدينة حتى تأتيَهم من قبل الحَرّة مُشَرّقًا، ثم تستقبل القوم، فإذا استقبلتَهم وقد أشرقتْ عليهم وطلعت الشمسُ طلعتْ بين أكتاف أصحابك، فلا تؤذيهم، وتقع في وجوههم فيؤذيهم حرّها، ويصيبهم أذاها، ويرون ما دمتم مُشَرّقين من ائتلاق بَيْضكم وحرابكم وأسنة رماحكم وسيوفكم ودروعكم وسواعدكم ما لا ترونه أنتم لشيء من سلاحهم ما داموا مغَرّبين، ثم قاتلهم واستعن بالله عليهم، فإن الله ناصرك، إذ خالفوا الإمام، وخرجوا من الجماعة. فقال له مسلم: لله أبوك، أي امرئ وَلَد إذا وَلَدك ا لقد رأى بك خلَفًا»[3].

وفي المعركة التي جرت بين إبراهيم بن الأشتر الذي خرج في جيشٍ مطالبًا بثأر الحسين وبين عبيدالله بن زياد سنة 67 هـ في أول خلافة عبدالملك بن مروان، اجتمع عمير بن الحُباب إلى إبراهيم وتناصحا، فنصحه عمير بألا يطيل أمد الحرب نظرًا إلى تفوق قوات عبيدالله في العدد، لذلك ينبغي أن تكون المعركة سريعة: إذ «قال ابن الأشتر: ما رأيك؟ أخندق عليّ وأتلوّم يومين أو ثلاثة ؟ قال

(1) تنكّب عنه: تجنّب وابتعد.

(2) الصقر: الدبس، وهو عسل التمر وعصارته.

(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/486. و ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية، ص 124.

عُمير بن الحُباب: لا تفعل، إنّا لله هل يريد القومُ إلا هذه! إن طاولوك وماطلوك فهو خير لهم، هم كثيرٌ أضعافكم، وليس يطيق القليلُ الكثيرَ في المطاولة، ولكنّ ناجِزِ القومَ فإنهم قد مُلئوا منكم رعبًا، فأتهم فإنهم إن شاموا أصحابك وقاتلوهم يومًا بعد يوم، ومرةً بعد مرة أنِسوا بهم، واجترؤوا عليهم. قال إبراهيم: الآن علمتُ أنك لي مناصح، صدقتَ، الرأيُ ما رأيتَ، أما إنّ صاحبي بهذا أوصاني، وبهذا الرأي أمرني. قال عمير: فلا تَعْدُوَنّ رأيه فإن الشيخ قد ضرّسته الحروب، وقاسى منها ما لم نُقاسِ، أصبحَ فناهض الرجل»[1].

التعبئة والخطط التعبوية: وأما التعبئة والخطط التعبوية فيقصد بها تدريب عناصر الجيش وتعريفها بمراكزها ومواقعها، كلٌّ حسب اختصاصه، حيث يشرف القائد على توزيعهم وجمعهم في أنساق وصفوف وهذا يشبه ما يسمى في عصرنا النظام المنضم، إذ يوضع الجنود في صفوف وأرتال، ولكل صف قائد رامح [2].

يقول عبدالحميد الكاتب: «ومُرّه أي قائد الرجالة فليضع القواد بأنفسهم مع أصحابهم في مصافهم، كل قائد بإزاء موضعه، وحيث منزله، قد شد ما بينه وبين صاحبه بالرماح شارعةً، والتّراس موضونةً، والرجالُ راصدةٌ، ذاكية الأحراس، وجلة الروع، خائفة طوارق العدو وبَيَاته»[3].

وفي المعركة التي جرت بين عتاب بن ورقاء قائد الجيش الأموي وشبيب الخارجي، يروي فروة بن لقيط ،من أصحاب شبيب، خبرَ هذه المعركة، ومن قوله في ذلك: «بعث عتاب حنظلةَ ابن الحارث اليربوعي على الرجالة وصفّهم ثلاثة صفوف: صفّ فيهم الرجال معهم السيوف، وصفٌّ وهم أصحاب الرماح، وصفٌّ فيه المُرامِية»[4].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/86-87. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/261.
(2) رامح: أي يشرع الرمح.
(3) كرد علي، رسائل البلغاء ص 199. وصفوت، جمهرة رسائل العرب 2/515.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/263. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/422.

والتعبئة مهمة جدًا خلال مسيرة الجيش خشية غدر العدو، ويصف أبوسعيد الصّيقل – الذي كان يسير في جيش إبراهيم بن الأشتر يريدون عبيدالله بن زياد – مسيرة الجيش وهو معبأ ومنظم، وكأنه جسم واحد في مسيره، إلا قائد الطلائع الذي كان يسبقهم لاستطلاع الطريق، فيقول: «مضينا مع إبراهيم بن الأشتر ونحن نريد عبيدَ الله بن زياد ومَنْ معه من أهل الشام.. وقد كان اين الأشتر جعل على مقدمته الطفيلَ بن لَقيط، ... وكان شجاعًا بئيسًا [1] فلما أنْ دنا من ابن زياد، ضم حميدَ بن حُريث إليه، وأخذ ابنُ الأشتر لا يسير إلا على تعبيَة، وضم أصحابَه كلَّهم إليه بخيله ورجاله، فأخذ يسير بهم جميعًا لا يفرّقهم، إلا أنه يبعث الطفيل بن لقيط في الطلائع حتى نزل تلك القرية»[2].

ويشرح عبدالحميد الكاتب الخطة التعبوية للجيش حين اقترابه من العدو، وكيفية وضعهم في مصافّ تحت بنود وأعلام تميّزهم، حتى يعلم كل جندي أين مساره، وحتى لا تضطرب مسيرة الجيش وخطته، فيقول: «إذا كنتَ من عدوك على مسافة دانية، وسَنَنِ لقاء مُختصَر، وكان من عسكرك مقتربًا، قد شامتْ طلائعُك مقدّماتِ ضلالته، وحماةَ فتْنَتِه، فتأهَّبْ أهبةَ المُناجزة، وأعدّ إعداد الحذر، وكتّب خيولَك، وعبِّ جنودَك، وإياك والمسير إلا في مقدمة وميمنة وميسرة وساقة، قد شهروا الأسلحة، ونشروا البنود والأعلام، وعرّف جندك مراكزهم سائرين تحت ألويتهم، قد أخذوا أُهبة القتال، واستعدوا للّقاء ملتجئين إلى مواقفهم، عارفين بمواضعهم في مسيرهم، ومعسكرهم، وليكن ترحُّلهم وتنزُّلهم على راياتهم وأعلامهم ومراكزهم، قد عرَّف كلُ قائد منهم أصحابه مواقعهم، من الميمنة والميسرة والقلب والساقة والطليعة، لازمين لها غير مخلّين بما استنجدتَهم له.. كأنها عسكر واحد في اجتماعها على العدو، وأخذها بالحزم، ومَسيرها على راياتها، ونزولها على مراكزها ومعرفتها بمواضعها»[3].

(1) الرجل البئيس: الشديد.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/86.
(3) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء ص 201–200. وصفوت، جمهرة رسائل العرب 2/518.

ولعل الخطة التعبوية التي تقسم الجيش إلى أربعة أقسام يُقصد بها اتقاء هجوم القوات المعادية من الجهات الأربع، فإن قَدِم الجيشُ المعادي من أي الجهات، كانت له القواتُ المعبّأةُ بالمرصاد، وهذه خطة عربية مشهورة، ويقول أحد رجال بني سليم مادحًا هذه الخطة، التي تقوم على ثبات كل ربع فيها عند هجوم القوات المعادية، وناصحًا الجنيدَ بن عبدالرحمن قائد الأمويين بتقوية الساقة منها بالخيول لأنه تَوقّع أن يكون هجومُ القوات المعادية على الساقة لأن العدو يعلم أنها أضعف قوات المسلمين، يقول عبدالله بن أبي عبدالله: «إنكم معشرَ العرب أربعةُ جوانب، فليس يعيب بعضكم بعضًا، كل ربع لا يقدر أن يزول عن مكانه: مقدمة – وهم القلب – ومجنّبتان وساقة، فإن جمع خاقانُ خيلَه ورجالَه ثم صدم جانبًا منكم – وهم الساقة – كان بواركم، وبالحري أن يفعل، وأنا أتوقع ذلك في يومي، فشُدوا الساقةَ بخيل»[1]. فوجّه الجنيد ابن عبدالرحمن خيل بني تميم والمجففة [2].

وقد يغيّر القائد مواقع أعوانه من القواد في التعبئة لبدء المعركة إذا اقتضى الأمر ذلك التدبير، يتابع الطبري الكلام على جيش إبراهيم بن الأشتر الذي خرج يريد عبيدالله بن زياد، فيذكر ما مفاده أن جيش إبراهيم لما وصل إلى القرية – وهي «باربيثا» – بات ليله مُذْكيًا الأحراسَ، حتى إذا جاء السحَر عبّأ أصحابه من جديد استعدادًا للمعركة وغيّر قادة جيشه الذين كانوا في المسير فكتّب كتائبه، وأمّر أمراءه. ويقول راوي الخبر: «فلما انفجر الفجر صلّى بهم الغداة بـ«غَلَس»، ثم خرج بهم فصفّهم، ووضع أمراء الأرباع في مواضعهم، وألحق أمير الميمنة بالميمنة، وأمير الميسرة بالميسرة، وأمير الرّجالة بالرجالة، وضمّ الخيل إليه وعليها أخوه لأمه عبدالرحمن بن عبدالله، فكانت وسطًا من الناس»[3].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/83.

(2) المجفَّفة: خيل، وضع عليها التِّجْفاف: وهو ما يُجَلَّل به الفرسُ من سلاح وآلة يُقِيانه الجراحَ في الحرب. والفعل منها جفّف الفرسَ: أي وضع عليها التجفاف.

(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/87.

ولكي تستكمل الخطة التعبوية وتعطي أُكُلَها لا بد من شحذ همم الرجال ورفع معنوياتهم إذ يقوم القائد بالتجول بين صفوف جنده ليمنحهم الطمأنينة، ويشدّ من أزرهم، مستثيرًا حميتهم، فقد دعا ابن الأشتر «بفرس له فركبه، ثم مرّ بأصحاب الرايات كلها، فكلما مرّ على راية وقف عليها، ثم قال: يا أنصار الدين، وشيعةَ الحق، وشرطة الله،.. فسار فيما بين الميمنة والميسرة، وسار في الناس كلهم فرغّبهم في الجهاد، وحرّضهم على القتال، ثم رجع حتى نزل تحت رايته، وزحف القوم إليه»[1].

وهذه الخطط التعبوية هي خطط هجومية ودفاعية في الوقت نفسه، فإن هاجمت القواتُ المعادية الميسرةَ وكشفتها، مالت الميمنة على القوات المعادية لتحقق التوازن وتدحرها، وإن تعادلت الميمنة والميسرة في كلا الجيشين في الدفاع والهجوم، كان دور المقدمة بالهجوم على قوات العدو ودحرها، ونلحظ ذلك من خلال سير المعركة نفسها عندما حمل قائد الميمنة على الميسرة حتى هُزمت، فأرسلَ ابنُ الأشتر إلى صاحب الميمنة: «احمل على ميسرتهم –»فحمل عليهم صاحبُ الميمنة، فثبتوا له وقاتلوه قتالًا شديدًا، فلما رأى إبراهيم ذلك، قال لأصحابه: «أُمُّوا هذا السواد الأعظم[2]، فوالله لو قد فَضَضناه لا نجفل مَنْ ترون منهم يمنة ويَسْرة انجفالَ طيرٍ ذعرتها فطارت»... وكان ابن الأشتر يقول لصاحب رايته: «انغمس برايتك فيهم»، فيقول له: «إنه – جُعلتُ فداك – ليس لي متقدَّم، فيقول: بلى، فإن أصحابك يقاتلون، وإن هؤلاء لا يهربون إن شاء الله» حتى انهزم عبيدالله بن زياد وأصحابه[3].

وتُعبَّأ القوات المحاربة في غالب الأحيان بحيث تكون كلُّ عشيرة مجتمعة في قسم واحد من الجيش، وقد أورد الطبري تقسيم الميمنة والميسرة على قبائل بعينها[4].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/88.
(2) يقصد قلب الجيش. أي لو فرّقنا قلب الجيش لم نخف الميمنة والميسرة.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 90-6/89.
(4) انظر الطبري، تاريخ الطبري 264-6/263. و6/122 و5/618. وفي ص78 من البحث.

وتستخدم خطة تعبئة الكراديس لتعبئة القوات القليلة التي تواجه قوات تفوقها في العدد، إذ تقسم القوة إلى مجموعات متعددة تكون سهلة التحرك عند الهجوم والمناورة [1].

الهجوم والخطط الهجومية: يقصد بالخطط الهجومية تلك العمليات العسكرية التي تقوم بها مختلف صنوف القوات على أحد مواقع العدو بغية إزالة قواته عن ذلك الموقع واحتلاله، أو إلحاق أكبر الأذى والخسائر فيه. وعلى القائد الذي يأمر قواته بالهجوم أن يحدد لهم هدفهم بدقة والطرق والمسارات التي يجب أن يتبعوها خلال هجومهم، حتى يصلوا إلى هذا الهدف، ولا تتشتت قواته وتتفرق. قال فروة بن لقيط – وكان في جيش الخوارج– يصف مراحل تنفيذ الخطة الهجومية لشبيب على معسكر الجزل وذلك بعد أن أخبرته عيونه بمكان معسكر الجزل فعبّأ قواته وقسّمها إلى مجموعات، لكل مجموعة أمير، يقول فروة: «أتتْه عيونُه فأخبرته أن الجزل بن سعيد قد نزل دير يَزْدَجِرْد... وقال لنا: تيسّروا فإذا قضمتْ دوابكم فاركبوا، وليَسر كل امرئ منكم مع أميره الذي أمّرناه عليه، ولينظر كل امرئ منكم ما يأمره أميره فليتّبعه، ودعا أمراءنا فقال لهم: إني أريد أن أبيّت[2] هذا العسكر الليلة، ثم قال لأخيه مصاد: إيتهم فارتفعْ من فوقهم حتى تأتيهم من ورائهم من قِبَل حُلوان، وسآتيهم أنا من أمامي من قِبَل الكوفة، وأتِهم أنتَ يا سُويد من قِبَل المشرق، وأتهم أنتَ يا محلل من قِبَل المغرب، وليَلِجْ كل امرئ منكم على الجانب الذي يحمل عليه، ولا تُقلعوا عنهم، تحملون وتكرّون عليهم، وتصيحون بهم حتى يأتيكم أمري»[3].

(1) انظر الطبري، تاريخ الطبري 6 /222،279. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/426.
(2) بيّت القومَ: هاجمهم في الليل.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/231 –232. انظر الخبر والنص كاملين في ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/401-402.

يوضح النص السابق الخطة الهجومية التي رسمها شبيب لقواته، وحدد فيها لهم هدفهم، – وهو هنا الوصول إلى المعسكر المركزي لقوات الجزل بن سعيد في دير يزدجرد والقضاء عليه – وبيَّن الخطوط الأربعة لمسير تلك القوات باتجاه هذا الهدف. وطلب إليهم الالتزام بأوامر قادتهم وملازمتهم لهم، كما طلب من قواته قبل الانطلاق التزود بالمؤونة وإطعام خيولهم، حتى يكونوا على استعداد كامل لتنفيذ الخطة الهجومية.

ومهمة القوة المهاجمة أن تنفذ الخطة بدقة ومهارة، ويجب أن يكون لديها المقدرة الكافية على تجاوز العقبات التي تعترضها، والقضاء عليها بغية الوصول إلى الهدف النهائي. ومن هذه العقبات: الدفاعات التي تضعها القوات المعادية في المسالك المؤدية إلى معسكرها المركزي: كالمسالح، وهي في هذا النص مسلحة دير الخرّارة التي وضعتها قوات الأمويين في الطريق إلى دير يزدجر حيث تتمركز قوات الجزل بن سعيد. ويتابع فروة بن لقيط قوله: «فلم نزل على تلك التعبية، وكنت أنا في الأربعين الذين كانوا معه، حتى إذا قَضِمتْ دوابُّنا – وذلك أوّل الليل أول ما هدأت العيون – خرجنا حتى انتهينا إلى دَيْر الخَرَّارة، فإذا للقوم مسلحة، عليهم عِياضُ بنُ أبي لينة، فما هو إلا أن انتهينا إليهم، فحمل عليهم مصاد أخو شبيب في أربعين رجلًا، وكان أمام شبيب، وقد كان أراد أن يَسبق شبيبًا حتى يرتفع عليهم ويأتيهم من ورائهم كما أمره، فلما لقي هؤلاء قاتَلهم فصبروا ساعة، وقاتلوهم ثم إنّا دفعنا إليهم جميعًا، فحملنا عليهم فهزمناهم، وأخذوا الطريق الأعظم، وليس بينهم وبين عسكرهم بدير يَزْدجِرْد إلا قَريب من ميل»[1].

يتضح من هذا النص أن العملية الهجومية قد أسفرت عن هزيمة أصحاب المسلحة باتجاه معسكرهم المركزي، وعندئذ أمر القائد قواته بملاحقة الفلول المهزومة للدخول معها إلى المعسكر ومهاجمته مستغلًا الاضطراب الذي أحدثه في قوات العدو «فقال لنا شبيب: اركبوا معاشر المسلمين أكتافَهم حتى تدخلوا معهم

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/232.

عسكرَهم إن استطعتم، فاتّبعناهم واللهِ مُلِظّين[1] بهم، مُلحّين عليهم، ما نُرفّه عنهم وهم منهزمون، ما لهم همة إلا عسكرهم، فانتهوا إلى عسكرهم، ومنعهم أصحابُهم أن يدخلوا عليهم»[2].

وإذا رأى القائد أن قواته المهاجمة قد حققت هدفها من إرهابٍ للعدو وإيقاع الاضطراب والخوف في صفوف قواته، وأن استمرار هجومه سوف يؤدي إلى إلحاق خسائر كبيرة بقواته دون أن يحقق الهدف النهائي المطلوب، عندئذ يأمر قواته بالانسحاب السريع وهو ما أمر به شبيب أصحابه فيما يرويه أحد جنود شبيب في قوله: «فلما أن اجتمعت المسالحُ جَعل شبيب يحمل عليها حتى اضطرها إلى الخندق، ورشَقَهم أهلُ العسكر بالنّبل، حتى ردّوهم عنهم، فلما رأى شبيب أنه لا يصل إليهم قال لأصحابه: سيروا ودعوهم»[3].

وللخطط الهجومية أنواع مختلفة عالجت بعضَها نصوص ذلك العصر نوجزها فيما يلي:

أ- الإغارة:

وهنا تقوم القوات المهاجمة بالإغارة على موقع محدد بغية إلحاق أكبر الخسائر في صفوف العدو وإرهابه وخلق الاضطراب في قواته ثم تعود تلك القوات المغيرة إلى مواقعها.

وحتى تكون الإغارة مضمونة النجاح، يجب أن تتم في الوقت المناسب وفي المكان المناسب، وأن تتمتع القوات المغيرة بالسرعة الكافية لتنفيذ تلك المهمة، وتطويق الهدف المطلوب مثال ذلك ماروي من أن موسى بن عبدالله بن خازم عندما كان في الترمذ أطافت بقواته قواتُ الترك وقواتُ الخُزاعي[4] فأجمع على أن

(1) مُلِظّين: مُلحّين.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/232.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/232.
(4) ذلك أن أمية بن عبدالله بن خالد بن الوليد بعث حين ولي خراسان إلى موسى وأصحابه في الترمذ قوة عسكرية لمحاربتهم بقيادة رجل من خزاعة يدعى الخزاعي.

يبيِّتَ قواتِ الخزاعي، فأشار عليه أحد أصحابه بأن يبيّت العجم لأن «العرب أشد حذرًا، وأسرع فزعًا، وأجرأ على الليل من العجم.» فأجمع موسى على بيات الترك، فلما ذهب من الليل ثُلثُه خرج في أربعمئة، وقال لأحد رجاله واسمه عمرو بن خالد: «اخرجوا بعدنا وكونوا منّا قريبًا، فإذا سمعتم تكبيرنا فكبّروا، وأخذ على شاطئ النهر حتى ارتفع فوق العسكر، ثم أخذ من ناحية «كفتان»، فلما قَرُب من عسكرهم جعل أصحابَه أرباعًا ثم قال: أطيفوا بعسكرهم، فإذا سمعتم تكبيرنا فكبّروا، وأقبل وقدّم عمرًا بين يديه ومشوا خلفه، فلما رأتْه أصحاب الأرصاد[1] قالوا: من أنتم؟ قالوا: عابري سبيل... قال: فلما جازوا الرَّصَد تفرقوا وأطافوا بالعسكر وكبّروا، فلم يشعر الترك إلا بوقع السيوف، فثاروا يقتل بعضهم بعضًا وولَّوا وأصيب من المسلمين ستة عشر رجًلا، وحَوَوْا عسكرهم وأصابوا سلاحًا ومالًا، وأصبح الخزاعي وأصحابه قد كَسَرَهم ذلك، وخافوا مثلَها من البيات فتحذّروا»[2].

وعلى القائد أن ينتظر ما يتوقعه من فرصة مناسبة خلال المعركة فيغتنمها للإغارة على جيش العدو، فعندما سار مصعب بن الزبير بأخماس أهل البصرة يريد القضاء على قوات المختار بن أبي عبيدالثقفي في الكوفة جعل مصعب على ميمنته المهلب بن أبي صفرة[3]، في خمسي الأزد وتميم. وعند احتدام المعركة «بعث المصعب إلى المهلب: ما تنتظر أن تحمل على مَن بإزائك! ألا ترى ما يلقى هذان الخُمسان منذ اليوم! احملْ بأصحابك. فقال: إي لعمري ما كنت لأجْزُر الأزد وتميمًا خشية أهل الكوفة حتى أرى فرصتي، ... ثم إنه قال لأصحابه: قد قاتل الناس منذ اليوم وأنتم وقوف، وقد أحسنوا، وقد بقي ما عليكم، احملوا واستعينوا بالله واصبروا، فحمل على من يليه حملة منكرة، فحطموا أصحاب المختار حطْمَةً منكرة فكشفوهم»[4].

(1) الأرصاد: هي مراكز عسكرية توضع في رؤوس الجبال والشعاب والمرتفعات.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/401-402. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/507 -508.
(3) وكان المهلب يقاتل يومئذ في صفوف الزبيريين.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/100.

ب- الكمين:

هو عملية محدودة ومباغتة وسريعة، ويقصد بها مفاجأة العدو خلال مسيره في موقع وزمان غير متوقعين بغية إيقاف مسيره وزحفه، وإلحاق أكبر الضرر في قواته وتفريق جموعها، فقد كلف الحجاجُ سفيانَ بن أبي العالية بالمسير نحو شبيب «فارتحل سفيان في طلب شبيب، فلحِقَه بخانِقين في سفح جبل،... وقد أكمن له شبيب أخاه «مصادًا» معه خمسون، في هَزْم [1] من الأرض، فلما رأوه، جمع أصحابه ثم مضى في سفح الجبل مُشرّقًا، فقالوا: هرب عدو الله فاتّبعوه، فقال لهم أحد قادتهم: أيها الناس لا تعجلوا عليهم حتى نضرب في الأرض ونسير بها، فإن يكونوا قد أكمنوا لنا كمينًا كُنّا قد حذِرناه، وإلا فإن طلبهم لن يفوتنا، فلم يسمع منه الناس وأسرعوا في آثارهم. فلما رأى شبيب انهم قد جازوا الكمينَ عطف عليهم. ولما رأى الكمينُ أن قد جاوزوهم خرجوا إليهم، فحمل عليهم شبيب من أمامهم، وصاح بهم الكمين من ورائهم، فلم يقاتلهم أحد وكانت الهزيمة» [2]. فكتب سفيان بن أبي العالية يصف للحجاج هزيمة قواته في هذه المعركة أمام شبيب، حيث كانت قواته منتصرة في بداية الأمر، إلا أن الكمين الذي نصبته لهم قواتٌ مغيَّبة من قوات شبيب أدى إلى هزيمتهم: «أما بعد، فإني أخبر الأمير أصلحه الله أني اتّبعتُ هذه المارقة حتى لحقتهم بخانقين فقاتلتهم، فضرب الله وجوههم، ونصرنا عليهم، فبينا نحن كذلك إذ أتاهم قوم كانوا غُيّبًا عنهم، فحملوا على الناس فهزموهم»[3].

وقد يكتشف القائد المحنك ذو الرؤية العسكرية الثاقبة والخبرة الحربية الواسعة كمينًا نصبته لقواته القواتُ المعادية فيُبطل خطة ذلك الكمين وبذلك يحمي قواته من الخسائر المتوقعة، فقد اجتمع الخوارج، وبايعوا الزبير بن علي الذي رأى انكسار قواته وضعفها، فأراد أن ينصب كمينًا للمهلب كي يحقق نجاحًا عسكريًا

(1) الهزم: ما اطمأن من الأرض.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/226. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/399.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/228.

يرفع فيه معنويات أصحابه من الخوارج «فأكمن للمهلب في غَمْض[1] من غُموض الأرض، يَقْرُب من عسكره، مئةَ فارس ليغتالوه، فسار المهلب يومًا يطوف بعسكره ويتفقّد سَوادَه، فوقف على جبل فقال: «إن من التدبير لهذه المارقة أن تكون قد أكمنت في سفح هذا الجبل كمينًا فبعث عشرة فوارس، فاطّلعوا على المئة، فلما علموا أنهم قد علموا بهم قطعوا القنطرة ونَجَوا»[2].

وقد يكون الكمين مزدوِجًا كما هو الأمر في الكمين الذي أكمنه صالح بن مسلم الذي استعمله أخوه قتيبة بن مسلم الباهلي على الجيش لمحاربة الترك، يروي أحد الرجال الذين عاصروا ذلك وقتئذ أن صالحًا وقواته خرجوا من العسكر.. «فنزلوا على طريق القوم الذين وصفوا لهم أي وصفه العيون ففرّق صالح خيله، وأكمن كمينًا عن يمينه وكمينًا عن يساره، حتى إذا مضى نصف الليل أو ثلثاه، جاء العدو باجتماع وإسراع وصمت، وصالحٌ واقف في خيله فلما رأوه شدوا عليه، حتى إذا اختلفت الرماح شد الكمينان عن يمين وعن شمال فلم نسمع إلا الاعتزاء[3]، فلم نرَ قومًا كانوا أشد منهم»[4].

ج - المكيدة:

هي أذكى أنواع الخطط العسكرية، ولا يتقنها إلا أصحاب الكفاية ممن يمكن تسميتهم «ضباط الاستخبارات»، ويلجأ إليها القائد لإيقاع أكبر الخسارات في القوات المعادية بحيث تكون خساراته في حدها الأدنى أو من دون خسارات، وتعتمد خطة المكيدة على ذكاء القائد وحنكته ودهائه وأناته. فقد أوصى المهلب أبناءه عند وفاته قائلًا: «عليكم في الحرب بالأناة والمكيدة، فإنها أنفع في الحرب من الشجاعة، وإذا كان اللقاء نزل القضاء، فإن أخذ رجل بالحزم فظهر على عدوه

(1) الغَمض من الأرض: المنخفض انخفاضًا شديدًا حتى لا يُرى ما فيه.
(2) المبرد، الكامل 3/1082.
(3) الاعتزاء: مصدر اعتزى إلى كذا: أي انتمى إليه وانتسب ويكون ذلك في الحرب غالبًا.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/477.

قيل: أتى الأمر من وجهه، ثم ظفر فحمد، وإن لم يظفر بعد الأناة قيل: ما فرّط ولا ضيّع، ولكن القضاء غالب» [1].

وإن إتقان صنع المكيدة وحبكها بمهارة هو من أساسيات الحرب، فقد أوصى الحجاجُ سورةَ ابن الأبجر حين سيّره إلى حرب شبيب الخارجي بقوله: «واحزم في أمرك، وكِدْ عدوك، فإنّ أفضلَ الحرب حُسْنُ المكيدة»[2].

وعلى القائد أن يتوقع مكايد عدوه، فكما يكيد هو لعدوه يكيد عدوه له. وقد بيّن عبدالحميد الكاتب ذلك في قوله لعبدالله بن مروان بن محمد قائد الجيش المتوجه إلى محاربة الضحاك الخارجي: «واعلم أن لعدوك في عسكرك عيونًا راصدة، وجواسيس كامنة، وأن رأيه في مكيدتك مثل ما تكايده به، وسيحتال لك كاحتيالك له، ويعدّ لك كإعدادك له فيما تزاوله منه، ويحاولك كمحاولتك إياه فيما تقارعه عنه» [3].

ومن حسن المكيدة أيضًا أن يستغل القائد الخلافات والانشقاقات التي تقع بين قادة عدوه أحسن استغلال، فيما يعود عليه بالفوز، ففي خبر غزو يزيد بن المهلب لجرجان وطبرستان يذكر الطبري أن مرزبان جرجان خاف أن يغير عليه «صول» ملك الترك، فقدم على يزيد بخراسان وأشار عليه بالاحتيال على صول حتى ينزل بالبحيرة فيقاتله بها. فكتب يزيد بن المهلب إلى صاحب طَبَرِسْتان: «إني أريد أن أغزو «صولًا» وهو بجُرْجان فخفتُ إن بلغه أني أريد ذلك أن يتحول إلى البحيرة فينزلها، فإن تحول إليها لم أقدر عليه، وهو يسمع منك ويستنصحك، فإن حبستَه العام بجُرجان فلم يأت البحيرة حملتُ إليك خمسين ألفَ مثقال، فاحتلْ له حيلةً تَحبسه بجرجان، فإنه إن أقام بها ظفرتُ به» . هذا النص يظهر أن يزيد بن المهلب سيستجرّ عدوَّه إلى المكان الذي يريده بحيث يوحي بأن هذا المكان لا

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/354. المبرد، التعازي والمراثي، ص 135–134، السجستاني، الوصايا، ص 143–141. النويري، نهاية الأرب 6/176 وابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/476.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/228.
(3) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء ص 193. وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/504.

يناسب يزيدَ بن المهلب وسيعتقد «صول» أن نزوله في «البحيرة» سيمنحه حصنًا طبيعيًا يصعب على يزيد اجتيازه. إذ إن «الإصهبذُ» لما رأى الكتابَ أراد أن يتقرب إلى «صول»، فبعث بالكتاب إليه، فلما أتاه الكتاب أمر الناس بالرحيل إلى البحيرة وحمل الأطعمة ليتحصن فيها»[1]. هذا النص يُظهر نجاح المكيدة ووقوع «صول» بالفخ الذي نصبه له يزيد بن المهلب، إذ ما كان من يزيد إلا أن سار بجنده نحو البحيرة حيث حاصر قوات صول حتى استسلمت وعقدت معه الصلح.

ومن أهم غايات المكيدة: بث الفتنة في صفوف الأعداء، باستخدام العيون، وينبغي أن تكون خطة إثارة تلك الفتنة وبث الخلاف مدروسة بشكل دقيق، وعلى القائد الذي يقوم بها أن يتمتع بمقدرة «استخبارية» عالية، وبدراية كبيرة بطرائق تفكير عدوه مستغلًا في الوقت نفسه الجوانب النفسية لدى هذا العدو فيما يخدم غرضه، وخير من تمتع بذلك: المهلب بن أبي صفرة قائد جيش الأمويين لا سيما خلال حربه مع الأزارقة من الخوارج وذلك أنه كان لدى الأزارقة رجل حداد صانع ماهر للنصال المسمومة التي تُرمى بها قواتُ المهلب، فعلم بذلك المهلبُ، فأراد قتل هذا الصانع الماهر ليحرم الأزارقة من سَنَدٍ كانوا يعتمدون عليه في حربهم. كذلك فقد أراد بث الفتنة والفرقة فيما بينهم، فوجه رجلًا من أصحابه بكتاب وألف درهم إلى عسكر قطري فقال: «ألق هذا الكتاب في عسكر قطري واحذر على نفسك، فمضى الرسول. وكان في الكتاب: «أما بعد، فإن نصالك قد وصلت إلي، وقد وجهتُ إليك بألف درهم، فاقبضْها وزِدْنا من هذه النصال» . فوقَعَ الكتابُ والدراهمُ إلى قطري، فدعا بالحداد فسأله، فأنكر علمه بالكتاب، فأمر به فقُتل. فجاء عبدربه الصغير مولى بني قيس بن ثعلبة، فقال له: «أقتلتَ رجلًا من غير ثقة ولا تبيُّن؟» فقال له قطري: «قَتْل رجل في صلاح الناس غير منكر، وللإمام أن يحكم بما رآه صلاحًا، وليس للرعية أن تعترض عليه. فتنكر له عبدربه في جماعة» [2].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/537.
(2) المبرد، الكامل 1140-3/1139. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/438.

وينبغي للقائد أيضًا أن يرسل عناصر قوية عالية التدبير ولها مقدرة كبيرة على التخفي، فضلًا عن خبرة ودقة عاليتين في تنفيذ المهمة، فهذا موسى بن عبدالله بن خازم أيقن الخطر الداهم، حين أصبح أمام قوتين، قوة الترك وقوة الخزاعي، فأشار عليه عمرو بن خالد بالمكيدة للتخلص من هذا المأزق، وهدف تلك المكيدة هي قتل الخزاعي وبذلك يتاح له التخلص منه ومن قواته: قال عمرو ابن خالد لموسى: «إنك لا تظفر إلا بمكيدة ولهم أمداد وهم يكثرون، فدعني آتهم لعلي أصيب من صاحبهم فرصة، إني إن خلوت به قتلتُه، فتناولْني بضرب. فتناولَه بضرب، فخرج من عسكر موسى فأتى عسكر الخزاعي مستأمنًا وقال له: «أنا رجل من أهل اليمن كنتُ مع عبدالله بن خازم، فلما قُتل أتيتُ ابنَه فلم أزل معه، وكنت أول من أتاه، فلما قدمتُ اتهمني، وتعصّب علي، وتنكر لي، وقال لي: قد تعصّبتَ لعدونا، فأنت عين له، فضربني، ولم آمن القتل، وقلت: ليس بعد الضرب إلا القتل، فهربت منه». فآمنه الخزاعي. وظل عمرو عند الخزاعي مقيمًا حتى حانت الفرصة، فدخل يومًا وهو خالٍ ولم ير عنده سلاحًا، فقال كأنه ينصح له: «أصلحك الله، إن مِثْلك في مثلِ حالك لا ينبغي أن يكون في حال من أحواله بغير سلاح» فقال: «إن معي سلاحًا» فرفع صدر فراشه فإذا سيفٌ منتضىً، فتناوله عمرو، فضربه، فقتله وخرج... فأتى موسى، وتفرّق ذلك الجيش»[1]. وبهذه الطريقة تخلص موسى من جيش الخزاعي.

د- الحصار:

هو من الأساليب التي استخدمها المسلمون للسيطرة على المدن المحصنة، والتي استعصى عليهم فتحها ودخولها. والهدف من الحصار هو التضييق على أهل المدينة المحاصرة لينزل أصحابها على حكم المسلمين. وغالبًا ما كانت تنتهي تلك الحصارات بمعاهدات صلح بين ملوك هذه البلدان وبين المسلمين: إذ يذكر

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/402. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/508.

الطبري أن يزيد بن المهلب نزل بدهستان، وكان أهلها طائفة من الترك، فأقام عليها وحاصر أهلها.. ثم إنه ألح عليها وأنزل الجنود من كل جانب حولها، وقطع عنهم المواد، فلما جُهِدوا وعَجَزوا عن قتال المسلمين، واشتد عليهم الحصار والبلاء، بعث «صولُ» دهقانُ دِهستان إلى يزيد: «إني أصالحك على أن تؤمنني على نفسي وأهل بيتي ومالي، وأدفع إليك المدينة وما فيها وأهلَها»، فصالحه، وقَبِل منه، ووفى له»[1].

وإذا نكل أصحاب المعاهدة عما صالحوا عليه المسلمين عاد المسلمون إلى محاصرتهم، فلما نكل أهل السُّغد ما صالحوا المسلمين عليه خطب قتيبة بن مسلم بالناس فقال[2]: «إن الله قد فتح لكم هذه البلدة في وقتٍ الغزوُ فيه ممكن، وهذه السُّغد شاغرةٌ برِجْلها، قد نقضوا العهد الذي كان بيننا، منعونا ما كنّا صالحْنا عليه طرخونَ، وصنعوا ما بلغكم، وقال الله: ﴿**فمن نكث فإنما ينكث على نفسه**﴾[3]، فسيروا على بركة الله فإني أرجو أن يكون خوارزم والسغد كالنضير وقريظة، وقال الله: ﴿**وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها**﴾[4]. ولما وصل قتيبة إلى المدينة قال[5]: «إنا إذا نزلنا بساحة قوم ﴿**فساء صبح المنذرين**﴾[6]» . فحصرهم شهرًا.

ترمى المواقع المحاصرة بالنبل أو بالمجانيق لفتح ثغرات في حصونها، يمكن للجنود المحاصرين أن يعبروا منها إلى داخل المدينة المحاصرة. يقول أحد الجنود المشاركين في الحصار: «كنتُ في رماة قتيبة ... ثم أصبحوا من غد فرموا المدينة، فثلموا فيها»[7]. ولما فتحت الثغرة في سور المدينة أمر قتيبة قواته أن تلح على

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/532.534.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/473.
(3) سورة الفتح، الآية 10.
(4) سورة الفتح، الآية 21.
(5) الطبري، تاريخ الطبري 6/473.
(6) سورة الصافات، الآية 177.
(7) الطبري، تاريخ الطبري 6/475.

هذه الثغرة ثم تعبر منها إلى داخل المدينة» وقال قتيبة: «ألحوا عليها حتى تعبروا الثلمة»، فقاتَلوهم حتى صاروا على ثلمة المدينة»[1]. فطلب أهل المدينة الصلح.

وربما انتهى الحصار بعملية حربية معاكسة تقوم بها القوات المحاصَرة على القوات المحاصِرة فتهزمها وينتهي هذا الحصار.

فقد حاصر الخوارجُ عتّابَ بن ورقاء قائد جيش الأمويين في أصبهان وأقاموا على ذلك شهرًا حتى هلكت دوابهم، ونَفِدت أطعمتهم، وأصابهم الجهد الشديد، فدعاهم عتاب بن ورقاء فحمد الله وأثنى عليه ومما قاله لهم: «أيها الناس، فإنه قد أصابكم من الجَهد ما قد ترون...، فوالله ما أنتم بالقليل الذي تهون شوكتهم على عدوهم، وإن فيكم لفرسانُ أهلِ المصر، وإنكم لصُلَحاء، من أنتم منه! اخرجوا بنا إلى هؤلاء القوم وبكم حياة وقوة قبل ألا يستطيع رجل منكم أن يمشي إلى عدوه من الجهد، فوالله إني لأرجو إن صدقتموه أن يُظفركم الله بهم، وأن يُظهركم عليهم». فناداه الناس من كل جانب: وُفّقتَ وأصبت،.. ثم إنه خرج بهم حين أصبح فهاجم الخوارج في عسكرهم، وهم آمنون من أن يُؤْتَوا في عسكرهم، وانتهى هذا الحصار بقتل الزبير بن الماحوز زعيم الخوارج آنذاك، «وجاء عتاب حتى دخل مدينته وقد أصاب من عسكرهم ما شاء»[2].

4 -الدفاع والخطط الدفاعية:

إن للخطط الدفاعية أهمية خاصة في حماية المواقع العسكرية والجند وتأمينهم، والقائد الناجح هو الذي يستطيع تحصين جنوده من هجمات العدو المباغتة. وتدل النصوص النثرية في العصر الأموي على أن العرب والمسلمين كانوا يتبعون الخطط التالية:

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/475.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/125-126. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/286.

أ- الخندقة:

بعد اختيار المنطقة المناسبة لنزول الجيش، يعمد القائد إلى تقسيم أرض المنطقة التي نزل فيها إلى قطاعات، كل قطاع يخص فئة من جيشه. يقول عبدالحميد الكاتب مخاطبًا عبدالله بن مروان بن محمد ولي العهد: «إذا وضعت الأثقال، وحُطت أبنية أهل العسكر، لم يُمدَد طُنُب [1]، ولم يُرفع خباء، ولم يُنصب بناء، حتى تَقطع لكل قائد ذرعًا معلومًا من الأرض بقدر أصحابه» [2]. ثم بعد ذلك يأمر كل قائد جماعته بالبدء بحفر خندق [3]يحيط بالأرض المخصصة لهم، وتحاط الخنادق المحفورة بحواجز من الحسك الشائك [4] (أو ما يقوم مقام الألغام والأسلاك الشائكة اليوم)، والهدف من ذلك هو إعاقة هجوم العدو على المعسكر، فإن هاجم تلقّته تلك الأشواك وأعاقت مسيرته، وتمكن حرس هذه المنطقة من مواجهة العدو المهاجم. وخلال حفر الخندق يُجعل له بابان للدخول إليه والخروج منه، وتوضع جماعتان من الحرس، كل جماعة مؤلفة من مئة رجل عليها قائد، وتبقى مهمة هاتين الجماعتين حراسة الموقع، ويُعفَون من المهام الأخرى. يتابع عبدالحميد الكاتب قوله لولي العهد: «فيحفروه عليهم خندقًا، يُطيفونه بعد ذلك بخنادق الحسك، طارحين لها دون اشتجار الرماح، ونصب الترَسَة[5]. لها بابان قد وكّلتَ بحفظ كل باب منها رجلًا من قوادك، في مئة رجل من أصحابه، فإذا فُرِغ من الخندق، كان ذانك الرجلان القائدان بمن معهما من أصحابهما أهلًا لذلك المركز

(1) الطُّنُب: حبل يشد به الخباء والسرادق ونحوهما.
(2) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء ص 204. و صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/523.
(3) الخندق: أخدود عميق مستطيل، يُحفر في ميدان القتال ليتقي به الجنود.
(4) الحسك في الأصل: نبات له ثمرة شائكة ذات ثلاث شعب تعلق بصوف الغنم ويصعب انتزاعها منه، ويُعمل من الحديد أو الخشب أداةٌ للحرب على مثال شوكه فيلقى حول العسكر ويسمى باسمه. انظر: هندي، إحسان /1973م/ الجيش العربي في عصر الفتوحات، دمشق. ص140.
(5) الترَسة: جمع ترس.

وموضع تلك الخيل، وكانوا هم البوابين والأحراس لذينك الموضعين، قد كفوهما وضبطوهما، وأُعفوا من أعمال العسكر ومكروهه غيرهما»[1].

والخندقة لها أهمية خاصة في الدفاع عن الجنود أمام هجمات العدو، وعلى القائد ألا يستهين بهذا الأسلوب الدفاعي وإلا عرض قواته للإبادة والتشتيت والقتل، ففي معركة الأزارقة بين قطري وبين خالد بن عبدالله القسري، كان المهلب يكرر النصح لخالد بإقامة الخندق حول معسكره خوف تعرضه للمهاجمة ليلًا، فلم يهتم خالد للأمر، ثم عاد المهلب فقال لخالد: «خندقٌ على نفسك، فإني لا آمَنُ عليك البيات»، فقال: «يا أبا سعيد! الأمر أعجلُ من ذلك» . فقال المهلب: «إني أرى أمرًا ضائعًا»، فخندق المهلب على قواته وانهزم جنود خالد أمام قطري فقال خالد للمهلب: «يا أبا سعيد، كدنا نفتضح» . فقال المهلب: «خندق على نفسك، فإلاّ تفعل عادوا إليك» . فقال: «اكفني أمر الخندق»، قال المبرد: فجمع له الأخماس، فلم يبق شريف إلا عمل فيه، فصاح بهم الخوارج: «والله، لولا هذا الساحر المَزُوني لكان الله قد دمّر عليكم»، وكانت الخوارج تسمي المهلب: «الساحر»[2]. لأنهم كانوا يدبّرون الأمر فيجدونه قد سبق إلى نقض تدبيرهم.

ب- المسالح:

جمع مسلح ومسلحة، وهي نقطة عسكرية توضع على الطرقات المخوفة والمسالك المؤدية إلى بلاد العدو، يقف فيها الجنود بالسلاح للمراقبة والمحافظة [3]. وقد تطلق المسلحة على الجنود أنفسهم الذين يقيمون في ذلك المكان. وهي تمثل

(1) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء ص 204. وصفوت، جمهرة رسائل العرب 2/524.

(2) المبرد، الكامل 1104-3/1103، المزوني: أي العماني، نسبة إلى مَزون، بفتح الميم، وهو اسم من أسماء عُمان حيث وُلد المهلب. انظر: البغدادي، مراصد الاطلاع: مادة دبا، والزركلي، خير الدين/1959-1954/ الأعلام، الجزء الثامن، مطبعة كوستاتسوماس، القاهرة، الطبعة الثانية، ص 260.

(3) انظر المعجم الوسيط، مادة سلح.

في حالة الدفاع مواضع متقدمة لتلقي الصدمة الأولى للقوات المهاجمة وإبطاء سيرها ريثما يتم إخبار نقاط أخرى أو مسالح أخرى وتجميع القوات الكافية لصدّ الهجوم المعادي ورده على أعقابه. ويصف فروة بن لقيط - وهو في جيش الخوارج -الاستعدادات الدفاعية لقوات الجزل بن سعيد وأثر المسالح في رد هجوم شبيب الخارجي على معسكر الجزل بن سعيد في دير يزدجرد قائلًا: «فانتهَوا - أي أصحاب المسلحة - إلى عسكرهم ومنعهم أصحابُهم أن يدخلوا عليهم، ورشقونا بالنَّبل، وكانت عيون لهم قد أتتهم فأخبرتهم بمكاننا، وكان» الجزل» قد خندق عليه، وتحرّز ووضع هذه المسلحة الذين لقيناهم بدير الخرّارة، ووضع مسلحة أخرى مما يلي حُلوان على الطريق، فلما أن دفعنا إلى هذه المسلحة التي كانت بدير الخرارة فألحقناهم بعسكر جماعتهم، ورجعت المسالح الأخر حتى اجتمعت، منعها أهل العسكر دخول العسكر وقالوا لهم: قاتلوا، وانضحوا عنكم بالنبل» [1].

ويصف أحد الجنود اجتماع المسالح لرد هجوم شبيب فيقول: «فلما أن اجتمعت المسالح جعل شبيب يحمل عليها حتى اضطرها إلى الخندق ورشقهم أهل العسكر بالنبل حتى ردوهم عنهم» [2].

ج- النزول إلى الأرض في أثناء المعركة:

وهي خطة دفاعية يستخدمها القائد عند احتدام المعركة، ويهدف منها إلى إعاقة تقدم القوات المعادية وتدميرها وردها على أعقابها، حيث يطلب القائد من قواته الترجل عن الخيل من فورهم والنزول إلى الأرض والجثوّ على الركب وتثبيت الرماح باتجاه العدو، وعند قدوم العدو مسرعًا في هجومه تتلقّاه تلك الرماح محدثة فيه أكبر الخسائر، مما يضطر العدو على الهرب والتراجع.

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/232. وجملة منعها (جواب) لمّا.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/232.

ففي المعركة التي جرت بين معقل بن قيس والمستورد بن عُلّفة الخارجي: هاجم الخوارج قوات معقل، فنادى معقل: «الأرض الأرض يا أهل الإسلام،... فلما غشيهم المستورد وأصحابه استقبلوهم بالرماح والسيوف»[1].

وحين دخل شبيب الكوفة في ولاية الحجاج على العراق نشبت بينه وبين جيش الحجاج معارك استخدم الحجاج في إحداها هذه الطريقة الدفاعية وألحق بقوات شبيب الكثير من التدمير والقتل إذ نادى الحجاج جنده في هذه المعركة قائلًا: «يا أهل الشام، أنتم أهل السمع والطاعة، والصبر واليقين، لا يغلبن باطل هؤلاء الأرجاس حقكم، غضوا الأبصار، واجثوا على الركب واستقبلوا القوم بأطراف الأسنّة»[2].

وقد تستخدم خطتا النزول إلى الأرض والخندقة معًا في الدفاع لصد هجمات العدو، ففي معركة الجنيد بن عبدالرحمن مع خاقان الترك هاجمه الخاقان بغتة فنادى منادي الجنيد: «الأرض الأرض»! فترجل وترجل الناس، ثم نادى منادي الجنيد: «ليخندقْ كل قائد على حياله». فخندق الناس... وتحاجزوا...»[3].

سابعًا- تجهيزات الجيوش:

لا تخفى أهمية تجهيزات الجيوش في الحروب، فالتجهيزات الحربية الجيدة تساهم مساهمة فعالة في كسب المعركة، وجودة العتاد العسكري الذي يستخدمه الجندي في الحرب مثل السلاح واللباس تساهم في حمايته من سيوف القوات المعادية ورماحها، وتجعله أكثر إقدامًا على في محاربة العدو. كذلك فإن وسائط النقل المستخدمة خلال مسير الجيش إضافة إلى أدوات مساعدة أخرى مثل الخرائط وأدوات الإشارة والاتصال والتعارف وما إلى ذلك من هذه الأدوات، فهي تساهم في إنجاز مهمة الجيش بسرعة ودقة ونجاح.

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/197.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/269-270. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/426.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 7/75، وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/165.

أ – تمويل الجيوش:

لتجهيز الجيوش لا بد من أموال تُرصد لشراء هذه التجهيزات من خيول وسيوف ورماح وغيرها، ويتم تجهيز الجيوش من بيت مال المسلمين، فلما أجمع أهل البصرة على اختيار المهلب بن أبي صفرة لقتال الخوارج، قال المهلب للأحنف ابن قيس: «.. لست آبيًا ما دَعَوْتُم إليه على شروط أشترطها. قال الأحنف: قل. قال: على أن أنتخب من أحببتُ. قال: ذاك لك. قال: ولي إمرة كل بلد أغلب عليه. قال: وذاك لك، قال: ولي فَيءُ كل بلد أظفر به. قال الأحنف: ليس ذاك لك ولا لنا، إنما هو فيءُ المسلمين، فإن سلَبْتهم إياه كنتَ عليهم كعدوهم، ولكن لك أن تعطي أصحابك من فيء كل بلد تغلبُ عليه ما شئتَ، وتنفق منه ما شئت على محاربة عدوك، فما فَضَل عنكم كان للمسلمين. فقال المهلب: فمن لي بذلك؟ قال الأحنف: نحن وأميرك وجماعة أهل مصرك. قال: قد قبلتُ... ونظروا ما في بيت المال، فلم يكن إلا مئتي ألف درهم فعَجزت» [1].

ولما عجز بيت مال المسلمين عن تجهيز الجيش لجأ المهلب إلى تجار البصرة وأقنعهم بأن يمدّوه بالمال لاستكمال تجهيز الجيش على أن يعيد إليهم أموالهم من خراج البلدان التي يَغلب عليها. وهنا تبرز أهمية رؤوس الأموال في دعم تجهيز الجيش، فضلًا عن الثقة الكبيرة بالمهلب بصفته قائدًا محنكًا، كما أن انقطاع طرقات فارس بسبب سيطرة الخوارج عليها أدت إلى ركود تجارتهم وتوقفها، وتَظهر قدرة المهلب كقائد سياسي أيضًا، إذ استطاع بحنكته السياسية إقناع التجار بالدفاع عن مصالحهم ومدّه بالأموال الكافية للحرب: فبعث إلى التجار: «إن تجارتكم مُذْ حَولٍ

(1) المبرد، الكامل 1060-3/1059.

كسدت عليكم بانقطاع مواد الأهواز وفارس عنكم، فهَلُمّ فبايعوني واخرجوا معي أوفّكم إن شاء الله حقوقكم» [1]. فتاجروه، فأخذ من المال ما يُصلح به عسكره.

كما استخدم المسلمون الأموال التي يحصلون عليها من غنائم الفتوحات في تجهيزات جيوشهم إذ إن قتيبة بن مسلم الباهلي لما فتح بِيكنْد أصابوا فيها من آنية الذهب والفضة ما لا يحصى، وصار في أيدي المسلمين من بيكند شيء لم يصيبوا مثله بخراسان، وقوي المسلمون، فاشتروا السلاح والخيل، وجُلبتْ إليهم الدواب، وتنافسوا في حسن الهيئة والعِدّة، وغالوا بالسلاح حتى بلغ الرمح سبعين [2].

وتدعم نفقات الحرب وتجهيزات الجيوش من خراج البلدان المفتوحة، فإن بلاد فارس لما صارت كلها في يدي المهلب، بعث الحجاج عليها عماله وأخذها من المهلب، فبلغ ذلك عبدَ الملك فكتب إلى الحجاج: «أما بعد فدع بيد المهلب خراج جبال فارس، فإنه لا بد للجيش من قوة، ولصاحب الجيش من معونة، ودع له كورة فَسا ودَرَا بَجِرْدَ وكورة إصطخْر» [3].

ولما كان الجندي يحصل على عطائه من بيت مال المسلمين، فعليه أن يجهز نفسه بالسلاح والعتاد المناسب، وهذا ما أشار إليه عمر بن عبدالعزيز: إذ كتب إلى ولاته حين أخرج العطاء: «لا يُقبل من رجل له مئة دينار إلا فرس عربي ودرع وسيف ورمح ونبل» [4].

ب- الأسلحة المستخدمة في الحروب:

يمكن تقسيم الأسلحة التي استخدمتها الجيوش في الحروب بشكل أساسي إلى نوعين:

(1) المبرد، الكامل 3/1060.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/431-432.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/301.
(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/351.

1 - **الأسلحة الفردية:**

يقصد بالأسلحة الفردية: تلك الأسلحة التي يستخدمها الجندي منفردًا للدفاع عن نفسه ومقارعة خصومه من جند العدو، والسلاح مهم جدًا للمقاتل، الذي عليه أن يحافظ على سلاحه حفاظه على نفسه، يؤكد ذلك عبدالله بن الزبير في قوله لأهل بيته عندما اجتمع بهم قبيل مقتله فقال لهم: «أما بعد يا آل الزبير، فلا يَرُعكم وقع السيوف، فإني لم أحضر موطنًا قط إلا ارتُثِثْتُ[1] فيه من القتل، وما أجد من أدواء جراحها أشد مما أجد من ألم وقعها، صونوا سيوفكم كما تصونون وجوهكم، لا أعلم امرأ كسر سيفَه واستبقى نفسه،فإن الرجل إذا ذهب سلاحه فهو كالمرأة أعزل..»[2].

وقد ورد وصف مفصّل للأسلحة الفردية في رسالة عبدالحميد يتحدث فيها عن الميزات الصناعية لتلك الأسلحة، كيفية صنعها، وعن أفضل البلدان لصناعة أجزائها، وطلائها، وكذلك يتحدث عن الميزات الفنية لتلك الأسلحة: شكلها الخارجي، وشدة مضائها، وسرعة تجاوبها مع المقاتل، ووزنها المناسب لوضع الجندي في المعركة. فهذه الأسلحة متعددة المصادر، فهي تستخدم أفضل القطع الهندية والصينية والتُّبَّتِيّة إضافة إلى العربية.

- **السيف:** «السيف أشرف الأسلحة عند العرب وأكثرها غناءً في القتال»[3]، وأحد الأسلحة الفردية المهمة والفعالة في المعركة. وتستخدمه صنوف القوات الحربية كافة. ويصف عبدالحميد الكاتب صنفين من السيوف: الصنف الأول تستخدمه سرايا المهام الخاصة، وهو ذو المواصفات الصناعية التالية: مستخلصة

(1) ارْتُثَّ فلان: ضُرب في الحرب فأُثخن و حُمِل و به رمق.

(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/191. وانظر بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 7/423 وفيه: « انظروا كيف تضربون بسيوفكم، وليصن الرجل سيفه كما يصون وجهه، فإنه قبيح بالرجل أن يخطئ بضرب سيفه».

(3) شيت خطاب، محمود العسكرية العربية الإسلامية، ص 115.

من معدن الحديد الصافي: «من جيّد الجوهر، وصافي الحديد، المتخيرة من معادن الأجناس»[1] وهذا الحديد هو إما صناعة هندية أو تُبّتِيّة، ومصنعة في اليمن: «هندية الحديد، يمانية الطبع»[2] ومقابضها صينية الصناعة» صينية التعقيب»[3].

أما المواصفات الفنية لهذه السيوف، فهي ذات مضارب حادة جدًا «رقاق المضارب»[4]، شديدة المضاء لتؤدي مهمتها المطلوبة في الضرب.

أما الصنف الثاني من السيوف فتستخدمه قوات المقدمة، وتصنع من الحديد المطاوع معتدل النقاوة، وقد حزّت مضاربها بالخطوط والعلامات: «مشطبة الضرائب»[5]، ومصقولة بشكل جيد: «صافية الصفائح»[6]، وليس فيها عيوب صناعية: «لم يدخلها وهن الطبع، ولا عابها أَمتُ الصَّوْغِ»[7].

أما مصدر هذا الصنف من السيوف فهو إما الهند أو اليمن: «معهم السيوف الهندية، وذكورُ البيض اليمانية»[8]. أما المواصفات الفنية لها، فهي رقيقة الشفرات لتكون ماضية أكثر في أجساد الأعداء، وقد سقيت بالسم عند شحذها، وهي حادة جدًّا لتكون فعالة في المعركة، ويستمر تأثيرها في جراحات الأعداء حتى بعد انتهاء المعركة نتيجة السم الموجود في شفراتها: «مسمومة الشحذ غير كليلة الحد»[9]، وهي إلى ذلك معتدلة الوزن، فهي ليست بالثقيلة المهلكة لحاملها ولا بالخفيفة قليلة الغناء عند استخدامها: «ولا شانها خفة الوزن ولا فَدَح حاملها بُهورُ[10] الثقل»[11].

(1) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 207. الجواهر
(2) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 207.
(3) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 207. صينية التعقيب: أي أن أعقابها من صنع الصين.
(4) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 206.
(5) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء ص 196.
(6) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 196.
(7) كردعلي، محمد، رسائل البلغاء ص 196.
(8) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 196.
(9) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء ص 196.
(10) فدح: أثقل. البهور: تتابع النفَس من الإعياء.
(11) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء ص 197-196.

والثقل المناسب للسيف مهم جدًا في المعارك، خصوصًا عند المبارزة، ففي معركة دير الجماجم استأذن أحد الجند الحجاج في الخروج إلى القتال، فقال الحجاج: «أرني سيفك» . فأعطاه إياه، فقال الحجاج: «معي سيف أثقل منه، هذا»، فأمر له بالسيف فأعطاه إياه»[1].

ومن المعروف أن أهم صفات السيف أن يكون قاطعًا شديد المضاء، يقول المهلب بن إياس مادحًا سيفه القاطع، شديد التأثير في ضرب رقاب الأعداء، في إحدى المعارك: «أُخذَتْ يومئذ سيوف الأشراف، فَضُرِب بها الأعناق فكان فيها ما لا يقطع ولا يجرح، فأخذوا سيفي فلم يُضرب به شيءٌ إلا أبانَهُ[2] فحسدني بعض آل قتيبة، فغمز الذي يضرب أن أَصفحَ به[3]، فصفحَ به قليلًا، فوقع في ضرس المقتول فثلمه»[4].

- **الرمح**: الرمح سلاح عريق في القدم، شاع استعماله عند الشعوب القديمة، وكان أكثر شيوعًا عند الأمم التي ترتاد الصحراء، ومنهم العرب. وكان للرماح أطوال مختلفة، فالرماح الطوال خاصة بالفرسان، أما الرماح القصيرة فقد يستعملها الراجل والفارس أيضًا[5].

ويصف عبدالحميد الكاتب الرمح الذي تحمله قوات المقدمة أو الطليعة من الجيش وصفًا دقيقًا جدًا، فيذكر لكل جزء من أجزاء الرمح صفاته الصناعية وصفاته الفنية التي تميزه. فقناة الرمح يجب أن تكون مرنة لدنة، طويلة العنق، قوية الصناعة: «قد أشرعوا لدْن القنا، طوال الهوادي[6]، مُقَوَّمات الأوَد»[7]. فالفارس

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/362.
(2) أبانه: قطعه وفصله.
(3) صفحه بالسيف: ضربه بعرضه لا بحدّه.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/470.
(5) شيت خطاب، محمود، العسكرية العربية الإسلامية ص 114.
(6) الهوادي: جمع هادٍ، وهو العنق ومقدّم كل شيء.
(7) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 197.

يحتاج إلى قناة طويلة للرمح، وإن طول القناة يجعل من السهل كسرها لذا يجب أن تكون قابلة للالتواء وقوية في الوقت ذاته. وكان العرب يوالون دهنها بالزيت لتحافظ على مرونتها ولدونتها[1].

وتصنع أسنة الرماح من الحديد الأزرق وهو أشبه ما يكون بالفولاذ حتى يكون أشد مضاءً في أجساد الأعداء: «زرق الأسنّة»، «مستوية الثعالب»[2].

أما العُقد فهي موصول بعضُها إلى بعض بشكل شديد الإحكام، وجسم الرمح هو قطع من القصب القوي: «وكعوبها جَعْدة»[3].

ويجب أن يكون الرمح شديد القوة، مستقيمًا وغير ملتوٍ، حتى يحقق هدفه عند إصابة العدو، وألا يكون فيه عيب صناعي: «ليس فيها التواءُ أَوَد،... ولا بها مسقط عيب، ولا عنها وقوعُ أمنيّة» . وهذه الصفات كلها تجعل حامل الرمح يثق بالصفات الصنعية والفنية لرمحه فيطاعن به من دون خوف من خذلان الرمح له.

والرمح سلاح فعال في الحالات الهجومية والدفاعية، ويستخدمه الحرس عند الدفاع عن المعسكرات، ولا سيما في الليل فاستخدام الرماح في هذه الحال أفضل من استخدام السيوف: يقول عبدالحميد: «وإياك أن يُشهروا سيفًا يتجالدون به. وتقدَّمْ إليهم ألا يكون قتالهم بالليل في تلك المواضع لمن طرقهم إلا بالرماح، مسندين لها إلى صدورهم»[4]، كما يُواجَه الهجوم القوي لقوات الأعداء بالجثو على الركب واستقبالها بالرماح، فقد أمر الحجاج جنوده في إحدى المعارك مع شبيب الخارجي بذلك، فقال: «... غضوا الأبصار، واجثوا على الركب، واستقبلوا القوم بأطراف الأسنة»[5].

---

(1) شيت خطاب، محمود، العسكرية العربية الإسلامية ص 114.
(2) كردعلي، محمد، رسائل البلغاء ص 197. الثعالب: جمع ثعلبة، وهي رأس الرمح.
(3) الكعب: العقدة بين الأنبوبتين. جعدة: أي قوية متينة.
(4) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 205. صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/525.
(5) الطبري، تاريخ الطبري 270-6/269. ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/426.

وتستخدم الرماح كالسيوف في المبارزة الفردية، ففي معركة المستورد بن عُلَّفة الخارجي مع معقل بن قيس، طلب المستورد إلى معقل أن يبارزه، فخرج إليه معقل بالسيف، وكان مع المستورد رمح، «فمشى إليه معقل بالسيف، وخرج الآخر إليه بالرمح، فناديناه، أن الْقَهُ برمح مثل رمحه، فأبى، وأقبل عليه المستورد فطعنه حتى خرج سنان الرمح من ظهره، وضربه معقل بالسيف حتى خالط سيفُه أمَّ الدماغ، فوقع ميتًا، وقُتل معقل»[1].

- **القوس والنبل:** «القوس[2] في الأصل عود من شجر جبلي صلب، يحنى طرفاه بقوة، ويُشد فيهما وتر من الجلد أو العصب الذي يكون في عنق البعير»[3].

و«النبل عود رفيع من شجر صلب... يركب في قمته نصل من حديد مدبب، له سنان في عكس اتجاهه يجعلانه صعب الإخراج إذا نشب في الجسم»[4]. والقوس والنبل جزآن متلازمان عند الاستخدام.

ويصف عبدالحميد القوس التي يجب أن يستخدمها فرسان المهام الخاصة والطلائع، بأنها لينة الانعطاف، مرنة تعين صاحبها على الرمي: «ولتكن الفارسية... منبسطة السِّية، سهلة الانعطاف، مقربة الانحناء، ممكنة الرمي»[5]. ويقدّم عبدالحميد وصفًا للنبل في صنفين: نبل لفرسان المهام الخاصة ونبل لقوات المقدمة وفرسانها. توضع نبال فرسان المهام الخاصة في كنائن وجعاب خاصة، وتوضع هذه الجعاب والكنائن على ظهر الفرس، أو خلف ظهر الفارس ليسهل استخراج النبال عند الحاجة إليها: «وكنائن النبل وجعاب القسي قد استقحبوها»[6].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/209.
(2) القوس تذكر وتؤنث، كما جاء في المعجم الوسيط.
(3) شيت خطاب، محمود، العسكرية العربية الإسلامية ص 108. وانظر: هندي إحسان، الجيش العربي في عصر الفتوحات، ص 89-88.
(4) شيت خطاب، محمود، العسكرية العربية الإسلامية ص112.
(5) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 207. وصفوت، جمهرة رسائل العرب 2/528.
(6) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 207.

وأجود الأخشاب لصناعة النبال هي عيدان الشِّرْيان والنَّبْع[1]: «وقسيّ الشريان والنبع»[2]، وهي مصنوعة بدقة، وخالية من الاعوجاج، حتى تصيب هدفها بدقة: «محكمة العمل، مقوّمة التثقيف»[3]، وهي أعرابية الصنع ومن أقاليم مختلفة من البلاد العربية: «أعرابية الصنعة، مختلفة الأجناس»[4]. تكون نصول هذه النبال مسمومة، صنعت في مَصّيصة من بلاد الشام وركبت في العراق: «ونصول النبل مسمومة، وعملَها مصِّيصي، وتركيبها عراقي»[5]. ويجب أن يكون صانع النبال حاذقًا، فعليه أن يأخذ عود النبل فيسويه ويثقفه وينحته بدقة، ثم يجعل فيه فرائض دائرية الشكل لوضع الريش البدوية فيها[6]، وهذه الريش مهمتها المحافظة على توازن النبل عند انطلاقه من القوس[7]، بحيث يسير النبل بدقة في المسار الذي وجهه إليه، وهذه النبال جيدة الصنع ألصق عليها ريشها في البادية: «وترييشها بدوي»[8].

أما النبال التي تستخدمها قوات المقدمة فتوضع في كنائن خاصة: «مستحقبي كنائن النبل»[9].

وتصنع هذه النبال من أعواد أشجار الشَّوحَط والنبع وهي أفضل أنواع الأخشاب لصناعة النبال «وقسيّ الشوحط والنبع»[10]، صنع الأعراب أعقابها:

(1) عيدان: أغصان. والشريان: شجر تتخذ منه القسي. والنبع: شجر صلب تتخذ منه السهام.
(2) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 207.
(3) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 207.
(4) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 207.
(5) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 207.
(6) شيت خطاب، محمود، العسكرية العربية الإسلامية ص 112.
(7) القبضة: وحدة للطول يُراد بها في الأصل عرض كف الإنسان دون الإبهام وتعادل حوالي تسعة سنتيمترات، فيكون طول السهم نحو خمس وأربعين سنتيمترًا. انظر فاخوري وخوام، موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية ص 406.
(8) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 207.
(9) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 197.
(10) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 197.

«أعرابية التعقيب»[1]، أما نصولها فهي من حديد رومي المصدر، ولجعلها فتاكة أكثر تسقى سمًا عند صناعتها: «رومية النصول، مسمومة الصوغ»[2].

وحتى تكون النبال ذات فعالية عالية في اختراق الدروع والحديد، ينبغي أن يكون طولها ما عدا نصولها خمس قبضات، وهذا المقدار من الطول يُكسب النبل اندفاعًا أكبر وقوة يكتسبها النبل عند انطلاقه من القوس، فيخترق دروع جنود الأعداء فيحدث فيهم الأثر المطلوب «ولتكن سهامُها على خمس قبضات سوى النصول، فإنها أبلغ في الغاية، وأنفذ في الدروع، وأشكّ في الحديد»[3].

والنبال أسلحة فتاكة جدًا، عالية التاثير في جنود الأعداء وخصوصًا إذا كانت نصالها مسمومة، وهي ترمى من مسافات بعيدة، وهذا يوفر للقوات الرامية حماية من القوات المعادية، ويوفر عليها الالتحام وتكبد الخسائر الناجمة عن ذلك الالتحام، وتستخدم النبال في الدفاع والهجوم وحصار الأسوار والمباني المحصنة. ففي الدفاع تستخدمها القوات المخندقة للدفاع عن المعسكرات عند حدوث الهجوم عليها مثلما كان عليه الأمر حين هاجم شبيب قواتِ الجزل بن سعيد المخندِقة في المعسكر في دير يزدجرد» .. إذ «رشقهم أهل العسكر بالنبل حتى ردوهم عنهم، فلما رأى شبيب أنه لا يصل إليهم قال لأصحابه سيروا ودعوهم»[4]. ولما رأى شبيب ما فعلته النبال بأصحابه، سار مبتعدًا عن المعسكر حتى وصل إلى منطقة آمنة، وطلب من أصحابه النزول للاستراحة وإطعام الخيول وإصلاح النبال والإعداد للمعركة من جديد، فقال لأصحابه: انزلوا فاقضموا وأصلحوا نبلكم وتروّحوا وصلوا ركعتين، ثم اركبوا»[5].

---

(1) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 197.
(2) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 197: مسموعة الصوغ ؟؟
(3) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 197.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/232.
(5) الطبري، تاريخ الطبري 6/233.

وإن لكل سلاح أهميته الخاصة في الحرب ووظيفته في المكان والوقت المناسبين، ومن هنا فإن للنبال أيضًا أثرها ومهمتها حين تستخدم في وجوه كثيرة، منها أن تكون المسافة بعيدة بين الجيشين، أو في بدء الهدوم، فالنبال تستخدمها القوات المهاجمة لإلحاق أكبر الضرر والأذى في القوات المعادية تمهيدًا للهجوم عليها، وهذا يشبه في عصرنا الحالي القصف المدفعي الذي يمهد للهجوم، فكان الحارث بن عبدالله القُباع – عند خروجه إلى محاربة الخوارج – يقول للناس: «إذا لقيتم العدو غدًا فأَثْبِتوا أقدامكم واصبروا، فإن أول الحرب التّرامي، ثم إشراع الرماح، ثم السّلّة، فثكلَتْ رجلًا أمُّه فر من الزحف»[1]. فهذا النص يوضح أهمية استخدام النبال في بدء الهجوم في إلحاق الخسائر بالقوات المعادية، وأن استخدامه مرحلة أولى من الهجوم هو أكثر غَناءً من استخدام الرماح والسيوف في هذه الحال لأن استخدام الرماح والسيوف يكون فقط عند التحام القوتين. وفي هذا الصدد يروي جندي كان في جيش قتيبة بن مسلم الباهلي حين حاصر قتيبة أهل السغد في سمرقند ففتحها، أن رجلًا منهم قام على ثلمة في سور الحصن، فشتم القائد قتيبة، وكان مع قتيبة قوم رماة، فقال لهم قتيبة: اختاروا منكم رجلين، فاختاروا، فقال: «أيكما يرمي هذا الرجل، فإن أصابه فله عشرة آلاف وإن أخطأه قطعت يده؟ فتلكّأ أحدهما وتقدّم الآخر، فرماه فلم يخطئ عينه، فأمر له بعشرة آلاف»[2].

ولوقاية أجساد الجنود في المعركة من ضربات سيوف الأعداء وطعنات الرماح استخدمت أدوات يمكن تسميتها بالأسلحة الدفاعية، وأهم الأسلحة الدفاعية التي وردت في نصوص العصر الأموي التي بين أيدينا اثنان هما: التُّرس والدرع.

(1) المبرد، الكامل 3/1091، وابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/284.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/474.

- **الترس**[1]: صفحة من الفولاذ يحملها الجندي في إحدى يديه لتلقّي ضربات سلاح الجندي من العدو، ويمكن أن يصنع الترس من الخشب المغطى بالجلد[2]. يصف عبدالحميد التِّرَسة التي يحملها فرسان المهام الخاصة، فيقول: «مُلبدين بالتِّرسة الفارسية، صينية التعقيب»[3]. فهذه الترسة فارسية الصنع، ومقبضها صيني الصنع أيضًا، والأسلحة بهذه الميزات الفنية تقي الفارس وقاية جيدة من ضربات العدو. وحتى يتحكم الفارس بها بشكل جيد ويستطيع المناورة بها لا بد أن يكون وزنها خفيفًا: «ومحملها مسْتَخَف»[4].

ويستخدم الترس سلاحًا دفاعيًا لصد النشابات والنبال، يقول خالد بن باب مولى مسلم بن عمرو واصفًا المهمة الدفاعية للترس في حماية الجنود من نشابات العدو، حين حاصر قتيبة بن مسلم سمرقند: «... ورماهم السغد بالنشاب، فوضعوا تِرَسَتَهُم، فكان الرجل يضع ترسه على عينيه، ثم يحمل حتى صاروا على الثلمة»[5].

- **الدرع**[6]: رداء يلبسه الجندي ليغطي معظم جسده ويحميه من طعنات السيوف والرماح ورشقات النبال المنهالة عليه من الأعداء. والدرع إما أن تكون من صفائح من الصلب أو تكون من زرد الحديد أو من القماش الكتاني السميك أو من الجلد[7]. وقد ذكر عبدالحميد أوصافًا كثيرة للدرع في رسالته العسكرية، منها أن الدرع التي يجب أن تلبسها قوات المقدمة يجب أن يكون مصنوعًا من الحديد

(1) يجمع الترس على أتراس وتروس وتِرَسة.
(2) هندي، إحسان، الجيش العربي في عصر الفتوحات ص59.
(3) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 207.
(4) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 207.
(5) الطبري، تاريخ الطبري 6/475.
(6) الدرع: يذكر ويؤنث.
(7) هندي إحسان، الجيش العربي في عصر الفتوحات، ص53.

عسلي اللون: «ماذِيّة الحديد»[1] وهي شبكة من الحديد محكمة الصنع بدقة، إذ تكون حلقاتها متقاربة ومساميرها: «شاكة[2] النّسج، متقاربة الحَلَق، متلاحمة المسامير»[3]. هذه الشبكة الحديدية المتراصة والمتداخلة بدقة تحمي جسد المقاتل من مختلف الأسلحة التي قد تخترق الدرع إلى جسد المقاتل إذا لم يكن الدرع منسوجًا بشكل محكم الصنعة بحيث تغلق حتى المساحات الصغيرة التي يعبر منها النبل إلى جسد المقاتل، إلا أن هذا الدرع بالرغم من تراص حلقاته الحديدية ينبغي أن يكون خفيف الوزن حتى لا يعيق حركة صاحبه في أثناء الحرب «مموّهة الرُّكَب، مُحكمة الطبع، خفيفة الصوغ»[4]. ويمكن للفارس أن يحرك ساعديه ومرفقيه دون عناء، وتلبس حتى تغطّي الأكفّ: «رقاق المعاطف، بأكف واقية»[5] ويجب أن يكون عملها متقنًا بحيث لا تعيق حركة الفارس.

وقد أجْمَلَ الحديث عن هذه الأسلحة أحد الرجال الذين كانوا في جيش قتيبة بن مسلم إذ يروي أن قتيبة لما أراد الدخول على الحجاج ليتدارسا أمر شبيب الخارجي كان قتيبة في لباسه الحربي متقلدًا سيفه، ولابسًا الدرع الذي يغطي كامل جسده، يقول ذلك الرجل: « ... وإذا قتيبة يمشي في المسجد عليه قباء هَرويّ[6] أصفر، وعمامة خزّ أحمر متقلدًا سيفًا عريضًا قصير الحمائل كأنه في إبطه، قد أدخل بِرْكةَ قَبائه[7] في مِنطَقَته، والدرعُ يصفق ساقَيْهِ، ففُتح له الباب ولم يُحجب ...»[8].

(1) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 196.
(2) شاكة: محكمة.
(3) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 196.
(4) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 196.
(5) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 196.
(6) هَروي: نسبة إلى هَراة وهي مدينة في خراسان.
(7) بركة قباء: طرف الثوب القريب من الأرض.
(8) الطبري، تاريخ الطبري 6/272.

أما عبدالحميد فقد ذكر هذه الأسلحة مجملًا الكلام عليها في معرض ضرورة استعداد الجنود في المعسكر لهجوم مفاجئ وذلك بقوله[1]: «قد ألبَدوا[2] بالتِّرَسة، واستجَنّوا[3] بالبَيض، وألقوا عليهم سوابغَ الدروع وجِبابَ الحشو»[4].

2 - **الأسلحة الجماعية:**

يقصد بالأسلحة الجماعية الأسلحة التي تحتاج عند استخدامها إلى عدة جنود، كما يكون أثرها المدمّر على القوات المعادية أثرًا جماعيًا، ومن أمثلة الأسلحة الجماعية التي استخدمتها الجيوش في العصر الأموي - وفقًا للنصوص الواردة بهذا الشأن - سلاحان اثنان: المنجنيق، والتدخين.

- **المنجنيق:** المنجنيق سلاح جماعي يتكون في أبسط أشكاله من قاعدة خشبية سميكة مربعة الشكل او مستطيلة يرفع في وسطها عمود خشبي قوي، ثم يركب في أعلاه ذراع المنجنيق قابلًا للحركة بحيث يكون ربعه تقريبًا للأسفل، يتدلى منه صندوق خشبي مملوء بالرصاص والحجارة والحديد او نحوها، ويختلف حجم الصندوق باختلاف المنجنيق، وتكون ثلاثة أرباع الذراع للأعلى، تتدلى من نهايتها شبكة مصنوعة من حبال قوية، يوضع فيها الحجر المراد قذفه. وعند القذف به يجذب أعلى الذراع إلى الأرض بقوة الرجال، فيرتفع الثقل المقابل من الحجارة والرصاص والحديد الذي بالصندوق ثم تترك فجأة فيهوي الثقل المقابل من الحجارة والرصاص والحديد الذي بالصندوق، ويرتفع أعلى الذراع بالشبكة قاذفًا ما فيها من الحجارة إلى الهدف المعين[5].

(1) لم يخص عبدالحميد البيضة (الخوذة) بحديث واف في كلامه على أنواع الأسلحة سوى قوله: « واستجَنّوا بالبيض». انظر: كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 205.
(2) ألبدوا: التصقوا.
(3) استجنوا: وقوا رؤوسهم بالخوذ.
(4) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 205. وصفوت، جمهرة رسائل العرب 2/525.
(5) شيت خطاب، محمود، العسكرية العربية الإسلامية ص 118.

يستخدم المنجنيق لدكّ أسوار الأعداء وحصونهم، وهو يشبه في عصرنا الحديث عمل المدفعية الثقيلة، حيث تقصف المواقع والحصون التي يصعب اقتحامها لفتح ثغرات في جدارنها. فعندما حاصر قتيبة بن مسلم سمرقند في سنة 93هـ يريد فتحها نصب عليها المنجنيقات، ورمى المدينة ففتحت ثغرة في جدارها، فقال قتيبة لجنوده: «ألحوا عليها حتى تعبروا الثلمة»[1] فطلب أهل المدينة الصلح، فقال قتيبة: «لا نصالحهم إلا ورجالُنا على الثلمة ومجانيقنا تخطر على رؤوسهم ومدينتهم»[2].

يصف أحد الجنود استعمال المنجنيق في حصار الحجاج لابن الزبير في مكة ومشاركة الحجاج نفسه في وضع الحجارة فيه ورميها، فيقول: «رأيت المنجنيق يُرمى به ... فرفع الحجاج بركة قبائه فغرزها في منطقته، ورفع حجر المنجنيق فوضعه فيه، ثم قال: ارموا، ورمى معهم»[3].

وربما تفنن بعض القادة في استخدام المنجنيق بغرض التأثير النفسي لإدخال الاضطراب إلى صفوفه وبث الذعر والخوف بينهم، وذلك برمي رؤوس قادة العدو بالمنجنيق إلى معسكراتهم، فقد روى الطبري خبر إغارة الأحزم – فارس الترك – على المسلمين، فقتله المسلمون، «فأمر نصر بن سيار برأس الأخرم، فرمى به في عسكرهم بمنجنيق، فلما رأوه ضجّوا ضجّة عظيمة، ثم ارتحلوا منهزمين»[4].

ولما حاصر مسلم بن عقبة المدينة قال لحصين بن نمير: «إنك تَقْدَمُ على قوم لا عُدّةَ ولا سلاح لهم، جبال مشرفة عليهم، فانصب عليهم المنجنيق في موضعين بين جبلين، فإن تعوّذوا بالبيت فارمه، فما أقدرك على بنائه»[5].

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/475. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/337.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/475.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/187. ومن الجدير بالذكر أن الحجاج صنع منجنيقًا يقال له العروس كان يمدّه خمسمئة رجل.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 7/175.
(5) المبرد، التعازي والمراثي ص 252.

وقد كتب عمر بن عبدالعزيز إلى أحد قادته يأمره باستخدام المنجنيق على أحد الحصون، ويروي أحد الجنود فيقول: «قرئ علينا كتاب عمر بن عبدالعزيز بأرض الروم يأمر والينا بنصب المنجنيق على الحصن وسالم بن عبدالله إلى جنبي يسمع الكتاب»[1].

كما استخدم الأمويون (العرادة) في حروبهم - كما يروي الطبري[2] - وهي منجنيق صغير[3].

- **التدخين:** هو أحد الأساليب التي تستخدم لبث التخلخل في صفوف القوات المعادية، وهو مقارب في تأثيره لما يدعى في عصرنا القنابل الدخانية. ويهدف التدخين إلى شغل العدو وإرباكه، وشل قواته تمهيدًا للهجوم عليه. يقول أحدهم إنه»سمع أن عمر بن عبدالعزيز لا يرى بالتدخين على العدو بأسًا في الحصون»[4].

وفي معركة الجنيد بن عبدالرحمن مع الترك عندما أراد طخارستان، فقيل له إن الترك أتوك فتأهّب للمسير. فقال الجنيد يستشير أصحابه بشأن الطريق التي يجب عليه أن يسلكها: «أي الطريقين إلى سمرقند أمثل ؟» فقالوا له: «طريق المحترقة» . إلا أن أحدهم حذّر الجنيد من أن الترك يمكن أن يستخدموا النار والدخان في إحراق المسلمين وخنقهم، بقوله: «القتل بالسيف أمثل من القتل بالنار، إن طريق المحترقة فيه الشجر والحشيش، ولم يزرع منذ سنين، فقد تراكم بعضه على بعض، فإن لقيَنا خاقان أحرق ذلك كله، فقتلنا بالنار والدخان»[5].

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/352.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/175.
(3) شيت خطاب، محمود، العسكرية العربية الإسلامية ص118. و شيت خطاب، محمود /1391هـ1971-م/ عقبة بن نافع الفهري (من سلسلة قادة الفتح الإسلامي)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ص64.
(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى 5/352.
(5) الطبري، تاريخ الطبري 7/72. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/163.

ج- وسائط النقل والتنقل العسكرية:

تحتاج الجيوش عند انتقالها من موقع إلى آخر، إلى وسائط نقل لحمل أفراد هذه الجيوش، ولوازمها العسكرية ومؤونتها، إضافة إلى حمل الأموال والدواوين والأثقال التي تحتاجها، وكلما كانت هذه الوسائل قوية وسريعة أكثر أكسبت الجيش حيوية ومرونة في حركته وفي تنقلاته، مما يمنحه كفاية أعلى في ملاحقة العدو وتتبع تحركاته، وضرب قواته وتدميرها بالمكان والزمان المناسبين، كما أن وسائط النقل السريعة والقوية تؤدي دورها الكبير في وصول إمدادات الجيوش في الوقت المناسب لإنقاذ القوات المحاربة من المآزق العسكرية التي تقع فيها ودعمها ومن ثم تلافي الخسائر أو تحقيق كسب في المعارك، كما أن هذه الوسائط هي المستخدمة في أغلب الأحيان في أثناء المعركة، ولهذه الوسائط دور هام لا يقل أهمية عن دور الأسلحة وجودة أدائها.

وتشير النصوص النثرية في العصر الأموي إلى أن الجيوش استخدمت عدة وسائط للنقل، منها البريّة، ومنها المائية:

1 - الوسائط البرية:

اعتمدت الجيوش الأموية في البرّ كغيرها من جيوش الأمم الأخرى على الدواب في انتقالها وترحالها بين المواقع الحربية المختلفة.

وتعدّ الخيول العربية الأصيلة من أهم الدواب المستخدمة في تحركات الجيوش وخلال المعارك، وما من دابة لها أهميتها الخاصة عند العرب مثل الخيول، فهي تلازم العربي في حلّه وترحاله، وفي حربه وسلمه، والفارس الماهر

هو الذي يكون مجلّيًا في فروسيته ماهرًا فيها «ثقف الفروسية»[1]. وخير الخيول إناثها، لأنها أسرع في التجاوب مع فارسها في الإقدام والإحجام والالتفاف والكر والفر والملاحقة، ونظرًا إلى أن الخيول الأصيلة عالية الكفاية في فنون المعارك، فقد اختارها عبدالحميد لتحمل عناصر القوات الضاربة في الجيوش مثل الطلائع وسرايا المهام الخاصة. وذلك في قوله: «وإياك أن تقبل من دوابهم إلا الإناث من الخيل المَهْلوبَة[2]، فإنها أسرع طلبًا، وأنجى مهربًا، وألين معطفًا، وأبعد في اللحوق غايةً وأصبر في معترك الأبطال إقدامًا»[3].

والفرس الأصيل ذو المواصفات السابقة ينقذ صاحبَه من الموت المحتم. فهذا عبدالله بن عقبة الغنوي يصف فرسًا أنقذه من القتل حين كان خارجًا مع المستورد ابن علفَّة الخارجي في معركته مع معقل بن قيس، والتي قتل فيها أصحاب المستورد جميعًا إلا عبدالله الذي أنقذه ذلك الفرس، فيقول: «وانتهيت إلى فرس واقف عليه سَرْجهُ ولجامه، وما أدري ما قصة صاحبه أقتل أم نزل عنه صاحبه يقاتل وتركه، قال: فأقبلت حتى أخذت بلجامه، وأضع رجلي في الرَّكاب واستوى عليه، قال: وشد والله أصحابه علي، فانتهوا إليَّ وغمزتُ في جنب الفرس، فإذا هو والله أجود ما سُخِّر، وركض منهم ناس في أثري فلم يعلقوا بي، فأقبلت أركض الفرسَ، وذلك عند المساء، فلما علمت أني قد فُتُّهم وأمِت، أخذت أسير عليه جنَبًا وتقريبًا»[4].

وهذه الخيول لها صفات جمالية تعرف بها الخيول الجيدة، فالأصيلة منها غائرة العيون ضامرة البطون، مجدولة الأذناب، كما وصفها المختار بن أبي عبيد الثقفي ليزيد بن أنس حين كلفه بالذهاب إلى الموصل على رأس قوة من الخيول،

(1) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 207.
(2) المهلوبة: المقطوعة الذنب.
(3) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 196. وصفوت، جمهرة رسائل العرب 2/509.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 5/205.

فيقول « .. وإنك صاحب الخيل التي تجر جعابها، وتضفر أذنابها[1]... غائرةً عيونُها، لاحقةً بطونُها، اخرج إلى الموصل حتى تنزل أدانيها »[2].

ومن صفات الخيل الأساسية المطلوبة القوة والتحمّل لكي تقْوى على حمل فارسها المدجّج بالسلاح والدرع الثقيلين. لأن الفارس المدجج بالسلاح والدرع يكون ثقيل الوزن لا تحمله الخيول الضعيفة «فلما وزن يزيد بن المهلب نفسه بسلاحه، فكان أربعمئة رطل فقال: ما أراني إلا قد ثقلت عن الحرب، أي فرس يحملني، ثم دعا بفرسه الكامل فركبه»[3].

وحرص القادة على تجهيز خيولهم بأحسن العتاد لما في ذلك من أثر في نفوس المقاتلين معه، كما له أثره أيضًا في نفوس أعدائهم، فعندما خرج قتيبة بن مسلم مع الحجاج لقتال شبيب الخارجي، «ركب قتيبة فرسًا أغرّ مُحَجّلاً[4] كُمَيْتًا[5] كأنه في سَرْجه رُمّانة من عُظْم السَّرج»[6].

وبعض الخيول كانت تُكسى ألبسة خاصة وتُجهَّز بأفضل العتاد، وتدعى عندئذ بالمجفّفة، ويبدو أنها كانت معدّة لترافق قواد الجيش في الحروب، وتوفر صيدًا ثمينًا للقوات المهاجمة، فعندما أراد الحجاج كيد شبيب وخداعه «أخرج له (أبا الورد) – مولى له –، عليه تِجْفاف، وأخرج مجفّفَة كثيرة وغلمانًا له، وقالوا: هذا الحجاج، فحمل عليه شبيب فقتله، وقال: إن كان هذا الحجاج فقد أرحتكم منه». ثم إن الحجاج أخرج له غلامه طُهمانَ في مثل تلك العُدّة على مثل تلك الهيئة، فحمل عليه شبيب فقتله، وقال: إن كان هذا الحجاج فقد أرحتكم منه»[7].

(1) الخيل مضفورة الأذناب نتيجة الاستمرار في السير مسافات طويلة بلا توقف.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/38..
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/372.
(4) التحجيل: بياض في قوائم الفرس أو في بعضها.
(5) الكميت: الذي يشبه لونه لون الخمر في الاحمرار.
(6) الطبري، تاريخ الطبري 6/273.
(7) الطبري، تاريخ الطبري 6/269. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/426.

وينصح عبدالحميد باستخدام الخيول القوية والبراذين المكتنزة في الكتيبة التي تسير خلف الساقة وتحمي مؤخرة الجيش، حتى يكونوا أكثر قوة «وإياك أن تقبل في دوابهم إلا فرسًا قويًا، أو بَرْذونًا وثيجًا[1]، فإن ذلك أقوى القوة لهم، وأعون الظهير على عدوهم»[2].

ونظرًا إلى القيمة التي تبلغها وسائط النقل هذه في إعداد الجيوش، وغلاء ثمنها، فإنها تُعرض لفداء الأسرى من القادة والملوك الأعاجم، فعندما أُسر «كورصول» ملك الترك، عرضَ على نصر بن سيار والي خراسان عددًا كبيرًا من الجمال والبراذين مقابل إطلاق سراحه، وذلك أن الجند «جاؤوا به إلى نصر، فقال له نصر: من أنت ؟ قال: «كورصول»، فقال نصر: الحمد لله الذي أمكن منك يا عدو الله! قال: فما ترجو من قتل شيخ، وأنا أعطيك ألف بعير من إبل الترك، وألف برذون تقوي بها جنودك، وخل سبيلي! فقال نصر لمن حوله من أهل الشام وأهل خراسان: ما تقولون ؟ فقالوا: خلّ سبيله»[3].

2 - **الوسائط المائية:**

تعد الأنهار من أكبر الصعوبات التي تعترض مسيرة الجيوش، إذ إنها تمثل عائقًا طبيعيًا كبيرًا يوقف زحف الجيوش المهاجمة، ولتجاوز هذا العائق لا بد من طرائق تستخدمها الجيوش عند عبورها للأنهار.

فحين خرج الحارث بن أبي ربيعة لملاحقة الأزارقة، عبر الأزارقة جسر الصّراة، فلما رأوا أن الحارث وأصحابه قد لحقوا بهم قطعوا الجسر، فلما رأى الحارث ذلك تباطأ في اللحاق بهم وجلس للناس يبيّن لهم أساليب الحرب، فقام

(1) وثيج: قوي مكتنز. والبرذون: نوع من الخيول غير العربية يستخدم لحمل الأثقال.
(2) صفوت، جمهرة رسائل العرب 521-2/520. وانظر: كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، 203-202.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 7/174. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/237.

إليه رجل من أصحابه فقال: «قد أحسن الأمير - أصلحه الله - الصفة، ولكن حتّام تصْنَعُ هذا وهذا البحر بيننا وبين عدونا؟ مُرْ بهذا الجسر فلْيُعَد كما كان، ثم اعبر بنا إليهم، فإن الله سيريك فيهم ما تحبه» . فأمر الحارث بالجسر فأعيد ثم عبر الناس إليهم»[1].

وقد يعبر الجنود والفرسان بجيادهم الأنهار على ما في ذلك من خطورة، ففي فتح بخارى كلّف قتيبة بن مسلم الباهلي بني تميم - في أرض المعركة - بإزاحة الترك عن موضع احتلوه، وكان هريم بن أبي طلحة المجاشعيّ على خيل بني تميم، ووكيع رأسُهم، ودفع وكيع الراية إلى هريم، وقال له: «قدّم خيلك» فتقدّم هريم، ودب وكيع في الرجال، فانتهى هريم إلى نهر بينه وبين العدو فوقف، فقال له وكيع: «اقحم يا هريم» وقال: «أنا أقحم خيلي هذا النهر، فإن انكشفتْ كان هلاكها! والله إنك لأحمق» . قال: ... «ألا أراك ترد أمري»، وحذفه بعمود كان معه، فضرب هريم فرسَه فأقحَمه، وقال: «ما بعد هذا أشد من هذا»، وعبر هريم في الخيل. وانتهى وكيع إلى النهر ومعه الرّجالة ورأى أنه لا يمكنهم قطع هذا النهر، فلجأ وكيع إلى نصب جسر من الأخشاب فوق النهر، فعبر الناس النهر «وانتهى وكيع إلى النهر فدعا بخشب، فقنطر النهر وقال لأصحابه: من وطّن منكم نفسه على الموت فليعبر، ومَنْ لا فليثبت مكانه فما عبر معه إلا ثمانمائة راجل»[2].

وفي أغلب الأحيان توضع عند المعابر المائية مجموعات عسكرية مهمتها حماية هذه المعابر ومراقبتها والتدقيق في شخصية العابرين ومنعهم من اجتياز النهر إن اقتضى الأمر، فعندما قَدِم أسد بن عبدالله القسري أميرًا على خراسان، وسار إليها وأراد أن يقطع النهر، منعه الأشهب بن عبيدالتميمي أحد بني غالب - وكان على السفن بآمُل - فقال أسد: أقطِعْني، فقال: لا سبيل إلى إقطاعك لأني

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/125.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 444-6/443.

نُهيت عن ذلك، قال: لاطِفوه وأطعموه، فأبى، قال: فإني الأمير، ففعل، فقال أسد: اعرفوا هذا حتى نشركه في أمانتنا، فقطع النهر»[1].

ولكي يُسمح للجنود بعبور تلك الممرات لا بد من حصولهم على تصاريح خاصة بالعبور يصدرها قائد الجيش، فعندما غزا قتيبة كاشغر سنة 96هـ، سار وحمل مع الناس عيالاتهم ليضعهم بسمرقند، فلما عبر النهر استعمل على مقطع النهر مجموعة عسكرية يرأسها أحد مواليه، ليمنع من يرجع إلا بجواز منه، وقال له: «لا يجوزن أحد إلا بجواز»[2].

ويصف إياس بن زهير كيفية حصوله على تصريح من قتيبة بن مسلم بعبور النهر فيقول: «لما عبر قتيبةُ النهرَ أتيتُه فقلت له: إنك خرجت ولم أعلم رأيك في العيال فنأخذ أهْبَةَ ذلك، وبنيّ الأكابر معي، ولي عيال قد خلَفْتهم وأم عجوز، وليس عندهم مَنْ يقوم بأمرهم، فإن رأيتَ أن تكتب لي كتابًا مع بعض بنيّ أوجهه فيقدم عليّ بأهلي ا فكتب، فأعطاني الكتابَ فانتهيتُ إلى النهر، وصاحب النهر من الجانب الآخر، فألويت بيدي، فجاء قوم في سفينة فقالوا: من أنت؟ أين جوازك؟ فأخبرتهم، فقعد معي قوم وردّ قومٌ السفينةَ إلى العامل، فأخبروه، قال: ثم رجعوا إلي فحملوني» [3].

د - الإمدادات العسكرية:

لما كانت جيوش الأمويين موزعة بين مشارق الأرض ومغاربها، ونظرًا إلى كثرة المعارك الدائرة بين الأمويين وبين من عاداهم في الداخل كالخوارج والزبيريين وغيرهم، ومَنْ في الخارج كالترك والروم، فقد كانت هذه الجيوش دائمًا بحاجة لإمدادها بالقوات المحاربة وما يلزمها في هذه الحروب.

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/37.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/500. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/590.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/500.

وقد كانت بعض الهزائم التي تلحق بهذه الجيوش تستدعي طلب الإمدادات لإغاثتها، فعندما هاج الترك فأتوا سمرقند، كتب سورة بن الحر - وكان عليها - إلى الجنيد بن عبدالرحمن يستغيثه: «إن خاقان جاش بالترك، فخرجتُ إليهم فما قدرتُ أن أمنع حائط سمرقند، فالغوث» [1].

ولما أقبل شبيب الخارجي نحو المدائن يريدها كتب مطرف بن المغيرة بن شعبة إلى الحجاج يطلب منه إمداده بالجنود ليدافع عن المدائن لأن سقوط المدائن يهدد أمن الكوفة ويقوي احتمال سقوطها في يد شبيب، فقال: «أما بعد فإني أخبر الأمير- أكرمه الله - أن شبيبًا قد أقبل نحونا، فإن رأى الأمير أن يمدني برجال أضبط بهم المدائن فعل، فإن المدائن باب الكوفة وحصنها»[2].

ولما لم يجد الحجاج في إقليمه ما يكفي من قوات لإمداد مطرف، كتب إلى عبدالملك بن مروان في الشام يطلب منه إمداده بجند الشام: «أما بعد فإني أخبر أمير المؤمنين - أكرمه الله - أن شبيبًا قد شارف المدائن، وإنما يريد الكوفة، وقد عجز أهل الكوفة عن قتاله في مواطن كثيرة، في كلها يقتل أمراءهم ويفُل جنودهم، فإن رأى أمير المؤمنين أن يبعث إلي بأهل الشام، فيقاتلوا عدوهم، ويأكلوا بلادهم فليفعل، والسلام»[3].

ومن الواضح أن الحجاج يسوّغ لعبدالملك طلبه المدد بإخفاق أهل الكوفة في محاربة شبيب وأصحابه، كما أنه يغري القادمين من جند الشام إلى الحرب بالمكاسب المالية ليشجعهم على المجيء والنجدة، وهذا النص ليعكس الحرج الشديد الذي أصاب الحجاج في تلك الحرب.

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/71. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 163-5/162.
(2) صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/200.
(3) صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/ 201.

وقد يحدد طالب الإمدادات عدد الجنود الذي يحتاجهم ومهمتهم وهدفهم الذي يسيرون من أجله، فقد طلب الحجاج من الحكم بن أيوب وكان عامله على البصرة أن يبعث إليه عددًا محددًا من الجند فقال: «أما بعد فابعث رجلًا شجاعًا شريفًا من أهل البصرة في أربعة آلاف إلى شبيب، ومره فليلحق بسفيان بن الأبرد، وليسمع له وليطع»[1].

وقد يكون المدد العسكري من الرجال والسلاح الإضافي قادمًا من عند الخليفة لإنقاذ مواقف الجيوش المتدهورة، بغية إعادة التوازن إليها وإخراجها من المآزق التي تعرّضت لها، فقد أرسل الخليفة هشام بن عبدالملك إلى الجنيد بن عبدالرحمن كتابًا يفصّل فيه أنواع الإمدادات التي ستصله لإنقاذه من ضائقته في معركته مع الترك. يقول هشام في كتابه هذا: «قد وجهت إليك عشرين ألفًا مددًا، عشرة آلاف من أهل البصرة عليهم عمرو بن مسلم، وعشرة آلاف عليهم عبدالرحمن بن نعيم، ومن السلاح ثلاثون ألف رمح ومثلها تِرَسة»[2].

وقد ترسل الإمدادات من قبل ولاة الأقاليم وربما تهاون الوالي في تلبية طلب القائد فيستنجد بالخليفة، وهذا ما كان من نصر بن سيار الذي كتب إلى يزيد ابن هبيرة وهو بواسط يستمده لمحاربة أبي حمزة الخارجي، فحبس ابن هبيرة رسله، فكتب نصر بن سيار إلى الخليفة مروان ابن محمد يشكو إليه إهمال يزيد ابن هبيرة وتباطؤه في إرسال الإمدادات، ويشرح له حالة قواته العسكرية المتردّية، وكان ذلك سنة 130هـ، كتب نصر يقول: «إني وجّهت إلى ابن هبيرة قومًا من وجوه أهل خراسان ليعلموه أمرَ الناس من قِبَلنا، وسألته المدد فاحتبس رسلي ولم يمدّني بأحد، وإنما أنا بمنزلة من أخرج من بيته إلى حجرته، ثم أخرج من حجرته إلى

(1) صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/ 203.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/402. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/168.

داره، ثم أخرج من داره إلى فناء داره، فإن أدركه مَنْ يعينه فعسى أن يعود إلى داره وتبقى له، وإن أخرج من داره إلى الطريق فلا دار له ولا فناء»[1]. فكتب مروان بن محمد إلى ابن هبيرة يأمره أن يمد نصرًا، وكتب إلى نصر يعلمه ذلك. فكتب نصر إلى ابن هبيرة يسأله أن يعجّل إليه الجند قبل ألا يمكنه تدارك الأمر: «فإن أهل خراسان قد كذبتُهم حتى ما رجل منهم يصدق لي قولًا، فأمدّني بعشرة آلاف قبل أن تمدّني بمئة ألف، ثم لا تغني شيئًا»[2].

وقد ترسل الإمدادات على دفعات مع البريد خشية افتضاح أمرها ومعرفة العدو بتحركاتها، أو توخيًا للسرعة والسهولة، ليتم تجميعها بعدئذ لمباشرة المعركة، فقد دعا هشام بن عبدالملك سعيد بن عمرو الحرشي لما بلغه قتل الترك للجراح بن عبدالله الحكمي بـ«بلنجر»، وقال له: «إنه بلغني أن الجراح قد انحاز عن المشركين، قال: كلا يا أمير المؤمنين، الجراح اعرف بالله من أن ينحاز عن العدو، ولكنّه قُتل. قال: فما الرأي؟ قال: تبعثني على أربعين دابة من دواب البريد، ثم تبعث إليّ كل يوم أربعين دابة عليها أربعون رجلًا، ثم اكتب إلى أمراء الأجناد يوافونني» ففعل ذلك هشام[3].

وقد يكون طلب الإمـدادات مقتصرًا على المال والسلاح لنفادهما وحاجة الجيش إليهما، لما خرج مطرِّف بن المغيرة بن شعبة على الحجاج سنة 77 هـ وخلع عبدالملك، طلب من أخيه حمزة بن المغيرة وكان عامل الحجاج على همذان، أن يمده بالمال والسلاح فكتب إليه: «أما بعد، فإن النفقة كثرت، والمُؤْنة قد اشتدّت، فأمدِدْ أخاك بما قَدَرت عليه من مال وسلاح»[4]. فسرّحَ إليه بمال وسلاح.

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/401. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/393
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/402. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/393، والمسعودي، مروج الذهب 3/241.
(3) انظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/159.
(4) صفوت، جمهرة رسائل العرب ص 205» عن الطبري 263-7. ؟

هـ - المؤن:

تستغرق الجيوش خلال انتقالها من موقع إلى آخر زمنًا ليس بالقصير، لذلك فهي تنقل معها خلال تحركاتها مؤنها من طعام وماء وعلف للحيوانات وغير ذلك، وهذه المواد فيها قوام حياة الجيوش واستعدادها لأعباء الحرب، ومن أهم تلك المواد: المياه، فهذا عبدالله بن عبدالله ينصح الجنيد بن عبدالرحمن في قتاله مع الترك، أن يحمل معه الماء دائمًا فيقول له «فإني أطلب إليك خصالًا، قال الجنيد: وما هي، قال: تخندق حيثما نزلت، ولا يفوتنك حمل الماء ولو كنت على شاطئ نهر»[1].

وقد صدقت نصيحة عبدالله للجنيد في ضرورة التزود بالماء، فعندما دارت المعركة بين جنود المسلمين وقوات خاقان التركي، فجاء عبدالله إلى الجنيد يضحك «قال له الجنيد: ما هذا بيوم ضحك، فقيل له: إنه ضحك تعجبًا، فالحمد لله الذي لم يلقك هؤلاء إلا في جبال مَعْطَشة[2] فهُم على ظهر وأنت مخندق آخر النهار، كالين وأنت معك الزّاد»[3].

وقد يؤدي عدم تزوّد الجيش بالمياه إلى كوارث لا تُحمد عقباها نتيجة شرب هذه القوات من المياه غير الصالحة للشرب كالمياه المالحة أو الآسنة «فعندما حاصر يزيد بن الهلب الأتراك في البحيرة سنة 98 هـ، فظل الأتراك محاصرين مدة ستة أشهر، يخرجون فيقاتلون ثم يعودون إلى حصنهم، حتى شربوا ماء الأحساء، فأصيبوا بداء السؤاد[4] من شرب الماء المالح، فوقع فيهم الموت»[5].

وقد يؤدي العطش إلى هلاك الجنود وضعف مقاومتهم، ففي المعركة التي جرت بين قوات الأشرس وأهل سمرقند، قطع أهل سمرقند عنهم المياه، فأصبحوا

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/81. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/169.
(2) المَعْطَشة: الأرض التي لا ماء بها.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 7/83. وانظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5 /169
(4) السؤاد: داء يأخذ الإنسان بسبب شرب الماء المالح. والأحساء: السهول من الأرض يستنقع فيها الماء.
(5) الطبري، تاريخ الطبري 6/538.

وقد نفد ماؤهم، فاحتفروا فلم يُنبِطوا، وعطشوا فارتحلوا إلى المدينة التي قطعت عنهم المياه منها، فلقيهم العدو فقاتلوهم، فجهدوا من العطش فمات منهم سبعمائة، وعجز الناس عن القتال، فحضّ الحارث بن سُريج الناس، فقال: «أيها الناس، القتل بالسيف أكرم في الدنيا وأعظم أجرًا عند الله من الموت عطشًا»[1]. فتقدم الحارث ابن سريج وآخرون في فوارس من بني تميم وقيس، فقاتلوا حتى أزالوا الترك عن الماء، فابتدره الناس فشربوا وارتووا.

لذلك كانت الجيوش تحرص على أن تنزل خلال مسيرها بالقرب من مصادر المياه كالأنهار، يتزودون من مياهها، فخلال مسيرة الجيش، الذي كان يقوده مسلم ابن سعيد عندما غزا الترك، ورحل بالناس فساروا ثمانية أيام وهم مطيفون بهم، فلما كانت الليلة التاسعة أراد النزول، فشاور الناس فأشاروا عليه بالنزول، وقالوا: إذا أصبحنا وردنا الماء، والماء منا غير بعيد»[2].

وتحمل المياه عادة بالقِرَب على ظهور الدواب كالجمال، فعندما عطش الناس في المسيرة السابق ذكرها، كان عبدالرحمن بن نعيم العامري حمل عشرين قربة على إبله، فلما رأى جهد الناس أخرجها، فشربوا جُرَعًا، واستسقى يوم العطش مسلم بن سعيد فأتوه بإناء، فأخذه جابر – أو حارثة – بن كثير أخو سليمان بن كثر من فيه، فقال مسلم: دعوه، فما نازعني شَرْبتي إلا من حرّ دخله»[3].

ونظرًا إلى أهمية المياه العذبة للجيوش، قد يقوم أحد الجيشين المتقاتلين بتخريب منابع المياه إذا كان ذلك يعرقل مسير القوات المعادية، ففي وقعة الجنيد ابن عبدالرحمن مع الترك قام الترك بتخريب عيون المياه في طريق المسلمين إلى سمرقند، وسدّها بالتراب»[4].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/58. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/150.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/33.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 7/34. ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/129.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 7/72.

أما الزاد فإن الفارس مكلف بحمل المؤونة الكافية لجواده من العلف معه وإلا تعرض لإحراج كبير يضطره إلى استجداء العلف، فعندما انتهى حصار أهل الشام للمدينة المنورة وقتالهم لعبدالله بن الزبير، بهلاك يزيد بن معاوية، كان الحُصين ابن نُمير السَّكوني قائد قوات يزيد بن معاوية في المدينة المنورة. «فاستقبله علي ابن الحسين ومعه قَتّ[1] وشعير، وهو على راحلة له، فسلم على الحصين فلم يكد يلتفت إليه، ومع الحصين بن نمير فرس له عتيق وقد فني قتّه وشعيره، فهو غَرِضٌ[2] وهو يسب غلامه ويقول: من أين نجد هنا لدابتنا علفًا، فقال له علي بن الحسين: هذا علف عندنا، فاعلف منه دابتك، فأقبل على علي عند ذلك بوجهه، فأمر له بما كان عنده من علف»[3].

ويصف قيس بن الهيثم فرسان أهل الشام حين كانوا يغزون في الصوائف ويحملون زادهم على ظهور جيادهم فيقول: «.. ولقد رأيتنا في الصوائف وأحدنا على ألف بعير وإن الرجل من وجوههم ليغزو على فرسه وزاده خلفه»[4].

وعند وصول الجيوش إلى مناطق يمكنهم الإقامة فيها، كانوا يخزنون الطعام الذي حملوه على متون دوابهم في مخابئ خاصة لاستعماله عند الحاجة القصوى، ثم يقومون بتأمين طعام آخر لهم، في حال توفره في المنطقة التي يقيم فيها الجيش، وذلك من الإغارة على الأعداء وكسب الغنائم، أو زراعة الأرض التي يقيمون فيها، فيأكلون مما يزرعون[5]، أو يقتاتون ثمار الأشجار التي يمرون بها في مسيرهم[6].

(1) القَتّ: ما كان رطبًا من علف الدواب، كالفصّفصة، أو ما كان يابسًا أيضًا.
(2) غَرِض: من باب طَرِب، ضجر وملّ، فهو غَرِضٌ.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/503.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/157. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 326-4/325.
(5) الطبري، تاريخ الطبري 7/123. وانظر أيضًا في المصدر نفسه 6/530.
(6) الطبري، تاريخ الطبري 7/33.

كما يكسب الجنود الطعام من غنائم الأماكن التي يصالح عليها، فعندما حاصر يزيد بن المهلب الترك سنة 98هـ في «البحيرة»...، أرسل إليه ملك الترك: «إني أصالحك على نفسي ومالي وثلثمائة من أهل بيتي وخاصتي، على أن تؤمنني فتنزل البحيرة». فوافق يزيد على الصلح، وقال الجنيد ليزيد: أعطنا أرزاقنا، فدعا إدريسَ بن حنظلة العمّيّ فقال: يا بن حنظلة، أحص لنا ما في البحيرة حتى نعطي الجند»، فلم يقدر إدريس على إحصاء ما في «البحيرة» من غنائم، فاقترح على يزيد فقال: تقول للجند: «ادخلوا فخذوا، فمن أخذ شيئًا عرّفَنا ما أخذ من الحنطة والأرز والسمسم والعسل ... وقالوا للجند: خذوا، فكان الرجل يخرج وقد أخذ ثيابًا أو طعامًا أو ما حمل من شيء فيكتب على كل رجل ما أخذ، فأخذوا شيئًا كثيرًا»[1]. ونلاحظ في ذلك الإجراء تنظيم توزيع الغنائم والدقة في ذلك.

وقد تؤدي الحصارات التي تضربها الجيوش المهاجمة على الجيوش المحاصرة إلى غلاء أسعار الأطعمة وصعوبة تأمين الطعام والزاد لأن المحاصرين يصعب عليهم مغادرة مواقعهم المحاصرة، فتقلّ أقواتهم التي يكسبونها من الغنائم والصيد وغير ذلك. ويصف أحد الجنود الذين كانوا يقاتلون في جيش الخوارج الحصار الذي تعرضوا له، إذ حاصرهم عامر بن ضبارة مما يلي العراق، ومروان بن محمد مما يلي الشام سنة 129هـ فيقول: « فقطع عنا المادة والميرة، فغلت أسعارنا، حتى بلغ الرغيف درهمًا، ثم ذهب الرغيف فلا شيء يشترى بغالٍ ولا رخيص»[2].

وتموّن الجيوش خلال مسيرها من المدن والقرى التي تمرّ بها. يروي أحد الذين خرجوا مع جيش أهل الكوفة لمواجهة الخوارج، قائلًا: «كنتُ في الذين خرجوا مع معقل بن قيس فأقبلتُ معه... وجاء معقل بن قيس حتى نزل باب مدينة بَهُرَسير، ولم يدخلها، فخرج إليه سِماك ابن عبيد، فسلّم عليه وأمر غلمانه

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/538. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/33.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 7/353.

ومواليه فأتوه بالجَزَر والشعير والقتّ فجاؤوه من ذلك بكل ما كفاه وكفى الجند الذين كانوا معه»[1].

وفي معركة عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث مع شبيب الخارجي سنة 76هـ.. خرج عبدالرحمن آخر الليل فسار حتى أتى دير أبي مريم، فإذا هو بأَصحاب الخيل قد وضع لهم محمد بن عبدالرحمن بن أبي سبرة صبر الشعير والقَتّ بعضه على بعض كأنه القصور، ونحر لهم من الجزر ما شاؤوا، فأكلوا يومئذ وعلفوا دوابهم[2]، ولما كان الجزل بن سعيد يلاحق قوات شبيب الخارجي» خرج حتى أتى المدائن فأقام بها ثلاثًا، وبعث إليه ابن أبي عصيفير بفرس وبرذون وبغلين وألفي درهم، ووضع للناس من الجزر والعلف ما كفاهم ثلاثة أيام حتى ارتحلوا، فأصاب الناس ما شاؤوا من تلك الجزر والعلف الذي وضع لهم ابن أبي عصيفير»[3].

وقد يحمل التموين من عاصمة الخلافة الأموية لإمداد تلك الجيوش بالطعام، حدّث أحدهم فقال: حججت في سنة اثنتين وسبعين فقدمنا مكة، فدخلناها من أعلاها، فنجد أصحاب الحجاج وطارق فيما بين الحَجون إلى بئر ميمون..، - وكانوا قد توجهوا لقتال ابن الزبير - ولم يطف بالبيت وأصحابه متسلحون، ورأيت الطعام عندهم كثيرًا، ورأيت العير تأتي من الشام تحمل الطعام، الكعك والسَّوِيق والدقيق، فرأيت أصحابه مخاصيب، ولقد ابتعنا من بعضهم كعكًا بدرهم، فكفانا إلى أن بلغنا الجحفة وإنا لثلاثة نفر»[4].

و - وسائط الاتصالات والتعارف والمراقبة:

إن توزع جيوش الدولة الأموية على أقاليم هائلة الاتساع والامتداد في الأرض، إضافة إلى بعد المسافات الفاصلة بينها، اقتضى وجود وسائل للتواصل فيما بينها،

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/194.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/255.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/231.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/175.

كما أن ضخامة الجيوش بالعُدَّة والعَدد تستدعي طرائق عملية تتعارف بها عناصر هذه الجيوش، ومن ثم كان لا بد من وجود وسائط للاتصالات والتعارف والمراقبة، ومنذ أقدم العصور استخدم الإنسان لغة الإشارة بدلالاتها المختلفة، وبقيت حواسه السمعية والبصرية وغيرها هي الأساس لفهم الإشارة واستيعابها.

ويستخدم الصمت والصوت لغتين للإشارة والاسترشاد في المعارك، فإن هاجمت القوات المعادية جهة من جهات أحد المعسكرات ساد الصمت أرجاء المعسكر إلا الجهة التي هوجمت فعليهم أن يرفعوا أصواتهم مكبرين ثلاث تكبيرات متواصلة، معلنين أن هجوم القوات المعادية عليهم قد بدأ، عندئذ يمكن إمدادهم بالقوات المناسبة لمساعدتهم في الدفاع. يقول عبدالحميد: «وتقدمت إلى جندك إن طرقهم طارق، أو فاجأهم عدو، ألا يتكلم أحد منهم رافعًا صوته بالتكبير مغرقًا في الإجلاب، معلنًا بالإرهاب لأهل الناحية التي يقع بها العدو طارقًا، وليشرعوا رماحهم مادّين لها في وجوههم، ويرشقونهم بالنبل مُلْبِدين[1] بترستهم، لازمين لمراكزهم...، وليكبروا ثلاث تكبيرات متواليات، وسائر الجند هادئون، لتعرف موضع عدوك من معسكرك، فتُمدّ أهل تلك الناحية بالرجال من أعوانك وشرطك، ومن انتخبت قبل ذلك عدة للشدائد بحضرتك، وتدسّ إليهم النشابَ والرماح»[2].

وإن انتقل هجوم القوات المعادية إلى جهة أخرى من المعسكر بعد أن صُدّوا من الجهة الأولى، فعلى الجهة الثانية أن تكبر ثلاث تكبيرات كفعل الجهة الأولى «فإن صُدَّ العدو عنهم حاملين على ناحية أخرى، كبر أهل تلك الناحية التي يقع فيها كفعل الناحية الأولى، وبقية العسكر سكوت»[3].

ويستخدم التكبير كإشارة سمعية تحدد موعد بدء المعركة، وقد يستخدم التكبير أيضًا في مسار المعركة كلغة صوتية تؤثر في معنويات الفريقين من

(1) ملبدين: لاصقين.
(2) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 205. وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/525.
(3) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء ص 205. وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب 2/ 525.

المتحاربين وتحدث في الأعداء الرهبة والارتباك. «فقد دعا يزيدُ بن المهلب جهمَ ابن زحر فبعث معه أربعمائة رجل حتى أخذوا في المكان الذي دلوا عليه وقد أمرهم يزيد فقال: إذا وصلتم إلى المدينة فانتظروا، حتى إذا كان في السحر فكبروا، ثم انطلقوا نحو باب المدينة» .. فأخذ لا يستقبل من حراسهم أحدًا إلا قتله، وكبّر، ففزع أهل المدينة فزعًا لم يدخلهم مثله قط فيما مضى، فلم يرعهم إلا والمسلمون معهم في مدينتهم يكبرون فدهشوا، فألقى الله في قلوبهم الرعب، وأقبلوا لا يدرون أين يتوجهون»[1].

وتستخدم البنود والأعلام في الجيوش وسيلة إشارة بصرية وتعارفية، يقوم عليها تنظيم الجيوش في ألوية، لكل لواء علمه الخاص، وبذلك يعلم الجندي أين مكانه في حل الجيش وترحاله. يقول عبدالحميد: «ونشروا البنود والأعلام، وعرّف جندك مراكزهم، سائرين تحت ألويتهم،... عارفين بمواضعهم في مسيرهم ومعسكرهم، وليكن ترحلهم وتنزلهم على راياتهم وأعلامهم ومراكزهم»[2].

وغالبًا ما كانت الخطط التعبوية تقسم الجيش إلى أجزاء، ويرتكز هذا التقسيم إلى مفهوم التعارف بين هذه الأجزاء، كالميمنة والميسرة والمقدمة والقلب، كل جزء يحتوي على عناصر تنتمي إلى العشيرة نفسها، أو البلد أو المنطقة الجغرافية نفسها، فأسد بن عبدالله لما عبّأ قواته لمقاتلة خاقان الترك، «جعل الأزد وبني تميم والجوزجان بن الجوزجان وشاكرّيته ميمنته، وأضاف إليهم أهل فلسطين... وأهل قنسرين...، وجعل ربيعة ميسرة...، وضم إليهم أهل حمص... وأهل الأزد...، وعلى المقدمة (بنو بجيلة)، وأضاف إليهم أهل دمشق...، وأضاف إليهم الحرس والشرطة وغلمان أسد»[3].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/544.
(2) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 201، وصفوت، جمهرة رسائل العرب 2/517.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/122.

وينصح عبدالحميد أن تكون الميمنة والميسرة والساقة والطليعة، كل منها معروفة بإشارات وأعلام خاصة، توخيًا لسهولة التعارف، بحيث إذا ضلت دابة عن موضعها عرفت من أي المواضع هي، وفتُردّ إلى موقعها بمعرفة قائد هذا الموقع. يقول عبدالحميد: «... قد عرّف كل قائد منهم أصحابه مواقعهم، من الميمنة والميسرة والقلب والساقة والطليعة، لازمين لها،... وأخذها بالحزم ومسيرها على راياتها ونزولها على مراكزها، ومعرفتها بمواضعها، إن ضلّت دابة موضعها عرف أهل العسكر: من أي المراكز هي، ومَن صاحبُها،.. فرُدّت إليه هدايةً، معروفةً بسَمت صاحب قيادتها»[1].

إن استخدام الأعلام كإشارات، ومعرفة أهل الميمنة والميسرة وغيرها بعضهم لبعض نظرًا إلى صلة القرابة والجوار، كل ذلك يمثّل عملية ناجحة للتعارف والتواصل تسهل على القائد وعلى جنده معرفة بعضهم لبعض وتواصلهم فيما بينهم وتجعل الجيش أكثر انسجامًا وتماسكًا «فإنّ تقدُّمك في ذلك، وإحكامك له، طارح عن جندك، مؤونة الطلب، وعناية المعرفة، وابتغاء الضالة»[2].

وتستخدم النيران لغة إشارة بصرية يلجأ إليها القائد ليشد من أزر الجنود، وبها يُعلم القائد جنوده بأنه معهم أو قريب منهم، فتسكنهم الطمأنينة ويسكن روعهم، يقول عبدالحميد محذرًا وناصحًا: «إياك وأن تخمد نار رواقك، وإذا وقع العدو في معسكرك، فأججها ساعرًا لها، وأوقدها حطبًا جزلًا، يعرف بها أهل العسكر مكانك وموضع رواقك، فيسكن نافر قلوبهم.. ولا يرجمون بك الظنون»[3].

أما العسكري المحنك الذي جرب الحرب طويلًا، فإنه يستفيد من كل إشارات التواصل التي يحتاج إليها خلال مسيره وذلك باستخدام حواسه الحاذقة من

(1) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 201. وصفوت، جمهرة رسائل العرب ص 518.
(2) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 201. وصفوت، جمهرة رسائل العرب ص 518.
(3) كرد علي، محمد، رسائل البلغاء، ص 206. وصفوت، جمهرة رسائل العرب 526.

سمعية وبصرية، كما أنه يستخدم ما يمكن أن يطلق عليه اليوم كلمة السر المناسبة لتعرّف أهلِ عسكره، ففي المعركة بين أسد بن عبدالله وخاقان الترك سنة 119هـ، جرى حوار بين داود بن شعيب والأصبغ بن ذؤالة الكلبي، يظهر فهمهم للغة الإشارة وتحليلهم المنطقي لها فقال داود: «أفلا ننظر ما فعل أسد فنخرج على علم، فسارا حتى شارفا عسكر إبراهيم بن عاصم – وكان على الأثقال التي وجهها أسد بن عبدالله لتبتعد عن ساحة المعركة – فإذا هما بالنيران، فقال داود: هذه نيران المسلمين، أراها متقاربة ونيران الترك متفرقة، فقال الأصبغ: هم في مضيق. ودنوا فسمعوا نهيق الحمير، فقال داود: أما علمت أن الترك ليس لهم حمير، فقال الأصبغ: أصابوها بالأمس، ولم يستطيعوا أكلها في يوم ولا اثنين، فقال داود: نسرح فارسين فيكبّران، فبعثا فارسين، فلما دنوا من العسكر كبّرا فأجابهما العسكر بالتكبير فأقبلوا إلى العسكر الذي فيه الأثقال»[1].

ويُستخدَم الجند في نقل المعلومات والتراسل بين القادة، فعندما هزم عبدالعزيز بن عبدالله القسري (أخو خالد) في معركته مع الخوارج، طلب المهلب من أحد الفرسان أن يخبر خالدًا في البصرة نبأ الهزيمة، قائلًا: «الحق الآن بخالد بالبصرة فأخبره الخبر، فقال: أنا آتيه أخبره أن أخاه هزم؟ والله لا آتيه، فقال المهلب: لا والله لا يأتيه غيرك، أنت الذي عاينته ورأيته، وأنت كنت رسولي إليه»[2].

وينبغي اختيار الإنسان المناسب لنقل الرسائل والمعلومات، إضافة إلى معاملته معاملة حسنة، لأنه ينقل معلومات في منتهى السرية والكتمان، وإن أفشى بها كانت العاقبة على من أرسله، من ذلك ما يرويه جندي كان مع قوات شَمِر بن ذي الجَوْشَن حين هزموا المختار، وكان شمر يقاتل مع الزبيريين أن شمرًا مضى بعد ذلك إلى قرية فأخذ منها علجًا فضربه وأرسله برسالة إلى مصعب بن الزبير وكتب عنوانه:

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/114.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/169-170.

«للأمير المصعب بن الزبير من شمر بن ذي الجوشن» فأقبل العلج يشكو إلى علج آخر صاحب له، ما لقي من شمر، «فإنه لقائم معه يكلمه، إذ مر به رجل من أصحاب أبي عمرة»[1] فرأى الكتاب مع العلج، وعنوانه: لمصعب من شمر، فسألوا العلج عن مكانه الذي هو به، فأخبرهم»[2]. فكانت المعاملة السيئة من شمر للعلج وضربه إياه سبب قتله، فيما بعد، فحين علم بمكانه أصحاب المختار ساروا إليه فقتلوه.

وقد يعتمد بعض المقاتلين إشارات سرّيّة لا يفهمها إلا هُمْ، على أنها إشارة للالتحاق بالهدف المطلوب، فعلى سبيل المثال استخدمت حركة القلنسوة إشارة لبدء حركة القوات، فقد قال حيان النبطي لابنه: «إذا رأيتني قد حوّلت قَلَنْسُوَتي، ومضيت نحو عسكر وكيع، فمِلْ بمن معك من العجم إليّ، فوقف ابنُ حيان مع العجم، فلمّا حوّل حيّان قَلنسوتَه مالت الأعجام إلى عسكر وكيع، فكبر أصحابه»[3].

ويروي أحد الجنود كيف استخدم يزيد بن أنس – قائد خيل المختار بن أبي عبيدالثقفي في معركته بالكوفة سنة 66 هـ ضد جيش الزبيريين – إشارة خاصة لإعلان بدء المعركة قائلًا: «قال يزيد بن أنس لنا: ... تهيؤوا للحملة، فإذا حرّكتُ رايتي مرتين فاحملوا، قال الحارث: فتهيّأنا وتيسّرنا وجثونا على الركب وانتظرنا أمره»[4].

وخلال الفتوحات التي قامت بها الجيوش، كانت تلك الجيوش تطأ أرضًا ليست أرضها، ولذلك فلا بد من طرائق لمعرفة مسالك هذه الأراضي وتضاريسها، وعلى هذا كانوا يستخدمون الخرائط المرسومة للمدن ومساراتها. فعندما غزا قتيبة.. ملك بخارى سنة تسع وثمانين هجرية لم يطقه، ولم يظفر من البلد بشيء، فرجع إلى مرو، وكتب إلى الحجاج بذلك، فكتب إليه الحجاج: أن صوّرها لي، فبعث

(1) أبوعمرة: من أصحاب المختار عدو الزبيريين.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/52–53. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/236–237.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/515. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/17.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/26.

إليه بصورتها، فكتب إليه الحجاج أن «ارجع إلى مراغتك[1] فتُبّ إلى الله مما كان منك...»، وحدد له الحجاج مواضع رئيسية ينزل فيها مثل «نسف» و«وردان» وختم كلامه بقوله: «وإياك والتحويط[2] ودعني من بُنيّات الطريق»[3].

وعند عدم وجود الخرائط والمصوّرات اللازمة لمسيرة الجيوش، يمكن الاستعانة بأهل الأراضي التي يحارب المسلمون فيها، كوسيلة للتعرف على مسالك تلك البلدان وطرقاتها[4]، أو يُستأجر الأدلاءُ من أهل المناطق ليدلوا مستأجريهم على الطريق ويحددوا لهم المسلك الصالح للنجاة، فعندما خرج مسلم بن عقيل – وكان يقاتل مع الحسين – على طريق المدينة ليلمّ بأهله، استأجر دليلين من قيس، وسار، فضلاّ ذات ليلة، وقد تاها، واشتد عليهما العطش والحر فانقطعا، فلم يستطيعا المشي، فقالا لمسلم» عليك بهذا السمت[5]، فالزمه لعلك أن تنجو»[6].

ولتباعد أقاليم الدولة الأموية، كان لا بد من إقامة نقاط عسكرية في الطرقات الواصلة بين هذه الأقاليم، وهي تمثل بشكل رئيسي عقدًا للاتصالات والرصد والمراقبة والإمدادات أيضًا، فأقيمت المسالح والمناظر[7] والبُرُد والأرصاد.

والمسالح مواقع عسكرية صغيرة تقام في البلدان المفتوحة أو على الطرقات لحمايتها، ولمساندة الجيوش ودعمها التي تعبر بها بالمؤن والسلاح، ويستريح فيها

(1) المراغة في الأصل: متمرغ الدابة، أراد بها بخارى على سبيل الاستعارة الساخرة.
(2) حوّط حول الأمر: أي دار، يريد: إياك والدوران في القول وكثرة المراجعة فيه.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 6/440. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/536. بنيّات الطريق: الطرقات المتفرعة عن الطريق الرئيسي. أي اسلك الطريق المستقيم الذي لا تعرّج فيه.
(4) انظر الطبري، تاريخ الطبري 7/123.
(5) السمت: الجهة.
(6) الدينوري، الأخبار الطوال ص 230.
(7) المناظر: «قِباب مبنية على رؤوس الجبال العالية بين كل بلد وآخر بحيث يتقارب بعضها ويشرف بعضها على بعض ويقام فيها حراس يوقدون النار عندما يرون إقدام العدو» وتسمى أيضًا: المَراقب. الكتاني، محمد/1346هـ/ التراتيب الإدارية، المطبعة الأهلية، الرباط (طبعة مصورة، نشر: حسن جعنا، بيروت)، الجزء الأول، ص 283.

الجنود ولاسيما الحاملين للرسائل الهامة، وقد تكلف هذه المسالح بإمداد بعض الجيوش القريبة منها بالمؤن والسلاح «وكان الحجاج قد وجّه هميان بن عدي السدوسي إلى كرمان مسلحةً لها ليمد عامل سجستان والسند إن احتاجا إلى مدد»[1].

أما البُرد فهي مراكز اتصالات توضع في الطرقات لنقل البريد وحمايته بين البلدان وأما الأرصاد فهي مراكز عسكرية توضع في رؤوس الجبال والشعاب والمرتفعات، ومهمتها مراقبة المسالك والطرقات التي تحيط بالمنطقة، ففي حرب عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث مع رتبيل ملك الترك، راح رتبيل يخلي المواقع لقوات ابن الأشعث، وكان ابن الأشعث يقيم نقاط الاتصالات والمراقبة والحماية في تلك المواقع المخلاة، وهذا ما ذكره أحد الرجال الذين كانوا معه في تلك الأثناء، إذ قال: «وطفق ابن الأشعث كلما حوى بلدًا بعث إليه عاملًا، وبعث معه أعوانًا، ووضع البرد فيما بين كل بلد وبلد، وجعل الأرصاد على العقاب[2] والشعاب[3]، ووضع المسالح بكل مكان مخوف»[4].

وكتب يزيد بن معاوية إلى عبيدالله بن زياد يأمره بمراقبة تحركات الحسين ابن علي في العراق: «إنه قد بلغني أن الحسين بن علي قد توجه نحو العراق، فضع المناظر والمسالح، واحترس على الظن، وخذ على التهمة، غير أن لا تقاتل إلا من قاتلك، واكتب إلي في كل ما يحدث من الخبر والسلام»[5].

****

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/329.
(2) العقاب: جمع عَقُبة، وهي المرقى الصعب من الجبال.
(3) الشِّعاب: جمع شِعْب وهو الطريق في الجبل.
(4) الطبري، تاريخ الطبري 6/329. وابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/455.
(5) الطبري، تاريخ الطبري 5/380-381. وانظر: النويري، نهاية الأرب 20/403.

الفصل السادس

النظام الاجتماعي

النظام الاجتماعي

نشأ الإسلام وترعرع في رحاب مدينتين، هما مكة والمدينة حيث كانت مكة المكرمة موطن بدء الدعوة الإسلامية، فيها أول نزول للوحي على النبي ﷺ، ومنها انطلقت تباشير الإسلام الأولى لتبليغ الرسالة السماوية، ومنها أيضًا هاجر النبي ﷺ وأصحابه إلى يثرب التي أصبحت تسمى (المدينة) أو المدينة المنورة، حيث احتضنت تلك المدينة النبي ﷺ وصحبه من المهاجرين، وأرسيت فيها دعامات الدولة وكانت بعد ذلك عاصمة المسلمين الذين انطلقوا منها نحو العالم لنشر دعوتهم، فحمل أهل المدينة المنورة من مهاجرين وأنصار فكر الرسالة السماوية السمحة وكانوا حماتها وحراسها، لذلك ظل فضل المدينة على البداوة ظاهرًا عند المسلمين: «وقد كان المهاجرون يستعيذون بالله من التعرّب وهو سكنى البادية، حيث لا تجبُ الهجرة، وقال النبي ﷺ في حديث سعد بن أبي وقاص عند مرضه بمكة: «اللهم أمض لأصحابي هجرتهم، ولا تردهم على أعقابهم»[1] ومعناه أن يوفقهم لملازمة المدينة وعدم التحول عنها»[2].

يعود تفضيل أهل المدينة على البدو إلى لحاق المهاجرين من أهل مكة النبي ﷺ في هجرته إلى المدينة المنورة وكانوا سنده وعونه في تبليغ دعوته في حين

(1) الحديث في صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري /1375هـ 1955م/ تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي ،الجزء الثالث، دار إحياء التراث العربي، بيروت. أمض هجرتهم: أي أتممها ولا تبطلها، ولا تردهم على أعقابهم بترك هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالهم المرْضية.

(2) ابن خلدون، المقدمة ص 113.

أنه لم تُطلب الهجرة من البدو، ولعل السبب في ذلك أن الطبيعة الاجتماعية للبداوة تعتمد على التنقل والترحال الدائمين، حيثما توفر الماء والكلأ والمرعى لماشيتهم ودوابهم، وهذا التنقل الدائم يفقدهم المقوّمات الأساسية لبناء الدولة التي ترتكز بشكل أساسي على الثبات والاستقرار، لذلك كانت «المدينة» موئل العرب المسلمين لبناء حضارتهم، وبقيت البداوة وسكنى البادية مستبعدة لديهم، ويظهر تفضيل سكن المدينة على سكن البادية أيام الأمويين في قول الحجاج لأحد الذين تركوا المدينة متجهًا لسكن البادية، وهو سلمة بن الأكوع: «ارتددت على عقبيك؟ تعرَّبت؟ فقال: لا»[1]. ومن الواضح أن الحجاج قد عاب ذلك الرجل بالارتداد على عقبيه ومغادرة المدينة إلى البادية والعودة إلى حياة الأعراب وهي إشارة للحديث النبوي السابق الذكر، ويرد الرجل لينفي ذلك عن نفسه.

أولًا- نشوء مجتمع المدينة الأموية وتنظيماته:

أ- تخطيط المدينة المنورة وبناؤها:

لابد لنا عند الحديث عن بناء المدن عامةً واختطاطها في العهد الأموي أن نشرح بإيجاز الحال التي كانت عليها أول مدينة إسلامية، وهي المدينة المنورة التي نظمها النبي ﷺ بعد هجرته إليها وأعاد تخطيطها لتتخذ طابعًا إسلاميًا، حيث ارتكزت مخططات المدن الإسلامية التي بنيت فيما بعد في جوهرها إلى مخطط تلك (المدينة)، وقد كان تخطيط المدن التي بنيت في العصر الأموي شديد المطابقة لمخططات المدينة المنورة، نظرًا إلى قرب الحقبة الزمنية بين الدولة الأموية والدولة الإسلامية من جهة، ولبقاء أبنية المدينة المنورة واحتفاظها بطابعها حتى مراحل متأخرة من عمر الدولة الأموية من جهة أخرى، ويظهر ذلك في النصوص النثرية والأخبار التي سيرد ذكرها لأناس عاشوا في حقبة الدولة الأموية.

(1) ابن خلدون، المقدمة ص 113.

فقد بنى النبي ﷺ مسجده الشريف أولاً، ثم بنى بيوت زوجاته بالقرب منه، يقول أحد الذين شهدوا توسيع المسجد أيام الوليد بن عبدالملك على يدي واليه على المدينة المنورة عمر بن عبدالعزيز واصفاُ قرب بيوت زوجات النبي ﷺ من المسجد، يقول ذلك الرجل وهو عبدالله بن يزيد الهذلي «رأيت بيوت أزواج النبي ﷺ حين هدمها عمر بن عبدالعزيز يدخلها في المسجد مبنية باللبن حولها حجر من جريد[1] ممدود»[2].

ثم اختط النبي ﷺ بيوت أصحابه حول المسجد ووزعها عليهم بحسب جماعاتهم لتختص كل جماعة بكتلة بنائية لها، يروي ابن سعد في طبقاته: «فأقطع النبي ﷺ الناسَ الدور والرباع فخط لبني زهرة في ناحية من مؤخر المسجد... وجعل لعبدالله وعتبة ابني مسعود الهذليين الخطة المشهورة لهم عند المسجد، وأقطع الزبير بن العوام بقيعًا واسعًا، وجعل لطلحة بن عبدالله موضع دوره، ولأبي بكر الصديق موضع داره عند المسجد، وأقطع كل واحد من عثمان بن عفان وخالد ابن الوليد والمقداد وغيرهم مواضع دورهم»[3].

يظهر النص السابق أن بناء المساكن في المدينة المنورة لم يكن عشوائيًا وإنما خضع لقانون ناظم يحدده الرسول ﷺ وهذه الأبنية تبنى بإشرافه وموافقته، ومنحه الإذن في بنائها، كما أن هذه الأبنية بنيت على أساس الوحدة والتجانس، فالمسجد هو نقطة التقاء المسلمين، فهو رمز لوحدتهم الدينية والدنيوية، وفيه تُتخذ القرارات المتعلقة بأمورهم الدنيوية صغيرها وكبيرها، ثم يأوون إلى بيوتهم المعمورة في تجمعات سكنية خاصة.

---

(1) الجريد: سعف النخيل.

(2) السمهودي، علي بن أحمد/1326هـ/ وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، الجزء الأول، مطبعة الآداب والمؤيد، مصر، ص327.

(3) السمهودي، وفاء الوفا 1/518-519.

ولما رأى الخليفة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن الناس يجتمعون في المسجد فترتفع أصواتهم ويحدث اللغط فيه بنى بالقرب منه بناءً أسماه البطحاء وقال: «من أراد أن يلغط أو يرفع صوتًا أو ينشد شعرًا فليخرج إليه»[1]. وحجة عمر بن الخطاب في ذلك أن المساجد إنما بنيت لذكر الله تعالى، فعندما سمع تجارًا يذكرون تجارتهم والدنيا في المسجد قال: «إنما بنيت هذه المساجد لذكر الله فإذا ذكرتم تجاراتكم ودنياكم فاخرجوا إلى البقيع»[2].

وهنا تبدو فكرة تنظيمية أخرى في بناء المدينة الإسلامية، وهي بناء الأسواق بجانب المساجد، إذ اقتضت الطبيعة المدنية للمسلمين وزيادة عددهم، وتشابك علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية والحياتية، بناء مواقع أخرى لهم بالقرب من المسجد يمارسون فيها نشاطاتهم الدنيوية من البيع والشراء والتجارة وإنشاد الشعر وغير ذلك من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من أهمية هذه المخططات فإن بيوت المدن بنيت ببساطة، إذ اعتمدت في مواد بنائها على ما توفره البيئة المحلية من الحجارة والطين والأشجار ولاسيما أشجار النخيل، ويذكر نافع بن عبدالله بن عمر المواد المستخدمة في بناء مسجد النبي ﷺ فيقول: «... إن المسجد كان على عهد النبي ﷺ مبنيًا باللبن وسقفه من الجريد وعمده خشب النخيل فلم يزد فيه أبوبكر شيئًا وزاد فيه عمر وبناه على بنائه في عهد رسول الله ﷺ باللبن والجريد وأعاد عمده خشبًا، ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة وبنى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة [3] وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج»[4].

---

(1) السمهودي، وفاء الوفا 1/352.
(2) السمهودي، وفاء الوفا 1/353.
(3) القَصَّة: الجبس.
(4) السمهودي، وفاء الوفا 1/355. الساج: شجر عظيم يُتخذ خشبه الصلب في سقّف البيوت.

هذا وإن إنشاء تلك الأبنية قام على قاعدة اقتصادية دقيقة تستند إلى حاجة المسلم وكفايته، فليس فيها تقتير، ولا فيها إسراف في النفقات، فعندما أمر عمر بن الخطاب ببناء الكوفة قال للناس: «افعلوا ولا يزيدنّ أحد على ثلاثة أبيات، ولا تطاولوا في البنيان والزموا السنة تلزمكم الدولة ...» وتقدَّم للناس ألا يرفعوا بنيانًا فوق القدر، قالوا: وما القدر؟ قال: «ما لا يقربكم من السرف ولا يخرجكم عن القصد»[1].

إن فكرة اقتصاد المسلمين في نفقات أبنيتهم وعدم الإسراف في الإنفاق عليها إنما أتت من إيمانهم بأنهم مغادرون هذه الدنيا لا محالة، وأن الله يرث الأرض ومن عليها، لذلك: «فقد كان الدين أولًا مانعًا من الإسراف والمغالاة في البنيان والإسراف فيه غير القصد»[2].

ويروي سعيد بن المسيب سبب حزنه على هدم بيوت زوجات النبي ﷺ لما زيد في بناء مسجده في عهد الوليد بن عبدالملك على يد عمر بن عبدالعزيز، وقد أراد سعيد أن تبقى على حالها لتكون عبرة ودليلًا على الاعتدال في البنيان فيقول: «والله لوددت أنهم تركوها على حالها ينشأ ناشئٌ من المدينة ويقدم قادم من الآفاق فيرى ما اكتفى به رسول الله ﷺ في حياته، ويكون ذلك مما يزهد الناس في التكاثر والتفاخر فيها»[3]. ويبدو هنا أن سعيد بن المسيب أراد أن تبقى تلك البيوت شاهدًا حيًا للأجيال القادمة من المسلمين عامةً، تدعوهم إلى عدم التطاول في أبنيتهم والتفاخر بها.

لقد كانت المدينة المنورة أولى المدن التي قامت على تخطيط خاص ذي طابع إسلامي، لذلك ظلت العاصمة الروحية للمسلمين بما احتوته من معالم دينية

(1) ابن خلدون، المقدمة ص 323.
(2) ابن خلدون، المقدمة ص 323.
(3) السمهودي، وفاء الوفا 1/327.

عظيمة، وقد حرص الخلفاء الأمويون على بناء البيوت فيها واقتنائها. فعندما قدم رجل من أهل المدينة على الخليفة يزيد بن عبدالملك في دمشق بعد أن بُنيت دارُ يزيد فيها سأله يزيد عنها فقال: «ما أعرف لك أصلحك الله بالمدينة دارًا. فلما رأى ما في وجهه قال: يا أمير المؤمنين إنها ليست بدار ولكنها مدينة، فأعجب ذلك يزيد»[1].

ب - تخطيط المدن الأخرى وبناؤها:

لقد استدعت الحاجة بناء مدن أخرى وتخطيطها منذ عهد الخلافة الراشدة حتى العصر الأموي، وتظهر النصوص النثرية والأخبار أن هناك دوافع عديدة كانت وراء بناء المدن نذكر منها:

1 - الفتوح:

لقد كانت الفتوحات التي قام بها المسلمون لنشر تعاليم دينهم السبب الرئيسي لبناء مدنهم في أطراف تلك المناطق المفتوحة، فتلك الجيوش الإسلامية الخارجة للجهاد والفتوح تحتاج إلى مواقع تقيم بها، وقد تُضطر إلى الإقامة في تلك المواقع لزمن طويل، وعندئذ لا بد من إنشاء بيوت ووحدات سكنية دائمة يقيم الجنود فيها اتقاء لمفاجأة المُناخات الجوية من حَرٍّ صيف أو برد شتاء، فعندما حاصر مسلمة ابن عبدالملك القسطنطينية وأدرك أن إقامة جيشه ستطول قال لجنده: «.. أغيروا في أرضهم وازرعوا»[2]. ومن الواضح أن زراعة الأرض تحتاج إلى زمن طويل حتى تؤكل محاصيل تلك الأرض، ومن ثم فلا بد من بيوت دائمة للسكن والإقامة، فعمل مسلمة بيوتًا من خشب، فشتَا فيها الجند وصافوا، وزرع الناس وأكلوا من زرعهم وغاراتهم على الروم[3].

(1) السمهودي، وفاء الوفا 1/521.
(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/27.
(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/27.

وعند استتباب الأمر للجيوش الفاتحة وتمام الغلبة على الأرض المفتوحة تكون تلك المواقع التي أنشئت لأسباب عسكرية نواة المدن المبنية فيما بعد، فتتحول أبنيتها السابقة إلى أبنية أكثر ثباتًا واستقرارًا، ففي أول الأمر تبنى كل منشأة مما احتوته بيئة المنطقة من أخشاب وقصب ثم تُحوَّل إلى بيوت أكثر متانة تبنى من الطين والحجارة، فعندما بنيت البصرة أيام عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بنيت أول مرة من القصب، فبني المسجد وبنيت إلى جانبه دار الإمارة وفيها السجن والديوان أيضًا، وكان المسلمون عندما يغزون ينزعون القصب وإذا عادوا أعادوا وضعه. وبعد أن استقر المسلمون بالبصرة وأصبحت من أهم القواعد للفتوحات في المشرق، احتاجوا إلى سكناها والاستقرار بها، فاختط الناس منازلهم وبنوها، وبني المسجد ودار الإمارة بلبن الطين وسُقِفَ بالعشب وزيد في المسجد[1].

ولما صارت البصرة مدينة واسعة كبيرة في الدولة الأموية كان لا بد أن يستقر وضعها وتصبح أبنيتها أكثر متانة وراحة للإقامة، فاستلزم ذلك إجراء تعديلات في نمط أبنيتها ومخططاتها بما يماشي التطور الذي لحقها. فعندما ولي زياد ابن أبيه البصرة لمعاوية بن أبي سفيان، زاد في مسجدها زيادة كبيرة، وبناه بالآجر والجص وسقفه بالساج[2]. وقام زياد بتعديل في مخططها بحيث نقل دار الإمارة من الجهة الشمالية للمسجد إلى الجهة القبلية منه، وقال: «لا ينبغي للإمام أن يتخطى الناس»[3]. فصار الإمام يخرج إلى دار الإمارة من باب مفتوح في الجهة القبلية للمسجد وصار زياد يطوف بالمسجد ودار الإمارة ويقول لأصحابه من أهل البصرة: «أترون خللًا؟ فيقولون: ما نعلم بناء أحكم منه»[4].

(1) البلاذري، فتوح البلدان ص 426-425.
(2) البلاذري، فتوح البلدان ص 426-425..
(3) البلاذري، فتوح البلدان ص 426.
(4) البلاذري، فتوح البلدان ص 426.

2 - **الضرورات الأمنية الداخلية:**

إن الضرورات الأمنية كانت عاملًا مهمًا في بناء المدن داخل البلاد المفتوحة، لإقامة المسلمين فيها وعدم اختلاطهم بأقوام البلدان المفتوحة، بغية المحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بتحركاتهم وتحركات جيوشهم، يضاف إلى ذلك خشيتهم من غدر أولئك الأقوام بالمسلمين وتهجيرهم وهدم بيوتهم ومساجدهم، ويروى: «أن الروم خرجت في أيام ابن الزبير إلى (قيسارية) فشعثتها وهدمت مسجدها، فلما استقام لعبدالملك بن مروان الأمر رمَّ (قيسارية) وأعاد مسجدها وأشحَنها بالرجال...»[1].

لذلك حرص قادة المسلمين على النأي بأفراد رعيتهم وجنودهم وأهليهم بعيدًا عن تلك المجتمعات، واختاروا مواقع بعيدة لهذه المدن لوقايتهم من عدوان أهل البلاد المفتوحة وغدرهم. فعندما ولي عقبة بن نافع الفهري أفريقيا لمعاوية ابن أبي سفيان سنة 50هـ رأى «أن يتخذ مدينة يكون بها عسكر المسلمين وأهلهم وأموالهم ليأمنوا ثورة تكون من أهل البلاد، فقصد موضع القيروان»[2]. وقد كان موقع القيروان غابةً ملأى بالسباع والحيات، فدعا عقبة الله ثم نادى وقال: «أيتها الحيات والسباع إنا أصحاب رسول الله، ارحلوا عنا فإنا نازلون ومن وجدناه بعد ذلك قتلناه»[3].

إن اختيار عقبة لموقع القيروان هذا اختيار وقائي محْض، لأن أهل أفريقيا هم أعلم بطبيعة أرضهم، وهم يعلمون أن هذا الموقع ممتلئ بالحيوانات المفترسة والوحوش مما يحول بينهم وبين المخاطرة بالخروج إلى ذلك الموقع المخيف، ومن ثم كان اختيار عقبة الموقع المناسب لحماية جنده وأهلهم وممتلكاتهم من غدر أهل أفريقيا بهم.

(1) البلاذري، فتوح البلدان ص 170-169.
(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 3/465.
(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 3/466.

3 - **الضرورات الاجتماعية:**

وقد يؤدي عدم التجانس الاجتماعي بين أهل المدينة الأصليين والجنود الوافدين إليها إلى مشكلات وخصومات تنتهي بفصل أفراد المجتمع الوافد وإنشاء مدينة خاصة بهم لتأمين إقامتهم، وهذا هو السبب المباشر لإحداث الحجاج مدينة واسط في العراق، إذ قدِم جند أهل الشام مددًا إلى العراق فأنزلهم الحجاج في أهل الكوفة، وكان لمجتمع أهل الشام مكانة مميزة عن المجتمعات الأخرى في الدولة الأموية، نظرًا إلى ولائهم للأمويين، ودورهم الكبير في تثبيت دعائم هذه الدولة، وإن تلك المكانة المميزة جعلت بعض ضعاف النفوس من أهل الشام يجترئون على حرمات التجمعات الأخرى، فيقترفون أعمالًا مخلة بالآداب العامة تصدع البنية الاجتماعية في المدينة، فلما ضرب الحجاجُ البعث على أهل الكوفة إلى خراسان غادروا الكوفةَ إلا فتىً حديث عهد بعرس، فكلما أقبل الليل جاء طارق يطرق الباب بشدة، وكان رجلًا سكران من أهل الشام، فقالت العروس لزوجها: «لقد لقينا من هذا الشامي شرًا، يفعل بنا كل ليلة ما ترى، يريد المكروه، وقد شكوته إلى مشيخة أصحابه فقال لها زوجها: ائذني له، فأذنت له، فقتله زوجها، فلما أذّن الفجر خرج إلى العسكر وقال لابنة عمه: إذا صلِّيتِ الفجر فابعثي إلى الشاميين ليأخذوا صاحبهم، فإذا أحضروكِ عند الحجاج فاصدقيه الخبر على وجهه، ففعلت فأُحضرت عند الحجاج فأخبرَتْه، فقال: صدقتِني، وقال للشاميين خذوا صاحبكم لا قَوَد له ولا عقل فإنه قتيل الله إلى النار، ثم نادى منادٍ لا ينزلنَّ أحد على أحد»[1].

وعندئذ بنى الحجاج مدينة سماها» واسط» لتوسطها بين الكوفة والبصرة ليقيم بها الشاميون وجعلها عاصمته.

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/495-496.

4 - **الضرورات الإدارية:**

وتقتضي الضرورات الإدارية بناء المدن لاتساع مساحة الدولة وصعوبة الاتصالات بين أرجائها، فتبنى هذه المدن لتكون عُقَدًا للاتصال بين الأرجاء الواسعة من البلاد، وهذا أدعى إلى تحقيق التنظيم الإداري ثم إنه يزيد من سرعة إنفاذ القرارات وتطبيقها، وهنا تظهر فكرة ضم عواصم الولايات المتعددة التابعة لوالٍ واحد في عاصمة واحدة حين تجمع تلك الولايات إداريًا ويكون لها عاصمة واحدة، فتعدد العواصم في الولاية الواحدة يضعف سلطة الوالي ويعيق سرعة تنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة عنه، وهذا يؤدي إلى ضياع في الوقت وهدر للجهود، وهو ما كان يحدث في ولايات العراق حين تجمع في ولاية واحدة، وكان للعراق عاصمتان هما البصرة والكوفة، ولذلك أطلق عليه اسم» العراقين» . وكان زياد بن أبيه حين ضمتا إليه يقيم ستة أشهر في كل واحدة منهما ويستخلف على الأخرى أحد أعوانه عند غيابه عنها، ويبدو أن هذه الطريقة في الإدارة لم تعجب الحجاج، لما اتصف به من شدة السطوة والاستئثار بالسلطة ومركزية اتخاذ القرارات، فلجأ الحجاج إلى ضم العاصمتين في عاصمة واحدة، فبنى مدينة واسط واختار أن يكون موقعها في منتصف المسافة بين البصرة والكوفة وجعلها عاصمته ونقل إليها مؤسساته الإدارية، ولما انتهى من بنائها كتب إلى عبدالملك موضحًا سبب بنائها بما سبق إذ يقول: «إني اتخذت مدينة في كرش الأرض بين الجبل والمصرين سميتها واسطًا» [1].

5 - **أحوال البيئة الطبيعية:**

إن الإنسان بطبعه يألف البيئة الطبيعية الملائمة لسكناه ويسعى إلى أن تكون نظيفة خالية من الأمراض والأوبئة والحشرات، والبيئة الطبيعية المريحة

(1) البلاذري، فتوح البلدان ص 355. الكرش من الأرض: ما ارتفع منها.

تمنح ساكنيها الاستقرار والثبات فيها، لذلك يحرص قادة الجيوش على أن ينزلوا جيوشهم في مواقع مناسبة لاتخاذها مسكنًا دائمًا، فعندما أراد الفاتحون الأوائل من المسلمين الإقامة والسكن في العراق، أتوا الأنبار وأرادوا أن يتخذوها منزلًا، فكثر على الناس الذباب، فكتب قائدهم سعد بن أبي وقاص إلى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعلمه أن الناس قد بَعُضوا [1] وتأذّوا، فكتب إليه عمر: «إن العرب بمنزلة الإبل لا يصلحها إلا ما يصلح الإبل، فارتد لهم موضعًا عدنًا ...» [2]. فبنيت مدينة الكوفة.

ولعل البيئة الفاسدة في مواقع الإقامة كانت من أهم أسباب بناء الأمويين لمدن جديدة، فعندما ولي عبدالعزيز بن مروان مصر لأخيه عبدالملك أقام في مصر فوقع فيها الطاعون، فخرج عبدالعزيز منها: ونزل حلوان فأعجبته فاتخذها سكنًا، وجعل بها الحرس والأعوان وبنى بها الدور والمساجد وعمرها أحسن عمارة» [3].

وابتنى الأمويون مدنًا في مناطق ذات طبيعة نقية بغية الإقامة فيها طلبًا للاستجمام، فبنى هشام بن عبدالملك الرصافة وقال حين بناها: «أحب أن أخلو بها يومًا لا يأتيني فيه خبرُ غمٍّ» [4].

ج- التنظيمات الاجتماعية لمجتمع المدنية:

إن من أهم قواعد إقامة الملك وإنشاء الدول واستقرارها الفهم العميق للبيئة الاجتماعية وطبائع المجتمعات التي سيجري حكمها وسياستها، وقد برع الأمويون في ذلك في بدايات دولتهم وعهود ازدهارها، فهذا عمرو بن العاص يصف أهم المميزات الاجتماعية لشعوب الأمصار الرئيسية في الدولة الأموية فيقول: «أهل الشام أطوع الناس للمخلوق وأعصاهم للخالق، وأهل مصر أكيسهم صغارًا وأحمقهم

(1) بعضوا: كثر عليهم البعوض.
(2) البلاذري، فتوح البلدان 339-338/2. عدنًا: أي مناسبًا يصلح للإقامة.
(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 173/1.
(4) ابن كثير، البداية والنهلية 367/9.

كبارًا، وأهل الحجاز أسرع الناس إلى الفتنة وأعجزهم عنها، وأهل العراق أطلبهم للعلم وأبعدهم منه» [1].

أما معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية فقد كان واسع المعرفة والاطلاع في علم المجتمعات وأنساب القبائل العربية وبطونها وأفخاذها، فيقول على سبيل المثال مصنفًا المضريين وأفخاذهم بين العرب: «إن مضر كاهل العرب، وتميمًا كاهل مضر، وسعدًا كاهل تميم.»[2] وطالما استزاد معاوية من معارف الوافدين إليه من أهل السن والرأي والعقل الراجح العالِمين بأنساب القبائل العربية وصفاتهم الاجتماعية، فلما وفد العالم بالأنساب دَغْفَل بن حنظلة على معاوية، سأله معاوية: «يا دغفل أخبرني عن ابني نزار: ربيعة ومضر أيهما كان أعز جاهلية وعالِمية ؟ قال: يا أمير المؤمنين مضر بن نزار كان أعز جاهلية وعالمية، قال معاوية: وأي مضر كان أعز؟ قال: بنوالنضر بن كنانة، كانوا أكثر العرب أمجادًا وأرفعهم عمادًا وأعظمهم رمادًا، قال: فأي بنوكنانة كانوا بعدهم أعز، قال: بنومالك بن كنانة كانوا يعلُون من ساماهم، ويكفون من ناوأهم، ويصدقون من عاداهم، قال: فمن بعدهم؟ قال: بنوالحارث بن عبدمناة بن كنانة، كانوا أعز بنيه وأمنعهم، وأجودهم وأنفعهم،... قال: فأخبرني عن بني أسد، قال: كانوا يطعمون السديف[3] ويكرمون الضيوف ويضربون في الزحوف، فأخبرني عن هذيل، قال: كانوا قليلًا أكياس، أهل منعة وباس، ينتصفون من الناس، قال: فأخبرني عن بني ضبة، قال: كانوا جمرة من جمرات العرب الأربع. لا يصطلى بنارهم ولا يفاتون بثارهم، قال فأخبرني عن مذينة، قال: كانوا في الجاهلية أهل منعة وفي الإسلام أهل دعة، قال فأخبرهم عن تميم، قال: كانوا أعز العرب قديمًا وأكثرها عظيمًا وأمنعها حريماً، قال فأخبرني

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة 1/72.
(2) المبرد، الكامل 1/61، والثعالبي، ثمار القلوب 162.
(3) السديف: لحم سنام الجمل.

عن قيس، قال: كانوا لا يفرحون إذا أديلوا[1] ولا يجزعون إذا ابتلوا ولا يبخلون إذا سئلوا، قال: فأخبرني عن أشرافهم في الجاهلية، قال: غطفان بن سعد وعامر ابن صعصعة وسُلَيم بن منصور، فأما غطفان فكانوا كرامًا سادة وللخميس قادة وعن البيض ذادة، وأما بنوعامر فكثير سادتُهم مخشية سطوتهم ظاهرة نجدتهم، وأما بنوسُليم فكانوا يدركون الثار ويمنعون الجار ويُعَظمون النار، قال: فأخبرني عن قومك بكر بن وائل واصدقني، قال: كانوا أهل عزّ قاهر، وشرف ظاهر، ومجد فاخر، قال: فأخبرني عن إخوتهم تغلب، قال: كانوا أسودًا تُرهب وسِمامًا لا تُقْرب وأبطالًا لا تُكذب»[2].

واهتم الأمويون أيضًا بصفات البيئة الطبيعية لأراضي شعوب دولتهم، والطبائع الاجتماعية لهذه الشعوب عربيةً كانت أو غير عربية، وكانوا كثيرًا ما يتحدثون عنها في جلساتهم، وينتهزون الفرص المواتية لزيادة معارفهم في علوم الأرض ومجتمعاتها، فلما أحضر أيوب بن القرية بين يدي الحجاج ليحاكمه، سأله الحجاج عن علوم أهل الأرض وصفاتهم الاجتماعية، فقال الحجاج: «كيف علمك في الأرض، قال: ليسألني الأمير عما أحب، قال: أخبرني عن الهند، قال: بحرها دُرّ، وجبلها ياقوت، وشجرها عطر، قال: فأخبرني عن مُكران، قال: ماؤها وَشَل[3] وتمرها دَقَل[4]، وسهلها جبل، ولصُّها بطل، إن كثر الجيش بها جاعوا، وإن قلّوا ضاعوا، قال: فخراسان:، قال: ماؤها جامد، وعدوّها جاهد، بأسهم شديد، وشرّهم عتيد، وخَيرهم بعيد» . ثم سأله عن بعض بلاد العرب وطباع أهلها، كاليمن، وعمان، ومكة، والمدينة،... فأجابه عن كل منها بما يبين صفات تلك البلاد وطبائع أهلها[5].

(1) أُديلوا: نُصروا على أعدائهم.
(2) القالي، أبوعلي/1373هـ/ ذيل الأمالي (ذيل الأمالي والنوادر)، القاهرة، الطبعة الثالثة، ص 25.
(3) الوشَل: الماء القليل.
(4) الدقل: أردأ التمر.
(5) انظر تفصيل كلامه في: القالي، ذيل الأمالي، ص 26-25. والدينوري، الأخبار الطوال ص 320- 323، والحنبلي، شذرات الذهب 1/93-94.

ولقد اهتم العرب بالتوفيق بين الأرض المسكونة وطبائع أهلها، فقد كان فهم طبائعهم الاجتماعية وتقسيماتهم العشائرية هو القاعدة التي بنيت عليها مجتمعات المدن في الدولة الأموية، فكانت العصبية هي الركن الأساسي في إنشاء تلك الدولة واستتباب أمرها، وكانت قضية انتماء الأفراد إلى عشائرهم وتشابكاتها شديدة الحساسية في النسيج الاجتماعي للدولة الأموية، فطبيعة القرابة والعصبية التي تشد أزر المجتمعات آنذاك أثّرت في البناء التنظيمي لمخططات المدن المنشأة، وكان هذا عاملًا مهمًا في تجانس النسيج الاجتماعي لأهل تلك المدن عند بنائها. فعندما اختُطّتِ الكوفة اعتُمد في تخطيطها تجانس البنية الاجتماعية لساكنيها، وأول ما اختط فيها موقع المسجد ودار الإمارة، واستخدمت الغلوة (غلوة السهم)[1] وحدةً للمسافات في تعيين حدود المسجد ودار الإمارة، فأُمر رجل أن يغلو بسهمه، في الاتجاهات الأربعة وحددت مواقع وصول الأسهم «فوضع المسجد ودار الإمارة في مكان الغالي[2] وما حوله»[3]. وكانت البنية الاجتماعية لأهل الكوفة آنذاك تنقسم إلى كتلتين كبيرتين هما أهل اليمن ونزار، وقد اعتمد في اختيار مواقع بناء مساكن هاتين الكتلتين بضرب القرعة بينهما، وتكون النتيجة لمصلحة الأسبق: «فأُسهِمَ لنزار وأهل اليمن بسهمين، من خرج منهما بسهمه[4] أولًا فله الجانب الأيسر، وهو خيرهما، فخرج سهم أهل اليمن فصارت خططهم في الجانب الشرقي، وصارت خطط نزار في الجانب الغربي...، وترك ما دونهما فناءً للمسجد والإمارة»[5].

ويروي الشعبي تلك الطريقة في اختطاط الكوفة بحسب تجانس البيئة الاجتماعية لساكنيها وضرب القُرعة بينهم فيقول: «كنا - يعني أهل اليمن - اثني

(1) الغَلوة: مقدار رمية سهم، أبعَد ما يُقدر عليه، وقدرت بـ 236 مترًا (انظر فاخوري، وخوام، موسوعة وحدات القياس 143). يقال غلا بالسهم وغلا السهمَ يغلوه: أي رمى به أقصى الغاية.

(2) المراد بالغالي هنا "السهم الذي رمي به من بعيد، حتى سقط في أبعد مدى.

(3) البلاذري، فتوح البلدان 2/339.

(4) معنى خرج بسهمه أي سبق الآخر في خروج السهم ومكان سقوطه.

(5) البلاذري، فتوح البلدان 2/339..

عشر ألفًا، وكانت نزار ثمانية آلاف، ألا ترى أنّا أكثر أهل الكوفة، وخرج سهمُنا بالناحية الشرقية، فلذلك صارت خططنا بحيث هي»[1].

وبعد اختيار موقع سكني لكل من تلك التجمعات القبلية تتوزع فيها المجموعات الصغرى من أفخاذ وبطون هذه البنى الكبيرة، فيكون لكل منها حيّه السكني الخاص، واقتضى ذلك إحداث الشوارع الرئيسية والأزقة الفرعية بينها، فكانت الشوارع تتفرع من المسجد الجامع الذي بني في وسط المدينة، وكانت تلك الشوارع بعرض عشرين ذراعًا، وطول كل منها أربعون والأزقة تسعة أذرع[2].

وهذه الأحياء السكنية المنشأة ضمّت التجمعات المختلفة من أهل المدينة بحسب قراباتهم، وهذا ما يستنتج من الحوار الذي جرى بين عبيدالله بن زياد وأحد أصحابه حين غادر عبيدالله مدينة البصرة متخفيًا بعد وفاة يزيد بن معاوية وكان واليه عليها، فيسأل عبيدالله صاحبه عن التجمعات المكوّنة من أهل البصرة التي يمرون بها فيقول لصاحبه: «أين نحن، قال: في بني سُلَيم، قال: سلمنا إن شاء الله، فلما أتى بني ناجية قال: أين نحن، قال: في بني ناجية، قال نجونا إن شاء الله»[3].

ويؤكد هذا الفصلَ بين الأحياء السكنية للعشائر خطبة ابن قتيبة الآتية، وأن تلك الطريقة في المخططات التنظيمية لمجتمعات المدينة قد اعتُمدت في المدن التي أقام فيها الأمويون (مثل مرو) أو اختطوها (مثل القيروان)، ذلك أن قتيبة بن مسلم والي خراسان لما أراد خلع الخليفة سليمان ابن عبدالملك، ولم يجبه أحد من أهل مرو، غضب وجمعهم وجعل يوبخهم، وقد اعتمد في توبيخهم على تعييرهم بأخلاق

(1) البلاذري، فتوح البلدان 340-2/339.
(2) الكتاني، محمد /1346هـ/ التراتيب الإدارية، المطبعة الأهلية، الرباط(طبعة مصورة، نشر: حسن جعنا، بيروت)، الجزء الثاني ،ص 387.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 5/510.

بنياتهم الاجتماعية، ويقول قتيبة معددًا مجتمعات أهل مرو ومعرضًا بهم: «يا أهل السافلة، لا أقول يا أهل العالية... يا معشر بكر بن وائل، يا أهل النفخ والكذب والبخل،...، يا بني ذميم، لا أقول تميم،...، يا معشر عبدالقيس القساة.» [1].

إن هذا الفصل بين البنى الاجتماعية المتجانسة لمجتمع المدينة يمكّن أهلها من معرفة الغرباء الذين يدخلون إليهم، وقد أسهم ذلك إسهامًا كبيرًا في ملاحقة المناوئين للدولة الأموية والخارجين عليها والإيقاع بهم. فعندما أراد المستورد بن عُلّفة الخروج في الكوفة أيام ولاية المغيرة بن شعبة نزل في أحد دور بني كلب، فأخبر أحدهم صاحب شرطة المغيرة بذلك فجاء صاحب الشرطة إلى المغيرة وقال له: «إن شُمّر بن جَعْنونَةَ الكلابي جاءني فخبرني أن الخوارج قد اجتمعوا،...، وقد اتعدوا أن يخرجوا إليك في غرة شعبان» [2]، فأرسل المغيرة الشرطة للقبض عليهم.

ومع أن الأمويين استفادوا كثيرًا من هذه الخاصية عند ملاحقة أعدائهم والقضاء عليهم في بدء الدولة وعصر ازدهارها، إلا أنها كانت وبالًا عليهم في المراحل الأخيرة للدولة، فهذه البنية التنظيمية لمجتمع المدينة أخذت منحى سلبيًا جعل هذه التكتلات الاجتماعية يتعصب بعضها لبعض، وأخذ هذا التعصب اتجاهًا عدائيًا أدى إلى نزاعات بين تلك المجتمعات. إذ كانت نقمة اليمنيين واضحة على بني أمية لقتلهم أحد زعماء اليمنيين يزيد بن المهلب بعد خروجه على الدولة أيام يزيد بن عبدالملك، فاستُبعد اليمنيون من مناصب التولية حتى عهد هشام حين ولى خالدًا القسري.

وقد تنبّه أصحاب الدعوة العباسية في أواخر الدولة الأموية لتلك الصراعات واستفادوا منها فائدة كبيرة، فأخذوا يبثّون دُعاتَهم في تلك البنيات الاجتماعية وينشرون فيها أفكار دعوتهم، فقد أوصى محمد بن علي بن عبدالله بن العباس

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 5/13.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 182-5/181.

أحد أصحابه حين أرسله إلى خراسان أن يستغل تلك الخلافات وأن ينزل في بعض القبائل دون بعضها الآخر، يقول محمد لصاحبه: «ادع الناس إلينا وانزل في اليمن، والطف بمضر.» [1].

إن هذه الصراعات بين البنيات الاجتماعية لمجتمع المدينة في العهد الأموي استفحلت ونمت وأزكاها اعتماد الخلفاء والولاة على بعض العشائر دون غيرها، مما أدى في نهاية الأمر إلى تفتيت البنية الاجتماعية للدولة الأموية ثم سقوطها، وقيام الدولة العباسية.

د- التنظيمات الإدارية لمجتمع المدينة:

تجتذب المدينة عددًا كبيرًا من الناس ليسكنوها، لغزارة ما تحتويه من الحاجات الأساسية والضرورية لحياة الإنسان ورفاهيته، وهذه الضروريات لا تتوافر في مجتمعات الريف والبداوة، ففي المدينة توجد الأسواق والحمامات والمراكز الإدارية المختلفة وغيرها من المرافق العامة الأخرى، لذلك يجتمع في المدينة خلق كثير، وهذه المجموعات البشرية الكبيرة تحتاج في حياتها إلى ضوابط وقوانين تنظم علاقات أهلها بعضهم ببعض من جهة، وبإدارة المدينة من جهة أخرى. يقول ابن خلدون: «إن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع، وحاكم يزَعُ يعضهم عن بعض» [2]. ومن ثم فإن مجتمع المدينة لا يمكن أن ينتظم ويستقيم إلا بوجود قوانين تحكم علاقاته وتنظم سيرورة التعامل بين أهله.

وهذه القوانين والتنظيمات تحتاج إلى شخص قائم عليها دائب على تطبيقها، وعليه أن يمتلك القدرة الكافية على إلزام أهلها بتنفيذ تلك القوانين والأنظمة حتى لا تنتشر الفوضى في المدينة. يصف ابن خلدون هذا الحاكم فيقول: «فلا بد أن يكون متغلبًا عليهم بتلك العصبية وإلا لم تتم قدرته على ذلك» [3].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 7/49.
(2) ابن خلدون، المقدمة ص 126.
(3) ابن خلدون، المقدمة ص 126.

إن من أهم ما يحتاج إليه مجتمع المدينة تنظيم بيوته السكنية والمرافق العامة للمدينة، وتظهر النصوص النثرية أن الأبنية من دور سكن ومرافق عامة وغيرها في المدينة لم تكن عشوائية، بل خضعت لإجراءات إدارية وتراخيص خاصة يحصل عليها الراغبون بها من أولي الأمر، ونذكر من تلك الإجراءات الإدارية ما يلي:

1 - القطائع:

القطائع هي مساحات معينة من أرض المدينة وما يتبعها، يمنحها الخليفة أو الوالي لمن يشاء، ولها نوعان:

أ- القطائع الخاصة بالبناء:

وهي ما يقطع من أرض المدينة ومحيطها القريب بغية بناء المساكن وغيرها من المنشآت العمرانية، وإقطاع هذه الأراضي هو إيذان وترخيص لبنائها، وهذا النوع من القطائع يخضع لقواعد التجمعات الاجتماعية وتجانسها، وأكثر ما يكون منحه عند البدء بتخطيط المدينة وإنشائها، فعندما بنيت البصرة والكوفة أقطع عمر بن الخطاب رضي الله عنه (القطائع ستين ذراعًا)[1]. ثم بنى الخليفة الأموي الأول معاوية بن أبي سفيان مدينة (انْطَرْطُوس) «ومصرها، وأقطع بها القطائع»[2].

ويصف رجل من عرب عسقلان من أعمال فلسطين كيف أُسكنت عائلته في تلك المدينة (انْطَرْطُوس) أيام الخليفة عبدالملك بن مروان فيقول: إن جده ممن أسكنه إياها عبدالملك وأقطعه بها قطيعة مع من أقطع من المرابطة[3].

وعند اتساع المدينة واستقرار مخططها التنظيمي تصبح القطائع للبناء فيها أشد صعوبة وتعقيدًا، وخاصة إذا كانت المدينة كبيرة ومزدحمة بالسكان مثل المدينة

(1) الكتاني، التراتيب الإدارية 1/282.
(2) البلاذري، فتوح البلدان 1/158.
(3) البلاذري، فتوح البلدان 1/171.

المنورة، ولهذا منع الخلفاء الأمويون إعطاء وثائق السماح بالبناء في منطقة العقيق في ضواحي المدينة المنورة، وكان والي المدينة لا يستطيع قطع القطائع فيها إلا بموافقة الخليفة، فخرج أحد أهلها إلى الوليد ابن عبدالملك فسأله أن يقطعه قصرًا فيها، فكتب الوليد إلى واليه: «أقطعه موضع قصر فيها وألحقه بالسواد»[1].

وقد يوقف الخليفة منح الوثائق بالبناء في إحدى المدن إذا رأى أن الأبنية المنفذة فيها تفي بحاجة أهل المدينة وتكفيهم، فقد بنى سليمان بن عبدالملك مدينة الرملة من أعمال فلسطين قبل أن يستخلف ولما استُخلف أكمل بناءها، فازدهرت وتوسعت، فلما استُخلف عمر بن عبدالعزيز أوقف البناء فيها وأنقص من الخطة الموضوعة لها لأنه رأى أن أبنيتها صارت تناسب ساكنيها وتكفيهم، فقال: «أهل الرملة يكتفون بهذا المقدار الذي اقتصرت بهم عليه»[2].

وربما أقطع الخليفة أرضًا لواحد من ذوي النفوذ وأعانه في كلفة بناء القصر على تلك الأرض، فعندما مر الخليفة هشام بن عبدالملك وعنبسة بن سعيد بن العاص بإحدى مناطق المدينة المنورة قال هشام: «نِعْم موضع القصر يا أبا خالد قد أقطعتُه لك، قال: يا أمير المؤمنين من يقوى على هذا؟ قال: فإني أعينك بعشرين ألف دينار»[3].

ب- القطائع الزراعية:

وهو ما يقطع من الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة والتابعة لها بغية زراعتها واستثمار محاصيلها الزراعية، وقد يخضع هذا النوع من القطائع إلى قوانين ناظمة، إذ تمنح الأرض لصاحبها كي يزرعها، فإن لم يقم بذلك فَقَدَ الحقَّ في حيازتها وآل أمرها إلى الوالي. فكان زياد ابن أبيه يقطع الرجل القطيعة ويدعه

(1) السمهودي، وفاء الوفا 2/199.
(2) البلاذري، فتوح البلدان 1/170.
(3) السمهودي، وفاء الوفا 2/197.

سنتين، فإن عمرها فهي حق له وإلا أُخذت منه وأعطيت لغيره، وكان يقول: «إني لا أنفذ إلا ما عمرتم» [1].

وكان للقطائع عامل يقوم على توزيعها ومتابعة التدقيق في أمورها، فكان لزياد بن أبيه رجل يقوم على قطائعه، وقد أمره زياد ذات مرة أن يُقطع رجلًا ما مشى، فمشى الرجل فانقطع شسعه، فجلس، فقال عامل زياد: «حَسْبُك»، فقال: «لو علمتُ لمشيتُ إلى الأُبلّة[2]»، فقال: «دعني حتى أرمي بنعلي»، فرمى بها حتى بلغت الإجّانة» [3].

وقد لا تخضع القطائع لقانون أو نظام، فتكون تحت تصرف الخليفة يعطيها من يشاء من الناس بغية مصانعته أو الإحسان إليه. فقد أتى عبدالملك بن مروان قبل أن يُستخلف إلى الخليفة يزيد بن معاوية وطلب منه أن يقطعه مكانًا بوادي القرى في المدينة المنورة وقال له: «فأقطعنيه فإنه لا خطر له، فقال يزيد: إنا لا نبخل بكبير ولا نخدع عن صغير، فقال: يا أمير المؤمنين: غلّته كذا، قال: هو لك، فلما وَلّى قال يزيد: هذا الذي يقال إنه يلي بعدنا فإن يكن ذلك حقًا فقد صانعناه، وإن يكن باطلًا فقد وصلناه» [4].

ويحقّ، بطبيعة الحال، لصاحب القطيعة الممنوحة له من الخليفة التصرف بها، فإما أن يستخدمها لنفسه وإما أن يبيعها، فعندما أقطع معاوية بن أبي سفيان أحد بني إخوته سَبَخة [5] قدم لينظر إليها فلما رأى أرضها مليئة بالماء قال: «إنما أقطعَني أمير المؤمنين بطيحةً [6] لا حاجة لي فيها» . فابتاعها زياد بن أبيه منه بمائتي ألف درهم [7].

---

(1) البلاذري، فتوح البلدان 2/445.
(2) الأُبُلّة: نهر في البصرة.
(3) البلاذري، فتوح البلدان 2/447. الإجانة: نهر في البصرة.
(4) البلاذري، فتوح البلدان 1/40.
(5) السبخة: أرض ذات نزٍّ وملح.
(6) البطيحة: المكان المتسع يمر به السيل فيترك فيه الرمل والحصى الصغار.
(7) البلاذري، فتوح البلدان 2/444.

مسح القطائع ومنع المخالفات والتجاوزات فيها: تخضع القطائع جميعها عادةً إلى مسحٍ عام لها لتقدير خراجها. يقول الشعبي إن عمر بن الخطاب بعث لمسح السواد في البصرة «فوجده ستة وثلاثين ألف ألف جريب فوضع على كل جريب درهمًا وقفيزًا»[1].

وظل مسح القطائع مستخدمًا في العصر الأموي للتثبّت من مطابقة مساحات تلك القطائع الممنوحة للناس مع مساحاتها الواقعية التي يستخدمونها، وذلك لمعرفة تجاوزات أصحابها على الحق العام – إن وجدت – وإعادتها إلى حدودها الأصلية، ومصادرة المساحات المخالفة التي تزيد على الرقعة الممنوحة لهم وعندئذ ترجع إلى ملكية الخليفة الذي يمثل الحق العام. فقد كتب الخليفة يزيد بن عبدالملك إلى واليه على العراق، ابن هبيرة، كتابًا يطلب منه فيه مسح أراضي البصرة ومصادرة ما زاد على الحقوق الأصلية لأصحابها وإعادته إلى حق أمير المؤمنين، كتب يزيد يقول: «إنه ليست لأمير المؤمنين بأرض العرب خِرْصة [2]، فسِرْ على القطائع فخذ فضولها لأمير المؤمنين» . فجعل عمر يأتي القطيعةَ فيسأل عنها، ثم يمسحها، حتى وقف على أرض فقال: «لمن هذه؟ فقال صاحبها: لي، قال: ومن أين هي لك؟ فقال:

ورثناها عن آباء صدقٍ
ونورثها إذا متنا بنينا

ثم إن الناس ضجوا من ذلك فأمسك» [3].

وقد يعتدي بعض المتنفذين على قطائع غيرهم، فيحفرون الأنهار فيها، مستغلين السلطة الممنوحة لهم، ويحاولون إثبات ذلك بوثائق رسمية، يقر فيها

(1) البلاذري، فتوح البلدان 329/2. الجريب: من وحدات المساحة عند العرب والمسلمين، ويعادل نحو 1557 م2 (فاخوري وخوام، موسوعة المكاييل 368). والقفيز مكيال للقمح وما إليه، ويعادل نحو 35 لترًا بوزن نحو 26 كغ (المصدر نفسه 412).
(2) الخِرْصة: كل قضيب رطب أو يابس من أغصان النخيل. ويقال: فلان لا يملك خرصًا: أي لا يملك شيئًا.
(3) البلاذري، فتوح البلدان 2/450.

أصحابها بالتنازل عن حقوقهم بامتلاكها، وقد لا يذعن أصحاب الأراضي المتجاوَز عليها لذلك، ويهددون ذوي النفوذ بمقاضاتهم عند عزلهم، فقد حفر يزيد بن المهلب نهرًا في قطيعة لعبيدالله بن أبي بكرة، وقال لابنه بشير بن عبيدالله: «اكتب لي كتابًا بأن هذا النهر في حقي، قال: لا، ولئن عُزِلت لأخاصمنّك» [1].

فهذا النص يُظهر أن هناك وثائق رسمية تثبت ملكية أصحاب القطائع لقطائعهم، يمكن إبرازها عند الحاجة إليها كالمخاصمة أمام القضاء مثلًا.

ونتيجة لتوسع المدينة واكتظاظها السكاني، كان الأثرياء يلجؤون إلى اتخاذ المزارع خارجها فيبنون فيها قصورهم، وقد يحدث أن تكون تلك القصور في أراضٍ من أملاك الدولة، فيشكوهم أحد الجوار، فتهدم أبنيتهم المخالفة لتجاوزها على أملاك الدولة. فعندما بنى عروة بن الزبير قصرًا في مزارعه قرب المدينة المنورة، ادعى عليه أحد جيرانه - وهو عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان - عند والي المدينة عمر بن عبدالعزيز، إذ قال عبدالله لعمر متهمًا عروة: «إنه حمل على حق السلطان» [2]. ولما كان الوالي ممثلًا للحق العام في ولايته وعليه الدفاع عن هذا الحق وقمع المخالفين والمتجاوزين عليه، قام عمر بن عبدالعزيز أيام الوليد بن عبدالملك بهدم قصر عروة، فعلم الوليد بذلك فأرسل إلى عمر بن عبدالعزيز: «ما عروةُ ممن يُتَّهم فدعْهُ وما نقص من حق السلطان» [3].

ويتضح من النص أن الوليد لم يوافق عمر بن عبدالعزيز على هدم قصر عروة وبرَّأ عروة من تهمة التعدي على الحق العام، وطلب من عمر التنازل عن هذا الحق لمصلحة عروة ابن الزبير.

ثم إن منع تجاوز أبنية المدينة على الحقوق العامة مثل الطرقات والساحات وغيرها أمر ضروري لتنظيم الأبنية السكنية في المدينة، لذلك يوكل إلى القضاة

(1) البلاذري، فتوح البلدان 2/449.
(2) السمهودي، وفاء الوفا 2/192.
(3) السمهودي، وفاء الوفا 2/192.

أمر الفصل في هذه المخالفات والنظر في «الكفّ عن التعدي في الطرقات والأفنية وإخراج ما لا يستحق في الأجنحة[1] والأبنية ولهم الحق في النظر فيها وإن لم يحضر الخصم» [2].

وعند النظر في الحوادث السابقة، كحادثة عروة بن الزبير، وحادثة أهل البصرة وما أصابهم من ضيق لتعسف عمر بن هبيرة في مسح أراضيهم، واستغلال المتنفذين لسلطاتهم في التجاوزات على إقطاعات جوارهم، يمكننا القول إن بعض الخلفاء كانوا يتشددون على عامة الناس في تطبيق القوانين الناظمة للإقطاعات، في حين أنهم قد يغضون الطرف عن تجاوزات أهل السلطة والأثرياء في المدن ويتساهلون معهم في تطبيق هذه القوانين، بل ربما منحوهم الإذن أو أسبغوا على فعلهم صفة الشرعية في تجاوزاتهم ومخالفاتهم تلك، وهذا يدفعنا إلى القول إن تلك القضية كانت من أهم عوامل التمييز الطبقي في مجتمع المدينة، وإيجاد الفوارق الاجتماعية بين الناس، فتجتمع الثروة والنفوذ لدى القليل منهم ويزداد ثراؤهم على حساب السواد الأعظم من عامة الفقراء من الناس.

إن هذا الخلل في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع يجعل أبواب كسب المال في الدولة مفتوحة أمام الأغنياء فقط، فيضيق الفقراء بذلك ذرعًا، وتصبح بيئتهم خصبة لنمو بذور أفكار التطرف فيهم، وعندئذ تنتشر تلك الأفكار المتطرفة ويشتد عودها، فيخرج أصحابها معلنين العصيان على الدولة الأموية، علّهم يردّونها حسب اعتقاداتهم إلى سيرة الإسلام الأولى.

وقلما خلت خطبة من خطب الخوارج وحواراتهم من الكلام على استئثار الحكام بالفيء، وسوء توزيع ثروة البلاد واجتماعها في أيدي ذوي النفوذ فيها. يقول أحد أصحاب شبيب الخارجي للمطرف بن المغيرة (والي الحجاج على المدائن)

(1) الأجنحة: جمع جناح وهو الجانب والناحية. والمراد ما يزاد على البناء الأصلي.
(2) الماوردي، الأحكام السلطانية 71.

مبيّنًا سبب خروجه على الدولة الأموية وحكامها: «ندعو إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإن الذي نقمنا من قومنا الاستئثار بالفيء وتعطيل الحدود والتسلّط بالجبريّة»[1].

2 - الترخيص للمرافق العامة والمنشآت الكبرى:

ترتبط تنظيمات المدينة ارتباطًا وثيقًا بالمرافق العامة والمنشآت الكبرى، نظرًا إلى حاجة السكان الماسة لتلك المباني والمنشآت، ولتشابك مخططات المدينة وتعقيداتها، فلا بد من قانون يَنْظِم إنشاء تلك المباني حتى تؤدي الهدف الأساسي من إنشائها وهو خدمة مجتمع المدينة، لذلك تخضع تلك المنشآت عند بنائها لتراخيص خاصة تُستَصدَر من الوالي أو من الخليفة نفسه.

فالحمامات مثلًا كانت ذات أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة في المدينة، لذلك كانت تتطلب موافقة خاصة من الوالي لإنشائها، فقد كان لمسلم بن أبي بكرة حمام في البصرة فقال لأبيه ذات يوم واصفًا الواردات المالية الكبيرة التي يَحصل عليها من ذلك الحمّام: «إني أغتلّ من حمامي هذا في كل يوم ألف درهم، وطعامًا كثيرًا» . ثم إن مسلمًا مرض، فأوصى أخاه عبدالرحمن بن أبي بكرة وأخبره بغلّته، فأفشى عبدالرحمن ذلك، واستأذن السلطانَ ببناء حمام، وكانت الحمامات لا تبنى في البصرة إلا بإذن الولاة، فأذن له» . ثم استأذن العديدُ من الناس - وفيهم النساء أيضًا - الواليَ بإنشاء الحمامات فأذن لهم، ولما شفي مسلم بن أبي بكرة من مرضه وجد أن عدد الحمامات قد ازداد في البصرة مما أدى إلى انخفاض غلة حمامه فجعل يذم أخاه ويقول: «مالَهُ، قَطع اللهُ رحمه»[2].

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/434.
(2) البلاذري، فتوح البلدان 2/434.

وقد يُزمع الوالي إنشاء بعض المشاريع الضخمة ذات الكلفة العالية والأهمية الكبيرة للمجتمع فيستأذن الخليفة لمنحه الترخيص بإنشاء تلك المشاريع. فقد كتب عدي بن أرطأة والي عمر بن عبدالعزيز على البصرة يستأذنه في حفر نهر بها، معللًا ذلك بحاجة أهل البصرة الماسة لهذا النهر: «إنك إن لم تحفر لنا نهرًا فما البصرة لنا بدار»[1]، فأذن له عمر بحفر النهر.

وقد يكون الترخيص للمشاريع الكبرى مشروطًا بشروط خاصة يُلزم بها الخليفة واليَه، وذلك لاقتناع الخليفة بضآلة فرص نجاحها أو عدم جدواها الاقتصادية، وعندئذ يغرمه الخليفة بكلفتها في حال إخفاقه. فعندما استأذن خالد بن عبدالله القسري والي العراق الخليفة هشام بن عبدالملك بإنشاء قنطرة على نهر دجلة كتب إليه هشام: «لو كان هذا ممكنًا لسبق إليه الفرْس»، فألحّ على هشام بإنشائها فأذن له مشترطًا عليه إتمام تلك القنطرة ونجاحها وكتب إليه يقول: «إن كنتَ متيقنًا أنها تتم فاعملها»، فعملها وأعظم النفقة عليها، فلم يلبث أن قطعها[2] الماءُ فأغرَمه هشام ما كان أنفق عليها[3].

على أن تلك الطريقة، التي تعتمد تحميل صاحب الإدارة مسؤولية اتخاذ القرارات الخاطئة وإخفاق مشاريعه، هي طريقة بنّاءة تجعل صاحب الإدارة لا يتخذ القرارات الارتجالية غير المدروسة، فلا يهدر أموال الحق العام التي هي في الأصل أموال الناس ولا يضعها في غير مواقعها السليمة.

وقد يرتئي الخليفة عدم الموافقة على إقامة البناء لاقتناعه بأن في ذلك هدرًا لأموال الدولة، ووضعها في غير مظانّها الشرعية، فلا يرخص لتوسيع دور الإمارة لاعتقاده أنها واسعة في الأصل ولا حاجة لزيادة في بنائها. فعندما كتب عدي بن

(1) البلاذري، فتوح البلدان 2/454.
(2) قطعها الماء: هدمها أو أخذ أطرافًا منها.
(3) البلاذري، فتوح البلدان 2/356.

أرطأة والي عمر بن عبدالعزيز على البصرة يطلب منه الموافقة على بناء غرف فوق دار الإمارة التي بناها زياد بن أبيه، كتب إليه موبّخًا: «هبلتك أمك يا بن أم عدي، أيعجز عنك منزل وسع زيادًا وآل زياد»[1]. فتوقف عدي عن إتمام بناء تلك الغرف.

3 - **اكتراء البيوت:**

نظرًا إلى بعد المسافات الفاصلة بين المدن واستغراق الوصول إليها زمنًا طويلًا، فإن الوافدين إلى تلك المدن يضطرون لاستئجار البيوت من أجل الإقامة فيها وإنجاز الأعمال والمهام التي سافروا لأجلها، قبل العودة إلى مدنهم الأصلية.

وأهم المدن التي كان المسلمون يقصدونها هي مدن الحجاز ولاسيما مكة المكرمة والمدينة المنورة، لأداء مناسك الحج أو للتجارة، فيقوم المسلمون باستئجار البيوت هناك للإقامة القصيرة وأحيانًا للإقامة الطويلة وخاصة في المدينة المنورة التي كانت ملاذ العلماء والفقهاء عامة.

وقد يمنع الولاة تأجير البيوت بسبب الظروف الأمنية واحتواء المدينة على وافدين معارضين للحكم وذلك بغية التضييق عليهم، ويتوعدون من يؤجرون الأفراد الخارجين على الدولة - بهدم بيوتهم أو معاقبتهم. فعندما لجأ بعض أهل العراق إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة هربًا من ظلم الحجاج أيام الوليد بن عبدالملك، ولي مكة خالد بن عبدالله القسري، فأخرج أهلَ العراق منها كرهًا: «وتهدّد من أنزل عراقيًا أو أجره دارًا»[2]، وكذلك فعل والي المدينة عثمان بن حيان المري، فلم «يترك بالمدينة أحدًا من أهل العراق تاجرًا ولا غير تاجر، وأمر بهم أن يخرجوا من كل بلد»، ثم خاطب أهل المدينة يحذرهم وبال إنزال أهل العراق في بيوتهم أو تأجيرهم البيوت وإلاّ كان نصيبها الهدم.

---

(1) البلاذري، فتوح البلدان 2/428.
(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/577.

يقول عثمان بن حيان المري في خطبة له في أهل المدينة: «.. فإني والله لا أُوتى بأحد آوى أحدًا منهم، أو أكراه منزلًا، ولا أنْزلَه، إلا هدمت منزله وأنزلت به ما هو أهله»[1].

وقد كان أهل مكة يؤجرون بيوتهم للقادمين إليها بقصد القيام بمناسك الحج، ويعتبر هذا أحد الموارد المالية لأهل مكة، الذين يستغلّون الحجيج أحيانًا بأخذ أجرة باهظة لبيوت إقامتهم، مما يرهق كاهل الحجيج بنفقات تعيقهم وتمنعهم من قضاء فريضة الحج، لذلك نهى عمر بن عبدالعزيز أهل مكة عن إكراء بيوتهم الزائدة على حاجتهم حتى يسهل على المسلمين القيام بفريضة الحج، إذ كتب إلى واليه على مكة: «لا تدع أهل مكة يأخذون على بيوت مكة أجرًا فإنه لا يحل لهم»[2].

ثانيًا- تطور مجتمع المدينة وازدهاره:

تُقام المدينة في بدايتها وفق مخططات بسيطة لقلة قاطنيها، ولكنها لا تلبث أن تجتذب إليها السكان نظرًا لكونها مركزًا لمؤسسات الدولة وفيها معالم الرفاهية والراحة للإنسان، فيكثر أهلها وتصبح كتلة اجتماعية كبيرة نتيجة لتبادل المصالح بين سكانها وبين ما يحيط بهم من المجتمعات، فتجتمع لأهلها الثروة، وتزداد أرزاقهم، ويبحث أثرياؤها عن مشاريع اقتصادية تُنفق فيها تلك الأموال وتستثمر من جهة، كما تزيد في رفاهية أصحابها من جهة أخرى، وهذا يؤدي بالمدينة إلى الاتساع، فتمتد من الداخل نحو محيطها وتصبح أكثر تطورًا وتقدمًا، وتزدهر فيها الزراعة والتجارة والمباني والمنشآت الأخرى نتيجة احتوائها على مجموعات اقتصادية واجتماعية ضخمة.

---

(1) الطبري، تاريخ الطبري 6/485.
(2) البلاذري، فتوح البلدان 1/49.

ويمكننا القول – لدى ملاحظة الأخبارو النصوص النثرية في العصر الأموي – إن بعض جوانب تطور مجتمع المدينة تبرز في النواحي التالية:

أ- تطور البناء عامة:

إن من أهم العلامات المميزة لازدهار المدينة، تطور مبانيها ومنشآتها العمرانية بمختلف أنواعها الدينية والخدمية والسكنية، وقد رأينا أن النبي ﷺ بنى مسجده وبيوت زوجاته ببساطة شديدة، وكذلك بنيت بيوت أصحابه، وكان المسجد أشبه بدار الحكومة يجتمع فيه النبي ﷺ مع كبار صحابته، لاتخاذ القرارات التي تتعلق بأمور الدولة، وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما رأى كثرة المسلمين زاد في مساحة المسجد، وكذلك فعل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وبقي المسجد مركز اتخاذ القرارات ومجلس الحكم والحكومة، ويمكننا القول إن الزيادة في مساحة المسجد ضرورة اقتضتها الزيادة في عدد سكان المدينة المنورة من المسلمين، كما أن مسجد البصرة ودار الإمارة والديوان والسجن بنيت جميعها في البصرة من القصب ثم بناها الوالي أبوموسى الأشعري أيام الخليفة عمر بن الخطاب بلبن وطين وسقفت بالعشب[1].

وقد رأينا أن البيوت السكنية بنيت في بدايتها وفق قاعدتي الحاجة والكفاية للمسلمين، ولما قامت الدولة الأموية شهدت المدن نهضة واسعة في مبانيها من حيث استخدام مواد البناء وسعة المباني وطريقة البناء فزاد زياد بن أبيه في مساحة مسجد البصرة وبنى دار الإمارة وأحكم بناءهما، فبنى المسجد بالآجر والحصى وسقفه بالساج[2].

ولما رأى زياد أن الناس وهم في الصلاة ينفُضون أيديهم إذا تربت قال: «لا آمن أن يظن الناس على طول الأيام أن نفض الأيدي في الصلاة سنَة» . فأمر بأن تُفرش

(1) البلاذري، فتوح البلدان 2/426.
(2) البلاذري، فتوح البلدان 2/426..

أرض المسجد بالحصى وأوكل ذلك إلى بعض عماله الذين تشدّدوا في اختيار أنواع معينة من الحصى وقالوا للناس: «ايتونا بمثله وعلى مقاديره وأوانه»[1].

ولما ولي عبيدالله بن زياد البصرة والكوفة أيام يزيد بن معاوية اهتم ببناء مسجديهما والزيادة في مساحتي المسجدين، ونظرًا إلى معرفة عبيدالله بأهمية المساجد عند المسلمين فقد ساوى في المنزلة بين رغبته في الجهاد في سبيل الله وخلافة أبيه زياد بن أبيه في الولاية وبنائه لمسجدَي البصرة والكوفة، وفي ذلك يقول: «دعوت الله أن يرزقني الجهاد ففعل، ودعوت الله أن يرزقني بناء مسجدي الجماعة بالمصرين ففعل، ودعوت الله أن يجعلني خلفًا من زياد ففعل»[2].

ونلاحظ أن الزيادة في المساجد يفرضها تكاثر السكان بتقادم الزمن و، فكلما زاد عُمر المدينة القائمة زاد تعداد مجموعاتها البشرية.

ولعل الاهتمام ببناء الدور الفخمة والقصور الفارهة التي بناها الولاة وذوو النفوذ والأثرياء في العهد الأموي لم يكن أقل من اهتمامهم ببناء المساجد، بل ربما فاق الاهتمام بالمساجد في كثير من الأحيان نتيجة تجمع الثروة بين أيديهم، حيث اختاروا المواقع الهامة في المدينة لبناء دورهم وقصورهم، يقول يزيد بن المهلب في اختيار موقع السكن المناسب: «الصواب أن تُتَّخذ الدور بين الماء والسوق، وأن تكون الدور شرقية والبساتين غربية»[3]، وغالبًا ما كانوا يطلبون من الخليفة إعانتهم على بناء تلك القصور الفخمة ذات التكلفة المرتفعة جدًا. فعندما قدم أحد رؤوس أهل البصرة إلى معاوية طالبًا منه مساعدته في بناء داره التي ينوي بناءها في البصرة قال لمعاوية: «يا أمير المؤمنين أعنّي في بناء داري باثني عشر ألف جذع،

(1) البلاذري، فتوح البلدان 2/427-428.
(2) البلاذري، فتوح البلدان 2/427.
(3) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/3/312.

قال معاوية: أين دارك؟ قال: بالبصرة وهي أكثر من فرسخين في فرسخين، قال: فدارك في البصرة، أم البصرة في دارك؟»[1].

وقد تتسع القصور التي ينشئها الولاة فتلقب بالمدن نظرًا لما تحتويه من أبنية واسعة وما احتاجت إليه من كلفة مادية كبيرة،ربما أسهم فيها الخليفة لدعم سلطان ولاته. يروي عبيدالله بن زياد والي يزيد بن معاوية على البصرة، حين خرج منها هاربًا بعد وفاة يزيد وخروج أهلها عليه، كيف بنى مدينته البيضاء بالبصرة التي كان يقيم فيها مع أهله فيقول: «وأما البيضاء فإني اشتريتها...، وأرسل يزيد بألف ألف فأنفقتها عليها، فإن بقيت فلأهلي، وإن هلكت لم آسَ عليها مما لم أعنَّفْ فيه»[2].

فهذا الخبر يُظهر النفقة المرتفعة لبناء مدينة الوالي عبيدالله وتهاونه في أمر زوالها، لأن كلفة البناء إنما كانت أعطية من يزيد بن معاوية ولم ينفق على بنائها من ماله الخاص.

ولعل اطلاع الأمويين على الأبنية الحضارية الأخرى في البلاد التي فتحوها وخالطوا أهلها كالفرس والروم جعلهم ينقلون فخامة تلك الأبنية – على اختلاف أشكالها ومرافقها – إلى قصورهم وأبنيتهم حتى لو كانت دخيلة غير مألوفة في طُرُز الأبنية الإسلامية، فمدينة» البيضاء» التي بناها عبيدالله بن زياد حَوَت صورًا للحيوانات على بابها وقد قطعت رؤوسها، كما صوّر في دهليزها أسدًا وكبشًا وكلبًا، وقال: «أسد كالح[3]، وكبش ناطح، وكلب نابح»[4].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/333. وانظر: ابن كثير 8/143.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 5/522.
(3)كالح: عابس.
(4) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية 32-6/31.

إن بناء القصور الفخمة أصبح مجالًا للتفاخر والمباهاة، حتى غالى الأثرياء في الإنفاق عليها. فعندما بنى عنبسة بن سعيد بن العاص قصره في المدينة المنورة، وكان قريبًا من قصر عبدالله بن عامر الذي ولي البصرة لمعاوية بن أبي سفيان أوكل أمر بناء ذلك القصر إلى أحد أبنائه وأوصاه قائلًا: «إنك نزلت بين الأشياخ فانظر كيف تبني»[1].

وربما عمد شيوخ المدينة وأثرياؤها إلى اختيار مواقع بعيدة عن قلب المدينة ومراكز ازدحامها التماسًا للهدوء والراحة، وهربًا من لغو الناس وفسادهم الاجتماعي. فعندما بنى عروة بن الزبير قصره خارج المدينة المنورة قيل له: «قد جفوت مسجد رسول الله ﷺ، فقال: إني رأيت مساجدهم لاهية، وأسواقهم لاغية، والفاحشة في فجاجهم عالية، فكان فيما هناك عما هم فيه عافية»[2].

ثم إن الخوف من استشراء الأوبئة والأمراض في قلب المدينة هو سبب آخر من أسباب اختيار مواقع بناء قصور الأثرياء بعيدًا عنها، علهم يجدون البيئة النظيفة النقية التي تؤمن لهم الراحة الجسدية والنفسية، فيصبح ابتعادهم عن مجتمع المدينة عرضة لتكهنات الناس وتساؤلاتهم. فعندما بنى عروة بن الزبير قصره في العقيق من ضواحي المدينة المنورة مرّ به رجل فظنّ أن ابتعاد عروة عن المدينة إنما هو استعداد للخروج والحرب فقال له: «أردت الحرب يا أبا عبدالله، قال: لا، ولكن ذُكر لي أنّ سيصيبها عذاب - أي المدينة - فقلت: إن أصابها كنت منحيًا عنها»[3].

ومن الجدير بالذكر أن النهضة الحقيقة في البناء وخاصة في بناء المساجد، كانت في عهد الخليفة الوليد بن عبدالملك لما عرف عنه من ولع بالبناء، وقد انعكس ذلك على أفراد المجتمع الإسلامي في عهده، فكان الناس في عهده يقول بعضهم لبعض عندما يلتقون: «ماذا بنيت؟ ماذا عمّرت؟»[4].

(1) السمهودي، وفاء الوفا 2/197.
(2) السمهودي، وفاء الوفا 2/193.
(3) السمهودي، وفاء الوفا 2/193.
(4) ابن كثير، البداية والنهاية 9/172.

وقد اهتم الوليد بن عبدالملك اهتمامًا شديدًا بالبناء وخاصة بناء مسجد النبي ﷺ في المدينة المنورة، وبناء الجامع الأموي في العاصمة دمشق، ذلك الجامع الذي ما يزال مأثرة خالدة من مآثر الأمويين على مر العصور، ولعل الزيادة الكبيرة في عدد سكان دمشق بوصفها عاصمة للدولة الأموية كانت السبب المباشر لقيام الوليد بن عبدالملك ببناء مسجدها وتوسيعه، ويروي أحد مواليه في حوار دار بينهما سببَ بناء المسجد وتوسيعه فيقول: «دخلت يومًا على الوليد فوجدته مغمومًا، فقلت: يا أمير المؤمنين ما شأنك؟ فأعرض عني ثم عاودني، فأعدت سؤالي عليه، فقال:.. إن المسلمين قد كثروا وقد ضاق بهم المسجد»[1].

ونظرًا إلى قرب عاصمة الدولة الأموية دمشق من دولة الروم، واطلاع الأمويين على أبنية الروم الفخمة بما احتوته من تنسيق وتزويق، أراد الوليد بن عبدالملك إحداث مزج بين حضارتي المسلمين والروم في البناء، فأبقى المخططات الإسلامية الأساسية للمسجد محتفظة بطابعها الأصيل، ثم حسَّن المسجد بتقانة الروم المتطورة في البناء، وأرسل الوليد إلى ملك الروم يستعين به في بناء مسجدي المدينة المنورة ودمشق، وكتب إليه يطلب المساعدة في بناء مسجد النبي ﷺ في المدينة المنورة: «إنا نريد أن نعمر مسجد نبينا الأعظم فأعنّا فيه بعمال وفسيفساء»[2]. ثم كتب إليه الوليد أيضًا لما أراد بناء الجامع الأموي بدمشق: «... وجّه إليَّ بمائة صانع من صناع الروم فإني أريد أن أبني مسجدًا لم يبْن من مضى قبلي، ولا يكون بعدي مثله»[3].

وكان المخطط العام لبناء مسجدي المدينة المنورة ودمشق يقوم على نمط البناء المربع، فهدمت الأبنية المجاورة لمسجد المدينة وأدخلت في مساحته حتى أصبح طوله مائتي ذراع وعرضه مائتي ذراع[4].

(1) ابن كثير، البداية والنهاية 9/152، وبدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 1/202.
(2) السمهودي، وفاء الوفا 1/367.
(3) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 1/203.
(4) السمهودي، وفاء الوفا 1/368.

وهدم ما جاور المسجد الأموي وأدخل في توسعته «حتى بقي المكان صرحة مربعة»[1].

إن اعتماد مخطط الأبنية المربعة في المساجد كان اقتداء ببناء النبي ﷺ مسجده في المدينة المنورة إذ كان مربعًا، فكان طوله مئة ذراع وعرضه مثل ذلك[2].

وقد استخدم الوليد بن عبدالملك في بناء الجامع الأموي بدمشق خلقًا كثيرًا من الصناع والمهندسين والفعلة[3]، وبنى قبة المسجد فحفر لجدرانها الأساسات حتى بلغت الماء، وزاد في سماكة الجدران لتحتمل وزن القبة الكبير. يقول أحد من رأى عمارة قبة المسجد: «رأيت قبة مسجد دمشق وقد حفر لأركانها حتى بلغ الحفر إلى الماء»[4].

ولكي يحافظ المسجد على سقفه سالمًا، وحتى لا يضطر الناس إلى تطيين السقف كل عام، فقد استخدم الوليد بن عبدالملك الرصاص في سقف المسجد، بعد أن قال له بعض أهله: «أتْعَبْتَ الناسَ بعدك في طين أسطحتهم، لما يريد هذا المسجد في كل عام من الطين الكثير»[5].

ويبدو واضحًا من الخبر ضخامة بنيان المسجد، فسقفه يحتاج إلى الكثير من الطين لتجديده، وهذا سيؤدي إلى رفع سعر الطين في دمشق ويرهق الناس نظرًا إلى حاجتهم لتطيين بيوتهم ومبانيهم، وقد استخدمت الفسيفساء في بناء المسجد الأموي، كما استخدمت في بناء مسجد النبي ﷺ في المدينة المنورة الذي أشرف عليه عمر بن عبدالعزيز والي الوليد بن عبدالملك على المدينة المنورة، فقد استخدم عمر في بناء المسجد الفسيفساء والمرمر وعمل سقفه بالساج وماء الذهب[6].

(1) ابن كثير، البداية والنهلية 9/153.
(2) السمهودي، وفاء الوفا 1/368.
(3) ابن كثير، البداية والنهلية 9/153.
(4) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 1/304.
(5) ابن كثير، البداية والنهلية 9/155.
(6) السمهودي، وفاء الوفا 1/368.

لقد كانت كلفة كلا البناءين باهظة جدًا، إذ إن الوليد بن عبدالملك لما قدم إلى المدينة المنورة حاجًا بعد أن انتهى عمر بن عبدالعزيز من بناء مسجدها، جعل يطوف في المسجد، فلما رأى سقف المقصورة قال لعمر: «ألا عملت السقف كله مثل هذا، قال: إذًا يا أمير المؤمنين تعظم النفقة جدًا. قال: وإن. قال: أتدري كم أنفقت على عمل جدار القبلة وما بين السقفين، قال: وكم، قال: خمسة وأربعون ألف دينار[1]،.، قال: والله لكأنك أنفقتها من مالك»[2].

ولعل الثروة المالية الهائلة التي اجتمعت في خزائن الدولة الأموية نتيجة ازدهارها كانت عاملًا كبيرًا ومهمًا في ازدهار الأبنية فيها، وقد ضج أهل دمشق من إنفاق الوليد بن عبدالملك على بناء مسجدهم لشدة ما رأوا من عظمة البناء والكلفة الكبيرة التي صرفت عليه، وظنوا أن ذلك سيُنقص من أعطياتهم وأرزاقهم، فلما بلغ الوليدَ ذلك دعا الناسَ وخطب فيهم مظهرًا لهم كمية الثروة المجموعة في خزائن دولتهم، وأنه إنما أنفق الشيء اليسير مقارنة بهذه الثروة، قال الوليد بن عبدالملك لأهل دمشق: « ... قد بلغني مقالتكم، وانتهى إليّ خوفكم على أعطياتكم ودفعكم عن حقوقكم، وليس الأمر على ما ظننتم، ألا وإني أمرت بإحصاء ما في بيوتكم من المال، فأصبت فيها عطاءكم ست عشرة سنة مستقبلة من يومي هذا»[3].

وربما أيقن الوليد بن عبدالملك أن بناءه للجامع الأموي في دمشق سوف يبقى رمزًا للحضارة العربية الإسلامية على مدى العصور، ومفخرة من مفاخر دمشق عاصمة الأمويين فقال لأهل دمشق: «يا أهل دمشق إنكم تفخرون على الناس بأربع، بهوائكم ومائكم وفاكهتكم وحماماتكم، فأحببت أن أزيدكم خامسة وهي هذا الجامع»[4].

(1) قوله: خمسة وأربعون: كذا ورد في الأصل، والوجه: خمسة وأربعين على تقدير فعل»أنفقت» قبلها.
(2) السمهودي، وفاء الوفا 1/371.
(3) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 1/207.
(4) ابن كثير، البداية والنهلية 9/156، وانظر بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 1/207.

وإن دمشق بوصفها عاصمة للدولة الأموية التي بلغ تعداد سكانها كافة في ذلك العصر «ثلاثمائة ألف ألف في جميع الأمصار»[1]. وهو عدد كبير من السكان في ذلك الزمن - لعل دمشق هذه تستحق جامعًا كالجامع الأموي بما امتاز به من بناء فخم وراسخ بقي حتى عصرنا الحالي شاهدًا على عظمة رموز العمارة الإسلامية في التاريخ الإنساني.

ومرة أخرى يتضح لنا أن الزيادة في مساحة المساجد وتجديد بنائه كان يترافق مع زيادة عدد سكان المدينة أولًا، ومع تطور البنية الاجتماعية للمدينة ثانيًا.

ب - تطور مصادر المياه العذبة:

المياه عصب الحياة، ودورها على اختلاف مصادرها أساسي في تكوين المجتمعات، وأينما وجدت في الصحارى أو البوادي أو الأرياف أو المدن، إلا أن دورها في نشوء المدينة جوهري، فلا يمكن لمجتمع أن يبني مدينة من دون وجود مياه كافية، وتطور مصادر تلك المياه دليل كبير على ازدهار مجتمع المدينة وحيويته وارتقائه. يوضح ابن خلدون ضرورة إقامة المدن بالقرب من مصادر المياه كالأنهار ومنابع المياه العذبة فيقول: «وأما جلب المنافع والمرافق للبلد فيراعى فيه أمور منها... أن يكون البلد على نهر، أو بإزائها عيون عذبة ثرة، فإن وجود الماء قريبًا من البلد يسهل على الساكن حاجة الماء وهي ضرورة، فيكون لهم في وجوده مِرفَقَة عظيمة عامة»[2].

وعلى الرغم من أهمية مصادر المياه العذبة والأنهار في بناء المدن وإنشائها، فإن الفاتحين المسلمين الأوائل لم يضعوا في حسبانهم وجود الأنهار عند اختيارهم لموقع مدنهم، ويعود ذلك إلى سببين، أولهما أن تلك المدن أنشئت في بدايتها

(1) بدران، عبدالقادر، تهذيب تاريخ دمشق 1/207.
(2) ابن خلدون، المقدمة ص 314.

لاستيعاب جيوش المسلمين وأهلهم المقيمين فيها، فهي ذات طابع عسكري في الدرجة الأولى، كما أن عدد سكان تلك المدن من الجنود وأهلهم لم يكن كبيرًا بالمقارنة بعدد سكان المدن الكبرى، ومن ثم كانت احتياجاتهم من المياه أقل من احتياجات المدن الكبرى، والسبب الثاني أن المدن العربية الأولى التي نشأ فيها الإسلام وترعرع لم تكن قريبة من ضفاف الأنهار، فأهل مكة كانوا يشربون من حياض ومصانع على رؤوس الجبال ثم بعد ذلك حفر فيها العديد من الآبار لسد احتياجات أهلها من الماء[1].

وكذلك المدينة المنورة – وهي أساس طراز المدن الإسلامية –فإنها لم تكن بالقرب من الأنهار، وإن عرفت بكثرة عيونها وآبارها[2]. ولما بنيت مدينة البصرة في عهد الخليفة الراشد عمر لم تبن على ضفاف نهر أو قرب مصادر المياه العذبة، وكان أقرب مصدر للمياه العذبة إليها هو نهر دجلة العوراء– أو دجلة البصرة – ويبعد عنها أربعة فراسخ، وكانت ملوحة مياهها – بسبب قربها من الخليج العربي – تمثل مشكلة كبيرة لسكانها، ويصف الأحنف بن قيس – حين وفد على الخليفة عمر بن الخطاب في جماعة من أهل البصرة – موقع مدينتهم وشح المياه العذبة فيها، فيقارنها بما بني من مدن الحضارات الخالية كالفرس، فيقول: «إن إخواننا من أهل الأمصار نزلوا منازل الأمم الخالية بين المياه العذبة والجنان المُلْتفّة، وإنا نزلنا سبخة نشاشة[3] لا يجفّ نداها ولا ينبت مرعاها، ناحيتُها من قِبَل المشرق البحرُ الأُجاج[4]، ومن قبل المغرب الفلاة»[5].

(1) البلاذري، فتوح البلدان 1/56.
(2) السمهودي، وفاء الوفا 2/242–258.
(3) النشّاشة: التي لا يجف ترابها ولا تُنبت.
(4) الأجاج: المالح المُر.
(5) البلاذري، فتوح البلدان 2/437.

1 - **أثر قلة المياه العذبة في مجتمع المدينة:**

إن قيام المدن الإسلامية بعيدًا عن ضفاف الأنهار التي تمثل المصادر والوافرة للمياه العذبة وَضَعَ مجتمعَ المدينة الإسلامية أمام صعوبات كبيرة، في معاشه وزراعته وتربية حيواناته، يقول الأحنف بن قيس للخليفة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -حين وفد عليه - واصفًا الآثار الاجتماعية على أهل البصرة نتيجة ملوحة مياههم وبُعد مصادر المياه العذبة عنهم: «فليس لنا زرع ولا ضرع، تأتينا منافعنا وميرتنا مثل مريء النعامة، يخرج الرجل الضعيف فيستعذب الماء من فرسخين، وتخرج المرأة لذلك فتربق[1] ولدها كما يربق العنز يخاف بادرة العدو وأكل السبع»[2].

ولقد كانت البصرة تعاني من قلة المياه العذبة منذ العصر الراشدي ثم استمرت هذه المعاناة حتى عهد معاوية بن أبي سفيان، ويصف الأحنف بن قيس مرة أخرى حين وفد ثانيةً على معاوية بن أبي سفيان الأوضاع الاجتماعية لأهل البصرة وإرهاق أهلها وضيقهم نتيجة الظروف البيئية السيئة لمدينتهم والتي أدت إلى ضعف وارداتها الزراعية، الأمر الذي سبّب فقر أهلها وضيق عيشهم، فيقول: «أهل البصرة عدد يسير وعظم كسير مع تتابع من المحول واتصال من الذَحول، فالمكثر فيها قد أطرق، والمقل قد أملق، وبلغ منه المخنَّق»[3].

وقد تلقي مشكلة قلة المياه العذبة بظلالها على أفراد المجتمع فيكون اقتناء مصادرها سببًا في سوء العلاقات الاجتماعية بين الجيران، فقد حفر بشير بن عبيدالله بن أبي بكرة نهر (المرغاب) في البصرة في أرض أحد جواره بالتّغَلُّب، وادعى أن الأرض التي حفر بها النهر هي قطيعة له فقال: «هذه قطيعة لي... وقال:

---

(1) ربقَه: شده بحبل فيه عدة عُرى، وكل عروةٍ فيه ربقةٌ.

(2) البلاذري، فتوح البلدان 2/437.

(3) الأفغاني، سعيد/1413هـ1993-م/ أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ص 397 عن زهرالآداب 1/87 الطبعة الثانية - مبارك.

هذا مسرح إبلنا وبقرنا وحميرنا ودوابنا وغنمنا»، فقال له أحد أصحاب جاره مهددًا بإشعال الفتنة والدفاع عن أرض صاحبه ومساندته في الحفاظ على حقه في ملكيته تلك الأرض: أمن أجل ثَلط بقرةٍ عقْفاءَ[1]، وأتانٍ وديقٍ[2]، تريد أن تغلبنا على حقنا.. أسمعت بالذي تخطى النار...، فأنت هو»[3].

وليس بالضرورة أن تكون مصادر المياه العذبة سببًا للخلافات الاجتماعية دائمًا، بل ربما تكون هذه المصادر رمزًا لحسن العلاقات بين الأصدقاء، فعندما مرض أحد سكان البصرة – وهو سويد بن منجوف السَّدودي- عاده أحد أصدقائه، وسأله: «كيف تجدك؟ قال سويد: صالحًا إن شئت، قال: قد شئت فما ذاك؟ قال: إن أعطيتني مثل الذي أعطيت ابن معمر فليس علي بأس يعني نهرًا»[4]. فأعطاه نهر سويدان في البصرة.

وربما تتعرض المدينة لمشكلة قلة الأمطار، التي تؤدي أحيانًا إلى القحط والجفاف، فيجتمع أهلها يؤمهم واليهم لأداء صلاة الاستسقاء – وهي إحدى مهام الوالي الموكلة إليه من قبل الخليفة- ويدعون الله علّه يرسل عليهم السماء مدرارًا، فعندما حصل القحط في أفريقيا سنة 93هـ استسقى موسى بن نصير، إذ أمر الناس بصيام ثلاثة أيام، ثم خرج بهم ودعا الله... ثم نزل، فقيل له: «ألا دعوت لأمير المؤمنين؟ فقال: هذا موطن لا يُذكر فيه إلا الله عز وجل»[5].

وقد تقل المياه في مكة خاصة نتيجة ازدياد عدد سكانها في مواسم الحج والعمرة، فيشكو الناس ذلك إلى الوالي، الذي ينتهز فرصة أيام الحج المباركة ويدعوهم إلى صلاة الاستسقاء، ويصف أحد المشاركين في صلاة الاستسقاء في

(1) الثلط: الغائط غير المتماسك، والعقفاء: التي أصابها العُقاف وهو داء يصيب قوائم البقرة فتعوجّ.
(2) الأتان الوديق: الحمارة التي أصاب عينها مرض ورمتْ منه الأذن واشتدت حمرة العين.
(3) البلاذري، فتوح البلدان 2/448.
(4) البلاذري، فتوح البلدان 2/489.
(5) ابن كثير، البداية والنهلية 9/160.

مكة – التي أمَّ الناسَ بها عمر بن عبدالعزيز لما كان واليًا على موسم الحج بمكة قبل استخلافه – حين قلّت الأمطار، وساد خوف الحجيج من ازدياد العطش، يقول ذلك الرجل: «فقال عمر: فالمطلب هاهنا بيِّن، تعالوا ندع الله،...، فرأيتهم دعوا ودعا معهم، فألحوا بالدعاء،...، فلا والله إن وصلنا إلى البيت ذلك اليوم إلا مع المطر حتى كان مع الليل، وسكبت السماء، وجاء سيل الوادي، فجاء أمرٌ خافه أهل مكة، ومطرت عرفةُ ومنىً وجَمْعٌ[1]، فما كانت إلا عُبْرًا[2]،.. ونبتت مكة تلك السنة للخصب»[3].

2 – **طرق الحصول على المياه العذبة:**

إن مجتمع المدينة الإسلامية بما امتلكه من حيوية وإصرار على التطور والازدهار، راح يبحث عن مصادر المياه العذبة وفق طرائق عديدة، فبحث عنها في باطن الأرض واستجرّها بواسطة القنوات من الأنهار القريبة، كما خزنها من فيض مياه السماء.

ويمكننا أن نذكر وسائل وطرائق عديدة اعتمدها مجتمع المدينة الإسلامية لتخطي مشكلة فقدان المياه العذبة في المدينة في العصر الأموي وفق ما يلي:

– **حفر الآبار:** لقد اهتم الخلفاء الأمويون بتأمين مصادر المياه العذبة من الآبار في المدن البعيدة عن الأنهار، مثل مكة والمدينة، وكان اهتمام الخلفاء الأمويين خاصًا بهاتين المدينتين نظرًا لمكانتهما المقدسة عند المسلمين ولا سيما في مواسم الحج والعمرة إذ يكثر الناس وتغص بهم الأماكن المختلفة، فضلًا عن إقامة بعضهم فيهما لفترة طويلة للعبادة والتنسك، وقد عمل الخلفاء الأمويون على الإكثار من

(1) جَمْع: هو المزدلفة، من مواطن شعائر الحج.
(2) العُبر: السحائب المحملة بالمطر تعبر عبورًا سريعًا.
(3) الطبري، تاريخ الطبري 438-6/437.

مرافق المياه في هاتين المدينتين، إذ أمر معاوية بن أبي سفيان واليه على المدينة مروان بن الحكم بإجراء عين سميت بعين الأزرق نسبة إلى مروان بن الحكم[1].

كما أن الخليفة الوليد بن عبدالملك كتب إلى واليه على المدينة عمر بن عبدالعزيز يأمره بعمل فوارة قرب المسجد النبوي، فعملها وأجرى ماءها، فلما حج الوليد أعجبته وأمر لها بقوام يقومون عليها وأن يسقى أهل المسجد منها[2].

ويتضح مما سبق أن الأمويين كانوا يوظفون عمالًا يقومون على بعض الآبار الرئيسية التي يحفرونها في المدينة المنورة، ومهمة هؤلاء العمال الإشراف على نظافة هذه الآبار ونظافة دلائها، لأنها من المرافق العامة ويستفيد منها الكثير من الناس. يروي أحد العاملين في ديوان الأمويين أنه «كانت بنو أمية تُجري في الديوان وَرِقًا[3] على من يقوم على حوض مروان بن الحكم بالعقيق في مصلحته وفيما يصلح بئر المغيرة من علقها ودلائها»[4].

وكان حفر آبار المياه العذبة مناسبة هامة للوالي كي يمتدح إنجازات الخليفة تلك، فعندما حفر الخليفة الوليد بن عبدالملك بئرًا في مكة سنة 89هـ، صعد واليه خالد بن عبدالله القسري المنبر وخطب أهل مكة مادحًا ذلك المشروع العظيم الذي قام به الوليد ومقارنًا بئر الوليد ببئر زمزم المشهورة في مكة. يقول خالد في خطبته: «أيها الناس أيهما أعظم، خليفة الرجل على أهله أو رسوله إليهم؟ والله لو لم تعلموا فضل الخليفة إلا أن إبراهيم خليل الرحمن استسقاه فسقاه ملحًا أجاجًا واستسقاه الخليفة فسقاه عذبًا فراتًا»[5].

---

(1) السمهودي، وفاء الوفا 2/150.
(2) الطبري، تاريخ الطبري 6/437.
(3) الوَرِق: الدراهم من الفضة.
(4) السمهودي، وفاء الوفا 2/196.
(5) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 4/536، والنويري، نهاية الأرب21/316.

ويظهر هذا النص إدراك الأمويين لأهمية المياه العذبة في حياة الناس، ويُحدِثُ خالد في خطبته مقارنة بين مياه زمزم ومياه البئر العذبة التي حفرها الوليد بن عبدالملك، ومن أجل ذلك كانت تنقل مياه تلك البئر وتوضع في حوض إلى جنب زمزم ليدرك الناس أهمية عمل الوليد في توفير مصادر المياه العذبة لهم.

ولقد شاعت طريقة استخراج المياه العذبة من باطن الأرض بحفر الآبار وإجراء العيون وازدهرت ازدهارًا كبيرًا في المدن الإسلامية إبان العصر الأموي وخاصة في المدينة المنورة، وأصبح عددها كبيرًا.

وكانت هذه الآبار تحفر قرب البيوت للاستخدام الشخصي، فقد حفرت فاطمة بنت الحسين بن علي بئرًا في دارها التي هي بالحرة حين ابتنتها وقالت: «ما لي بد من بئر للوضوء وغير ذلك من الحاجة»[1].

أما الآبار العامة فربما قام بحفرها أحد أغنياء المدينة ووقفها للنفع العام للمسلمين، وأشهر تلك الآبار بئر عروة بن الزبير، وبئر المغيرة بن الأخنس. ويروي أحد أهل المدينة المنورة أن أمه بنَت قصرًا لها بين بئر عروة وبئر المغيرة، فكتب إليها هشام بن عروة بن الزبير مباركًا اختيارها لموقع القصر: «إنك نزلت بين الطيبين بئر عروة وبئر المغيرة بن الأخنس، فأسألك برحمي إلا جعلت شرابك من بئر عروة ووضوءك من بئر المغيرة» [2]. ويتابع ابن صاحبة القصر فيقول عن أمه: «فكانت أمي لا تشرب إلا من بئر عروة، ولا تتوضأ إلا من بئر المغيرة حتى لقيَت الله تعالى»[3].

(1) السمهودي، وفاء الوفا 2/255.
(2) السمهودي، وفاء الوفا 195-2/194.
(3) السمهودي، وفاء الوفا 2/195.

لقد بلغت شهرة بئر عروة وعذوبة مائها الآفاق، فتغنى بها الشعراء وتهادى ماءها الأصدقاء والأهل، وقد استمرت شهرتها حتى عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد فكانت تُهدى إليه بالقوارير»[1].

جر المياه العذبة من الأنهار بحفر القنوات: لقد كانت طريقة جر المياه العذبة بحفر القنوات من الأنهار إلى المدن القريبة طريقة فذة في الحصول على تلك المياه، وقد ازدهرت هذه الطريقة ازدهارًا عظيمًا أيام الدولة الأموية وخاصة في مدن العراق كالكوفة والبصرة والأنبار، وهذه الطريقة تعتمد على حفر قنوات تصل بين المدينة والنهر القريب منها، وتتفرع من تلك القنوات قنوات أصغر وجداول لتصل إلى كل بيوت المدينة، وقد تمتد القنوات أو الأنهار الرئيسية لمسافات طويلة لنقل المياه العذبة من النهر إلى المدينة، وقد يطلق على القناة نفسها اسم «نهر» مجازًا.

إن أهم المدن الإسلامية التي استخدمت تلك الطريقة هي مدينة البصرة ذات المياه المالحة كما أسلفنا، وقد حفر أول الأنهار في البصرة في عهد الخليفة عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حين أمر واليه عليها أبا موسى الأشعري بحفر نهر لأهل البصرة، وقد بلغ طول هذا النهر أربعة فراسخ، وامتد من نهر «دجلة البصرة» إلى مدينة البصرة، وسمي نهر الأُبُلّة، ونظرًا لاهتمام المسلمين بالفتوح في العصر الراشدي لم تشهد البصرة ازدهارًا كبيرًا في مجال شقّ القنوات والجداول إلى أن قامت الدولة الأموية واستقر مجتمع أهل البصرة.

فشهدت البصرة نهضة واسعة في مجال استجرار المياه العذبة إليها، وكثرت الأنهار الصغيرة والقنوات فيها حتى وصل عددها إلى ما يقارب مئة نهر ما بين صغير وكبير، كما ورد في فتوح البلدان [2]، وكان لهذه الأنهار أسماء تسمى بها، ولدى عرض أسمائها يتضح أن أكثر ولاة البصرة وأثريائها حين احتفروها أرادوا أن

(1) السمهودي، وفاء الوفا 2/194.
(2) انظر: البلاذري، فتوح البلدان 455-2/437.

يخلدوا أسماءهم فيها، فيزيد بن المهلب حفر نهر يزيدان، وخالد القسري حفر نهر خالدان وغيرهما كثير، ولعل التوسع الكبير لمجتمع أهل البصرة كان السبب المباشر في الطلب المستمر والإلحاح من الولاة على الخلفاء في حفر هذه الأنهار، ويظهر ذلك فيما كتبه عدي بن أرطأة والي الخليفة عمر بن عبدالعزيز على البصرة إذ يلح عليه بحفر نهر مبينًا الأهمية الاجتماعية لهذا النهر بالنسبة إلى أهل البصرة، فحفْر هذا النهر هو ضرورة لبقاء أهل البصرة، يقول عدي في كتابه لعمر بن عبدالعزيز: «إنك إن لم تحفر لنا نهرًا فما البصرة لنا بدار» [1] فكتب له عمر يأذن له في حفر نهر، فاحتفر عدي نهرًا فيها وأسماه نهر عدي.

وظلت ملوحة مياه البصرة تؤرق الولاة والخلفاء الأمويين حرصًا على كفاية مجتمع أهل البصرة من المياه العذبة، هذا المجتمع الذي كان يزداد ويتوسع باستمرار ويحتاج دائمًا إلى جر المياه العذبة لسد حاجات أهله منها، وقد أنفقت الدولة الأموية أموالًا طائلة في ذلك. فلما ولي البصرة عبدالله بن عمر بن عبدالعزيز أيام الخليفة يزيد بن الوليد شكا أهل البصرة إليه ملوحة مياههم وشح المياه العذبة عندهم، وقالوا: «إنك إن حفرت لنا نهرًا شربنا من هذا العذب» . فأعلم عبدالله الخليفة يزيد بن الوليد بحاجة أهل البصرة إلى تلك المياه، وكان يزيد حريصًا على إرضاء أهل البصرة بعد أن أساء السيرة فيهم واليه السابق منصور بن جمهور، فكتب يزيد إلى عبدالله بن عمر بن عبدالعزيز: «إن بلغت نفقة هذا النهر خراج العراق ما كان في أيدينا فأنفقه عليه» . وكانت نفقه هذا النهر باهظة، إذ قال أحد جلساء عبدالله بن عمر بن عبدالعزيز في ذلك: «والله إني أحسب نفقة هذا النهر تبلغ ثلاث مئة ألف أو أكثر، فقال ابن عمر: لو بلغَت خراج العراق لأنفقته عليه» [2].

(1) البلاذري، فتوح البلدان 2/454.
(2) البلاذري، فتوح البلدان 2/455.

ويمكننا القول إن الأنهار الصغيرة والقنوات والجداول الكثيرة الممدودة نحو البصرة تمثل شبكة معقدة لري المدن، وقد وصلت تلك الشبكة إلى أبواب منازل أهل البصرة. يقول أحد أهل البصرة في العصر الأموي لعبدالله بن عامر حين حفر نهرًا في البصرة واصفًا له شبكة جر المياه التي يغذيها ذلك النهر: «لم أر أعظم بركة من هذا النهر، يستقي منه الضعفاء من أبواب دورهم، ويأتيهم منافعهم فيه إلى منازلهم وهو مفيض بمياههم»[1].

لقد بلغت شبكة المياه في مدينة البصرة درجة كبيرة من التطور والازدهار، ويروى أن الأنهار عُدت «أيام بلال بن أبي بردة فزادت على مئة ألف نهر وعشرين ألف نهر ...، فربما رأيت في مقدار رمية سهم عددًا من الأنهار صغارًا تجري في كلها زواريق صغار»[2].

لقد كان الاهتمام البالغ بتوفير المياه العذبة لأهل البصرة سببًا كبيرًا في جعل بيئتها صالحة للإقامة والسكن والراحة، فأمّها الناس من كل حدب وصوب لما لقوه فيها من طيب السكن والإقامة، فهذا خالد بن صفوان يصف للخليفة عبدالملك بن مروان الأجواء الساحرة لمدينة البصرة: «وأما نهرنا العجب فإن الماء يقبل عَنَقًا[3]، فيفيض مندفقًا، فيغسل غثّها[4]، ويُبدي ميثها[5]، يأتينا في أوان عطشنا، ويذهب في زمان رِيّنا، فنأخذ منه حاجتنا، ونحن نيام على فُرُشنا، فيقبل الماء وله عباب وازدياد، ولا يحجبنا عنه حجاب، ولا نغلق دونه الأبواب، ولا يتنافس فيه من قلة، ولا يحبس عنا من علة»[6].

---

(1) البلاذري، فتوح البلدان 442-2/441.
(2) الإصطخري، إبراهيم بن محمد/1927م/مسالك الممالك، منشورات مؤسسة النصر، ص 80.
(3) عنقًا: سريعًا.
(4) الغث: الرديء.
(5) الميْث: ما لان وسَهُل من الأرض وبدت برودته.
(6) الأفغاني، أسواق العرب ص 406.

كما اهتم الأمويون بشق القنوات والأنهار في المدن الأخرى أيضًا، فقد حُفر في مدينة الأنبار نهر كان فيه إنجاز كبير، وهو اختراق الجبال بغية جر المياه العذبة، وقد نُسب هذا الإنجاز إلى الحجاج والي العراق، وكان جزء من هذا النهر قد حفر أيام سعد بن أبي وقاص حين طلب منه ذلك دهاقين الأنبار، فلما انتهى إلى جبل لم يمكنه شقه، وعندما ولي الحجاج العراق شق الجبل ومرر النهر عبره، وقد جمع الحجاج لذلك عمالًا كثيرين، وقال للقائمين عليهم: «انظروا إلى قيمة ما يأكل كل رجل من الحفارين في اليوم، فإذا كان وزنه مثل وزن ما يقلع فلا تمنعوا من الحفر» فأنفَقوا عليه حتى استتمّوه [1].

كما حفر خالد القسري أنهارًا في مناطق مختلفة من العراق مثل نهر ناجُوى، وبارمانا والمبارك، والجامع، وكورة سابور، والصلح» [2].

هذا وإن الاهتمام بتوفير المياه العذبة لمدن العراق وخاصة البصرة نابع من أهمية موقع سكان تلك المدن ودورهم الكبير في الفتوح الإسلامية وتأمين الإمدادات لجيوش الفاتحين المسلمين، فمن مدن العراق كانت تخرج نخبة الجيوش لتثبيت دعائم الدولة الأموية وتوسيعها نحو المشرق كله.

ونظرًا إلى أهمية المياه العذبة، كان إذا فُرغ من حفر النهر وأرادوا فتحه أجريت في بعض الأحيان مراسم لفتحه ويتولى ذلك الوالي الذي أمر بإنجاز ذلك المشروع أو أحد رجالات المدينة، ويبقى اسم من فتحه راسخًا في أذهان الناس لما قدم إليهم من منفعة وفضل. فعندما أنهى زياد بن أبيه حفر نهر» ثار» في البصرة، بعث الصحابيَّ الجليل معقل بن يسار ففتحه، تبركًا به، فنسب النهر إليه وقال الناس: نهر معقل، وظل ذلك النهر يحمل اسم معقل، وقد أراد زياد ذات يوم أن يسأل الناس عمن حفر هذا النهر علهم يذكرونه – أي يذكرون زيادًا – فأعطى

(1) البلاذري، فتوح البلدان 2/336.
(2) النويري، نهاية الأرب 21/452.

زياد رجلًا ألف درهم وقال له: «ابلُغ دجلة وسَلْ عن صاحب هذا النهر من هو ؟ فإن قال لك رجل إنه نهر زياد فأعطه الألف، فبلغ دجلة ثم رجع فقال: ما لقيت أحدًا إلا يقول نهر معقل، فقال زياد :﴿**ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء**﴾[1]

تخزين مياه الأمطار والسيول: إن الأمطار من أهم مصادر المياه العذبة، وقد اهتم مجتمع المدينة الأموية اهتمامًا كبيرًا بهذا المصدر وكيفية الاستفادة منه، وكانت طرق احتفاظهم بتلك المياه عديدة، منها اتخاذ الصهاريج [2].

وتعد طريقة اتخاذ الصهاريج فريدة في حفظ مياه الشتاء الباردة، لذلك اهتم به الأمويون وجعلوها في بعض الأحيان من دعائم تخطيط مدنهم وبنائها، فعندما اختط سليمان بن عبدالملك مدينة الرملة من أعمال فلسطين وبناها، جعل فيها صهريجًا [3]. وكان لعبدالله بن عامر وزياد بن أبيه وابنه عبيدالله صهاريج في البصرة يبيحونها للناس [4].

ومن الجدير بالذكر أن الأمويين كانوا يحفظون الثلج في الشتاء حتى الصيف لتبريد مياه الشرب وكانوا يحملونها معهم في حافظات خاصة مصنوعة من التبن والطين خلال حروبهم، وهي تؤمن لهم مصدرًا من مصادر المياه العذبة، فلما انتهى مسلم بن عقبة المري من حرب أهل المدينة بعد خروجهم على يزيد بن معاوية دعاهم وقال لأحدهم – وكان عطشًا –: «أراك عطشان. قال: نعم. قال: شوبوا له عسلًا بالثلج الذي حملتموه معنا أي من الشام» . فشابوه له [5]. ويروي أبوهلال

(1) سورة الحديد، الآية 21. البلاذري، فتوح البلدان 2/440.

(2) الصهريج بئر تُحفر في الأرض بشكل مخروطي يضيق كلما اقترب من فوهته، ثم يغطى بفتحة خاصة لتهويته، وتُوجَّه إليه مياه أمطار الشتاء وثلوجه الذائبة عبر مزاريب خاصة توضع في حواف أسطح الدور والمنازل، فتخزن في ذلك الصهريج مياه الشتاء الباردة، وتحافظ على برودتها خلال أيام الصيف.

(3) البلاذري، فتوح البلدان1/170.

(4) البلاذري، فتوح البلدان 2/455.

(5) الطبري، تاريخ الطبري 5/492. شابوه: أي خلطوه.

العسكري في كتابه الأوائل أن أول من حُمل إليه الثلج في العراق: الحجاج بن يوسف الثقفي [1].

كما استخدم مجتمع المدينة الأموية طريقة أخرى لتخزين مياه السيول، فأقام السدود لاختزان تلك المياه خلفها وفتحها عند الحاجة واستخدامها، فعندما بنى عروة بن الزبير قصره في المدينة المنورة انتقده الناس لاختياره موقعًا ليس فيه خصب ولا ماء وقيل له: «إنك لست بموضعِ مدرٍ، فقال: يأتي الله به من النقيع[2]» فجاء سيل فدخل في مزارعه فكساها من خليجٍ[3] كان خَلَجَه[4].

وحفر عثمان بن عنبسة بن أبي سفيان عين «ضرية» وسيَّحها[5] واغترس النخيل فيها وضفر بها ضفيرة بالصخر ليحبس الماء[6].

ويروي أحد أهل المدينة المنورة أن امرأة استعدت مروان بن الحكم على سعيد بن زيد في أرضه فقالت: «إنه أدخل ضفيرتي في أرضه، فقال سعيد: كيف أظلمها؟.. وترك لها سعيد ما ادعت وقال: اللهم إن كانت ظلمتني فاعم بصرها واجعل قبرها في بئرها. فعميت المرأة وجاء سيل فأبدى عن ضفيرتها خارجًا عن حق سعيد، فأقسم سعيد على مروان ليركبن معه وينظر إلى ضفيرتها فركب والناس حتى نظروا إليها»[7].

---

(1) السيوطي، جلال الدين /1406هـ1986-م/ الوسائل في مسامرة الأوائل، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ص 125.

(2) النقيع: البئر الكثيرة الماء.

(3) الخليج: سدّ يعترض الماء المسيّل فيخزنه خلفه لوقت الحاجة إليه.

(4) السمهودي، وفاء الوفا 2/192.

(5) سيَّحها: أجرى ماءها. والضفيرة: شجر يتداخل بعضه في بعض على هيئة الضفيرة من الشعر ونحوه، ويحبس الماء لئلا يسيل.

(6) السمهودي، وفاء الوفا 2/232.

(7) السمهودي، وفاء الوفا 5/208.

إن إصرار مجتمع المدينة الإسلامية على تطويع الطبيعة حسب مصالحه والتغلب على مشكلة توفير المياه العذبة، أحدثَ طريقةً جديدة في بناء المدن وإنشائها عندما تكون بعيدة عن ضفاف الأنهار، وبذلك يكون قد خالف ما كان يُتَّبع في إنشاء المدن عند الأمم السابقة كالفرس والروم، كانت تبنى مدنها عند ضفاف الأنهار، هذا التحدي الكبير أثبت أن مجتمع المدينة الإسلامية هو مجتمع الحضارة الجديدة بما حملته من فكر، واتضح لدينا مما سبق أن التغلب على مشكلة المياه العذبة كان أحد دلائل ازدهار مجتمع المدينة في العصر الأموي الذي كان يطور مصادر تلك المياه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وكلما زاد عدد سكان المدينة زادت تلك المصادر وفرةً وغنىً.

ج- ازدهار الزراعة في المدينة وما حولها:

كان لتوفير مصادر المياه العذبة في المدن الكبرى الدور الأساسي في نهضة زراعية شاملة، فتحولت أراضي بعض مدنها القاحلة أو البور إلى أراض خصبة خضراء، وامتدت المساحات الخضراء في المدن ومحيطاتها حتى أصبحت غابات مدلهمة من كثافة الأشجار واخضرار النباتات.

ولا ريب أن ذلك الامتداد الأخضر في المدن وما حولها يوفر لساكنيها ما يحتاجون إليه من مزروعات مختلفة ومراعٍ للحيوانات من إبل ومواش غيرها، إضافة إلى أنه يوفر لهم الأخشاب اللازمة لبناء بيوتهم، وإشعال نيرانهم فيمنحهم الدفء في الشتاء ويطهون به طعامهم، وبذلك تصبح المزارع حاجة ضرورية من حاجات مجتمع المدينة لما لها من أثر في وجوده. يقول ابن خلدون في ضرورة المزارع في المدينة وما حولها لمجتمع المدينة: فإن» ... الزروع هي الأقوات، فإذا كانت مزارع البلد بالقرب منها كان ذلك أسهل في اتخاذه وأقرب في تحصيله، ومن ذلك الشجر للحطب والبناء، فإن الحطب مما تعم البلوى في اتخاذه لوقود

النيران للاصطلاء والطبخ، والخشب أيضًا ضروري لسقفهم وكثير مما يستعمل فيه الخشب من ضرورياتهم»[1].

وكانت المدينة المنورة مغطاة بغابة هائلة الاتساع من أنواع الأشجار والنباتات الخضراء، وأشهر تلك الأشجار النخيل. فعندما بنى أحد أجواد العرب وهو سعيد ابن العاص قصره في المدينة، احتفر فيها وغرس النخيل والبساتين، وكان نخلها أبكر شيء بالمدينة، ويصف أحد مواليه شدة التحام أشجار تلك البساتين بعضها ببعض، والهدوء والسكينة التي يأنس إليها الحمام فلا يغادرها مطلقًا لما فيها من صفو الإقامة، فيقول: «كان نخل سعيد لا يطير حمامُها»[2].

وقد بلغ من شدة إعجاب معاوية بن أبي سفيان بتلك المزارع والأشجار ذات الصيت الواسع أن دفع فيها مبلغًا كبيرًا حين قدم إليه عمرو بن سعيد بن العاص يعلمه بوفاة أبيه وبالديون المتراكمة عليه والتي يريد سدادها فقال له معاوية: «حاجتك... فقال: ثلاثة آلاف ألف، قال: هي علي، قال: إنه أمرني أن لا يكون إلا من صلب ماله، قال: فبعني... ثم قال: أخذت القصر بألف ألف، والنخيل بألف ألف، والمزارع بألف ألف، ثم قال: يا أهل الشام اكتبوا عليه لئلا يندم»[3].

لقد حمل الأمويون أشجار مدينتهم الأولى» المدينة المنورة» فزرعوها في أغلب بقاع الأرض التي وطئوها، فعندما نزل عبدالعزيز بن مروان والي مصر لعبدالملك ابن مروان أرض حلوان أعجبته فاتخذها سكنًا... وعمرها أحسن عمارة وغرس نخلها وكرمتها[4].

---

(1) ابن خلدون، المقدمة ص 314.
(2) السمهودي، وفاء الوفا 2/200.
(3) السمهودي، وفاء الوفا 2/201-202.
(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة 1/173.

ولعل البصرة من أكثر المدن الإسلامية إثارةً للدهشة فقد كانت مثالًا فذًا للمدن الإسلامية في الزراعة وخاصة في العهد الأموي، فقد شهدت البصرة نهضة في مجال استصلاح الأراضي بغية استثمارها في مجال الزراعة، فاستصلحت أراضي البطائح، وهي منطقة زراعية غمرتها مياه دجلة والفرات نتيجة الفيضانات.

ولما كان عهد معاوية بن أبي سفيان قام أحد مواليه وكان على خراج العراق باستصلاح أرض البطائح وذلك بقطع القصب وغلب الماء بالمسنَّات، أي حفر أخاديد في الأرض بحيث تجتمع فيها المياه الزائدة عن حاجة الأرض فتجف التربة وتصبح صالحة للزراعة (وهذه الطريقة من الطرق المستعملة في العصر الحديث لاستصلاح المستنقعات المملوءة بالماء وزراعتها)، وقد كانت غلة معاوية من استصلاح تلك الأراضي في البطائح خمسة آلاف ألف[1]. واستصلحت بنفس الطريقة بعض الأراضي في البطائح أيام الوليد بن عبدالملك وأيام هشام بن عبدالملك أيضًا[2].

واستثمرت مبالغ طائلة في استصلاح أراضي البطائح نظرًا إلى ما تعطيه من أرباح طائلة وغلات وفيرة. فلما غمرت المياه أرض البطائح أيام الحجاج، كتب الحجاج إلى الوليد بن عبدالملك يعلمه أن كلفة استصلاح تلك الأراضي تبلغ ثلاثة آلاف ألف درهم، فاستكثرها الوليد فقال له مسلمة بن عبدالملك: «أنا أنفق عليها على أن تقطعني الأرضين المنخفضة التي يبقى فيها الماء بعد إنفاق ثلاثة آلاف ألف درهم، يتولى إنفاقها ثقتك ونصيحتك الحجاج»، فأجابه الوليد إلى ذلك، فكان نصيب مسلمة بن عبدالملك أرضًا واسعة حفر فيه نهر السّيْبَيْن وعَمَّرَ تلك الأراضي، وألجأ الناس إليها ضياعًا كثيرة للتعزز به[3].

(1) البلاذري، فتوح البلدان 2/358.
(2) البلاذري، فتوح البلدان 2/359.
(3) البلاذري، فتوح البلدان 2/360.

ولقد كان لشبكة الري تلك التي أحدثت في البصرة الدور الرئيس في إقامة نهضة زراعية فيها، وامتدت المساحة المزروعة على ضفتي نهر الأبُلّة لمسافة أربعة فراسخ فكانت «بساتين متصلة كأنها بستان واحد قد مُدّت على خيط واحد»[1].

فبعدما كان مجتمع أهل البصرة في بداية نشأتها يشكو الفقر ويباس الزرع وعجف الضّرع، أصبح هذا المجتمع يضاهي مجتمع أهل دمشق العاصمة الذين طالما فاخروا الناس بمياههم وفاكهتهم. فها هو أحد رجال البلاغة من أهلها خالد بن صفوان، يصف خيرات البصرة من التمور ويقارنها مع الزيتون المبارك في بلاد الشام: «أما الرُّطَب عندنا فمن النخل في مَباركه، كالزيتون عندكم في منابته، هذا على أفنانه، كذاك على أغصانه، هذا في زمانه، كذاك في إبّانه، من الراسخات في الوحل، المطعمات في المحل، الملقحات بالفحل، يخرجن أسفاطًا عظامًا، وأوساطًا ضخامًا كأنما ملئت رياطًا[2]. ثم ينفلقن عن قضبان الفضة منظومة باللؤلؤ الأبيض، ثم تتبدل قضبان الذهب منظومة بالزبرجد الأخضر، ثم تصير ياقوتًا أحمر وأصفر، ثم تصير عسلًا في شَنّة من سِحاء ليست بقربة ولا إناء»[3].

لقد كان شعار أهل البصرة في الاهتمام بزراعتهم ما قاله واليهم زياد بن أبيه: «أحسِنوا إلى المزارعين فإنكم لا تزالون سِمانًا ما سمنوا»[4]. فبلغ ازدهار الزراعة فيها مراحل راقية جدًا من الاضطلاع بفنون الزراعة وخاصة زراعة النخيل وأنواعه، فتفوقوا في زراعتها على الأمصار، وظل هذا الازدهار يعطي أكله حتى العصر العباسي. يروي الجاحظ: «أنهم أحصوا أصناف نخيل البصرة دون نخل المدينة ودون مصر واليمامة والبحرين وعمان وفارس وكرمان ودون الكوفة

(1) الإصطخري، مسالك الممالك ص 81.
(2) الرياط: جمع مفرده الرائطة والريطة: الملاءة كلها نسج واحد وقطعة واحدة، وكل ثوب لين رقيق.
(3) الأفغاني، أسواق العرب ص 406-405.
(4) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/10.

وسوادها وخيبر وذواتها والأهواز وما بها، أيام المعتصم، وإذا ثلاثمائة وستون ضربًا من مُغَل [1] معروف وخارجي موصوف وبديع غريب مع طيب عجيب» [2].

إن الارتباط الروحي العميق بين مجتمع المدينة الإسلامية وبين تلك المزارع الخصبة جعل من تلك المزارع أجمل صداق يُقدّم إلى النساء في ذلك المجتمع. فعندما كتب معاوية بن أبي سفيان إلى مروان بن الحكم واليه على المدينة المنورة يطلب منه خطبة إحدى أفضل بناتها وهي أم كلثوم ابنة عبدالله بن جعفر بن أبي طالب لابنه يزيد، قال معاوية: «... فإن أمير المؤمنين أحب أن يرد الألفة ويزيل السخيمة ويصل الرحم فاخطب إلى عبدالله بن جعفر ابنته أم كلثوم على ابن أمير المؤمنين وارغب له في الصَّداق: «فنقل مروان إلى أبيها كتاب معاوية، فقال عبدالله له: إن خالها الحسين بـ«ينبع»، وليس ممن يُفتات عليه فأنظرني إلى حين يقدم. فلما قدم الحسين وأُعْلِم بطلب معاوية دخل على أم كلثوم وقال لها: «إن ابن عمك القاسم بن محمد بن جعفر أحق بك ولعلك ترغبين في الصداق وقد نحلتُك البغيبغات (قرية في المدينة المنورة.. كثيرة النخل غزيرة الماء). فلما حضر القوم للإملاك تكلم مروان فذكر معاويةَ وما قصد، فتكلم الحسين وزوّجها من القاسم[3].

د- ازدهار الأسواق:

إن للأسواق أهميتها الخاصة في مجتمع المدينة، فكلما كانت الأسواق عامرة ومزدهرة كان المجتمع أكثر حيوية ونشاطًا، كما أن المجتمعات الراقية المزدهرة تصنع الأسواق المتناسقة، فانتظام الأسواق وتناسقها دلالة على تطور تلك المجتمعات. ومن ثم ازدادت عناية العرب بهذه الأسواق وازداد إقبال الناس عليها، قال الحسن البصري: «الأسواق موائد الله في الأرض فمن أتاها أصاب منها»[4].

(1) المُغَل: الأرض الكثيرة الغَملى، وهو النبت الكثير.
(2) الأفغاني، أسواق العرب، ص 404-403.
(3) السمهودي، وفاء الوفا 2/263.
(4) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/250.

والسوق في المدينة من أهم ضرورات مجتمع تلك المدينة والمجتمعات الأخرى المحيطة بها، بما يحتويه من الحاجات الضرورية والأساسية لتلك المجتمعات والتي لا يمكنها الاستغناء عن هذه الضرورات. يقول ابن خلدون في أهمية سوق المدينة للمجتمع المحيط بها: «إن عمران البادية ناقص عن عمران الحواضر والأمصار، لأن الأمور الضرورية في العمران ليست كلها موجودة لأهل البدو، وإنما توجد لديهم في مواطنهم أمور الفَلْح، وموادها مدومة ومعظمها الصنائع، فلا توجد لديهم بالكلية من نجار وخياط وحداد، وأمثال ذلك مما يقيم لهم ضروريات معاشهم في الفلْح وغيره، وكذا الدنانير والدراهم مفقودة لديهم»[1].

ويبدو أن الأسواق في المدينة مهمة بالنسبة إلى ما يحيط بالمدينة أكثر من أهميتها لأهل المدينة أنفسهم، فمجتمع الريف والبادية يزحف إلى المدينة للحصول على الحاجات التي لا يمكن أن تتوافر لديه في ريفه أو في باديته، ومن هنا كان السوق أحد أهم نقاط اجتذاب المدينة للمجتمعات الأخرى، ومن أهم أسباب زيادة المجموعات البشرية في تلك المدينة، وهذه الزيادة تؤدي إلى نمو مطرد في الأسواق والتجارة ومن ثم تبدو العلاقة متبادلة بين ازدهار السوق وازدهار مجتمعات أهل المدينة وما حولها.

فسوق المدينة مركز تتجه إليه جماعات شتى تتعايش وتتبادل المنافع، فيفد الأعراب إلى السوق حاملين معهم منتجاتهم فيبيعونها فيه، ثم يشترون بأثمانها ما يحتاجون إليه من تلك السوق، ويروي الفرزدق الأسباب التي دعت والده لإرساله إلى سوق البصرة أول مرة وكان آنئذ فتى أعرابيًا فيقول: «بعثني أبي غالبٌ في عير له وجلبٍ أبيعه وأمتار له وأشتري لأهله كُسًا، فقدمت البصرة، فبعت الجلب،

(1) ابن خلدون، المقدمة ص 138.

فأخذت ثمنه فجعلته في ثوبي أزاوله»[1]. ويقول الحسن البصري: «الأسواق موائد الله في الأرض فمن أتاها أصاب منها»[2].

إن مجتمع سوق المدينة ككل المجتمعات الأخرى لا بد له من ترتيبات وقوانين تنظم حسن سير العمل فيه. والسوق في أصل مبادئه التنافس والتزاحم، وحتى يكون هذا التنافس شريفًا ولا يفضي إلى خلافات أهله ونزاعاتهم لا بد من تنظيمات تصدرها السلطة الإدارية في المدينة تمنع فيها الإخلال بقاعدة التنافس الحر الشريف في الأسواق، ويُحال المخالف إلى القاضي المسؤول عن السوق وتنظيمه، فالتجمع العشوائي وخاصة في مواقع البائعين القادمين إلى السوق سوف يؤدي إلى خلافات تنشب بين أهل السوق حول اختيار الموقع الأفضل، فكانت القاعدة المتبعة لتنظيم الأسواق تعتمد أساس بذل الجهد والحرص على إتقان العمل فيه، وكما هو معلوم فإن اختيار الموقع المناسب في السوق يلعب دورًا مهمًا في رواج البضائع، فلذلك كان السباقون الأوائل إلى السوق هم الذين يمتلكون الأحقية في اختيار تلك المواقع لبيع سلعهم وأمتعتهم، ولا يحق لمن قدم بعدهم مزاحمتهم على تلك المواقع. ويذكر أحد رواد السوق القوانين الإدارية المتبعة في تنظيم مواقع البيع فيقول: «كنا نغدو إلى السوق في زمن المغيرة بن شعبة فمن قعد في موضع كان أحق به إلى الليل، فلما كان زياد قال: من قعد في موضع كان أحق به ما دام به»[3].

ويروي أحد أهل البصرة خبر الأحكام التي كان يصدرها قاضي البصرة إياس بن معاوية عن اختيار مواقع البيع في البصرة فيقول: «إن إياس بن معاوية كان يقضي في سوق البصرة: هي مثل المسجد، من سبق إلى مكان فهو أحق به، ما جلس عليه، فإذا قام آخر فجلس عليه فهو أحق به»[4].

(1) الطبري، تاريخ الطبري 5/241. وانظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ 3/467.
(2) ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/250.
(3) البلاذري، فتوح البلدان 2/367.
(4) وكيع، أخبارالقضاة ص 339.

يتضح من النصين السابقين أن الأسواق كانت عامرة، وعملية البيع والشراء كانت دائبةً تستمر طوال النهار حتى أول الليل، وفي ذلك دلالة على حيوية مجتمع المدينة ونشاطه، كما يبدو واضحًا أن قرار زياد وحكم القاضي إياس يعطيان الحق بالإقامة في المكان للأسبق ما دام شاغلًا له، وفي ذلك تنظيم لأصول البيع والشراء يعمل على استقرار العمل بالسوق، ويستند إلى ثبات مراكز بيع البضائع.

ويبدو جليًا أن أسواق المدينة الإسلامية بدأت تأخذ طابع الاستقرار والثبات الذي هو أساس تطور التجارة في الحضارة الجديدة وازدهارها، إذ أخذ الأمويون يبنون الأسواق الكبيرة المغلقة التي تحتوي على المحالّ التجارية والدكاكين المنظمة التي تدعو إلى استقرار أصحابها فيها بدلًا من التنقل بين مواقع مختلفة في تلك الأسواق، ولعل أسواق الشام بما فيها من ازدهار وتنظيم وتقسيم بحسب المهن قد انعكست على أسواق المدن الإسلامية الأخرى. إذ يصف إبراهيم بن هشام والي المدينة المنورة لهشام بن عبدالملك كيف بنى معاوية بن بي سفيان في سوق المدينة دارين للبيع، فيقول إن: «معاوية بن أبي سفيان بنى دارين بسوق المدينة يقال لإحداهما دار القطران والأخرى دار النقصان وضرب عليهما الخراج»[1].

يُظهر هذا النص أن الخلفاء الأمويين كانوا يبنون الأسواق التجارية ويؤجرونها للتجار لبيع بضائعهم فيها، وربما كانت تلك الأجور المأخوذة من المستأجرين تنعكس على مجتمع أهل المدينة وذلك إما بارتفاع أسعار البضائع المعروضة للبيع – وهذا يرهق كاهل الناس من سكان المدينة – أو أنها ترهق كاهل التاجر حين يدفع الأجرة مقابل شَغْله لتلك الدكاكين والمحلات. فلما استخلف عمر بن عبدالعزيز عدّ الأسواقَ في المدن من بين المرافق العامة التي يجب على الدولة بناؤها، فلا يجوز للدولة أن تأخذ أجرًا من شاغلي المحلات في تلك الأسواق، فقد كتب عمر ابن عبدالعزيز إلى ولاته: «إنما السوق صدقة، فلا يُضربن على أحد فيه كراء»[2].

(1) السمهودي، وفاء الوفا 1/541.
(2) السمهودي، وفاء الوفا 1/540.

وتظهر النصوص النثرية والأخبار أن عهد هشام بن عبدالملك الذي اشتهر بالازدهار الاقتصادي قد شهد نهضة كبيرة في بناء الأسواق التي اتخذت شكلًا منتظمًا أشبه ما يكون بالمدن التجارية، فقد بنى خالد بن عبدالله القسري والي العراق أيام هشام بن عبدالملك في الكوفة حوانيت أنشأها وجعل سقوفها آزاجًا[1] معقودة بالآجر والجص ...، كما اتخذ أخوه أسد بن عبدالله قرية تعرف بسوق أسد وسوّقها ونقل الناس إليها[2]، ثم بنى يوسف بن عمر والي العراق بعد خالد القسري سوقًا في الحيرة سمي سوق يوسف[3].

وربما كانت الأسواق المبنية في عهد هشام قد اتخذت نموذجًا لبناء أسواق دمشق، فقد كانت أسواقًا مغلقة بأبواب ومبنية على هيئة المجمعات التجارية، بحيث تكون الحوانيت في أسفلها والدور في أعلاها، وكان يؤتى بأبوابها من دمشق، فقد روى أحد أهل المدينة أن «إبراهيم بن هشام بنى على عهد هشام بن عبدالملك سوقًا في المدينة جعل له بابين... ثم بنى بعد ذلك بيوتًا فجعل فيه الأسواق كلها... وكانت أبوابها معمولة في دمشق»[4].

ويروي آخر أن «إبراهيم بن هشام نفسه قد جعل لدار السوق حوانيت في أسفلها وعلالي تُكرى للسكن وحُملت أبوابها من البلقاء فمنها بقيةٌ بالمدين مكتوبٌ عليها البلقاء»[5].

وظل هشام بن عبدالملك يأخذ أجرًا من شاغلي تلك الحوانيت والبيوت حتى مات، ويروي أحد أهل المدينة فيقول: «فلم تزل – أي تلك الدار – على ذلك حياة هشام بن عبدالملك وفيها التجار فيؤخذ منهم الكراء حتى توفي هشام... حتى قدم

(1) الآزاج: جمع أَزَج، وهو بناء مستطيل مقوّس السقف.
(2) البلاذري، فتوح البلدان 2/351.
(3) البلاذري، فتوح البلدان 2/345.
(4) السمهودي، وفاء الوفا 1/543.
(5) السمهودي، وفاء الوفا 1/543.

أحد الرجال من الشام فصاح: «مات الأحول، واستخلف أمير المؤمنين الوليد بن يزيد»[1].

ولعل أشهر أسواق العرب في العصر الأموي هو سوق المربد في البصرة، الذي يمكن عدّه أنموذجًا لازدهار مجتمع المدينة الإسلامية في العهد الأموي، ويظهر ذلك ما يقوله ياقوت الحموي في معجمه معرفًا بمربد البصرة فيقول: «من أشهر محالها وكان يكون سوق الإبل فيه قديمًا ثم صار محلة عظيمة سكنها الناس وبه كانت مفاخرات الشعراء ومجالس الخطباء»[2].

لقد حظي سوق المربد إضافة لمكانته الاقتصادية بأهمية اجتماعية كبيرة، فإذا كان سوق عكاظ سوق العرب في الجاهلية، فالمربد سوق العرب في الإسلام، وكان المربد سببًا لازدهار الحركة العلمية والأدبية لمجتمع أهل البصرة، فأصبحت هذه المدينة قبلة لأهل العلم والأدب من الكتاب والشعراء والأدباء والنحاة والفقهاء وغير ذلك ممن عملوا في مجالات الفكر المختلفة، وقد كان المربد مجتمع العرب في العصر الأموي، ومعرضًا لأمتعتهم وسلعهم، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية، وفيه أيضًا كانوا يتحادثون ويتناشدون الأشعار ويتفاخرون، فاشتد ولع الناس بذلك السوق، وصار المربد صورة مصغرة عن المجتمع العربي في المدينة في ذلك العصر، حتى قيل إن «العراق عين الدنيا، والبصرة عين العراق، والمربد عين البصرة»[3].

وينفرد المربد عن غيره من أسواق المدن الإسلامية في أنه رفد اللغة العربية بمادة شعرية كثيرة، عليها أسس النحاة قواعد تلك اللغة نحوها وصرفها وصحة أساليبها، وحسبك أن تقرأ كتب الأدب الأصول كالأغاني والأمالي والبيان والتبيين

(1) السمهودي، وفاء الوفا 1/543.
(2) الحموي، ياقوت، معجم البلدان 17 / 98.
(3) الثعالبي، ثمار القلوب ص 162.

والكامل.. وغيرها.. لتجد أن أكثر مادتها فيما يتعلق بالقرنين الأول والثاني للهجرة كان المربد ميدانه وينبوعه[1].

وقد حظي سوق المربد بدراسات أدبية واسعة لأنه كان يضم فحول الشعراء في العصر الأموي ففيه أنشد جرير والفرزدق والأخطل وراعي الإبل وذو الرمة، وكان لكل واحد منهم أصحابه الذين يجتمعون إليه[2].

وقد أصبحت البصرة بفضل مربدها في عهد الأمويين من أهم المدن الإسلامية، ويشبهها إياس بن معاوية أشهر قضاة العصر الأموي بموقع الجناح من جسد الطائر فيقول: «مثلت الدنيا على مثال طائر، فالبصرة ومصر الجناحان، والشام الرأس، والجزيرة الجؤجؤ، واليمن الصلب»[3].

ولعل سوق المربد من خير ما أورثه الأمويون للعرب، فهو الذي حفظ تاريخهم وأدبهم وفقههم وعلمهم ولغتهم، وكانت البصرة وسوقها (المربد) من أفضل ما ورث العباسيون عن الأمويين «حتى صارت البصرة باب بغداد الكبير ومدخل دجلتها المتدفق بضروب المتاع وأنواع السلع المجلوبة من أطراف الدنيا.. إذ كانت مقصد القوافل الواردة من كل حدب وصوب، ومحط رحال الشرق والغرب، من مجاهل الصين إلى مفاوز الصحراء الكبرى، ولذلك انتشر بها العمران وكثرت فيها الصناعات، وصارت واسطة العرب والعجم وحق لها أن تتلقب بـ«قبّة الإسلام»[4].

****

(1) الأفغاني، أسواق العرب ص 412.
(2) انظر: الأفغاني، أسواق العرب ص 421.
(3) وكيع، أخبار القضاة ص 355.
(4) الأفغاني، أسواق العرب، ص 402.

خاتمة

حاولت في هذا الكتاب التصدي لجانب هام يتناول ماورد في كتب التراث العربي الإسلامي عن أنظمة الدولة الأموية، التي طالما غُيِّب معظمها عن دراسات الباحثين. وإن هذا التناول يناسب هدف البحث في تبيّن القيم الفكرية والحضارية العملية والحياتية من خلال نصوص وأخبار مودعة في بطون المصادر وتحتاج إلى الكشف عنها بعيدًا عن التكرار والآراء المهيأة، أو المعدّة من قبل، وهذا ما أدى بالبحث إلى نتائج مفيدة وأحكام أعتقد أنها جديدة في مصداقيتها ومؤداها.

لقد كان في الثقافة الفكرية للتراث العربي مجال خصب وواسع لبحث مسائل تدور في فلك الفكر الحضاري لهذا العصر، واستطاعت النصوص والأخبار الواردة في تلك الكتب التعبير عن ذلك كله بأسلوب فصيح بليغ أدّى وظيفتيه التاريخية والفكرية في آن معًا، فكان هذا الكتاب الذي يدعم دراسات الحضارات البشرية. وقداعتمدتُ فيه منهجًا علميًا منطقيًا يقوم على تقصّي النصوص والأخبار، والغوص إلى أعماقها، واستنطاقها والموازنة بينها للوصول إلى الحقائق المنشودة في مختلف الفصول الستة التي عرض لها الكتاب بقضاياها الحضارية والسياسية والفكرية سواء أكان ذلك في النظام السياسي والديني الذي ناقشت فيه نظام الخلافة وولاية العهد ، أو فيما تلاها من أنظمة أخرى تتصل بالولاة والولايات ، أو ترتبط بالأمور القضائية والمالية والعسكرية، حتى نصل إلى النظام الاجتماعي ونشوء مجتمع المدينة وتطوره، وكل ذلك وقفت عنده محلّلة وموازنة ومدققة، وظهرت لي خلال ذلك حقائق جديدة عن مجمل تلك الأنظمة التي تطرّقتْ إليها

كتب الثقافة والفكر العربية والإسلامية عن العصرالأموي، وخرج البحث منها بنتائج مهمة واضحة في كل فصل، ومن ثم فقد أطلعتنا تلك النصوص والأخبار على جوانب وقف المؤرخون والدارسون عند بعضها، وغفلوا عن بعضها الآخر، فجاءت رديفة للتاريخ في المرجعية والتوثيق، والاطلاع على ثقافات ذلك العصر وحضارته ومؤسساته الإدارية، وتطوراته الاجتماعية، وحروبه المتواصلة، وما رافق ذلك من تشريعات سياسية، وأحكام قضائية وغير ذلك سواء أكانت أساسية كبيرة أم جزئية صغيرة.

إن قيمة ما تناولناه في هذه الدراسة تَظهر من خلال رسمِ صورةٍ جليّة ترافق مراحل نشوء الدولة الأموية وازدهارها، حتى انحدارها وسقوطها، ونقلِ تلك النصوص والأخبار من سياق إخباري صرف إلى إطار تحليلي معرفي عميق يستند إلى وثائق مستمدة من أمهات الكتب، وهي في الوقت نفسه تغني تجارب الأمم وخبراتها، وعلوم الحضارات الإنسانية، ولاسيما أن كثيرًا من مظاهر السياسة والحضارة والإدارة ما زالت مستمرة في أصلها وجوهرها حتى عصرنا الحالي.

****

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**
- ابن الأثير، عز الدين 1385هـ - 1965م، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت.
- ابن الأثير، مجد الدين 1383هـ - 1963م، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى.
- الأحمد، علي، 1414هـ - 1993م، القضاء في المغرب والأندلس خلال العصور الوسطى، دار حسان، دمشق، الطبعة الأولى.
- الأصبهاني، أبوالفرج، د.تا، مقاتل الطالبيين، تح: السيد أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت، طبعة مصورة.
- الإصطخري، إبراهيم بن محمد، د.تا، مسالك الممالك، منشورات مؤسسة النصر.
- الأفغاني، سعيد1413هـ - 1993م، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- بدران، عبدالقادر1979م، تهذيب تاريخ دمشق الكبيرلابن عساكر، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثانية.
- البغدادي، عبدالمؤمن بن عبدالحق1954م، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولى.

- البكري، أبوعبيد1954م، التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الثالثة.
- البلاذري، أحمد بن يحيى 1959م، أنساب الأشراف، تحقيق: محمد حميد الله، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ودار المعارف بمصر.
- د،ت، فتوح البلدان، تحقيق صلاح الدين المنجد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- البياتي، منير حميد1415هـ - 1994م، النظم الإسلامية، دار البشير، عمّان، الأردن، الطبعة الأولى.
- البيهقي، إبراهيم بن محمد 1960م، المحاسن والمساوئ، دار صادر، دار بيروت، بيروت.
- ابن تغري بردي 1929م،النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، مصر.
- التنوخي، القاضي المحسَّن بن علي 1922م، المستجاد من فعلات الأجواد، تحقيق: محمد كرد علي، دار صادر، بيروت.
- تيمور، أحمد 1375هـ - 1955م، الآثار النبوية، دار الكتاب العربي، مصر، الطبعة الثانية .
- الثعالبي، أبومنصور 1381هـ - 1961م، التمثيل والمحاضرة، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- 1384هـ - 1965م، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، القاهرة.
- الجاحظ، عمرو بن بحر 1367هـ - 1948م، البيان والتبيين، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى.

- الجهشياري، محمد بن عبدوس 1357 هـ - 1938م، الـوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا ورفاقه، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة ،الطبعة الأولى.
- ابن الجوزي، د،تا، الحسن البصري، نشر المكتبة العلمية، حلب، ص80.
- أبوجيب، سعدي 1402هـ - 1982م، القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى.
- حسن إبراهيم حسن 1964م، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة.
- الحصري، إبراهيم بن علي 1372هـ - 1953م، زهرالآداب وثمر الألباب، شرح: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولى.
- ابن حمدون، محمد بن الحسن 1996م، التذكرة الحمدونية، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- الحموي، ياقوت 1957م، معجم البلدان، بيروت.
- الحنبلي، ابن عماد د، تا، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري، بيروت، الطبعة الأولى.
- الخضري، محمد 1398هـ - 1978م، نور اليقين في سيرة سيد المرسلين، تحقيق: نايف العباس ومحي الدين مستو، مؤسسة علوم القرآن، دمشق- بيروت، الطبعة الأولى.
- الخطيب القزويني، محمد بن عبدالرحمن، د،تا، الإيضاح في علوم البلاغة، مكتبة المثنى، بغداد، طبعة مصورة عن طبعة القاهرة.
- ابن خلدون، عبدالرحمن د،تا مقدمة ابن خلدون، دار الشعب، القاهرة.

- ابن خلكان، أحمد بن محمد 1971م، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.
- الخولي، محمد: نفائس التحف الدمشقية، مجلة دمشق الشام، كتاب مصور عن محافظة دمشق، السنة 1989.
- الدينوري، أبوحنيفة 1959م، الأخبار الطوال، تحقيق: عبدالمنعم عامر، دار المسيرة، بيروت.
- الدينوري، ابن قتيبة 1383هـ - 1963م، عيون الأخبار، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة.
- 1377هـ - 1958م، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر.
- رضا، أحمد 1958-1960م، متن اللغة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- رواس قلعة جي، محمد وقنيبي، حامد صادق 1405هـ - 1985م، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى.
- الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحق 1282هـ - 1963م، أمالي الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى.
- الزحيلي، وهبة 1404هـ - 1984م، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى.
- الزركلي خير الدين 1954-1959م الأعلام، كوستاتسوماس، القاهرة، الطبعة الثانية.
- السجستاني، أبوحاتم سهل بن محمد 1961م، المعمرون والوصايا، تحقيق: عبدالمنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

- ابن سعد، محمد 1957م، الطبقات الكبرى، تقديم: إحسان عباس، دار صادر، دار بيروت.
- ابن سلام، أبوعبيدالقاسم، 1347هـ - الأموال، تصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي، مصر.
- السمهودي، علي بن أحمد 1326هـ - وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ، مطبعة الآداب والمؤيد، مصر.
- السيوطي، جلال الدين 1371هـ - 1952م، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى.
- 1406هـ - 1986م، الوسائل في مسامرة الأوائل، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- الشبلي، محمد بن عبدالله 1412هـ - 1992م، محاسن الوسائل في معرفة الأوائل، تحقيق: محمد ألتونجي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى.
- الشريشي، أحمد بن عبدالمؤمن 1372هـ - 1952م، شرح مقامات الحريري البصري، نشر وتصحيح: محمد عبدالمنعم خفاجي، الطبعة الأولى، مصر.
- الشوكاني، محمد بن علي د،تا نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، نشر مكتبة التراث، القاهرة.
- شيت خطاب، محمود 1983م، العسكرية العربية الإسلامية، دار الشروق، بيروت، القاهرة، الطبعة الأولى.
- 1391هـ - 1971م، عقبة بن نافع الفهري (من سلسلة قادة الفتح الإسلامي)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة.
- الصالح، صبحي 1396هـ - 1976م، النظم الإسلامية نشأتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية.

- صفوت، أحمد زكي 1937م، جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى.
- صفوت، أحمد زكي 1381هـ - 1962م، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية.
- ابن طباطبا، محمد بن علي د،تا الفخري في الآداب السلطانية، دار صادر، بيروت.
- الطبري، محمد بن جرير 1969م، تاريخ الطبري، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
- الطرطوشي، أبوبكر 1289هـ - سراج الملوك، نشر: أنطون غندور.
- طلس، محمد أسعد 1958م، عصر الاتساق تاريخ بني أمية، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الأولى.
- ابن طيفور، أحمد 1972م، بلاغات النساء، دار النهضة الحديثة، بيروت.
- ابن عابدين د،تا رد المحتار على الدر المختار(حاشية ابن عابدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة مصورة.
- ابن عبدربه الأندلسي 1962م، العقد الفريد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية.
- العسكري، أبوهلال 1384هـ - 1964م، جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى.
- 1975م، الأوائل، تحقيق: محمد المصري ووليد قصاب، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
- عطية الله، أحمد 1383هـ - 1963م القاموس الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

- العسقلاني ،ابن حجر 1326هـ تهذيب التهذيب ، مطبعة دائرة المعارف ، الهند، الطبعة الأولى.
- عكام، محمود 1995 الموسوعة الإسلامية الميسرة، دار صحارى، حلب.
- غربال، محمد شفيق 1965 الموسوعة العربية الميسرة، دار القلم ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة.
- فاخوري، محمود، وخوام، صلاح الدين 2002 موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى.
- أبوفارس، محمد عبدالقادر 1412هـ - 1991م، القضاء في الإسلام، دار الفرقان، الأردن، الطبعة الثالثة.
- الفيروزابادي، مجد الدين 1954م، القاموس المحيط، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الخامسة.
- القالي، أبوعلي 1953م، الأمالي، بإشراف: محمد عبدالجواد الأصمعي، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الثالثة.
- القالي، أبوعلي 1373هـ - ذيل الأمالي والنوادر، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- القرطبي، ابن عبدالبر 1967م، بهجة المجالس وأنس المجالس، تحقيق: محمد مرسي الخولي، وعبدالقادر القط، دار الكاتب العربي، مصر.
- القرطبي، محمد بن أحمد 1967م، الجامع لأحكام القرآن، دار الكاتب العربي، مصر، الطبعة الثالثة (مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية).
- القشيري، مسلم بن الحجاج 1375هـ - 1955م، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- المقريزي، أحمد بن علي د،تا المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار صادر، بيروت.
- الكتاني، محمد 1346هـ - التراتيب الإدارية، المطبعة الأهلية، الرباط(طبعة مصورة، نشر: حسن جعنا، بيروت).
- ابن كثير، الحافظ د،تا البداية والنهاية، تحقيق: مجموعة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- كحالة، عمر رضا 1974م، مباحث اجتماعية في عالمي العرب والإسلام، مطبعة الحجاز، دمشق.
- كرد علي محمد 1374هـ - 1954م، رسائل البلغاء مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- الكندي، محمد بن يوسف 1908م، كتّاب الولاة والقضاة، تصحيح: رفن كست، مكتبة المثنى، بغداد.
- المالكي- رياض النفوس، تحقيق بشير البكوش، طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت 1983م.
- الماوردي، علي بن محمد 1393هـ - 1973م، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة.
- المبرد، أبوالعباس 1937م، الكامل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة.
- 1396هـ - 1976م، التعازي والمراثي، تحقيق: محمد الديباجي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- أبوعبيدة، مَعْمَر بن المثنى 1908-1909م، النقائض» نقائض جرير والفرزدق»، دار الكتاب العربي، بيروت (طبعة مصورة عن طبعة مدينة ليدن بمطبعة بريل).

- مجمع اللغة العربية 1972م، المعجم الوسيط، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
- المسعودي، علي بن الحسين 1938م، التنبيه والإشراف، مراجعة: عبدالله الصاوي، دار الصاوي، القاهرة.
- 1385هـ - 1965م، مروج الذهب ومعادن الجوهر، دارالأندلس، بيروت،الطبعة الأولى.
- المطرزي، ناصر الدين د،تا المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق محمود فاخوري وعبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سورية.
- ابن المعتز 1945م، البديع، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، القاهرة.
- المقداد، محمود 1418هـ - 1997م، تاريخ الترسل النثري عند العرب في العصر الأموي، الكويت، الطبعة الأولى.
- المقريزي، أحمد بن علي د،تا المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار صادر، بيروت.
- الميداني، أحمد بن محمد 1959م، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الثانية.
- النباهي، أبوالحسن بن عبدالله 1948م، تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا في من يستحق القضاء والفتيا)، نشر: إ. ليفي بروفنسال، دار الكاتب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى.
- النواوي، عبدالخالق 1394هـ - 1974م، العلاقات الدولية والنظم القضائية في الشريعة الإسلامية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- النويري، أحمد بن عبدالوهاب 1964م، نهاية الأرب في فنون الأدب، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة .

- هندي، إحسان 1973م، الجيش العربي في عصر الفتوحات، دمشق.
- وكيع، محمد بن خلف 1366هـ - 1947م، أخبار القضاة، تصحيح: عبدالعزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الاستقامة، مصر، الطبعة الأولى.
- وهبة، مجدي ومهندس، كامل 1979م، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت.
- اليزيدي، محمد بن العباس 1948م، الأمالي، تصحيح: عبدالله بن أحمد العلوي الحسيني الحضرمي، حيدر آباد الدكن.
- أبويوسف، يعقوب بن إبراهيم، 1396هـ - كتاب الخراج، نشره: قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الخامسة.

****

تراجم البلدان

- الأُبلّة: بلدة على شاطئ البصرة العظمى في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة.
- الإجانة: (أُجَان): بلدة بأذربيجان.
- أَذربيجان: إقليم كبير، تغلب عليه الجبال، يقع اليوم في شمال إيران على بحر الخزر بعضه في إيران وبعضه في الاتحاد السوفييتي.
- أرّجان: مدينة كبيرة على نهر طاب، وهي في إيران.
- الأُردنّ: كورة واسعة من بلاد الشام (سورية)، سميت باسم نهر الأردن وبعضها اليوم في المملكة الأردنية.
- أرمينية: صقع واسع كان بين بحر الخزر شرقًا ووادي الفرات غربًا. واليوم هو بين تركيا وإيران والاتحاد السوفييتي.
- أصبهان: مدينة كبيرة من مدن إيران.
- آمُل: كانت أكبر مدينة بطبرستان، وكانت في الاتحاد السوفييتي سابقًا.
- اصطخر: بلدة من أجلّ مدن إيران، في الشمال.
- الأنبار: مدينة قرب بلخ وهي قصبة ناحية جوزَجان وهي على الجبل، بالقرب منها مياه وكروم وبساتين كثيرة.

- انْطَرْطُوس: بلد من سواحل بحر الشام (أي البحر المتوسط) من أعمال حمص وقيل من أعمال طرابلس.
- الأهواز: كورة عظيمة، وهي خوزستان (في إيران اليوم).
- أَيْذَج: مدينة كبيرة بين خوزستان وإصبهان من بلاد إيران.
- باربيثا: قرية على تخوم العراق بينها وبين الموصل خمسة فراسخ.
- الباميان: بلدة وكورة في الجبال بين بلخ وغَزْنة. بها قلعة حصينة.
- البحيرة: جزيرة في البحر بينها وبين دهستان خمسة فراسخ وهما من جرجان مما يلي خوارزم.
- البغيبغات: قرية في المدينة المنورة، كثيرة النخل غزيرة الماء.
- بلخ: مدينة شهيرة بخراسان وهي اليوم في أفغانستان
- البلقاء: مدينة قديمة تقع اليوم في بلاد الأردنّ. وكانت ذات قرى ومزارع كثيرة.
- البلقاء: كورة تقع اليوم في المملكة الأردنية.
- بَهُرسِير: من نواحي بغداد قرب المدائن. وهي في غربي دجلة.
- بهرسير: مدينة من نواحي بغداد تجاه إيوان كسرى بينهما دجلة.
- بيكند: بلد بين بخارى وجيحون.
- تبالة: موضع ببلاد اليمن- وبلد مشهور بتهامة في طريق اليمن.
- الجحفة: موضع بين مكة والمدينة.
- جرجان: مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان.
- جُرجان: مدينة مشهورة وإقليم بين طبرستان وخراسان وهي اليوم في إيران.

- جسر الصراة: جسر على نهر دجلة.
- الحَرَجة: قرية في اليمن.
- خانقين: بلدة من نواحي السواد في طريق همذان من بغداد، وقيل بلدة بالكوفة.
- خُناصرة: بليدة من أعمال حلب تحاذي قنّسرين، وتسمى اليوم خَناصر.
- خوارزم: ناحية كبيرة على نهر جيجون.
- داربجرد: كورة بفارس منها فسا، وهي أكبر من درابجرد.
- دِهستان: بلد مشهور قرب خوارزم وجرجان.
- دير يزدجرد: منطقة في فارس.
- رامهرمز: مدينة كبيرة في نواحي بلاد فارس.
- الري: مدينة في خراسان.
- السغد: وربما قيلت بالصاد. ناحية فيها قرى كثيرة بين بخارى وسمرقند. وقصبتها سمرقند.
- سمرقند: بلد معروف فيما وراء النهر، وهو قصبة الصغد.
- سُورا: كورة قريبة من الفرات.
- طبرستان: بلدان واسعة كثيرة في بلاد الفرس يشملها هذا الاسم، منها دهستان، وجرجان، وآمُل وهي قصبتها.
- فسا: مدينة بفارس.
- كابل: من ثغور طخارستان: إقليم بين الهند وسجستان عاصمة أفغانستان اليوم.
- كاشغر: أدنى مدائن الصين.

- مدين: مدينة قوم النبي شعيب، تقع تجاه تبوك على البحر الأحمر.
- مرو: مدينة في خراسان.
- مَصّيصة: بفتح الميم وتشديد الصاد أو بتخفيفها، مدينة مشهورة من ثغور الشام بين أنطاكية وبلاد الروم، كانت من الأماكن التي يرابط بها المسلمون قديمًا.
- مُكْران: ولاية واسعة بين كرمان وسجستان، غربي الهند.
- مِهران: موضع لنهر السند وهو واد يجري فيه النهر، ويصب في بحر فارس.
- مُهلَّبان: نهر بالبصرة كان لامرأة المهلب.
- نسف: مدينة كبيرة بين جيحون وسمرقند.
- نهاوند: مدينة عظيمة في إيران.
- نهر تيرى: بلد من نواحي الأهواز.
- النهروان: كورة واسعة بين بغداد وواسط في العراق
- هراة: مدينة عظيمة من أمهات مدن خراسان.

****

تراجم الأعلام

- الأحنف بن قيس بن معاوية التميمي، سيد تميم، وأحد العظماء الدهاة الفصحاء الشجعان الفاتحين. يضرب به المثل في الحلم. شهد صفين مع علي. (ت 72هـ).

- أسد بن عبدالله القسري: أمير من الجواد الشجعان، ولاه أخوه (خالد بن عبدالله) خراسان، حارب الترك وهزمهم. (ت 120هـ).

- إسماعيل بن يسار: شاعر، أصله من سبي فارس، انقطع إلى آل الزبير، مدح عبدالملك ابن مروان ومدح الخلفاء من ولده بعده، أدرك آخر أيام بني أمية. (ت نحو 130هـ)

- أشرس بن عبدالله السُّلَمي: أمير، من الفضلاء، ولاه هشام بن عبدالملك إمارة خراسان سنة 109هـ فقدمها وسرّ به الناس، واستمر إلى 112 هـ. (ت بعد 112هـ)

- أنس بن مالك الخزرجي الأنصاري، صاحب رسول الله ﷺ وخادمه. مولده بالمدينة رحل إلى دمشق بعد وفاة الرسول ﷺ ومنها إلى البصرة فمات فيها. وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة 93هـ.

- إياس بن معاوية بن قُرّة المُزَني: أبوواثلة، قاضي البصرة وأحد أعاجيب الدهر في الفطنة والذكاء، كان صادق الحدس، عجيب الفراسة وجيهًا عند الخلفاء. (ت 122هـ).

- أيوب بن القِرِّيَّة: خطيب يضرب به المثل، يقال: «أبلغ من ابن القرّيّة» اتصل بالحجاج فأعجب بحسن منطقه، ولما خلع ابن الأشعث الطاعة بسجستان بعثه الحجاج إليه

رسولًا فالتحق به وشهد معه دير الجماجم فلما انهزم ابن الأشعث سيق أسيرًا إلى الحجاج. (ت 84هـ).

- شوذببسطام اليشكري المعروف بشوذب: ثائر جبار خرج في أيام عمر بن عبدالعزيز فتريث عمر في قتالهم، ثم قتله جيش مسلمة في خلافة يزيد بن عبدالملك. (ت101هـ).

- بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي. أمير، كان سمحًا جوادًا. ولي إمارة العراقين لأخيه عبدالملك سنة 74 هـ. (ت75هـ).

- بُكير بن وشاح وسّاج التميمي أحد الأمراء الأشراف في العصر المرواني. (ت 77هـ).

- بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الشعري: أمير البصرة وقاضيها. عزله يوسف ابن عمر الثقفي سنة 125 هـ وحبسه، فمات سجينًا. ولم تحمد سيرته في القضاء. (ت نحو 126 هـ).

- جابر بن زيد: تابعي فقيه، من الأئمة، من أهل البصرة، صحب ابن عباس، نفاه الحجاج إلى عمان. (ت93هـ).

- جبلة بن زحر الجعفي: قائد من الأشراف المقدمين في العصر المرواني، ثار على الحجاج الثقفي ونادى بخلع عبدالملك بن مروان، وقتل في وقعة دير الجماجم. (ت83هـ).

- الجراح بن عبدالله الحكَمي. أمير خراسان، ولي البصرة للحجاج ثم خراسان وسجستان لعمر بن عبدالعزيز وعزله لشدةٍ بَلَغته عنه ثم ولي ليزيد بن عبدالملك وهشام زمنًا. استشهد غازيًا. (ت112هـ).

- الجعد بن درهم من الموالي: مبتدع له أخبار في الزندقة. أخذ عنه مروان ابن محمد لما ولي الجزيرة في أيام هشام بن عبدالملك فنسب إليه أو كان الجعد مؤدبًا له في صغره. (ت نحو 118هـ).

- الجنيد بن عبدالرحمن المري الدمشقي: أمير خراسان، وأحد الشجعان الأجواد الممدوحين، ولاه هشام بن عبدالملك سنة 111هـ فثبت في الولاية إلى أن مات في خراسان. (ت 115هـ).

- الحارث بن سُريج التميمي ثائر، من سكان خراسان، دعا إلى الكتاب والسنة والبيعة للرضى، عظم أمره وقاتله نصر بن سيّار إلى أن قتل أمام سور مرو. (ت128هـ).

- الحارث بن عبدالله بن أبي ربيعة القُباع، وال، من التابعين، من أهل مكة، كان خطيبًا من وجوه قريش ورجالهم، ولي البصرة في أيام ابن الزبير سنة واحدة. (ت نحو80هـ).

- حجر بن عدي بن جبلة الكندي، صحابي من المقدمين، كان من أصحاب علي بن أبي طالب وشهد معه صفين، أمر معاوية بقتله بسبب مناوأته للأمويين. (ت51هـ).

- حسان بن مالك بن بحدل أمير بادية الشام. كان من القادة في جيش معاوية يوم صفين، ثم آزر مروان بن الحكم في حربه مع الضحاك بن قيس. (ت65هـ).

- الحسن بن يسار البصري: تابعي، كان إمام أهل البصرة، عالم فقيه فصيح من النساك، عظمت هيبته في القلوب، فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، وله مع الحجاج مواقف ولد بالمدينة وشب في كنف علي بن أبي طالب. (ت 110هـ).

- الحصين بن نمير الكندي: قائد من القساة الأشداء المقدمين، وهو الذي حاصر ابن الزبير بمكة ورمى الكعبة بالمنجنيق، وكان في آخر أمره على ميمنة ابن زياد في حربه مع ابن الأشتر فقتل مع ابن زياد. (ت 67هـ).

- خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري: من بني النجار، أحد الفقهاء السبعة في المدينة، تابعيّ، أدرك زمان عثمان وتوفي بالمدينة. (ت99هـ).

- خالد بن صفوان التميمي: من فصحاء العرب المشهورين. كان يجالس عمر ابن عبدالعزيز وهشام بن عبدالملك، وله معهما أخبار. ولد ونشأ بالبصرة، وكان أيسر أهلها مالًا. (ت نحو133هـ).

- خالد بن عبدالله بن يزيد ين أسد القسري: من بجيلة، أمير العراقين، وأحد خطباء العرب وأجوادهم، يماني الأصل، ولي مكة للوليد بن عبدالملك، ثم العراقين لهشام، الذي عزله وولى مكانه يوسف بن عمر الثقفي فحاسبه وسجنه يوسف فمات تحت العذاب أيام الوليد بن يزيد سنة 126 هـ.

- خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي القرشي، خطيب، شاعر، جيد الرأي، كثير الأدب، اشتغل بالكيمياء والطب والنجوم، فأتقنها وألف فيها رسائل. (ت85هـ).

- دغفل بن حنظلة الشيباني: يضرب به المثل في معرفة الأنساب، وفد على معاوية في أيام خلافته، غرق يوم دولاب (بفارس) في وقعة مع الأزارقة. (ت 65هـ).

- ربيعة بن فرّوخ التيمي: إمام حافظ فقيه مجتهد، وكان صاحب الفتوى بالمدينة، كان بصيرًا بالرأي (أي القياس) فلقّب ربيعة الرأي، وكان من الأجواد. (ت 136هـ).

- رجاء بن حيوة الكندي، شيخ أهل الشام في عصره، من الوعاظ الفصحاء العلماء. كان ملازمًا لعمر بن عبدالعزيز في عهدي الإمارة والخلافة واستكتبه سليمان بن عبدالملك. (ت112هـ).

- رفاعة بن شداد البَجَلي قارئ، من الشجعان المقدمين، من أهل الكوفة. كان من شيعة علي. (ت 66هـ).

- زُهرة بن حَوِيَّة: التميمي، صحابي من أشراف الكوفة وشجعانها المقدمين، شهد القادسية وكثيرًا من الوقائع. (ت77هـ).

- زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الإمام العلوي الهاشمي القرشي من خطباء بني هاشم وفقهائهم وفصحائهم، نشأ بالكوفة وتنقل بين البلاد واجتمع حوله من أهل الكوفة وغيرهم عدد كبير من الناس للدعوة إلى الكتاب والسنة وجهاد الظالمين ونصرة أهل البيت، فنشبت معارك بينه وبين والي الكوفة انتهت بمقتل زيد سنة 122 هـ.

- سعيد بن جُبير الأسدي: بالولاء، الكوفي، تابعي، عالم، قتله الحجاج وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه. (ت95هـ).

- سعيد بن عامر: الجمحي القرشي، صحابي من الولاة، ولاه عمر إمرة حمص بعد افتتاح الشام، كان مشهورًا بالزهد. (ت20هـ).

- زياد بن أبيه: أمير من الدهاة القادة الفاتحين الولاة، من أهل الطائف، كان كاتبًا للمغيرة بن شعبة ثم لأبي موسى الأشعري أيام إمرته على البصرة، ثم ولاه علي بن أبي طالب إمرة فارس، وفي عهد معاوية ولي البصرة والكوفة وسائر العراق، فلم يزل في ولايته إلى أن توفي. (ت53هـ).

- سعد بن عبادة الخزرجي: صحابي، من أهل المدين، كان سيد الخزرج. (ت 14هـ).

- سعيد بن العاص: بن سعيد بن العاص بن أمية، الأموي القرشي صحابي من الأمراء الولاة الفاتحين، عهد إليه الخليفة معاوية بولاية المدينة فتولاها إلى أن مات. (ت59هـ).

- سعيد بن عثمان وال من الفاتحين، نشأ في المدينة، ولي خراسان لمعاوية. (ت نحو 62هـ).

- سعيد بن المسيب: سيد التابعين، واحد الفقهاء السبعة بالمدينة. كان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأقضيته حتى سمي راوية عمر. (ت 94هـ).

- الضحاك بن قيس الفهري سيد بني فهر في عصره، شهد صفين مع معاوية، ولي الكوفة لمعاوية بعد موت زياد بن أبيه، بايعه أهل دمشق بعد وفاة معاوية على أن يقيم لهم أمرهم حتى يجتمع الناس على خليفة. وانعقدت البيعة العامة لمروان بن الحكم، والضحاك في مرج راهط، فامتنع على مروان، فقتل في مرج راهط. (ت65هـ).

- سُليم بن عِتْر التُّجِيبيّ: ولي القضاء بمصر سنة أربعين من قِبل معاوية، وكان قبل القضاء قاصًا فجُمعا له.

- سليمان بن صرد صحابي من الزعماء القادة شهد الجمل وصفين مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كان ممن كاتب الحسين وتخلف عنه. وخرج بعد ذلك مطالبًا بدمه، فترأس (التوابين). وعرفوا بالتوابين لقعودهم عن نصرة الحسين حين دعاهم، وقيامهم بطلب ثأره بعد مقتله. (ت 65هـ).

- سمرة بن جندب الفزاري، صحابي، من الشجعان القادة. نشأ في المدينة (ت60هـ).

- سورة بن الحر التميمي: أمير سمرقند وأحد رؤساء تميم. (ت112هـ).

- شَبّث بن رِبْعي التميمي، شيخ مضر وأهل الكوفة في أيامه، كان ممن قاتل الحسين ثم ولي شرطة الكوفة. (ت70هـ).

- شبيب بن يزيد الشيباني الخارجي: أحد كبار الثائرين على بني أمية. كان داهية طماحًا إلى السيادة، نشبت بينه وبين الحجاج معارك فشل فيها الحجاج. نفر به فرسه فغرق في الماء. (ت77هـ).

- شريح بن هانئ الحارثي: من مقدّمي أصحاب علي، قُتل غازيًا بسجستان. (ت78هـ).

- شمر بن ذي الجوشن: شهد يوم صفين مع علي، طلبه المختار فيمن طلب من قتلة الحسين، وقتله أبوعمرة من رجال المختار. (ت66هـ).

- صالح بن عبدالرحمن التميمي بالولاء، أول من حوّل كتابة دواوين الخراج من الفارسية إلى العربية في العراق وكان يجيد الإنشاء في اللغتين. وضع اصطلاحات للكتاب والحساب استغنوا بها عن المصطلحات الفارسية.

- الضحاك بن قيس الفهري القرشي: سيد بني فهر في عصره، شهد صفين مع معاوية، ولاه معاوية على الكوفة، امتنع عن بيعة مروان بن الحكم فقتل في مرج راهط. (ت65هـ).

- عاصم بن عمر بن الخطاب: القرشي العدوي، شاعر كان من أحسن الناس خلقًا وهو جد عمر بن عبدالعزيز لأمه. (ت70هـ).

- عامر بن شراحيل الشعبي: راوية، من التابعين، يضرب المثل بحفظه. ولد ونشأ ومات بالكوفة. اتصل بعبدالملك بن مروان، فكان نديمه وسميره ورسوله إلى ملك الروم. استقضاه عمر بن عبدالعزيز. (ت103هـ).

- عامر بن أبي موسى الأشعري: أبوبردة قاضي الكوفة، كانت له مكارم ومآثر وأخبار. (ت103هـ).

- عباد بن زياد بن أبيه، أمير. كانت إقامته بالبصرة. وولاه معاوية سجستان سنة 53هـ، فغزا بلاد الهند وكان في الشام أيام عبدالملك(ت 100 هـ).

- العباس بن الوليد بن عبدالملك: أمير من كبار القادة، افتتح مدنًا وحصونًا كثيرة من بلاد الروم، استعمله أبوه على حمص، سجنه مروان بن محمد فمات سجينًا. (ت 131هـ).

- عبدالحميد بن زيد بن الخطاب العدوي: والٍ. روى الحديث، ولاه يزيد بن معاوية مكة سنة 63هـ. (ت نحو 65هـ).

- عبدالرحمن بن أبي الزناد عبدالله بن ذكوان القرشي، بالولاء، المدني، من حفاظ الحديث. ولي خراج المدينة (ت174هـ).

- عبدالرحمن بن عبدالله أبي بكر الصديق: صحابي، بن صحابي، شهد غزو أفريقيا، شاعر، توفي قبل أن تتم البيعة ليزيد بن معاوية. (53هـ).

- عبدالرحمن بن عبدالله الثقفي (ابن أم الحكم): أمه أم الحكم أخت معاوية بن أبي سفيان، ولاه خاله معاوية الكوفة بعد موت زياد فلم تُحمد سيرته، فولاه مصر فمنعه ابن خديج من دخولها فولاه الجزيرة. (ت66هـ).

- عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث الكندي: أمير، من القادة الشجعان الدهاة. وهو صاحب الوقائع مع الحجاج الثقفي. سيَّره الحجاج بجيش لغزو رتبيل ملك الترك فيما وراء سجستان. فغزا بعض أطرافها، وخرج عليه وقاتله فظفر، ثم هُزم. وقتله رتبيل حين وردت عليه كتب الحجاج تهديدًا ووعيدًا وبعث برأسه إلى الحجاج. وذلك سنة 85 هـ.

- عبدالرحمن بن مخنف الأزدي: قائد من الشجعان في الدولة المروانية، كان مع المهلب في قتال الأزارقة. (ت75هـ).

- عبدالعزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص أمير مصر، ولد في المدينة، وولي مصر لأبيه استقلالًا سنة 65 هـ، كان يقظًا عارفًا بسياسة البلاد، شجاعًا جوادًا. (ت85هـ).

- عبدالعزيز بن موسى بن نصير: أمير فاتح. ولاه أبوه إمارة الأندلس سنة 95هـ فأحسن أمرها، كان شجاعًا فاضلًا في أخلاقه وسيرته. (ت97هـ).

- عبدالله بن بريدة: قاض من رجال الحديث، ولي القضاء بمرو فثبت فيه إلى أن توفي. (ت115هـ).

- عبدالله بن خازم السلمي: أمير خراسان، له فتوحات وغزوات. ولي إمرة خراسان لبني أمية، انتفض عليه أهل خراسان، فقتلوه وذلك سنة 72 هـ.

- عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي، كان من خطباء قريش المعدودين، بويع له بالخلافة سنة 64هـ عقيب موت يزيد بن معاوية، وكانت له مع الأمويين وقائع هائلة انتهت مقتل ابن الزبير في مكة سنة 73هـ.

- عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبي الشامي: أحد القراء السبعة. ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبدالملك. (ت 118هـ).

- عبدالله بن عامر الأموي: أمير، فاتح، ولاه معاوية البصرة ثلاث سنين بعد اجتماع الناس على خلافته ثم صرفه عنها. كان شجاعًا سخيًا وصولًا لقومه، رحيمًا محبًا للعمران، اشترى كثيرًا من دور البصرة وهدمها فجعلها شارعًا. وهو أول من اتخذ الحياض بعرفة (في الحجاز) وأجرى إليها العين، وسقى الناسَ الماء (ت59هـ).

- عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي: حبر الأمة، الصحابي الجليل. شهد مع علي بن أبي طالب الجمل وصفين (ت68هـ).

- عبدالله بن عمر بن الخطاب: صحابي من أعز بيوتات قريش في الجاهلية كان جريئًا جهيرًا. وهو آخر من توفي بمكة من الصحابة وكانت وفاته سنة 73 هـ.

- أبوالعباس السفاح: عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب، أول خلفاء الدولة العباسية، وأحد الجبارين الدهاة من ملوك العرب.

- عبدالله بن مطيع القرشي: استعمله ابن الزبير على الكوفة فأخرجه المختار منه فعاد إلى مكة فلم يزل فيها إلى أن قتل مع ابن الزبير. (ت73هـ).

- عبدالله بن همام السلولي، من بني مرة، شاعر إسلامي أدرك أيام سليمان بن عبدالملك، يقال: إنه هو الذي بعث يزيد بن معاوية على البيعة لابنه معاوية. وكان يقال له العطار لحسن شعره (ت نحو 100هـ).

- عبدالله بن يزيد المعافري الإفريقي: تابعي من الفضلاء، شهد فتح الأندلس مع موسى بن نصير وسكن القيروان، وبنى بها دارًا ومسجدًا. وتوفي فيها سنة 100هـ.

- عبيدالله بن أبي بكرة: تابعي، من أهل البصرة، ولي سجستان ثم ولي قضاء البصرة، اشتهر بالجود. (ت 79هـ).

- عبيدالله بن الحر الجعفي، قائد من الشجعان من بني سعد، شهد صفّين مع معاوية، فلما كانت فاجعة الحسين تغيب ولم يشهد الوقعة، (ت 68 هـ).

- عبيدالله بن زياد وال فاتح، جبار، خطيب، ولاه عمه معاوية خراسان ثم نقله إلى البصرة أميرًا عليها فقاتل الخوارج، وأقره يزيد على إمارته، قتل الحسين بن علي في أيامه ولما مات يزيد بايع أهل البصرة لعبيدالله ثم لم يلبثوا أن وثبوا عليه. لحق به إبراهيم بن الأشتر في جيش يطلب ثأر الحسين فاقتتلا وقتله ابن الأشتر. (ت67هـ).

- عتبة بن أبي سفيان: أمير مصر وليها من قبل أخيه معاوية، كان عاقلًا فصيحًا مهيبًا. (ت44هـ).

- عثمان بن حيان بن معبدالمري أبوالمغراء: وال، من الغزاة من أهل دمشق استعمله الوليد بن عبدالملك على المدينة سنة 93هـ وكان في سيرته عنف، وهو ثقة عند أهل الحديث. (ت150هـ).

- عدي بن أرطأة الفزاري، أمير، من أهل دمشق، كان من العقلاء الشجعان. ولاه عمر ابن عبدالعزيز على البصرة فاستمر إلى أن قتله معاوية بن يزيد بن المهلب بواسط في فتنة أبيه (يزيد بن المهلب) بالعراق. (ت1021هـ).

- عدي بن عَميرة الكندي: صحابي، روى أحاديث عن النبي ﷺ. (ت 40هـ).

- عروة بن الزبير بن العوام: أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، كان صالحًا كريمًا لم يدخل في شيء من الفتن، وهو أخو عبدالله بن الزبير لأبيه وأمه و(بئر عروة) بالمدينة منسوبة إليه. (ت93هـ).

- عقبة بن نافع الأموي القرشي: فاتح، من كبار القادة في صدر الإسلام، وهو باني مدينة القيروان، وجهه عمرو بن العاص إلى أفريقيا فاتحًا، وعلا ذكره. (ت63هـ).

- عمار بن ياسر بن عامر الكناني صحابي من الولاة الشجعان ذوي الرأي وهو أحد السابقين إلى الإسلام والجهر به. وهو أول من بنى مسجدًا في الإسلام (مسجد قباء في المدينة) شهد صفين مع علي وقتل فيها. (ت37هـ).

- عمر بن هبيرة الفزاري: أمير، شارك في غزو الروم، ولي أيام عبدالملك وابنه يزيد، عزله هشام بن عبدالملك سنة 105هـ وولى خالدًا القسري فحبسه خالد، فهرب من الحبس وأخذ له مسلمة بن عبدالملك الأمان من هشام فأمنه. (ت110هـ).

- عمران بن الحُصين: من علماء الصحابة، ولاه زياد قضاء البصرة وتوفي بها. روى أحاديث عن الرسول ﷺ. (ت52هـ).

- عمرو بن حريث المخزومي القرشي: وال من الصحابة ولي إمرة الكوفة لزياد ثم لابنه عبيدالله، ومات بها. (ت85هـ).

- عمرو بن الحَمِق (ت70هـ) عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي القرشي، أمير من الخطباء البلغاء، كان والي مكة والمدينة لمعاوية وابنه يزيد. ولقب بالأشدق لفصاحته.

- عمرو بن الزبير بن العوام القرشي، استشاره عمرو بن سعيد الأشدق والي المدينة أيام يزيد بن معاوية فيمن يرسله إلى مكة لقتال أخيه عبدالله بن الزبير فقال أين تجد رجلًا توجهه أنكأ له مني قاتل عمرو مصعبَ بن عبدالرحمن فأسره مصعب وأخذه إلى أخيه. (ت70هـ).

- عمرو بن سعيد (الأشدق) بن العاص الأموي القرشي، أمير من الخطباء البلغاء. كان والي مكة والمدينة لمعاوية وابنه يزيد، ولقب بالأشدق لفصاحته. (ت 70هـ).

- عمير بن حباب السُّلمي: رأس القيسية في العراق، كان ممن قاتل عبيدالله بن زياد مع إبراهيم بن الأشتر، ثم خرج على عبدالملك بن مروان. قتله بنوتغلب. (ت70هـ).

- فَضالة بن عبيدالأنصاري: صحابي، ولاه معاوية قضاء دمشق وتوفي فيهاسنة 53هـ.

- قبيصة بن ذؤيب الخزاعي صحابي، من الفقهاء الوجوه، ولد في حياة النبي ﷺ ثم كان على خاتم عبدالملك بن مروان بالشام، وتوفي بدمشق. (ت86هـ).

- قتيبة بن مسلم بن عمرو بن حصين الباهلي، أمير، فاتح، من مفاخر العرب، ولي لعبدالملك بن مروان وابنه الوليد، وهو عظيم المكانة، دمث الأخلاق، راوية للشعر عالمًا به. (ت96هـ).

- قرة بن شَريك العبسي أمير ولي نيابة مصر في زمن الوليد بن عبدالملك وأنشأ جامع الفسطاط وزخرفه، كان جبارًا صلبًا مخوفًا واستمر في الإمارة بمصر إلى أن مات. (ت96هـ).

- قطري بن الفجاءة: من رؤساء الأزارقة، كان خطيبًا فارسًا شاعرًا، استفحل أمره في زمن مصعب بن الزبير. اختلف في مقتله. (ت78هـ).

- قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري: وال، صحابي، من دهاة العرب، ذوي الرأي والمكيدة في الحرب والنجدة، وأحد الأجواد المشهورين. كان مع علي يوم صفين، ثم كان مع الحسن بن علي حتى صالح معاوية. (ت60هـ).

- قيس بن الهيثم السلمي: خطيب من أعيان البصرة في صدر الإسلام، كان من أنصار بني أمية فيها ثم صحب مصعب بن الزبير إلى أن قتل، فتوجه إلى عبدالملك بن مروان فعفا عنه وأكرمه. (ت85هـ).

- كعب بن جابر العبدي: شاعر. كان مع عبيدالله بن زياد يوم مقتل الحسين (ت نحو 66هـ).

- كعب الأشقري: كعب بن مَعْدان الأشقري، فارس، شاعر، خطيب. من شعراء خراسان. كان معدودًا في أصحاب المهلب في حروب الأزارقة. (ت نحو 80 هـ).

- محمد بن سيرين البصري، الأنصاري بالولاء، إمام وقته في علوم البصرة، تابعي، من أشراف الكتّاب. مولده ووفاته في البصرة. نشأ بزازًا في أذنه صمم، وتفقّه وروى الحديث واشتهر بالورع وتعبير الرؤيا. (ت 110 هـ).

- محمد بن علي بن أبي طالب، الهاشمي القرشي، المعروف بابن الحنفية: أحد الأبطال الأشداء في صدر الإسلام. وهو أخو الحسن والحسين غير أن أمه خولة بنت جعفر الحنفية. كان واسع العلم ورعًا أسود اللون، وأخبار قوته وشجاعته كثيرة. ولد بالمدينة وتوفي فيها سنة 81 هـ.

- محمد بن القاسم بن محمد بن أبي عقيل الثقفي: فاتح السند، ووالياها. من كبار القادة، في العصر المرواني. (ت98هـ).

- محمد بن هشام بن إسماعيل المخزومي، أمير ولاه هشام بن عبدالملك إمرة مكة والطائف سنة 114هـ، ثم عزله عنها الخليفة الوليد. (ت 126هـ).

- الزهري محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب الزهري، من قريش أول من دوّن الحديث، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء. تابعي من أهل المدينة. (ت 124هـ).

- محمد بن يزيد القرشي بالولاء، أمير أفريقيا في أيام سليمان بن عبدالملك سنة 101هـ ولى على أفريقيا يزيد بن أبي مسلم كاتب الحجاج فقتله أهلها وأعادوا محمد ابن يزيد فأقره الخليفة على عمله. ولم تطل مدته بعد هذا.

- المختار بن أبي عبيدبن مسعود الثقفي: من زعماء الثائرين على بني أمية. من أهل الطائف، لما قتل الحسين انحرف المختار عن عبيدالله بن زياد (أمير البصرة) فقبض عليه زياد وجلده وحبسه ونفاه بشفاعة ابن عمر إلى الطائف. (ت67هـ).

- المختار بن عوف الأزدي (أبوحمزة الخارجي): ثائر فتاك من الخطباء القادة، أخذ بمذهب الإباضية، دعا إلى الخروج على مروان بن محمد وقاتل أهل المدينة، كانت بينه وبين جيش مروان وقعة انتهت بمقتل أبي حمزة. (ت130هـ).

- مسروق بن الأجدع تابعي ثقة من أهل المدينة، كان عالمًا بالفتيا. (63-هـ).

- المستورد بن عُلّفة التميمي: ثائر من الخطباء الدهاة من الإباضية، خرج على علي بن أبي طالب في النخيلة بعد وقعة النهروان، ثم خرج في ولاية المغيرة بن شعبة على الكوفة وبايعه أصحابه وخاطبوه بأمير المؤمنين، فأرسل إليهم المغيرة معقل بن قيس الرياحي في ثلاثة آلاف فكانت له معهم وقائع هائلة انتهت بمقتل المستورد ومعقل معًا وهما متبارزان. (ت43هـ).

- مسلم بن عقبة قائد من الدهاة القساة في العصر الأموي،ولاه يزيد بن معاوية قيادة الجيش للانتقام من أهل المدينة فغزاها وأسرف فيها قتلًا ونهبًا في وقعة (الحرّة) ومات بعد ذلك في طريقه إلى مكة سنة 63 هـ.

- مسلم بن عقيل بن أبي طالب: تابعي، من ذوي الرأي والعلم والشجاعة. انتدبه الحسين ابن علي ليتعرف له حال أهل الكوفة حين وردت عليه كتبهم يدعونه ويبايعون له. قبض عليه ابن زياد وقتله. (ت60هـ).

- مسلمة بن عبدالملك بن مروان بن الحكم: أمير قائد، من أبطال عصره، من بني أمية في دمشق، يلقب بالجرادة الصفراء،له فتوحات مشهورة. قال الذهبي: «كان أولى بالخلافة من سائر إخوته» (ت120هـ).

- مسلمة بن مخلد بن صامت النصاري الخزرجي: من كبار الأمراء في صدر الإسلام. شهد صفين مع معاوية فولاه إمارة مصر سنة 47هـ ثم أضاف إليها المغرب، ثم أمّره يزيد وهو أول من جعل بنيان المنائر التي هي محل التآذين في المساجد. (ت 62هـ).

- مصعب بن الزبير بن العوام أحد الولاة الأبطال في صدر الإسلام، نشأ بين يدي أخيه عبدالله ابن الزبير، فكان عضده الأقوى في تثبيت ملكه بالحجاز والعراق، فولاه البصرة سنة 67 هـ فضبط أمورها وقتل المختار الثقفي، قُتل في معركة مع جيش عبدالملك بن مروان على يد عبيدالله بن زياد بن ظبيان سنة 71 هـ.

- مطرف بن المغيرة (ت77هـ) بن شعبة: ثائر من أتقياء الولاة والأمراء. ولاه الحجاج على المدائن لنبله وصلحت سيرته. مال إلى رأي شبيب الخارجي وأصحابه، وخلع عبدالملك والحجاج، وقتل قبل أن يستفحل شأنه.

- معاوية بن حديج الكندي: الأمير الصحابي، ولاه معاوية إمرة جيش جهزه إلى مصر فقتل واليها وأخذ بيعة أهلها لمعاوية، ولي إمرة مصر ليزيد. (ت52هـ).

- معقل بن قيس الرياحي قائد من الشجعان الأجواد ولي شرطة علي بن أبي طالب، خرج على علي سنة 38 هـ. (ت43هـ).

- المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة الزدي. أمير، استخلفه أبوه على خراسان (ت82هـ).

- المنذر بن الزبيربن العوام الأسدي القرشي: من وجوه قريش وشجعانهم في صدر الدولة الأموية، وهو أخو عبدالله بن الزبير، انقطع إلى معاوية بن أبي سفيان. (ت73هـ).

- منصور بن جمهور ظالم بن سراق الأزدي: أمير، بطاش، جواد ولي إمارة البصرة لمصعب بن الزبير، وانتدب لقتال الأزارقة فأقام يحاربهم تسعة عشر عامًا لقي فيها منهم الأهوال وتمّ له الظفر بهم ثم ولاه عبدالملك خراسان. وهو أول من اتخذ الرُكُب من الحديد وكانت قبل ذلك تعمل من الخشب. (ت نحو 133هـ).

- موسى بن عبدالله بن خازم السُّلَمي: أمير جواد، كان على جيش أبيه وهو أمير خراسان، وقتل أهلُها أباه ثائرين فخرج موسى في جمع قليل يتنقل في البلاد ويقاتل من اعترضه. (ت85هـ).

- موسى بن نصير اللخمي بالولاء فاتح الأندلس ولي غزو البحر لمعاوية، كان على خراج البصرة في عهد الحجاج، وغزا أفريقيا في ولاية عبدالعزيز بن مروان، ثم ولاه الوليد بن عبدالملك أفريقيا الشمالية وما وراءها من المغرب (ت97هـ).

- ميمون بن مهران الرقّي: فقيه من القضاة، كان عالم الجزيرة وسيدها. (ت117هـ).

- نصر بن سيار: أمير، من الدهاة الشجعان، كان شيخ مضر بخراسان، ولي إمارتها في عهد هشام بن عبدالملك، كان من الخطباء الشعراء، عرف بالتدبير والعقل وسداد الرأي. (ت131هـ).

- النعمان بن بشير الخزرجي الأنصاري: أمير، خطيب، شاعر، من أجلاء الصحابة، من أهل المدينة، شهد صفين مع معاوية وولي القضاء بدمشق. (ت65هـ).

- هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة المخزومي والي المدينة، كان من أعيانها، وهو خال الخليفة هشام بن عبدالملك. (ت بعد 87هـ).

- الوليد بن عتبة الوليد بن عتبة بن أبي سفيان بن حرب الأموي: أمير من رجالات بني أمية، فصاحة وحلمًا وكرمًا، ولي المدينة في أيام معاوية. (ت64هـ).

- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري: قاض من أكابر أهل الحديث من أهل المدينة، ولي القضاء فيها في زمن بني أمية، ولاه يوسف بن محمد الثقفي أيام الوليد بن عبدالملك. (ت143هـ).

- يحيى بن ميمون بن ربيعة الحضرمي: قاض من أهل مصر، ولي بها القضاء سنة 102هـ، وعُزل قبيل وفاته، وهو من رجال الحديث. (ت114هـ).

- يزيد بن أنس الأسدي: قائد من أصحاب المختار الثقفي، خرج معه على بني أمية مطالبًا بدم الحسين فكان من قواده. (ت66هـ).

- يزيد بن أبي مسلم يزيد بن دينار الثقفي، وال من الدهاة في العصر الأموي. جعله الحجاج كاتبًا له، واستخلفه على الخراج بالعراق، وأقره الوليد بن عبدالملك بعد موت الحجاج، وولاه سليمان إمارة أفريقيا فقتله جماعة من أهلها. (ت102هـ).

- يزيد بن خالد بن عبدالله القسري: أمير، كان مع أبيه خالد في العراق، وقتل أبوه

فانتقل إلى غوطة دمشق ونادى به أهلها أميرًا عليهم، فتغلب عليهم رجال الخليفة مروان بن محمد، وأخذ يزيد فقتل وصلب على باب الفراديس بدمشق وبعث برأسه إلى مروان وذلك سنة 127 هـ.

- يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي، أمير، من القادة الشجعان الجواد، ولي خراسان بعد وفاة أبيه، كان من عاقبة أمره أن نابذ بني أمية في الخلافة، فقُتل بعد حروب كثيرة مشهورة. (ت 102هـ).

- يوسف بن عمر الثقفي: أمير من جبابرة الولاة في العهد الأموي، ولي اليمن لهشام بن عبدالملك سنة 106هـ ثم نقله هشام إلى ولاية العراق وأضاف إليها إمرة خراسان. كان فصيحًا جوادًا يسلك سبيل الحجاج في الأخذ بالشدة والعنف وكان يضرب به المثل في التيه والحمق.

- يونس بن عطية الحضرمي: قاض من كبار الفقهاء من سادات حضرموت بمصر، ولي قضاءها وشُرَطها مدة. عُدّ من الأئمة المجتهدين. (ت86هـ).

*****

المحتوى

- التصدير 3
- الإهـــداء 5
- مقدمة 7

الفصل الأول: نظام الحكم السياسي الديني

- أولًا- الخلافة: 11
ب – أنواع الخلافة: 16
ج- شروط الخلافة: 19
- ثانيًا- البيعة: 25
أ-بيعة معاوية: 26
ب- أنواع البيعة: 29
1 – بيعة ولي العهد: 29
أ – التمهيد للبيعة: 29
ب- الموقف الاستشاري: 30
ج – تراتيب أخذ البيعة لولي العهد: 31
د- القوانين الإدارية الناظمة لولاية العهد: 36

2 – تنصيب الخليفة وتجديد البيعة: 47
– خطبة تولية الخلافة: 49
– ثالثًا– العلاقات بين الخليفة وولي العهد: 54
– رابعًا– شارات الخلافة: 62
– خامسًا – خلع الخلفاء وأثره في إدارة الدولة: 66
أ– الخلع الجزئي: 67
ب– الخلع الكلي: 72

الفصل الثاني: النظام الإداري للولاة والولايات

– أولًا– أنواع الولايات: 81
أ– الولاية الخاصة: 81
1 – ولاية الصلاة: 82
2 – ولاية الخراج: 86
3 – ولاية الحرب: 88
ب– الولاية العامة: 90
1 – الضرورة الإدارية للولاية العامة: 91
2 – صفات الوالي: 91

3 – المهام الإدارية للوالي العام وصلاحياته: 95
أ– إمامة الناس في الصلاة: 95
ب– الحفاظ على أمن البلاد والعباد وحمايتهم: 96
ج– تجهيز الجيوش وإعدادها للقتال أو الجهاد: 98
د– الإشراف على الميزانية المالية للولاية: 99
هـ– تقليد الولاة والقضاة والعمال في المناطق الإدارية التابعة للولاية: 101
و– إقامة الحدود الشرعية: 105
ز– القيام على أمر الناس وقضاء حوائجهم: 106
ح– الاطلاع على البريد: 107
ط– استخلافه من ينوب عنه عند غيابه: 108
ي– تنفيذ أوامر الخليفة: 110
– ثانيًا– خبرة الولاة عامةً وتدرجهم في مناصب الإدارة: 110
– ثالثًا– تولية الولاة وعزلهم: 113
1 – أسباب التولية: 113
أ– الولاء السياسي: 113
ب– القرابة من الخليفة: 116

ج- النسب القرشي: 117
د- العلاقات الشخصية بين الخليفة والولاة: 118
هـ- قمع الحركات المعارضة وتثبيت دعائم الدولة: 119
و- صلاح الولاة وتقواهم: 121
ز- توريث الولاية: 122
ح- إقرار الخليفة للولاة المستخلفين: 123
2 - أسباب العزل: 124
أ- ضعف إدارة الوالي: 125
ب- الأسباب الأمنية: 126
ج- فسوق الوالي: 127
د- التهاون في إقامة الحدود الشرعية: 129
هـ- عزل الوالي بغية إرضاء أهل الولاية: 130
و- مخالفة أوامر الخليفة وتعليماته: 131
ز- أسباب مالية: 132
- رابعًا- التنظيمات الإدارية في الولايات والمدن: 133
أ- الأهمية الإدارية لعاصمة الدولة ومراكز الولايات: 134

ب- التنظيمات الإدارية للولايات: 136

1 - الفتوح العسكرية: 137

2 - الوحدات الإدارية: 139

ج- ارتباط الولايات بعضها ببعض: 142

الفصل الثالث: النظام التشريعي والإداري للقضاء

- أولًا- أهمية القضاء منصبًا إداريًا: 151

- ثانيًا- مصادر التشريع القضائي: 153

- ثالثًا- صفات القاضي: 157

- رابعًا- التنظيمات الإدارية للقضاء: 163

أ- ولاية القضاء: 164

1 - تعيين القضاة وعزلهم: 164

أ- الاستشارة: 164

ب- امتحان القضاة: 166

ج- تولية القاضي: 169

د- عزل القضاة: 170

2 - المهام الإدارية للقاضي: 173

أ- الفصل في الخصومات والمنازعات بين الناس: 173

ب- النظر في أموال الأوقاف: 176

ج-المساواة بين الخصوم: 176

د- اتخاذ الأعوان: 178

هـ- التأكد من عدالة الشهود: 179

و- حضور حلف اليمين: 180

ز- ضم ولايات إضافية أخرى إلى عمل القاضي: 181

3 - رواتب القضاة: 182

4 - الاستقلال الإداري للقضاء: 184

أ- المراتب الإدارية للقضاة واستقلالهم الإداري: 185

ب- استقلال الأحكام القضائية: 187

ب- ولاية المظالم: 189

1 - المظالم الناتجة عن إصدار الأحكام المجحفة والمخالفة للشريعة الإسلامية: 191

2 - الغصوب: 196

3 - التعدي على حقوق الله: 202

الفصل الرابع: النظام المالي والاقتصادي

أ- ضرورة التنظيم المالي: 207

ب- تنظيمات الدواوين: 208

ج- التنظيمات المالية: 210

1 - النقد: 210

2 - بيت المال: 214

أ- موارد بيت المال: 216

- الخمس: 216

2 - الفيء: 218

- الخراج: 220

- الجزية: 224

- العشور: 227

3 - الزكاة: 229

ب- مصارف بيت المال: 235

3 - تنظيمات مالية أخرى: 249

الفصل الخامس: النظام الأمني والعسكري

- أولًا - تنظيم الجيش: 258
- ثانيًا- العقوبات والمكافآت: 265
- ثالثًا- القضاء العسكري: 273
- رابعًا- صنوف القوات العسكرية 275
1 - المشاة (الرجالة): 275
2 - قوات الطليعة: 278
3 - سرايا المهام الخاصة: 279
4 -العيون: 284
5 - القصّاص: 288
- خامسًا- صفات القائد العسكري: 289
- سادسًا- الخطط العسكرية: 294
أ- الإغارة: 303
ب- الكمين: 305
ج - المكيدة: 306
د- الحصار: 309
4 -الدفاع والخطط الدفاعية: 311
أ- الخندقة: 312
ب- المسالح: 313
ج- النزول إلى الأرض في أثناء المعركة: 314

- سابعًا- تجهيزات الجيوش:.....315
أ - تمويل الجيوش: 316
ب- الأسلحة المستخدمة في الحروب:.....317
1 - الأسلحة الفردية:.....318
2 - الأسلحة الجماعية:.....328
ج- وسائط النقل والتنقل العسكرية:.....331
1 - الوسائط البرية: 331
2 - الوسائط المائية: 334
د - الإمدادات العسكرية:.....336
هـ - المؤن:.....340
و - وسائط الاتصالات والتعارف والمراقبة: 344

الفصل السادس: النظام الاجتماعي

- أولًا- نشوء مجتمع المدينة الأموية وتنظيماته:.....356
أ- تخطيط المدينة المنورة وبناؤها:.....356
ب- تخطيط المدن الأخرى وبناؤها:.....360
1 - الفتوح: 360
2 - الضرورات الأمنية الداخلية:.....362
3 - الضرورات الاجتماعية:.....363
4 - الضرورات الإدارية:.....364
5 - أحوال البيئة الطبيعية:.....364

ج- التنظيمات الاجتماعية لمجتمع المدنية: 365
د- التنظيمات الإدارية لمجتمع المدينة: 371
1 - القطائع: 372
أ- القطائع الخاصة بالبناء: 372
ب- القطائع الزراعية: 373
2 - الترخيص للمرافق العامة والمنشآت الكبرى: 378
3 - اكتراء البيوت: 380
- ثانيًا- تطور مجتمع المدينة وازدهاره: 381
أ- تطور البناء عامة: 382
ب - تطور مصادر المياه العذبة: 389
1 - أثر قلة المياه العذبة في مجتمع المدينة: 391
2 - طرق الحصول على المياه العذبة: 393
- خاتمة 413
- المصادر والمراجع 415
- تراجم البلدان 425
- تراجم الأعلام 429
- المحتوى 446

****